المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف



مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان

(دراسة وتقويمًا)

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

الرقم الجامعي (٤٢٦٧٠٠٠٨)

إشراف الدكتور

علي بن محمد النوري

١٤٣٣هـ / ٢٠١١ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ ﴾

[البقرة: ٢٨٢]

ملخص الرسالــة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

أما بعد :

فعنوان هذا البحث : (مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان ، دراسة وتقويمًا) ، وهو بحث يُعنى بجمع مسائل الترجيح عند أبي حيان في بحره المحيط ، ثم دراستها دراسة تعتمد على الموازنة والمقارنة ، ثم مناقشتها لمعرفة صوابها من خطئها ، ووجاهتها من عدمها للوصول إلى الأسس التي انطلق منها أبو حيان في أعاريبه لكتاب الله .. هذا وقد استوى البحث على فصلين مسبوقين بمقدمة وتمهيد ، ومقفوّين بخاتمة وفهارس .. تحدثت في المقدمة عن قيمة الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، ومنهج الدراسة المتبع...

وفي التمهيد : ترجمت لأبي حيان وتناولت أهميَّة البحر المحيط في إعراب القرآن ، ثم تحدثت عن الإعراب في التراث النحوي ، وأهمية إعراب القرآن الكريم .

أما الفصل الأول : فكان بعنوان (مسائل الترجيح) ، وقد اشتمل على إحدى وثمانين مسألةً موزَّعةً على أبواب الألفية ...

وأما الفصل الثاني : فكان بعنوان (أسس الترجيح وتقويمها) ، وفيه ذكر أسس الترجيح التي اعتمدها أبو حيان في أعاريبه ...

الخاتمة: وفيها أهمّ نتائج البحث.

الفهارس الفنية : وتشمل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وأنصاف الأبيات الشعرية، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

Thesis Summary

Praise be to Allah alone and peace and prayers be upon His Prophet Muhammed (Sala Allahu alihi wasalam).

To Proceed,

The title of this thesis is : Issues of prefer ence of Qur'anic parsing by Abu Hayaan studying and evaluation. This research considers collection of the preference issues by Abu Hayaan in his book : AlBahr AlMoheet, studying them depending on balance and comparison and discussion to know their correctness from incorrectness. In addition, to know their validity to reach to the bases that Abu Hayaan started his parsing of the book of Allah (Al Qur'an)

This research consists of an introduction, preface, two chapters, conclusion and indexes. In the introduction, I talked about the value of the research and the reasons behind choosing the topic. I talked about the previous studies of the topic as well as the research method which I have followed throughout my work. In the preface, I talked about the autobiography of Abu Hayaan and about the importance of his book Al Bahr Al Moheet in parsing the Holy Qur'an. I talked generally about parsing in syntactical heritage and the importance of the Qur'anic parsing .

The first chapter entitled: preference issues including eighty one issues distributed according to the chapters of the book of Al Alfiah .

The second chapter entitled : The basis of the preference and their evaluation including the preferences basis that Abu Hayaan depended on in his book .

The conclusion includes the most important outcomes of the research.

Technical index includes Qur'anic verses, prophetic sayings, poetic verses, references and subjects .

student

Ahmad ibn Mohmmad ibn Yahia Al-Faqeeh Al-Zahrani

Professor

Ali ibn Mohmmad Al-Noori

الإهـــــــداء

- إلى روح أمي الحبيبة التي كانت لنا الأنس والسرور والبهجة والنور ، فكم شنفت أسماعنا بصالح دعائها ، وآنستنا بحنانها وعطفها وحبها ، تمنت أن ترى ثمار هذا العمل في حياتها ، ولكن أجل الله إذا جاء لا يستأخر ولا يستقدم ، أسأل الله لها العفو والمغفرة ، وأن ينزل على قبرها شآبيب رحماته ...

- إلى أبي الغالي الذي بذل لنا الغالي والرخيص في حسن تربيتنا وتشجيعنا على العلم والمثابرة فيه ...فجزاه الله خير ما جزى والدا عن ولده ، وأمد في عمره على طاعته ، وأسبغ عليه لباس الصحة والعافية...

- إلى مَنْ تحمَّلتْ كثرة الأشغال والأعباء ، ورعاية الأولاد ، الصـابرة المعيـنة ، والمرأة الصالحة الوفية ، زوجي الفـاضلة أم جمانة

- إلى فلذات كبدي : جمانة وجنى .

- إلى أخواتي وإخواني الأعزاء .. وأقربائي الفضلاء ..وأصهاري النبلاء....وأساتذتي الأجلاء .. وطلابي الأوفياء ..وزملائي الشرفاء ..

إليهـم جميعًا أهدي عملي

شكر وتقدير

وبعد..فأحمد الله تعالى وأشكره على ما أسبغ عليّ من آلائه العظام ، من إتمام هذا البحث وإكماله ، فله الحمد أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ...

وأحقُّ من تُرجى إليه قوافل الشكر بعد شكر ذي الطول والإنعام ، والدي الكريم ، متّعه الله بالصحة والعافية ، ورزقني برَّه ورعايته ، فله عليّ من فضل دعائه وتربيته ما لا يُحصى ، كما أشكر زوجتي وإخواني وأخواتي على ما بذلوه من صادق الدعاء ، وجميل الثناء ، وتهيئة الأجواء .

وأزمّة الشكر والثناء تتوجّه تلقاء من طوّقني بحلمه وعطفه ورعايته ، من لا يَمَلُّ ولا يُمَلّ ، فلا ألقاه إلاّ متهلّلاً سمحًا ؛ سعادة الدكتور / علي بن محمد النوري ، حفظه الله ورعاه ، الذي تفضَّلَ مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة، ورعى البحث والباحث حقَّ الرعاية، فقرَّبني منه ووجَّهني وأرشدني إلى المنهج السليم في البحث وسددني وأفادني أيّما إفادة، فأسأل الله تعالى أنْ يجازيه خيرَ ما جازى معلِّما ومربِّيًا عن طلاَّبه، ويمتِّعه بالصحَّة والعافية ويجعله ذخرًا لخدمة لغة القرآن.

وأشكر سعادة الأستاذ الدكتور / محمد أحمد خاطر – رحمه الله- الذي دلَّني على هذا الموضوع، وشجعني في البحث فيه ، فأسأله تعالى أنْ يجزيه خيرًا ، وأن يغفر له ويرحمه ... وأسوق الشكر كذلك إلى كل من شرفت بالدراسة عليه في هذه الجامعة المباركة .

كما أتوجَّه بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها ، وعلى رأسها عميدها الحالي سعادة الأستاذ الدكتور / صالح بن سعيد الزهراني ، وعميدها السابق سعادة الدكتور / عبد الله بن ناصر القرني ، وسعادة رئيس قسم دراساتها العليا الحالي الدكتور / محمد بن علي الدغريري ، وسعادة رئيس قسمها السابق الدكتور / عبد الله بن إبراهيم الزهراني .

وأشكرُ شيخنا الأستاذ الدكتور / سليمان العايد على مناقشته فكرة البحث في مادة مطارحات بحثية في السنة المنهجية ذات السنوات الثلاث ، أشكره هو وزملائي الذين درستُ معهم في مرحلة الدكتوراه ، فقد كانوا لي نعم العون والنصير .

والشكر موصول كذلك لك من مد لي يد العون من داخل الجامعة وخارجها ..

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى المناقشين الفاضلين :

سعادة الأستاذ الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي ، وسعادة الدكتور / علي بن الحسن بن هاشم السَّرحاني ؛ لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وقراءتها ، وتسديدها ...

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، فقد حرصت على إخراجه في أكمل صورة ، وأبهى حلة ، فإن كان كذلك فبفضل من الله وحده ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان ، غير أني حاولت الإحسان قدر الإمكان ... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ..

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وكتبه الباحث

أحمد بن محمد الفقيه الزهراني

المقدِّمـة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسلامُ على مَنْ بَعَثَهُ اللهُ رحمةً للعالمين، نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد :

فإن أشرف ما صرفت إليه الهمم، وأعظم ما جال فيه الفكر وكتب به القلم؛ وأفضل ما اغتنم به الوقت والزمن كتابُ الله تعالى ، إذ هو منبع كل علم وحكمة، ومربع كل هدى ورحمة، لا تنقضي عجائبه ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، يجد فيه كُل باحث طلبته ومأموله ، فهو حجةُ الحجج ومصدرُ المصادر ، من استمسك به فقد علقت يده بحبل متين، ومن سلك سبيله فقد سار على طريق قويم، وهُدي إلى صراط مستقيم ، ولما كان كتابُ الله تعالى بهذهِ المنزلةِ ، آثرت أن أتجهَ نحوه، لأرد منه وأصدر .

ولقد كنت أمنّي النفس أنّ يتّصل بحثي بكتاب الله تعالى فأستمطر من فرائده وأسراره، وأستروح من درر كوامنه وأغواره ، فكنت أجيل الفكر والنظر فيما يصلح أن تقضي به اللبانة من دراسة تتعلق بكتاب الله حتى انعقد الرجاء لتحقيق تلك المنية بدراسة (مسائل الترجيح في إعراب القرآن الكريم عند أبي حيان، دراسة وتقويماً) في بحره المحيط بعد مشورة وتوجيه ونصح وتأييد من شيخي العلامة الأستاذ الدكتور محمد أحمد خاطر – رحمه الله– ، فعقدت العزم على هذا البحث ودراسته دراسة تبين عن خصائصه ، وتميط القناع عن مشكله ،وتكشف عن جهود أبي حيان فيه ...

ومجمل دواعي هذا الاختيار، ما يأتي:

١ – استخلاص الأسس والمقاييس التي انطلق منها أبو حيان في إعرابه للقرآن الكريم بعد دراسة جملة من مسائل الترجيح عنده ، إذ إنه يرى أن لإعراب القرآن خصوصية تميزه عن غيره من الكلام ، يقول : (عَادَتُنَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، لَا نَسْلُكُ فِيهِ إِلَّا الْحَمْلَ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ،

وَأَبْعَدِهَا مِنَ التَّكَلُّفِ، وَأَسْوَغِهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ. وَلَسْنَا كَمَنْ جَعَلَ كَلَامَ اللهَّ تعالى كشعر امرئ لْقَيْسِ، وَشِعْرِ الْأَعْشَى، يُحَمِّلُهُ جَمِيعَ مَا يَحْتَمِلَهُ اللَّفْظُ مِنْ وُجُوهِ الِاحْتِمَالَاتِ. فَكَمَا أَنَّ كَلَامَ اللهَّ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامٍ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي إِعْرَابُهُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَفْصَحِ الْوُجُوهِ)[١]، و(لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ إِلَّا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ فِي التَّرْكِيبِ وَفِي الْمَعْنَى، إِذْ هُوَ أَفْصَحُ الْكَلَامِ)[٢] ، (وَالْقُرْآنُ لَا يَنْبَغِي، بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ إِلَّا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ)[٣] ، (وَالْأَحْسَنُ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَوْلَى) [٤]، (وَالْأَوْلَى حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْصَحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ) (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى الشُّذُوذِ) ، (وَالضَّرُورَةُ وَالْقَلِيلُ لَا يُحْمَلُ كَلَامُ اللهَّ عَلَيْهِمَا) ، (فَوَجَبَ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الرَّاجِحِ لَا عَلَى الْمَرْجُوحِ) [٥]، (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ التَّرْكِيبِ)[٦] ، (وَإِنَّمَا جَرَى أَبُو الْبَقَاءِ فِي إِعْرَابِهِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى حَدِّ مَا يَجْرِي فِي شَعْرِ الشَّنْفَرَي وَالشَّمَّاخِ، مِنْ تَجْوِيزِ الْأَشْيَاءِ الْبَعِيدَةِ وَالتَّقَادِيرِ الْمُسْتَغْنَى عَنْهَا، وَنَحْنُ نُنَزِّهُ الْقُرْآنَ عَنْ ذَلِكَ)[٧]،و(التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ مِمَّا يُخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ، فَلَا يُحْمَلُ كَلَامُ اللهَّ عَلَيْهِ)[٨] ، و(التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ الْمُخْتَصِّ بِضَرُورَةِ الْأَشْعَارِ، وَبِنَظْمِ ذَوِي الِانْحِصَارِ، مُنَزَّهٌ عَنْهَا كَلَامُ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ) [٩]، مما جعله يسير وفق منهج معين يراعي تلك الخصوصية ، وهذا يتطلب الكشف عن هذا المنهج ، وبيان عناصره ، وحدوده ، وأسسه ، ووضع اليد على معالم تلك الخصوصية.

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٥٩ .

(٢) السابق ١/ ٣٩١ .

(٣) السابق ٨/ ٣٥٤ .

(٤) السابق ١/ ٣١٧ .

(٥) السابق ٤/ ٩٥ .

(٦) السابق ٨/ ٥١٨ .

(٧) السابق ١/ ٥٥٦ .

(٨) السابق ١/ ٢٩١ .

(٩) السابق ٢/ ١٣٨ .

٢-بيان مدى التزام أبي حيان رحمه الله بأسسه ومقاييسه التي انطلق منها في إعرابه للقرآن ، ومدى اطرادها عنده ، وما قد يكون من مخالفة لها وتعارض بينها .

وفي هذا إجابة عما قاله الشيخ عضيمة رحمه الله عن أبي حيان ، إذ يقول : (وما أظن أبا حيان التزم بهذا المنهج في أعاريبه)[١] .

٣-تقويم تلك الأسس والمقاييس ، ومدى الإفادة منها في إعراب القرآن وتوجيهه ، وهل تصلح قواعد عامة لإعراب القرآن الكريم يحتذيها كل معرب له كما احتذى كل مفسر قواعد المفسرين في تفسيره .

٤-بيان مدى استيعاب القواعد التي وضعها النحاة للعربية في الاستعمال خاصة في أعلى وأرقى نظام لغوي في العربية وغيرها القرآن الكريم ....

٥-إنصاف أبي حيان أو الانتصاف منه فيما ذهب إليه من ترجيحات في إعراب القرآن.

٦-أنني لم أقف على دراسة -فيما أعلم - تشاكل فكرة هذا البحث . وما وقفت عليه من الدراسات السابقة جلها يتناول جوانب أخرى غير مقاربة لفكرة هذا البحث على أن بعضها يتقاطع في مواضع يسيرة مع بعض ما يتناوله هذا البحث .

وهذه الدرسات موزعة بين رسالةٍ علميَّةٍ وبين مقالٍ منشور في مجلَّةٍ محكمة متخصصة ، فأمَّا الرسائل العلمية فهي على النحو الآتي:

١- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة ، رسالة ماجستير ، للباحث بدر بن ناصر البدر ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤١٤هـ. (وقد طبعت في مكتبة الرشد عام ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

---

(١) أبو حيان وبحره المحيط [مقال في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام] ٣٤ .

وهي مكونة من مقدمة ، وقسمَيْنِ : قسم : تحدث فيه عن اختياراته النحوية ، وقسم : خصه بالدراسة ، وقسمه إلى خمسة فصول: الفصل الأوَّل : مصطلحات أبي حيان في اختياراته ، والفصل الثاني : الأسس التي قامت عليها اختياراته ، وهي مقسمة على النحو الآتي : الاعتداد بالقراءات وعدم تخطئة القراء في (٩) صفحات ، والبعد عن التكلف والاعتداد بالسماع في (٣) صفحات ، وحمل القرآن على أفصح الوجوه في (٤) صفحات ، ومراعاة القواعد التي تثبت بالاستقراء واحترام ما أجمع عليه النحويون في (٥) صفحات ، التقديم والتأخير لا يجوز إلا عند الضرورة في (٣) صفحات .

والفصل الثالث : منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية ، والفصل الرابع : منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية ، والفصل الخامس : موقفه من المذاهب النحوية ، والفصل السادس : أثر اختياراته فيمن بعده .

وهذه الدراسة هي أقرب الدراسات إلى بحثي إلا أنها تعد جمعا للاختيارات لا دراسة لأسبابها ، وإن تحدث الباحث في الفصل الرابع عنها إلا أن حديثه ذلك يعد عرضا مجملا دون أن يمسها بشيء من التفصيل . ومع ذلك فثمرة هذه الدراسة كما تسفر عنها خاتمتها لا تتصل بالدراسة النحوية وإنما هي إلى الترجمة أقرب ، وما يتصل بالدراسة هما الفقرتان (١٢) و(١٣) ، إذ يقول فيهما : (١٢-ابتعد أبو حيان عن التأويلات الخارجة عن سنن العربية ، وحرص على الالتزام بظواهر النصوص والاعتداد بالمسموع ، ولعل من أسباب ذلك ظاهريته التي كان معروفا بها .

١٣-أبو حيان من المعربين الذين جمعوا بين الإعراب والمعنى ، فوظيفة الإعراب الإبانة ، ومن غايات إعراب القرآن الكريم إظهار معانيه ، والكشف عنها . وقد راعى أبو حيان ذلك في أعاريبه ، ورفض كل إعراب لا يتناسب مع المعنى) على أن ما يتصل بهما في الدراسة لم يأخذ حظه من الدراسة والتحليل بل كان الغالب عليه النقل .

ولعل الباحث قد أدرك أنه لم يوف الموضوع حقه فقال في آخر خاتمته : (هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة ، وقد بقي الكثير من نفائس هذا البحر ، أسأل الله تبارك وتعالى أن يهيئ له من يقوم بدراسته دراسة متكاملة تبرز جواهره ودرره ، وتظهر يواقيته وحلله) أهـ

٢- منهج أبي حيان في تفسير البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، للباحث عبد المجيد المحتسب، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ١٩٦٨م

تحدث فيها المؤلف عن التعريف بالكتاب وعن مصادر أبي حيان في تفسيره ، وعن عنايته باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات والبلاغة .

وخص الفصل السادس من أطروحته بالحديث عن المادة النحوية في البحر المحيط ، وعن ثقافة أبي حيان ، وموقفه من البصريين والكوفيين .

وقد خلص المؤلف إلى نتائج لا تتصل بفكرة البحث سوى ما جاء في الفقرتين (٣،٧) ، إذ يقول في خاتمة رسالته : (ثالثا : عادته في إعراب القرآن هي الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف ، وهو يبتعد عن الوجوه التي تنزه القرآن ، إذ هو أفصح كلام ، وأن حمله على النادر في التركيب تعسف لا يجوز .

سابعا : كان يعتمد على السماع في الأخذ برأي موافقا في ذلك البصريين ، ويأخذ بالقياس ولا يلغيه كما ألغاه ابن مضاء القرطبي رائد المدرسة الظاهرية في النحو ، ولكنه لم يعتد به إلا عند الضرورة أو الاستئناس به ...) على أن ما جاء فيهما يعد عرضا عاما يحتاج إلى مزيد دراسة وبحث وتقويم ، ولعل المؤلف قد أحس بهذا فقال في آخر خاتمته : (وبعد ، فأرجو أن أكون قد حققت لهذا البحث ما كنت أصبو إليه من تمثل منهج أبي حيان في تفسيره الكبير ، وأن تكون هذه الدراسة مرحلة موطئة لدراسات بعدها أكثر نفعا ، والله ولي التوفيق) .

٣- البحر المحيط لأبي حيان النحوي دراسة نحوية صرفية صوتية ، رسالة دكتوراه ، للباحث عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ١٩٨١م

تحدث فيها المؤلف عن حياة أبي حيان ومؤلفاته ولا سيما البحر المحيط منها ، فعرّف به وبمصادره وموضوعاته ، ثم عرج بالحديث عن آراء أبي حيان النحوية في البحر المحيط وعن اهتمامه بالصرف والقراءات وموقفه من القراء ، ثم ذكر أصول النحو : وتحدث فيه عن السماع واهتمام السابقين به وموقف أبي حيان منه مكتفيا ببعض الأمثلة دليلا على ذلك ، وتحدث عن القياس وأركانه عند الأصوليين مقارنا ذلك بما عند النحويين وساق بعض الأمثلة عليه ، وأخيرا تحدث عن الإجماع في خمس صفحات وعن استصحاب الحال في صفحتين وعن العمل على الظاهر في صفحة واحدة ...

ثم ذكر الأصوات اللغوية التي جاءت في البحر المحيط ، وموقف بعض العلماء المتأخرين من آراء أبي حيان النحوية والصرفية في البحر مكتفيا ببعض النماذج منها .

٤-الأحكام النحوية من تفسير البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، من جامعة الأزهر ، سنة ١٣٩٩هـ .

وهذه الأحكام مقصورة على الجزء السادس ، وقد قسم بحثه على ثلاثة أبواب، الباب الأول: توثيق نص الجزء السادس من تفسير البحر المحيط واستخلاص الأحكام النحوية منه ...، والباب الثاني : مقابلة هذه الأحكام النحوية بما ورد من أمهات الكتب النحوية ، والباب الثالث : ذكر الأعلام النحوية التي وردت في الجزء المذكور مع ذكر المسائل النحوية التي اشتهروا بها مع الترجمة لكل علم ترجمة مناسبة وترتيبها أبجديا . والمناظرة بين بعض هؤلاء الأعلام . ثم الخاتمة .

٥- المسائل النحوية والصرفية في البحر المحيط لأبي حيان من بداية سورة الزخرف إلى نهاية سورة الحديد ، رسالة ماجستير ، للباحثة أسماء بنت محمود تلاب ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٣هـ.

٦- المسائل النحوية والصرفية في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي من بداية سورة المجادلة إلى نهاية سورة المرسلات، رسالة ماجستير ، للباحثة فوزية بنت آدم الهوساوي ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٢هـ.

٨- تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، للباحث محمد بن حماد القرشي ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤١٤هـ.

٩- تعقبات أبي حيان في البحر المحيط لأبي البقاء العكبري دراسة نحوية وصرفية ، رسالة ماجستير ، للباحث معوضة بن محمد الحكمي ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤١٧هـ.

١٠- مسائل الخلاف النحوية بين أبي حيان وابن عطية ، رسالة ماجستير ، للباحث عيسى بن علي عسيري ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٠٧هـ.

١١- مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعا ودراسة ، رسالة دكتوراه ، للباحث علي بن محمد الزهراني ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢١هـ.

١٢- أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، رسالة دكتوراه ، للباحث حسن بن محمد القرني ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٥هـ.

١٣- أبو حيان النحوي ، رسالة دكتوراه ، للباحثة خديجة الحديثي ، في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، سنة ١٣٨٣هـ.

١٤-التأويل النحوي للقراءات الشاذة عند أبي حيان في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، للباحث محمد بن سعد الشواي ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤١٩هـ

١٥- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ، رسالة ماجستير، للباحثة شعاع بنت إبراهيم المنصور رحمها الله ، في كلية الآداب بجامعة الملك سعود ، سنة ١٤١٠هـ

وأمَّا المقالات المنشورة في المجلاَّت العلمية فهي على النحو الاتي:

١- أبو حيان وبحره المحيط ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، نشر في مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد السابع ، المجلد السابع ، سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م.

٢- التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي ، نُشِرَ في مجلَّة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، العد الثاني ، المجلد السابع ، سنة١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

وعلى كلٍ فإنَّ هذا البحث لا يعنى باعتراضات أبي حيان على من سبقه أو عاصره ، وموقفه منهم ، وتأثره بمن سبقه وتأثيره ، وإنما يعنى بجمع مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان ودراستها دراسة تعتمد على الموازنة والمقارنة للوصول إلى الأسس والقواعد العامة التي انطلق منها أبو حيان في إعرابه لكتاب الله ، ومعرفة مدى صلاحيتها لتكون أنموذجاً لإعراب كلام الله بصفة عامة.

منهج الدراسة :

جمعت مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان من كتابه البحر المحيط ...

ثم قمت بما يلي :

-وضعت عنوانا للمسألة المراد دراستها بناء على ترجيح أبي حيان فيها .

-ذكرت أقوال العلماء من المعربين والمفسرين في المسألة ، ثم أعقبه بقول أبي حيان وترجيحه .

-بعد ذكر الأقوال أتبعتها بالمناقشة والترجيح .

-نبهت على تطور بعض آراء أبي حيان في بعض المسائل ، واضطرابه في بعضها الآخر .

-وثقت القراءات القرآنية والشاذة من مصادرها الأصلية .

-نبهت على الأخطاء والسقط في البحر المحيط المطبوع ، وذلك بالرجوع إلى المخطوط منه .

-رتبت المسائل على ترتيب ألفية ابن مالك برغبة من مشرفي الفاضل جزاه الله خيرا ، وما خرج من المسائل عن الألفية نبهت عليه ...

- تنوعت مصادر البحث ومراجعه في الغالب بين قديمها ومتأخّرها ومحدثها.

وبعد فهذا جهدي فإنْ كان صوابًا فبتوفيق الله ثُمَّ بإرشاد وتوجيه أستاذي المشرف الدكتور علي بن محمد النوري ، وإن كان غير ذلك فمن نفسي والشيطان ، وحسبي أنِّي اجتهدتُ.

خطَّة البحث:

بعد جمع مادَّة البحث ومسائله عملتُ على بناء خطته على النحو الآتي:

قسمتُ الخطة على فصلين مسبوقين بمقدّمة وتمهيد، ومتلوين بخاتمة وفهارس فنية .

أما المقدمة :

فاشتملت على قيمة الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة ومنهج الدراسة .

وأما التمهيد :

فتضمن ترجمة لأبي حيان ، وأهميَّة بحره المحيط في إعراب القرآن ، ثم الحديث عن الإعراب في التراث النحوي ، وأهميّة إعراب القرآن الكريم .

وأما الفصلان ، فقد تضمنا ما يلي :

الفصل الأول :

(**مسائل الترجيح**) ، وقد اشتمل على إحدى وثمانين مسألة مفرقة على أبواب الألفية ، وهي على النحو الآتي :

باب المبتدأ والخبر ، وفيه مسائل :

١ -إعراب (الكتاب) ٢-إعراب (أراغب) ٣-إعراب (القائم) ٤-إعراب (مقام إبراهيم) ٥-إعراب (خوف) ٦-إعراب (من)

باب كان وأخواتها ، وفيه مسألتان :

١ -إعراب (أو جاء) ٢-إعراب(شهداء)

باب إن وأخواتها ، وفيه مسائل :

١ -إعراب (هذان) ٢-إعراب (هو) ٣-إعراب (عبادا)

باب (لا) النافية للجنس وفيه مسألة : خبر لا النافية للجنس

باب ظن وأخواتها ، وفيه مسألتان :

١-علم بمعنى عرف ٢-إعراب (إلهه)

باب الفاعل ، وفيه مسألة : فاعل (يهد)

باب النائب عن الفاعل ، وفيه مسألة : إعراب (الشح)

باب الاشتغال ، وفيه مسألة : إعراب (أؤلئك)

باب التعدي واللزوم ، وفيه مسائل :

١-إعراب (نفسه) ٢-إعراب (حنيفا) ٣-إعراب (الجن) ٤-إعراب (يعقوب)

٥-إعراب (من) ٦- إعراب (ألا تأكلوا)

باب المفعول المطلق ، وفيه مسألتان :

١-إعراب (وحيا) ٢-إعراب (كتاب الله)

باب المفعول له ، وفيه مسألة : إعراب (ألا يجدوا)

باب المفعول فيه ، وفيه مسألتان :

١-إعراب (أحقابا) ٢-إعراب (حيث)

باب الاستثناء ، وفيه مسألة : إعراب (غير)

باب الحال، وفيه مسائل :

١-إعراب (مكروها) ٢-إعراب (قربانا) ٣-إعراب (أشد) ٤-إعراب (كافة)

٥-إعراب (جميعا) ٦-إعراب (حصرت) ٧-إعراب (لا يسمعون)

٨-إعراب (تقتلون) ٩-إعراب (سواء محياهم ومماتهم) ١٠-إعراب (كأن لم يلبثوا)

باب التمييز ، وفيه مسألة : إعراب (أمدا)

باب حروف الجر ، وفيه مسائل :

١ - متعلق الجار والمجرور (إلى أجله) ٢-متعلق الجار والمجرور (في السموات وفي الأرض)
٣-متعلق الجار والمجرور (من الله) ٤-متعلق الجار والمجرور (بنعمة ربك)

٥-إعراب (ممن ترضون) ٦-إعراب (كمثل)

باب الإضافة ، وفيه مسألتان :

١-إعراب (شركائهم) ٢-إعراب (لا تجزي)

باب إعمال اسم الفاعل ، وفيه مسألة : إعراب (قلبه)

باب نعم وبئس ، وفيه مسألة : إعراب المخصوص المتأخر

باب النعت ، وفيه مسائل :

١-إعراب (الحي) ٢-إعراب (غير) ٣-إعراب (ملك الناس)

٤-إعراب (رب) (الرحمن)

باب عطف النسق ، وفيه مسائل :

١-إعراب (والملائكة) ٢-إعراب (وبشر) ٣-إعراب (والمسجد) ٤-إعراب (ومن)

٥-إعراب (وتدلوا) ٦-إعراب (ومن الذين)

باب البدل ، وفيه مسائل :

١-إعراب (سبع سموات) ٢-إعراب (لكل) ٣-إعراب (بعوضة) ٤-إعراب (من)

٥-إعراب (قتال)

باب النداء ، وفيه مسألة : إعراب (إبراهيم)

باب الاختصاص ، وفيه مسألة : إعراب (علام)

باب إعراب الفعل ، وفيه مسالتان :

١-إعراب (لتستووا) ٢-إعراب (فلا تنسى)

عوامل الجزم ، وفيه مسائل:

١-إعراب (يتقي) ٢-جواب لولا ٣-إعراب (وودوا) ٤-إعراب (قيل لهم)

ما لا يدخل في الألفية ، وفيه مسائل :

١-إعراب (أروني) ٢-إعراب (لا يألونكم خبالا) ٣-إعراب (هم العدو)

٤-إعراب (وإن يأتهم عرض) ٥-إعراب (يضل) ٦-إعراب (يخادعون)

٧-إعراب (لا برهان له) ٨-إعراب (تلقون)

الفصل الثاني :

(**اسس الترجيح وتقويمها**) ، وهي النحو الآتي :

١-الترجيح بالإجماع ٢-الترجيح بالسماع ٣-الترجيح بالمعنى ٤-الترجيح بأصول الصناعة ٥-الترجيح بأصول التأويل ٦-الترجيح بالصناعة والمعنى .

ثُمَّ **الخاتمة** التي عرضتُ فيها ما خلص إليه البحث من نتائج ..

وتَلَتِ الخاتمةَ **الفهارسُ** وصنَّفْتُها بحسب مقتضيات البحث ستة أقسام: أولها؛ فهرس الآيات القرآنية، وثانيها؛ فهرس الأحاديث النبوية، وثالثها؛ فهرس الأبيات الشعرية، ورابعها؛ فهرس أنصاف الأبيات الشعرية، وخامسها؛ فهرس المصادر والمراجع ، وسادسها؛ فهرس الموضوعات.

التمهيد

أولا : التعريف بأبي حيان [(١)] :

وهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الغرناطي، أثير الدين الأندلسي الجَيَّانيّ النَّـفْـزِي.

وقد اتفق معظم المترجمين له على الاسم والكنية واللقب، إلا أن أبا الفداء[(٢)] وابن الوردي[(٣)] والسيوطي[(٤)] يسمونه: أبا حيان المغربي[(٥)].

وهو جَيَّانيٌّ النشأة فهو يرجع إلى مدينة جَيَّان إحدى مدن الأندلس[(٦)]، فكان يُنْسَب إليها باعتبارها أصله وموطن أهله. كما أنه لُقِّب بالغرناطي، وهو يرجع إلى مدينة غرناطة التي نشأ وترعرع فيها، أما لقب النَّفْزي فهو من انتسابه إلى نَفْزَة إحدى قبائل البربر. وكثيراً ما يُلقب أبو حيَّان بالأندلسي نِسْبة إلى موطنه الكبير الأندلس، وقد يلقب باعتبار المذهب الفقهي فيقال: المالكي أو الشافعي.

---

(١) انظر : ترجمته في : غاية النهاية ٢/ ٢٨٧، والدرر الكامنة ٤/ ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠ ، ومعرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٧١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢٧٦ ، ونفح الطيب ٢/ ٥٣٥ ، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٢٨٦ .

(٢) إسماعيل بن علي بن محمود بن أيوب، الملك، مؤرخ جغرافي، له كتاب تاريخ يُعْرَف بتاريخ أبي الفداء، توفي سنة ٧٣٢هـ. انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٤٠٣، الأعلام للزركلي١/ ٣١٩.

(٣) عمر بن مظفر بن عمر بن أبي الفوارس، أبو حفص زين الدين ابن الوردي، شاعر وأديب ومؤرخ، له كتاب تاريخ يعرف بتاريخ ابن الوردي، وهو ذيل لتاريخ أبي الفداء، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٢٦، الأعلام ٥/ ٦٧.

(٤) عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي، إمام حافظ، له الدر المنثور والإتقان، توفي سنة ٩١١هـ. انظر : الضوء اللامع (٤/ ٦٥)، والأعلام (٣/ ٣٠١).

(٥) انظر : تاريخ أبي الفداء (١/ ٥٠٥)، وتاريخ ابن الوردي (٢/ ٣١٧).

(٦) انظر : معجم البلدان (٢/ ١٠٠). وهي مدينة تقع حالياً في جنوب أسبانيا بجوار غرناطة وقرطبة.

أما كنيته فهي أبو حيان وهي ترجع إلى ولده حيَّان ولذا غلبت هذه الكنية، وبها اشتُهر وعُرف، وقد قال أبو حيان: (إذا كانت الكنية غريبة، لا يكاد يشترك فيها أحدٌ مع مَنْ تَكنَّى بها في عصره، فإنه يطير بها ذكرُه في الآفاق، وتتهادى أخباره الرفاق، كما جَرى في كنيتي بأبي حيان، واسمي محمد. فلو كانت كنيتي أبا عبدالله أو أبا بكر، مما يقع فيه الاشتراك، لم أشْتَهر تلك الشهرة)[١].

وقد ولد أبو حيان في عام أربعة وخمسين وستمائة[٢]، في مُطْخَشارش وهي من ضواحي مدينة غرناطة، والتي كانت آنذاك عاصمة لمدن صغيرة حولها تابعة لها، ومن هنا يُفْهم قول مَن حدَّد مكان ولادة أبي حيان بغرناطة أو مطخشارش، وقد نص أبو حيان في مقدمة تفسيره[٣] أنه أخذ القراءات على الخطيب أبي محمد عبدالحق الأندلسي[٤] بمطخشارش من حُضَيْرَة غرناطة ، وبقي في الأندلس إلى عام ٦٧٩ – تقريباً – حتى استقر في القاهرة. ولم يرد في المصادر ما يشير إلى أبيه أو أفراد أسرته على وجه البسط، وإنما هي إلماحة سريعة ومقتضبة عن والده فقط.

وفي مدينة غرناطة نشأ أبو حيان نشأة علمية جادة وفيها نَهَل من علوم شيوخها، وارتحل في طلب العلم.

وبدأ أول قراءته للقراءات على شيوخه في عام ٦٧٠هـ، فتلا القراءات إفراداً وجمعاً على مشايخ الأندلس وسمع الكثير بها. كما أنه قرأ في نشأته بغرناطة النحو واللغة وسمع الحديث. وقد كان في هذه الفترة يتنقل بين مدن الأندلس لطلب العلم فقد أخذ العلم في مطخشارش –

---

(١) البحر المحيط (٨/ ١١٢).

(٢) انظر : طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٢٨٦) وغيره.

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ١٠٩.

(٤) وهو عبدالحق بن علي الأنصاري الغرناطي، كان شيخ القراءات السبع بمطخشارش وخطيب جامعها. انظر : غاية النهاية (١/ ٣٥٩).

مسقط رأسه - وفي غرناطة ومالقة والجزيرة الخضراء وغيرها من المواضع. فتنقل بين بلدان الأندلس طالباً للعلم فيها فأخذ عن شيوخها القراءات والتفسير والحديث والفقه والنحو والصرف واللغة وحفظ الكثير من أشعار العرب، إلى أن ارتحل من بلاد الأندلس وفي تحديد تلك السنة خلاف فقيل سنة: ٦٧٧هـ وقيل سنة ٦٧٨هـ وقيل ٦٧٩هـ والخطب في هذا هين، وعلى هذا نجزم أنه بقي في الأندلس سنة ٢٣، هي ما بين تاريخ ولادته عام ٦٥٤هـ إلى أقل تاريخ قيل فيه بخروجه من الأندلس عام ٦٧٧هـ فقد كانت هذه الثلاث والعشرون سنة حافلة بطلب العلم واتساعه في عدة فنون حتى مال أبو حيان إلى الارتحال من بلده الأندلس.

- **وأما في سبب ارتحاله فتعددت فيه الأقوال**:

أولها وأشهرها / الخلاف الذي حصل بينه وبين شيخيه ابن الطباع وابن الزبير، فقد رد عليهما وألَّف فيهما، فنشأ بينهم شرٌّ، ورُفِع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ولحق بالمشرق[١].

الثاني/ أنه خاف أن يُكْرَه على دراسة الفلسفة والمنطق بسبب أن بعض علماء الفلسفة والمنطق خشي الموت فطلب من السلطان أن يحضر من يعلمه هذه العلوم وأشير إليه بأبي حيان فتمنع ورحل مخافة أنْ يُكْرَه على ذلك. وقد نصَّ على هذا السبب أبو حيان في كتابه " النضار " ونقله عنه السيوطي[٢].

وقيل رحل طلباً لسعة الرزق، وقيل غير ذلك[٣].

وأياً كان سبب ارتحاله، فقد خرج طالباً للعلم متنقلاً في أرض الله فسمع بسبتة وبجاية وتونس وغيرها، ويقول المقريزي واصفاً سعة رحلات أبي حيان: (حدث عن شيوخه بغرناطة،

---

(١) انظر : غاية النهاية (١/ ٣٥٩).

(٢) انظر : بغية الوعاة (١/ ٢٨٠).

(٣) انظر : أبو حيان النحوي (٣٤-٣٥).

ومالقة، والمرية، وبجاية، وتونس، والإسكندرية، والمحلة، ومصر، والقاهرة، ودمياط، وقوص، وعيذاب، وجده، ومكة، وينبع، وغير ذلك)[(١)].أهـ

وهذا النص يشير إشارة واضحة إلى أن أبا حيان كان رحّالة، كما يدل على اتساع علومه وتنوع علوم شيوخه. وما زال كذلك حتى ألقى أبو حيان عصى التسيار بمصر[(٢)]، وكان هذا عام ٦٨٠هـ، واستقر أمر أبي حيان في القاهرة فاستوطن فيها وبدأ بطلب العلم على أئمته الكبار فلازم ابن النحاس، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وحضر مجلس شمس الدين الأصبهاني، وتلقى القراءات، ودرس علم الحديث والأدب والتاريخ، وتمذهب للشافعي وقرأ في المنطق والأصول[(٣)].

يقول أبو حيان : (وجملة من سمعت منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً)[(٤)]. وهم على النحو الآتي[(٥)]:

◊ <u>شيوخه في التفسير</u>:

١- ابن الزبير: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن عاصم، أبو جعفر الأندلسي الحافظ النحوي، كان علامة في الحديث والقراءة، وبه تخرج أبو حيان وقرأ عليه، وقال عنه: كان محرر اللغة، وكان أفصح عالم رأيته، وله عدة تصانيف، مات سنة ٧٠٨هـ[(٦)].

٢- ابن أبي الأحوص: الحسين بن عبدالعزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الجياني

---

(١) المقفى الكبير (٧/ ٥٠٤).

(٢) انظر : البحر المحيط (١/ ٤).

(٣) انظر : نفح الطيب (٢/ ٥٤١)، وغاية النهاية (٢/ ٢٨٥).

(٤) انظر : نفح الطيب (١/ ٤٧)، وأعيان العصر (٥/ ٣٤٥).

(٥) قام الدكتور أحمد شكري في كتابه أبو حيان الأندلسي ص(٤٨-٧١) بمحاولة جمع أكبر عدد من شيوخه فلينظر فيه. وانظر أيضاً : أبو حيان ومنهجه في تفسير القرآن للدكتور بو شعيب محمادي (١/ ٦٧-٨٦)، وقد أفدت منهما.

(٦) انظر : الدر الكامنة (١/ ٨٩)، وغاية النهاية (١/ ٣٢).

الأندلسي، أبو علي القاضي، كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ومعرفة الأسانيد، حافظاً للتفسير والحديث، ذاكراً للآداب واللغات والتواريخ، شديد العناية بالعلم. توفي سنة ٦٨٠هـ[١].

٣- علي بن أحمد بن عبدالواحد، أبو الحسن المقدسي، عرف بابن البخاري، توفي سنة ٦٩٠هـ[٢].

٤- محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين، جمال الدين أبو عبدالله البلخي المقدسي المعروف بابن النقيب، له تفسير كبير حافل ذكر فيه أسباب النزول والقراءات والإعراب وغيرها توفي سنة ٦٩٨هـ[٣].

٥- محمد بن يحيى بن عبدالرحمن بن ربيع، أبو الحسين الأشعري يعرف بابن بكر، كان علماً عارفاً بالأحكام والقراءات والحديث، قائماً على العربية، ولي الخطابة والقضاء بغرناطة فصدع بالحق، توفي سنة ٧٤١هـ[٤].

◊ **شيوخه في القراءات:**

١- أحمد بن سعد بن علي بن محمد الأنصاري، أبو جعفر الجزيري، من سكان غرناطة، كان كثير الإتقان في تجويد القرآن، وهو مقرئ مجود قرأ على ابن الطباع وابن الزبير، مات سنة ٧١٢هـ بغرناطة[٥].

٢- ابن الطباع: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى، أبو جعفر بن الطباع الرعيني

---

(١) انظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٢)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ١٥٣).

(٢) انظر: غاية النهاية (١/ ٥٢٠).

(٣) انظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٤٩).

(٤) انظر: بغية الوعاة (١/ ٢٦٥).

(٥) انظر: غاية النهاية (١/ ٥٦).

الأندلسي، شيخ القراء بغرناطة، إمام حاذق نبيل صالح، ولي القضاء مكرهاً فحكم حكومة وعزل نفسه، مات سنة ٦٨٠هـ[١].

٣- المليجي: إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله، فخر الدين أبو الطاهر الـمليَجي المصري المقرئ، مسند القراء في زمانه، ازدحم عليه الطلبة آخر عمره لعلوه ولإتقانه، مات سنة ٦٨١هـ[٢].

٤- خليل بن عثمان المراغي: قرأ عليه " الإرشاد " لأبي العز.

٥- عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري، أبو محمد، لازمه أبو حيان وانتفع به وقرأ عليه القراءات السبع نحو عشرين ختمة إفراداً وجمعاً، ولازمه نحو سبعة أعوام. وذلك في مدة آخرها سنة ٦٦٩[٣].

٦- عبد الله بن محمد بن هارون بن عبد العزيز الطائي الأندلسي القرطبي، أبو محمد، عالم بالقراءات والحديث والأدب،، مات سنة ٧٠٢هـ[٤].

٧- عبد النصير بن علي بن يحيى بن إسماعيل بن مخلوف، أبو محمد المريوطي الهمداني، أحد شيوخ الإقراء بالإسكندرية.

٨- علي بن ظهير بن شهاب، نور الدين أبو الحسن المصري المعروف بابن الكفتي، إمام مقرئ، توفي سنة ٦٨٩هـ[٥].

٩- محمد بن صالح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الكتاني الشاطبي، يعرف بابن رحيمة، من

(١) انظر : غاية النهاية (١/ ٨٧).

(٢) انظر : غاية النهاية (١/ ١٦٩).

(٣) انظر : البحر (١/ ٧)، والدر الكامنة (٥/ ٧٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٥٩)، ونفح الطيب (٢/ ٥٤٠).

(٤) انظر : الدر الكامنة (٢/ ٤٠٩) و (٥/ ٧٠).

(٥) انظر : غاية النهاية (١/ ٥٤٧).

أعلى الناس إسناداً بالشاطبية في زمانه(١).

١٠- محمد بن علي بن يوسف، أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي اللغوي: إمام مقرئ، روى القراءة عنه أبو حيان وكان عالي الإسناد، توفي سنة ٦٨٤هـ(٢)

١١- يعقوب بن بدران بن منصور بن بدران التقي، أبو يوسف الدمشقي ثم المصري المعروف بالجرائدي: إمام مقرئ كان شيخ وقته بالديار المصرية، توفي سنة ٦٨٨هـ بالقاهرة(٣).

١٢- يوسف بن إبراهيم بن أحمد بن عتاب، أبو يعقوب الجذامي الشاطبي، استوطن تونس وأخذ عنه بها جماعة منهم أبو حيان توفي سنة ٦٩٢هـ(٤).

◊ **شيوخه في علوم اللغة:**

١- المالقي: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبو جعفر النحوي، كان عالماً بالنحو من مصنفاته "رصف المباني في حروف المعاني"، توفي سنة ٧٠٢هـ.(٥)

٢- اللبلي: أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو جعفر الفهري اللبلي، روى عنه أبو حيان كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٩١هـ(٦).

٣- رضي الدين القسنطيني: أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام النحوي الشافعي، من كبار أئمة العربية بالقاهرة مع العلم بالفقه والحديث، توفي سنة ٦٩٥هـ(٧).

٤- القرطَاجَنيّ: حازم بن محمد بن حازم، أبو الحسن الأندلسي الأنصاري، وهو أديب وله شعر،

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٧٨)، وغاية النهاية (٢/ ١٥٤).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٦٧٨)، وغاية النهاية (٢/ ٢١٣)، وبغية الوعاة (١/ ١٩٤).

(٣) انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٨٩).

(٤) انظر: السابق (٢/ ٣٩٢).

(٥) انظر: بغية الوعاة (١/ ٣٣١).

(٦) انظر: بغية الوعاة (١/ ٢٠٤)، ونفح الطيب (٢/ ٥٦١).

(٧) انظر: بغية الوعاة (١/ ٤٧٠).

ذكره أبو حيان في مقدمة البحر المحيط[١] وأثنى على كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء وذكر أنه مِنْ أجمع ما أُلِّف في علم البيان والبديع، توفي بتونس سنة ٦٨٤ هـ[٢].

٥ – عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن تُولُوَا القرشي أبو عمرو المالكي المقرئ النحوي اللغوي الشاعر، توفي بمصر سنة ٦٨٥هـ[٣].

٦ – ابن الضائع: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو، توفي سنة ٦٨٠هـ[٤].

٧ – علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشبي الأبّذي، أبو الحسن، كان من أحفظ الناس بعلم العربية، كان في غاية الفقر على إمامته في العلم، توفي سنة ٦٨٠هـ[٥].

٨ – ابن النحاس: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي، أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس، شيخ العربية بمصر في وقته، توفي بها سنة ٦٩٨هـ[٦].

◊ **شيوخه في الحديث:**

١ – عبد الرحمن الربعي، المعروف بالتونسي، قرأ عليه سنن أبي داود بغرناطة[٧].

٢ – عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى بن يوسف، أبو الفضل، قرأ عليه سنن أبي داود بالقاهرة[٨].

٣ – ابن عساكر: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن عبد الله بن عساكر، أبو اليمن،

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٧).

(٢) انظر: بغية الوعاة (١/ ٤٩١).

(٣) انظر: السابق (٢/ ١٣٣).

(٤) انظر: السابق (٢/ ٢٠٤).

(٥) انظر: السابق (٢/ ١٩٩).

(٦) انظر: السابق (١/ ١٣).

(٧) انظر: نفح الطيب (٢/ ٥٦٠).

(٨) انظر: السابق (٢/ ٥٣٦، ٥٦١).

حافظ للحديث، ومات بالمدينة سنة ٦٨٦هـ، وله تصانيف في الحديث، وقد لقيه أبو حيان بمكة[(١)].

٤- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شريف، أبو محمد الدمياطي، الإمام البارع الحافظ النسابة عَلَم المحدثين. كتب عنه طائفة منهم أبو حيان وأخذ عنه الحديث، وأجازه، توفي سنة ٧٠٥هـ[(٢)].

٥- عبد الوهاب بن حسن بن الفرات، قرأ عليه أبو حيان الأجزاء الحديثية، وذلك في الإسكندرية[(٣)].

٦- أبو العز عبد العزيز بن عبد المنعم بن علي بن نصر بن الصيقل الحراني.

٧- محمد بن إبراهيم بن ترجم بن حازم المازني، أبو عبد الله المصري، راوي الترمذي، توفي سنة ٦٩٢هـ[(٤)].

٨- محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن، قطب الدين القسطلاني أبو بكر القيسي الشاطبي، كان شيخاً عالماً زاهداً كريم النفس، وكان عالماً بالحديث ورجاله، مات سنة ٦٨٦هـ، وقد درس عليه أبو حيان في القاهرة[(٥)].

٩- محمد بن أحمد بن محمد بن المؤيد، نجيب الدين الهمداني روى عنه أبو حيان الحديث، وذكره في إجازته للصفدي[(٦)].

---

(١) انظر : السابق (٢/ ٥٦٠).

(٢) انظر : بغية الوعاة (١/ ٢٨٠)، والبدر الطالع (١/ ٤٠٣).

(٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٧٨)، ونفح الطيب (٢/ ٥٦١).

(٤) انظر : نفح الطيب (٢/ ٥٥٠).

(٥) انظر : شذرات الذهب (٥/ ٣٩٧).

(٦) انظر : نفح الطيب (٥٥٠ و ٥٦٢).

١٠- محمد بن إسماعيل بن عبد الله، زين الدين أبو بكر الأنماطي[(١)].

١١- محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد القشيري، كان إماماً محدثاً فقيهاً أصولياً أديباً نحوياً، ذكياً مجتهداً، توفي سنة ٧٠٢هـ[(٢)].

ولأبي حيان عدد من الشيوخ في الحديث من النساء، هن:

١٢- زينب بنت عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، محدثة ماتت سنة ٦٨٦هـ[(٣)].

١٣- شامية بنت الحسن بن محمد التيمية، محدثة، توفيت سنة ٦٨٥هـ[(٤)].

١٤- مؤنسة بنت السلطان الملك العادل أبي بكر بن أيوب بن شادي[(٥)].

◊ **شيوخه في الفقه وأصوله:**

١- أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي الحنفي، قرأ عليه أبو حيان جزءاً ألفه في حكم لحوم الخيل[(٦)].

٢- عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري، علم الدين العراقي المعروف بابن بنت العراقي، مهر في الفقه والأصول والعربية والكتابة والحساب، وكان له اقتدار على التعليم وصبر على الطلبة، كثير التودد والانبساط، توفي سنة ٧٠٤هـ[(٧)].

---

(١) انظر: السابق (٢/ ٥٦١).

(٢) انظر: الدر الكامنة (٤/ ٢١٠).

(٣) انظر: أعلام النساء (٢/ ٧٨).

(٤) انظر: السابق (٢/ ٢٨٣).

(٥) انظر: نفح الطيب (٢/ ٥٦٢)، وأعلام النساء (٢/ ١٢٧).

(٦) انظر: البحر المحيط (٤/ ٢٤٢).

(٧) انظر: الدر الكامنة (٣/ ١٤).

٣- علي بن محمد بن خطاب الباجي علاء الدين الشافعي، كان عالماً بالأصول وبالمنطق والحساب وكان قوي المناظرة، من مؤلفاته: " غاية السول " توفي سنة ٧١٤هـ[(١)].

٤- فضل بن محمد بن علي بن إبراهيم، أبو الحسن بن فضيلة المعافري، درس عليه أبو حيان كتاب الإشارة لأبي الوليد الباجي[(٢)].

٥- محمد بن سلطان، بدر الدين البغدادي، قرأ عليه أبو حيان المنطق[(٣)].

٦- محمد بن محمود بن محمد بن عباد السلماني، أبو عبد الله الأصبهاني: انتهت إليه الرياسة في أصول الفقه، وله معرفة جيّدة بالنحو والأدب والشعر، توفي سنة ٦٨٨هـ[(٤)].

◊ **شيوخه في الأدب والشعر:**

١- أحمد بن عبد الملك بن عبد المنعم بن جامع العزازي، أبو العباس، شاعر مشهور، اشتغل في الأدب ومهر وفاق أقرانه، مات بالقاهرة سنة ٧١٠هـ[(٥)].

٢- أحمد بن نصر الله بن باتكين القاهري، محيي الدين أبو العباس كان أديباً فاضلاً، مات سنة ٧١٠هـ[(٦)].

٣- مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج، أبو الحكم بن المرحل المالقي النحوي الأديب، أديب زمانه بالمغرب وإمام وقته، توفي سنة ٦٩٩هـ[(٧)].

---

(١) انظر: السابق (٣/ ١٧٦).

(٢) انظر: البحر (١/ ٦)، ونفح الطيب (٢/ ٥٤٢)، والباجي هو سليمان بن خلف الأندلسي (ت ٤٧٤هـ).

(٣) انظر: الدر الكامنة (٥/ ٧٤ و ٧٥)، ونفح الطيب (٢/ ٥٤٢).

(٤) انظر: الدرر الكامنة (٥/ ٧٠)، وبغية الوعاة (١/ ٢٤٠).

(٥) انظر السابق (١/ ٢٠٥).

(٦) انظر السابق (١/ ٣٤٥-٣٤٨).

(٧) انظر: غاية النهاية (٢/ ٣٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٧١).

٤- محمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الله، أبو عبد الله الهذلي التطيلي ذكره أبو حيان في إجازته للصفدي ضمن الأدباء[(١)].

٥- محمد بن سعيد بن محمد بن حماد الصنهاجي، شرف الدين أبو عبدالله البوصيري، شاعر حسن وهو صاحب البردة الشهيرة، توفي سنة ٦٩٦هـ .

٦- محمد بن عبد المنعم بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الأنصاري ابن الخيمي يماني الأصل، كان مقدماً على شعراء عصره مع مشاركته في كثير من العلوم، توفي سنة ٦٨٥هـ[(٢)].

٧- محمد بن عمر بن جبير الجياني المالقي: ذكره أبو حيان في إجازته للصفدي ضمن الأدباء.

٨- محمد بن محمد بن عيسى بن ذي النون الأنصاري، جمال الدين أبو عبد الله المالقي المعروف بابن ذي النون، توفي سنة ٦٨٠هـ .

٩- يحيى بن عبد العظيم بن يحيى، جمال الدين أبو الحسين الأنصاري الجزار المصري، شاعر ظريف، توفي سنة ٦٧٩هـ[(٣)].

هولاء بعض شيوخه وإلا فإن عددهم كثير وحسبي مما سبق ذِكْره معرفة كثرة شيوخه وتنوعهم في العلوم والأقاليم مما أكسب أبو حيان ثروة ثقافية عالية جعلت طلاب العلم ينكبون عليه قراءة ودراسة في حِلَقِه، حتى كَثُر تلاميذه وصار منهم أئمة كبار كالسبكي والسمين الحلبي وابن هشام وغيرهم ، فمن هؤلاء ما يلي[(٤)]:

---

(١) انظر : نفح الطيب (٢/ ٥٥١).

(٢) انظر : شذرات الذهب (٥/ ٣٩٣).

(٣) انظر : السابق (٥/ ٣٦٤).

(٤) انظر : المراجع السابقة عند ذكر شيوخ أبي حيان. ككتاب د. أحمد شكري ود. بو شعيب ود. خديجة الحديثي.

◊ **تلاميذه في القرآن وعلومه:**

١- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخي الدمشقي، توفي سنة ٨٠٠هـ[(١)].

٢- إبراهيم بن أحمد بن عيسى، بدر الدين بن الخشاب القاضي المصري الشافعي، ولي قضاء حلب ثم قضاء المدينة الشريفة، مات سنة ٧٧٤هـ[(٢)].

٣- إبراهيم بن عبدالله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي برهان الدين الحكري، شيخ الإقراء بالديار المصرية، اعتنى بالعربية والقراءات ولازم درس أبي حيان، توفي سنة ٧٤٩هـ[(٣)].

٤- أحمد الحنبلي شيخ آمد والجزيرة الفراتية، قال ابن الجزري: " ولم يزل يبلغنا خبره إلى بعد السبعين وسبعمائة "[(٤)].

٥- أحمد بن عبد العزيز بن يوسف الحراني، توفي بحلب سنة ٧٨٨هـ[(٥)].

٦- ابن مكتوم: أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد، أبو محمد الحنفي النحوي، صاحب كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط توفي سنة ٧٤٩هـ[(٦)].

٧- أحمد بن علي بن أحمد، أبو جعفر الحميري الغرناطي، مات سنة ٧٥٦هـ[(٧)].

---

(١) انظر : غاية النهاية (١/ ٧ و ٨ و ٢/ ٢٨٥).

(٢) انظر غاية النهاية (١/ ٨ و ٢/ ٢٨٥).

(٣) انظر غاية النهاية (١/ ٧)، وشذرات الذهب (٦/ ١٥٨).

(٤) انظر غاية النهاية (١/ ١٥٣)، و (٢/ ٢٨٦).

(٥) انظر غاية النهاية (١/ ٦٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٠٠).

(٦) انظر غاية النهاية (١/ ٧٠ و ٢/ ٢٨٥)، والدر الكامنة (١/ ١٨٦).

(٧) انظر غاية النهاية (١/ ٨٢ و ٢/ ٢٨٦)، ونفح الطيب (٢/ ٥٨٠).

٨- أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي، أبو العباس العنابي النحوي، توفي سنة ٧٧٦هـ[1].

٩- أحمد بن محمد بن يحيى بن نحلة، المعروف: بسبط السلعوس أبو العباس النابلسي ثم الدمشقي، توفي سنة ٧٣٢هـ[2].

١٠- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد، له كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، توفي سنة ٧٥٦هـ[3].

١١- حيان بن محمد بن يوسف بن علي، ابن أبي حيان، قرأ عليه القرآن وأجازه.

١٢- الصفدي: خليل بن أيبك بن عبد الله، صلاح الدين، اشتهر بالأدب والتاريخ والفقه، من مصنفاته " الوافي بالوفيات "، و " أعيان العصر وأعوان النصر " وغيرها، مات بدمشق سنة ٧٦٤هـ[4].

١٣- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل العسقلاني ثم المكي، توفي سنة ٧٧٧هـ[5].

١٤- محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع الدمشقي، ابن اللبان المقرئ، توفي سنة ٧٧٦هـ[6].

١٥- ابن مرزوق: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، أبو عبد الله التلمساني، مَهَرَ في العربية والأصول والأدب، توفي سنة ٧٨١هـ[7].

---

(١) انظر غاية النهاية (١/ ١٢٨ و ٢/ ٢٨٥) والدر الكامنة (١/ ٢١٨).

(٢) انظر غاية النهاية (١/ ١٣٣ و ٢/ ٢٨٥).

(٣) انظر طبقات النحاة واللغويين (٢٩٢)، وغاية النهاية (١/ ١٥٢).

(٤) انظر الدرر الكامنة (٢/ ١٧٦).

(٥) انظر غاية النهاية (٢/ ٢٨٥)، وطبقات النحاة واللغويين (٢٩٠).

(٦) انظر غاية النهاية (٢/ ٧٢ ، ٢٨٥)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٤٣).

(٧) انظر بغية الوعاة (١/ ٤٦)، ونفح الطيب (٢/ ٥٣٦ و ٥٧٤ ، ٥٨٠).

◊ تلاميذه في علوم اللغة:

١- الصفاقسي: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم برهان الدين أبو إسحاق القيسي المالكي، توفي سنة ٧٤٢هـ[(١)].

٢- بهاء الدين السبكي: أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، أبو حامد، ابن تقي الدين، ولي التدريس وبعض وظائف أبيه بعده، توفي سنة ٧٧٣هـ بمكة[(٢)]

٣- أحمد بن لؤلؤ الرومي، شهاب الدين ابن النقيب، كان عالماً بالفقه والقراءات والتفسير والأصول والنحو، توفي سنة ٧٦٩هـ[(٣)].

٤- أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن أحمد بن عبد المعطي بن مكي، الأنصاري المكي المالكي النحوي، كان ماهراً في العربية وكان بارعاً ثقة ثبتاً، توفي سنة ٧٨٨هـ[(٤)].

٥- أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي صاحب "المصباح المنير"، توفي سنة ٧٧٠هـ[(٥)].

٦- أحمد بن يحيى بن فضل الله بن مجلي بن دعجان بن خلف بن نصر القرشي العمدي الشافعي، توفي سنة ٧٤٩هـ[(٦)].

٧- المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي اللغوي الفقيه، كان إماماً في العربية والقراءات، من مؤلفاته: " الجني الداني في حروف المعاني "، توفي سنة ٧٤٩هـ[(٧)].

---

(١) انظر الدرر الكامنة (١/ ٥٧)، وبغية الوعاة (١/ ٤٢٥).

(٢) انظر الدرر الكامنة (١/ ٢٢٤)، وبغية الوعاة (٣٤٢).

(٣) انظر الدرر الكامنة (١/ ٢٥٣).

(٤) انظر الدرر الكامنة (١/ ٢٩٥)، وبغية الوعاة (١/ ٣٧٢)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٠٠).

(٥) انظر الدرر الكامنة (١/ ٣٣٤)، وبغية الوعاة (١/ ٣٨٩).

(٦) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٣٥٢)، وشذرات الذهب (٦/ ١٦٠).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٢/ ١٦٦)، وبغية الوعاة (١/ ٥١٧).

٨- الإسنوي: عبدالرحيم بن الحسن بن علي، جمال الدين أبو محمد، برع في العربية وانتهت إليه رياسة الشافعية، وازدحم عليه الطلبة وكثر تلاميذه وانتفعوا به، من مؤلفاته: "شرح المنهاج في الفقه "، مات سنة ٧٧٢هـ[(١)].

٩- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن صخر الكناني الشافعي، توفي سنة ٧٦٧هـ[(٢)].

١٠- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي، بهاء الدين بن عقيل الشافعي، له شرح على ألفية ابن مالك مشهور ومتداول، توفي سنة ٧٦٩هـ[(٣)].

١١- ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، حفلت كُتبُه بالاستدراك على أبي حيان: كـ" مغني اللبيب "، توفي ابن هشام سنة ٧٦١هـ[(٤)].

١٢- تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر، توفي سنة ٧٧١هـ[(٥)].

١٣- علي بن بلبان الفارسي، الأمي علاء الدين الحنفي، توفي سنة ٧٣٩هـ[(٦)].

١٤- تقي الدين السبكي: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام أبو الحسن الفقيه الشافعي المفسر الحافظ الأصولي النحوي اللغوي، توفي سنة ٧٥٦هـ[(٧)].

١٥- عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، أبو حفص البلقيني الكناني، مجتهد عصره وعالم المئة

---

(١) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٤٦٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٩٢).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٤٨٩-٤٩١).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٣٧٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٤٧).

(٤) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٤١٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨-٧٠).

(٥) انظر الدرر الكامنة (٣/ ٣٩-٤١).

(٦) انظر بغية الوعاة (٢/ ١٥٢)، والدرر الكامنة (٣/ ١٠٠).

(٧) انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٣٩-٣٣٨)، وبغية الوعاة (١/ ٢٨٠).

الثامنة، توفي سنة ٨٠٥هـ[(١)].

١٦- محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، شمس الدين، توفي سنة ٧٤٤هـ[(٢)].

١٧- محمد بن أرغون، ناصر الدين، توفي سنة ٧٢٧هـ.

١٨- محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي، ابن الصائغ الحنفي النحوي، توفي سنة ٧٧٦هـ[(٣)].

١٩- محمد بن علي بن عبدالواحد بن يحيى بن عبدالرحيم الدكالي المصري، توفي سنة ٧٦٣هـ[(٤)].

٢٠- ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، توفي سنة ٧٧٨هـ[(٥)].

◊ **تلاميذه الذين تلقوا عنه علوماً غير ما سبق ذكره:**

١- أحمد بن سعد بن محمد، أبو العباس العسكري الأندرشي، توفي سنة ٧٥٠هـ[(٦)].

٢- أحمد بن عبد الرحمن البعلبكي الدمشقي، توفي سنة ٧٦٤هـ[(٧)]

٣- أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي، توفي سنة ٧٧٩هـ[(٨)].

٤- الأمير أرغون بن عبد الله الناصري نائب السلطنة، توفي سنة ٧٣١هـ[(٩)].

---

(١) انظر شذرات الذهب (٧/ ٥١).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٢)، وبغية الوعاة (١/ ٢٩).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (٤/ ١١٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٤٨)، وبغية الوعاة (١/ ١٥٥).

(٤) انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٩٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩٨)، وبغية الوعاة (١/ ١٨٣).

(٥) انظر حسن المناظرة (١/ ٢٥٧)، وبغية الوعاة (١/ ٢٧٥).

(٦) انظر شذرات الذهب (٦/ ١٦٦)، والدرر الكامنة (١/ ١٤٥)، وبغية الوعاة (١/ ٣٠٩).

(٧) انظر الدرر الكامنة (١/ ١٨٠)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٠٠).

(٨) انظر الدرر الكامنة (١/ ٣٦١)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٦٠).

(٩) انظر الدرر الكامنة (١/ ٩٥).

٥- إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللخمي الغرناطي المالكي، توفي سنة ٧٧١هـ[١].

٦- الإدفَوِي: جعفر بن تغلب بن جعفر بن علي بن المطهر بن نوفل، كمال الدين أبو الفضل الإدفوي الشافعي، توفي سنة ٧٤٨هـ[٢].

٧- السبكي: الحسين بن علي بن عبد الكافي، توفي سنة ٧٥٥هـ[٣].

٨- خالد بن عيسى بن إبراهيم بن أبي خالد البلوي، توفي قبل ٧٨٠هـ[٤].

٩- سعيد بن محمد بن سعيد الملياني المغربي المالكي النحوي، توفي سنة ٧٧١هـ[٥].

١٠- سليمان بن عبد القوي، نجم الدين الطوفي الصرصري توفي ٧١٦هـ[٦].

١١- عبد الرحمن بن عمر بن حامد بن عبد الله بن ثابت الربعي الخلال البغدادي الحريري، توفي سنة ٧٣٩هـ[٧].

١٢- عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوصي، توفي سنة ٧٢٤هـ[٨].

١٣- محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم القرشي الحنفي، توفي سنة ٧٧٥هـ[٩].

---

(١) انظر الدرر الكامنة (١/ ٤٠٦)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٢٠)، وبغية الوعاة (١/ ٤٥٦).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٧٢)، وشذرات الذهب (٦/ ١٥٣).

(٣) انظر شذرات الذهب (٦/ ١٧٧)، والدرر الكامنة (٢/ ١٤٧).

(٤) انظر نفح الطيب (٢/ ٥٨٠).

(٥) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٢٣٠)، وبغية الوعاة (١/ ٥٨٨).

(٦) انظر الدر الكامنة (٢/ ١٥٥).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٤٤٦).

(٨) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٤٥٥).

(٩) انظر الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية (١/ ٣١).

١٤- عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الحضرمي، توفي سنة ٧٤٩هـ بتونس[١].

١٥- علي بن عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي، توفي سنة ٧٦٩هـ[٢].

١٦- علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتوح بن إبراهيم بن أبي بكر التغلبي الشافعي الموصلي المعروف بابن الدريهم وهو لقب أحد أجداده، توفي سنة ٧٦٢هـ[٣].

١٧- محمد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد، تاج الدين المراكشي الفقيه الشافعي، توفي سنة ٧٥٢هـ[٤].

١٨- محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوادي المالكي أبو عبد الله الأعمى النحوي، توفي سنة ٧٨٠هـ[٥].

١٩- محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسان القيسي، أبو عبدالله ويعرب بابن جابر، توفي سنة ٧٧٤هـ.

٢٠- محمد بن رافع بن هجرس بن محمد السلامي العميدي، أبو المعالي، مؤرخ فقيه، توفي سنة ٧٧٤هـ[٦].

٢١- السبكي: محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام بن يوسف بهاء الدين أبو البقاء السبكي، توفي سنة ٧٧٧هـ[٧].

---

(١) انظر بغية الوعاة (٢/ ١١٦).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٣/ ١١٦).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٣/ ١٨١).

(٤) انظر شذرات الذهب (٦/ ١٦٩)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٨٦).

(٥) انظر شذرات الذهب (٦/ ٢٦٨)، وبغية الوعاة (١/ ٣٤).

(٦) انظر شذرات الذهب (٦/ ٢٣٤)، والدرر الكامنة (٤/ ٥٩).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٠٩)، وبغية الوعاة (١/ ١٥٢).

٢٢- محمد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلاتي جمال الدين، توفي سنة ٧٧١هـ بالقاهرة[(١)].

٢٣- محمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمود، أبو اليمن، مات سنة ٧٩٠هـ[(٢)].

٢٤- محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي ثم الطرابلسي الحنفي، توفي سنة ٧٦٩هـ[(٣)].

٢٥- محمد بن عبد الله بن محمد بن لب، أبو عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموي، توفي سنة ٧٤٩هـ[(٤)].

٢٦- محمد بن عبد الوهاب بن علي الأسنائي، جمال الدين، توفي سنة ٧٣٩هـ[(٥)].

٢٧- ابن رشيد: محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن سعيد بن مسعود، ابن رشيد الفهري السبتي، أبو عبدالله، توفي سنة ٧٢١هـ[(٦)].

٢٨- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري الربعي أبو ا لفتح، مؤرخ أديب، من مؤلفاته: "عيون الأثر في المغازي والسير"، توفي سنة ٧٣٤هـ[(٧)].

وبهذا أصبح لأبي حيان مكانة علمية مرموقة بين علماء مصر وأدبائها وحكامها ، مما جعله يتولى مناصب علمية عديدة ، كتعيينه مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة ٧٠٤هـ[(٨)] ، ومدرساً

(١) انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٢٩).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٤٣).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٠٧).

(٤) انظر شذرات الذهب (٦/ ١٦٥)، وبغية الوعاة (١/ ١٤٣).

(٥) انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٥٥).

(٦) انظر بغية الوعاة (١/ ١٩٩ و ٢٠٠)، ونفح الطيب (٢/ ٥٨٢ و ٥٨٣).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٤/ ٣٣٠)، والبدر الطالع (٢/ ٢٤٩).

(٨) انظر بغية الوعاة (١/ ٢٨٢).

للتفسير في قبة السلطان الملك المنصور في عهد السلطان القاهر الملك الناصر[١] ، وتوليته منصب الإقراء بجامع الأقمر، وتدريسه التفسير بالجامع الطولوني، وإضافة مشيخة الحديث بالقبة المنصورية إليه ، وبقي في هذه الوظائف حتى توفي[٢] .

فكان أبو حيان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه[٣] .

يقول فيه السبكي: (شيخ النحاة، العلم الفرد، والبحر الذي لا يَعْرِف الجزر بل المد، سيبويه الزمان، والمبرِّد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء، كَعْبَةُ عِلْمٍ تُحَج ولا تَحِج، ويُقْصَد من كل فج)[٤] ، ويقول فيه الأدفوي: (شيخ الدهر وعالمه، ومحي الفن الأدبي بعدما درست معالمه ومجرى اللسان العربي فلا يقاربه أحد فيه ولا يقاومه)[٥]، ويقول العلائي فيه: (كان علامة كثير النقل والاطلاع جداً إلى ما لا يوصف)[٦] ، وقد مدحه الصفدي بقوله:

سلطان علم النحو أستاذنا الـ ... ـشيخ أثير الدين حبر الأنام

فلا تقل زيد وعمرو، فما ... في النحو معه لسواه كلام[٧]

وقال أيضاً فيه : (هو إمام الدنيا في النحو والتصريف، لم يُذْكَر معه في أقطار الأرض غيرُه في العربية، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وتواريخهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة، ويقيِّد أسماءهم على ما يتلفظون به من إمالة وترخيم وترقيق

---

(١) انظر شذرات الذهب (٦/ ١٤٦).

(٢) انظر أبو حيان لأحمد شكري ص(٢٨-٢٩).

(٣) انظر أبو حيان لخديجة الحديثي (١-٦٢).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٧٦).

(٥) انظر الدرر الكامنة (٥/ ٧٣).

(٦) انظر ذيل تذكرة الحفاظ (٥/ ٢٥).

(٧) أعيان العصر (٥/ ٣٣٦).

وتفخيم؛ لأنهم مجاورو بلاد الفرنج ، وأسماؤهم قريبة منهم وألقابهم كذلك، كل ذلك قد جوَّده وحرَّره وقيَّده)[١] ، وقال عن مؤلفاته: (وله التصانيف التي سارت وطارت، وانتشرت وما انتثرت، وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت، أخملت كتبَ الأقدمين، وألهت المقيمين بمصر والقادمين) [٢]، وقال الذهبي عنه: (ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الأثر والفقه والقراءات...، وله مصنفات في القراءات والنحو وله تفسير باهر...، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم، تخرج به أئمة وعلماء مَدَّ اللهُ في عمره وختم له بالحسنى وكفاه شر نفسه، وودي لو أنه نظر في هذا الكتاب، وأصلح فيه وزاد فيه تراجم جماعة من الكبار فإنه إمام في هذا المعنى أيضاً) [٣] .

فهذه شهادة من تلاميذه على علمه وكثرة تصانيفه ، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن عدد مؤلفات أبي حيان ستة وستون كتاباً، وسأذكر عدداً منها سرداً حسب الفنون ومرتبة على حروف المعجم[٤]:

۞ التفسير وعلون القرآن والقراءات:

١ – الأثير في قراءة ابن كثير. (مفقود)

(١) الوافي بالوفيات (٥/ ٢٦٧).

(٢) السابق ، وهذه من العبارات التي فيها مبالغة ظاهرة غير مستنكرة في مجال الترجمة والثناء من محب، وإلا فإن حقيقة الكلام قطعاً غير مراده على وجه الدقة والتحرير، وهي كثيرة لدى الصفدي .

(٣) معرفة القراء الكبار (٣/ ١٤٧٢).

(٤) تعمدت ذكر الأسماء سرداً دون إطالة لئلا يطول بنا المقام وليس التوسع في ذلك مقصداً لي في هذا المقام، وللاستزادة في معلومات الكتب ينظر كتاب أبو حيان النحوي لـ د. خديجة الحديثي ص(١٠١) وما بعدها، وأبو حيان لـ د. أحمد شكري ص(٩١) وما بعدها، ومقدمات كتبه كارتشاف الضرب وتحفة الأريب. وبالإحالة عليها اكتفي عن التفصيل. وينظر ما سرده الصفدي في إجازة أبي حيان له في أعيان العصر (٥/ ٣٤٦).
هذا وقد تتبعت ما تمت طباعته مما كان مخطوطاً، أو عُثِر عليه مما كان مفقوداً، لتكون إضافة على ما قام به الباحثون الفضلاء قبل فترة من الزمن.

٢- البحر المحيط في علم التفسير. (مطبوع)

٣- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب. (مطبوع)

٤- تقريب النائي في قراءة الكسائي. (مفقود)

٥- الحلل الحالية في أسانيد القراءة العالية. (مفقود)

٦- الرمزة في قراءة حمزة. (مفقود)

٧- الروض الباسم في قراءة عاصم. (مفقود)

٨- عقد الآلي في القراءات السبع العوالي. (مخطوط)

٩- غاية المطلوب في قراءة يعقوب. (مفقود)

١٠- المزن الهامر في قراءة ابن عامر. (مفقود)

١١- المورد الغمر في قراءة أبي عمرو. (مفقود)

١٢- النافع في قراءة نافع. (مفقود)

١٣- النهر الماد من البحر المحيط. (مطبوع)

١٤- النير الجلي في قراءة زيد بن علي. (مفقود)

الحديث:

١- جزء في الحديث. (مفقود)

٢- فهرس مروياته. (مفقود)

٣- فهرس مسموعاته. (مفقود)

الفقه وأصوله:

١- الأنوار الأجلى في اختصار المحلى. (مفقود)

٢- الوهَّاج في اختصار المنهاج. (مفقود)

٣- مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد. (مفقود)

۞ اللغــــة:

١- الأبيات الوافية في علم القافية. (مفقود)

٢- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء. (مطبوع)

٣- ديوان أبي حيان. (مطبوع)

٤- معاني الحروف. (مخطوط)

۞ النحو والصرف والبلاغة:

١- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب. (مطبوع)

٢- التجريد لأحكام سيبويه. (مفقود)

٣- التدريب في شرح التقريب. (مخطوط)

٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. (مطبوع)

٥- تقريب المقرب. (مطبوع)

٦- تلويح التوضيح في النحو. (مخطوط)

٧- الشذا في مسألة كذا. (مفقود)

٨- الشَذْرَة الذّهبية في علوم العربية. (مطبوع)

٩- اللمحة البدرية في علم العربية (مخطوط) تم طبع شرح اللمحة لابن هشام.

١٠- المبدع الملخص من الممتع. (مطبوع)

١١ – منهج السالك على ألفية ابن مالك (مطبوع) لم يتمه المؤلف.

١٢ – الموفور من شرح ابن عصفور. (مخطوط)

١٣ – النكت الحسان شرح غاية الإحسان. (مطبوع)

١٤ – الهداية في النحو. (مخطوط)

التاريخ والتراجم:

١ – تحفة الندس في نحاة الأندلس. (مفقود)

٢ – مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل العصر. (مفقود) لم يكمل تأليفه

٣ – النُّضار في المسلاة عن نضار. (مفقود). ونضار هي ابنته

٤ – نفحة المسك في سيرة الترك. (مفقود)

اللغـــات:

١ – الإدراك للسان الأتراك. (مطبوع)

٢ – الأفعال في لسان الترك. (مفقود)

٣ – زهو الملك في نحو الترك. (مفقود)

٤ – المخور في لسان البشمور. (مفقود)

٥ – منطق الخرس في لسان الفرس. (مخطوط)

٦ – نور الغبش في لسان الحبش. (مفقود)

موضوعات أخرى:

١ – الإعلام بأركان الإسلام. (مفقود).

٢- الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع. (مفقود)

٣- بغية الظمآن من فؤاد أبي حيان. (مفقود)

٤- نثر الزهر ونظم الزهر. (مفقود)

وقد كان أبو حيان في مذهبه الفقهي ظاهريا حين كان في الأندلس ، فلـمَّا قدم إلى مصر ورأى انتشار المذهب الشافعي تمذهب به، قال الصفدي: (كان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب للشافعي)[١] ، ومع ذلك لم يزل متأثراً بمذهبه الأول الذي نشأ عليه ، وكان يقول عن نفسه (محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه)[٢] ، ولكنه كان في معتقده يسير على نهج الأشاعرة[٣].

هذا وبعد حياة طويلة قضاها في العلم متعلماً وتعليماً وتأليفاً، وكابد مشاق الحياة وصعابها، وعاش عصامياً باذلاً نفسه للعلم، أدركته المنية بعد أن فقد بصره، وتوفي في يوم السبت الثامن والعشرين من شهر صفر لعام خمسة وأربعين وسبعمائة من الهجرة[٤] في القاهرة، وقد كان يناهز إحدى وتسعين سنة، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب.

وقد ذكر بعضهم أنه توفي عام ثلاث وأربعين وسبعمائة[٥]، وما ذكرته أولاً هو الذي عليه أكثر من ترجم لأبي حيان.

وقد كان لموته أثر بالغ في نفوس تلاميذه ومحبيه، وقد نظموا في رثائه القصائد من أشهرها

---

(١) الوافي بالوفيات (٥/ ٢٦٨).

(٢) انظر بغية الوعاة (١/ ٢٨١).

(٣) انظر : "المخالفات العقدية لمنهج أهل السنة عند أبي حيان الأندلسي" صـ٣٥

(٤) انظر : نفح الطيب (٢/ ٥٣٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٧٩)، وبغية الوعاة (١/ ٢٨٣).

(٥) انظر: نفح الطيب (٢/ ٥٥٩).

قصيدة تلميذه الصفدي قال في مطلعها[١]:

مَــاتَ أثــيرُ الــدِّينِ شــيخُ الــوَرَى فاسْـــتَعَرَ الْبَـــارِقُ واسْـــتَعبرا
وَرَقَّ مِـــنْ حُـــزْنٍ نَـــسِيمُ الـــصَّبَا واعْتَـــلَّ في الأَسْـــحارِ لَمَّـــا سَرَى

ثانيًا: أهمية البحر المحيط في إعراب القرآن:

يعد كتاب البحر المحيط من الكتب المتوسعة في الإعراب والتفسير والنحو والصرف والبلاغة والقراءات ، وذلك لأمرين :

الأول : إمامة مؤلفه في الصرف والنحو وبلوغه فيهما مبلغا منقطع النظير ، إلى جانب إمامته في القراءات ، ومكانته الكبرى في علوم العربية الأخرى ، والتفسير والحديث والأحكام الفقهية والأحكام العقدية....

والثاني : أنه من أوسع كتب أبي حيان إن لم يكن أوسعها وأكبرها على الإطلاق[٢]، إذ ألفه بعد ما تشبع من العلوم المختلفة والفنون، وبعد أن تقدم سِنُّه وكمل عقلُه ورسخ عِلمُه، فقد أَلَّفه أبو حيان بعد أن ألقى عصا التسيار في مصر، وبعد أن عُيِّن مدرساً لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور، فابتدأ في تأليفه في أواخر عام ٧١٠هـ بعد أن بلغ عمره ٥٧ عاماً[٣].

وقد كان هذا التأخير في التأليف مقصوداً عنده ؛ إذ كان يهدف إلى امتلاك ناصية الأدوات المعينة على تفسير كتاب الله، كما أن من بلغ هذا السن يكون قد دنا من أجله مما يجعله يتفرغ في النظر لكتاب الله ويقصر همته عليه، وهذا كان لأبي حيان. وقد مكث في تأليف هذا السفر العظيم

(١) نكت الهميان ص(٢٨٤).

(٢) انظر : النحو وكتب التفسير٢/ ٩٤٧-٩٤٩

(٣) يقول أبو حيان : (وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة ، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمري) . انظر : البحر ١/ ١٠٠، وانظر أيضا : أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ١٩٠.

ما يقرب من ست عشرة سنة [١].

وإن مما يُبرز أهمية هذا الكتاب وقيمته العلمية ومتانته ما يلي:

١) أنه يُعَدُّ من أكبر وأوسع كتب التفسير ....

٢) أنه من أوسع الكتب ذكرا للمسائل النحوية والصرفية، ودراسة لها مع ذكر الأقوال فيها والخلافات إن وجدت والترجيح بينها . حتى لو قيل إنه كتاب نحو لحق فيه...

وهو مع ذلك مرجع مهم لآراء كثير من أعلام النحاة في المغرب كالشلوبين وابن الضائع وابن عصفور وابن العلج وغيرهم.

٣) غزارة مادته العلمية وتنوعها ، مما جعله مصدراً أساساً في بعض الفنون، كالقراءات الشاذة مما لا يوجد في غيره مما هو مطبوع.

٤) أنه من أواخر ما ألفه أبو حيان .

٥) أنه حفظ الكثير من النقولات والنصوص من كتب مفقودة، كاللوامح للرازي في القراءات، وكتاب المنتخب لابن أبي الفضل المرسي، وتفسير ابن النقيب وهما كتابان كبيران في التفسير.

٦) أنه توسع في علم القراءات، وأسهب في إيراد القراءات المتواترة والشاذة ونسبتها إلى أصحابها غالباً، وذكر حججها وتوجيهها، ودافع عنها وعن القراء المشهورين الذين تنسب لهم هذه القراءات ، كما أنه قد توسع في القراءات الشاذة وتوجيهها مما جعله مصدراً أساساً فيها .

٧) اهتمامه بعلوم العربية الأخرى من حيث عنايته بالمفردات واشتقاقاتها ومعانيها، وبالجوانب البلاغية في الآيات القرآنية، وبيان أوجه الإعجاز وعرض الصور البيانية، والمحسنات البديعية فيها.

---

(١) يقول أبو حيان في تفسير سورة الجن : (فلي من العمر نحو من ثلاث وسبعين سنة أصحب العلماء)انظر : البحر ٨/ ٣٤٩.

٨) الإكثار من الشواهد : فقد جمع البحر بين دفتيه كثيراً من الشواهد النثرية والشعرية، وقد بلغت الشواهد الشعرية فيه للمسائل النحوية سبعمائة وثلاثة وعشرون شاهداً شعرياً، حتى لا تكاد تمر بشاهد نحوي أو لغوي وارد في كتب العربية إلا وتجده في البحر[١] .

٩) الاهتمام بالنقد: فلم يكن البحر المحيط يعتمد على أسلوب الجمع فقط، بل كان هناك التركيز على الجوانب النقدية للأقوال في التفسير أو غيره، وهذا يتضح في كثرة استدراكاته على الزمخشري والحوفي وابن عطية والعكبري وغيرهم .

١٠) الاعتماد على الأحاديث النبوية الصحيحة دون غيرها كما قال: (ولو صح في تفسير الويل شيء عن رسول الله لوجب المصير إليه)[٢] .

كما أن أبا حيان قد ردَّ كثيراً من الأحاديث الضعيفة كبعض أحاديث الفضائل وانتقد غيره من المفسرين الذين ذكروا ما لا يصح من أسباب النزول وأحاديث الفضائل[٣] .

١١) رده على أهل الابتداع والأهواء، كرده على المعتزلة وتفنيده الكثير من شبههم وتتبعه لدسائس الزمخشري الاعتزالية في كشافه، كما رد على الخوارج والفلاسفة والصوفية وغيرهم.

١٢) تعظيمه وتسليمه للقراءات المتواترة، وتشنيعه على من كان يردها لأجل مخالفتها للقواعد النحوية، كما رد في ذلك على الزمخشري.

١٣) نقده للإسرائيليات: اهتم أبو حيان بنقد الإسرائيليات – مع إقلاله من إيرادها[٤] –

---

(١) انظر : أبيات النحو في تفسير البحر المحيط لشعاع المنصور٣٣، ٥٢٣ .

(٢) البحر ١/ ٤٣٣.

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ١٠٤

(٤) قد عاب أبو حيان في مقدمة تفسيره ١/ ١٠٤على إكثار المفسرين من ذكر الإسرائيليات والنقل عنهم بما لا يصح ومنهج التفسير القويم.

وبرز في نقده لها من ناحية المعقول، والاعتماد على القواعد العقدية المقررة، فهو مثلا يرى عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر مطلقاً ولا يقبل أن يمس نبيٌّ بخدش ويعتبر ذلك خدشاً في العقيدة[١] .

كل ما سبق – وغيره كثير – يبرز لهذا الكتاب القيمة العلمية الكبيرة، مما جعله مؤثراً بدرجة واضحة فيما جاء بعده.

ثالثا : الإعراب في التراث النحوي :

وردت مادة (عَرَبَ) في اللغة لمعانٍ منها الإبانة ، والإفصاح عن الشيء قال الأزهري : (قلتُ : الإِعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، يقال : أعربَ عنه لسانه ، وعَرَب أي : أبانَ ، وأفصح ، ويقال : أعْرِبْ عمّا في ضميرك : أي أَبِنْ ومن هذا يقال للرجل إذا أفصحَ في الكلام : قد أعرب)[٢] .

أما في التراث النحوي فيرد على ثلاثة معان اصطلاحية ، وهي على النحو الآتي :

أولها : أن يراد به نظير البناء ، وهذا مختلف في تعريفة على قولين :

١ –أنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب [٣].

٢ –أنه تغير أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا [٤].

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٣١٤، ٢/ ٣٠٨ ، ٥/ ٢٩٣ ، ٧/ ٣٧٨

(٢) تهذيب اللغة ٢/ ٣٦٢، وانظر : القاموس المحيط ١/ ١٠٢، ولسان العرب١/ ٥٥٨ مادة (عَرَبَ) .

(٣) هذا إذا كان الإعراب لفظيا ، وهو قول الجمهور. انظر : الإيضاح في شرح المفصل١/ ٧٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين١٦٧ ، ومسائل خلافية في النحو١١٠ ، والمغني في النحو١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، وارتشاف الضرب١ / ٤١٣ ، وحاشية الصبان١/ ٤٩ ، والأشباه والنظائر١ / ١٧٢

(٤) هذا إذا كان الإعراب معنويا ، إذ الحركات دلائل عليه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ووافقه الأعلم وعبد القاهر الجرجاني انظر : الكتاب١/ ١٣-١٤ ، والمقتصد في شرح الايضاح ١/ ٩٨ ، والتذييل والتكميل ١/ ١١٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٣ ، والاشباه والنظائر١ / ١٧٣ .

وثانيها : أن يراد به علم النحو، فيكون هذا المعنى من المترادفات اللغوية للنحو ، والمراد بعلم النحو هو العلم بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها ، منها كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع ، وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب ....[١]

وثالثها : أن يراد به إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال: أعربَ هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها، وبيّن كيفية جريها على قواعد النحو، ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن[٢].

ونسبة الإعراب بهذا المعنى إلى علم النحو، كنسبة العلاج إلى علم الطب، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه[٣]، ومطلق النحو بالنسبة إليه، كالوسيلة، والتوطئة[٤].

يقول السيوطي: (وهذا الكتاب- يعني مغني اللبيب- موضوع في علم الإعراب، بالمعنى المذكور، لا في علم النحو) [٥].

فالإعراب على هذا المعنى إذن هو تقرير الأحكام (النتائج) ، ثم التحقق من صحتها بناء على وجود المقدمات والشروط ، أي : يطلق على تطبيق المركبات على القواعد ، وعلى هذا يعرف إعراب القرآن بالعلم الذي يبحث في تخريج تراكيب القرآن على القواعد النحوية المقررة[٦].

رابعا : أهمية إعراب القرآن الكريم :

اعتنى العلماء بإعراب القرآن الكريم عناية فائقة ، وذلك لكونه معينا على فهمه وتفسيره ،

---

(١) انظر : تحفة الغريب قسم الأدوات ١/ ٢١٤ ، وشرح الحدود النحوية٢٣٢ .

(٢) انظر : تحفة الغريب قسم الأدوات ١/ ٢١٤ ، وحاشية الأمير١/ ٥ ، ١٠ ، ١٥

(٣) انظر : الفتح القريب١/ ٩٩، وحاشية الأمير١/ ٥

(٤) انظر : الفتح القريب:١/ ٩٧.

(٥) الفتح القريب:١/ ٩٧.

(٦) انظر : علم إعراب القرآن ٢٢ ،٢٧ .

يقول ابن عطية : (إعراب القرآن أصل في الشريعة ، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع)[(١)] ، ويقول أبو البقاء العكبريّ : (فَإِن أولى مَا عُني باغي الْعلم بمراعاته وأحق مَا صرف الْعِنَايَة إِلَى معاناته مَا كَانَ من الْعُلُوم أصلا لغيره مِنْهَا وحاكما عَلَيْهَا وَلها فِيمَا ينشأ من الِاخْتِلَاف عَنْهَا وَذَلِكَ هُوَ الْقرَان الْمجِيد الذى لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِل من بَين يَدَيْهِ وَلَا من خَلفه تَنْزِيل من حَكِيم حميد وَهُوَ المعجز الباقى على الْأَبَد وَالْمُودع أسرار الْمعَانى الَّتِى لَا تنفد وحبل الله المتين وحجته على الْخلق أَجْمَعِينَ) [(٢)] .

ولأهمية إعراب القرآن أقبل عليه العلماء بحماس شديد ، فكثر معربوه ، وتنوعت طرائقهم نحوه ، فمنهم من أوجز في التأليف ، ومنهم من توسط ، ومنهم من بسط [(٣)] ، فظهرت في عباراتهم عبارات تخص إعراب القرآن بشيء من الخصوصية ، يقول الطبري : (وذلك أن كتاب الله جل ثناؤه نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذّ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهومٌ ووجه معروف) [(٤)]، ويقول النحاس : (ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ)[(٥)] ....

(١) المحرر الوجيز١/ ٤٠

(٢) التبيان في اعراب القران١ / ١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن١٦٢ ، فقد ذكر فيه مؤلفه ثبتا لأسماء من استطاع أن يحصيهم من معربي القرآن .

(٤) جامع البيان١٢/ ٣٢٢

(٥) إعراب القرآن ٢/ ٣٦٩

الفصل الأول

مسائل الترجيح

(باب المبتدأ والخبر)

وفيه مسائل :

- إعراب (الكتاب) .

- إعراب (أراغب) .

- إعراب (القائم) .

- إعراب (مقام إبراهيم) .

- إعراب (خوف) .

- إعراب (من) .

١- **إعراب (الكتاب) :**

وذلك في قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢]

حيث اختلف في إعراب (الكتاب) على أقوال :

١ – أن يكون خبرا لـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول (الم) .

ذكر هذا القول الفراء [١]،والنحاس [٢] ، ومكي[٣] ، والزمخشري [٤] ، والرازي [٥]، وابن عطية [٦]، وأبو البقاء [٧]

٢ –أن يكون بدلا أو عطف بيان لـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، وجملة (لا ريب فيه) خبر عن المبتدأ الثاني ، وجملة (ذلك ..لا ريب) خبر عن المبتدأ الأول (الم) .

ذكر هذا القول الزجاج [٨]، والنحاس [٩]، والزمخشري [١٠] ، والرازي [١١]، وابن عطية [١٢]، وأبو البقاء [١٣].

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ١٠

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٣

(٤) انظر : الكشاف ١/ ٣٣

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٥

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٤

(٧) انظر : التبيان ١/ ١٥

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٨

(٩) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣

(١٠) انظر : الكشاف ١/ ٣٣

(١١) انظر : مفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٥

(١٢) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٤

(١٣) انظر : التبيان ١/ ١٥

٣- أن يكون خبراً و (ذلك) مبتدأ ، و(لا ريب فيه) جملة مستأنفة .

ذكر هذا القول النحاس[١] ، والزمخشري[٢] ، والرازي[٣]، وابن عطية[٤]، وأبو البقاء[٥] .

٤- أن يكون بدلا أو عطف بيان أو صفة و (ذلك) خبر مبتدأ محذوف ، و(لا ريب فيه) في محل نصب حال .

ذكر هذا القول النحاس[٦] ، والزمخشري[٧] ، والرازي[٨]، وابن عطية[٩]، وأبو البقاء[١٠] .

٥- أن يكون خبرا أولا لـ(ذلك) ، و(لا ريب فيه) خبرا ثانيا .

ذكر هذا القول أبو حيان[١١]، والسمين[١٢].

٦- أن يكون عطف بيان أو بدلا أو صفة من (ذلك)، وجملة (لا ريب فيه) خبرا .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٣٣

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٥

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٤

(٥) انظر : التبيان ١/ ١٥

(٦) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣

(٧) انظر : الكشاف ١/ ٣٣

(٨) انظر : مفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٥

(٩) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٤

(١٠) انظر : التبيان ١/ ١٥

(١١) انظر : البحر المحيط ١/ ١٥٩

(١٢) انظر : الدر المصون ١/ ٨١

ذكر هذا القول النحاس [١]، والزمخشري [٢]، والرازي [٣]، وابن عطية [٤]، وأبو البقاء [٥].

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث[٦].

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الآية على أقوال :

القول الأول : أن يكون خبرا لـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، والجملة خبرعن المبتدأ الأول (الم) .

والقول الثاني : أن يكون بدلا أو عطف بيان لـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، وجملة (لا ريب فيه) خبر عن المبتدأ الثاني ، وجملة (ذلك ..لا ريب) خبر عن المبتدأ الأول (الم) .

وهذان القول هما من جهة الصناعة مستقيهان ، إلا أن إعراب الحروف المقطعة على القول الراجح بأنها مما استأثر الله بعلمه لا يجوز .

يقول ابن هشام : (لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه) [٧] ، وقال أبو حيان : (والذي أذهبُ إليه : أن هذه الحروف التي في فواتح السور هو المتشابه الذي استأثر الله بعلمه ، وسائر كلامه تعالى محكم . وإلى هذا ذهب أبو محمد علي بن أحمد اليزيدي ، وهو قول الشعبي والثوري وجماعة من المحدثين ، قالوا : هي سر الله في القرآن ،

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٣٣

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٥

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٧٤

(٥) انظر : التبيان ١/ ١٥

(٦) انظر : البحر المحيط ١/ ١٥٩

(٧) مغني اللبيب٦٨٤

وهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه ، ولا يجب أن نتكلم فيها ، ولكن نؤمن بها وتمر كما جاءت)[١] .

والقول الثالث : أن يكون خبراً و (ذلك) مبتدأ ، و(لا ريب فيه) جملة مستقلة .

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح ، وقد رجحه الزمخشري على غيره من الأقوال من جهة البلاغة قائلا : (والذي هو أرسخ عرقاً في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحاً ، وأن يقال إن قوله : (آلم) جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها ، (وذلك الكتاب) جملة ثانية ، و (لا ريب فيه) ثالثة ، و (هدى للمتقين) رابعة)[٢] على حين رجحه أبو حيان من جهة الصناعة في أن الأصل عدم التقدير والحذف ، قائلا : (والذي اختاره منها أن قوله : (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر ، لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار)[٣]، ويقول في موضع آخر : (ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ، مع صحة المعنى ، كان أولى من حمله على الإضمار)[٤]

وما ذهب إليه أبو حيان يعد من القواعد المقررة عند النحاة ، يقول ابن الأنباري : (وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير)[٥]، (وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر إلى إضمار)[٦]، (ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر على تقدير)[٧].

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٥٨

(٢) الكشاف ١/ ٣٦

(٣)البحر المحيط ١/ ١٥٩

(٤) السابق ١/ ٥٧٥

(٥) أسرار العربية ١١٥ .

(٦) السابق ١٢٤ .

(٧) السابق ١٦٥ ، والإنصاف ١/ ٢٤٩ ، وانظر في ذلك : المقتضب ٣/ ٣٤٢ ، والمسائل المشكلة ٥٥٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٦٨ ، ٢/ ٨٣٥ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ١٠١ ، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ١٠٤ ، وقواعد الترجيح عند المفسرين ٢/ ٧٣ .

والقول الرابع : أن يكون بدلا أو عطف بيان أو صفة و (ذلك) خبر مبتدأ محذوف ، و(لا ريب فيه) في محل نصب حال .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة حذف وتقدير ، والأصل عدم الحذف والتقدير إلا أنه يشهد له السماع بقراءة ابن مسعود : (الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه) [١] فـ(تنزيل) خبر لمبتدأ محذوف .

والقول الخامس : أن يكون خبرا أولا لـ(ذلك) ، و(لا ريب فيه) خبرا ثانيا .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيان ، يقول : (وقلت [ببعد] [٢] تعدد الأخبار التي ليست في معنى خبر واحد ، وهذا أولى بالبعد لتباين أحد الخبرين ، لأن الأول مفرد والثاني جملة)[٣] ، ولكن السمين أجاز هذا القول قائلا : (الظاهر جوازُه كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ إذا قيل إنَّ «تَسْعَى» خبرٌ) [٤].

والظاهر جواز ذلك مطلقاً قياساً على (النعت) ، لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التعدد كما استحق النعت ذلك .

والقول السادس : أن يكون عطف بيان أو بدلا أو صفة من (ذلك) ، وجملة (لا ريب فيه) خبر .

وهذا القول من جهة الصناعة مقبول .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولان : القول الثالث من جهة الصناعة والمعنى والقول الرابع لقراءة ابن مسعود إلا أن القول الثالث يقدم على غيره ، لأن الأصل في الكلام الاستقلال لا الافتقار إلى ما بعده [٥].

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ٣٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام ، ليست في المخطوط .

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ١٥٩-١٦٠

(٤) الدر المصون ١/ ٨١

(٥) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ٢/ ٧٨

٢- إعراب (أراغب) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦]

حيث اختلف في إعراب (أراغب) على قولين :

١ -أن يكون مبتدأ لاعتماده على همزة الاستفهام ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر .

ذكره النحاس [١]، ومكي [٢]، وابن عطية [٣] ، وأبو البقاء [٤]، والسمين [٥]، وابن عادل [٦]، وابن عقيل [٧]، والألوسي[٨]، والشنقيطي[٩]، وابن عاشور [١٠] .

٢ -أن يكون خبراً مقدما ، و (أنت) مبتدأ مؤخرا .

ذكره مكي [١١]، والزمخشري [١٢]، وابن عطية [١٣]،والسمين [١٤]، وابن عقيل[١٥]،

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٣/ ١٩

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٦

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٢٣

(٤) انظر : التبيان ٢/ ١١٤

(٥) انظر : الدر المصون٧/ ٦٠٦

(٦) انظر : اللباب ١٣/ ٧٧

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٩٨

(٨) انظر : روح المعاني ١٦/ ٩٨

(٩) انظر : أضواء البيان ٢٠/ ١٤٧

(١٠) انظر : التحرير والتنوير ١٦/ ١١٩

(١١) انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٥٤٩

(١٢) انظر : الكشاف ٣/ ٢٠

(١٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٢٣

(١٤) انظر : أضواء البيان ٢٠/ ١٤٧

(١٥) انظر : اللباب ١٣/ ١٨٣ .

وابن عادل [١]، والنيسابوري [٢]، والنسفي [٣]، والألوسي [٤]، وابن عاشور [٥]، والشنقيطي [٦].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [٧]

المناقشة :

اختلف في إعراب (أراغب) على قولين :

القول الأول : أن يكون مبتدأ لاعتماده على همزة الاستفهام، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر .

وقد رجح ابن عطية هذا القول ؛ لأنه مذهب سيبويه [٨] ، هو الراجح عند أبي حيان ، يقول: (والمختار في إعراب (أراغب أنت) أن يكون (راغب) مبتدأ لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر) [٩]،وتبعه السمين [١٠]، وابن عادل [١١]، والشنقيطي [١٢]، وابن عقيل [١٣] .

والقول الثاني : أن يكون خبراً مقدما ، و (أنت) مبتدأ مؤخرا .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٩٨

(٢) انظر : غرائب القرآن ٨/ ٤٩٢

(٣) انظر : روح المعاني ١٦/ ٩٨

(٤) انظر : الدر المصون ٧/ ٦٠٦

(٥) انظر : التحرير والتنوير ١٦/ ١١٩

(٦) انظر : مدارك التنزيل ٣/ ٣٨

(٧) انظر : البحر المحيط ٦/ ١٨٣ .

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٢٣

(٩) البحر المحيط ٦/ ١٨٣ .

(١٠) انظر : الدر المصون ٧/ ٦٠٦

(١١) انظر : اللباب ١٣/ ١٨٣

(١٢) انظر : أضواء البيان ٢٠/ ١٤٧

(١٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٩٨

وقدم لأهميته عنده ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته وأن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله ﷺ عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه [١] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، لأن فيه تقديما وتأخيرا ، وفصلا بين العامل ومعموله بأجنبي .

يقول أبو حيان : (والمختار في إعراب (أراغب أنت) أن يكون (راغب) مبتدأ لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر . ويرجح هذا الاعراب على ... كون (أراغب) خبراً و (أنت) مبتدأ بوجهين :

أحدهما : أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير إذ رتبه الخبر أن يتأخر عن المبتدأ .

والثاني : أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل ، لأن الخبر ليس هو عاملا في المبتدأ بخلاف كون (أنت) فاعلاً فإنه معمول (أراغب) فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آلهتي) بأجنبي إنما فصل بمعمول له)[٢] .

وهذه المسألة من المسائل التي يتطابق فيها المبتدأ الوصف مع فاعله في الإفراد ، وهي مما يجوز فيه القولان السابقان في الإعراب .

والزمخشري ومن تبعه خالف الأصل في التقديم والتأخير عند البصريين اعتماداً على **المعنى البلاغي** في حين حافظ أبو حيان على على هذا الأصل ، ولكن المعنى هو المقدم في هذا الأمر عند الزمخشري ، وعليه فلا اعتراض على الزمخشري في مسألة التقديم والتأخير .

وأما القول بأن التقديم في هذه الآية يلزم عليه الفصل بين العامل (أراغب) ومعموله (عن آلهتي) بأجنبي (أنت) وهذا لا يجوز ، فهذا يجاب عنه بما يلي :

١ –لعل الزمخشري مال إلى رأي الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر قد ترافعا [٣]، وعلى هذا لا يكون

---

(١) انظر : الكشاف ٣/ ٢٠

(٢) البحر المحيط ٦/ ١٨٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٧

(أنت) أجنبيا ، وقد مال أبو حيان إلى رأيهم في تذييله فكان أولى أن لا يعترض به [(١)]!

٢- أن يكون (عن آلهتي) ليس أجنبيا ، لأنه جار ومجرور وهو متعلق بـ"أراغب"، إذ يقال رغب عنه بمعنى كرهه ورغب فيه بمعنى أحبه .

وقد تقرر عند النحاة أن الجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما [(٢)].

وقد جمع ابن عاشور بين القولين قائلا :

(مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر على اصطلاح النحاة طرداً لقواعد التركيب اللفظي ، ولكنهم لما اعتبروا الاسم الواقع ثانيا بعد الوصف فاعلا ساداً مسد الخبر فقد أثبتوا لذلك الاسم حكم المسند إليه وصار للوصف المبتدأ حكم المسند . فمن أجل ذلك كان المصير إلى مثل هذا النظم في نظر البلغاء هو مقتض كون المقام يتطلب جملة اسمية للدلالة على ثبات المسند إليه ، ويتطلب الاهتمام بالوصف دون الاسم لغرض يوجب الاهتمام به ، فيلتجئ البليغ إلى الإتيان بالوصف أولاً والإتيان بالاسم ثانياً . ولما كان الوصف له عمل فعله تعين على النحاة اعتبار الوصف مبتدأ لأن للمبتدأ عراقة في الأسماء ، واعتباره مع ذلك متطلبا فاعلاً ساداً مسد الخبر ، فصار للتركيب شبهان .

والتحقيق أنه في قوة خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ولهذا نظر الزمخشري في الكشاف إلى هذا المقصد فقال قدّم الخبر على المبتدأ في قوله (أراغب) أنت عن (آلهتي) لأنه كان أهم عنده وهو به أعنى .أهـ. ولله دره ، وإن ضاع بين أكثر الناظرين دره)[(٣)].

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ، وذلك لما يلي :

١-لأنه لا خلاف فيه، والأصل حمل الكلام على ما لا خلاف عليه ٢-لسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣/ ٢٦٦

(٢) انظر : المغني٩٠٩

(٣) انظر : التحرير والتنوير ١٦ / ١١٩ .

٣- إعراب (القائمُ) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ **شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وألو العلم القائمُ بالقسط** ﴾ [آل عمران : ١٨] على قراءة ابن مسعود[١] .

اختلف في إعرابه على ثلاثة أقوال :

١-أن يكون بدلا من (هو) .

ذكر هذا القول الزمخشري[٢]، وأبو البقاء [٣]

٢-أن يكون نعتا للفظ الجلالة " الله "

ذكر هذا القول الفراء[٤]، والنحاس [٥].

٣-أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف .

ذكر هذا القول الزمخشري [٦]، وأبو البقاء [٧].

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث[٨] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (القائم) على ما يلي :

١- أن يكون بدلا من "هو".

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦٢

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٣٤٤

(٣) انظر : التبيان ١/ ١٢٨

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٠

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦٢

(٦) انظر : الكشاف ١/ ٣٤٤

(٧) انظر : التبيان ١/ ١٢٨

(٨) انظر : البحر المحيط ٢ / ٤٢٢ .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، (لأن فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي . وهو المعطوفان ، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه ، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً ، لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل على العطف ، لو قلت جاء زيد وعائشة أخوك ، لم يجز . إنما الكلام : جاء زيد أخوك وعائشة)[١] .

فالبدل والمبدل منه يعدان متلازمين[٢] ، كاللحمة الواحدة لذلك يمنع الفصل بينهما بأجنبي.

فأما الأجنبي فهو المباين المحض[٣] الذي يكون : معمولاً لعامل غير المبدل منه أو لعامل البدل :

١ – كالحال لعامل غير المبدل منه .

٢ – وكالمفعول لغير العامل في البدل .

يقول المبرد : (لو قلت : رأيت الذي ضرب أخاك يخاطب زيداً عمراً ، فجعلت (عمراً) بدلاً من الأخ ، و(يخاطب) حالاً لـ(الذي) أو مفعولاً ثانياً لـ(رأيت) وهي في معنى (علمت) لم يجز ، فإن جعلت (يخاطب زيداً) حالاً لـ(أخاك) دخل في الصلة فأبدلت (عمراً) فهو جيد حينئذ لأنه داخل في الصلة)[٤] .

٣ – وكالمعطوف لغير العامل في البدل[٥] .

في حين لو كان الفصل بينهما بغير الأجنبي لجاز ذلك على اختلاف فيه بين تقييده وإطلاقه :

فابن مالك – رحمه الله – يطلقه إلا في ستة أشياء – ذكر منها أربعة في التسهيل واثنين في

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٢٢ ، وانظر : البحر أيضا ٢/ ٣٧٣ ، ٢/ ٤٢٥ ،٣/ ٣٧٧، ٥/ ٣٩٣ ، ٧/ ٨،٦٦/ ١٢٦ .

(٢) انظر : ظاهرة التلازم بين الأسماء ١٦٧

(٣) انظر : الهمع ٣/ ١٤٣

(٤) المقتضب ٣/ ١٩٤

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/ ٤٢٢

الكافية : وهي توكيد التوكيد ، والصفة المشبهة ، وصفة الاسم المبهم ، وصفة ما أشبه الاسم المبهم في عدم الاستفتاء عن الصفة والمعطوف المتم ما لا يستغنى عنه من الصفات ، وماتابعيته لازمة[١] .

وغيره يقيده بالآتي :

١ – معمول عامل المبدل منه : كالحال ، كما في نص المبرد السابق .

٢ – الخبر ، يقول سيبويه – رحمه الله – : (وكان الخليل يقول : هي عربية (إنك إياك خير منه) ، فإذا قلت : (إنك فيها إياك) فهو مثل : أظنه خيراً منه ، يجوز أن نقول : إياك)[٢] .

٣ – الاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾[٣] .

٤ – الصفة ، نحو : رأيت زيداً الظريف رأسه[٤] .

٥ – الظرف نحو : أكلت الرغيف اليوم ثلثه[٥] .

٦ – المصدر ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۚ يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقٗا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٖ فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ ﴾[٦] .

٧ – معمول الصلة أو ما يتعلق بها إذا كان المبدل منه موصولاً ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ... ﴾[٧] .

٨ – الجملة المعترضة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ... ﴾[٨] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٨٧ ، والكافية الشافية ٢/ ١١٤٨ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٨١-٣٢٨٢ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٨

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٣٩ ، والتذييل ٨/ ٢٦٠ ، والارتشاف ٤/ ١٩٧٤ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٦ .

(٤) انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٧٤ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٦ .

(٥) انظر: السابق .

(٦) انظر : الدر المصون ٣/ ٤٦٢ .

(٧) انظر : الكشاف ٣/ ٢٦٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٤٠ ، والدر المصون ٨/ ٤٥٤ .

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٧٧ .

فأبو حيان كما مر لا يرى الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي على حين لو فصل بينهما بغير أجنبي جاز [(١)]، سواء أكان العامل في المعطوف عليه عمل في المعطوف بواسطة حرف العطف ، أو أنه مقدر بعد الحرف ، أو أنه الحرف نفسه [(٢)].

فإذا قيل : إن العامل في المعطوف هو العاطف ، أو عامل مقدر بعده ، لم يستقم إعراب (القائم) بدلاً ؛ لأن المعطوف أجنبيّ ، ولا يصح الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي .

ولو قيل : إن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، لم يجز إعراب (القائم) بدلاً؛ لأنه إذا اجتمع البدل والعطف ، قدم البدل كما قال أبو حيان .

فالفصل بالأجنبي بين البدل والمبدل منه لا يجوز .

٢- أن يكون نعتا للفظ الجلالة " الله "

وهذا القول لا يصح ؛ لأن رتبة النعت مقدمة على عطف النسق ، بل إن النعت لا يتقدم عليه شيء من التوابع على الرأي الراجح [(٣)]، فلم يبق إلا حمل القراءة على تقدير المبتدأ .

٣-أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف .

وهذا القول ليس فيه ما يصده لا من جهة الصناعة ولا ومن جهة المعنى.

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثالث ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره من جهة الصناعة ، ولأنه لا خلاف فيه .

---

(١) انظر: الارتشاف ٤ / ١٩٧٤ ، والتذييل ٨ / ٢٦٠ .

(٢) انظر: الهمع ٣/ ١٤٣ .

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧١ .

٤- إعراب (مقام إبراهيم) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران ٩٦ – ٩٧] .

اختلف في إعرابه على خمسة أقوال :

١ –أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : منها أو منهن مقام إبراهيم .

ذكر هذا القول ، الزجاج [١]، والنحاس[٢]، ومكي[٣] ، وابن عطية[٤] ، وأبو البقاء[٥] ، واقتصر عليه الأخفش[٦] ، والطبري [٧].

٢ –أن يكون خبرا مبتدؤه محذوف ، تقديره : أحدها أو هي مقام إبراهيم .

ذكر هذا القول النحاس[٨]، ومكي[٩] ، والرازي [١٠]، وابن عطية[١١] ، وأبو البقاء[١٢] ،

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٤٦.

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩

(٤) انظر : المحرر الوجيز١/ ٤٩٥

(٥) انظر : التبيان ١/ ٢٨١

(٦) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١١

(٧) انظر : جامع البيان ٦/ ٢٨

(٨) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٩٥.

(٩) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩

(١٠) انظر : مفاتيح الغيب ٨/ ٣٠١

(١١) انظر : المحرر الوجيز١/ ٤٩٥

(١٢) انظر : التبيان ١/ ٢٨١

ورجحه الزجاج [١] .

٣-أن يكون عطف بيان .

ذكر هذا القول الزمخشري[٢] .

٤-أن يكون بدل كل من (آيات) .

ذكر هذا القول المبرد[٣]، ومكي[٤]، وابن عطية[٥]، وأبو البقاء[٦]، ورجحه النحاس[٧].

٥-أن يكون بدل بعض من كل .

ذكر هذا القول البيضاوي[٨].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول والثاني[٩] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (مقام إبراهيم) تبعا لاختلاف المفسرين في معناه ، إذ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن المقام هو الحجر الذي قام عليه إبراهيم عند بنائه الكعبة ، ويشهد لهذا

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٤٦.

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٣٨٧ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٩٥.

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩

(٥) انظر : المحرر الوجيز١/ ٤٩٥

(٦) انظر : التبيان ١/ ٢٨١

(٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٩٥.

(٨) انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/ ٢٩

(٩) انظر : البحر المحيط ٣/ ١٠

القول أمران :

١- صحة الحديث الوارد على هذا القول ، فالحديث إذا ثبت وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه [١].

فقد جاء في الصحيحين عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: وافقت الله في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث، قلت يا رسول الله: لو اتخذت مقام إبراهيم مصلى، وقلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب ... [٢] ، وأخرج مسلم عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في الحديث الطويل والشاهد فيه أن رسول الله - ﷺ - استلم الركن فرمل ثلاثا، ومشى أربعا، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت[٣] .

٢- أن الحقيقة العرفية مقدمة على الحقيقة اللغوية [٤]، وذلك أن (مقام إبراهيم) في عرف الناس وقت نزول القرآن هو الحجر المعروف في المسجد الحرام[٥] .

وعلى هذا القول يجوز في إعراب (إبراهيم) أربعة أوجه :

١ -أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : منها أو منهن مقام إبراهيم .

٢ -أن يكون خبرا مبتدؤه محذوف ، تقديره : أحدها مقام إبراهيم.

ويكون الوقف على هذين الوجهين على (آيات) [٦] .

---

(١) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين١/ ٢٠٦.

(٢) انظر : فتح الباري ١/ ٥٠٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٥/ ١٦٦ .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٨/ ١٧٥ .

(٤) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين٢/ ٤١٢ .

(٥) انظر : جامع البيان ٢/ ٣٧ .

(٦) انظر : المكتفى في الوقف ٤٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠.

٣-أن يكون بدل بعض من (آيات) ، تقديره : مقام إبراهيم منها .

ويكون الوقف على (آمنا) [١].

وهذه الأوجه ليس فيها ما يردها لا من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى .

٤-أن يكون بدل كل من (آيات) ، والوقف على (إبراهيم)أو على (آمنا)[٢].

وهذا الوجه مع الوجه الثالث إذا قدّر المبتدأ بـ"هي" فيهما من جهة الصناعة ما يردهما وهو المخالفة بين البدل والمبدل منه في العدد ، وقد نص النحاة على أن المبدل منه إذا كان متعددا فإنه يشترط في البدل أن يكون وافيا بالعدة[٣] ، و(آيات) جمع وأقل ما يدل عليه الجمع هو ثلاثة لا واحد كـ(مقام) .

وأجيب عن هذا بوجوه :

أحدها: أنَّ أقلَّ الجمع اثنان ، فيكون المراد فيه آيات : مقامُ إبراهيم وأمنُ مَنْ دخله ، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة .

ثانيها : أن (مقام إبراهيم) وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يَشْتمل على آياتٍ كثيرة، لأنَّ القدمين في الصخرةِ الصَّمَّاءِ آيةٌ، وغَوْصُهُمَا فيها إلى الكعبين آية، وإلانَةُ بعضِ الصخرةِ دونَ بعض آية، وإبقاؤه على مَرّ الزمان، وحفظُه من الأعداء آية، واستمرارُه دون آيات سائر الأنبياء خلا نبيِّنا صلى الله عليه وعلى سائرهم آيةٌ.

ثالثها: أن يكونَ هذا من باب الطَيّ، وهو أن يُذْكَرَ جمعٌ ثم يُؤْتَى ببعضِه ويُسْكَتَ على ذِكْر باقيه لغرضٍ للمتكلم ويسمى طَيّاً، يقول جرير:

---

(١) انظر : المكتفى في الوقف ٤٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، والتصريح بمضمون التوضيح٣/ ٥٤١

كانَــــتْ حُنَيْفَـــةُ أثلاثـــاً فثُلْــثُهُمُ مِــنَ العبيــدِ وثُلْــثٌ مِــنْ مَواليهــا

ويقول عليه الصلاة والسلام: (حُبِّبَ إليَّ من دُنْياكم ثلاثٌ: الطِّيب والنساء، وقُرَّةُ عيني في الصلاة) ذَكَر اثنين وهما الطِّيب والنساءُ، وطَوَى ذِكْرَ الثالثة، لا يقال: إن الثالثة قوله: (وقُرَّةُ عيني في الصلاة) لأنها ليست من دُنْياهم، إنما هي من الأمورِ الأُخْروية، وفائدةُ الطيّ عندهم تكثير ذلك الشيء، كأنه تعالى لَمَّا ذكر من جملة الآيات هاتين الآيتين قال: وكثيرٌ سواهما.

رابعها : أنه يدل على ذلك قراءة ابن عباس بالإفراد : (فيه آية بينة مقام إبراهيم)[1] .

ويرد على هذه الأوجه بما يلي :

أ- أن المقام مفرد ، وهو الحجر ، والقول بأنه يشتمل على آيات كثيرة فيه تكلف واضح .

ب- أن الاستدل بقول جرير يشهد بمنع البدلية ، إذ لو كان يعرب بدلا لنصب ، وكذلك الاستدلال بقوله ﷺ فإنه مما يشهد باشتراط كون البدل وافيا بعدة المبدل منه ، والقول بأن الصلاة ليست من دنياهم وإنما هي من الأمور الأخروية مردود بأنها من الأمور التي تفعل في الدنيا وإن كان ثوابها في الآخرة

ج- القول بأن أقل الجمع اثنان فيه مخالفة للمشهور من كلام العرب ، ومخالفة لقول الجمهور[2] .

د- أن الاستدلال بقراءة ابن عباس لا يصلح دليلا هنا ، لاختلاف المعنى بين الجمع والمفرد، فعلى قراءة ابن عباس لا خلاف في بدلية (مقام) من (آية) .

٥- أن يكون عطف بيان من (آيات) ، ويكون الوقف على (إبراهيم) .

وهو قول الزمخشري ، واستدل له بما سبق في الوجه الرابع ، وهو كونه بدل كل من كل .

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ٣٨٧-٣٨٨

(٢) انظر : جامع البيان ٧/ ٤٣ ، ومذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ٢٠٢ .

إلا أن القول بعطف البيان فيه من جهة الصناعة مخالفة للإجماع من اشتراط المطابقة بين عطف البيان ومتبوعة ، في أربعة أشياء : أوجه الإعراب ، والعدد ، والتنكير والتعريف ، والتذكير والتأنيث. يقول أبو حيان : (ورُدّ عليه ذلك ، لأن آيات نكرة ، ومقام إبراهيم معرفة ، ولا يجوز التخالف في عطف البيان . وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين ، فلا يلتفت إليه) [١]. "فمقام إبراهيم" معرفة ومذكر ومفرد، و"آيات بينات" نكرة ومؤنث .

وقد نص على الإجماع في اشتراط المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه ابن مالك رحمه الله [٢]، وابن هشام ، وناظر الجيش، وابن عقيل، والمرادي، والأزهري، والسيوطي[٣]، ولم أجد فيما أعلم من وافق الزمخشري على جواز المخالفة بينهما إلا الرضي[٤] . والسبب في مخالفتهما للإجماع يرجع في نظري إلى ما يلي :

١ .أن اشتراط التوافق بينهما لا يقولان به ، وقد نص الرضي على ذلك ، إذ يقول : (تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضا، هذا الذي ذكرت، هو الذي يقوى عندي) [٥].

٢ .أن اشتراط التوافق بينهما قد يقول به الزمخشري ، ولكنه أعرب "مقام إبراهيم" عطف بيان لأن (آيات البينات) نكرة مخصصة بالوصف فقربت من المعرفة فحصل التوافق بينهما إلا أن ذلك مردود بأن النكرة المخصصة وإن نُص على أنها تقترب من المعرفة لا يجعلها ذلك معرفة !

٣.لعل الزمخشري من المتأثرين بمذهب بعض الكوفيين الذين يرون جواز التخالف بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا فقاس عطف البيان على النعت في هذا القول .

وهذا القول مردود بأنه هدم لما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة والعكس .

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٠، وانظر : الارتشاف٤/ ١٩٤٣، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٥ مخطوط

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٣) انظر : أوضح المسالك ٣/ ٣٤٨ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٧٨، والمساعد ٢/ ٤٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٥٤١، والهمع ٣/ ١٠٦

(٤) انظر : شرح الكافية ٢/ ٣٨٤

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٨٤

٤ .أنه خلاف في المصطلح فقط ، فالرضي لا يرى فرقا بين عطف البيان والبدل ، لأن عطف البيان هو البدل ، يقول : (والذي أرى أن عطف البيان هو البدل كما يجيء في التوابع ، فيطرد فيه حكم البدل)[١]، ويقول أيضا : (لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فانه لم يذكر عطف البيان)[٢] .

والزمخشري يعبر عن البدل بعطف البيان ، يقول ابن هشام : (وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ إن من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها أي : أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون اهـ [٣].

وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا معه وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر)[٤] .

وهذا إن صدق على سيبويه فإنه لا يصدق على الزمخشري ، وذلك لعدم استقرار المصطلح زمن سيوبه بخلاف استقراره في زمن الزمخشري ، ولا سيما أنه قد فرق بينهما في مفصله [٥].

والذي يظهر لي بعد ذلك أن القول بالإجماع في المطابقة بين عطف البيان ومتبوعة أولى من قول الزمخشري والرضي من عدم اشتراط المطابقة ، إذ الأصل التوافق بين التابع والمتبوع .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول والثاني ، إذ يقول : (والأولى والأصوب في إعراب "مقام إبراهيم" أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : أحدها : أي أحد تلك الآيات البينات مقام

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٦١

(٢) السابق ٢/ ٣٧٩

(٣) انظر : الكشاف ٤/ ٥٥٨

(٤) مغني اللبيب ٧٤٨

(٥) انظر : المفصل ١٦٠

إبراهيم ، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها : أي من الآيات البينات مقام إبراهيم . ويكون ذكر المقام لعظمه ولشهرته عندهم ، ولكونه مشاهداً لهم لم يتغير ، ولإذكاره إياهم دين أبيهم إبراهيم ..) [١] .

ولكنني أرى ترجيح الوجه الثالث على أن يكون مقام إبراهيم بدل بعض من "آيات" ، وذلك لأن الوجه الأول والثاني فيهما حذف أحد جزأي الإسناد ، وهذا ليس فيه إلا حذف ضمير، وقلة الحذف أولى من كثرته .

القول الثانى: أن المقام هو الحج كله أي : الحرم وعرفات.

وهو مروي عن ابن عباس ، إذ يقول : الحج كله مقام إبراهيم[٢] .

القول الثالث: أن المقام هو عرفة والمزدلفة والجمار. وهو مروي عن عطاء [٣]

القول الرابع : أن المقام هو الحرم . وهو مروي عن مجاهد [٤] .

وعلى هذه الأقوال يجوز في إعراب (مقام إبراهيم) وجهان :

١-أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : هي مقامات إبراهيم ، ولم يجمع "مقام" لأنه مصدر والمصدر لا يجمع [٥]، ويكون الوقف على (آيات) .

٢-أن يكون بدلا من آيات ، تقديره : فيه آيات بينات مقامات إبراهيم ، ويكون الوقف على (إبراهيم) .

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٠

(٢) انظر : جامع البيان ٢/ ٣٣

(٣) انظر : السابق

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٩٦

وهذان الوجهان صحيحان من جهة المعنى والصناعة ، وليس فيهما ما يخدشهما .

هذا وقد رجح أبو حيان بأخرة أن يكون معنى المقام الحرم ، فيكون إعراب "المقام" بدلا أو عطف بيان ، يقول في نهره : (والذي أختاره الآن أنه ليس متعلقا بقوله "آيات بينات" ولا تفسيراً لها لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى ، بل هو عندي بدل أو عطف بيان من الموصول الذي هو خبر "إنّ" فكأنه قيل : إن أول بيت وضع للناس لمقام إبراهيم)[1] ، وفيه من جهة الصناعة الفصل بين البدل والمبدل منه بجمل كثيرة ، وقد قرر هو ألا يفصل بينهما بجمل[2] ، ولعل ذلك لتلازمهما[3] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الأول والثاني والثالث على القول الأول ، وذلك لأنها من جهة المعنى أرجح الأقوال الواردة في تفسير المقام كما مر ، ومن جهة الصناعة سالمة من الاعتراضات المتجهة على غيرها ، إذ ليس فيها خلاف ... ، ولكنه يترجح عندي من جهة الصناعة الوجه الثالث وهو أن يكون بدل بعض من (آيات) على أخويه لقلة الحذف فيه ، وقلة الحذف أولى من كثرته .

---

(١) النهر الماد١/ ٥٢٧

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٤٨، و٦/ ٢٠٦

(٣) انظر : ظاهرة التلازم بين الأسماء ١٦٧

٥- **إعرب (خوف) :**

وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة : ٣٨] .

حيث اختلف في إعراب (خوف) على قولين :

١- أن يكون اسم (لا) العاملة عمل ليس .

ذكر هذا القول النحاس [١]، والقرطبي [٢]، واقتصر عليه ابن عطيه [٣] .

٢-أن يكون مبتدأ، و(لا) ملغاة.

ذكر هذا القول أبو البقاء[٤]، ورجحه النحاس[٥]، والقرطبي [٦] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٧] .

المناقشة:

اختلف في إعراب (خوف) بناء على مسألة إعمال "لا" عمل ليس أو لا .

فمن رأى أن " لا " تعمل عمل ليس أجاز في "خوف" أن تكون اسمها.

ومسألة إعمال "لا" عمل ليس مختلف فيه على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أن (لا) تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا توفرت فيها

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣٣

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٢٩

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١١٥

(٤) انظر : التبيان١/ ٥٥

(٥) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٣٣

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٢٩

(٧) انظر : البحر المحيط ١/ ٣٢٢

الشروط الآتية[١] :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٢- أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

٣- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

٤- أن لا ينتقض نفيها بإلا.

٥- أن لا يفصل بين (لا) وما عملت فيه بفاصل.

وهو قول جمهور النحاة : سيبويه [٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والنحاس[٥]، والفارسي[٦]، والرماني[٧]، والزمخشري[٨]، وابن عطية[٩]، والسهيلي،[١٠] والشلوبين[١١]، وابن

---

(١)انظر: الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٣٠٣-٣٠٤، والمقتضب٤/ ٣٨٢ ، والأصول ١/ ٩٦، والإنصاف ١/ ٣٦٧ ، وشرح المفصل ١/ ١٩٠ ، والارتشاف٣/ ١٢٠٩ ، والتذييل والتكميل٤/ ٢٨٥ ، ومنهج السالك٦٥، وأوضح المسالك١/ ٢٨٤، وشرح ابن عقيل١/ ٣١٣-٣١٦،والتصريح ١/ ١٩٩، والهمع ١/ ٤٥٦

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٣٠٣-٣٠٤

(٣) انظر : المقتضب٤/ ٨٢

(٤)انظر : الأصول ١/ ٩٦

(٥) انظر : إعراب القرآن١/ ١٧٩

(٦) انظر : المسائل البصريات ١/ ٦٤٧ ، والمسائل المنثورة ٨٥

(٧) انظر : معاني الحروف ٨٢

(٨) انظر : المفصل٣٠

(٩) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١١٥

(١٠) انظر : نتائج الفكر ٧٦

(١١) انظر : التوطئة ٢٧١

الحاجب [١]، وابن عصفور [٢]، وابن مالك [٣]، وابن الناظم [٤]، والمالقي [٥]، وغيرهم [٦].

ولكنهم اختلفوا في إعمالها بين الكثرة والقلة على النحو التالي :

فذهب سيبويه، والفارسي، والزمخشري، إلى أن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل [٧].

مستدلين بالسماع وبالقياس:

فالسماع الوارد في إعمالها قليل وهو قوله :

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ

وقوله :

والله لولا أن يُحشّ الطُبَّخُ بي الجحيمَ حينَ لا مستصرخُ

وأما القياس فلنقصان مشابهتها لـ (ليس)؛ لأن (ليس) لنفي الحال، و(لا) ليس كذلك، فإنه للنفي مطلقًا [٨].

وذهب ابن مالك إلى أن إعمالها عمل (ليس)، يعد كثيرًا [٩]، واستدل على ذلك بالسماع على النحو الآتي:

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٨

(٢) انظر : المقرب١١٥

(٣) انظر : الكافية الشافية١/ ٤٤٠

(٤)انظر : شرح الألفية١٥٠

(٥)انظر : رصف المباني ٣٣٣

(٦) انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٩، والجنى الداني ٢٩٣، والمغني ٣١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤٩

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٤، والمسائل البصريات ٦٤٨، والمفصل ٣٠

(٨) انظر: الفوائد الضيائية ١/ ٣٠٦

(٩) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥

١- قوله :

تعــزّ فــلا شيء عــلى الأرض باقيــا ولا وزرٌ ممـــا قـــضى الله واقيـــا

٢-وقوله :

نـصرتك إذ لا صـاحبٌ غـيرَ خـاذلٍ فبوئــت حِــصنًا بــالكماةِ حــصينًا

٣-وقوله :

وكــن لي شــفيعًا يــوم لا ذو شــفاعةٍ فمغــنٍ فتـيلاً عــن ســوادِ بــن قــاربِ

٤- وقوله:

مــــن صـــد عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراحُ

٥-وقوله:

والله لـــولا أن يُحـــشّ الطَّـــبّخُ بيَ الجحـيمَ حــين لا مستــصرخُ[1]

ثم يقول ابن مالك: (فهذا وأمثاله مشهور؛ أعني إعمال (لا) عمل (ليس)[2].

ولو استدل بالقياس على مشابهة (لا) لـ (ليس) في النفي والدخول على المبتدأو الخبر، فكما ترفع (ليس) الاسم وتنصب الخبر فكذلك ما يشبهها وهو (لا) لكان وجها قويًا[3].

القول الثاني : أن (لا) تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر، لأنه لم يسمع لها خبر منصوب في اللفظ، وهو قول الزجاج[4].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦-٣٧٧

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧٧

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٦٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٤٩

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧١، و٥/ ٦٣، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٢، ومغني اللبيب ٣١٥، والهمع ١/ ٤٥٦

وقد رد عليه بأنه يؤدي إلى بقاء خبر (لا) منصوبًا دون عامل وقد سُمع نصبه في كلام العرب كما مر في بعض الأبيات السابقة[١] .

القول الثالث : أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) أصلاً، وما بعدها مرفوع بالابتداء وهو قول الأخفش[٢]، والفراء[٣]، والرضي[٤]،وابن الحاجب[٥].

مستدلين بعدم السماع، وبالقياس.

فأما السماع فلم يسمع خبر (لا) منصوبًا في كلام العرب.

يقول الرضي: (والظاهر أنه لا تعمل " لا " عمل "ليس" لا شاذًا ولا قياسًا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر "لا" منصوبًا كـ"ما وليس")[٦]، ويقول: (وقد ذكرنا في المرفوعات ، أنه لم يثبت إعمال "لا" عمل "ليس" ، والأولى حمل ذلك كله على الضرورة والشذوذ)[٧].

وهذا مردود بما سبق ذكره من السماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

وأما القياس فاحتجّ المانعون بأمرين :

أحدهما : إن (لا) حرف وليس فعلاً، لذا لا تعمل.

يقول ابن يعيش: (وقال أبو الحسن الأخفش (لاولات) لا يعملان شيئا؛ لأنهما حرفان وليسا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف)[٨].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٢

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٩، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨١، والهمع ١/ ٤٥٦

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٦٦ ، وحاشية الصبان عليه ١/ ٣٧٤

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٩٣، ٢/ ١٦٢

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٨.

(٦) شرح الكافية١/ ٢٩٣

(٧) السابق٢/ ١٦٢

(٨) شرح المفصل ١/ ١٠٩

وهذا مردود بعمل الأحرف الناسخة، وهي حروف !!

والآخر : إن (لا) حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، والحرف المشترك يهمل ولا يعمل[١].

وهذا مردود بأن القائلين بعمل (لا) يرون اختصاصها بالدخول على الأسماء، إذ مستندهم في ذلك السماع كما مر.

وأما أبو حيان فيرى جواز إعمال (لا) عمل (ليس) على قلة وضعف يقول: ((ولا) إعمالها قليل جدًا، حتى إن أبا الحسن زعم أنها يرفع ما بعدها بالابتداء"..)[٢]، ويقول: (سُمع إعمالها عمل (ليس) ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلة)[٣]، ويقول : (ولا حجة في هذه الأبيات... إذ يحتمل أن تكون : ذو شفاعة، وبراح، ومستصرخ مبتدآت إذ ليس فيها خبر يظهر نصبه؛ إذ قوله: (بمعنى) مشغول لحرف الجر، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعًا، فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل (ليس) إلا البيتان السابقان[٤]،وهما من القلة بحيث لا تبنى عليه القواعد.

ولا يقال: الذي يدل على أن (لا) في الأبيات السابقة عملت عمل (ليس) كونُها لم تتكرر ... لأن تكرارها على مذهب أبي العباس لا يلزم...)[٥].

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٩، والمغني ٣١٩-٣٢٢

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١

(٣) السابق ٤/ ٢٨٢

(٤) يقصد قول الشاعر :

فلا شيء على الأرض باقيا .....

وقول الآخر :

ولا صاحبُ غير خاذل

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٢

ويقول: (ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل "لا" هذا العمل لذهب مذهبا حسنًا؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلا، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك ، وليس في كتاب س ما يدل على أنّ إعمالها عمل "ليس" مسموع من العرب لا قليلا ولا كثيرًا، فيكون مقيساً مطردًا، بل قال سيبويه : (وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حينُ مناص)، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

من صد عن نيرانها ... فأنا ابن قيسٍ لا براحُ

فجعلها بمنزلة ليس) انتهى كلام سيبويه[1].

فظاهر كلام سيبويه أن جعلها بمنزلة " ليس " في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه سيبويه (كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك) ، ولو كان التأويل لـ (سيبويه) لم يكن مثل هذا البيت تُبنى عليه قاعدة؛ ألا ترى أنّ سيبويه شبّه رفع حين بعد "لات" برفع براح بعد "لا"، ولا ترفع "لات" غير الحين، فكذلك لا ترفع "لا" غير براح..)[2]، ويقول : (إعمال "لا" إعمال "ليس" قليل جدًا، لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لا بال له، والذي يحفظ من ذلك قوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيًا ... ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

أنشده ابن مالك ، ولا أعرف البيت إلا من جهته .

وقال النابغة الذبياني:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا في حبّها متراخيا

وقال آخر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها ... لا الدار دارًا ولا الجيرانُ جيرانًا

---

(١) انظر : الكتاب١/ ٥٨

(٢) االتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٣.

وخُرِّج على ذلك سيبويه قول الشاعر:

مــــن صــــدّ عـــــن نيرانهــــا فأنـــــا ابـــــن قـــيس لا بـــــراحُ

وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة بحيث تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح)[١].

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لا مستقرٌ لها ﴾ [يس: ٣٨] في قراءة ابن عبلة.

يقول: (وتنوينه على إعمالها عمل (ليس) نحو قول الشاعر:

تعــز فــلا شيء عــلى الأرض باقيــا ولا وزر ممــا قــضى الله واقيــا)[٢]

فأبو حيان يرى أن السماع في الإعمال قليل جدا بل تجاوز به الأمر إلى أن سيبويه لم يذكر سماعًا فيها وما ورد من قوله لا براحُ فهو تأويل بعضهم وليس تأويل سيبويه ، لأن سيبويه خرّج البيت لماّ أوله بعضهم بأن (لات) لا ترفع إلا (الحين) فكذلك (لا) لا ترفع إلا (براح) **!!**

وما ذهب إليه أبو حيان من تفسير لكلام سيبويه جانب الصواب فيه لأمور منها:

١ -أنّ سيبويه إذا قال: (كما قال بعضهم) يقصد به في الأعم الأغلب ما روي وسُمع عن العرب، وهم أهل الحجاز هنا، يدل على ذلك ما عنونه في الباب بقوله : (هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله)[٣] .

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٩٧ ، وانظر أيضا البحر ١/ ١٦٠

(٢) البحر المحيط ٧/ ٣٢١-٣٢٢

(٣) الكتاب ١/ ٥٧.

وهذه عادة سيبويه رحمه الله يعبّر عن سماعه عن العرب بـ (قال بعضهم)[1] وحسبك به ثقة ثبتا.

٢-أنّ سيبويه لو لم يرتض هذا التأويل لاعترض عليه.

٣-أنّ سياق كلام سيبويه يدل على سماعه الإعمال في (لا) والحكم عليها بالقلة يقول: (وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حينُ مناص) وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك القيسي... لا براحُ)[2].

٤-ولأنه ليس في كلام سيبويه ما يدل على قصر (لا) على (براح)، كما قصرت(لات) على (حين) في العمل.

يقول سيبويه: (جعلها بمنزلة "ليس" فهي بمنزلة "لات" في هذا الموضع في الرفع)[3] فـ (لا) ترفع ما بعدها مطلقًا لأنها بمنزلة (لات) إذا رفعت (لات) (الحين) .

يدل على ذلك قول سيبويه في مواضع من كتابه: (وقد جُعِلتْ وليس ذلك بالأكثر بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة، فمن ذلك قول سعد بن مالك:

مـــن صــد عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراحُ)[4]

ويقول: (والرفع عربي على قوله : حين لا مستصرخُ ، ولا براحُ .

والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت لا غلام، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٥، ٢٠٩، ٢/ ٣٤٧، ٣/ ٣٠٠ الخ.

(٢) الكتاب ١/ ٥٨

(٣) السابق

(٤) الكتاب ٢/ ٢٩٦

"ليس") [١]،ويقول: (وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت (لا براح) فجائز، ومثله قول الشاعر مزاحم العقيلي:

فــرَطْنَ فــلا رَدٌ لِمــا بُــتّ وانقــضى ولكــنْ بَغُــوضٌ أن يقــالَ عــديمُ) [٢]

ويقول: (وإن شئت قلت لا أحدٌ أفضلَ منك في قول من جعلها كـ(ليس) ويُجريها مُجراها ناصبة في المواضع، وفيما يجوز أن يحمل عليها، ولم تجعل (لا) التي كـ (ليس) مع ما بعدها كاسم واحد لئلا يكون الرافع كالناصب. وليس -أيضًا- كل شيء يخالف بلفظه يَجْري مَجْرى ما كان في معناه)[٣].

فمن خلال ماسبق يتضح أن إعمال (لا) عمل (ليس) مسموع في أكثر من بيت عند سيبويه وليس مقصورًا على بيت واحد ، وكذلك ليس مقصورًا عملها على (براح) !!.

ولكن إعمالها يعد قليلا ، لقلة ما سمع منه كما مر ، ولأن (لا) تعد فرعا لـ(ليس) في العمل، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول ولذلك اشترط فيها شروط خاصة لعملها، وقد سبق بيانها..

ومع ذلك فلا أرى إعمالها في كتاب الله لا طعنا في المسموع ولا ردًا له، ولكن بناء على أن الأولى في الكلام حمله على الكثير الغالب لا على القليل أو الشاذ.

٢-أن يكون مبتدأ، و(لا) ملغاة.

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى ، يقول أبو حيان : (الأولى أن يكون مرفوعًا بالابتداء لوجهين:

أحدهما: أن إعمال (لا) عمل ليس قليل جدًا، ويمكن النزاع في صحته، وإن صح فيمكن النزاع في اقتياسه.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٤

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٧-٢٩٨

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٠ ، وهنا يشير إلى رأيه في توجيه"لا" النافية للجنس مع منصوبها المفرد أنهما ركبا تركيب "خمسة عشر" في موضع رفع مبتدأ .

والثاني: حصول التعادل بينهما، إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما)[1] ، وهو كما قال .

الترجيح:

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو إعراب (خوف) مبتدأ على القول الأول ، وذلك لأنه لا خلاف فيه ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٢٢

٦- إعراب (من) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٨].

حيث اختلف في إعراب (من) على قولين :

١-أن تكون نكرة موصوفة في محل رفع مبتدأ مؤخر ، و(يقول) في محل رفع نعت للمبتدأ .

ذكر هذا القول الزمخشري[١] ، وأبو البقاء[٢] .

٢-أن تكون اسما موصولا في محل رفع مبتدأ مؤخر ، و(يقول) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

ذكر هذا القول الزمخشري[٣] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [٤].

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الآية بناء على الخلاف في معناها .

فمن رأى أن الآية لم تتحدث عن قوم معينين رجح كون"من" نكرة موصوفة ، وجعل "يقول" في محل رفع صفة ، ومن رأى أن الآية تتحدث عن قوم معينين رجح كون "من" اسما موصولا ، وجعل "يقول" صلة الموصول .

وقد رجح أبو البقاء جانب الموصوفة على الموصولة قائلا : (وَ(مَنْ) هُنَا نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، (وَيَقُولُ) صِفَةٌ لَهَا وَيَضْعُفُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَنَاوَلُ قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ وَالْمَعْنَى هَاهُنَا

(١) انظر : الكشاف ١/ ٥٤

(٢) انظر : التبيان ١/ ٢٤

(٣) انظر : الكشاف ١/ ٥٤

(٤) انظر : البحر المحيط١/ ١٨٢

عَلَى الْإِيهَامِ وَالتَّقْدِيرِ، وَمِنَ النَّاسِ فَرِيقٌ يَقُولُ) [١] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان لفساد معناه ، يقول : (وأما استضعاف أبي البقاء كون من موصولة وزعمه أن المعنى على الإبهام فغير مسلم ، بل المعنى أنها نزلت في ناس بأعيانهم معروفين، وهم : عبد الله بن أبي بن سلول ، وأصحابه ، ومن وافقه من غير أصحابه ممن أظهر الإسلام وأبطن الكفر ، وقد وصفهم الله تعالى في ثلاث عشرة آية ، وذكر عنهم أقاويل معينة قالوها ، فلا يكن ذلك صادراً إلا من معين فأخبر عن ذلك المعين) [٢] .

وما ذكره أبو حيان هو مما أجمع عليه أهل التفسير ، إذ يقول الطبري : (وأجمعَ جميع أهل التأويل على أنّ هذه الآية نزلت في قوم من أهلِ النِّفاق، وأن هذه الصِّفة صِفتُهم) [٣]، ويقول الواحدي : (أربع آيات من أول السورة نزلت في المؤمنين وآيتان بعدها نزلتا في الكافرين ، وثلاث عشرة بعدها في المنافقين ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ، قال الكلبي عن أبي صالح عن أبي عباس : نزلت هذه الآية في عبد الله بن أبي سلول وأصحابه ..) [٤] .

على حين رجح أبو حيان جانب الموصولية في "من" على الموصوفة إذ يقول : (والذي نختار أن تكون "من" موصولة ، وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح) [٥].

فأما من جهة المعنى فقد سبق أن الآيات نزلت في أناس معينين بالإجماع ، وأما من جهة التركيب فيقول : (ألا ترى جعل "من" نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص

---

(١) التبيان ١/ ٢٤

(٢) البحر المحيط١/ ١٨٢

(٣) جامع البيان ١ / ٢٦٨ .

(٤) أسباب النزول للواحدي٢٢

(٥) البحر المحيط١/ ١٨٢

بالنكرة في أكثر كلام العرب ، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختص بالنكرة ، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل جداً ، حتى إن الكسائي أنكر ذلك وهو إمام نحو وسامع لغة ، فلا نحمل كتاب الله ما أثبته بعض النحويين في قليل وأنكر وقوعه أصلاً الكسائي ، فلذلك اخترنا أن تكون موصولة)[١] .

ولا خلاف في مجيء (من) نكرة موصوفة ، وإنما الخلاف في شرط مجيئها على قولين :

القول الأول : أنها لا تكون نكرة موصوفة إلا إذا وقعت في موضع يختص بالنكرة ، وما ورد غير ذلك فهي موصولة أو زائدة .

وهو قول الكسائي ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

رب مـــن أنــضجت غيظـــا قلبـــه   قـــد تمنّـــى لي موتـــاً لم يُطـــعْ[٢]

القول الثاني : أنها تكون نكرة موصوفة مطلقا دون تقييد ، وهذا قول سيبويه والجمهور [٣]، وإنما استدلوا على مجيئها نكرة موصوفة في العربية بدخول رب عليها .

يقول سيبويه : (وتقول: هذا مَن أعرف منطلقٌ، فتجعل أعرف صفة. وتقول: هذا مَن أعرف منطلقا، تجعل أعرف صلة.

... ويقوى أيضا أن مَن نكرة، قول عمرو بن قَميئة:

يـــا رُبَّ مَـــن يُـــبغض أذوادَنـــا   رُحـــنَ عـــلى بغْـــضائه واغتـــدَيْنْ

---

(١) السابق

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ١٨٠ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١١٧ ، والارتشاف٢/ ١٠٣١

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٥٤ ، ومغني اللبيب ٤٣٢ .

ورُبّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة)[١]، وتبعه أبو حيان فقال : (ووقوع (من) نكرة موصوفة سائغ فيها سواء أكانت في موضع تسوغ فيه النكرة والمعرفة أم في موضع لا تسوغ فيه إلا النكرة)[٢].

القول الثالث : أنها تكون نكرة موصوفة كثيرا إذا وقعت في الموضع الذي يختص بالنكرة ، وتقل فيما عداه .

وهذا قول أبي حيان[٣]، والمرادي[٤] .

يقول أبو حيان : (وأكثر لسان العرب أنها لا تكون نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة ، كقول سويد بن أبي كاهل :

رب من أنضجت غيظاً صدره ... لو تمنى لي موتاً لم يطع

ويقل استعمالها في موضع لا يختص بالنكرة ، نحو قول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حب النبي محمد إيانا)[٥]

وهذا من تعدد آراء أبي حيان ، ومع هذا لم يلتزم بما قاله ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ .

حيث ذكر الزمخشري أن من موصوفه لأنها وقعت بعد "كل" ، و"كل" نكرة ، كما أن "رب" نكرة ، وردّ أبو حيان هذا بقوله : (والأولى جعلها موصولة ، لأن كونها موصوفة بالنسبة إلى الموصولة قليل)[٦] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ .

(٢) التذييل ٣ / ١١٧ ، وانظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٣١ .

(٣) انظر : البحر المحيط١ / ١٨٠

(٤) انظر : توضيح المقاصد١ / ٤٠٣

(٥) البحر المحيط١ / ١٨٠

(٦) السابق ٦ / ٢٠٧ .

والذي يظهر لي جواز مجيء "مَنْ" نكرة من غير تقييد كما ذهب إليه الجمهور ، لأن مجيئها بعد رب إنما كان لإثبات هذا المعنى في اللغة لا لقصره عليه ، ومع ذلك أرى ألا تخرج الآية على "من" الموصوفة ، لأن في هذه المسألة خلافًا ، والأولى عدم الحمل على الخلاف .

الترجيح :

والذي يترجح لدي في إعراب جملة "يقول" هي أن تكون صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وذلك لما يلي :

١-لإجماع المفسرين على نزول الآيات على المنافقين

٢-لما دل عليه سبب النزول .

٣- لسياق الآيات التي يفهم منها أنها في المنافقين .

باب كان وأخواتها

وفيه مسألتان :

- إعراب (أو جاء) .

- إعراب(شهداء) .

٧- إعراب (أو جاء) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣] .

اختلف في إعراب (أو جاء) على قولين :

١ –أن يكون مَعْطُوفا عَلَى " كُنْتُمْ " . وهذا قول أبي البقاء [(١)] .

٢ – أن يكون معطوفا على " مرضى ". وهذا قول أبي حيان [(٢)] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (جاء) على قولين :

القول الأول : أن يكون معطوفا على مرضى .

يقول أبو حيان : (وفي قوله : (أو جاء) ، (أو لامستم) دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لكان من غير قد وادّعاء إضمارها تكلف خلافاً للكوفيين لعطفها على خبر كان ، والمعطوف على الخبر خبر) [(٣)] .

وما ذهب إليه أبو حيان مسألة خلافية ، إذ اختُلف في وقوع الفعل الماضي خبرا لكان من غير قد على قولين:

---

(١) انظر: التبيان ١ / ٣٦١

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٦٩.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٦٩.

القول الأول: يشترط اقتران الماضي بقد ظاهرة أو مقدرة، وهو قول الكوفيين[(١)].

وحجتهم في ذلك أن (كان) تدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها فضلاً، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قام) كان المفهوم منه ومن (كان زيد قام واحدًا)، فإن جاء شيء من ذلك فهو عندهم على إضمار (قد) لأنه يقرب الماضي من الحال[(٢)].

القول الثاني: لا يشترط اقتران الماضي بقد، وهو قول البصريين[(٣)]،

وحجتهم في ذلك أمران:

١ - كثرة ما ورد منه في كلام العرب نظما ونثرًا فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٤، والارتشاف ٣/ ١١٦٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥١، ومغني اللبيب ٨٣٣

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥١.

(٣) انظر: الإرتشاف ٣/ ١١٦٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥١، والبحر المحيط ٣/ ٢٦٩، ٨/ ١٧٦، ومغني اللبيب ٨٣٣.

سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [النساء: ٤٣] ، وقوله تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ [القمر: ١٤] ، وقول الشاعر:

وكان طوى كَشْحًا على مُسْتكِنَّةٍ ... فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ

وقول الآخر:

وكنا حسبناهم فوارسَ كهمسٍ ... حَيُوا بعدما ماتوا من الدهر أعصُرا

وقول الآخر:

وكنا ورثناه على عهد تُبَّعٍ ... طويلا سواريه شديدا دعائمُهْ[1]

٢-أنّ (كان) تفيد التوكيد، والتأكيد أولى من إضمار حروف المعاني لكثرة ذاك وقلة هذا[2].

يقول ابن مالك عن قول الكوفيين: (وهذا الرأي باطل إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال بخلافه)[3] ، وأيده الرضي[4] .

وأما أبو حيان فمع البصريين ، إذ يقول: (فقد كثر ذلك في كلامهم نظمًا ونثرا كثرة توجب القياس)[5]، ويقول أيضا: (وقد كثر السماع بغير (قد) نظما ونثرًا في القرآن وغيره)[6] ، ويقول :

---

(١) انظر: الإرتشاف ٣/ ١١٦٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥١، والبحر المحيط ٣/ ٢٦٩، ٨/ ١٧٦ ، ومغني اللبيب ٨٣٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨١-٣٨٢

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٤٤

(٤) انظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ١٤٣

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ١٥١.

(٦) الإرتشاف ٣/ ١١٦٧

(...وادعاء إضمارها تكلف خلافا للكوفيين)[١] .

غير أن تلميذه السمين نازعه في استدلاله بالآية التي بنيت على هذه المسألة ، (لاحتمال أن يكون (أوجاء) عطفا على (كنتم) تقديره: أو إن جاء أحد، وإليه ذهب أبو البقاء وهو أظهر)[٢] مع موافقته لشيخه وللبصريين في أصل هذه المسألة ، إذ يقول : (... إذا قيل إنه خبر"كان" فهل يحتاج إلى إضمار " قد" أم لا ؟

والظاهر انه لا يحتاج ؛ لأنه كثر وقوع الماضي خبرا لها من غير " قد" نظما ونثرًا)[٣] .

القول الثاني : أن يكون مَعْطُوفا عَلَى " كُنْتُمْ " ، والمعنى : أو إن جاء أحد .

وهو الراجح في نظري ، إذ الآية لا تصلح دليلاً للمسألة هنا كما قال السمين ، لأن المعنى لا يستقيم على القول بعطفها على (مرضى) على حين يستقيم بعطفه على (كنتم) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني على الأول لصحة معناه بخلاف القول الأول الذي لا يستقيم معه المعنى ، وإن كان القول في مسألة مجيء الماضي خبرا لكان من غير " قد " هو الراجح لدي ، ولكن المعنى في الآية يأباه .

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٦٩

(٢) الدر المصون ٣/ ٦٩١

(٣) الدر المصون ٤/ ٦٠٨

٨- إعراب (شهداء) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾ [النساء: ١٣٥].

حيث اختلف في إعراب (شهداء) على ثلاثة أقوال :

١ -أن يكون خبرا ثانيا لكان .

ذكر هذا القول النحاس [١]، ومكي [٢]، والكرماني [٣]، والرازي [٤]، وأبو البقاء[٥]، ورجحه ابن عطية[٦] .

٢ -أن يكون صفة لقوامين .

ذكر هذا القول النحاس [٧]، ومكي [٨]، والكرماني[٩] ، والرازي[١٠] .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٩٤

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٩

(٣) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٠٩

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ١١/ ٢٤١

(٥) انظر : التبيان ١/ ٣٩٧

(٦) انظر : المحرر الوجيز٢/ ١٤٤

(٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٩٤

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٩

(٩) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٠٩

(١٠) انظر : مفاتيح الغيب ١١/ ٢٤١

٣-أن يكون حالا من الضمير المستكن في (قوامين) :

ذكر هذا مكي[(١)]، والكرماني [(٢)]، والرازي [(٣)]، وأبو البقاء[(٤)] ، واقتصر عليه الطبري[(٥)] ، ورجحه النحاس [(٦)] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [(٧)] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (شهداء) على ثلاثة أقوال :

١ - أن يكون خبرا ثانيا لـ"كان"

وفي جواز ذلك خلاف ، وفي المسألة قولان :

القول الأول : يرى جواز تعدد خبر كان .

وهو قول الفارسي [(٨)]، وابن جني [(٩)]، والنحاس [(١٠)]، ومكي [(١١)]، والزمخشري [(١٢)]، وابن مالك[(١٣)] .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٩

(٢) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٠٩

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ١١/ ٢٤١

(٤) انظر : التبيان ١/ ٣٩٧

(٥) انظر : جامع البيان ٩/ ٣٠٢

(٦) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٩٤

(٧) انظر : البحر المحيط٣/ ٣٨٤

(٨) انظر : مغني اللبيب ٧٨١

(٩) انظر : الخصائص ٢/ ١٥٨

(١٠) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٤٢٥

(١١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٩٧

(١٢) انظر : الكشاف ١/ ١٤٧

(١٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٧

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس . فأما السماع فاستدلوا بقوله تعالى : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴾ ، إذ أوجب الفارسي كون "خاسئين" خبرا ثانيا ، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل [(١)]، وقال ابن جني : (ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرا آخر لـ(كونوا) والأوّل (قِرَدة) فهو كقولك : هذا حُلْو حامِض وإن جعلته وصفا لـ(قِرَدة) صُغّر معناه؛ ألا ترى أنّ القِرْد لِذُلّه وصغَاره خاسئ أبدا ، فيكون إذاً صفة غير مفيدة . وإذا جعلت "خاسئين" خبرا ثانيا حَسُن وأفاد ، حتى كأنه قال : كونوا قردة وكونوا خاسئين ، ألا ترى أنْ ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة من بعد تابعة له.... ويؤنس بذلك أنه لو كانت "خاسئين" صفة لـ" قِرَدة" لكان الأخلق أن يكون "قردة خاسئة"، وفي أن لم يُقْرأ بذلك البتّة دلالةٌ على أنه ليس بوصف) [(٢)] .

وقد يجاب عن ذلك بأن (خاسئين) صفة (لقردة) على المعنى؛ إذْ كان المعنى أنها هي هم في المعنى وهذا جائز ، ولكنه كما يقول ابن جني : (ليس بالوجه؛ بل الوجه أن يكون وصفا لو كان على اللفظ . فكيف وقد سبق ضَعْف الصفة ههنا) [(٣)]، وقد يجاب أيضا على ذلك بـ(أنه يمكنُ أَنْ يقالَ إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء، كقوله: ﴿ لِي سَـٰجِدِينَ ﴾ ، ﴿ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾) [(٤)]، ولكن هذا خلاف الأصل .

وأما القياس فخبر "كان" في الأصل خبر للمبتدأ ، وإذا جاز تعدد الخبر مع العامل المعنوي الضعيف وهو الابتداء فمن باب أولى أن يتعدد الخبر مع العامل اللفظي "كان" وأخواتها ، لأن

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٧٨١ .

(٢) الخصائص ٢/ ١٥٨ – ١٥٩ .

(٣) السابق .

(٤) انظر : الدر المصون ١/ ٤١٤ .

العامل اللفظي أقوى في العمل من الابتداء ، لانتساخ عمله بعملها[١] .

القول الثاني : يرى منع تعدد خبر كان.

وهو قول ابن درستويه [٢]، وابن أبي الربيع [٣]، والسيوطي [٤].

واستدلوا على ذلك بقياس خبر "كان" وأخواتها على المفعول به ، لأنها شبيهة بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد ، فكما لا يتعدى الفعل المتعدي إلى واحد إلى أكثر من واحد لا ينصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد ، فلا يجوز أن تقول : ضرب زيد عمرا خالدا إلا على جهة التبعية كالبدل المباين أو على تقدير العطف فكذلك لا يجوز في خبر كان أن يتعدد إلا على جهة التبعية [٥]...

وخرّج ابن أبي الربيع على هذا قوله تعالى : ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ فقال : (ويمكن أن يكون عليه – يعني البدل – قوله تعالى : ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾) [٦]

وأما أبو حيان فقد رجح القول الأول القائل بجواز تعدد خبر كان [٧] ، وهو الراجح لدي لما سبق ذكره ، ولكثرة ما جاء منه في كتاب الله ، يقول الشيخ عضيمة : (آيات تعدد خبر "كان" كثيرة جدا في القرآن ، ولو ذكرتها لطال الحديث) [٨] .

وأما حمل ابن الربيع "خاسئين" على البدل فهو بعيد ، إذ فائدة البدل غير فائدة الخبر ، ولذا لم

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٧ ، والمساعد ١/ ٢٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٧ ، والهمع ١/ ٤١٩ .

(٣) انظر : البسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٩٠ .

(٤) انظر : الهمع ١/ ٤١٩ .

(٥) انظر : السابق ، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٧ .

(٦) البسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٩٠ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٣١ ، والبحر المحيط ١/ ٤٠٩، ٦/ ٣٥، ٤٧١ .

(٨) دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٤١٥ (القسم الثالث) .

يعرب أحد من المعربين هذا الإعراب فيما أعلمه ، ثم إن قياس خبر كان على المفعول به قال عنه ابن مالك : (هذا منعٌ لا يُلتفت إليه ولا يُعرّج عليه) [١].

٢-أن يكون صفة لقوامين .

وهذا فيه من جهة المعنى ما يشعر بضعفه ، إذ النعت يقيد المنعوت ، فيكون المعنى : كونوا قوامين بالقسط إذا كنتم شهداء ، وهم مطلوبون بالقسط في كل حال إلا إن قيل إنها صفة لازمة فيصح المعنى على هذا ، وإن كان الأصل في الصفة أن لا تكون لازمة .

٣-أن يكون حالا من الضمير المستكن في (قوامين) .

يقول النحاس : (وأجود من هذين أن يكون نصبا على الحال بها في قوامين من ذكر الذين آمنوا لأنه يصير المعنى : كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم وحين شهادتكم)[٢].

وهذا قول ضعفه ابن عطية من جهة المعنى ، يقول : (والحال فيه ضعيفة في المعنى لأنها تخصيص القيام بالقسط في معنى الشهادة فقط) [٣]، وتبعه أبو حيان فقال : (ومن ذهب إلى جعله حالاً من الضمير في قوّامين كأبي البقاء ، فقوله ضعيف . لأن فيها تقييد القيام بالقسط ، سواء كان مثل هذا أم لا . وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشهد لهذا القول الضعيف، قال ابن عباس : معناه كونوا قوّامين بالعدل في الشهادة على من كان) [٤]، واعترضه السمين فقال: (وقد رَدَّ الشيخ هذا الوجهَ بأنه يلزمُ منه تقييدُ كونِهم قوامين بحال الشهادة، وهم مأمورون بذلك مطلقاً، وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال - رضي الله عنه -: «كونوا قَوَّامين بالعدلِ في الشهادة على مَنْ كانَتْ» وهذا هو معنى الوجهِ الصائرِ إلى جَعْلِ

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ .

(٢)إعراب القرآن ١/ ٤٩٤، وانظر : جامع البيان ٩/ ٣٠٢

(٣) المحرر الوجيز٢/ ١٤٤

(٤) البحر المحيط ٣/ ٣٨٤

«شهداء» حالاً) ، [1] وعلى قول ابن عباس تكون حالا لازمة لا منتقلة ، وهذا خلاف الأصل في الحال .

الترجيح :

الذي يظهر لي جواز الأوجه السابقة كما مر ، وإن كان القول الأول وهو إعراب (شهداء) خبر ثان لكان أسلمها من جهة الصناعة والمعنى ، ولكن يرجح عندي القول بالحالية وهو القول الثالث لما يشهد له من التفسير بالمأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ثم إن سياق الآيات تشهد له أيضا ، إذ هي تتحدث عن العدل في الشهادة على وجه الخصوص .

---

(١) الدر المصون ٤/ ١٤٤

باب إن وأخواتها

وفيه مسائل :

- إعراب (هذان) .
- إعراب (هو) .
- إعراب (عبادا) .

٩- إعراب (هذان)

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1] [طه: ٦٣] .

اختلف في إعراب (هذان) على قولين :

القول الأول : أن تكون اسم " إن " وفيها ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون منصوبة بالفتحة المقدرة على الألف ، وذلك على لغة من يلزمون الألف المثنى في جميع أحواله .

ذكره الزجاج [2]، وابن فارس [3]، ومكي [4]، والزمخشري [5]، وابن الأنباري[6] ، وأبو البقاء [7]، واقتصر عليه ابن كثير [8].

ورجحه الطبري[9]، والنحاس[10] ، وابن جني [11]، وابن عطية [12] ، والرازي [13]،

---

(١) وهي قراءة الباقين سوى أبي عمرو وابن كثير وحفص .

انظر : السبعة في القراءات ٤١٩ ، والحجة في القراءات السبع ٢٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٥٩- ١٦٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢ .

(٣) انظر : الصاحبي ٢٦ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٦ ، والهداية ٧/ ٤٦٦١ .

(٥) انظر : الكشاف ٣/ ٧٢ .

(٦) انظر : البيان ٢/ ١١٨ .

(٧) انظر : التبيان ٢/ ٨٩٤ .

(٨) انظر : تفسير ابن كثير ٥/ ٣٠١ .

(٩) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨/ ٣٣١

(١٠) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٦ .

(١١) انظر : سر الصناعة ٢/ ٧٠٦

(١٢) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٦٣ .

(١٣) انظر : مفاتيح الغيب ٢٢/ ٦٦ .

وابن يعيش [١]، وابن عصفور [٢]، والمالقي [٣]، وابن القيم[٤].

وهو قول أبي الخطاب الأخفش الكبير [٥]، وأبي زيد الأنصاري [٦]، والأخفش الأوسط [٧]، والكسائي [٨]، وأحد قولي الفراء [٩].

الوجه الثاني: أن تكون منصوبة بالياء، وإنما كتبت بالألف " هذان " غلطا من الكاتب.

وهذا منسوب إلى عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما [١٠]، وعثمان ذي النورين رضي الله عنه [١١]، وأبي عمرو بن العلاء [١٢]، وعيسى بن عمر [١٣]، ويونس بن حبيب [١٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/ ٤٤٦.

(٣) انظر: رصف المباني ١١٧.

(٤) انظر: بدائع الفوائد ١/ ١١٩.

(٥) عزاه إليه ابن أبو عبيدة انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢١، وانظر كذلك: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢، ومعاني القراءات للأزهري ٢/ ١٥٠، وحجة القراءات ٤٥٤، وأبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه ٨٠.

(٦) عزاه إليه النحاس، وأبو علي الفارسي انظر: إعراب القرآن ٣/ ٤٥، والمسائل المنثورة ٦٩.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٠٨، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥

(٨) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٤٥، ومعاني القراءات ٢/ ١٥٠، وقد عزاه إلى أهل الكوفة الزجاج في معانيه ٣/ ٣٦٢.

(٩) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥.

(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/ ٣٩٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٦٦٣

(١١) انظر: شرح الهداية ٢/ ٤١٩، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٦٦٣.

(١٢) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢١، والمسائل المنثورة ٧١، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٦٦٣.

(١٣) انظر: السابق باستثناء المسائل المنثورة.

(١٤) انظر: السابق

الوجه الثالث : أن تكون لفظة ملازمة لهذه الصيغة ، وهو قول ابن كيسان [١]، وأحد قولي الفراء [٢]،وابن الحاجب[٣] ، وابن تيمية [٤]

القول الثاني : أن تكون مبتدأ مرفوعا بالألف ، وله ثلاثة أوجه :

١ – أن تكون " إنّ " فيها حرف جواب بمعنى نعم وأجل ، فلا تقتضي اسما ولا خبرا .

ذكره النحاس [٥]، ومكي [٦]، والزمخشري [٧]،وابن الأنباري[٨] ، وأبو البقاء [٩].

ورجحه المبرد [١٠] ، وإسماعيل بن إسحاق [١١]، وبشر بن هلال [١٢]،

(١) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٦

(٢) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٨٢ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٧ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٧

(٥) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٥ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٦ ، والهداية ٧/ ٤٦٥٩

(٧) انظر : الكشاف ٣/ ٧٢

(٨) انظر : البيان ٢/ ١١٨ .

(٩) انظر : التبيان ٢/ ٨٩٤

(١٠) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ٣/ ٤٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ١/ ٤٥٥، والحجة في القراءات السبع ٢٤٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٣ .

(١١) انظر : السابق ، وإسماعيل بن إسحاق ، هوإسماعيل القاضي الامام العلامة ، الحافظ ، شيخ الاسلام أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدث البصرة حماد بن زيد بن درهم الازدي، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد، وصاحب التصانيف.

ولد سنة تسع وتسعين ومئة ، وقد ولي قضاء بغداد ثنتين وعشرين سنة ، وولي قبلها قضاء الجانب الشرقي، في سنة ست وأربعين ومئتين، وكان وافر الحرمة، ظاهر الحشمة، كبير الشأن . قال ابن مجاهد: سمعت المبرد يقول: إسماعيل القاضي أعلم مني بالتصريف.توفي فجأة في شهر ذي الحجة ، سنة اثنتين وثمانين ومئتين. انظر : سير أعلام النبلاء١٣ / ٣٣٩- ٣٤١.

(١٢) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٢١، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨/ ٣٢٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٣ ، و بشر بن هلال هو أبو محمد الصوَّاف البصري ، من رواة الحديث الشريف ، يروي عن حماد بن زيد

=

والزجاج [١] ، والأخفش الصغير [٢] ، والسمعاني [٣] ، وابن عطية [٤] ، وابن عاشور [٥] ، وهـو قول قطرب [٦] .

٢- أن يكون اسم " إنّ " ضمير الشأن المحذوف ، والجملة بعده مبتدأ وخبر عنه .

وهو قول المتقدمين من النحاة [٧] ، ورجحه ابن عطية [٨] .

٣-أن تكون الهاء ضمير القصة اسم إن ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر عنها .

وهو قول أبي زكريا يحيى بن علي النحوي اليَفُرْني [٩] .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول [١٠] .

=

والبصريين ، وثقه أبو حاتم الرازي فقال : محله الصدق ، وكان أيقظ من بشر بن معاذ ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال : يُغْرِب ، وقال ابن أبي عاصم : مات سنة ٢٤٧هـ . انظر : الجرح والتعديل ٢/ ٣٦٩، والثقات لابن حبان ٨/ ١٤٤ .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٤ .

(٣) انظر : تفسير السمعاني ٣/ ٣٣٨

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٦٣ .

(٥) انظر : التحرير والتنوير ١٦/ ٢٥٢

(٦) عزاه إليه ابن زنجلة . انظر : الحجة في القراءات ٤٥٥

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢ .

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٦٣

(٩) انظر : نفح الطيب ٤/ ١٤٦، وأبو زكريا هو الفقيه النحوي الأديب يحيى بن علي بن سلطان اليَفُرني ، و(يَفُرْن) قبيلة من البربر ببلاد المغرب . ، وقد برع في العربية ، حتى إنه كان يلقب في المشرق بجبل النحو ، وكان عند نفسه مجتهداً ، وتوفي سنة ٧٠٠هـ . انظر : الأنساب : ٥/ ٧٠٢.

(١٠) انظر : البحر المحيط ٦/ ٢٣٨

المناقشة :

تعد هذه الآية من الآيات المشكلة في كتاب الله ، وذلك لأن المشهور من لغات العرب أن المثنى ينصب ويجر بالياء ، وجاءت هذه الآية على خلاف القاعدة المطردة في نصب المثنى ، لذا اختلف النحاة في إعرابها على قولين ، ولكل قول له أوجه عديدة كما سيأتي ، وهي على النحو الآتي :

١ -**فأما الوجه الأول من القول الأول** : وهو إعراب (هذان) اسم إن منصوب بالفتحة المقدرة على الألف فعلى لغة من يلزمون الألف المثنى مطلقا ، فيجرونه مُجرى الاسم المقصور ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وخثعم وهمدان وكنانة ومراد وغيرهم[١] .

وجاء على لغتهم قول الشاعر :

إنَّ أباهَـا وأبـا أباهـا ... قـد بَلَغَـا في المَجْـدِ غَايتَاهَـا

وقول هوبرة الحارثي :

تَـزوَّدَ مِنَّـا بَـيْنَ أُذْنـاهُ ضربـةً ... دَعَتْـهُ إلى هـابِي الـتُّراب عَقِـيمُ

وقول الآخر :

فَـأَطْرَقَ إطْـراقَ الـشُّجَاعِ وَلَـوْ يَـرَى ... مَـسَاغَاً لِنَابَـاهُ الـشُّجاعُ لَـصَمَّما

وقولهم : " ضربته بين أذناه " ، "ومَن يشتري مني الخفَّان "، و"هذا خط يدا أخي بعينه " ، " وضربت يداه ، ووضعته علاه "[٢] .

وجعلها الفراء أقيس من اللغة المشهورة ، إذ يقول : (وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛

---

(١) انظر : مجاز القرآن ٢/ ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ ، وشرح الجمل ١/ ٤٤٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٦٢ ، والتذييل والتكميل ١/ ٢٤٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء٢/ ١٨٤ ، وشرح التسهيل ١/ ٦٢ ، والتذييل والتكميل ١/ ٢٤٦

لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمينَ، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه فقالوا: رَجُلاَنِ في كل حال) [١] .

وإلى هذا ذهب أبو زيد ، يقول : (سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً) [٢]، فكأنهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة كقولهم في ييأس : ياءس [٣].

وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة [٤]، وعدم إجازة مثلها في كلام ولا شعر ، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب[٥] .

وقد رجح النحاس هذا القول ، ووسمه بالحسن قائلا : (أحسن ما حملت عليه الآية ؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول : إذا قال سيبويه حدثني من أثق به فإنما يعنيني ، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة روى عنه سيبويه وغيره) [٦].

ووكذلك رجحه أبو حيان : (والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكِي ذلك عن الكسائي ، ولبني العنبر وبنى الهجيم

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٨٤ .

(٢) النوادر ٢٥٩

(٣) انظر : شرح المفصل ٣/ ١٣٠ .

(٤) أظنه المبرد ، ولكنه في المقتضب لم يذكر هذه اللغة .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٤٨

(٦) إعراب القرآن ٣/ ٤٦

ومراد وعذرة . وقال أبو زيد [١]: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً [٢]) ، وتبعه السمين [٣]، وابن عادل [٤].

واعترض على هذا القول ابن تيمة والماوردي بما يلي :

١ – أن القرآن إنما نزل بلغة قريش ، ولم ينزل بلغة بني الحارث بن كعب من نجران ، ولا بلغة كنانة وهم جيران قريش .

٢– لارَيْبَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ بِهَذِهِ اللُّغَةِ ، بَلْ الْمُثَنَّى مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمعربة فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ هُوَ بِالْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ .

٣– أنه ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ قَالَ : إنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ وَقَالَ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الَّذِينَ كَتَبُوا الْمُصْحَفَ هُمْ وَزَيْدٌ : إذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي شَيْءٍ فَاكْتُبُوهُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا إلَّا فِي حَرْفٍ وَهُوَ (التَّابُوتُ) ، فَرَفَعُوهُ إلَى عُثْمَانَ فَأَمَرَ أَنْ يُكْتَبَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ، ومثل ذلك قول عمر رضي الله عنه لابن مسعود رضي الله عنه : أقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل ، فإن القرآن لم ينزل بلغتهم .

٤ –أن الناقل عن بالحارث وغيرهم ثقة ، ولكن الذي ينقل ، ينقل ما سمع ، وقد يكون سمع ذلك في الأسماء المعربة ، كما نطقت بذلك الشواهد مثل (بين أذناه) و (لناباه) ، فهي صريحة في الأسماء المعربة ، فظن الناقل أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء[٥].

---

(١) النوادر ٢٥٩

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٣٨ ، وانظر : التذييل والتكميل ١/ ٢٤٨ .

(٣) انظر : الدر المصون ٨/ ٦٧

(٤) انظر : اللباب ١٣/ ٢٩٩ .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٤ ، والدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٣٠ .

٥- أنه لا يجوز أن يحمل القرآن على ما اعتل من اللغات ويعدل به عن أفصحها وأصحها [١].

ويجاب عن ذلك بما يلي :

١- أن قولهم أن القرآن نزل بلغة قريش ليس معناه خلو القرآن من لغة غير قريش ، وإنما معناه أن معظم القرآن نزل على لغتهم كما يرى أبو عمرو الداني[٢] ، والباقلاني [٣]، وابن عبد البر [٤].

ويدل على ذلك على ما يلي :

١- ما نقله العلماء من لغات في القرآن الكريم وهي من غير لغة قريش ، ككتاب اللغات في القرآن لإسماعيل بن عمرو المعروف بابن حسنون [٥]، وكتاب لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم لأبي عبيد القاسم بن سلام [٦].

٢- ما ورد عن بعض الصحابة أنه لم يكن يعرف معاني بعض الكلمات القرآنية ، وهو قرشي كأبي بكر ، وعمر بن الخطاب ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وهذا يدل على أن هذه الكلمات ليست من لغة قريش ، فقد أخرج أبو عبيد في الفضائل عن إبراهيم التميمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله (وفاكهة وأبا) فقال : أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم . وأخرج عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر (وفاكهة وأبا) فقال: هذه

---

(١) انظر : النكت والعيون ٣/ ٤١١

(٢) انظر : الأحرف السبعة ٦١

(٣) انظر : الانتصار للقرآن ١/ ٦١

(٤) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٨/ ٢٨٠ .

(٥) بتحقيق صلاح الدين المنجد ،وطبع في مطبعة الرسالة في القاهرة سنة النشر : ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦م .

(٦) من مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤م .

الفاكهة قد عرفناها ، فما الأبُّ ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا لهو الكلف يا عمر ، وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال : أحدهما : أنا فطرتها ، يقول : أنا ابتدأتها . وأخرج ابن جريج عن سعيد بن جبير أنه سئل عن قوله (وحنانا من لدنا) فقال : سألت عنها ابن عباس فلم يجب فيها شيئاً. وأخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: لا والله ما أدري ما (حنانا) [(١)] .

٣- أن الهمز ليس في لغة قريش ، لأن قريشا كانت لا تهمز [(٢)] .

٢-أن ما ورد عن عمر بن الخطاب ، وعثمان رضي الله عنهما لا يخلو من احتمالين : إما أن يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز ، وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أنزل فجائز الاختيار .

وإما أن يحتمل أن يكون ذلك أول نزول القرآن ثم أن الله تعالى سهله على الناس ، فجوز لهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين .

فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لأنه الأولى . وجميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير فإذًا لابد من واحدة فلتكن بلغة النبي صلى الله عليه و سلم ، وأما العربي المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته ويشير إلى هذا ما جاء في حديث أبي (هَوِّن على أمتي) وقوله : (إن أمتي لا تطيق ذلك) [(٣)] .

٣-أن القول بأن السماع الثابت عن بني الحارث وغيرهم جاء في الأسماء المعربة دون المبنية

---

(١) انظر : الإتقان ١/ ٣٠٤ .

(٢) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٨/ ٢٨٠ .

(٣) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٨ / ٢٧٩، والانتصار للقرآن ٢/ ٥٥٣ ، وفتح الباري ٩/ ٢٧ ، وأثر الإسلام في التوحيد اللغوي ١٨٣، ٢٩٠ .

مردود بنقل الثقات من أهل اللغة عنهم دون تفريقهم في النقل بين المبني والمعرب ، مما يدل على أنها ظاهرة عامة عندهم ، إذ يقول أبو زيد : (سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً) [١].

٤- أن القول بأن القرآن لا يجوز أن يحمل على ما اعتل من اللغات ويعدل به عن أفصحها وأصحها ، ليس على إطلاقه وإنما يكون ذلك إذا كان في الحمل على الأفصح مندوحة ، أما إذا لم يكن عنه مندوحة فإنه يحمل على غير الأفصح ، كما ستبين في الأوجه الأخرى .

٢-وأما الوجه الثاني من القول الأول : وهو إعراب (هذان) اسم " إن " منصوبا بالياء ، ولكن كتب بالألف " هذان " غلطا من الكاتب .

فهو قول منسوب إلى عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما [٢] ، وعثمان ذي النورين رضي الله عنه [٣] .

فأما ما ورد عن عائشة رضي الله عنها فقد رواه اثنان من الرواة عن هشام بن عروة ، وهما :

١ - أبو معاوية الضرير ، إذ روى عن هشام بن عروة عن أبيه قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن لحن القرآن : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ ، و﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ، فقالت : (يا ابن أختي ! هذا عمل الكُتَّاب ، أخطؤوا في الكِتاب) ذكر ذلك سعيد بن منصور [٤]، وأبو عبيد [٥]، وأبو عمرو الداني [٦]،

---

(١) النوادر ٢٥٩

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/ ٣٩٥ ، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٦٦٣

(٣) انظر : شرح الهداية ٢/ ٤١٩ ، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ ٤٦٦٣ .

(٤) انظر : سنن سعيد بن منصور٤/ ١٥٠٧ رقم/ ٧٦٩

(٥) انظر : فضائل القرآن ٢٨٤ .

(٦) انظر : المقنع ١٢١-١٢٢

وأخرجه الفراء [(١)]، والطبري [(٢)]، وابن أبي داود [(٣)].

٢- علي بن مُسهِر الكوفي ، إذ روى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَنْ لَحْنِ الْقُرْآنِ: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ، وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ ، ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ فَقَالَتْ: (أَيْ بُنَيَّ إِنَّ الْكُتَّابَ يُخْطِئُونَ) ، ذكر ذلك عمر بن شبة [(٤)]

وهذا الأثر سنده ظاهره الصحة ، ومتنه منكر ، فيحتمل أن يكون الخطأ من معاوية الضرير،لأنه كان مرجئا ومدلسا ، قال فيه الإمام أحمد : أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها جيدا ، وقال النسائي هو في الأعمش ثقة ، وفي غيره اضطراب [(٥)] .

إلا أنه قد توبع من علي بن مسهر ، وهو ثقة وحافظ وفقيه ومحدث [(٦)].

ويحتمل أن يكون الخطأ من هشام بن عروة ؛ فإن الذي حَدَّث بهذا الحديث عنه من أهل العراق ، وهما : أبو معاوية الضرير ، وعلي بن مُسْهر كما سبق ، وكلاهما كوفي ، ورواية العراقيين عن هشام بن عروة أعلها أهل الحديث [(٧)]، وإن كان إماما ثقة ، والأصل في حديثه الصحة والقبول ، إلا أنه وقعت له بعض الأخطاء اليسيرة التي نبه عليها العلماء من خلال التأمل في المتن، والبحث عن المتابعات والشواهد ، ولما كان في متن هذا الأثر نكارة ظاهرة ، ولم يرد من طريق أخرى متابعة له : أمكن القول بوقوع الخطأ فيه .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٨٣ .

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/ ٣٩٥ .

(٣) انظر : المصاحف ١٢٩

(٤) انظر : تاريخ المدينة ٣/ ١٠١٣-١٠١٤

(٥) انظر : تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٠-١٢١ ، وتهذيب الكمال ٢٥/ ١٣٢ .

(٦) انظر : تقريب التهذيب ٤٠٥ ، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٦-٣٣٦ .

(٧) انظر : تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤ .

يقول الإمام الذهبي رحمه الله :

(ولما قدم –يعني هشام بن عروة – العراقَ في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها ، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات)[(١)].

فإن قيل : فكيف يروي البخاري رحمه الله ، وكذلك مسلم في صحيحيهما أحاديث هشام بن عروة من رواية العراقيين ، بل من رواية أبي معاوية أيضا ، وقد ردت هنا ؟ وقد صحح السيوطي هذه الرواية وقال : على شرط الشيخين[(٢)] ؟

فالجواب عن ذلك أن هذه الرواية لما في متنها من نكارة ظاهرة ، إذ من المستبعد ألا تكون عائشة رضي الله عنها قد سمعت هذه الآيات بهذا الإعراب من في رسول الله ﷺ ، وتظن أن الخطأ وقع فيها من نساخ القرآن الكريم .

وأهل الحديث إذا وجدوا نكارة مقطوعا بها في المتن بحثوا في السند عن العلة الخفية التي وقع بسببها هذا الضعف ، وهي هنا في حديث هشام بن عروة في العراق[(٣)].

وأما ما ورد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد رواه عنه جماعة من الرواة ، وهم :

١ –عكرمة مولى ابن عباس ، إذ روى أنه : (لما كتبت المصاحف عُرضت على عثمان ، فوجد فيها حروفا من اللحن ، فقال : لا تغيروها ؛ فإن العرب ستغيرها – أو قال ستعربها بألسنتها – لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف) ، ذكر ذلك أبو عبيد[(٤)]، وابن أبي داود[(٥)]، وابن الأنباري وابن أشتة[(٦)].

---

(١) انظر : فضائل القرآن ٢٨٧ .

(٢) انظر : الإتقان ١/ ٥٣٦ .

(٣) انظر : ما ذكره محقق التفسير من سنن سعيد بن منصور ٤/ ١٥١٠ ، وموقع الإسلام سؤال وجواب : روايات مكذوبة تنسب إلى القرآن الكريم بعض الأخطاء اللغوية

(٤) انظر : تقريب التهذيب ٤٠٥ ، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٦-٣٣٦ .

(٥) انظر : المصاحف ١٢٧

(٦) ذكر ذلك عنهما السيوطي ، انظر : الإتقان ١/ ٥٣٨ .

وهي رواية ضعيفة ؛ لأن رواية عكرمة عن عثمان بن عفان مرسلة ، كما هي عن أبي بكر وعلي بن أبي طالب وأزواج النبي ﷺ [١]، وقد صرح بالانقطاع بين عكرمة وعثمان أبو عمرو الداني [٢]. هذا وقد سُمي عكرمة عند ابن أبي داود بالطائي ، وليس مولى ابن عباس [٣]، وليس للطائي ترجمة .

٢-يحيى بن يعمر ، إذ روى قَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (إِنَّ فِي الْقُرْآنِ لَحْنًا سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا) ، ذكر ذلك ابن أبي داود [٤]، وسعيد بن منصور ، وابن أشتة [٥].

وهي رواية مرسلة أيضا ، إذ حكم البخاري عليه بالانقطاع بينه وبين عبد الله بن فطيمة [٦] ، ثم إن في السند اضطرابا ، فمرة يروى عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن فطيمة أو ابن أبي فطيمة ، وتارة بالعكس ، فيروى عن ابن فطيمة عن يحيى بن يعمر ، كما في " تاريخ المدينة "[٧]، وقتادة يروي مرة عن نصر بن عاصم عن يحيى ، وتارة يروي عن يحيى مباشرة ولا يذكر نصرا ، وقد يكون بينه وبين يحيى راويان كما في الموضع السابق من تاريخ المدينة ، وقد نبه على هذا الاختلاف الباقلاني [٨] .

٣- عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي ، إذ روى أنه لَمَّا فُرِغَ مِنَ الْمُصْحَفِ أُتِيَ بِهِ عُثْمَانَ فَنَظَرَ فِيهِ فَقَالَ: (قَدْ أَحْسَنْتُمْ، وَأَجْمَلْتُمْ، أَرَى فِيهِ شَيْئًا مِنْ لَحْنٍ سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا) ذكر ذلك

---

(١) انظر : انظر : جامع التحصيل ٢٣٩

(٢) انظر : المقنع ١١٩ .

(٣) انظر : المصاحف ١٢٧ .

(٤) انظر : المصاحف ١٢٢ .

(٥) ذكر ذلك السيوطي ، انظر : الإتقان١/ ٥٣٧

(٦) انظر : التاريخ الكبير٥/ ١٧٠

(٧) انظر : تاريخ المدينة ٣/ ١٠١٣

(٨) انظر : الانتصار ٢/ ٥٣٥-٥٣٧

ابن أبي داود [١]، والأنباري[٢] .

وعبد الأعلى مقبول الحديث كما نص على ذلك ابن حجر [٣] ، والمقبول عند ابن حجر يقبل حديثه إذا توبع ، وإلا فهو لين الحديث [٤]. وهنا لم يتابع عبد الأعلى .

٤- قتادة ، وقد رواه عنه ابن أبي داود[٥] مسندا قال : حدَّثَنا عَبْدُ اللهَّ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ [يَعْنِي ابْنَ بَكَّارٍ] قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ لَمَّا رُفِعَ إِلَيْهِ الْمُصْحَفُ قَالَ: (إِنَّ فِيهِ لَحْنًا، وَسَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا) . وفي سنده مجهول وهو قوله : حدثنا أصحابنا .

فتحصل مما سبق أن أسانيد هذه الآثار غير صحيح ، وأن متونها منكرة.

هذا وقد أجاب أهل العلم عن هذه الآثار بأجوبة أخرى تبطلها ، وهي على النحو الآتي :

١-إن اتفاق مصاحف الصحابة جميعهم على هذه الآيات ، واتفاق المسلمين على القراءة بها خلفا عن سلف ، دليل على عدم وقوع اللحن من الكاتب ، بل هكذا سُمعت من النبي ﷺ .

٢-إن حرص الصحابة والتابعين على نقل القرآن الكريم ، بل ونقل تفاصيل السنة النبوية، وخدمة هذا الدين بالمهج والأرواح والأموال ، يقضي بامتناع وقوع أخطاء من كتّاب القرآن الكريم ، ثم لا يصلحها أحد بعدهم إلى يومنا هذا .

٣-ليس من المعقول أن يتولى عثمان رضي الله عنه نسخ القرآن ونشره في الآفاق ليرفع الخلاف بين القراء ، ثم يترك في هذه المصاحف خطأ سببه الكتّاب ، ولا يأمر بإصلاحه .

---

(١) انظر : المصاحف ١٢٠ .

(٢) ذكر ذلك السيوطي ، انظر : ١/ ٥٣٧ .

(٣) انظر : تقريب التهذيب ٣٣١.

(٤) انظر : السابق ٧٤ .

(٥) انظر : المصاحف ١٢٢ .

٤- إن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، فكيف يقرون اللحن في القرآن ، وتغييره من أسهل الأشياء ؟

٥- إن سورة " طه " من أوائل ما نزل من القرآن ، وهي سورة مكية ، يقول عنها ابن مسعود رضي الله عنه : هي من تلادي ، أي : من أول ما أخذته وتعلمته .

والصحابة لا بد أنهم قد قرأوا هذا الحرف ، وغالبهم كانوا يقرأونها بالألف كما قرأها جمهور القراء ، لأنهم إنما أخذوا قراءتهم عن الصحابة [١] .

٦- أن ما ورد عن عثمان يمكن حمله على تقدير صحة الرواية أنه أراد باللحن ، ما يلي :

١- أنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها ، كما كتبوا (ولا أوضعوا)، و (لا أذبحنه) بألف بعد لا ، و (جزاؤا الظالمين) بواو وألف ، و (بأييد) بيائين ، فلو قرئ بظاهر الخط لكان لحنا .

فالاعتماد في قراءة القرآن على الرسم لا يفي بالغرض ، ويوقع قارئه في الخطأ ، وإنما يجب تلقيه بالرواية المصاحبة للقراءة.

٢- أنه مؤول على أن ذلك محمول على الرمز ، والإشارة ، ومواضع الحذف ، نحو : الكتب ، والصبرين ، وما أشبه ذلك[٢] .

٣- أنه مؤول على اللغة المخالفة للحن قريش ، فكأنه لما عرض عليه المصحف عقب الفراغ من كتابته فرأى فيه شيئا كتب على غير لسان قريش كما وقع لهم في " التابوة " ، و " التابوت " فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وفى بذلك عند العرض والتقويم ولم يترك فيه شيئا .

---

(١) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/ ٣٩٧ ، والمقنع ١١٩ ، والكشاف ١/ ٥٩٠ ، ومجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٣/ ٤١١ ، والدر المصون ٤/ ١٥٥ ، والإتقان ١/ ٥٣٧ .

(٢) انظر : المقنع ١١٩ ، والإتقان ١/ ٥٣٧ ، وأثر الإسلام في التوحيد اللغوي ١٨٢ .

٧- أن ما ورد عن عائشة يمكن حمله على تقدير صحته على الخطأ في اختيار الأولى من الأحرف السبعة ، والأفشى في اللغة لجمع الناس عليه لا أن الذي كُتب من ذلك خطأ لا يجوز [١] .

٣-وأما الوجه الثالث من القول الأول : وهو أن تكون (هذان) لفظة ملازمة لهذه الصيغة .

وفي ذلك يقول الفراء في أحد قوليه : (والوجهُ الآخر أن تَقُولُ : وجدت الألف من "هَذَا " دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال كما قالت العرب " الَّذِي" ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع ، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا "هذان " فِي رفعه ونصبه وخفضه) [٢] ، ورجحه ابن كيسان في جوابه عن النحاس ، إذ يقول : (قال أبو جعفر : وسألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية ، فقال : إن شئت أجبتك بجواب النحويين ، وإن شئت أجبتك بقولي ، فقلت : بقولك ، فقال : سألني إسماعيل بن إسحاق عنها ، فقلت : القول عندي أنه لما كان يقال " هذا " في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة ، وكانت التثنية يجب أن لا يغير لها الواحد أجريت التثنية مجرى الواحد ، فقال ما أحسن هذا لو تقدمك بالقول به حتى يؤنس به ؟ فقلت : فيقول القاضي به حتى يؤنس به ، فتبسم) [٣] .

وعلق ابن تيمية على هذه القصة قائلا:(قلت: بل تقدمه الفراء ، وغيره[٤]، والفراء في

---

(١) انظر : المقنع ١٢٢ ، والإتقان ١/ ٥٣٩ ، وأثر الإسلام في التوحيد اللغوي ١٨٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٨٢ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٦ .

(٤) يقصد الجرجاني كما نقله عن المهدوي ، فقال : (وَقَالَ الجرجاني: لَمَّا كَانَ اسْمًا عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ وَهُوَ كَالْحَرَكَةِ وَوَجَبَ حَذْفُ إحْدَى الْأَلِفَيْنِ فِي التَّثْنِيَةِ لَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ الْأُولَى ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الِاسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَحَذَفَ عَلَمَ التَّثْنِيَةِ وَكَانَ النُّونُ يَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِتَغْيِيرِ النُّونِ الْأَصْلِيَّةِ الْأَلِفِ وَجْهٌ فَثَبَتَ فِي كُلِّ حَالٍ كَمَا يَثْبُتُ فِي الْوَاحِدِ) ، انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٥٧

الكوفيين مثل سيبويه في البصريين، لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين ، والمبرد كان خصيصا به) [١].

ولا أدري كيف خلط ابن تيمة رحمه الله بين نص الفراء وابن كيسان ، فالفراء من أهل الكوفة، وأهل الكوفة يرون أن أصل اسم الإشارة " الذال " وحدها ، وما زيد عليها تكثير لها في حين يرى ابن كيسان أن " هذان " محمولة على " هذا " في إعرابها ، لأنها فرع عليه[٢].

وقد رجح ابن تيمية هذا القول من جهة السماع ، والقياس :

١- فأما من جهة السماع فلأن الوارد في مجيء المثنى مرفوعا بالألف ، ومنصوبا ومجرورا بالياء إنما هو في الأسماء المعربة في حين لم تأت الأسماء المبنية كاسم الإشارة واسم الموصول في المثنى حال رفعه وجره ونصبه إلا بالألف ، لأن النصب بالياء فيها لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ من لُغَةُ قُرَيْشٍ؛ بَلْ وَلَا لُغَةُ سَائِرِ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مَنْ قَالَهُ مِنْ النُّحَاةِ قِيَاسًا على سَائِرِ الْأَسْمَاءِ المعربة وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَاهِدٌ يَدُلُّ عَلَى مَا قَالُوهُ ، إضافة إلى أن هَذِهِ الْقِرَاءَةُ (إنّ هذان) المنتشرة ، وَلَمْ يَشْتَهِرْ ما يُعَارِضُهَا مِنْ اللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ .

٢- وأما من جهة القياس فإنْ الأصل أن يلحق المثنى بمفرده وَبِمَجْمُوعِهِ لَا أن يُلْحَقَ بِمُثَنَّى غَيْرِهِ الَّذِي هُوَ أَيْضًا مُعْتَبَرٌ بِمُفْرَدِهِ وَمَجْمُوعِهِ. فَالْأَسْمَاءُ الْمُعْرَبَةُ أُلْحِقَ مُثَنَّاهَا بِمُفْرَدِهَا وَمَجْمُوعِهَا ، فلذلك ظهر الإعراب في مثناها كما ظهر في مفردها ومجموعها [٣].

واعترض ابن تيمية على نفسه بأمرين :

١-أنه قد جاء اسم الإشارة مثنى بالياء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ وهو مبني ؟

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٥٨ .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٦٩.

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٢٥٧-٢٦١ .

وأجاب عن ذلك بجوابين :

١ – إما لمناسبة ما بعده ، فالإعراب في (هاتين) راعى مناسبة الياء في ابنتي ، كما أن البناء في (إنّ هذان) راعى مناسبة الألف في " ساحران " .

٢ – وإما بأن الألف في " هذان " هو المعروف في اللغة ، والفرق بَيْنَ " هذان " و " هاتين " أَنَّ " هاتين " تَثْنِيَةُ مُؤَنَّثٍ ، و " هذان " تَثْنِيَةُ مُذَكَّرٍ ، وَالْمُذَكَّرُ الْمُفْرَدُ مِنْهُ " ذَا " بِالْأَلِفِ فَزِيدَتْ فَوْقَ نُونِ التَّثْنِيَةِ ، وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَمُفْرَدُهُ " ذِي " أَوْ " ذه " أَوْ " تِهْ " .

و "هَاتَيْنِ " تَثْنِيَةُ " تِي " بِالْيَاءِ فَكَانَ جَعْلُهَا بِالْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ أَشْبَهَ بِالْمُفْرِدِ وأنسب ؛ بِخِلَافِ تَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ " ذَا " فَإِنَّهُ بِالْأَلِفِ فَإِقْرَارُهُ بِالْأَلِفِ أشبه بمفرده وأنسب .

٢ –أنه قد جاء الاسم الموصول مثنى بالياء في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ وهو مبني ؟

وأجاب عن ذلك بجوابين :

١ – إما بأن فيه لغتين الإعراب والبناء ، وبهما جاء القرآن .

٢ –وإما بأن هناك فرقا بين اسم الإشارة والاسم الموصول ، وذلك لأن " اللذان " حروفه أكثر من " هذان " ، فكان أشبه بالأسماء المعربة في حين لم تشبه " هذان " الأسماء المعربة لأنها تثنية اسم على حرفين ، فهو عريق في البناء [١] .

ويرد على ابن تيمية من جهة السماع والعقل بما يلي :

١ – أما من جهة السماع فيرد عليه بقراءة أبي عمرو : (إنّ هذين لساحران) [٢]، وقد ذكرها

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٦١–٢٦٤

(٢) انظر : السبعة في القراءات ٤١٩ ، والحجة في القراءات السبع ٢٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٥٩–١٦٠ .

ابن تيمية إلا أنه لم يعلق عليها بشيء[١] !

٢- وأما من جهة العقل فيرد عليه بما يلي :

١- أنه يلزم عن قوله عن النحاة أنهم جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة قياسا على الأسماء المعربة ،(وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَشْهَدُ لَهُ وَلَكِنْ عُمْدَتُهُ الْقِيَاسُ) ، يلزم عنه الطعن في سماع النحاة ، وكأنهم لم يأخذوا اللغة عن العرب الفصحاء ، فلو لم يأخذوا عنهم اللغة لما لفتت انتباههم هذه القراءة ، ولما حاولوا جاهدين تخريجها على أوجه عدّة هم والقراء أنفسهم ، مما يدل على أنهم سمعوا استعمال هذه الأسماء المبهمة في حال تثنيتها استعمال الأسماء المعربة المثناة ، ولا سيما أن أسماء الإشارة تتردد على ألسنة العرب كثيراً ، فهي ليست نادرة الاستعمال حتى تقاس على غيرها[٢].

٢- أنه أوقع نفسه في تكلف واضح ، وذلك في الإجابة عما خرج عليه مما قرره من الآيات السابقة ، فقد أرجع ذلك إلى اختلاف اللغات تارة ، وتارة إلى مراعاة المناسبة لما بعدهما ، وتارة إلى كثرة الأحرف !

وليت شيخ الإسلام رحمه الله اكتفى بالتبسم كما تبسم القاضي لكان خيرا له .

هذا ، وقد عد الدكتور البنا هذا القول بأنه من أقرب الأقوال المتقدمة لخلوه من التقدير ، وفيه حمل " إنّ " على بابها ، و " اللام " على دلالتها [٣]، ولكن فيه مخالفة للمطرد من كلام العرب !

٤-**وأما الوجه الأول من القول الثاني** : وهو أن تكون " هذان " مبتدأ مرفوع باللف على أن

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٤٩

(٢) انظر : قراءة " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " وتخريجات العلماء لها ١٦ .

(٣) انظر : ابن كيسان النحوي حياته آثاره آراؤه للدكتور محمد إبراهيم البنا ١٥٢ ، وابن كيسان النحوي للدعاجاني ٨٣.

تكون " إنّ " فيها حرف جواب بمعنى نعم وأجل ، فلا تقتضي اسما ولا خبرا [١].

وجاء على هذه اللغة قول حسان :

يقولـون : أعمـى ، قلـتُ : إنّ ، وربـما أكـــون ، وإنّي مــــن فتــــىً لبـــصيرُ

وقول الشاعر :

قَــالُوا غَــدَرْتَ ، فَقُلْــتُ: إنّ ، وَرُبَّــما نَــالَ المُنــى وشَــفَى الغَليــلَ الغــادِرُ

وقوله :

بَكَـــرَ العَـــــواذِلُ في الـــــصَّبـــــو ح يَلُمْنَنِـــــي وَأَلُومُهُنَّـــــــــــــه
ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــــــــلاَ ك وَقَـــدْ كَـــبِرْتَ فَقُلْـــتُ: إنَّـــه

وما أنشده ثعلب :

لَيــتَ شِــعْرِي هَــلْ لِلْمُحِــبّ شِـفَاء مِـــنْ جَـــوَى حُـــبِّهِنَّ؟ إنَّ ، اللقـــاءُ

وقول ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير : لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما : إنّ وراكبها.

وقول بعضهم : إنَّ الحمدُ والنعمةُ لك [٢].

وقـــد أجـــاز مجـــيء " إنّ " بمعنـــى " نعـــم " جمـــع مـــن العلـــماء كـــسيبويه[٣] ،

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ١٥١ ، ومجاز القرآن ٢/ ٢٢ ، والأصول ٣/ ٣٨٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣ ، وإعـراب القرآن ٣/ ٤٦ ، ومعاني الحروف ١١٠ ، والحجـة ٥/ ٢٣٠ ، واللمـع ٤٢ ، وأمـالي ابـن الـشجري ٢/ ٤٢ ، وشرح المفصل ٣/ ١٢٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢ ، وشرح الكافية ٤/ ٣٦٤ ، ومغني اللبيب ٥٧ ، والهمع ١/ ٥١٠ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) يقول سيبويه : (وأما قول العرب في الجواب إنّهْ فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت : إنّ يا فتى وهي التي بمنزلة أجل .

قال الشاعر :

بَكَـــرَ العَـــــواذِلُ في الـــــصَّبـــــو ح يَلُمْنَنِـــــي وَأَلُومُهُنَّـــــــــــــه
ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــــــــلاَ ك وَقَـــدْ كَـــبِرْتَ فَقُلْـــتُ: إنَّـــه

=

والكِسَائيُّ [١]، والأخفشُ [٢]، والمبرد [٣]، وابنُ السَّرَّاج [٤]، والزَّجَّاجيُّ [٥]، والنحاس [٦]، والرُّمَّاني [٧]، وأبو علي الفارسي [٨]، وابنُ جِنِّي [٩]، والهَرَوِيُّ [١٠]، وابنُ بَرْهان [١١]، وابن بابشاذ [١٢]، والواسطيُّ الضرير [١٣]، والزمخشريُّ [١٤]، وابنُ الشجري [١٥]، وحيدرةُ اليمني [١٦]،

=

ويقول أيضا : (ومثل ما ذكرتُ لك قول العرب: " إِنَّهْ "، وهم يريدون (إنَّ) ، ومعناها "أجل".

وقال :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد علا ... كَ وقد كَبِرْتَ فقُلْتُ إِنَّهْ

انظر : الكتاب ٣/ ١٥١ ، ٤/ ١٦٢.

(١) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٤ ، والمساعد ١/ ٣٢٦ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، والارتشاف ٣/ ١٢٧١، والمساعد ١/ ٣٢٦ ، والجنى الداني ٣٩٩ ، والهمع ١/ ٥١٠، والخزانة ١١/ ٢١٣

(٣) انظر : حجة القراءات ٤٥٥ ، والحجة في القرآءات السبع ٢٤٣

(٤) انظر : الأصول ٢/ ٣٨٣

(٥) انظر : حروف المعاني والصفات ٣٠ ، ٥٦ .

(٦) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤٦ .

(٧) انظر : معاني الحروف للرماني ١١٠

(٨) انظر : الحجة ٥/ ٢٣٠

(٩) انظر : اللمع ٤٢

(١٠) انظر : الأزهية ٢٥٧

(١١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٢ .

(١٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٥ .

(١٣) انظر : شرح اللمع ٥٠ .

(١٤) انظر : المفصل ٣٩٧ .

(١٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢، ٦٥

(١٦) انظر : كشف المشكل لحيدرة اليمني ١/ ٢٢٠

وابنُ الأثير [(١)]، وابنُ يعيش [(٢)]، والإسـفراييني [(٣)]، والسهيلي [(٤)]، وابنُ الحاجب [(٥)]، وابنُ مالك[(٦)] ، والسلسيليُّ[(٧)] ، والرَّضِيُّ [(٨)]، والمالقِيُّ[(٩)] ، والمرادي[(١٠)] ، وابن هشام [(١١)]، وناظر الجيش [(١٢)]، وابن عقيل [(١٣)]، والسيوطي [(١٤)] .

وقد رجح المبرد هذا القول ، قائلا : (أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إنَّ) بمعنى (نعم) ، المعنى : نعم هذان لساحران ، فيكون ابتداءً وخبرًا) [(١٥)].

وكذلك رجحه الزجاج ، إذ يقول : (والذي عندي - واللهُ أعلم - وكنت عرضته على عالِمَيْنا محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو أنَّ [إنّ][(١٦)]قد وقعت موقع " نعم " ، وأن اللام وقعت مَوْقِعَهَا ، وأن

---

(١) انظر : البديع لابن الأثير : المجلد الأول الجزء الثاني ٢٢٨ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨/ ٧٨ .

(٣) انظر : لباب الإعراب ٤٦٢ .

(٤) انظر : أمالي السهيلي ٤٤-٤٦ .

(٥) انظر : شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب ٣/ ٩٨٩ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢، ٣٣

(٧) انظر : شفاء العليل ١/ ٣٦٦ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٤/ ٣٦٤ .

(٩) انظر : رصف المباني ١٢٤ .

(١٠) انظر : الجنى الداني ٣٩٨، ٣٩٩ .

(١١) انظر : المغني ص٥٦، ٥٧ ، والجامع الصغير ص ٢١٧ .

(١٢) انظر : تمهيد القواعد ٣/ ١٣٦١ .

(١٣) انظر : المساعد ١/ ٣٢٦ .

(١٤) انظر : الهمع ١/ ٥١٠ .

(١٥) انظر : الحجة لابن زنجلة ٤٥٥ .

(١٦) هذه الزيادة لم ترد في النص ، وقد أثبتها ابن جني في سر الصناعة ١/ ٣٨٠ ، والسياق يقتضيها .

المعنى : [نعم][١] هذان لَهما ساحِرَانِ) [٢].

واعتُرِض على هذا القول من جهة السماع ، ومن جهة الصناعة ، ومن جهة المعنى .

فأما من جهة السماع فقد أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام مجيء (إنّ) بمعنى نعم [٣]، واختاره ابن عصفور[٤] ، وأبو حيان[٥] ، وتأولوا ما ورد مما ظاهره أنه بمعنى " نعم " على أن تكون " إنّ " هي العاملة ، لأن هذا هو المقرر فيها .

وما ورد من كلام العرب على مجيئها بمعنى " نعم " إنما هو مؤول ، وذلك على النحو الآتي :

فأما قوله : (فقلت إنه) فهو من حذف خبر " إنّ " وهو جائز لفهم المعنى ، والتقدير : إنه كما قلتن أو إنَّه قد كان كما يقلن [٦].

وأما قوله : (إنّ اللقاءُ) فهو من حذف الاسم لفهم المعنى وهو جائز ، والتقدير : إنه اللقاء أي : إن الشفاء اللقاء .

كقوله :

.... ولكــنّ زنجــيٌّ عظــيم المــشافرِ [٧]

---

(١) هذه الزيادة لم ترد في النص ، وقد أثبتها ابن جني في حين أثبت النحاس " أنّ" بدلا منها ، والمعنى يقتضي صحة ما أثبته ابن جني . انظر : سر الصناعة ١/ ٣٨٠ ، وإعراب القرآن ٣/ ٤٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣

(٣) انظر : الصحاح ٥/ ٢٠٧٤ مادة (إنن) ، وغريب الحديث ٢/ ٢٧٢ ، والخزانة ١١/ ٢١٤ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١/ ٤٤٤

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٥/ ١٣٠ .

(٦) انظر : الصحاح ٥/ ٢٠٧٤ مادة (إنن) ، وغريب الحديث ٢/ ٢٧٢ ، والخزانة ١١/ ٢١٤ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٠ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٥/ ١٣٠ .

وأما قوله : يقولون أعمى قلت إنّ ....

وقالوا أخفت فقلت إنّ ....

وقول ابن الزبير (إنّ وصاحبها)

وقالوا غدرت فقلت إنّ ....

فهو مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى ، ولا يجوز حذفهما معا إلا في " إنّ " ، والتقدير : قلتُ إنّ عمايَ واقعٌ ، وإنّ خوفي واقعٌ ، وإنها ملعونةٌ زصاحبَها ، وإنّ غدري واقعٌ .

ويدل على ذلك أن العرب قد حذفت الجملة إلا حرفا واحدا منها ، نحو قوله :

أفــد الترحــل غــير أن راكبنــا لمــا تــزل برحالنــا وكــأنْ قــدِ

يريد : وكأن قد زالت ، فحذف لفهم المعنى ،ومن كلامهم : (قَارَبْتُ المَدِينَةَ وَلَّا) أي : ولَّا أدخلها ، ومثله قول الشاعر :

قَالَــت بَنَــاتُ العَــمِّ : يــا سَــلْمَى وَإنْ كَــانَ عييّــا مُعْــدِماً ؟ قَالَــتْ : وَإنْ

حذف فعل الشرط وجوابه لفهم المعنى ، وأبقى الأداة وحدها ، والتقدير : وإن كان عييا معدما تمنيته [(١)].

ويجاب عن هذا بالآتي :

١ – بأن المقرر فى (إنَّ) وأخواتها جواز حذف أحد معموليها ، لا حذفهما معًا.

يقول البغدادي : (ولا يخفى أنَّ المنصوص فى (إنَّ) وأخواتها جواز حذف أحد معموليها فقط ، ولم يُجز أحدٌ حذفَهما معاً) [(٢)].

---

(١) انظر : شرح الجمل ١/ ٤٤٤-٤٤٥ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٠-١٣١ .

(٢) خزانة الأدب ١١/ ٢١٦

٢-إن الاستدلال على جواز حذف المعمولَين مع " إنَّ " بأن العرب قد تحذف الجملة إلا حرفاً منها لا يصح ، لأن ذلك قياس مع الفارق ، إذ الغرض من مجيء " إن " في الكلام إنما هو لتأكيد نسبة الكلام والاعتناء به ، فَحَذْفُ معموليها يُبطل الغرضَ منها ، ولا يجوز نقض الغرض، مع ما في الحذف من تكلف وإجحاف للجملة لا دليل عليه. [1]

وعلى كل حال فإن كثرة الشواهد الدالة على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعَم) تدفع القول بإنكارها ، ورحم الله ابن مالك إذ يقول : (الشواهدَ على كون (إنَّ) بمعنى (نَعَم) مؤيدها ظاهر ، ودافِعـها مكابر ، فلـزم الانقياد إليها ، والاعتماد عليها) [2].

هذا ويؤخذ على أبي حيان أمران :

أولا : اضطرابه في هذه المسألة ، وإن رد على الزجاج قائلا : (وقيل : " إنّ " بمعنى نعم ، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه) [3] إلا أنه قال : (إن : حرف توكيد ... ، ولها ولأخواتها باب معقود في النحو . وتأتي أيضاً حرف جواب بمعنى نعم خلافاً لمن منع ذلك)[4].

ثانيا : مخالفته سيبويه في هذه المسألة ، وكان الظن به ألا يخالفه ، لأن سيبويه استقرى العربية عن العرب مشافهة ! !

وهو القائل في ابن مالك لما خالف سيبويه في السماع : (انظر إلى جسارة هذا الرجل على سيبويه ، وهو المستقري العربية عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب :

وابـــنُ اللّبـــونِ إذا مـــا لُـــزّ في قَـــرَنٍ ... لم يستطعْ صَوْلةَ البُزْلِ القَنـاعيسِ) [5]

---

(١) انظر : خزانة الأدب ١١/ ٢١٦

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٣٨ .

(٤) النكت الحسان ٢٨٨ .

(٥) التذييل والتكميل ١/ ٩٠

وكان الأولى بأبي حيان أن يعيد النظر في هذه المسألة .

وأما من جهة الصناعة فإن في قول المبرد[١] دخول اللام في خبر المبتدأ ، واللام لا تدخل في خبر المبتدأ .

وأجيب عن ذلك بما يلي :

١ – بأن اللام زائدة وليست للابتداء [٢] .

وهذا مردود بأن زيادة اللام خاصة بالشعر ، فلا يقعُ إلا ضرورة كقول الشاعر :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ[٣]

٢ – أو بأنها دخلت بعد (إنَّ) هذه لشبهها بـ (إنْ) المؤكدة لفظا كما قال :

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بها النافية [٤] .

وهذا مردود بأن زيادة " إن " بعد " ما " المصدرية قليلة بخلاف النافية [٥] .

وكذلك فيه من جهة الصناعة على قول الزجاج[٦] الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ ، وهذا لا يجوز عند الفارسي ، وابن جني لما يأتي :

---

(١) انظر : الحجة لابن زنجلة ٤٥٥ .

(٢) انظر : المغني٥٧

(٣) انظر : شرح الجمل ١/ ٤٤٥ ، وشرح الكافية ٤/ ٣٥٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٦، والمغني٥٧ ، ٣٠٤ ، والهمع ١/ ٥٠٨ ، والتبيان ١/ ٤٧–٤٨.

(٤) انظر : المغني٥٧

(٥) انظر : المغني ٣٨ ، ٥٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣ .

١- لأن الأصل في المبتدأ جواز حذفه إذا علم ، وإلا كان حذفه مع الجهل به ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب ، وإذا كان معروفا فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام لأن التأكيد إنما يحتاج إليه حيث لم يكن العلم به حاصلا .

٢- ولأن الحذف من باب الاختصار ، والتأكيد من باب الإطناب . فالجمع بينهما كالجمع بين المتنافيين وهذا غير جائز، ولأن ذكر المؤكَّد وحذف التأكيد أحسن في العقول من العكس .

٣-ولأن البصريين منعوا من تأكيد الضمير المحذوف العائد على المبتدأ كقولهم : زيد ضربت، فلا يجيزون زيد ضربت نفسه على أن يجعل النفس توكيدا للهاء المؤكدة المقدرة في ضربت أي : ضربته ، لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم به ، وإذا كان كذلك فقد استغنى عن تأكيده ، فكذا ههنا .

٤-ولأن جميع النحويين حملوا قول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهربه

على أن الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة ، ولو كان جائزا لما عدل عنه النحويون ، ولما حملوا الكلام عليه على الاضطرار إذا وجدوا له وجها ظاهرا [(١)].

وقد أجيب عن ذلك بما يلي :

١- بِأَنَّ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ إنما حسن لِأَنَّ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: " هَذَانِ " أَمَّا لَوْ حُذِفَ التَّأْكِيدُ فَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَلَا جَرَمَ أن يكون حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ أَوْلَى مِنْ حَذْفِ التَّأْكِيدِ .

٢-وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ مِنْ تَأْكِيدِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ نَفْسَهُ ، فَذَاكَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْمُظْهَرِ أَوْلَى مِنْ إِسْنَادِهِ إِلَى الْمُضْمَرِ فَإِذَا قَالَ زَيْدٌ : ضَرَبْتُ نَفْسَهُ ، كَانَ قَوْلُهُ نَفْسَهُ مَفْعُولًا

(١) انظر : الإغفال ٢/ ٤٠٩-٤١٥ ، وسر الصناعة ٣٨٠-٤٨٣ .

فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ تَأْكِيدًا للضمير ، فتأكيد المحذوف إنما امتنع لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَا لِأَنَّ تَأْكِيدَ الْمَحْذُوفِ مُطْلَقًا مُمْتَنِعٌ .

٣- وَأَمَّا القول بأن النحاة حَمَلُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ: أم الحليس لعجوز شهر به. عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ أَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الْخَبَرِ ضَرُورَةً فَلَوْ كان جائزا لَمَا عَدَلَ عَنْهُ النَّحْوِيُّونَ ، فَهَذَا اعْتِرَاضٌ فِي نِهَايَةِ السُّقُوطِ لِأَنَّ ذُهُولَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ بَاطِلًا فَمَا أَكْثَرَ مَا ذَهَلَ الْمُتَقَدِّمُ عَنْهُ وَأَدْرَكَهُ الْمُتَأَخِّرُ ! [(١)].

وهذا مردود بأن المتقدمين كالأخفش [(٢)] لم يذهلوا عنه ، لذا عدوه ضرورة ، ورحم الله ابن مالك حين قال : ما كان أصح علم من تقدما ! .

٤- ولأن حذف المؤكّد وإبقاء التأكيد مسألة خلافية بين العلماء أجازها الخليل [(٣)]، وسيبويه [(٤)]، والمازني [(٥)]، وابن طاهر [(٦)]، وابن خروف [(٧)] في حين منعها الأخفش [(٨)]، وثعلب [(٩)]، وأبو علي الفارسي [(١٠)]، وابن جني [(١١)]، وابن مالك [(١٢)]، وأبو حيان [(١٣)] .

---

(١) انظر : مفاتيح الغيب ٢٢/ ٦٩.

(٢) انظر : سر الصناعة ١/ ٣٧٨ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٦٠

(٤) السابق

(٥) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٥٣

(٦) السابق

(٧) السابق

(٨) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٩٩ .

(٩) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٥٣

(١٠) انظر : الإغفال ٢/ ٤٠٩

(١١) انظر : سر الصناعة ١/ ٣٨٠ ، والخصائص ٢/ ٣٧٨ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٩٨

(١٣) انظر : البحر المحيط ٥/ ١٥٤ .

والزجاج من التابعين لسيبويه في هذه المسألة فيما يظهر ، فلا يعترض عليه في مسألة حذف المؤكد إذن .

وأما من جهة المعنى فقد رده الشهاب الخفاجي ، لأنه : (ليس قبلها ما يقتضي جوابا حتى تقع نعم في جوابه . والقول بأنه يفهم من النجوى لأنها تشعر بأن منهم من قال هما ساحران ، فصدق وقيل : نعم[١] . تكلف) [٢] .

وهو كما قال لأن " نعم " لم يتقدمها شيء كي تكون جوابا له ، ولا تقع في ابتداء الكلام ، وجعلها بمعنى " نعم " لا يدل عليه سياق الآية ، وذلك لأن (التنازع بين السحَرَة ، والتشاور، والتناظر، وإسرار النجوى ، كل هذا يتطلّب توكيداً لنتيجة التناظر، وخلاصة التشاور في أن موسى وهارون عليهما السلام ساحران، وهذا يقتضي أن تكون (إنَّ) هي المؤكدة، وليست التي بمعنى (نعم)؛ لأن هذه الأخيرة، وإن كان المعنى يستقيم معها، لا تؤدي معنى التوكيد والإصرار اللذين يتطلبهما الموقف وملابساته.

وتؤكد هذا المعنى وتقويه قراءة ابن مسعود:" إنْ ذان إلاّ ساحران" وقراءة أُبيّ بن كعب:" ما هذان إلاّ ساحران"

ولعل هاتين القراءتين ، تؤديان هذا المعنى أكثر؛ إذ النفي، ثم الحصر، فيهما قوة نفي لنبوة موسى وهارون عليهما السلام، وإثباتاً لكونهما ساحرين ليس إلاّ.

---

(١) يقصد ابا علي الفارسي ، إذ يقول : (فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون ، هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما ، وقد تقدم من قولهما ما نسبوهما فيه إلى السحر ، وهو قوله تعالى : (أجئتنا لتخرجنا من أرضنا بسحرك يا موسى فلنأتينك بسحر مثله) فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله : (قالوا نعم) ...فقد تقدم (أجئتنا لتخرجنا من أرضنا بسحرك يا موسى فلنأتينك بسحر مثله) فيكون نعم منصرفا إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر وأن " إنّ " بمنزلة نعم .) ، انظر : الحجة ٥/ ٢٣٠

(٢) حاشية الشهاب ٦/ ٢١٢

وهذا يتّسق اتساقاً تامّاً مع الموقف ودلالاته ، فالسحرة يحاولون جاهدين وبإصرار عجيب أن ينفوا عن موسى وهارون النبوة، ويثبتوا أنهما ساحران لا غير، وهذا ما تؤديه هاتان القراءتان.

ويوافق هذا قراءة من قرأ :" إنْ هذان لساحران" بتقدير (إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلاّ) ، ويكون المعنى عندئذ : ما هذان إلاّ ساحران)[١].

٥ - وأما الوجه الثاني من القول الثاني : وهو إعراب "هذان "مبتدأ ، و " لساحران " خبر عنه ، واسم " إنّ " ضمير الشأن المحذوف ، والجملة بعده خبر عنه ، والمعنى : إنه هذان لساحران .

قال أبو إسحاق الزَّجَّاج : (وقال النحويون القدماء : ههنا هاء مضمرة ، والمعنى : إنه هذان لساحران)[٢] .

وقد رد أبو حيان على هذا القول من جهة الصناعة قائلا : (وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ) .

فأما دخول اللام في الخبر فقد سبق الحديث عنه ، وأما حذف هذا الضمير فلا يجيء إلا في الشعر فهو كما قال ، لأن النحاة عدوه في من ضرائر الشعر ، نحو قوله :

إِنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ

وقوله :

إِنَّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ[٣]

لذلك يقول ابن الحاجب فيما ورد عنه : (وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق)[٤] .

---

(١) قراءة " إنَّ هَذَانِ لَسَاحِران " وتخريجات العلماء لها ١٦-١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢

(٣) انظر : وشرح المفصل ٣/ ١١٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨ ، وشرح الكافية ٤/ ١٥٧ ، والهمع ١/ ٤٩٧ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٨

(٤) أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨

ويضاف إلى ذلك أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام ، وما كان كذلك لا يناسبه الحذف [١].

٦-وأما الوجه الثالث من القول الثاني : وهو إعراب " ذان " مبتدأ و " لساحران " خبر ،وتكون الهاء ضمير القصة اسم إن ، و الجملة بعدها خبرا عن ضمير القصة .

يقول ابن المقّري في ترجمة اليفرني النحوي : (وكان يقول في قوله تعالى ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ " الهاء " اسم ان ، و " ذان لساحران " جملة خبر لإن ، ولا تحتاج لرابط لأنها تفسيرية .

والمعنى عنده : وأسروا النجوى قالوا إنها أي : نجوانا هذان لساحران ، أي : قولنا هذان لساحران ، تثبيطا للناس عن اتباعهما) [٢]

وقد اعترض عليه ابن المقري بما يفهم منه غير ذلك ، إذ يقول : (وخط المصحف يرده لكن في المصحف أشياء كتبت على غير المصطلح مثل : مال هذا ، ولا أوضعوا [٣]) .

فقوله (في المصحف أشياء كتبت على غير المصطلح) يفهم منه أن خط المصحف مما لا يقاس عليه ، وهذا يلزم منه أن لا يعتد به في الإعراب والتوجيه .

وقد رد أبو حيان هذا القول من جهة مخالفته لرسم المصحف ، إذ يقول : (وقيل : ها ضمير القصة وليس محذوفاً ، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها (إنّ هَاذانِ لَسَاحِرانِ) وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف) [٤]، وهو كما قال ، لأن رسم المصحف

---

(١) انظر : روح المعاني ١٦/ ٢٢٢

(٢) نفح الطيب ٤/ ١٤٦ .

(٣) السابق .

(٤) البحر المحيط ٦/ ٢٣٨

سنة متبعة لا تخالف[١]، وقد نص على ذلك العلماء السابقين كالفراء ، والزجاج ، والنحاس ، والطبري ، ومكي ، وابن خالويه ... [٢]

لذا ينبغي مراعاته في إعراب القرآن ، وقد نبه على ذلك ابن هشام [٣]، والسيوطي [٤].

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان أمران :

أولا : اضطرابه في مسألة الترجيح بخط المصحف ، والاعتداد به .

إذ نجده قد اعتد به هنا في حين لم يعتد في قوله تعالى ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ ، بحجة أن (رسم المصحف مما لا يقاس عليه [٥]) ، (لأنّهم كتبوا كثيراً رسم المصحف على ما يخالف النطق نحو [كتبهم : (لا أذبحنه) و (لا أوضعوا) بألف بعد لام ألف ، وكتبهم] [٦] (بأييد) بياءين بعد الألف [٧]، وكتابتهم (أولئك) بواو بعد الألف ، وبنقصهم منه ألفاً . وكتابتهم (الصلحت) ونحوه بإسقاط الألفين ، وهذا كثير في الرسم) [٨].

وما ذهب إليه مردود بأن الأصل في خط المصحف أن يوافق النطق ، وما ورد مخالفا له نبه عليه العلماء ، وليس هذا مما نُبِّه عليه [٩] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨/ ٤٢٤

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٧، ٢٠٥، وإعراب القرآن ١/ ٢٣٢، ٣٤٨، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨/ ٣٣١، والكشف ١/ ٣٩٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٨٥ .

(٣) انظر : المغني ٧٧٧

(٤) انظر : الإتقان ١/ ٥٣٤

(٥) البحر المحيط ٣/ ٤٣٣

(٦) استدراك من المخطوط لسقوطه في المطبوع انظر : البحر المحيط ٢/ ٣ب

(٧) يقصد كتابتها في المصحف الإمام كما نقله أبو عمرو في المقنع ١٢٠، والمحكم بـ(لأذبحنه) و(لأوضعوا) و (بأيد) .

(٨) البحر المحيط ٣/ ٤٣٢

(٩) انظر : مناهل العرفان ١/ ٣٨٤ ، ودليل الحيران ٦٣ ، ورسم المصحف ٦٤٥-٦٤٩ .

ثانيا : أنه لم يرد على هذا القول من جهة مخالفته للصناعة ، وذلك بدخول اللام في الخبر ، واللام لا تدخل على الخبر إلا شذوذا كما مر . وقد يعتذر له بأنه لم يذكر ما فيه من مخالفة للصناعة اكتفاء بما ذكره قبل .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الأول من القول الأول وهو إعراب " هذان " اسم إنّ منصوبا بالألف على لغة بالحارث كما ذهب إليه أبو حيان رحمه الله وغيره ، وذلك لما يلي :

١-لأن هذه اللغة أقرها النحاة والمفسرون ، ولا اعتداد بمن خالف ذلك ، لورود السماع الكثير فيها كما مر من قبل .

٢- ولسلامة هذا القول من الاعتراضات الموجهة إليه مقارنة بغيره .

٣-ولأن (الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد [1]) ، والقرآن لا يحمل على الشاذ .

ولا يعترض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على القليل ، فهذه اللغة قليلة مقارنة بالكثير المطرد من كلام العرب ، ولكن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فليس عنه مندوحة .

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٥١٦ .

١٠- إعراب (هو) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴾ [الحديد: ٢٤] .

اختلف في إعراب (هو) على قولين :

١ – أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب لا مبتدأ اعتمادًا على قراءة نافع وابن عامر بإسقاط (هو)[١].

وهو قول أبي علي الفارسي[٢].

٢ –أنه يجوز فيه أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، أو مبتدأ مرفوعا .

وهذ قول أبي حيان[٣].

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية متعلق بأحكام ضمير الفصل ...، إذ إن من أحكامه المذكورة أنه إذا وقع بعد اسم " إنّ " وهو ظاهر ، نحو : إن زيدا هو القائم ، فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل[٤].

ولكن أبا علي الفارسي قصره على الفصل دون الابتداء اعتمادا على قراءة أخرى ، والأصل في القراءات التوافق بينها .

---

(١) قرأ نافع وابن عامر بدون (هو) وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة والشام

وقرأ الباقون بـ(هو) وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة والعراق انظر : السبعة ٦٢٧ ، والحجة في القراءات السبعة ٣٤٢ ، وحجة القراءات ٧٠٢ .

(٢) الحجة ٦/ ٢٧٦

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٢٥

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٧ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٣٠١ .

يقول أبو علي في ذلك : (ينبغي : أن يكون (هو) في قول من قال: (هو الغني الحميد) فصلا، ولا يكون مبتدأ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخل بالمعنى كقوله: (إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا))[١]، فهو يعني أنه في القراءة الأخرى حذف ، ولو كان مبتدأ لم يجز حذفه ، لأنك إذا قلت : إن زيداً هو الفاضل ، فأعربت هو مبتدأ ، لم يجز حذفه ، لأن ما بعده من قولك الفاضل صالح أن يكون خبراً لإن ، فلا يبقى دليل على حذف هو الرابط. ونظيره : ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءونَ ﴾ ، لا يجوز حذف هم ، لأن ما بعده يصلح أن يكون صلة ، فلا يبقى دليل على المحذوف [٢].

وقد خالف أبو حيان أبا علي فيما ذهب إليه قائلا : (وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين، وتركيب إحداهما على الأخرى، وليس كذلك، ألا ترى انه يكون قراءتان في لفظ واحد، ولكل منهما توجيه يخالف الآخر كقراءة من قرأ: (والله أعلم بما وضعتُ) بضم التاء[٣]، والقراءة الأخرى (بما وضعتْ) بتاء التأنيث [٤] . فضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم، وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى ، وهذا كثير في القراءات المتواترة فكذلك هذا يجوز أن يكون (هو) مبتدأ في قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى ، ولكل من التركيبين في الإعراب حكم يخصه) [٥] ، ووافقه ابن عاشور [٦].

ويلزم على قول أبي حيان أن القراءات ليست متوافقة في المعنى ، وهذا خلاف المجمع عليه، يقول السمين : (إلا أنَّ توافق القراءتين في معنى واحد أولى، هذا ما لا نزاع فيه) [٧]، ويقول

---

(١) انظر : الحجة ٦/ ٢٧٦

(٢) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٢٥

(٣) وهي قراءة عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَابْن عَامر. انظر : السبعة في القراءات ٢٠٤

(٤) وهي قراءة ابْن كثير وَنَافِع وَأبي عَمْرو وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ. انظر : السبعة في القراءات ٢٠٤

(٥) البحر المحيط ٨/ ٢٢٥

(٦) انظر : التحرير والتنوير ١/ ٥٥

(٧) الدر المصون ١٠/ ٢٥٣

ابن الحاجب : (وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حمله على القراءة الموافقة للأخرى أولى ، لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني ، والأصل اتفاقهما . والله أعلم)[1].

ولعل السبب في رد أبي حيان على أبي علي الفارسي ما يلزم على قول أبي علي من الترجيح بين القراءات المتواترة ، وأبو حيان لا يرى ذلك ، إذ يقول : (وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة) [2]، ولا شك أن بين المسألتين بونا شاسعا ، فالترجيح بين القراءات يكون في تفضيل قراءة على أخرى ، وهذا لا ينبغي لأنها جميعها منزلة من عند الله عزوجل على النبي ﷺ[3]، أما الترجيح بالقراءة على صحة وجه إعرابي ليس فيه تفضيل بينها ، بل هذا من باب استواء القراءات في المعنى .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وذلك لما يلي :

١ - أنّ الأصل في القراءات التوافق فيما بينها .

٢ - أنّ القرآن يفسر بعضه بعضا ، لذا لا يعتد بمن خالف هذا الأصل المجمع عليه .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٩ .

(٢) البحر المحيط ٢/ ٢٧٥

(٣) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٦٢

١١- إعراب (عبادا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ **إنِ الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم** ﴾ [الأعراف : ١٩٤] في قراءة سعيد بن جبير(١) .

حيث اختلف في إعراب (الذين) و(عبادًا) على ثلاثة أقوال:

١-أن يكون (عبادًا) خبرا لـ(إن) النافية ، و(الذين) اسمها .

وهذا قول المفسرين والمعربين بالاتفاق(٢) .

٢-أن يكون (عبادا) خبرا لـ(إن) المخففة من الثقيلة على لغة من ينصب الجزأين ، أو فاعلا لفعل محذوف ، و(الذين) اسمها .

٣- أن يكون (عبادًا) بدلاً من العائد المحذوف أو حال منه ، و(الذين) مبتدأ ، والخبر (فادعوهم) أو لمحذوف تقديره : محدثون أو مضوعون ، و) إن) مخففة من الثقيلة .

وهو قول الهمذاني(٣) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني(٤) .

المناقشة:

اختلف في إعراب (عبادا) على ثلاثة أقوال :

١-أن يكون خبرا لـ(إن) النافية ، و(الذين) اسمها ، ويكون المعنى على هذا : ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.

---

(١) انظر : المحتسب١/ ٢٧٩ ، ومختصر ابن خالويه ٥٣ .

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٤٢، والمحتسب ١/ ٢٧٩، والكشاف ٢/ ١٨٩، والمحرر الوجيز ٢/ ٥٦١، وإعراب القرآن ٢/ ١٦٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٧، والتبيان ١/ ٢٩-٢٩١، والفريد ٣/ ١٧٦، والمغني ٣٦، والبيان ١/ ٣٨١ .

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ١٧٦ .

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٤٠.

ومسألة إعمال "إن" النافية عمل "ليس" مختلف فيها على قولين :

القول الأول : أنها تعمل عمل (ليس) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا توفر فيها الشرطان الآتيان:

١-أن يكون خبرها مؤخرًا لا مقدمًا.

٢-وأن يكون منفيا لا موجبا.

وهو قول الكوفيين ما عدا الفراء[١]، وطائفة من البصريين[٢] منهم المبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والفارسي فيما نقل عنه[٥]، وابن جني[٦]، وابن مالك[٧]، والمرادي[٨]، وناظر الجيش[٩]، وابن عقيل[١٠]، وابن هشام[١١]، وابن الناظم[١٢]، والأزهري[١٣]، والسيوطي[١٤].

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٠، والملخص ١/ ٢٧٤-٢٧٥

(٢) انظر: الإرتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٠، ومنهج السالك ٦٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٢، والهمع ١/ ٤٥٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧، والمغني ٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٠١

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢

(٤) انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٣٦

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، وما صرح به في البصريات يخالف هذا ١/ ٦٤٧

(٦) انظر: المحتسب ١/ ٢٦٩

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦

(٨) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٥١٢

(٩) انظر : تمهيد القواعد ٣/ ١٢١٩

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧

(١١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٩١

(١٢) انظر: شرح ألفية ابن الناظم ١٥٢

(١٣) انظر : التصريح بمضموت التوضيح١/ ٦٦٦

(١٤) انظر: الهمع ١/ ٤٥٣

مستدلين بالسماع والقياس:

فأما السماع فقول العرب: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك، وإن أحدُ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية، وقول أعرابي: إنَّ قائمًا أي: إن أنا قائمًا[١].

وقول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر:

إن المرءُ ميتًا بانقضاء حياته ... ولكن بأن يُبغى عليه فيخذلا[٢]

وأما القياس فلأنها تشبه (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال ولذلك عملت عملها كما عملت (ما) عمل (ليس) لما أشبهتها[٣].

ولكنهم اختلفوا في إعمالها بين القلة والكثرة على النحو الآتي :

حيث ذهب ابن جني، وابن مالك، والرضي ، وابن الناظم، وابن هشام، والشاطبي إلى قلة إعمالها [٤]،وذلك لأنها ليست مختصة بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجري (ليس) في العمل[٥].

---

(١) انظر: معاني القرآ، ٢/ ١٤٥، والارتشاف٣/ ١٢٠٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨،وأوضح المسالك١/ ٢٩١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠، ٣٧٥، ٣٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦-٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٧، وشرح الكافية ٢/ ١٩٦، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٥، ٤/ ٢٧٨-٢٧٩، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧، والتصريح ١/ ٦٦٦ والهمع ١/ ٤٥٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩

(٤) انظر: المحتسب ١/ ٢٦٩، شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، وشرح الكافية ٢/ ١٩٦، وشرح ألفية ابن الناظم ١٥٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣

(٥) انظر: المحتسب ١/ ٢٦٩

على حين ذهب ناظر الجيش والمرادي إلى كثرة إعمالها[١]، مستدلين بما سبق.

القول الثاني: أن (إن) لا تعمل عمل (ليس) وهو قول جمهور البصريين[٢]، والفراء[٣].

مستدلين على ذلك بالقياس على (ما) ، فـ (ما) الأصل فيها أن لا تعمل شيئًا؛ لأن ليس لها اختصاص بالجملة الاسمية، ولكن خالف القياس بعض العرب فأعملوها عمل (ليس) لاتفاقهما في المعنى، فلا يجوز أن يترك القياس في غيرها.

وأما (إن) فمحمولة على (ما) فمن باب أولى أن تكون أضعف منها، لأنها فرع عن فرع، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول [٤]، وما ورد من ذلك فهو ضرورة[٥].

ويرد على هذا القول بما ورد من كلام العرب السابق.

وأما أبو حيان فمع القول الأول في إعمالها بكثرة في تذييله يقول: (والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسماع [٦]...) ويقول: (وبهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا قوله (إن هو مستوليا على أحد)، وتخصيصه إياه بالضرورة ، وأنه إذا دخلت على الاسم فلا بد أن تكون بعدها إلا نحو (إن الكافرون إلا في غرور) ...فلا يصح قول المصنف

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢١٩، توضيح المقاصد ١/ ٥١٣.

(٢) انظر: المسائل البصريات ١/ ٦٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٩، وشرح الجمل ٢/ ٤٨١، والمقرب ١/ ١٠٥، والملخص ٢٧٥، ومنهج السالك ٦٥، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧، والتصريح ١/ ٦٦٦، والهمع ١/ ٤٥٣

(٣)انظر : معاني القرآن ٢/ ١٤٥ ، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٧، والتصريح ١/ ٦٦٦، والهمع ١/ ٤٥٣

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢/ ١٦٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٩.

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/ ٤٨١، والملخص ٢٧٥

(٦)التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧

(إنه تلحق بها قليلا) . والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب)[١] ، (وقوله (ولا كثيرا) يعني أن عمل (إنْ) قليل، وعمل (لا) كثير، والعكس هو الصواب لأن (إنْ) قد عملت نثرًا ونظمًا..)[٢] .

وأما في تفسيره فقد اضطرب رأيه في إعمال (إن) فهو يرى بإهمالها حينا فيقول: (والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر، وهو : **إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين)**[٣] .

ويرى بإعمالها حينا آخر ، فيقول: (والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم ، وقد ذكرنا ذلك مشبعًا في شرح التسهيل)[٤] .

وقد استقر رأيه بأخرة على جواز إعمالها كما أشار فيما سبق في تفسيره إلى ما ذكره في شرحه للتسهيل .

ومع ذلك لم يخرج عليها قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿ **إنِ الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم** ﴾ اعتمادًا منه على أن الأصل في القراءات التوافق بينها لا التخالف ، يقول: (وخرجه أبو الفتح على أنها (إن) النافية، وقال: "معناه: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم، يعني في الإنسانية ، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لوعبدتم أمثالكم"[٥] .

ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون (إن) هي المخففة من

---

(١)السابق٤/ ٢٧٩

(٢) التذييل والتكميل٤/ ٢٨١

(٣) البحر المحيط ١/ ٤٤٢-٤٤٣

(٤) البحر المحيط٤/ ٤٤٠

(٥) المحتسب١/ ٢٧٩

الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في (إنَّ) المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدَا

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل ذلك إذ قراءةُ التشديد تقتضي أن يكونوا عبادًا أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عبادا أمثالهم، وهو محال في كلام الله تعالى)[1] ، ويقول: (والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن (إن) للنفي ليس بصحيح لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عبادًا أمثال عابديها، وهذا التخريج يدل على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى، وقد خرجت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ما ذكروه، وهو أنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة وأعملها عمل المشددة، وقد ثبت أنّ (إنْ) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمربالقراءة المتواترة (وإنْ كلاكما)، وبنقل سيبويه عن العرب لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدًا

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إنّ وأخواتها، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم وتأولها المخالفون، فهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل كما قالوا في قوله :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨-٢٧٩

إن تقديره: أقبلت رواجعا ، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله خلقناهم[١] عبادا أمثالكم، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حق الله تعالى)[٢].

٢-أن يكون (عبادا) خبرا لـ(إن) المخففة من الثقيلة على لغة من ينصب الجزأين ، أو فاعلا لفعل محذوف ، و(الذين) اسمها

وهذا قول أبي حيان السابق ، وقد رده تلميذه ناظر الجيش بقوله : (وقد ارتكب الشيخ تعسفا كبيرا في التخريج الذي ذكره لأن إن الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة، والحق أن (إنْ) في هذه القرأءة نافية كما قال ابن جني ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة، لأن المعنى على قراءة التشديد أنهم عباد أمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبدًا آخر ؟

والمعنى على القراءة الشاذة ما الذي تدعون من دون الله عبادا أمثالكم أي في الإنسانية بل هم عباد دونكم لأنهم حجارة فكيف يعبد الإنسان من هو دونه.

فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عبادا لأن نفي المقيد بقيد إنما ينصب النفي فيه على القيد، وهذا أمر ظاهر لا منازعة فيه.

وقرئ هذا الموضع يومًا على الشيخ – رحمه الله تعالى – وأنا حاضر فذكرت له هذا الجواب فقبله !) [٣].

(١) كذا هي في النهر الماد٢/ ٦٦٢، وفي البحر المحيط (تدعون)، وهو غير مستقيم لخلوه من الرابط ، والصواب ما في النهر .

(٢) البحر المحيط ٤/ ٤٤٠.

(٣) انظر: التمهيد ٣/ ١٢١٨، وقد نقل الدماميني رد ناظر الجيش دون أن يشير إليه في تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٤ !!

فالقراءة المشهورة إذن تثبت المثلية للأصنام من بعض الوجوه، والقراءة الأخرى تنفيها من كل الوجوه[١]، وعلى ذلك لا تعارض بين القراءتين .

ولا ريب أن أبا حيان فر من وجه جائز إلى وجه شاذ محافظة على التوافق بين القراءات، ومع ذلك فقد خرج على هذا الأصل كما مر من قبل وهذا ديدنه وعادته رحمه الله !! .

٣- أن يكون (عبادا) بدل من العائد المحذوف، أو حال منه، و(الذين) مبتدأ، والخبر إما أن يكون (فادعوهم)، ودخلت الفاء لما في الموصول من معنى الجزاء، وإما أن يكون محذوفًا تقديره: محدثون أو مصنوعون ونحوها ، وتكون (أن) مخففة من الثقيلة .

وهذا القول هو أولى الأقوال لما يلي :

١-لقلة المسموع في إعمال (إن) عمل (ليس)على الصحيح.

٢-ولأنها ليست بحاجة إلى تقدير فعل، وعدم التقدير أولى من غيره.

٣-ولكثرة إهمال (إن) المخففة من الثقيلة.

٤-ولأن معنى القراءة على (إن) المخففة كمعناها في قراءة الجمهور[٢] .

الترجيح :

والذي تطمئن إليه نفسي رجحان القول الثالث على أخويه لما سبق بيانه ، ولأن الأصل في القراءات التوافق بينها في المعنى ، ولأن الحمل على مالا خلاف فيه أولى من الحمل على ما فيه خلاف .

---

(١) انظر: روح المعاني ٩/ ١٤٤.

(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ١٧٦.

باب لا النافية للجنس

وفيه مسألة :

- خبر لا النافية .

١٢- خبر لا النافية للجنس

وذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] .

حيث اختلف في خبر لا النافية للجنس على قولين :

١ – أن يكون خبرها (محذوفا للعلم به) ، ويكون الوقف على (ريب) .

ذكر هذا الوجه مكي[١]، والزمخشري[٢]، وأبو البقاء[٣].

٢ – أن يكون خبر لا (فيه) ، ويكون الوقف عليه .

ذكر هذا الوجه مكي[٤] ، والزمخشري[٥]، وأبو البقاء[٦] ، واقتصر عليه الأخفش[٧] ، وابن أبي الربيع[٨] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٩]

المناقشة :

اختلف في تعيين خبر (لا) النافية للجنس في الآية على قولين :

القول الأول : أن يكون خبر (لا) محذوفا للعلم به ، ويكون الوقف على اسم لا (ريب) .

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ٣٥

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٤

(٣) انظر: التبيان ١/ ١٥

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٣٥

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٤

(٦) انظر: التبيان ١/ ١٥

(٧) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٣.

(٨) تفسير الكتاب العزيز لابن أبي الربيع، دراسة وتحقيق، سورة الفاتحة ، مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٨٥-١٠٠).

(٩) انظر: البحر المحيط ١/ ١٦٠.

وللعرب في حذف خبر (لا) النافية للجنس إذا علم لغتان هما :

اللغة الأولى : لغة أهل الحجاز ، وهو كثرة حذف الخبر إذا علم بدلالة لفظ سابق أو قرينة حالية سواء أكان الخبر ظرفًا أم مجرورًا أم غير ذلك[١] .

واللغة الثانية : لغة بني تميم ، وقد اختلف في حذف خبر لا على لغتهم بين النحاة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وجوب حذفه إذا علم وهو قول ابن الأثير[٢]، وابن مالك[٣] ، والأندلسي[٤] .

والقول الثاني : وجوب حذفه مطلقا ، سواء أعلم أم لم يعلم وهو قول الزمخشري[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن يعيش[٧] .

وهذا القول رده الشلوبين[٨] ، وابن مالك ، يقول الشلوبين : (إن قولك : " لا رجل أفضلُ منك " لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر ، فيقولون : لا رجل ،

---

(١)انظر: الأصول ١/ ٣٧٩ ، والمقتصد ٢/ ٨٠٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٥٦ ، والارتشاف ٣/ ١٢٩٩ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٤٢

(٢) انظر: البديع في علم العربية ١/ ٤٣٤

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٦.

(٤) انظر : شرح الكافية ١/ ٢٩٢ ، والأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي اللورقي النحوي وسماه بعضهم محمدا وكناه أبا القاسم ، والأول أصح ، إمام في العربية عالم في القراءات ، قرأ القرآن والنحو ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل . صنف شرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية . توفي سنة ٥٦١هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠

(٥) انظر: المفصل ٥٢ .

(٦) انظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٢/ ٣٨٤

(٧) انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٧.

(٨) الكافية الشافية ١ / ٥٣٧

ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟

ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جوابًا لقول قائل ذلك لفظا ولكنه جواب له تقديرا خاصة لا لفظا . فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلًا ؛ لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلا بل لا ينبغي يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد من إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه.) [(١)] ، ويقول ابن مالك : (لأن حذف خبر لا الذي دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه) [(٢)] .

والقول الثالث : وجوب حذفه إذا كان غير ظرف ولا جار وهو قول الجزولي [(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، وابن خروف [(٥)]، وهو ظاهر كلام سيبويه[(٦)] .

وهذا القول رده الشلوبين ، إذ يقول معترضا على الجزولي : (وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفا . استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف وبين غيره من الأخبار ، ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٥ -١٠٠٦

(٢) الكافية الشافية ١ / ٥٣٧

(٣)انظر: المقدمة الجزولية ٢٢٠-٢٢١

(٤)انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٧٣، والمقرب ٢٥٩.

(٥)انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٥١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٤٩

(٦) انظر : والمقاصد الشافية ٢/ ٥١ ، ولكن كلام سيبويه في كتابه يفهم منه أن بني تميم تلتزم الحذف إذا علم دون استثناء للجار والمجرور والظرف ، يقول سيبويه : (والدليل على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدإ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك .) انظر : الكتاب ٢/ ٢٧٥-٢٧٦ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٤٢ ، والارتشاف ٣/ ١٣٠٠ .

من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه ، وهذا ليس موضع قياس لأنه اتساع والاتساع إنما هو منقول)[١].

فالحاصل أن حذف الخبر المعلوم هو الكثير الشائع في كلام العرب[٢].

وقد علل النحاة كثرة الحذف في الخبر بعد (لا) بأمرين:

احدهما: أنها مشبّهة في العمل بأنَّ، وخبر (إن) النكرة يكثر حذفه.

والآخر: أن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرًا، ولذلك يكتفون بـ (لا)، وبـ (نعم) في الجواب، ويحذفون الجملة رأسًا بعدها[٣].

وأما أبو حيان فرجح من هذه الأقوال الثلاثة القول الأول ، وعليه رجح كون خبر (لا) محذوفا في الآية فقال : (والذي نختاره أن الخبر محذوف، لأن الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إن)، إذا علم لم تلفظ به بنو تميم، وكثر حذفه عند أهل الحجاز، وهو هنا معلوم فأحمله على أحسن الوجوه في الإعراب)[٤] ، وقال كذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَـَاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعۡصِمُنِى مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ ﴾ : (والظاهر أن خبر لا عاصم محذوف، لأنه إذا علم كهذا الموضع التزم حذفه بنو تميم وكثر حذفه عند أهل الحجاز لأنه لما قال: سآوي إلى جبل يعصمني من الماء قال له نوح: لا عاصم، أي لا عاصم موجود، ويكون اليوم منصوبًا على إضمار فعل يدل عليه عاصم، أي: لا عاصم يعصم

---

(١)شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٦

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٥١.

(٣)انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) البحر المحيط ١/ ١٦٠.

اليوم من أمر الله...)[١] ، وقال أيضا في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ : (وتثريب اسم لا، وعليكم الخبر، واليوم منصوب بالعامل الخبر... ولو قيل: إن الخبر محذوف، وعليكم متعلق بمحذوف يدل عليه تثريب ، وذلك المحذوف هو العامل في اليوم وتقديره: لا تثريب يثرب عليكم اليوم، كما قدروا في لا عاصم اليوم من أمر الله يعصم اليوم" لكان وجهًا قويًا لأن خبر (لا) إذا علم كثر حذفه عند أهل الحجاز ولم يلفظ به بنو تميم)[٢].

والقول الثاني : أن يكون خبر لا (فيه) ، ويكون الوقف على الخبر .

وقد رجح هذا القول ابن هشام اعتمادا على نظائر هذه الآية ، إذ يقول : (قول بعضهم في ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ﴾ إن الوقف هنا على ريب ويبتدىء فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾)[٣].

وهو كما قال لأن القرآن في حكم سورة واحدة ، يفسر بعضه بعضا ، ويؤيد رجحان هذا القول الصناعة ، والوقف ، والمعنى .

فأما من جهة الصناعة فإن هذا القول ليس فيه حذف ولا تقدير ، والأصل عدم الحذف والتقدير ، وأما من جهة الوقف فإن المشهور في الوقف عند القراء هو الوقف على (فيه)[٤] ، وأما من جهة المعنى فإن الوقف على (فيه) يجعل الْكِتَاب نَفْسه هُدًى على حين لَا يَكُونُ الْكِتَابُ نَفْسُهُ هُدًى إذا وُقف على (ريب) ، بَلْ يَكُونُ المعنى فِيهِ هُدًى ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِمَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ

---

(١) السابق ٥/ ٢٢٨

(٢) السابق ٥/ ٣٣٩.

(٣) مغني اللبيب ٧٧٤

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٣٥ ، ومفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٦

أَنَّ الْقُرْآنَ نُورٌ وَهُدًى [(١)].

وأما قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ فلا يخلو الخبر في أن يكون ﴿ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ أو (اليوم) ، واليوم عندي أحسن معنى ، لأن جعل اليوم خبراً فيه دلالة على تخصيص ذلك اليوم لما فيه من هول وشدة، ولا يقال بأن فيه إخبارًا بالزمان عن الجثة ، لأن (عاصم) يدل على المعنى أكثر من الذات ، وذلك لما فيه من معنى العصمة فكأنه قيل: لا عصمة اليوم.. ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ فإن الخبر لا يخلو من أن يكون (عليكم) أو(اليوم) وذلك بالوقف على أحدهما إلا إن جعل "اليوم" خبرًا أولى من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من دلالة تخصيص على بدايات عهد جديد من العفو والصفح يبدأ من هذا اليوم لا غدًا . . .

وقد حسّن أبو حيان وجه الخبرية في اليوم ، إذ يقول : (وأجاز الحوفي أن يكون عليكم في موضع الصفة لتثريب ، ويكون الخبر اليوم ، وهو وجه حسن) [(٢)].

الترجيح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة أنه لا نزاع في جواز حذف خبر (لا) إذا علم لكثرة السماع عن العرب في ذلك ، وإنما النزاع في تخريج هذه المسألة على الآيات السابقة ، إذ إن نظائر القرآن ، والمعنى ، والوقف ، والصناعة تدفع هذا وتصده ، وإنما يصلح تخريج هذه المسألة على قوله تعالى : ﴿ لا ضير ﴾ ، و قوله : ﴿ فلا فوت ﴾ ...

لذا أرجح جعل خبر لا قوله : (فيه) لما مر ذكره .

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٢/ ٢٦٦

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٣٨.

باب ظن وأخواتها

وفيه مسألتان :

- علم بمعنى عرف .

- إعراب (إلهه) .

١٣- علم بمعنى عرف

وذلك في قوله تعالى : ﴿لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٦٠] .

حيث اختلف في دلالة "علم" على قولين :

١ -أن تكون بمعنى "عرف" فتتعدى لواحد

ذكر هذا القول سيبويه [١]، والأخفش [٢]، والطبري [٣]، والمبرد [٤]، والزجاج [٥]، وأبو علي الفارسي[٦] ، ورجحه القرطبي[٧] .

٢-أن تكون بمعنى "اليقين" فتتعدى إلى اثنين ، ويكون تقدير المفعول الثاني : محاربين أو فازعين راهبين.

ذكر هذا القول ابن عطية [٨]،ورجحه السمين[٩]

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [١٠].

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٠،٢٣٧

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ١٠٢

(٣) انظر : جامع البيان ٢/ ١٦٧

(٤) انظر : المقتضب ٣/ ١٨٩

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٨

(٦) انظر : الحجة ٣/ ٦٠

(٧) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٣٩ .

(٨) انظر : المحرر الوجيز٢/ ٦٢٦

(٩) انظر : الدر المصون٥/ ٦٣٠

(١٠) انظر : البحر المحيط ٤/ ٥٠٨

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية مبني على دلالة "علم" .

فمن رأى أنها بمعنى "عرف " نصبت عنده مفعولا واحدا ، ومن رأى أنها من أخوات ظن نصبت عنده مفعولين[١] ، واحتاج إلى تقدير مفعول ثان في الآية كما فعل ابن عطية ، إذ قدر " لا تعلمونهم محاربين أو فازعين راهبين[٢] . وذهب أبو حيان إلى ترجيح كونها بمعنى "عرف" في هذه الآية ، لأن (العلم هنا كالمعرفة تعدى إلى واحد وهو متعلّق بالذوات وليس متعلقاً بالنسبة ، ومن جعله متعلقاً بالنسبة فقدّر مفعولاً ثانياً محذوفاً وقدره : محاربين ، فقد أبعد لأنّ حذف مثل هذا دون تقدّم ذكر ممنوع عند بعض النحويين [٣]، وعزيز جداً عند بعضهم [٤]. فلا يحمل القرآن عليه مع إمكان حمل اللفظ على غيره وتمكنه من المعنى وقدّره بعضهم[٥]: لا تعلمونهم فازعين راهِبين الله يعلّمهم بتلك الحالة)[٦] ، ويقول القرطبي : (وفي التنزيل : ﴿ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ ﴾ كل هذا بمعنى المعرفة ، فاعلم)[٧] .

ومسألة حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها فيه تفصيل عند النحاة على ما سيأتي :

١-إن كان الحذف من باب الاقتصار[٨]فهذا لا يجوز بالإجماع [٩] ، وذلك لأن "ظن

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٠،٢٣٧ ، وشرح التّسهيل ٢/ ٧٨، وشرح ألفية ابن النّاظم ١٩٦، والمساعِد ٢/ ٣٥٦.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٦٢٦

(٣) يقصد ابن ملكون كما سيأتي .

(٤) يقصد أبا علي الفارسي . انظر : التذييل ٦/ ١٥

(٥) يقصد ابن عطية كما مر .

(٦) البحر المحيط ٤/ ٥٠٨

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٣٩ ، وانظر أيضا : ١١/ ٢٩٠

(٨) حذف الاقتصار : هو الحذف من غير دلالة على المحذوف، ولا إرادة له .

انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٠٩ ، والبسيط ١/ ٤٢٠

(٩) حكى الإجماع ابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وناظر الجيش .

=

وأخواتها" داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اقتصاراً ، فكذلك لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً[(١)]

٢-وإن كان الحذف من باب الاختصار[(٢)] ، فمختلف فيه على قولين :

أحدهما : جواز ذلك ، وهو قول الجمهور[(٣)] ، لأن المفعولين معاً كاسم واحد إذ مضمونها معا هو المفعول به في الحقيقة ، فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة[(٤)].

وقيد هذا الحذف بالقلة أبو علي الفارسي ، وابن عصفور .

يقول أبو علي : (حذفه عزيز جداً ، كما أن حذف خبر كان كذلك ، وإن اختلفت جهتا القبح)[(٥)]، ويقول ابن عصفور : (حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل ، فلا ينبغي أن يقاس عليه)[(٦)].

=

انظر : شرح الجمل ١/ ٣١٢، والتذييل والتكميل ٦/ ١٤ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٩٨ ، ومنهج السالك ٩٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٧٠ ، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٦٢

(١) الكتاب١/ ٣٩- ٤٠ ،٢/ ٣٦٥، والمقتضب ٢/ ٣٣٩ ، ٣/ ١١٣ ، ٣٩٥، والحجة لأبي علي ٥/ ١٥٢ ، والأصول ١/ ١٨٠ ـ ١٨١ ، وأسرار العربية ١٦٠، واللباب :١/ ٢٤٨، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور:١/ ٣١٢ ، والبسيط ١/ ٤٣١ ، وشرح الكافية الشافية٢/ ٥٥٢، وشرح التسهيل٢/ ٧٢،وشرح عمدة الحافظ١٤٥ ، وارتشاف الضرب٤/ ٢٠٩٨، وأوضح المسالك ٢/ ٧٠، والهمع١/ ٥٥٠.

(٢) حذف الاختصار : هو الحذف للدلالة على المحذوف. انظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور١/ ٣٠٩ ، والبسيط ١/ ٤٢٠

(٣) نسبه إلى الجمهور أبو حيان ، وابن هشام . انظر : التذييل والتكميل ٦/ ١٤ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٩٨ ، ومنهج السالك ٩٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٧٠

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور١/ ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٧٢ ، وشرح عمدة الحافظ١٤٥، وشرح الكافية للرضى ٤/ ١٥٣، وارتشاف الضرب٤/ ٢٠٩٨، وأوضح المسالك٢/ ٧٠ ، والهمع ١/ ٥٥٠

(٥) لم أجد نص أبا علي في كتبه ، وقد نقله عنه أبو حيان .انظر: البحر المحيط ٣/ ١١٧ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥ .

(٦) المقرب ١٢٩ ، وانظر : شرح الجمل ١/ ٣١٢

ثانيهما : منع ذلك ، فلا يجوز حذف أحدهما اختصاراً كما لا يجوز اقتصاراً ، وهو قول ابن الحاجب [(١)]، وابن إسحاق بن ملكون [(٢)].

واستدل ابن ملكون على ذلك بالقياس على باب كان وأخواتها ، إذ ظن وأخواتها أفعال دخلت على المتبدأ والخبر ، فهي بمنزلة كان وأخواتها ، فكما لا يقتصر باب كان على اسمها ولا على خبرها ، فكذلك هذه [(٣)].

ورد عليه بأن مرفوع "كان" كالفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كالحدث لها ، فصار عوضا منه ، فامتنع حذفه إذ صار كالجزء من الفعل[(٤)].

وأما أبو حيان فرجح قول الجمهور ، إذ يقول : (والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف ، وقد ورد به السماع ، قال الشاعر :

ولقد نزلتُ فلا تظنّي غيرَه ... مني بمنزلةِ المحبِّ المكرمِ

أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تظني غير هذا حقا ، وقال : حذفه عزيز ، كما أن حذف خبر كان كذلك وإن اختلفت جهتا القبح)[(٥)]، ويقول : (وما كان بهذه المثابة ممنوعا عند بعضهم عزيزا حذفه عند الجمهور ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى)[(٦)] ، يقول : (وحذف أحد مفعولي

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/ ٩٠٠

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ١٧ ، وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي، نحوي من أهل أشبيلية مولدا ووفاة، روى عنه ابن خروف والشلوبين، ومن كتبه "إيضاح المنهج" وهو شرح على الحماسة، و"شرح الجمل" للزجاجي، "والنكت على التبصرة للصيمري" توفي ٥٨٠ وقيل ٥٨٤هـ

انظر : بغية الوعاة١/ ٤٣١، والأعلام ٨/ ٢٣٣ .

(٣) انظر : التذيل والتكميل٦/ ١٧

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ١٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٦٣

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ١٥

(٦) البحر المحيط ٣/ ١١٧

ظن وأخواتها عزيز جداً ، ولذلك وقع فيه الخلاف بين النحويين)[١] ، ويقول : (وقد ذكرنا ... إن مذهب ابن ملكون أنه لا يجوز ذلك ، وأن مذهب الجمهورالجواز ولكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً ، والقرآن ينبغي أن ينزه عنه)[٢]، ويقول : (وهو ضعيف لندر حذف أحد مفعولي باب ظن وأخواتها)[٣]، ويقول : (...حذف مثل هذا دون تقدّم ذكر ممنوع عند بعض النحويين ، وعزيز جداً عند بعضهم ، فلا يحمل القرآن عليه مع إمكان حمل اللفظ على غيره وتمكنه من المعنى)[٤] .

فأبو حيان من خلال ما سبق يتبع الجمهور في الجواز ، ويتبع أبا علي وابن عصفور في تقييده بالقلة ، ويرى أن الفعل إذا احتمل تعديه إلى واحد أو اثنين ولم يصرح في الآية إلا بمفعول واحد فإن الفعل يحمل على ذي الدلالة المتعدية إلى واحد شريطة صحة المعنى في ذلك ، ولذلك يضطر أحيانا لتقدير مفعول ثان لأن المعنى يستلزمه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ .

(قال الزمخشري يعني (مَّا جَعَلَ اللهُ) ما شرع ذلك ولا أمر بالتبحير والتسييب وغير ذلك [٥]، وقال ابن عطية (وَجَعَلَ) في هذه الآية لا يتجه أن تكون بمعنى خلق الله لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها ولا هي بمعنى "صير" لعدم المفعول الثاني ، وإنما هي بمعنى "ما سن ولا شرع" [٦]. ولم يذكر النحويون في معاني جعل شرع ، بل ذكروا أنها تأتي بمعنى خلق وبمعنى ألقى

---

(١) السابق ٣/ ٧٤

(٢) السابق ٣/ ١٢٨

(٣) السابق ٤/ ١٩١

(٤) السابق ٤/ ٥٠٨

(٥) انظر : الكشاف ١/ ٦٨٥

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٢٩٠

وبمعنى صير ، وبمعنى الأخذ في الفعل فتكون من أفعال المقاربة . وذكر بعضهم بمعنى سمى وقد جاء حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها إلا أنه قليل والحمل على ما سمع أولى من إثبات معنى لم يثبت في لسان العرب فيحتمل أن يكون المفعول الثاني محذوفاً ، أي ما صير الله بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حامياً مشروعة بل هي من شرع غير الله)[1] ، وكذلك يضطر إلى التقدير إذا كان المعنى في الآية لا يتم إلا به ، كقوله : ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ ، إذ يقول : (ويحتمل "اتخذ" هنا أن تكون متعدية لواحد ، أي صنعتم عجلاً ، كما قال : (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَّهُ خُوَارٌ) ، على أحد التأويلين ، وعلى هذا التقدير : يكون ثم جملة محذوفة يدل عليها المعنى ، وتقديرها : وعبدتموه إلهاً ، ويحتمل أن تكون مما تعدّت إلى اثنين فيكون المفعول الثاني محذوفاً لدلالة المعنى ، التقدير : ثم اتخذتم العجل إلهاً ، والأرجح القول الأوّل ، إذ لو كان مما يتعدّى في هذه القصة لاثنين لصرح بالثاني ، ولو في موضع واحد ، ألا ترى أنه لم يعد إلى اثنين بل إلى واحد في هذا الموضع ، وفي (اتَّخَذَ قَوْمِ مُوسَى) ، وفي : (اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ) ، وفي : (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ) ، وفي قوله في هذه السورة أيضاً : (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ) ، لكنه يرجح القول الثاني لاستلزام القول الأوّل حذف جملة من هذه الآيات ، ولا يلزم في الثاني إلا حذف المفعول ، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة)[2] .

هذا ورجح السمين قول ابن عطية السابق في قوله تعالى : ﴿ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ ﴾ حيث جعل "علم" متعدية إلى اثنين ، وقدر المفعول الثاني بـ"محاربين" ، وذلك اعتمادا على صحة المعنى عليه ، وفساده على القول بتعديه إلى واحد ، يقول السمين : (يجب أن يقال : إنها المتعدية إلى اثنين، وإن ثانيها محذوف، لِما تقدم لك من الفرق بين العِلْم والمعرفة [3]، منها: أنَّ المعرفة

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٨-٣٩

(٢) السابق١/ ٣٥٨

(٣) انظر : الدر المصون١/ ٤١٣ ، يقول : (والفرقُ بين العلم والمعرفة أنَّ العلمَ يستدعي معرفةَ الذاتِ وما هي عليه =

تستدعي سَبْقَ جهل، ومنها: أن متعلقها الذوات دون النسب، وقد نصَّ العلماء على أنه لا يجوز أن يُطْلَقَ ذلك أعني الوصفيةَ بالمعرفةِ على الله تعالى)[١] .

والخلاف الدلالي بين العلم والمعرفة هو الذي اتكأ عليه السمين ، والمفسرون والنحاة يرونهما من المترادفات ، يقول الرضي : (ولا يتوهم أن بين (علمت) و (عرفت) فرقا معنويا، كما قال بعضهم، فإن معنى علمت أن زيدا قائم، وعرفت أن زيدا قائم : واحد، إلا أن (عرف) لا ينصب جزأي الجملة الاسمية كما ينصبها (علم)، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر)[٢] ، ويشهد لهذا القول ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قيل له : (من يُعطَى المغازي؟ قيل: فلان وفلان وآخرون لا يعرفهم أميرُ المؤمنين، فقال: إن لا يكن عمر يعرِفهم فإن الله يعرفُهم، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾)[٣] .

وعلى هذا ليس بينهما فرق إلا في الأثر النحوي ، على حين يرى الراغب الأصفهاني ، وابن الحاجب ، والسهيلي ، وابن أبي الربيع ، وأبو حيان ، وابن القيم ، والشاطبي أن بينهما فرقا في الدلالة وفي الأثر النحوي .

يقول الراغب : (المَعْرِفَةُ والعِرْفَانُ: إدراك الشيء بتفكّر وتدبّر لأثره، وهو أخصّ من العلم، ويضادّه الإنكار، ويقال: فلان يَعْرِفُ اللهَ ولا يقال: يعلم الله متعدّيا إلى مفعول واحد، لمّا كان مَعْرِفَةُ البشرِ لله هي بتدبّر آثاره دون إدراك ذاته، ويقال: الله يعلم كذا، ولا يقال: يَعْرِفُ كذا، لمّا

=

من الأحوال نحو: عَلمتُ زيداً قائماً أو ضاحكاً، والمعرفةُ تستدعي معرفةَ الذاتِ، وقيل: لأنَّ المعرفةَ يسبقها جهلٌ، والعلمُ قد لا يَسْبِقُه جهلٌ، ولذلك لا يجوزُ إطلاقُ المعرفةِ عليه سبحانه) .

(١) الدر المصون٥/ ٦٣٠

(٢) شرح الكافية ٤/ ١٤٩ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٣٩ .

(٣) انظر : جامع المسائل لابن تيمية ٢/ ٦٦

كانت المَعْرِفَةُ تستعمل في العلم القاصر المتوصّل به بتفكّر، وأصله من: عَرَفْتُ. أي: أصبت عَرْفَهُ. أي: رائحتَهُ، أو من أصبت عَرْفَهُ. أي: خدّه، يقال:عَرَفْتُ كذا. قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ ﴾ ، ﴿ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾) [1]، ويقول ابن الحاجب : (لفظ المعرفة إنما وضع لأحد مدلولي العلم ، وهو المتعلق بالمفرد خاصة . فإطلاقه على العلم بالاعتبار الآخر غير محقق ، ألا ترى أنك إذا قلت : عرفت زيدا قائما فإنما تحكم على القائم بالحال دون الخبر في المعنى ، وإذا قلت : علمت زيدا قائما احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر) [2] ، ويقول السهيلي : (أما " عرفت " فأصل وضعها لتمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفرداً من معنى زائد عليه ، وهذه اللفظة مأخوذة من لفظ " العرف " ، وهو ما ارتفع من الأرض حتى يظهر ويتميز. وأما " علمت " فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة ، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل ، وذلك أنك تعرف " زيداً " على حدته ، وتعرف معنى " القيام " على حدته ، ثم تضيف القيام إلى " زيد " فإضافة القيام إلى زيد هو التركيب ، وهو متعلق العلم. فإذا قلت : (علمت) فمطلوبها ثلاثة معان : جوهر وهو المحل ، وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل ، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل : الجوهر (منها معروف) وماهية الصفة معروفة على حدتها ، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات. إذا ثبت هذا فلا يضاف إلى الله – سبحانه – إلا العلم. ولا يقال فيه : " عرف " ولا " يعرف " ، لأن علمه متعلق بالأشياء كلها ، مركبها ومفردها ، تعلقاً واحداً ، بخلاف علم المحدثين فإن معرفتهم بشيءآخر. ومازعموه من قولهم : قد يكون " علمت " بمعنى " عرفت " ، واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها ، ليس هو حقيقة ، لأن تعدي " علمت " إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى " عرفت " ، ولكن على جهة المجاز والاختصار) [3] ، ويقول

---

(١) المفردات في غريب القرآن ٥٦٠-٥٦١ ،وانظر : تفسير الراغب ١/ ٢١٩

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦١

(٣) نتائج الفكر ٢٦٠-٢٦١ ، وقد نقل ابن القيم كلام السهيلي نفسه . انظر : بدائع الفوائد ٢/ ٦٢

ابن أبي الربيع : (ولم يقل : الله يعرفهم ، لأنه لا يجوز عليه سبحانه إلا ما أطلقه على نفسه أو أطلقه عليه نبيه ﷺ أو أجمعت عليه الأئمة ، وعلى هذا أكثر العلماء . ومن الناس من قال : ما صح معناه صح إطلاقه فأجاز أن يقال : الله يعرف كما يقال : الله يعلم ، والأول هو الذي ينبغي أن يعول عليه فإنه الأحوط في الدين) [١]، ويقول أبو حيان : (المعرفة : العلم المتعلق بالمفردات ، ويسبقه الجهل ، بخلاف أصل العلم فإنه يتعلق بالنسب ، وقد لا يسبقه الجهل ، ولذلك لم يوصف الله تعالى بالمعرفة ، ووصف بالعلم)[٢]ويقول الشاطبي : (والفرق بين العلم والعرفان ، أن العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله ، والعرفان راجع إلى ذاته خاصة ، فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام ، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاص ، فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصاً مثله)[٣] .

ومع ذلك لم يذهب أحد إلى تخصيص "علم" بنصب مفعولين مع الخالق سبحانه إلا السمين .

وقد رجح الباحث السيف أن تكون (علم) في ذات الله متعدية إلى مفعول واحد دون الحاجة إلى حملها على (عرف) في حال ومنعها في غيره ، مما يلزم منه التفريق بين المتماثلين ، وعدم الحاجة إلى تقدير المفعول الثاني ، مما هو ضرب من التكلف[٤] .

ويترتب على قوله هذا الخلط بين الدلالتين ، وإخراجها من باب ظن وأخواتها بقصرها على مفعول واحد وهذا مخالف للنحاة !!

ولو أنه قال بقصر "علم" في ذات الله على مفعولين مطلقا كان أولى من قصرها على مفعول واحد .

---

(١) البسيط ١/ ٤٤٧-٤٤٨

(٢) البحر المحيط١/ ٤٦٦

(٣) المقاصد الشافية ١/ ٤٨٦

(٤) انظر : الأثر العقدي ١/ ٥٠٧ .

الترجيح :

الذي يظهر لي أن المتقدمين من سلف هذه الأمة جعلوا العلم والمعرفة من المترادفات في الدلالة لشيوعهما ، ولكنهم لم يبحثوا في مسألة التفريق بينهما وخاصة في ذات الله سبحانه ، وإنما اعتنى بهذا المتأخرون ....

وعليه فأرى أن "علم" تكون بمعنى "عرف" في جنب الله من باب المسامحة في اللفظ ، وذلك تبعا للمتقدمين من سلف هذه الأمة ، ولكثرة مجيئها بمعنى "عرف" في القرآن كثيرا كما ذكر الشيخ عضيمة رحمه الله [(١)] .

---

(١) انظر : دراسات لأسلوب القرآن ٩/ ٣٩٨

١٤- إعراب (إلهه) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الفرقان: ٤٣] .

حيث اختلف في إعراب (إلهه هواه) على قولين :

١ -أن يكون (إلهه) مفعولاً ثانيا، و (هواه) مفعولاً أوّلَ مؤخراً .

ذكر هذا القول الحسين بن الفضل [(١)]، والكرماني [(٢)]، والزمخشري [(٣)].

٢ -أن يكون (إلهه) مفعولاً أوّل ، و (هواه) مفعولاً ثانياً لـ"اتخذ".

ذكر هذا القول الرازي [(٤)].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [(٥)].

المناقشة :

اختلف في إعراب (إلهه هواه) على قولين :

القول الأول : أن يكون (إلهه) مفعولاً ثانيا، و (هواه) مفعولاً أولاً مؤخراً.

وتقديم المفعول الثاني في الآية يفيد العناية والحصر، يقول الزمخشري : (فإن قلت لم أخر هواه والأصل قولك : اتخذ الهوى إلها ؟ قلت : ما هو إلا تقديم المفعول الثاني على الأوّل للعناية ،

---

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٦٧ ، والحسين بن الفضل هو أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير بن قاسم بن كيسان البجلي : العلامة ، المفسر ، الإمام ، اللغوي ، المحدث البجلي الكوفي ، ثم النيسابوري ، عالم عصره ، ولد قبل الثمانين ومائة ، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين . انظر : طبقات المفسرين للسيوطي ٣٧.

(٢) انظر : غرائب التفسير ٢/ ٨١٧

(٣) انظر : الكشاف ٣/ ٢٨٢

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ٢٤/ ٤٦٢

(٥) انظر : البحر المحيط ٦/ ٤٥٩

كما تقول : علمت منطلقا زيدا : لفضل عنايتك بالمنطلق) [١] ، ويقول ابن المنير : (وفيه نكتة حسنة وهي إفادة الحصر ، فان الكلام قبل دخول أرأيت مبتدأ وخبر : المبتدأ هواه ، والخبر إلهه. وتقديم الخبز كما علمت يفيد الحصر ، فكأنه قال : أرأيت من لم يتخذ معبوده إلا هواه ، فهو أبلغ في ذمه وتوبيخه ، والله أعلم) [٢].

وهذا القول رده أبو حيان من جهة الصناعة ، قائلا : (وادعاء القلب ليس بجيد إذ يقدره : من اتخذ هواه إلهه ، والبيت من ضرائر الشعر ونادر الكلام ، فينزه كلام الله عنه) [٣]، واعترض السمين على شيخه بأن (هذا ليس من القلبِ المذكورِ في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط) [٤] ، وهو اعتراض غير مقبول لأن القلب في الإعراب أو القصة يعد من مسائل التقديم والتأخير ، فالقلب هو : (جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر)[٥]، أو هو بعبارة أخرى : (تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض مع أخذ المقدم والمؤخر الحكم الإعرابي الذي كان لصاحبه وبقاء المعنى النحوي على ماكان عليه قبل القلب اعتماداً على فهم المعنى ووضوحه) [٦]، ولكن مسألة القلب في الإعراب فيها خلاف بين العلماء على ثلاث مذاهب :

أحدها : أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتساعاً لفهم المعنى .

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٨٢

(٢) حاشية ابن المنير على الكشاف ٣/ ٢٨٢

(٣) البحر المحيط ٦/ ٤٥٩

(٤) الدر المصون ٨/ ٤٨٦

(٥) انظر : المطول للتفنازاني ١٣٧، وقواعد الترجيح عند المفسرين ٢/ ١١٠ .

(٦) انظر : القلب في القصة ٨ .

وهذا قول أبو عبيدة[١] ، وابن قتيبة [٢]، والمبرد [٣]، وأبي علي الفارسي [٤]، وابن فارس [٥]، والسيرافي [٦]، وابن الشجري [٧]، وابن الطراوة [٨]، والسكاكي [٩].

واستدل على هذا المذهب بقوله تعالى : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾ ، وبقول العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها ، فالعصبة والعجيزة لا تثقل ، إنما يثقل بهما ، والمعنى : لتنوء العصبة بها ، ولتنوء فلانة بعجيزتها، أي : تثقل بها .

وحكى أبو زيد : إذا طلعت الجوزاء وانتصب العود في الحرباء[١٠] ، وحكى الأخفش : عرضت الناقة على الحوض ، وعرضتها على الماء ، وحكى أيضاً : أدخلت القلنسوة في رأسي [١١].

يقول أبو عبيدة : (ومجازه : ما إنّ العصبة ذوى القوة لتنوء بمفاتح نعمه ويقال فى الكلام : إنها لتنوء بها عجيزتها، وإنما هى تنوء بعجيزتها كما ينوء البعير بحمله،والعرب قد تفعل مثل هذا، قال الشاعر:

فـــديت بنفـــسه نفـــسي ومـــالي ولا آلـــوك إلّا مـــا أطيـــقُ

(١) انظر : مجاز القرآن ٢/ ١١٠

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن ١٢٥

(٣) انظر : الكامل ١/ ٢٩٠

(٤) انظر : الحجة ٤/ ٣٢٢

(٥) انظر : الصاحبي ١٥٣

(٦) انظر : شرح السيرافي ١/ ٢٤٠

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٥

(٨) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاج ١/ ٢٦٢ .

(٩) انظر : مفتاح العوم ٢١٤ ، والإيضاح ٩٩

(١٠) انظر : كتاب الشعر ١/ ١٠٥

(١١) انظر : السابق ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٠، والارتشاف ٥/ ٢٤٤٨

والمعنى : فديت بنفسي وبمالي نفسه ، وقال :

وتُركـــب خيـــلٌ لا هـــوادة بينهـــا وتَشقى الرماحُ بالضّياطرة الحمـرِ) [١]

ويقول ابن قتيبة : (ومن المقلوب ما قلب على الغلط .. وهذا ما لا يجوز لأحد أن يحكم به على كتاب الله عز وجل لو لم يجد له مذهباً ، لأن الشعراء تقلب اللفظ ، وتزيل الكلام على الغلط أو على طريق الضرورة للقافية أو الاستقامة وزن البيت ، والله لا يغلط ولا يضطر ...) [٢].

ويلزم عن هذا القول جواز وقوعه في كتاب الله عز وجل إذا فهم المعنى وأمن اللبس ولم يوقع في الغلط . ويقول المبرد : (والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار) [٣] ، ويقول ابن فارس : (ومن سنن العرب القلب .. في غير الكلمات فقولهم: كما عصب العباء بالعود ... ومثله في كتاب الله جل ثنـاؤه : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[الأنبياء: ٣٧] ومنه قوله جل ثنـاؤه ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ ﴾ [القصص: ١٢] ومعلوم أن التحريم لا يقع إلى على من يلزمه الأمر والنهي ، وإذا كان كذا فالمعنى : وحرمنا على المراضع أن يرضعنه) [٤]، ويقول أبو علي : (فيكون هذا كقولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال . وفي التنزيل ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[إبراهيم: ٤٧]) [٥] ، ويقول أبو سعيد السيرافي : (إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه – يعني من شواهد القلب في الشعر – ليس من الضرورة لم يكن عندي بعيداً لأنها أشياء قد فهمت معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في أصبعي ، كما قال الشاعر :

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ١١٠

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٢٥

(٣) الكامل ١/ ٢٩٠

(٤) الصاحبي ١٥٣

(٥) الحجة ٤/ ٣٢٢

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه   وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ

وإنما يدخل الرأس في القلنسوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظل) [١] ، ويقول ابن الشجري : (وقد اتسع القلب في كلامهم حتى استعملوه في غير الشعر ..) [٢]، وقاسه ابن الطراوة قياساً مطرداً في الفاعل والمفعول إذا فهم المعنى [٣] .

ثانيها : أنه لا يجوز إلا في الضرورة .

وهو قول ابن السراج [٤]، وابن عصفور[٥] ، وابن أبي الربيع[٦] ، وابن هشام [٧]، والشاطبي [٨]، والأزهري[٩] ، والسيوطي [١٠] .

ويقول ابن السراج : (وما جاء كالشاذ ، وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده) [١١]، ويقول ابن عصفور : (والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه. وقد جاء أيضاً في الكلام : حكى أبو زيد: " إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء". يريد : انتصب الحرباء في العود. وحكى أبو الحسن : "عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء"، يراد بذلك، عرضت الماء والحوض عليها.

---

(١) شرح السيرافي ١/ ٢٤٠

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٥

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاج ١/ ٢٦٢ .

(٤) انظر : الأصول ٣/ ٤٦٣

(٥) انظر : ضرائر الشعر ٢٧١

(٦) انظر : البسيط ٢/ ٧١٣

(٧) انظر : مغني اللبيب ٩١١

(٨) انظر : المقاصد الشافية ٣/ ٥٢

(٩) انظر : تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ٢٦ .

(١٠) انظر : الهمع ٢/ ٧

(١١) الأصول ٣/ ٤٦٣

وحكى أيضاً من كلامهم : "أدخلت القلنسوة في رأسي"، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه. "[١]، ويقول أيضا : (والصحيح أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه)[٢]، ويقول ابن أبي الربيع : (والعرب ترفع المفعول وتنصب الفاعل في ضرورة الشعر إذا فهم المعنى ... ويكون من باب القياس كما جاء أدخلت القلنسوة في رأسي)[٣]، ويقول ابن هشام : (ومن فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر ...)[٤]، ويقول الشاطبي : (والقلب قليل التصرف في الكلام)[٥]، ويقول الأزهري : (وهو خاص بالشعر ..)[٦]، ويقول السيوطي : (ولا يقاس على شيء من ذلك)[٧].

ثالثها : أنه لا يجوز للضرورة وتضمين الكلام معنى يصح معه القلب . وهو قول ابن الضائع[٨]، والقزويني[٩] .

يقول ابن الضائع : (يجوز القلب على التأويل)[١٠]، ويقول القزويني : (والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفا قبل وإلا رد)[١١] .

---

(١) ضرائر الشعر ٢٧١

(٢) شرح الجمل ٢/ ٦٠٢

(٣) البسيط٢/ ٧١٣ .

(٤) مغني اللبيب ٩١١

(٥) المقاصد الشافية ٣/ ٥٢

(٦) تمرين الطلاب ٢٦ .

(٧) الهمع ٢/ ٧

(٨) انظر : البرهان للزركشي ٢/ ٢٨٨

(٩) انظر : الإيضاح ٩٩

(١٠) انظر : البرهان للزركشي ٢/ ٢٨٨

(١١) الإيضاح ٩٩

وأما أبو حيان فمع المذهب الثاني ، إذ يقول : (والذي صححه أصحابنا أنه لا يجوز في الكلام ، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الاضطرار . والصحيح أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمين ، وقد يجيء منه في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمين ، بل قلب لمجرد الضرورة) [١]، ويقول : (الصحيح أن القلب لا يكون إلا في الشعر وإن جاء في الكلام فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه)[٢] ، ويقول : (وهو لم يقع إلا في قليل من الكلام والصحيح أنه لا يقاس) [٣] ، ويقول : (والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في الضرورة . وأما قول الشاعر : فليس من باب القلب، بل من باب الاتساع في الظرف [٤]. وأما الآية فـ"أخلف" يتعدّى إلى مفعولين ، ولك أن تضيف إلى أيهما شئت [٥]، فليس من باب القلب ، ولو كان فعميت عليكم من باب القلب لكان التعدي بعن دون على . ألا ترى أنك تقول : عميت عن كذا ، ولا تقول عميت على كذا) [٦].

فالقلب على هذا قليل في الكلام ، والقليل لا يحمل عليه كتاب الله ، يقول أبو حيان : (ولا ينبغي حمل القرآن على القلب إذ الصحيح في القلب أنه ما يضطر إليه في الشعر ، وإذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب فأي ضرورة تدعو إليه) [٧]، ويقول : (والقلب عند أصحابنا مختص بضرورة الشعر فلا نخرج كلام الله عليه) [٨] ، وقد سبقه إلى ذلك ابن عطية ، إذ يقول: (وادعاء القلب على لفظ

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٢٨١ .

(٢) البحر المحيط ١/ ٦٥٧ .

(٣) السابق ٤/ ٣٩٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠ ، والأصول ٣/ ٤٦٤

(٥) يقول ابن قتيبة : (أي مخلف رسلِه وعدَه ، لأن الإخلاف قد يقع بالوعد ، كما يقع بالرسل ، فتقول : أخلفت الوعد ، وأخلفت الرسل) . انظر : تأويل مشكل القرآن ١٢٢ .

(٦) البحر المحيط ٥/ ٢١٦-٢١٧

(٧) السابق ٨/ ٦٣ .

(٨) السابق ٢/ ١٤٧ .

كتاب الله دون ضرورة تدفع إلى ذلك عجز وسوء نظر ، وذلك أن الكلام يتخرج على وجهه ورصفه)[١]، لذا صار من المقرر في قواعد الترجيح عند المفسرين أن لا تحمل الآية على القلب ولها بدونه وجه صحيح[٢].

فعلى ما سبق يعد القلب من لغة الشعر ، والقرآن منه براء لسببين :

الأول : لقلته في كلام العرب ، والقليل لا يقاس عليه .

والثاني : لصحة تخريجه على غير القلب ، فأي حاجة تدعو إلى لحاقه بأسلوب غير القرآن الكريم !.

واعترض شيخنا أ.د محسن العميري على الذين ينفون وقوع القلب في كتاب الله ، ويمنعون الحمل عليه بأن (القرآن جاء بكلام العرب ، وخاطبهم بما يعرفون ، فما كثر في كلامهم كثر في القرآن ، وما ندر عندهم أو قل جاء في القرآن كذلك .... والاحتجاج بأن القرآن لا يحمل على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ ، ومن ذلك قراءة حمزة (تساءلون به والأرحامِ) ، وورود مثل (استحوذ)[٣].

ومما لا شك فيه أن القرآن نزل بلغة العرب وبسننها في الكلام إلا أن مسألة القلب تعد من لغة الشعر لا من لغة الكلام ، إذ إن مجيئه في الشعر مما اتفق عليه بخلاف مجيئه في الكلام ، والأولى حمل الكلام على المتفق عليه لا المختلف فيه .

والقول بأن حمل القرآن على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ إلخ بحاجة إلى تحرير ، لأن الرفض إن كان يقصد به من جهة الصناعة النحوية فهذا لا غبار

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٧٣ .

(٢) انظر : قواعد الترجيح ١/ ١٠٩ .

(٣) القلب في القصة ٤٧-٤٨.

عليه ، لأن اعتماد النحوي في وضع القواعد النحوية يكون على المطرد من كلام العرب ، وإن كان يقصد بالرفض إنكار القراءة فهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة عن النبي ﷺ .

فأبو حيان رد القول الثاني في الآية من جهة أن القلب لا يحمل عليه القرآن لقلته في الكلام ، وكان الأولى به أن يعضد هذا الرد بأن الأصل في مفعولي "ظن وأخواتها" أن يتقدم المفعول الأول ويتأخر الثاني ، لأن الأصل فيهما المبتدأ والخبر ، والأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير ، ولا سيما أنه قد عرض في الآية موجب التقديم في المفعولين وهو تساويهما في التعريف ، كالمبتدأ والخبر (١).

والقول الثاني : أن يكون "إلهه" مفعولا أولا ، و"هواه" مفعولا ثانيا لـ"اتخذ" ، لأن " اتخذ" من أخوات "ظن" ، و"وظن" تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .

وهو في الآية لازم التقديم تقديم ما أصله المبتدأ على ما أصله الخبر ، لتساويهما في التعريف .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني ، لوجوب تقديم المفعول الأول على الثاني ، ولسلامته من الاعتراضات الموجهة على القول الآخر .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ١٨

باب الفاعل

وفيه مسألة :

- فاعل (يهد) .

١٥- فاعل (يهد) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾ [طه:١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾ [السجدة:٢٦] :

اختلف في فاعل " يهد " على أقوال :

١ – أن يكون ضمير اسم الله تعالى .

ذكر هذا القول الزجاج [(١)]، والزمخشري[(٢)] ، وابن عطية[(٣)] ، وأبوالبقاء[(٤)] ، ورجحه مكي [(٥)].

٢ – أن يكون ضمير الرسول ﷺ.

ذكر هذا القول الزمخشري[(٦)] .

٣ – أن يكون ضميرا يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، تقديره " الهدى" أي : أَوَلَم يهدِ الهدى لهم وهو قول المبرد[(٧)] ، أو تقديره "الأمر" وهو قول الزجاج [(٨)]، أو تقديره "النظر والاعتبار" وهو قول ابن عطية [(٩)] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١١

(٢) انظر : الكشاف ٣/ ٩٦ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٨٦

(٤) انظر : التبيان٢/ ٩٠٧ .

(٥) انظر : الهداية ٩/ ٥٧٧٢

(٦) انظر : الكشاف ٣/ ٩٦ .

(٧) عزاه إليه علي بن سليمان . انظر : إعراب القرآن ٣/ ٦٠ ، ٢٩٨

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١١

(٩) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٨٦.

٤ - أن يكون جملة (كم أهلكنا) .

ذكر هذا القول الفراء[١] ، والطبري [٢] ، والزمخشري [٣] ، والرازي [٤] .

٥-أن يكون "كم" .

ذكر هذا القول الفراء [٥] ، والطبري [٦] والحوفي[٧] ، ونسب إلى الكوفيين [٨] .

٦- أن يكون ما دل عليه (أهلكنا) ، والجملة مفسرة له .

ذكر هذا القول الكرماني [٩] ، وأبو البقاء [١٠] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [١١] .

المناقشة :

اختلف في تعيين فاعل يهد في هذه الآية على الأقوال الآتية :

القول الأول : أن يكون ضمير اسم الله تعالى ، ويكون المعنى عليه : أوَلم يهدِ الله لهم العبرَ ، وفِعْلَه بالأمم المكذبة[١٢] .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٩٥،٣٣٣

(٢) انظر : جامع البيان ١٨/ ٣٩٨ .

(٣) انظر : الكشاف ٣/ ٩٦ .

(٤) انظر : مفاتيح الغيب٢٢/ ١١٢

(٥) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٣٣

(٦) انظر : جامع البيان ٢٠/ ١٩٥ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٦/ ٢٦٧

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٤،٥٧٠ ، والهداية ٧/ ٤٧١٦ ، ٩/ ٥٧٧٢ .

(٩) انظر : غرائب التفسير ٢/ ٩٠٨.

(١٠) انظر : التبيان٢/ ٩٠٧ .

(١١) انظر : البحر المحيط ٦/ ٢٦٧

(١٢) انظر : الدر المصون ٨/ ١١٧

وقد استدل أصحاب هذا القول بقراءة من قرأ : (أولم نهد لهم)[١] .

يقول الزجاج : (ويجوز أيضا على " يهد " بالياء – أن يكون الفعلُ لله – عزَّ وجلَّ – يدل عليه قراءة من قرأ (أولَمَ نَهْدِ))[٢]، ويقول مكي : (وقيل التقدير : أولم يهد الله لهم . وهذا إن شاء الله أحسنها . ويقوي ذلك أن أبا عبد الرحمن السلمي وقتادة قرأ : أو لم نهدِ بالنون)[٣]، ويقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون فيه ضمير اللهّ بدلالة القراءة بالنون)[٤].

ويقول ابن عطية : (وقرأت فرقة "نهد" بالنون وهذه القراءة تناسب تأويل من قال في التي قبلها الفاعل الله تعالى)[٥] ، وقد رجح أبو حيان هذا القول قائلا : (وأحسن التخاريج الأول وهو أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله كأنه قال (أَفَلَمْ) يبين الله ومفعول يبين محذوف ، أي العبر بإهلاك القرون السابقة ثم قال (كَمْ أَهْلَكْنَا) أي : كثيراً أهلكنا ، فكم مفعوله بأهلكنا والجملة كأنها مفسرة للمفعول المحذوف ليهد) .

وهذا القول ليس فيه ما يخدشه من صناعة أو معنى ، بل يشهد له السماع كما مر في قراءة السابقة ، والقرآن يفسر بعضه بعضا .

والقول الثاني : أن يكون ضمير الرسول ﷺ.

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون فيه ضمير اللهّ أو الرسول ، ويدل عليه القراءة بالنون)[٦] ، والقراءة تدل على أن الفاعل ضمير اسم الله تعالى ، ولكن لا تدل على ضمير الرسول ﷺ ،

---

(١) وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وابن عباس ، وأبي عبد الرحمن السلمي وقتاة . انظر : مختصر ابن خالويه ١١٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٩٨ ، ومعجم القراءات ٥/ ٥١٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١١

(٣) الهداية ٩/ ٥٧٧٢

(٤) الكشاف ٣/ ٥١٦.

(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٨٦.

(٦) الكشاف ٣/ ٩٦ .

ولولا هذه القراءة لجاز أن يكون الرسول ﷺ الفاعل لأنه هو المبين لهم بما يوحى إليه من أخبار الأممِ السالفةِ والقرونِ الماضية[١].

والقول الثالث : أن يكون ضميرا مقدرا بالهدى أو الأمر أو النظر والاعتبار ، وقد استدل الزجاج على حذف الفاعل بقراءة "نهدي" ، يقول : (ويدل على هذا قراءة من قرأ أو لم نَهْدِ – بالنونِ – أي ألم نبين لهم)[٢].

ولا أرى القراءة تدل على الفاعل المحذوف بالتقديرات السابقة ، وإنما تدل على أنه لله تعالى ، ثم إن الفاعل على تقديره بـ"الهدى" لا يدل عليه معنى الاية ، لأن الهدى لم يهد لهم التفكر بخلاف الأمر أو الاعتبار .

والقول الرابع : أن يكون جملة (كم أهلكنا) .

ومجيء الفاعل أو نائبه جملة عند النحاة فيه مسألتان :

١ –إذا كان الفعل مسندا إليه إسنادا لفظيا فهذا جائز لا خلاف فيه [٣].

٢ –إذا كان الفعل مسندا إليه إسنادا معنويا فهذا فيه خلاف بين النحاة على قولين :

القول الأول : جواز ذلك عند الكوفيين[٤] على خلاف بينهم .

فقد أجاز هشام بن معاوية الضرير[٥] ، وثعلب[٦] وقوع الفاعل ونائبه جملة مطلقا ، وأجازه

---

(١) انظر : الدر المصون ٨/ ١١٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١١.

(٣) انظر : الكشاف ١/ ٦٤ ، ومغني اللبيب ٥٢٥.

(٤) انظر : البحر المحيط ٦/ ٢٦٧ ، والمغني ٥٢٤ .

(٥) انظر: المغني ٥٢٤ ، وائتلاف النصرة ٩٩.

(٦) المغني ٥٢٤.

الفراء وجماعة من النحويين بشرط أن يكون الفعل قلبياً ، وأن يوجد معلق عن العمل نحو : ظهر لي أقام زيد [١].

واستدلوا على ذلك بالسماع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡ ﴾ .

وقول الشاعر :

وما راعني إلا يسيرُ بِشرطةٍ   وعهدي به قينا يفُشّ بكيرِ

وقول الآخر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني   إلى قطريّ لا إخالك راضيا [٢]

والقول الثاني : منع ذلك عند البصريين مطلقا [٣].

وما ورد من السماع فهو مؤول على إضمار فاعل سواء أكان مدلولا عليه بالفعل أم غير مدلول عليه [٤].

وعللوا منع مجيء الفاعل جملة أو نائبه بأن الفاعل يصح إضماره والجملة لا يصح إضمارها ،

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٩٥،٣٣٣ ، والبحر المحيط ١/ ١٧٣ ، والارتشاف ٣/ ١٣٢٠ ، ١٣٢٨والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٤ ، و المغني ٥٢٤ ، وائتلاف النصرة ٩٩.

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ١٧٤ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٧٦ .

(٣) انظر : السابق ، والمسائل البغداديات ٥٢٥ ، والخصائص ٢/ ٤٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٧

(٤) انظر : كتاب الشعر ١/ ٥٠٦ ، والخصائص ٢/ ٤٣٤ ، وإعراب القرآن ٣/ ٦٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٧ ، ٢/ ٤٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٢

وأن المضمر لا يكون إلا معرفة والجملة مما لا يصح تعريفها[١] ، وأن الفاعل محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا مفرداً[٢] .

وقد ذهب الدماميني إلى أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسالة ، إذ يقول : (لا أظن أحدا ينازع في أن المسند إليه لا يكون إلا اسما ، فحينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل ، غايته أنه سبك بدون سابك ، وله نظائر) [٣].

فالجملة على هذا مسندة باعتبار المصدر الذي تؤول به ، وهذا ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ ، إذ يقول : (فاعل يهد الجملة بعده ، يريد : ألم يهد لهم هذا ، بمعناه ومضمونه) لولا أنه أفسده بقوله بعد ذلك (ونظيره قوله تعالى ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ أى : تركنا عليه هذا الكلام)[٤] .

واعترض عليه أبو حيان قائلا : (وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي ، وأما تشبيهه وتنظيره بقوله ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ فإن تركنا عليه معناه معنى القول فحكيت به الجملة كأنه قيل وقلنا عليه ، وأطلقنا عليه هذا اللفظ والجملة تحكي بمعنى القول كما تحكى بلفظه) [٥].

والزمخشري لم ينص على أن الجملة تكون فاعلا حتى يعترض عليه ، وإنما هذا بحسب فهم أبي حيان ، وهو فهم مجانب للصواب .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤/ ٢٦.

(٢) ينظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٨٨٢.

(٣) انظر : حاشية الدسوقي ٢/ ٥٧ .

(٤) الكشاف ٣/ ٩٦ .

(٥) البحر المحيط ٦/ ٢٦٧

وأما أبو حيان فلا يرى بمجيء الفاعل جملة يقول : (والصحيح المنع)[١] ، ويقول في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ : (والفاعل لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي : بدا لهم هو أي رأى أو بدا . كما قال : بدا لك من تلك القلوص بداءُ .

هكذا قاله النحاة والمفسرون ، إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة ، فإنه زعم أن قوله : ليسجننه في موضع الفاعل لبدا أي : سجنه حتى حين ، والرد على هذا المذهب مذكور في علم النحو . والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : ليسجنن ، أو من قوله : السجن على قراءة الجمهور ، أو على السجن على قراءة من فتح السين)[٢]،ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ : (وتخريجه على مذهب جمهور البصريين أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله هو مضمر تقديره هو ، يفسره سياق الكلام كما فسر المضمر في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ سياق الكلام والمعنى ، وإذا قيل لهم قول شديد فأضمر هذا القول الموصوف وجاءت الجملة بعده مفسرة ، فلا موضع لها من الإعراب لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد ، .... زعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجملة التي هي: لا تفسدوا ، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي ونظره بقولك ألف حرف من ثلاثة أحرف ، ومنه زعموا مطية الكذب ، قال : كأنه قيل ، وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام ، انتهى . فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، فعدل إلى

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ١٧٤ ، وقد نسب البدر إلى أبي حيان أنه قال بعد أن استبعد في النظر والعقل كون الجملة فاعلا : (ولكن أقوال الأئمة لا ترد ، وإنما ذكرت هذه المسألة مع استبعادي تصورها واعتقادي عدم صحتها ، لئلا يخلو الكتاب عن ذكرها ، فيظن عدم الاطلاع عليها) . انظر: اختيارات ابي حيان النحوية ١/ ٤٩ . وهذا النص ليس لأبي حيان، وإنما هو لناظر الجيش كما جاء في التمهيد ٤/ ١٥٧٨، وهو إقحام من قبل بعض النسّاخ في المخطوط ، ولا سيما أن هذا النص ليس في مطبوع التذييل الآن !

(٢) البحر المحيط ٥/ ٥٠٦-٥٠٧

الإسناد اللفظي ، وهو الذي لا يختص به الاسم بل يوجد في الإسم والفعل والحرف والجملة ، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى الإسناد اللفظي ، وقد أمكن ذلك بالتخريج الذي ذكرناه)[١].

وقد رجح عباس حسن قول البصريين قائلا : (الراجح الذي يلزمنا اتّباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلًا) معللا ذلك بأنه (أكثر مسايرة للأصول اللغوية، وأبعد من التشتيت والتفريق، وأثارهما السيئة في الإبانة والتعبير، فالاقتصار عليه أولى)[٢].

والقول البصري هو الراجح ، لأنه يلزم على القول الكوفي إخلال بقواعد الإسناد ، والإسناد لا يكون إلا من اسمين أو من اسم وفعل فقط ، لأن الإفادة لا تحصل إلا به ، وهو لابد له من طرفين مسند ومسند إليه [٣].

والقول الخامس : أن يكون الفاعل " كم " على قول الكوفيين [٤].

واعتمد هذا القول على السماع والمعنى .

فأما السماع فقوله تعالى : ﴿ **أفلم يهد لهم من أهلكنا** ﴾ في قراءة ابن مسعود[٥] ، وما حكاه الأخفش عن العرب : (ملكت كم غلام) [٦]، وأما المعنى فلأن "كم" في معنى كثير ، و"كثير" لا يلزم الصدارة .

وهذا القول مردود، لأن السماع المطرد في "كم" هو صدارتها، وما ورد من ذلك فهو قليل، ولغة رديئة [٧].

---

(١) السابق ١/ ١٩٦

(٢) النحو الوافي ٢/ ٦٦-٦٧

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣-٣٤

(٤) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٣٣، وجامع البيان ٢٠/ ١٩٥ ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٤،٥٧٠ ، والهداية ٧/ ٤٧١٦ ، ٩/ ٥٧٧٢

(٥) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٣٣، وجامع البيان ١٨/ ٣٩٨

(٦) انظر : البحر المحيط ٧/ ٣١٩ ، ومغني اللبيب ٢٤٤ ، والهمع ٢/ ٩ .

(٧) انظر : السابق

وكذلك هو مردود من جهة المعنى ، لأن العرب حملت "كم" على "رب" في المعنى ، و"رب" تلزم الصدارة بالإجماع [(١)].

يقول الزجاج : (وزعم بعض النحويين أن (كَمْ) في موضع رفع بـ (يَهْدِ)

والمعنى عنده أولم نُبَيِّنْ لهم القرون التي أهلكنا مِنْ قَبْلِهِمْ.

وهذا عندنا – أعني عند البصريين – لا يجوز ، لأنه لايعمل ما قبل (كَمْ) في (كَمْ) ، لا يجوز في قولك كم رَجُل جاءني.

وأنت مخبر أن تقول جاءني كم رجل ، لأن (كَمْ) لا تُزَالُ عن الابتداء) [(٢)] ، ويقول أبو حيان: (وقال الحوفي : قال بعضهم هي في موضع رفع فاعل (يَهْدِ) ، وأنكر هذا على قائله لأن كم استفهام لا يعمل فيها ما قبلها انتهى . وليست كم هنا استفهاماً بل هي خبرية) [(٣)]، ويقول أيضا: (الخبرية فيها لغتان : الفصيحة كما ذكر ، لا يتقدمها عامل إلا ما ذكرنا من الجار . واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون فيها : ملكت كم غلام . أي : ملكت كثيرا من الغلمان) [(٤)]، لذلك يقول ابن هشام : (فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة) [(٥)] .

والقول السادس : أن يكون ما دل عليه (أهلكنا) ، أي : إهلاكنا ، والجملة مفسرة له ، والفاعل على هذا مضمر يفسره ما دل عليه من الكلام .

وهذا القول مقبول من جهة المعنى والصناعة .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٠

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١٠

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٦٧

(٤) البحر المحيط ٧/ ٣١٩ ، وانظر : منهج السالك ١٠٦

(٥) مغني اللبيب ٧٦٨

الترجيح :

الذي يظهر لي جواز تخريج الآية على القول الأول ، والثاني ، والثالث ، والسادس ، ولكن التخريج على القول الأول هو أرجح الأقوال كما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لدلالة القراءة الأخرى على هذا القول ، فالقرآن يفسر بعضه بعضا ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره .

باب النائب عن الفاعل

وفيه مسألة :

- إعراب الشح .

١٦- إعراب (الشح) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾ [النساء: ١٢٨]

حيث اختلف في القائم مقام الفاعل على قولين :

١ – أن يكون الشح ، وهو المفعول الأول ، والأنفس المفعول الثاني لأحضرت .

وهو قول الزمخشري[١] .

٢ –أن يكون الأنفس ، وهو الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ في الأصل ، والتقدير : أحضر الله الأنفسَ الشحَّ .

وهو قول أبي البقاء [٢].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٣] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (الشح) على قولين :

القول الأول : أن يكون الشح هو المفعول الأول ، والأنفس المفعول الثاني في الأصل لأحضرت ، والتقدير : أحضر الله الشحَّ الأنفسَ .

يقول الزمخشري : (ومعنى إحضار الأنفس الشح : أن الشح جعل حاضرا لها لا يغيب عنها أبداً ولا تنفك عنه) [٤].

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ٥٧١

(٢) انظر : التبيان ١/ ٣٤٢

(٣) انظر : البحر المحيط ٣/ ٣٨٠

(٤) الكشاف ١/ ٥٧١

وكلام الزمخشري يحتمل عند أبي حيان أمرين :

١ – أن يكون من باب القلب فنسَب الحضورَ إلى الشحِّ وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس.

وهذا الاحتمال مردود عند أبي حيان ، لأنه (جعله من باب القلب وليس بجيد ، بل التركيب القرآني يقتضي أنّ الأنفس جعلت حاضرة للشح لا تغيب عنه ، لأنّ الأنفس هو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهي التي كانت فاعلة قبل دخول همزة النقل ، إذ الأصل : حضرت الأنفس الشح) [(١)] ، والقلب بابه الضرورة فينبغي أن ينزه عنه القرآن .

٢ – أو أن يكون "الشح" هو القائمَ مقامَ الفاعلِ فإنه قال: (ومعنى إحضارِ الأنفس الشحَّ أنَّ الشح جُعِل حاضراً لها لا يَغيب عنها أبداً ولا ينفك) فأُسْنِدَ الحضورُ إلى الشح . وهذا جائز كما يقال: أُعْطِي درهمٌ زيداً ، وكُسِي جبةً عمراً . والعكس هو المشهورُ .

وهذا الاحتمال مردود أيضا عند أبي حيان لأن فيه خلافا ، يقول : (يجوز عند الجمهور في هذا الباب إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل على تفصيل في ذلك ؛ وإن كان الأجود عندهم إقامة الأول . . .

والأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه)[(٢)]، وتبعه السمين فقال :

(وعلى هذا يجوز أن يقال: «أُعْطِي درهمٌ زيداً» و «كُسِي جبةً عمراً» والعكس هو المشهورُ) [(٣)] .

ولا خلاف بين النحويين في جواز إقامة المفعول الأول نائبا عن الفاعل في باب أعطى وكسى ونحوها ، لأنه الفاعل في المعنى بالنسبة للثاني ، فكان أخف بذلك من غيره[(٤)]، نحو : أعطي زيدٌ

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٨٠

(٢) السابق

(٣) الدر المصون ٤/ ١١٠

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٦.

درهما وكسي زيد جبة . أما نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ففيه خلاف على أربعة أقوال على النحو التالي :

١-ذهب جمهور النحاة إلى جواز إقامة الثاني إذا أمن اللبس ، والمنع إذا لم يؤمن اللبس[١] .

فيجوز عندهم : أعطى درهم زيداً ، ولا يجوز عندهم في نحو : أعطي زيدٌ عمرا إلا إقامة الأول ، لوجود اللبس في إقامة الثاني ، فلا يجوز أن تقول : أعطي عمرو زيدا ، لأن عمراً مأخوذة فيوهم ذلك كونه آخذا .

وإنما أجاز إقامة الثاني عند أمن اللبس ، لأن تعلقهما بالفعل تعلق واحد ، فكان حكمها واحداً ، لكنه مع ذلك فإن إقامة الأول أولى ، لأنه الفاعل في المعنى ولأن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ وقد حكى أبن مالك الإجماع على ذلك .

٢-وذهب بعض النحويين منهم ابن برهان العكبري إلى جواز إقامة الثاني إذا اعتقد إقامة القلب في الإعراب بحيث يصير المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا ، ويكون النائب في الحقيقة هو الأول ، عن نيابة الثاني مع أن اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفعه مجاز كما أن نصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب ، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : خرق الثوب المسمار[٢] .

إلا أن القلب قليل التصرف في الكلام[٣] .

٣-وذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي إلى جوازه نكرة ، فيجوز في نحو : أعطي زيداً الدرهم ، إقامة الأول أو الثاني لكونهما معرفتين ، ولا يجوز في نحو : أعطيت زيداً درهما إلا إقامة

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٢/ ٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٦ والتصريح بمضمون التوضيح .

(٢) انظر : شرح اللمع ١ / ٤٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/ ١٥ ، والإيضاح ٧٢- ٧٣ ، والمقتصد ١/ ٣٥١ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٧ ، والمقرب ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨ .

الأول ، لأن الثاني نكرة ، والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة[١] .

٤-وذهب بعضهم إلى منع إقامة المفعول الثاني مطلقاً كابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور، وأبي الحسن الأبذي، لأنه مفعول به صحيح ، وبذلك ورد السماع قال النابغة الذبياني :

نبّئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إليّ غرائب الأشعارِ

وأما أبو حيان فمع القول الأول[٢] .

والقول الثاني : أن يكون الشح المفعول الثاني، والأنفس الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ في الأصل، والتقدير: أحضر الله الأنفسَ الشحَّ .

وهذا القول لا خلاف فيه بين النحويين [٣] ، وهو الأولى لأن الأخذ بالقول الذي لا خلاف فيه أولى من الأخذ بالقول المختلف فيه .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني ، وذلك لأنه لا خلاف فيه ، ولسلامته من الاعتراض المتجه على القول الأول .

هذا والزمخشري في نظري لم يقل بالقول الأول ، ولكن فهم أبي حيان له هو الذي أوقعه في ذلك ، لأن الزمخشري قال : (ومعنى إحضار الأنفس الشح : أن الشح جعل حاضرا لها لا يغيب عنها أبداً ولا تنفك عنه) [٤]، فجعله الشح ملازما للنفس لا يعني أنه النائب عن الفاعل ، وإنما هو ملازم للنفس كملازمة الخبر للمبتدأ .

---

(١) انظر : شرح اللمع ١/ ٤٧ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٩ ، ومنهج السالك ١١٦، والنكت الحسان ٥٦

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٦.

(٤) الكشاف ١/ ٥٧١

باب الاشتغال

وفيه مسألة :

- إعراب (أولئك) .

١٧- إعراب (أولئك) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:١٦٢] .

حيث أجاز أبو البقاء في إعراب (أولئك) وجهين :

١ -أن يكون في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر .

٢ -أن يكون في محل نصب بفعل محذوف تقديره : ونؤتي أولئك[١] .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول[٢]

المناقشة :

الخلاف في إعراب (أولئك) متعلق بمسألة الاشتغال [٣]، وهي أن الاسم المشغول عنه إذا لم يكن معه ما يوجب نصبه ، أو ما يرجحه ، أو ما يوجب رفعه ، أو ما يسوى بين الرفع والنصب فإنه يترجح رفعه؛ لأن الرفع هو الأصل، ولا يحتاج إلى تقدير بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى تقدير ناصب من لفظ الفعل المذكور، أو من معناه [٤]، وما لا يحتاج إلى تقدير، أو إضمار أولى مما يحتاج إلى ذلك ، والنصب فى هذه الأمثلة جائز، وجيد، إلا أن الرفع أجود منه .

وقد سمع في ذلك الاسم المشغول عنه الرفع والنصب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ فقد قرئ برفع (جنات)، ونصبها [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ فقد قرئ برفع

---

(١) انظر : التبيان ١/ ٤٠٨

(٢) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤١٣

(٣) الاشتغال هو : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل أو شبهه قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو فى سببيه . انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٣٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٦١

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٨٤،٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٢ ، وشرح التسهيل٢/ ١٤٥،١٤٣ ، وشرح الكافية الشافية٢/ ٦٢٢ ، وشرح الكافية ١/ ٤٥٣

(٥) قراءة الرفع هى قراءة الجمهور ، وقراءة النصب هي قراءة زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن . انظر : مختصر ابن خالويه ٧٦ .

(سورة) ، ونصبها [(١)]، وقول الشاعر :

فارســـا مـــا غـــادروه ملحــــا غــير زميــل ولا نكــس وكــل[(٢)]

قال سيبويه: (...فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه فى موضع منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء.

ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: " وأما ثمودُ فهديناهم " وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء.

وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَر.

... وقد قرأ بعضُهم: " وأما ثمودَ فهديناهم ". وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع، قال بِشْرُ بنُ أبى خَازِمٍ:

فأمّـــا تمـــيمٌ تمـــيمُ بـــنُ مُـــرٍّ فألفـــاهُم القـــومُ رَوْبَـــى نِيامَـــا

ومنه قول ذى الرمّة:

إِذا ابْـــن أبي مُوسَـــى بِـــلالاً بَلَغْتِـــهِ فَقَامَ بفأسٍ بَيْنَ وَصلَيكِ جازِرُ

فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفْعُ أَجودُ ...

فإن قلت: زيدٌ مررتُ به فهو من النصب أَبْعَدُ من ذلك، لأنَّ المضمَر قد خَرَجَ من الفعل وأُضيفَ الفعلُ إليه بالباء، ولم يوصَلْ إليه الفعلُ فى اللفظ، فصار كقولك: زيدٌ لقيتُ أخاه. وإن

---

(١) قراءة الرفع هى قراءة الجمهور ، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر، ومجاهد، وطلحة بن مصرف وابن محيصن، وغيرهم انظر : مختصر ابن خالويه ١٠١ ، والمحتسب٢/ ٩٩

(٢) انظر : مغني اللبيب ٥٤٣

شئت قلتَ: زيداً مررتُ به تريد أن تُفَسَّرَ به مضمَرا، كأنّك قلت إذا مثّلتَ ذلك: جعلتُ زيدا على طريقى مررتُ به، ولكنَّك لا تُظهر هذا الأوّلَ لما ذكرتُ لك.

وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك، وإن شئتَ نصبتَ...

والرفع فى هذا أحسنُ وأجود، لأنّ أقربَ إلى ذلك أن تقول: مررتُ بزيد ولقيتُ أخا عمرو) [١].

وقد رجح أبو حيان الرفع اعتمادا على كثرته ، ولأنه لا خلاف فيه ، إذ يقول : (والأجود إعراب أولئك مبتدأ ، ومن نصبه بإضمارفعل تفسيره ما بعده : أنه سيؤتى أولئك سنؤتيهم ، فيجعله من باب الاشتغال ، فليس قوله براجح ، لأن "زيد ضربته" أفصح وأكثر من "زيداً ضربته" ، ولأن معمول ما بعد حرف الاستقبال مختلف في جواز تقديمه في نحو : "سأضرب زيداً" ، وإذا كان كذلك فلا يجوز الاشتغال . فالأجود الحمل على ما لا خلاف فيه) [٢].

والرفع أرجح ، لأنه لا يحتاج إلى إضمار كما نص على ذلك سيبويه وليس بسبب كثرته كما قال أبو حيان ، وأما القول بأن معمول حرف الاستقبال مختلف في جواز تقديمه والأجود الحمل على ما لا خلاف فيه ، فهذا إذا كان الخلاف معتبرا وليس شاذا ، أما إذا كان الخلاف شاذا فلا يعتبر أبدا ،ولم يخالف في ذلك إلا ابن الطراوة [٣]، والسهيلي [٤]، لأن (السين وسوف من حروف المعاني الداخلية على الجمل ، ومعناها في نفس المتكلم ، وإليه تستند لا إلى الأمر المخبر عنه فوجب أن يكون لها صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي التمني) [٥]، وبناء على هذا فالسين وسوف

---

(١) الكتاب ١/ ٨١،٨٤

(٢) البحر المحيط ٣/ ٤١٣

(٣) انظر : ابن الطراوة النحوي ٢٥٢

(٤) انظر : نتائج الفكر ٩٤

(٥) نتائج الفكر ٩٤

لا تقعان في خبر المبتدأ ، ولا يتقدم معمولها عليها ، والصحيح ما عليه الجمهور لأن ما ذهب إليه الطراوة وتلميذه مردود عليهما بالسماع وذلك فيما يلي :

١ .في قوله تعالى : ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾ .

٢ .وقول النمر بن تولب :

فلـــما رأتـــه آمنـــا هـــان وجـــدها وقالـت : أبونـا هكـذا سـوف يفعـلُ

فقد جاء معمول ما بعدها متقدما عليها[١] .

وأما أبو حيان فمع الجمهور ، إذ يقول : (وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي أن السين وسوف لا يتقدمان عليهما معمول ما دخلتا عليه ... فهما عندهما من حروف الصدر فعلى مذهبهما لا يجوز : إلا زيداً سأضربه ، أو زيداً سوف أضربه ، فيتعين الرفع في زيد ، ويجوز النصب على الاشتغال . والصحيح جوازه) [٢]، ويقول : (...حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله ، على أن فيه خلافاً شاذا ، وصاحبه محجوج بالسماع ، قال الشاعر :

فلـــما رأتـــه آمنـــا هـــان وجـــدها وقالـت أبونـا هكـذا سـوف يفعـلُ

فـ"هكذا" منصوب بفعل وهو بحرف الاستقبال) [٣] .

فأبو حيان يرى جواز تقديم معمول حرف التنفيس عليه ، ويرى أن الخلاف في ذلك خلاف شاذ لا يعتد به ، وكان الأولى بأبي حيان ألا يعتد بهذا الخلاف كما مر ، وكان قد صرح بأن السهيلي وشيخه ابن الطرادة يخالفان الإجماع ، فقال : (وهذا الرجل[٤]كان شاذ المنازع في النحو ، وإن كان

(١) انظر : التنذيل والتكميل ٦/ ٣٠٢

(٢) التنذيل والتكميل ٦/ ٣٠٢

(٣) البحر المحيط ٩/ ١٩٤

(٤) أي السهيلي

غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة فأنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه ، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه وأبي علي الفارسي وعلى الزجاجي ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة) [١] .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن الاشتغال مسألة معروفة في النحو ، بنيت على أساس من كلام العرب ، ولئن رجح النحويون وجه الرفع ، لأنه لا إضمار فيه ، فليس معناه أن المرجوح متروك .

وليست المسألة من باب الكثرة والقلة كما قال أبو حيان .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٨١

باب التعدي واللزوم

وفيه مسائل :

- إعراب (نفسه) .
- إعراب (حنيفا) .
- إعراب (الجن) .
- إعراب (يعقوب) .
- إعراب (من) .
- إعراب (ألا تأكلوا) .

١٨- إعراب (نفسه) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ﴾ [البقرة: ١٣٠] .

حيث اختلف في إعراب (نفسه) على أقوال :

١- أن يكون مفعولاً به ، و(سفه) متعد بنفسه كـ(سفّه) ، وهذه لغة محكية عن أبي الخطاب [١]، ويونس [٢]، والمبرد [٣]، وثعلب [٤].

ذكر هذا القول الكسائي [٥] ، والسيرافي [٦] ، ومكي [٧]، وابن عطية [٨] ، وأبو البقاء [٩] ، وهو قول البصريين [١٠]، ورجحه الأخفش [١١].

٢-أن يكون مفعولا به على تضمين "سفه" معنى ما يتعدى بنفسه ، كـ"أهلك" ، و"جهل" ، و"وامتهن" ، و"ضيع" .

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٩٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠٩

(٣) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ١٧٧ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٩٨

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٩٨

(٥) انظر: السابق

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٦ أ-ب مخطوط .

(٧) انظر: الهداية ١/ ٤٥٣ .

(٨) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٩٨

(٩) انظر: التبيان ١/ ١١٧

(١٠) نسبه إليهم الجوهري . انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٣٤

(١١) انظر: معاني القرآن ١/ ١٤٩

ذكر هذا القول أبو عبيدة [١] ، وأبو علي الفارسي [٢] ، وابن جني[٣]، وابن كيسان [٤]، ومكي[٥]، وابن عطية [٦] ، والرازي[٧] ، وأبو البقاء[٨] ، وهذا قول البصريين [٩]. ورجحه الزجاج [١٠] ، والزمخشري [١١].

٣- أن يكون منصوبا على نزع الخافض .

ذكر هذا القول الأخفش [١٢] ، والسيرافي[١٣] ، والزجاج [١٤]، ومكي[١٥]،والزمخشري [١٦] ، والرازي[١٧] ، وأبو البقاء[١٨] ، وهذا قول البصريين [١٩].

---

(١) انظر: مجاز القرآن ١/ ٥٦

(٢) انظر: المسائل المشكلة ٥٧٧

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ٥٦٥

(٤) انظر : التفسير الوسيط ١/ ٢١٤

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١ ، والهداية ١/ ٤٥٣ .

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٩٨

(٧) انظر: مفاتيح الغيب ٤/ ٦٢

(٨) انظر: التبيان ١/ ١١٧

(٩) نسبه إليهم الرضي .انظر: شرح الكافية ٢/ ٧٢

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١١

(١١) انظر: الكشاف ١/ ١٩٠

(١٢) انظر: معاني القرآن ١/ ١٤٨، وقال الكسائي : وهو أحد قولي الأخفش . انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٣ .

(١٣) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٦ أ-ب مخطوط .

(١٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٠

(١٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١ ، والهداية ١/ ٤٥٣ .

(١٦) انظر: الكشاف ١/ ١٩٠

(١٧) انظر: مفاتيح الغيب ٤/ ٦٢

(١٨) انظر: التبيان ١/ ١١٧

(١٩) نسبه إليهم الرضي .انظر: شرح الكافية ٢/ ٧٢

٤ - أن يكون مشبها بالمفعول به .

ذكر هذا القول بعض الكوفيين [١] .

٥ -أن يكون تمييزا .

ذكر هذا القول الفراء [٢]، والطبري [٣]، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية [٤] .

٦ -أن يكون تمييزا شاذا .

ذكر هذا القول الزمخشري[٥] .

٧ -أن يكون توكيدا لمؤكد محذوف ، تقديره : إلا من جهل قولَه نفسَه ، ثم حذف المؤكد وأقام التوكيد مقامه .

ذكر هذا القول مكي [٦] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [٧] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب "نفسه" صادر عن الفعل "سفه" ؛ إذ إن الفعل "سفه" فعل لازم غير متعدٍّ وهذا مما لا خلاف عليه ، ولكنه في الآية قد تعدى إلى " نفسه" فخالف المعهود عنه ، لذا اختلف العلماء في إعراب "نفسه" على أقوال على النحو الآتي :

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٦٥

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ٧٩

(٣) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/ ٩٠

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١٤/ ٤٤١-٤٤٢، و١٦/ ٥٧١ ، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٣/ ٧٦ .

(٥) انظر : الكشاف ١/ ١٨٩ .

(٦) انظر : الهداية ١/ ٤٥٤

(٧) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٦٥ .

القول الأول : أن يكون مفعولا به .

وذلك بأن يكون الفعل متعديا على لغة من لغات العرب ، وإن كان الأصل فيه لزومه إلا أن ثعلبا والمبرد قد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفّه بفتح الفاء وشدها ، وقال يونس النحوي: أراها لغة ، وحكي كذلك عن أبي الخطاب [١] ، ويدل على ذلك قراءة من قرأ (إلا من سفّه نفسه) بالتشديد [٢].

وقد رجح أبو حيان هذا القول قائلا : (أما نصبه على أن يكون مفعولاً به ، ويكون الفعل يتعدّى بنفسه ، فهو الذي نختاره ، لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى ، كسفه بفتح الفاء وشدها . وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة) [٣].

ويؤخذ على هذا القول مخالفته للمشهور من لغة العرب ، إذ المشهور في "سفه " لزومه لا تعديه [٤].

القول الثاني : أن يكون مفعولا به على تضمين "سفه" معنى ما يتعدى بنفسه ، كـ"أهلك" ، و"جهل" ، و"وامتهن" ، و"ضيع" .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، ومن جهة السماع .

فأما من جهة الصناعة فيقول أبو حيان : (وأما التضمين فلا ينقاس) [٥]، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال ، وإنما يصار إليه عند الضرورة [٦].

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠٩ ، وغرائب التفسير ١/ ١٧٧ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٩٨ .

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ٤/ ٦٢

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٦٥ .

(٤) انظر : تاج العروس ٣٦/ ٣٩٨ مادة (سفه)

(٥) البحر المحيط ١/ ٥٦٥

(٦) انظر : مغني اللبيب ٥٤٥ ، والمساعد ١/ ٤٢٨

وأما من جهة السماع فيقول ابن تيمية : (وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ " سَفهْت كَذَا " أَلْبَتَّةَ بِمَعْنَى : جهلته. بَلْ قَالُوا: سَفُهَ بِالضَّمِّ سَفَاهَةً أَيْ صَارَ سَفِيهًا وَسَفِهَ بِالْكَسْرِ أَيْ حَصَلَ مِنْهُ سَفَهٌ كَمَا قَالُوا فِي " فَقِهَ وَفَقُهَ ")[١] .

ولكن هذا مردود بأن " السفه" في كلام العرب والسفيه جاء بمعنى خِفَّةِ الحِلْمِ، أو نَقِيضِهُ، أو الجَهْلِ ، وعلى ذلك يكون "سفهت كذا" من كلام العرب بمعنى "جهلت"[٢] .

يقول الطبري : (والسفيه : الجاهل ، الضعيفُ الرأي، القليلُ المعرفة بمواضع المنافع والمضارّ)[٣]، ويقول : (يعني تعالى ذكره بقوله : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ ، إلا من سفهت نفسه. وقد بينا ... أن معنى"السفه"، الجهل. فمعنى الكلام : وما يرغب عن ملة إبراهيم الحنيفية، إلا سفيه جاهل بموضع حظ نفسه فيما ينفعها، ويضرها في معادها ، كما حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال، قال ابن زيد في قوله: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ قال، إلا من أخطأ حظَّه)[٤] .

القول الثالث : أن يكون منصوبا على نزع الخافض .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، ومن جهة السماع .

فأما من جهة الصناعة فيقول أبو حيان : (وأما إسقاط حرف الجر ، وأصله "من سفه في نفسه" ، فلا ينقاس)[٥]؛ لأن نزع الخافض لا ينقاس إلا مع "أنّ" و"إنّ"[٦] .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٧١

(٢) انظر : القاموس المحيط ١٢٤٧ مادة "سفه"

(٣) جامع البيان ١/ ٢٩٣

(٤) السابق ٣/ ٩٠

(٥) البحر المحيط ١/ ٥٦٥

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٨٧

وأما من جهة السماع فيقول ابن تيمية : (لَا يُقَالُ: سَفِهْت أَمْرَ اللهِ وَلَا دِينَ الْإِسْلَامِ بِمَعْنَى : جَهِلْته أَيْ سَفِهْت فِيهِ) [١] .

القول الرابع : أن يكون مشبها بالمفعول به .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، لأن النصب على التشبيه بالمفعول شاذ في الأفعال ، مطرد في الصفات[٢] ، يقول أبو حيان : (وأما كونه مشبهاً بالمفعول ، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ، ولا يجوز في الفعل ، تقول : زيد حسنٌ الوجهَ ، ولا يجوز : حَسُنَ الوجهَ ، ولا يَحسنُ الوجهَ) [٣].

القول الخامس : أن يكون تمييزا .

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، لأن فيه خلافا ، يقول أبو حيان : (أما التمييزفلا يجيزه البصريون ، لأنه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة)[٤] .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن الأصل في التمييز أن يكون نكرة [٥]، وإنما الخلاف في تعريفه حيث ذهب الكوفيون[٦]، وابن الطراوة [٧]إلى جواز تعريفه بـ(أل) أو بالإضافة ، مستدلين على ذلك بالسماع ، ومنه :

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٧١

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٥٠

(٣) البحر المحيط ١/ ٥٦٥

(٤) السابق

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩ ، ومعاني الزجاج ١/ ٢١١، والكشاف ١/ ١٩٠.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٨٣ ، والإنصاف ١/ ٣١٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٣، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٧ ، والهمع ٢/ ٣٤٤ .

(٧) انظر: الإفصاح ٩، وشرح الجمل ٢/ ٢٨٨، والارتشاف ٤/ ١٦٣٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٧، والهمع ٢/ ٣٤٤، وابن الطراوة النحوي ١٤٠ ، وأبو الحسن بن الطرواة وأثره في النحو ٩٣.

١- قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقوله: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] .

٢- وقول العرب: "سفه زيد نفسه ، وغبن رأيه، وألم رأسه، وما فعلت العشرون الدرهم.

٣- وقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[(١)]

على حين ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون معرفة مطلقا ، وما ورد من تعريفه لا يعد دليلا عليه لاحتمال تخريجه على التضمين أو على حذف حرف الجر أو على التشبيه بالمفعول به أو على تقدير التنكير، فما كان بـ(أل) حكم بزيادتها، وما كان مضافًا حكم بتقدير الانفصال[(٢)] .

وما ذهب إليه البصريون من التأويلات متكلف جدا ، لأن فيه خروجا من شذوذ إلى شذوذ !

فالتضمين ، وحذف حرف الجر، والتشبيه بالمفعول به لا يقاس عليها . والقول بزيادة (أل) على تقدير التنكير ليس بصحيح ، لأن (أل) جاءت لمعنى التعريف ، وقد نابت عن الضمير في "النفس" أي نفسك ، والحرف إذا جاء لمعنى لا يحكم بزيادته ، وكذلك القول بتقدير الانفصال ليس بصحيح ، لأن تقدير الانفصال مخصوص بالوصف ، وقول البصريين : إن الأصل في كم ناقةً وفصيلَها ؟ ، كم ناقة وفصيلا لها ، هو من باب التوسع في الثواني دون الأوائل[(٣)]، ولا يطرد في جميع الأمثال .

---

(١) انظر: التكملة لأبي علي ٢٧٥ ، ومعاني القرآن ١/ ٣٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، والبديع لابن الأثير ١/ ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢/ ١٠٨، والارتشاف ٣/ ١٦٣٣، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٠٧ ، والهمع ٢/ ٢٦٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٧-٣٨٨، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٥٤-٢٥٦

(٣) انظر : التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش السمعاني ٢٢٧

والذي يظهر لي أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وما ورد منه معرفة فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه .

وأما أبو حيان فيوافق البصريين في هذه المسألة ، يقول : (ولا تعريف للتمييز، خلافا لبعض الكوفيين وأبي الحسن بن الطراوة . وأول أصحابنا ما حكاه أبو زيد الأنصاري من قول العرب : ما فعلت العشرون الدرهم، ومنا جاء نحو هذا مما يدل على التعريف)[١] .

وقد رجح ابن تيمية قول الكوفيين في هذه الآية بناء على ما يلي :

١-لأنه أصح في اللغة ، لأن "سفه" فعل لازم لا يتعدى .

٢-ولأنه سمع عن العرب كما سبق .

٣-ولأنه أصح في المعنى ، فإن النفس هي التي سفهت على قول أكثر السلف [٢] .

فأما مجيء "سفه" فعلا لازما فهذا لا خلاف فيه ، وأما مجيء التمييز معرفة سماعا عن العرب فهذه مسألة خلافية سبق الحديث عنها ...

ولكن السماع المطرد عن العرب في التمييز مجيئه نكرة ، وهذا قول الكوفيين أنفسهم ، يقول الفراء : (والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة كقولك : ضِقت به ذَرْعا...وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة)[٣] .

والأولى حمل الكلام على الغالب والكثير والمطرد من كلام العرب ، وإلا لاختلت القواعد واضطربت .

وأما كونه أصح في المعنى ، فلأن النفس هي التي سفهت فهذا صحيح ، إذ إسناد الفعل سفه

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٥٧.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ١٦/ ٥٧١

(٣) معاني القرآن ١/ ٧٩

إلى النفس أقوى في المعنى من إسناده إلى المرء ، ولكن صحة المعنى هذه تعارض المشهور من كلام العرب في مجيء التمييز نكرة ، وتقديم المعنى على الصناعة يعد من الجهات التي يدخل فيها الاعتراض على المعرب [١].

القول السادس : أن يكون تمييزا شاذا .

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز نحو قوله :

.... وَلَا بِفَـــزَارَةَ الــــشُّعُرِ الرِّقَابَـــا

.... أَجَــبَّ الظَّهْــرِ لَــيْسَ لَــهُ سَــنَامُ) [٢]

واعترض عليه أبو حيان في تنظيره بالبيتين ، لأنه لا يوجد في معمول الصفة المشبهة المنصوب المعرف إلا وجه واحد هو النصب على التشبيه بالمفعول به ، يقول : (قوله : ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف التمييز ، نحو قوله :

.... وَلَا بِفَـــزَارَةَ الــــشُّعُرِ الرِّقَابَـــا

.... أَجَــبَّ الظَّهْــرِ لَــيْسَ لَــهُ سَــنَامُ

ليس بصحيح ، لأن الرقاب من باب معمول الصفة المشبهة . والشعر جميع أشعر ، وكذلك أجب الظهر هو أيضاً من باب الصفة المشبهة ، وأجب أفعل اسم وليس بفعل .

وقبل النصف الأول قوله : فما قولي بثعلبةَ بن سعدٍ

وقبل الآخر قوله : ونأخذ بعده بذناب عيشٍ

فليس نحوه ، لأن نفسه انتصب بعد فعل ، و"الرقاب والظهر" انتصبا بعد اسم ، وهما من باب الصفة المشبهة) [٣].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٦٩٨.

(٢) الكشاف ١/ ١٨٩.

(٣) البحر المحيط ١/ ٥٦٥

وهو اعتراض غير مقبول ؛ إذ إن بعض الكوفيين قد أعرب معمول الصفة المشبهة المعرف تمييزا [(١)]، وعليه يكون الزمخشري قد حمل التمييز المعرف في الآية على التمييز المعرف بعد الصفة المشبهة على قول الكوفيين ، فيكون قد حمل شاذا على شاذ !! .

وحسب هذا القول تصريح الزمخشري بشذوذه .

القول السابع : أن يكون توكيدا لمؤكد محذوف ، تقديره : إلا من جهل قولَه نفسَه ، ثم حذف المؤكد وأقام التوكيد مقامه .

وهذا مردود عند أبي حيان ، (وأما كونه توكيداً وحذف مؤكدة ففيه خلاف . وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز أعني : أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد) [(٢)].

ومسألة حذف المؤكّد وإبقاء التأكيد مسألة خلافية بين العلماء أجازها الخليل وسيبويه [(٣)]، والمازني وابن طاهر وابن خروف[(٤)] .

قال سيبويه : (وسألتُ الخليل رحمه الله عن : مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباى أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به) [(٥)].

مستدلين بقول الشاعر :

إنّ محــــــــلا وإنّ مــــــــــرتحلا وإنَ في الـــسفر إذا مــضوا مهـــلا

والتقدير : إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلا ، فحذفوا الخبر مع إنه مؤكد بـ(إنّ)[(٦)].

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٥ ، والمساعد ٢/ ٢١٧

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٦٥

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٦٠

(٤) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٥٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٩ مخطوط

(٥) الكتاب ٢/ ٦٠

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ١٤١ ، والمقتضب ٤/ ١٣٠ ، والأصول ١/ ٢٤٧ ، والخصائص ٢/ ٣٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٧٦ ، والهمع ١/ ٤٩٤

وبقولهم : إنّ مالا وإنّ ولدا [١]، فقاسوا عليه وإن كان التوكيد لفظيا هنا.

في حين منعها الأخفش [٢]، وثعلب [٣]، وأبو علي الفارسي [٤]، وابن جني [٥]، وابن مالك [٦]، وأبو حيان[٧] .

وذلك لأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف [٨].

وأما ما استدلوا به فليس فيه دليل ، لأن المؤكد هنا نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر [٩].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني قائلا : (والأصح أنْ لا يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي ... لأن التأكيد ينافي الحذف) [١٠]، ويقول : (والذي نختاره أنه لا يجوز ذلك وإجازة مثل هذه الأشياء تحتاج إلى سماع من العرب) [١١].

ويترجح عندي في هذه المسألة أصحاب القول الثاني لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسّماع ،

---

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٩٩ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٥٣

(٤) انظر : الإغفال ٢/ ٤٠٩

(٥) انظر : سر الصناعة ١/ ٣٨٠ ، والخصائص ٢/ ٣٧٨ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٩٨

(٧) انظر : البحر المحيط ٥/ ١٥٤ .

(٨) انظر : الخصائص ١/ ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٨ ، ومغني اللبيب ٧٩٤، والمساعد ٢/ ٣٩٢ ، والهمع ٣/ ١٧١

(٩) انظر : مغني اللبيب ٧٩٤

(١٠) البحر المحيط ٥/ ١٥٤

(١١) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ١١٠ مخطوط

ورأيهم أبعد من اللبس والشك، ولم يستند الموافقون على الحذف إلى الأدلة والأمثلة المأثورة التي تكفي لتأييدهم رأيهم [١].

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول القائل بإعراب "نفسه" مفعولا به ، وذلك لما يلي :

١ -لأنه سمع عن العرب تعدي "سفه" .

٢ - ولسلامة هذا القول من الاعتراضات الموجهة إليه مقارنة بغيره .

٣-ولأن (الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد [٢]) ، والقرآن لا يحمل على الشاذ .

ولا يعترض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على القليل ، فهذه اللغة قليلة مقارنة بالكثير المطرد من كلام العرب ، ولكن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فليس عنه مندوحة .

---

(١) انظر : النحو الوافي ٣/ ٥٢٣

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٥١٦ .

١٩- إعراب (حنيفا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥] .

حيث اختلف في إعراب (حنيفا) على ثلاثة أقوال :

١-أن يكون حالا من إبراهيم .

وهو قول ذكره الأخفش[١] ، والطبري [٢]، والزجاج [٣]، والنحاس [٤]، والمهدوي [٥]، ومكي [٦] ، والزمخشري[٧] ، وابن عطية [٨] ، وأبو البقاء [٩] .

٢-أن يكون حالا من الملة .

وهو قول ذكره مكي [١٠]، والكرماني [١١]، وابن الشجري [١٢]، وأبو البقاء [١٣].

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١٠

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/ ١٠٤

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٣

(٤) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٦٦

(٥) نقل قوله أبو حيان ، انظر : البحر المحيط ١/ ٥٧٧

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٢ ، والهداية ١/ ٤٦٤

(٧) انظر : الكشاف ١/ ١٩٤

(٨) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٠١

(٩) انظر : التبيان ١/ ١٢٠

(١٠) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٢ ، والهداية ١/ ٤٦٤

(١١) انظر : غرائب التفسير ١/ ١٨٠

(١٢) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥

(١٣) انظر : التبيان ١/ ١٢١

٣-أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره نتبع أو أمدح أو أعني .

وهو قول ذكره الأخفش الصغير [١]، ومكي [٢]، وابن عطية [٣]، وأبو البقاء [٤]، وابن عصفور [٥].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني والثالث [٦].

المناقشة :

اختلف في إعراب (حنيفا) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن يكون حالا من إبراهيم .

وهذا القول مبني على مسألة مجيء الحال من المضاف إليه ، إذ لا خلاف بين النحاة – فيما أعلم – في جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملا في المضاف إليه.

أما إذا لم يكن المضاف عاملا في المضاف إليه فقد اختلف النحاة في جوازه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : المنع مطلقا .

وهو قول الأخفش الصغير علي بن سليمان [٧]، وابن الحاجب [٨]، وابن الربيع [٩] ، ونُسب هذا القول إلى الجمهور [١٠].

---

(١) عزاه إليه النحاس ، انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٦٦

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٢ ، والهداية ١/ ٤٦٤

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٠١

(٤) انظر : التبيان ١ / ١٢١

(٥) نقل قوله ناظر الجيش ، انظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٢

(٦) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٧٧

(٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٦٦ ، حيث عزاه إلى النحاس .

(٨) انظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٠

(٩) انظر : البسيط ١/ ٥٣١، وقد عزا بعض النحاة إليه القول بالجواز وعدم المنع، انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٠ ، والمساعد ٢/ ٢٥

(١٠) انظر : البحر المحيط ٥/ ٤٨٢

وحجتهم في ذلك ما يلي :

١-أن الحال لا بد من عامل فيها ، والعامل في الحال وصاحبها واحد ، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذه الحال ، فيكون عامل الحال غير عامل في صاحبها ، لو كان صاحبها مضافا إليه ، لأن العامل في المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصح أن يعمل في الحال [١].

٢-أن المضاف إليه لا يقبل التقييد إلا إذا كان في معنى الفاعل أو المفعول ، والحال إنما يجيء بها مقيدة لهما باعتبار فعلهما ، وغير ذلك لا يقبل التقييد ، لأنك لو قلت : حصير زيد راكبا سمار ، لم يستقم لأنها (سمار) سواء كان راكبا أم غير ذلك ، فوقع التقييدُ مفسدا [٢].

٣-أن المضاف إليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين ، فكما لا يكون المضاف إليه مبتدأ صاحب خبر لا يكون صاحب حال [٣].

القول الثاني : الجواز مطلقا .

وهو قول بعض البصريين [٤]، وأبي زيد الأنصاري[٥] ، والفارسي [٦]، والزجاج [٧]، والنحاس [٨]، والزمخشري [٩]، ونُسب هذا القول إلى سيبويه [١٠].

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦ ، والهمع ٢/ ٣٠٦

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٠-١٣١.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٦٠ ، والكليات ٥٨٥ .

(٤) انظر : البسيط ١/ ٥٣١ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٨٢ ، والارتشاف ٣/ ١٥٣٠ ، والمساعد ٢/ ٢٥ .

(٥) انظر : تذكرة النحاة ٥١٨

(٦) انظر : الحجة ٢/ ١٢٢ ، والمسائل الشيرازيات ٢٨٣-٢٨٤

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣١١

(٨) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٦٦

(٩) انظر : الكشاف ١/ ١٩٤

(١٠) انظر : حاشية الصبان ٢/ ١٧٨-١٧٩ ، وحاشية الخضري ١/ ٢١٦

وهو على جوازه قليل وعزيز في كلام العرب عند بعضهم [(١)].

وحجة هذا القول السماع ، ومن شواهدهم عليه :

١-قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦]

فـ(مصبحين) حال من (هؤلاء) وهو مضاف إليه .

٢-وقول الشاعر :

عوذٌ وبهثةُ حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهبُ

فـ(مضاعفا) حال من (الحديد) وهو مضاف إليه .

٣-وقوله :

كأنَّ حوافره مدبرا خُضبن وإن كان لم يخضبِ

فـ(مدبرا) حال من الضمير في (حوافره)

٤-وقوله :

سلبت سلاحي بائسا وشتمتني فيا خير مسلوب ويا شر سالبِ

فـ(بائسا) حال من المضاف إليه وهو ياء المتكلم في (سلاحي) [(٢)].

القول الثالث : الجواز ، بشرطين :

١-إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه .

٢-إذا كان المضاف كجزء من المضاف إليه .

---

(١) انظر : المحتسب ١/ ٢٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦ ، ٢٣٣ ، والتبيان ١/ ١٢٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٤ ، والبديع ١/ ١٨٤ ، والمساعد ٢/ ٢٥ ، والدر المصون ٢/ ١٣٦

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤ - ٢٥ ، ٢٥٦ .

وحجة هذا القول السماع ، والقياس :

فشواهد السماع ما يلي :

١-قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر: ٤٧] فـ(إخوانا) حال من المضاف إليه ، وهو (الضمير الهاء) في صدورهم ، لأن (الصدورو) جزء من المضاف إليه .

٢-وقوله تعالى : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٢] فـ(ميتا) حال من المضاف إليه وهو (أخيه) ، لأن (لحم) جزء من المضاف إليه .

٣-وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: ١٣٥] ، وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [الأنعام: ١٦١] ، وقوله : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣] .

فـ(حنيفا) في الآيات السابقة حال من المضاف إليه ، وهو (إبراهيم) ، لأن (ملة) كجزء من المضاف إليه [(١)] .

وأما القياس فلأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها حكما بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف ، فلو قيل في غير القرآن (ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا) ، (واتبع إبراهيم حنيفا) لكان ذلك سائغا حسنا[(٢)] .

وهو قول الأخفش[(٣)] ، والسهيلي[(٤)] ، وابن مالك[(٥)] ، وكثير ممن شرح كتب ابن مالك[(٦)] .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٠ ، وشرح ألفية ابن الناظم ٣٢٥

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : الهمع ٢/ ٣٠٦

(٤) انظر : نتائج الفكر ٢٤٦

(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ ٤٣٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ ، ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠-٧٥١ .

(٦) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٨٥ ، والمساعد ٢/ ٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٠٧ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٣

وأما موقف أبي حيان من هذه المسألة فهو مع أصحاب القول الأول ، يقول : (والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان جزأه أو كجزئه أو لم يكن .

.... وإنما لم تجز الحال من المجرور بالإضافة إذا كان ليس في موضع رفع ولا نصب ، نحو : مررت بغلام هند ضاحكة ، لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، و(هند) الجار لها إما معنى الإضافة ، وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقييدية ، وإما اللام التي كانت قبل حصول الإضافة ، وأيما قدرته منهما لا يصلح أن يكون عاملا في الحال ، لأنه يقيد هذه النسبة التي هي تقييدية بضحك هند ، والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن ...) [١].

ويقول : (الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه ، سواء كان جزءا مما أضيف إليه ، أو كالجزء أو غير ذلك .

وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا) [٢].

لذلك ركب أبو حيان مطية التأويل رادا بها على استدلالات المجيزين ، وهو بهذا يعد متابعا لابن الشجري [٣]، وابن عصفور فيها[٤] .

إذ يقول : (ولا يتعين ما قاله في الآية ولا في البيت ...

وما استدل به ....لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون (إخوانا) منصوبا على المدح ، ....ولاحتمال أن يكون (حنيفا) حالا من (ملة) على معنى : دين إبراهيم ، أو حالا من الضمير في (اتبع) .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٨٢-٨٣ ، ومنهج السالك ١٩٣

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٧٧

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤-٢٥

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٢ حيث ذكر كلام ابن عصفور .

ومع هذا الاحتمال لا يكون في الاستدلال بذلك حجة على إثبات قاعدة كلية ، وهي أن المضاف إذا كان جزءا من المضاف إليه أو كالجزء جاز أن تأتي الحال من المضاف إليه ، ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين ، وهي تحتمل غير الحال احتمالا واضحا ، إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط به) [(١)].

وقد اعتمد ذلك أبو حيان في أعاريبه ، وذلك فيما يلي :

١ – في قوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٧] في قراءة ابن كثير (غير) بالنصب[(٢)] .

إذ يقول : (والنصب على الحال ... من الذين قاله المهدوي وغيره ، وهو خطأ لأن الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز) [(٣)].

٢ – وفي قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾ [الحجر: ٤٧] .

إذ يقول : (قيل : وانتصب إخوانا على الحال ، وهي حال من الضمير ، والحال من المضاف إليه إذا لم يكن معمولا لما أضيف على سبيل الرفع أو النصب تندر ، فلذلك قال بعضهم : إنه إذا كان المضاف جزأ من المضاف إليه كهذا ، لأن الصدور بعض ما أضيفت إليه ، وكالجزء كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا ﴾ جاءت الحال من المضاف ، وقد قررنا أن ذلك لا يجوز .

وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا ، فتأويله هنا أنه منصوب على المدح ، والتقدير : أمدح

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٨٢–٨٣ ، ومنهج السالك ١٩٣ ، والبحر المحيط ١/ ٥٧٧–٥٧٨ ، و٥/ ٤٤٥ .

(٢) انظر : السبعة ١١٢

(٣) البحر المحيط ١/ ١٤٩ .

إخوانا . لما لم يمكن أن يكون نعتا للضمير قطع من إعرابه نصبا على المدح)[١] .

٣-وفي قوله تعالى ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦]

إذ يقول : (و(مصبحين) ... حال من الضمير المستكن في مقطوع على المعنى ، ولذلك جمعه[٢]) .

٤-وفي قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ وَهُمۡ دَٰخِرُونَ ﴾ [النحل: ٤٨] .

إذ يقول : (وأما ما أجازه الزمخشري من أن قوله (وهم داخرون) ، حال من الضمير في (ظلاله) فعلى مذهب الجمهور لا يجوز ، وهي مسألة جاءني غلام هند ضاحكة)[٣] .

٥-وفي قوله : ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ . أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآ ﴾ [الدخان : ٢١٨] .

إذ يقول : (والذي تلقينا من أشياخنا أنه حال من (أمر) ، لأنه وصف بحكيم ، فحسنت الحال منه ، إلا أن فيه الحال من المضاف إليه ، وهو ليس في موضع رفع ولا نصب ، ولا يجوز)[٤] .

فأبو حيان لا يرى بمجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وما ورد غير ذلك فهو قليل نادر لا يعتد به ، مع احتماله أوجها أخرى ، والاحتمال لا تبنى عليه قاعدة ...

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٤٤٥

(٢) السابق ٥/ ٤٤٩

(٣) السابق ٥/ ٤٨٢

(٤) السابق ٨/ ٣٤

ولا يخفى ما في الأوجه المحتملة التي خرّج عليه الشواهد من التكلف ، والتعسف ، والتقدير ...

ففي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ أولوا الآية بجعل الملة بمعنى الدين ، والأصل عدم التأويل ، ثم إن الحديث كان عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ما ملته ؟ فبين الله سبحانه أنه كان حنيفا، أي موحدا لله وما كان من المشركين ، فحنيفا على هذا يكون حال لإبراهيم حالا لازمة له عليه الصلاة والسلام لا تنفك عنه لذلك قال الله عنه : ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ .

أو يؤوّلونه الآية على تقدير فعل محذوف تقديره : (أمدح) ، أو (نتبع) فيكون معنى الكلام عليه ، أي بل ملة إبراهيم أمدح حنيفا أو نتبع حنيفا ، وهذا معنى بعيد ، لأن الله أراد أن يبين لهم ملة إبراهيم ما هي ؟ لا أن يمدح الخليل عليه السلام أو أن يجاب بـ(نتبع) !! ، وأما تقدير (أعني) فهو من جهة المعنى قريب إلا أن فيه تقديرًا ، والأولى عدم التقدير .

وكذلك التكلف في تأويل قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ بجعل (حنيفا) حال من الضمير يرجع إلى النبي محمد ﷺ ، وهذا لمعنى ليس بظاهر، لأن سياق الآية ونظائرها يدل على أن (حنيفا) المراد به إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ . شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ . وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ . ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ويقول تعالى في آية أخرى : ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ثم هل يقولون إن حنيفا حال من الضمير (الواو) على قولهم في قوله تعالى : ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ؟ !!

ومثل ذلك التكلف أيضا تأويل (مصبحين) في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ ﴾ على أن يكون حالا من الضمير المستتر في (مقطوع) يعود إلى دابر ، وجمع حملا على المعنى لأن ذلك في معنى دابري هؤلاء فيتفق الحال وصاحبها جميعا !!! ...

هذا ، وإن القول بأن الشواهد الواردة في مجيء الحال من المضاف إليه مقصورة على مثال أو مثالين كما زعم أبو حيان مردود بما سبق من كثرة الشواهد على هذه المسألة ...

ثم إن الاعتراض على أصحاب القول الثالث من أبي حيان لا وجه له لأنهم لم يخالفوا في مسألة العامل في الحال ، فالعامل في الحال هو العامل في صاحبها كما سبق ...

وأما أصحاب القول الأول فلا يرون بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وإنما العامل في الحال عندهم إنما هو تمام الكلام قبله كما سبق ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله كما يفهم من كتابه ، إذ يقول : (هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال المعروف مبني على مبتدأ.

.... وذلك أنك إذا قلت استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلا، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين لأنه ليس من صفته ولا محمولا عليه، فأشبه عندهم ضاربٌ زيدًا.

وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلق حالا، فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب بقولك: مر زيد راكبا) [(١)]، ويقول (هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء.

لأن المعنى واحد في أنه حال، وان ما قبله قد عمل فيه ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولا على إن، وذلك قولك إن هذا عبدالله منطلقًا ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾)[(٢)].

---

(١) الكتاب ٢/ ٨٦-٨٧

(٢) السابق ٢/ ١٤٧

فسيبويه يرى ان الحال تنتصب بعد تمام الكلام وهذا ما يفهم من تعليله دائمًا بعشرين درهما .

لذا لا يعتد بقول أبي حيان في هذه المسألة ، لأنه قول منازع فيه ، والقول المنازع فيه لا يصلح للاحتجاج .

والقول الثاني : أن يكون (حنيفا) حالا من الملة .

يقول أبو حيان : (ويمكن أن يكون منصوباً على الحال من المضاف ، وذكر حنيفاً ولم يؤنث لتأنيث ملة ، لأنه حمل على المعنى ، لأن الملة هي الدين ، فكأنه قيل : نتبع دين إبراهيم حنيفاً . وعلى هذا خرجه هبة الله بن الشجري في المجلس الثالث من أماليه . قال : قيل إن حنيفاً حال من إبراهيم ، وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالاً من الملة ، وإن خالفها بالتذكير ، لأن الملة في معنى الدين . ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله جل وعز : ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ؟ فإذا جعلت حنيفاً حالاً من الملة ، فالناصب له هو الناصب للملة ، وتقديره : بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، وإنما ضعف الحال من المضاف إليه ، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال . انتهى كلامه [١] . وتكون حالاً لازمة ، لأن دين إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية ، وكذلك يلزم من جعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أن يكون حالاً لازمة ، لأن إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية) [٢] .

ومجيء الحال من المضاف لا خلاف فيه إلا أن في هذا القول تأويلا ، والأصل عدم التأويل .

والقول الثالث : أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره نتبع أو أمدح .

يقول أبو حيان : (وأما إضمار الفعل فهو قريب) [٣] .

وإضمار الفعل يجعل المعنى بعيدا ومتكلفا ، لأنه يصير : بل ملة إبراهيم أمدح حنيفا أو نتبع

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٧٧-٥٧٨

(٣) السابق ١/ ٥٧٧

حنيفا ، وهذا معنى بعيد ، لأن الله أراد أن يبين لهم ملة إبراهيم ما هي ؟ لا أن يمدح الخليل عليه السلام أو أن يجاب بـ(نتبع) !

الترجيح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان القول الأول وهو إعراب (حنيفا) حال من (إبراهيم) على غيره ، وذلك لصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولأن الأصل في الكلام حمله على ظاهره من غير تأويل ولا تقدير ، ولأن جمهور المعربين عليه .

٢٠- إعراب (الجن) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] .

حيث اختلف في إعراب (الجن) على خمسة أقوال :

١- أن يكون بدلا من "شركاء" ، و"شركاء" مفعولا أوّل ، و"لله" مفعولا ثانيا .

ذكر هذا القول الأخفش(١)، والفراء(٢)، والطبري(٣)، والزجاج(٤)، والنحاس(٥)، ومكي(٦)، والكرماني(٧)، والزمخشري(٨)، وابن عطية(٩)، والحوفي(١٠)، وأبو البقاء(١١).

٢-أن يكون عطف بيان ، و"شركاء" مفعولا أوّل ، و"لله" مفعولا ثانيا .

ذكر هذا القول الرازي (١٢).

٣-أن يكون مفعولا أوّل مؤخرا ، وشركاء مفعولا ثانيا مقدما .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٨٣

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ٣٤٨

(٣) انظر : جامع البيان١١/ ٧

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٧

(٥) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٨٧

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٤، والهداية٣/ ٢١٢٠

(٧) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٧٧

(٨) انظر : الكشاف ٢/ ٥٢

(٩) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٣٨٨

(١٠) انظر : البحر المحيط٤/ ١٩٦

(١١) انظر : التبيان ١/ ٥٢٦

(١٢) انظر : مفاتيح الغيب١٣/ ٩٠

ذكر هذا القول الفراء[١]، والطبري[٢]، والزجاج[٣]، والنحاس[٤]، ومكي[٥]، والكرماني[٦]، والزمخشري[٧]، وابن عطية [٨]، وأبو البقاء[٩]، ورجحه السمين[١٠].

٤-أن يكون مفعولا ثانيا، وشركاء مفعولا أوّل.

ذكر هذا القول الحوفي[١١].

٥-أن يكون منصوبا بفعل محذوف، تقديره: وجعلوا الجن.

ذكر هذا القول السكاكي[١٢]، وأبو جعفر بن الزبير[١٣].

وأما أبو حيان فرجح القول الأخير[١٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٤٨

(٢) انظر: جامع البيان١١/ ٧

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٧

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٨٧

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٤، والهداية٣/ ٢١٢٠

(٦) انظر: غرائب التفسير١/ ٣٧٧

(٧) انظر: الكشاف ٢/ ٥٢

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٨٨

(٩) انظر: التبيان ١/ ٥٢٦

(١٠) انظر: الدر المصون٥/ ٨٣

(١١) انظر: البحر المحيط٤/ ١٩٦

(١٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٢٨

(١٣) انظر: البحر المحيط٤/ ١٩٦. وأبو جعفر هو أحمد بن إبراهيم بن الزّبير بن محمد بن الزّبير الثقفي الجياني المولد الغرناطي المنشأ، العالم المشهور في العلوم المختلفة غير أنّ شهرته في النحو غلبت عليه. توفي سنة ٧٠٨هـ انظر: بغية الوعاة١/ ٢٩١، والإحاطة في تاريخ غرناطة ١/ ١٩١، وغاية النهاية١/ ٢٣١.

(١٤) انظر: البحر المحيط٤/ ١٩٦

المناقشة :

اختلف في إعراب (الجن) على النحو الآتي :

١ -أن يكون بدلا .

وهذا القول من جهة الصناعة غير جائز عند بعض المحققين كما يقول الرازي اعتمادا على مسألة العامل في البدل ، يقول : (قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَلِ، فَلَوْ قِيلَ: وَجَعَلُوا للهَّ الْجِنَّ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا مَفْهُومًا) (١) ، وتبعه أبو حيان فقال : (لا يجوز ، لأنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً ولو قلت وجعلوا لله الجن لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا) (٢) .

ومسألة العامل في البدل مسألة خلافية بين العلماء على قولين :

القول الأول : أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه من غير نية تكرار العامل ، فيكون البدل من جملة مستقلة غير جملة المبدل منه .

وعلى هذا القول لا يشترط إحلال البدل محل المبدل منه .

وهو رأي المبرد (٣)، وابن السراج (٤)، والصيمري(٥) ، والسيرافي (٦)، وابن مالك (٧)،

---

(١) مفاتيح الغيب ١٣/ ٩٠

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٩٦

(٣)انظر : المقتضب ٤/ ٢٩٥، ٣٩٩، و انظر أيضًا : ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦١

(٤)انظر : الأصول ٢/ ٤٦

(٥)انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٦

(٦)انظر : شرح الكتاب٢/ ١١ مخطوط

(٧)انظر : شرح التسهيل٣/ ٣٣٠، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٨٦

وابن الحاجب[(١)]، والرضي[(٢)] .

وذلك لأن القول بتكرار العامل يلزم عنه أمران وهما :

١- إحلال البدل محل المبدل منه فيكون المبدل منه في نية الطرح ، وذلك لا يجوز في نحو قولهم : (زيد ضربته أخاك) ، فـ (أخاك) لا يصح إعرابه بدلا ، لأن التقدير سصبح : (زيد ضربت أخاك) ، فيبقى المبتدأ بلا عائد يعود عليه !! وهذا لا يستقيم عليه الكلام .

وفي ذلك يقول ابن هشام : (ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر ، فكان يمتنع : ضرب زيداً غلامُه ، ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، والإجماع على جوازه)[(٣)] .

٢- ورود اللغو في كلام الله عز وجل وكلام الرسول وكلام العرب الفصحاء ، وهذا لا يصح[(٤)] .

والقول الثاني : أن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه ، فيكون البدل على نية تكرار العامل .

وعلى هذا القول يشترط إحلال البدل محل المبدل منه .

وهو رأي الأخفش [(٥)]، وأبي علي الفارسي [(٦)]،وابن خروف [(٧)]، والشلوبين [(٨)]،

---

(١)انظر : شرح الكافية ٢/ ٣٨٠

(٢)انظر : السابق ٢/ ٣٨٠.

(٣) انظر : المغني ٧٢١ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٢/ ٣٨٠

(٥) انظر : شرح المفصل ٣/ ٦٧

(٦) انظر : الحجة ١ / ١٤٥

(٧) انظر : شرح جمل الزجاجي١/ ٣٥٣

(٨) انظر : التوطئة ٢٠٢

وابن عصفور [١]، وابن أبي الربيع[٢] ، وابن برهان [٣]، والجرجاني [٤]، ونسب هذا الرأي إلى جمهور النحويين [٥].

وعلى هذا القول يشترط إحلال البدل محل المبدل منه فيكون المبدل منه في نية الطرح ، وذلك لأن البدل على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : قام زيد أخوك ، فالتقدير : قام أخوك ، فتركك الأول وأخذك في استئناف كلام آخر ، طرح له في المعنى واعتماد على الثاني [٦]

ودليلهم على ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥] فـ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدل من ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ﴾ فتكرار اللام في البدل دليل على أن البدل على نية تكرار العامل ، فلولا أن النية في البدل الطرح لما جاز ذلك[٧].

واختلف النقل عن سيبويه في العامل في البدل تبعا لاختلاف النحاة في فهم كلامه رحمه الله ، يقول : (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما يعمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ...)[٨] .

حيث فهم ابن الصّفار من هذا النص أن العامل في البدل عند سيبويه إنما هو غير العامل في

(١) انظر : المقرب ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩

(٢) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٢٩٦، ٣١٣، ٣٨٧

(٣) انظر : شرح اللمع ١/ ٢٢٩

(٤) انظر : المقتصد ٢/ ٩٢٩، ٩٣٠

(٥) انظر : أسرار العربية ٣٠٠، وارتشاف الضرب٤/ ١٩٦١، والمساعد ٢/ ٤٢٧، والهمع٣/ ١٤٢

(٦) انظر : المقرب ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩ ، واللمع في العربية ١٧٢ ، ١٧٥ .

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩ و البسيط ١ / ٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٨) الكتاب ١ / ١٥٠ .

المبدل منه [١] ، على حين فهم منه السيرافي[٢] ، والرماني [٣]، والأعلم [٤]، وابن مالك [٥]، والشاطبي [٦] أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لتعلقهما به من طريق واحد .

واستدل ابن مالك على أن مراد سيبويه هو ما فهمه السيرافي ومن معه بنصين من الكتاب :

١ - بالنص السابق لسيبويه .

٢ – وبقول سيبويه في باب الحال : (وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأولُ فالأولُ ، جعلته بدلاً ، وحمله على الفعل ، كأنه قال : دخل الأولُ فالأولُ)[٧] .

وزاد بعض الباحثين[٨] نصين آخرين في الأدلة على ما فهمه السيرافي ، وهما :

٣ - قوله في باب الاستثناء : (وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً ، فينصب (زيداً) على غير (رأيت) لأنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول)[٩] .

٤ - قوله في باب الاستثناء أيضاً : (فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل ، وتجعله مكان الأول ، فإذا قلت : ما أتاني القوم إلا أبوك ، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك)[١٠] .

---

(١) انظر : شرح الكتاب ١٨٦

(٢) انظر : شرح الكتاب ٤/ ٣٥

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٩ب

(٤) انظر : النكت١/ ٢٧١

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٣٠

(٦) انظر : المقاصد الشافية ٥/ ٢٢٣

(٧) الكتاب١ / ٣٩٨ .

(٨)انظر : اختلاف الشراح في فهم كلام سيوبيه ٥٩٠ - ٥٩٢ .

(٩) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(١٠) السابق ٢/ ٣٣١

يقول الشاطبي : (والعامل عند سيبويه في البدل والمبدل منه واحد من غير تقدير عامل آخر، وحيث ظهر منه غير ذلك فتفسير معنى لا تقدير إعراب)[١].

والذي يظهر أن البدل عند سيبويه له معنيان : معنى التوكيد ومعنى البيان .

فأما معنى التوكيد فبيانه أنك تذكر البدل مرتين ، كقولك : رأيت قومك أكثرهم ، وأنت تريد : رأيت أكثر قومك ، فالبدل (أكثرهم) هنا كأنه ذكر مرتين : مرة عندما قلت : رأيت قومك، لأن هذا يشمل أكثرهم ، ثم صرحت بذكر أكثرهم ، فكأنك ذكرت البدل مرتين توكيداً ، فالمعنى هنا : رأيت أكثر قومك أكثرهم .

وهذا تفسير سيبويه في : (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ... [٢]) على أنه أراد: رأيت أكثر قومك ... ولكنه ثنى الاسم توكيداً .

وفي هذه الحالة يكون العامل في البدل هو العامل في المبدل منه .

وأما معنى البيان فوضحه سيبويه بقوله في الباب نفسه : (ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول: ثلثهم ، أو ناساً منهم [٣]). بمعنى أن البدل هنا على نية كلام جديد ، فيكون هناك جملتان ، جملة رأيت قومك ، وجملة رأيت أكثرهم .

فيكون العامل في البدل على هذه الحالة فعلاً مكرراً ، وهو غير الفعل الأول ، والغاية هنا البيان لا التوكيد .

---

(١) المقاصد الشافية ٥ / ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ١ / ١٥٠ .

(٣) السابق ١ / ١٥١ .

وأكد معنى البدلية هذا في مكان آخر فقال : (واعلم أن هذا المضمر [في نحو : رأيت زيداً إياه] يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له ، لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك : رأيت عبد الله أبا زيد ، فأما البدل فمنفرد ، كأنك قلت : زيداً رأيت ، أو رأيت زيداً ، ثم قلت إياه رأيت)[١] .

أما البدل في باب الاستثناء في قوله : (فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل ، وتجعله مكان الأول ، فإذا قلت : ما أتاني القوم إلا أبوك ، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك)[٢] .

فهو من نوع خاص ، حيث يحل إلا وما بعدها محل المبدل منه ، فالعامل في البدل والمبدل منهما واحد ، وهذا النوع من البدل وحده هو الذي يكون على نية طرح المبدل منه .

وأما أبو حيان فذهب في ارتشافه وتذييله إلى أن ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه يدل على أن العامل في المبدل هو العامل في المبدل منه [٣]في حين ذهب في بحره إلى أنه قول قد نسب إلى سيبويه ، والمشهور خلافه[٤] ، لذا رجح أبو حيان أن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه يقول : (الأصح أن العامل فيه هو غير العامل في المبدل منه [٥]) وقال أيضا : (وهو المشهور[٦]) ، (وهو المذهب الصحيح[٧]).

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٦ .

(٢) السابق ٢/ ٣٣١

(٣) انظر : ارتشاف الضرب / ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٧ مخطوط

(٤) البحر المحيط ٨ / ٤٦٦ .

(٥) السابق ٢/ ٣٧٣

(٦) السابق ١ / ٣٩٥ و ٤ / ٩٠ .

(٧) البحر المحيط ٢ / ٤٢٢ ، وانظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٤٦ مخطوط ، والبحر المحيط ٧/ ٢٦ ، ٣١٨ ، ٣/ ٥٤٩ ...

وما قاله لا يعتد به مرجحا في الخلاف النحوي ، لأن فيه خلافا معتبرا بين النحاة كما سبق ، والتنازع في الاستدلال لا يعد دليلا، ثم إن قوله في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ : (ولو قلت : وجعلوا لله الجن لم يصح ، وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا[١]) بحاجة إلى تحرير، لأن الإشارة في قوله : (وهذا لا يصح هنا البتة) إما أن ترجع إلى أن البدل على نية تكرار العامل وهذا كما قال لا يصح ، لأن البدل على نية الطرح .

وإما أن ترجع إلى أن البدل معمول في المبدل منه وهذا يصح فيه المعنى ، لأن البدل ليس على نية الطرح فيه .

فالمعنى على هذا لا يفسد إلا على القول بالتكرار دون غيره

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في مسألة العامل في البدل ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ... ﴾ [المائدة: ١١٧] .

حيث اعترض على الزمخشري [٢]في منعه إعراب (أن اعبدوا) بدلاً بحجة أن في إحلال البدل محل المبدل منه يُذهب بالعائد على الموصول.

يقول أبو حيان : (ولا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه ، ألا ترى إلى تجويز النحويين : زيد مررت به أبي عبد الله ، ولو قلت : زيد مررت بأبي عبد الله لم يجز ذلك عندهم إلا الأخفش) [٣].

وقد رد السمين على أبي حيان واتهمه بالتناقض في هذه المسألة ، يقول : (وأما قوله (إن

---

(١) البحر المحيط ٤/ ١٩٦

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٦٩٥

(٣) البحر المحيط ٤/ ٦٥

حلول البدل محل المبدل منه غير لازم) فغير مسلم ، لأن هذا معارض بنصهم على أنه لا يجوز (جاء الذي مررت به أبي عبد الله) فجر عبد الله بدلاً من الهاء ، وعللوه بأنه يلزم بقاء الموصول بلا عائد ، مع أن لنا أيضاً الربط بالظاهر في الصلة خلافاً ... ويكفينا كثرة قولهم في مسائل : (لا يجوز هذا لأن البدل يحل محل المبدل منه) فيجعلون ذلك علة مانعة ، يعرف ذلك من معانى كلامهم ... »[١]، ويقول أيضا في منع أبي حيان للبدلية في (الجن) في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ : (وهو معنى صحيح أعني كونَ البدل مفسراً ، فلا معنى لردِّ هذا القول ، وأيضاً فقد رَدَّ هو على الزمخشري عند قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ﴾ فإنه لا يلزم في كل بدلٍ أن يحل مَحَلَّ المبدلِ منه ، قال : (ألا ترى إلى تجويز النحويين زيد مررت به أبي عبد الله) ولو قلت : (زيد مررت بأبي عبد الله) لم يجز إلا على رأي الأخفش . وقد سبق هذا في المائدة ، فقد قرر هو أنه لا يلزم حلول البدل محلَّ المبدل منه فكيف يَرُدُّ به هنا؟) [٢].

هذا ، ومما يشهد لهذا القول أعني إعرابه بدلا قراءة ابن مسعود ، إذ قرأ ﴿ وجعلوا لله شركاء من الجن ﴾ [٣]فيكون الشركاء هم الجن ، وعلى هذا يصح المعنى على كلا القولين في العامل في البدل .

٢-أن يكون عطف بيان ، و"شركاء" مفعولا أوّل ، و"لله" مفعولا ثانيا .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، لأن فيه مخالفة لإجماع البصريين والكوفيين في اشتراط المطابقة بين التابع والمتبوع في عطف البيان [٤].

---

(١) الدر المصون ٤/ ٥١٧

(٢) السابق ٥/ ٨٤

(٣) انظر : مختصر ابن خالويه٤٧ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٣/ ٣٤٨ ، والمغني ٧٤٨

٣- أن يكون مفعولا أوّل مؤخرا ، وشركاء مفعولا ثانيا مقدما

وهذا القول من جهة الصناعة والمعنى صحيح ، يقول الجرجاني : (ليس بخافَ أن لتقديمِ "الشركاءِ" حُسْناً وروعةً ومأخذاً من القلوبِ، أنتَ لا تجدُ شيئاً منه إِنْ أنتَ أَخَّرْتَ فقلتَ: "وجعَلوا الجنَّ شركاء الله"، وأنك ترى حالَك حالَ مَنْ نُقِلَ عن الصورةِ المُبْهجة والمَنْظر الرائقِ والحُسْنِ الباهرِ، إِلى الشيءِ الغُفْل الذي لا تَحْلَى منهُ بكثيرِ طائلٍ، ولا تصيرُ النفسُ به إِلى حاصلٍ. والسببُ في أن كانَ ذلك كذلكَ، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيلَ إِليه مع التأخيرِ.

بيانه ، أنَّا وإِنْ كنَّا نرى جملةَ المعنى ومحصولَه أنَّهم جعلوا الجنَّ شركاءَ وعبدوهُمْ مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يَحْصُلَ مع التأخيرِ حصولَه مع التقديمِ، فإِنَّ تقديمَ "الشركاءِ" يفيدُ هذا المعنى، ويفيدُ معه معنى آخر، وهو أنه ما كانَ يَنبغي أن يكونَ لله شريكٌ، لا من الجن ولا غير الجن.

وإذا أخر فقيل: "جعلوا الجن شركاء الله"، لم يُفِدْ ذلكَ، ولم يكنْ فيه شيءٌ أكثرُ من الإِخبارِ عنهم بأنهم عبَدوا الجنَّ مع الله تعالى، فأما إنكارُ أنْ يُعْبَد مَعَ الله غيرُه، وأنْ يكونَ له شريكٌ مِنَ الجنِّ وغيرِ الجنِّ، فلا يكونُ في اللفظِ مع تأخيرِ "الشركاءِ" دليلٌ عليه. وذلك أنَّ التقديرَ يكونُ مع التقديمِ: أنَّ "شركاءَ" مفعول أول لجعل، و"الله" في موضعِ المفعولِ الثاني، ويكونُ "الجنّ" على كلام ثانٍ، وعلى تقديرِ أنه كأنه قيل: "فمن جَعلوا شركاءَ لله تعالى؟ "، فقيل: "الجنَّ". وإِذا كان التقديرُ في "شركَاء" أنه مفعولٌ أوّلُ، و "لله" في موضعِ المفعولِ الثاني، وقَعَ الإِنكارُ على كونِ شركاء لله تعالى على الإطلاق، من غيرِ اختصاصِ شيءٍ دونَ شيءٍ. وحصَلَ مِن ذلك أنَّ اتخاذَ الشريكِ من غَيْرِ الجنِّ قد دخَلَ في الإِنكارِ دخولَ اتِّخاذِه من الجنِّ، لأَنَّ الصفةَ إِذا ذُكرت مُجَرَّدة غيرَ مُجْراة على شيءٍ، كانَ الذي تَعَلَّقَ بها من النَّفْي عامًّا في كلِّ ما يجوزُ أن تكونَ له تلك الصفةُ)[1]،

---

(١) دلائل الإعجاز ١/ ٢٨٦

ويقول الزمخشري : (فإن قلت : فما فائدة التقديم؟ قلت : فائدته استعظام أن يتخذ للهّ شريك مَن كان ملكا أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك. ولذلك قدّم اسم اللهّ على الشركاء) [١] .

٤ –أن يكون مفعولا ثانيا ، وشركاء مفعولا أوّل .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، إذ المفعول الأول مبتدأ في الأصل والثاني خبره ، وقد تقرَّر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جَعَلْتَ المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً [٢] .

٥ –أن يكون منصوبا بفعل محذوف ، تقديره : وجعلوا الجن

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان من جهة السماع ، يقول : (وأحسن مما أعربوه ما سمعت من أستاذنا العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي يقول فيه قال : انتصب الجن على إضمار فعل جواب سؤال مقدّر كأنه قيل من (جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاء) قيل : الجن أي جعلوا الجن ، ويؤيد هذا المعنى قراءة أبي حيوة ويزيد بن قطيب الجنُ بالرفع [٣] على تقديرهم الجن جواباً لمن قال : من الذي جعلوه شريكاً فقيل له : هم الجن ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والانتقاص لمن جعلوه شريكاً لله) [٤] ، وقد سبقهم إلى إلى ذلك السكاكي فقال : (وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء؟) [٥] .

والاستدلال بقراءة أبي حيوة ويزيد لا تصلح مرجحا لهذا الإعراب ، لاحتمال أن تكون دليلا على البدلية سواء أكان البدل على نية تكرار العامل ، أم كان على تقدير جملة أخرى ، والتابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع ، والثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل ، ورب شيء يصح تبعاً

---

(١) الكشاف ٢ / ٥٢

(٢) انظر : الدر المصون ٥/ ٨٤

(٣) انظر : مختصر ابن خالويه ٤٧، ومعجم القراءات ٢/ ٥٠٥

(٤) البحر المحيط ٤/ ١٩٦

(٥) مفتاح العوم ٢٢٨

ولا يصح استقلالاً ، وكم من شيء يثبت ضمناً وتبعاً ولا يثبت قصداً وأصالة[١] .

ويؤخذ على هذا القول – أعني إعرابه مفعولا به وإضمار فعله – من جهة الصناعة حاجته إلى التقدير ، والأصل في الكلام عدم التقدير .

وكذلك يؤخذ عليه من جهة المعنى قصره على الإخبار عنهم دون الإنكار عليهم[٢] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب (الجن) بدل من (شركاء) ، والقول الثالث وهو إعرابها مفعول أوّل على غيره ، إلا أن القول الثالث أرجح من غيره ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه ، ولأنه ليس فيه خلاف بخلاف غيره .

.

(١) انظر : الكليات ١٦١٤، وحاشية يس ٢/ ١٣٢-١٣٣ ، وحاشية الخضري٢/ ١٧٢ ، والمغني ٩٠٨، والهمع ٣/ ١٦٢، والنحو الوافي ٣/ ٥٤٦ ، والبدل في القرآن ٥٨ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١/ ٢٨٧

٢١- إعراب (يعقوب) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود: ٧١]

اختلف في إعراب (يعقوبَ) على قولين :

١ - أن يكون منصوبا ، واختلف في وجه النصب على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون منصوبا بفعل مضمر دل عليه الكلام .

ذكر هذا القول الكرماني [(١)]، والمجاشعي[(٢)]، وأبو البقاء[(٣)] ، ورجح هذا القول الفراء [(٤)]، والطبري [(٥)]، وأبو علي الفارسي [(٦)]، وابن جني[(٧)] ، والزجاج [(٨)]، والنحاس [(٩)]، ومكي [(١٠)]، وابن عطية [(١١)]،واقتصر عليه الواحدي [(١٢)]، والرازي[(١٣)] .

والوجه الثاني : أن يكون منصوبا بالعطف على توهم نصب (بإسحاق) لأن "بشرناه" بمعنى "وهبناه" .

---

(١) انظر : غرائب التفسير ١/ ٥١٣

(٢) انظر : النكت في القرآن ٢٥٣

(٣) انظر : التبيان ٢/ ٧٠٧

(٤) انظر : معاني القرآن ١/ ١٩٧

(٥) انظر : جامع البيان ١٥/ ٣٩٦

(٦) انظر : الحجة ٤/ ٣٦٤

(٧) انظر : الخصائص ٢/ ٣٩٧

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٦٢

(٩) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٢٩٣

(١٠) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٥

(١١) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٢٠٤

(١٢) انظر : التفسير الوسيط ٢/ ٥٨٢

(١٣) انظر : مفاتيح الغيب ١٨/ ٣٧٥

ذكر هذا القول الزمخشري[١] .

والوجه الثالث : أن يكون منصوبا بالعطف على موضع (بإسحاق) ، لأن موضعه النصب .

ذكر هذا القول مكي [٢]، والكرماني [٣] ، وأبو البقاء [٤].

٢-أن يكون مجرورا بالفتحة عطفا على (بإسحاق) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

ذكر هذا القول الأخفش[٥] ، والكسائي [٦]، وأبو حاتم[٧] ، ومكي [٨]، والكرماني [٩] ، والمجاشعي[١٠]، وأبو البقاء[١١] .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول [١٢].

المناقشة :

اختلف في إعراب (يعقوبَ) على النحو الآتي :

---

(١) انظر : الكشاف ٢/ ٤١١

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٧٠ ، والهداية ٥/ ٣٤٣٤

(٣) انظر : غرائب التفسير ١/ ٥١٣

(٤) انظر : التبيان ٢/ ٧٠٧

(٥) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٥٥

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٣

(٧) انظر : السابق

(٨) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٧٠ .

(٩) انظر : غرائب التفسير ١/ ٥١٣

(١٠) انظر : النكت في القرآن ٢٥٣

(١١) انظر : التبيان ٢/ ٧٠٧

(١٢) انظر : البحر المحيط ٥/ ٢٤٤

١ –أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره : فبشرناها بإسحاق ، ووهبنا له يعقوب .

واعترض على هذا القول مكي بأن يعقوب (لا يكون داخلا في البشارة) [١]، ويجاب عنه بأن البشارة في معنى الهبة ، يقول أبو حيان : (والأظهر أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب ، ودل عليه قوله : فبشرناها لأن البشارة في معنى الهبة ، ورجح هذا الوجه أبو علي[٢]) [٣] .

وعلى هذا فليس في هذا القول ما يخدشه من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى .

٢ –أن يكون منصوبا بالعطف على توهم نصب (بإسحاق) لأن "بشرناه" بمعنى "وهبناه".

يقول الزمخشري : (كأنه قيل: ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله : لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ)[٤] .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، يقول أبو حيان : (يعني أنه عطف على التوهم ، والعطف على التوهم لا ينقاس) [٥] .

٣ – أن يكون منصوبا بالعطف على موضع (بإسحاق) ، لأن موضعه النصب .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة بأن من شرط المعطوف على المحل إمكان ظهوره في الفصيح ، والمحل هنا لا يظهر في الفصيح ، إذ حذف الجار من مثل هذا ونصب المجرور بعد حذفه مقصور على السماع [٦] .

ولم ينبه أبو حيان وغيره على هذا اتكالا على فهمه .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٧٠ ، والهداية ٥/ ٣٤٣٤

(٢) انظر : الحجة ٤/ ٣٦٧ ، إذ يقول أبو علي : (فينبغي أن تحمل قراءة من قرأ (يعقوب) بالنصب على فعل آخر مضمر، يدل عليه بشرنا ... ، ولا يحمل على الوجهين الآخرين لاستوائهما في القبح)

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٤

(٤) الكشاف ٢/ ٤١١

(٥) البحر المحيط ٥/ ٢٤٤

(٦) انظر : تحفة الغريب ١/ ٣٤٠

٤-أن يكون مجرورا بالفتحة عطفا على (بإسحاق) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وهذا القول من جهة المعنى قوي ، يقول أبو الحسن الأخفش : (وهو أقوى فى المعنى؛ لأنها قد بشرت به) .

وأما من جهة الصناعة فقد أجازه الأخفش في معانيه ، إذ يقول : (وقد فتح على: وبيعقوب من وراء إسحاق، ولكن لا ينصرف)(١) على حين نقل عنه أبو علي الفارسي رده لهذا الوجه قائلا : (قال : وفى إعمالها ضعف ؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف.... قال : لو قلت : مررت بزيد اليوم وأمس عمرو، لم يحسن)(٢).

وهذان القولان -أعنى القول بالجر والنصب – عطفا على المجرور(بإسحاق) فيهما ضعف من جهة الصناعة ، يقول أبو حيان : (لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور ، لا يجوز مررت بزيد اليوم وأمس عمرو ، فإن جاء ففي شعر . فإنْ كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً ، ففي جواز ذلك خلاف نحو : قام زيد واليوم عمرو ، وضربت زيداً واليوم عمراً) (٣).

فعلى هذا لا خلاف بين النحويين في عدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور إجماعاً ، لأن الفصل بينهما كالفصل بين الجار والمجرور وهذا لا يجوز (٤).

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الأول من القول الأول وهو نصب (يعقوب) بفعل مضمر دل عليه الكلام ، وذلك لصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولأنه لا خلاف عليه بخلاف غيره ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره .

---

(١) معانى القرآن للأخفش ٢/ ٣٥٥ .

(٢) الحجة ٤/ ٣٦٤_٣٦٥ ، ولعل الأخفش له رأيان في المسألة .

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٤

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٤٤ ، وانظر : الكتاب ٣/ ٥٠٢ ، والحجة ٤/ ٣٦٥ .

٢٢- إعراب (مَنْ) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٧]

اختلف في إعراب (من) على أقوال :

١ – أن تكون في محل جر بحرف جر مقدر .

ذكر هذا القول الأخفش [١]، وابن جني [٢]، ومكي [٣]، وابن عطية [٤]، وأبو البقاء [٥].

٢ –أن تكون في محل نصب على إسقاط الخافض .

ذكر هذا القول ابن جني [٦]، ومكي [٧]، والكرماني [٨]، ورجحه ابن عاشور [٩] .

٣ –أن تكون في موضع نصب بأعلم .

ذكر هذا القول الكوفيون [١٠] .

٤ –أن تكون في موضع رفع مبتدأ وهي استفهامية، و(يضل) خبر عنها، والجملة في موضع

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٨٢

(٢) انظر : المحتسب ١/ ٢٢٩

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، والهداية ٣/ ٢١٦٤

(٤) انظر : المحرر الوجيز٢/ ٣٩٨

(٥) انظر : التبيان ١/ ٥٣٤

(٦) انظر : المحتسب١/ ٢٢٩

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، والهداية ٣/ ٢١٦٤

(٨) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٨٢

(٩) انظر : التحرير والتنوير ٨/ ٢٩

(١٠) انظر : البحر المحيط ٤/ ٢١٣

نصب بأعلم أي أعلم أي الناس يضل كقوله (لنعلم أي الحزبين).

ذكر هذا القول الكسائي [١]، والفراء [٢]، والمبرد[٣]، وابن جني [٤]، والزجاج [٥]، والنحاس [٦]، ومكي [٧]، وابن عطية[٨]، والكرماني [٩]، وأبو البقاء [١٠]، ورجحه الطبري [١١] .

٥-أن تكون في موضع جر بإضافة أعلم إليه .

٦-أن تكون في موضع نصب بفعل محذوف دل على حذفه (أعلم) أي يعلم من يضل.

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي [١٢]، ومكي [١٣]، والباقولي[١٤] ، وابن عطية [١٥]، والكرماني [١٦]، وأبو البقاء[١٧] ، والرضي [١٨].

---

(١) انظر : التفسير الوسيط٢/ ٣١٥

(٢) انظر: الحجة ١/ ٢٥-٢٦، وإيضاح الشعر ١/ ١٧٨

(٣) انظر : التفسير الوسيط٢/ ٣١٥

(٤) انظر : المحتسب١/ ٢٢٩

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٨٦

(٦) انظر : إعراب القرآن٢/ ٩٣

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، والهداية ٣/ ٢١٦٤

(٨) انظر : المحرر الوجيز٢/ ٣٩٨

(٩) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٨٢

(١٠) انظر : التبيان ١/ ٥٣٤

(١١) انظر: جامع البيان١٢/ ٦٦

(١٢) انظر: الحجة ١/ ٢٦-١٥٨،٢٧ ، ٣/ ٢٤٤، وإيضاح الشعر ١/ ١٧٨ ، والمسائل الحلبيات١٨١.

(١٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، والهداية ٣/ ٢١٦٤

(١٤) انظر : كشف المشكلات١/ ٤٢٨

(١٥) انظر : المحرر الوجيز٢/ ٣٩٨

(١٦) انظر : غرائب التفسير١/ ٣٨٢

(١٧) انظر : التبيان ١/ ٥٣٤

(١٨) انظر : شرح الكافية ٣/ ٤٦٤

وأما أبو حيان فرجح القول السادس [١].

المناقشة :

اختلف في إعراب (من) على النحو الآتي :

١ -أن تكون في محل جر بحرف جر مقدر .

وهذا مردود من جهة السماع عند الطبري ، يقول : (غير معلوم في كلام العرب اسم مخفوض بغير خافض، فيكون هذا له نظيرا)[٢] ، وأما قوله غير معلوم عن العرب فيرده قول رؤبة : خيرٍ، لمن قال له كيف أصبحت ؟ ، وقول الفرزدق:

إذا قيـــل أي النـــاس شر قبيلـــة ... أشارت كليـبٍ بـالأكف الأصـابعِ[٣]

ورد هذا القول أيضا ابن عطية لضعفه من جهة الصناعة[٤]، وتبعه أبو حيان ، فقال : (وهذا ليس بجيد لأن مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر نحو زيد أضرب السيفِ أي بالسيف)[٥] .

ومسألة حذف حرف الجر وإبقاء عمله مما اتفق عليه أنه مما اختص به الشعر دون غيره من الكلام [٦]، فإن جاء منه في سعة الكلام فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه إلا في اسم الله تعالى في القسم فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويبقى عمله تخفيفاً ، فيقال : اللهِ لأفعلن بخفض اسم الله تعالى قياسا عند البصريين وأجاز الكوفيين قياس سائر ألفاظ المقسم به على الله نحو : المصحفِ لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليس لغيرها تبعا

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤/ ٢١٣

(٢) جامع البيان١٢/ ٦٦

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٩ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز٢/ ٣٩٨

(٥) البحر المحيط ٤/ ٢١٣

(٦) انظر : التذييل ٧/ ٢٤ – ٢٥ .

لاختصاص مسماها[١] .

وقاس ابن مالك الحذف في غير القسم اطراداً فيما يلي :

١. في جواب ما تضمن مثله نحو : زيدٍ في جواب من قيل له : بمن مررت ؟

٢. بعد عطف متصل على الوجه المذكور كقوله تعالى : ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [الجاثية: ٤ — ٥] فجر اختلاف الليل بفي مقدرة لاتصاله بالواو ولتضمن ما قبلها إياها ، وفي قراءة عبد الله (وفي اختلاف) .

٣. مع الفصل بلا وبلو كقول الراجز :

مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا ... وَلاَ حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

وما حكى أبو الحسن من أنه يقال : جيء بزيد أو عمر ولو كليهما على تقدير : ولو بكليهما .

٤. مع المقرون بهمزة الاستفهام وبهلاّ على ما حكاه الأخفش من أنه يقال مررت بزيدٍ ، فنقول : أزيدِ بن عمرو ؟ ويقال : جئت بدرهم ، فنقول : هلا دينارٍ ؟

٥. بعد إن والفاء الجزائيتين ما حكاه يونس من قولهم : مررت برجل صالح ، إلا صالحٍ فطالح على تقدير : إت لا أمر بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ . وأجاز امرر بأيهما أفضل إن زيدٍ وإن عمرٍو .

٦. مميز (كم) إذا جرت بحرف جر نحو بكم درهم أي من درهم ..[٢] .

واعترض أبو حيان ما قاسه ابن مالك قائلا : (وينبغي أن يتثبت في جوازها ، لأن أصحابنا

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٨ ، والبسيط ٢/ ٩٣٢ ، وضرائر الشعر ١٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٢ . وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٦٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٩ ، وائتلاف النصرة ١٤٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٩٠ — ١٩٤ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٠٨ — ٧١٣ .

نصوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه ، وذلك في باب القسم وباب كم على ما قرر في باب كم وتقرر في باب القسم وعلى خلاف في ذلك ، وجعلوا قول العرب : خيرٍ عافاك الله. جواب كيف أصبحت ؟ من النادر الشاذ الذي لا يقاس عليه)[1] .

وعلى كل فالآية ليست مما قيس على حذفه ، لذا لا أرى تخريجها على هذا القول لشذوذه وقصره على الضرورة ، والقرآن ينزه عن ذلك .

٢-أن تكون في محل نصب على إسقاط الخافض

يقول ابن جني : (يؤكد ذلك ظهور الباء بعده معه في قوله: ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ ، وقوله بعده: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴾)[2] إلا أن هذا القول مردود من جهة الصناعة.يقول أبو حيان : (وهذا ليس بجيد ، لأن أفعل التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به)[3] ، إضافة إلى أن حذف حرف الجر لا يطرد إلا مع أن وأنّ .

فأما مسألة إعمال أفعل التفضيل في المفعول به- فمختلف فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى أن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به، وهو قول البصريين[4]، وعده ابن مالك من المسائل المجمع عليها بين النحويين، يقول: (وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به)[5] ، وتبعه ابن هشام[6]، وذلك لأن أفعل التفضيل يعد أضعف من الصفة المشبهة التي هي أضعف من اسم

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٤٦ مخطوط ، وانظر : الارتشاف ٤/ ١٧٥٧-١٧٥٨، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦.

(٢) المحتسب ١/ ٢٢٩

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢١٣

(٤) انظر: المسائل البصريات ١/ ٥٤٢، وشرح المفصل ٦/ ١٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ٦٨، وشرح الكافية ٣/ ٤٦٤، والمغني ١٧٧، والهمع ٣/ ٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٤٤.

(٥) انظر: الكافية الشافية ٢/ ١١٤١

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٣٥، والمغني ٨٨٠، وشرح القطر ٣٢٠-٣٢١، وشرح الشذور ٢٢٠ .

الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل.

يقول سيبويه: (ولم تقوَ هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة، ألا ترى أنك تؤنثها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه أبوه، كما تقول: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، وهو مثل قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه، فإن جئت بـ (خير منك) أو (عشرين) رفعت؛ لأنها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل، فلم تقو قوة المشبهة، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى الفعل)[1].

القول الثاني : يرى أن أفعل التفضيل يعمل النصب في المفعول به، وهو قول الكوفيين[2]، ومحمد بن مسعود الغزني[3].

مستدلين على ذلك بالسماع، ومنه :

١ – قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٧]

فـ (من) مفعول به لاسم التفضيل (أعلم).

٢ –وقوله تعالى: ﴿ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٤]

فـ (سبيلا) مفعول به لا تمييز، لأنه ليس فاعلاً في المعنى، والعامل فيه اسم التفضيل (أهدى).

٣– وقول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٣-٢٠٤

(٢) انظر: إرتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦، والبحر المحيط ٤/ ٢١٣، ، ومعاني القرآن ١/ ٣٥٢.

(٣) انظر: إرتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦، ومحمد بن مسعود الغزني ، ابن الذكيّ ، صاحب البديع ، نقل عنه أبو حيان وغيره. توفي سنة ٤٢١هـ، قال عنه السيوطي في البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله.. انظر : بغية الوعاة ١/ ٢٤٥ .

فلــم أر مثــل الحــيّ حيًّــا مــصبّحًا ولا مثلنــا يــوم التقينــا فوارســا
أَكَــرَّ وأَحْمَــى للْحقِيقَــةِ مِــنْهُمُ وأَضْرَبَ مِنَّــا بالــسُّيُوفِ الْقَوانِــسَا

(القوانسا) معمول لـ (أضرب)[١]، وتبعهم صاحب أضواء البيان[٢].

وقد رد على الكوفيين ومن تبعهم بأن ما ورد من نصب أفعل التفضيل للتعدي للمفعول به إنما هو بفعل محذوف يدل عليه أفعل التفضيل[٣].

القول الثالث : يرى أن أفعل التفضيل ينصب المفعول به إذا تجرد من التفضيل . وهو قول بعض النحويين[٤]، وذلك لأنه اسم مأخوذ من فِعل، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة[٥].

ورد على هذا القول بأنه لا يلزم منه في (أفعل) إن أُوّل بما لا تفضيل فيه أن يتعدى كما يتعدى اسم الفاعل، لأن صورته صورة (أفعل) التفضيل، والشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي، ثم إن لكل تركيب خصوصية، فـ(فعول) وأخواتها تعمل كثيرا، و(فعيل) لا يعمل بكثرة[٦].

وأما أبو حيان فمع البصريين ، إذ يقول: (والصحيح أنه لا ينصب المفعول به) [٧]، ويقول : (ولو كثر وجود مثل : وأضرب منا بالسيوف القوانسا ، لكنا نقيسه ويكون معناها صحيحًا، لأن أفعل التفضيل متضمن معنى المصدر فيعمل بذلك التضمين، ألا ترى أن المعنى يزيد ضربنا

---

(١) انظر: الإرتشاف ٥/ ٢٣٢٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥١٠، ونوادر أبي زيد ٢٦٠.

(٢) انظر: أضواء البيان١٩/ ٤٠

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٦٨، والمغني ٨٠٥ .

(٤) هم أبو عبيدة والمبرد، وأبو البقاء . انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٢١، والمقتضب ٣/ ٢٥٧، وشرح التسهيل ٣/ ٥٨، والتذييل ٤/ ٧٣٨، والارتشاف ٥/ ٢٣٢٦، والبحر المحيط ١/ ٢٩٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٦٩

(٦) انظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٢٦، والتذييل ٣/ ٧٧١ مخطوط ، والمساعد ٢/ ١٨٨، وشرح التسهيل للمرادي ٦٦٤ .

(٧) الارتشاف٥/ ٢٣٢٦ ، والتذييل ٣/ ٧٧١ مخطوط

بالسيوف القوانا على ضرب غيرنا)[١] .

فأما قول أبي حيان (ولو كثر ...) فهو كما قال ، وأما قوله إن (أفعل التفضيل متضمن معنى المصدر) فليس بصحيح ، وذلك لأن أفعل التفضيل يعد فرعا عن فرع في العمل، فهو يعد فرعًا عن الصفة المشبهة التي هي فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل في العمل، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول ، وهذا هو الراجح في ضعف أفعل التفضيل في العمل في المفعول ، وإلا لماكان ضعيفا في العمل على قوله ، ولا ريب أن المصدر يعد أصل المشتقات بالنظر إلى الجانب الاشتقاقي ، وأما بالنظر إلى الجانب العملي فالفعل هو الأصل في العمل للمصدر والمشتقات فلذلك تحمل على الفعل، وأما اسم التفضيل فهو محمول على الصفة المشبهة التي هي محمولة على اسم الفاعل لذا يعد من أضعف الأسماء المشتقة – كما مر– ، ثم إن المصدر وإن قيل إنه يعمل أصالة فهو رأي ضعيف [٢]، يرد عليه بأنه لا يعمل إلا بشروط، ولو كان يعمل أصالة لما اشترط فيه تلك الشروط المذكورة في النحو[٣] .

وأما حذف حرف الجر ونصب المجرور بعده مع غير أن وأنّ فلا يجوز عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر [٤]، ويجوز مع أن وأنّ بشرط أمن اللبس وذلك بتعيين الحرف عند حذفه .

وما ورد في غير ذلك فهو ضرورة كقول الشاعر :

تَمُـــرّونَ الـــدِّيارَ وَلَمْ تَعوجـــوا ... كَلامُكُـــمُ عَـــلَيَّ إذن حَـــرامُ

والأصل : تمرون بالديار .

قول الآخر :

(١) البحر المحيط ٦/ ١٠٢

(٢) انظر : التخمير ٣/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١١

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٠٦–١٠٩ ، والارتشاف٥/ ٢٢٥٨، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤١١ .

(٤) انظر : ضرائر الشعر ١٤٥–١٤٦

كَـــأَنِّيَ إذْ أَسْـــعى لأظْفَـــرَ طـــائِراً　　　مَـعَ الـنَّجْمِ في جَـوِّ الـسَّماءِ يُـصَوِّبُ

والأصل : لأظفر بطائر .

وقول النابغة :

فَبِــتُّ كَــأَنَّ العائِــداتِ فَرَشْــنَنِي　　　هَراســاً بِـهِ يُعْـلى فِـراشي وَيُقْـشَبُ

والأصل : فرشن لي .

وقول الملتمس :

آلَيْـتُ حَـبَّ العِـراقِ الـدَّهْرَ أَطْعَمُـهُ　　　وَالحَـبُّ يَأْكُلُـهُ في القَرْيَـةِ الـسّوسُ

والأصل : على حب العراق [١] .

وقاس ابن مالك الحذف مع (دخل) لكثرته ، وقاسه ابن هشام مع (كي) المصدرية لدخول اللام عليها تقديراً [٢] .

يقول ابن مالك : (فإن ورد حذفه وكثر قُبِلَ وقيس عليه ، وإن لم يكثر قُبِل ولم يقس عليه ، فمن الذي كثر قولهم : دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك فيقاس على هذا دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة .

ومن المقتصر فيه على السماع توجه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهلَ والجبلَ ، وضرب فلانُ الظهرَ والبطنَ ، فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها) [٣] .

أما إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر فذكر سيبويه أن

---

(١) انظر : ضرائر الشعر ١٤٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٨

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/ ١٤٩ ، ومغني اللبيب٦٨١-٦٨٢

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٤٩ .

حذف الجر جائز من مفاعيل أفعال معينة وذكر منها : (اختار) نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف: ١٥٥] (سَمّى) نحو دعوته زيداً ، و(استغفر) نحو قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

و (نبأ) نحو : نُبِّئْتُ زيداً يقول ذاك أي عن زيد ، وعرف وأمر وآلى[(١)] ، وزاد غيره أفعالاً منها : (زوّج ، وصدّق ، وعيّر ، وهدى ، وفزع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرّض ، ونأى ، وحلّ ، وخشّن ، وركن ، ولبّى) [(٢)] على حين ذهب الأخفش وتبعه ابن الطراوة إلى اطراد حذف حرف الجر إذا تعين الحرف وتعين مكانه فيما يتعدى إلى اثنين وما ذهبا إليه – كما يقول شيخنا الدكتورعياد الثبيتي – فيه تيسير كبير ولكنه يفتح المجال للكثير من التعبيرات التي لا تفيد جديداً، ثم رجح شيخنا أن يضاف إلى شرطيهما شرط ثالث هو : أن يؤدي حذف الحرف إلى معنى لم يكن الأسلوب قادراً على أدائه من قبل[(٣)] .

وأضاف الباحث حسين الحبشي ثلاثة شروط ، وهي :

١. أن يكون الفعل مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما الجر بحرف الجر .

٢. إتحاد المعنى في التعبيرين .. ولايمنع ذلك قصد المبالغة في أحدهما فإن ذلك موافقة في المعنى مع زيادة ...

٣. غلبة استعمال تعدي الفعل إلى الثاني بحرف الجر .. [(٤)] .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٧ – ٣٩ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/ ٥٢ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٧ ، ٥/ ١٩٥ ، والتذييل ٧/ ١٠ ، ١٩ .

(٣) انظر : ابن الطراوة النحوي ١٨٢ ، ١٨٤ .

(٤) انظر : نزع الخافض في الدرس النحوي ١٣٧-١٣٩ .

وقد ذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أن حذف الجار يكثر في التنزيل مع (أنّ) و (أنْ) أو غيرهما . وذكر أن هذا الحذف يأتي في ثلاثة عشر موطناً وأورد شواهد كل موطن[١] .

وأما أبو حيان فمع الجمهور ، لهذا رد قول الأخفش وابن الطراوة بأن (الصحيح أنه لا ينقاس ذلك وإن وجد الشرطان فلا يقال : أحببت الرجال زيداً ، ولا اصطفيت الرجال زيداً ، والتقدير : من الرجال ، لقلة ما وجد من ذلك إذ لا يحفظ إلا تلك الأفعال التي ذكرناها ، وأما قوله : تمرون الديار ولم تعوجوا .

فضرورة شعرية لا يقاس عليها)[٢] .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه فيما ذهب إليه ، وذلك فيما يلي :

١ . قوله تعالى : ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ [البقرة: ١٣٥] إذ يقول في إعراب ملة : (وأما على أنه خبر كان ، أي بل تكون ملة إبراهيم ، أي أهل ملة إبراهيم ، كما قال عدي بن حاتم : إني من دين ، أي من أهل دين ، قاله الزجاج . وأما على أنه منصوب على الإغراء ، أي الزموا ملة إبراهيم، قاله أبو عبيد . وأما على أنه منصوب على إسقاط الخافض ، أي نقتدي ملة ، أي بملة)[٣] والإغراء هو أقوى الأوجه السابقة ، وأما أن يساوي بينها فخطأ منه ومخالفة لمنهجه في إعراب القرآن .

٢ .وفي قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ ﴾ [البقرة: ٥٧] يقول : (الغمام : مفعول على إسقاط حرف الجرّ ، أي بالغمام ، كما تقول : ظللت على فلان بالرد ، أو مفعول به لا على إسقاط الحرف)[٤] .

---

(١) انظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ٧٠٣ ، ٧٢٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٢٤،وانظر : البحر المحيط ١/ ١٧٧، ٤/ ٢٧٦،٦/ ٢٢٢،٧/ ٣٢٨،٧٥،٨/ ٣٤٤.

(٣) البحر المحيط ١/ ٥٧٧

(٤) البحر المحيط ١/ ٣٧٤

٣.وفي قوله تعالى : ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ ﴾ [التحريم: ٦] يقول: (وانتصب (مَا أَمَرَهُمْ) على البدل، أي : لا يعصون أمره كقوله تعالى: ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾، أو على إسقاط حرف الجر . أي فيما أمرهم ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾)[١] .

وعلى كلٍ فتخريج إعراب الآية عليه يعد من ضرورات الشعر ، والقرآن لا يحمل عليها ما وُجد عنه مندوحة .

٣-أن تكون في موضع نصب بأعلم

وهذا القول مردود بما سبق من ضعف عمل اسم التفضيل في المفعول به ، مع ما فيه من اللَّبْسِ القائم بين كون {أعلم} اسمَ تفضيلٍ، وبين كونِه فعلاً مضارعًا !

٤-أن تكون في موضع رفع مبتدأ وهي استفهامية، و(يضل) خبر عنها، والجملة في موضع نصب بأعلم أي أعلم أي الناس يضل كقوله (لنعلم أي الحزبين).

وهذا القول من جهة الصناعة ضعيف ، يقول أبو علي : (والاستفهام إنما تعلق عنه الأفعال، ونحو أفعلُ لا يعلق قبله ، كما لا يلغى)[٢] ، وتبعه أبو حيان فقال : (وهذا ضعيف لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه)[٣].

٥-أن تكون في موضع جر بإضافة "أعلم" إليها .

وهذا القول مردود من جهة المعنى ، يقول أبو علي الفارسي : (وليس ربنا من المضلين عن سبيله، فيضاف إليهم)[٤] ،ويقول مكي : (ولا يحسن فيه الإضافة لأنه كفر إذ أفعل لا يضاف إلا

---

(١) البحر المحيط٨/ ٢٨٨،وانظر كذلك البحر ١/ ٦٣٢،٥/ ١٥٥

(٢) كتاب الشعر ١ / ٥٤٥ ، وانظر : المحرر الوجيز٢/ ٣٩٨

(٣)البحر المحيط ٤ / ٢١٣

(٤) الحجة ٢/ ٢٧

إلى ما هو بعضه فافهمه)[١]، ويقول الباقولي : (ولا يكون جرا بإضافة "أعلم" لأنه يصير الله عز وجل بعض الضالين تعالى الله عن ذلك وتقدس)[٢].

٦-أن تكون في موضع نصب بفعل محذوف دل على حذفه (أعلم) أي يعلم من يضل .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى ، يقول أبو حيان ناقلا قول أبي علي : (قال أبو علي [٣]: في موضع نصب بفعل محذوف أي يعلم من يضل ودل على حذفه أعلم ومثله ما أنشده أبو زيد : وأضرب منا بالسيوف القوانسا . أي : تضرب القوانس وهي إذ ذاك موصولة وصلتها (يُضِلَّ))[٤]، وهو الراجح عنده ، إذ يقول : (فإن جاء بعده ما ظاهره أنه منصوب به نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾[٥] ، وقول الشاعر : وأضرب منا بالسيوف القوانسا . أوّل بأنه معمول لفعل محذوف يدل عليه أفعل التفضيل)[٦] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول السادس على غيره من الأقوال لسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره من الأقوال ، ولأنه لا خلاف فيه ، وإن كنت لا أرى بأسا مانعًا من جعله منصوبًا على نزع الخافض في هذه الآية ، وإن كان على غير القياس ، وذلك لما يلي :

١-أنه أولى من تقدير فعل، وعدم التقدير أولى من غيره.

٢-أن المنصوب على نزع الخافض لا يعد مفعولاً به ، لأن القول بأنه مفعول به (قد يوحي

---

(١) مشكل إعراب القرآن١ / ٢٦٧

(٢) كشف المشكلات١/ ٤٢٧

(٣) انظر قول أبي علي في الحجة ٣/ ٢٤٤ ، ١/ ١٥٨،٢٧

(٤) البحر المحيط ٤ / ٢١٣

(٥) سورة الأنعام، الآية:١١٧ .

(٦) البحر المحيط١/ ٢٨٣

- خطأ - أن الفعل قبلها متعد بنفسه؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف؛ فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها، لكن إذا قلنا: "منصوبة على نزع الخافض" سماعًا كان هذا إعلانًا صريحًا عن حرف جر محذوف، نصب بعده المجرور؛ فيكون النصب دليلا على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته، وتقدير وجوده)[1].

٣- أن مجيء (أعلم) في كتاب الله جاء متعديًا بحرف جر كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ ﴾ وقوله: ﴿ فَرَبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَنۡ هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلٗا ﴾ [2]،وقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾[3] والله أعلم .

(١) النحو الوافي٢/ ١٦٢

(٢) سورة الإسراء، الآية:٨٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية:١١٧.

٢٣- إعراب (ألا تأكلوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٩]

اختلف في إعراب (ألا تأكلوا) على ثلاثة أقوال:

١ -أن يكون حرف الجر مقدرا فيكون فيه وجهان :

أ-النصب على نزع الخافض

ذكر هذا القول الأخفش [(١)]، والزجاج [(٢)]، والنحاس [(٣)]، ومكي [(٤)]، والزمخشري [(٥)]، وابن عطية [(٦)]، وأبو البقاء [(٧)].

ب-الجر على إضمار الخافض .

ذكر هذا القول الزجاج [(٨)]،والنحاس [(٩)]، وابن عطية [(١٠)]، وأبو البقاء [(١١)].

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٨٦ ، وليس فيه التصريح بالحالية ، إذ يقول : (وَأَيّ شَيْءٍ لَكُمْ في أَلاّ تَأْكُلُوا) ، وقد عزاه إليه الفارسي في الحجة ٦/ ١٣٧

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٦

(٣) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٩٣

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٧

(٥) انظر : الكشاف ٢/ ٦١

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٣٩٩

(٧) انظر : التبيان ١/ ٥٣٥

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٦

(٩) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٩٣

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٣٩٩

(١١) انظر : التبيان ١/ ٥٣٥

٢-أن يكون منصوبا على أنه مفعول ثان .

ذكر هذا الطبري[(١)] .

٣-أن يكون منصوبا على الحالية .

ذكر هذا القول الأخفش[(٢)] ، وأبو البقاء[(٣)] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول[(٤)] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (ألا تأكلوا) على ثلاثة أقوال :

١-أن حرف الجر حذف في هذه الآية قياسا مع " أن " وهذا قول النحويين بالإجماع[(٥)] شريطة أمن اللبس[(٦)] إلا أنهم اختلفوا في الاسم المحذوف منه حرف الجر أهو في محل نصب أم هو في محل جر ؟

حيث ذهب الخليل والأخفش والفراء والمبرد وأكثر النحويين إلى أنه في محل نصب[(٧)]، يقول

---

(١) انظر : جامع البيان ١٢/ ٦٨

(٢) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٨٦

(٣) انظر : التبيان ١/ ٥٣٥

(٤) انظر : البحر المحيط ٤/ ٢١٣

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٣ ، وشرح المكودي ٢٥٢ - ٢٥٤ ومغني اللبيب ٨٣٨ ، وحاشية ياسين على الألفية ١/ ٢٣٥ .

(٦) اشترط ذلك ابن مالك انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥٨ ، ١٤٨ ، ٢٦١ ، ٣٠٠ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٧ ، والمسائل العضديات ٣٢-٣٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٠ ، وشرح الكافية ٤/ ١٣٧ ، ورصف المباني ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل ٧/ ١٦ ، ومغني اللبيب ٦٨٢ ، والهمع ٣/ ٩ .

سيبويه : (وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ﴾[(١)] فقال: إنما هو على حذف اللام ، وكأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون ... هذا قول الخليل) [(٢)]، ووُصف هذا القول بأنه الأقيس[(٣)] ، والأولى[(٤)]، والأقوى [(٥)]، وأنه لا اختلاف فيه [(٦)]، وهو قول رؤساء النحويين[(٧)] ...

وذلك لأن النصب بعد نزع حرف الجر في ما ظهر فيه الإعراب أكثر من إبقاء الاسم مجروراً، والحمل على الأكثر أولى[(٨)].

وذهب الكسائي إلى أنه في محل جرٌّ ، يقول الفراء : (قوله : ﴿ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ ﴾ ، وجلةٌ من أنهم ، فإذا ألقيتَ مِنْ نصبتَ ، وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً ، فإنَّ الكسائي يقول : هو خفض على حاله ، وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض) [(٩)].

وقد قوَّى سيبويه القول بالجر من غير أن يبطل قول الخليل ، فبعد أن حكى النصب عن الخليل قال: (ولو قال إنسان : إن (أنَّ) في موضع جر ... ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ في قولهم :

وبلدٍ تحسبه مكسوحاً

---

(١)المؤمنون : ٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٨ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٢/ ٩٢ ، وشرح المكودي ٢٥٤ ، وحاشية الخضري ١/ ٤٠٧ .

(٤) انظر : إعراب القرآن : ٢/ ٢٢١ ، وشرح الكافية : ٤/ ١٣٩ .

(٥) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٦٩ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٨٦ ، ١/ ٢٩٩

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٢٧ ، وتذكرة النحاة ٥٨٤ .

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ١٦٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٠ورصف المباني ٢٥٥ ، ومغني اللبيب ٦٨٢ ، والمساعد ١/ ٤٢٩ .

(٩) معاني القرآن ٢/ ٢٣٨ ، وانظر أيضا ١/ ٥٨ ، ١٤٨ ، ٢/ ١٧٣ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٠١ ٢/ ٢٩٨.

لكان القول قوياً ، وله نظائر نحو قوله : لاهِ أبوك ، والأول قول الخليل) [١].

وكلام سيبويه يدل على إجازته الوجهين كما فهمه الزجاج والأعلم الشنتمري والشاطبي [٢]، وهو الصحيح ، ويمكن أن يكون كلامه قولاً ثالثاً في المسألة .

والذي يظهر لي رجحان محل النصب على محل الجر ، وذلك لما يلي :

١-أن حرف الجر عامل ضعيف [٣]، فلا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا ، إذ هو مع مجروره كالشيء الواحد ، وحذفه حذف لجزء كلمة وبقاء جزئها الآخر وهذا لا يصح ، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

٢-ورود السماع بنصبه أكثر من جره كقول الشاعر :

تمـــــرون الـــــديار ولم تعوجـــــوا   كلامكـــــم عـــــلي إذًا حـــــرامُ

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٨ ، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٦٩ .

هذا وقد نسب جمع من النحاة القول بالجر إلى الخليل كما جاء في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٠٩ ، وإعراب القرآن ١/ ٣١١-٣١٢ ، والمحتسب١/ ٣٠٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٢/ ٧٦٤ ، ٧٨٨ والتبيان ١/ ٤١ ، ٤٣ ، ٧٣ ٧٩ ، ولم يأتِ بالنسبة على وجهها إلا في موضعٍ واحدٍ ٢/ ٧٩٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤ ، وشرح الكافية ٤/ ١٣٧ ، وأبو حيان في البحر المحيط : ٢/ ٢٦٤، ٢٦٧، والتأويل النحوي في القرآن الكريم١/ ٧٠٦-٧٠٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٦٨ ، والنكت في تفسير كلام سيبويه ٢/ ٧٦٩ ، والمقاصد الشافية ٣/ ١٥٠، هذا وذهب أبو حيان في تذييله ٧/ ١٨- بعد أن صحح ما نسب إلى الخليل - إلى أن سيبويه لم يصرِّح بمذهبٍ في المسألة، إذ يقول : (وسيبويه إنما أورد كونه في موضع جر على سبيل أنه لو قيل به ، ولم يصرح أنه مذهب له) وانظر أيضا : الارتشاف ٤/ ٢٠٩٠ ، وما ذكره فيه نظر ، لأن سيبويه وإن لم يصرح بمذهبه كما قال أبو حيان صراحة فإن مساق الكلام يدل على مذهبه ، وسيبويه رحمه الله يستخدم ألفاظا تدل على مذهبه كـ"الأقوى" ومشتقاتها. انظر : الكتاب ٣/ ١٦٥، ١/ ٢، ٤١٧/ ٢٣١، ١٦، ٣/ ٧٤

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٩٤ ، والخصائص ٢/ ٢٧٣ ، والمغني ٧٩٤

وكقول الآخر :

لَـــدْنٌ بِهْـــزِّ الكَـــفِّ يَعْـــسِلُ مَتْنَـــهُ فِيـهِ كَـمَا عَـسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ[١]

٣-أنه ورد عن العرب نصب الاسم بعد "مالك " كقولهم : مالك قائما[٢] .

هذا وقد اعترض الطبري على هذا القول القائل بتقدير حرف الجر من جهة المعنى ، إذ يقول: (فلا وجه لقول متأوِّلي ذلك:"وأي شيء لكم في أن لا تأكلوا"،لأن ذلك إنما يقال كذلك، لمن كان كفَّ عن أكله رجاء ثواب بالكفّ عن أكله، وذلك يكون ممن آمن بالكفّ فكف اتّباعًا لأمر الله وتسليمًا لحكمه. ولا نعلم أحدًا من سلف هذه الأمة كفَّ عن أكل ما أحل الله من الذبائح رجاء ثواب الله على تركه ذلك، واعتقادًا منه أن الله حرَّمه عليه)[٣]، ويقول في موضع آخر : (ولو كان ذلك جائزا، لجاز أن يقال:"ما لك أن قمت، وما لك أنك قائم"، وذلك غير جائز. لأن المنع إنما يكون للمستقبل من الأفعال، كما يقال:"منعتك أن تقوم"، ولا يقال:"منعتك أن قمت"، فلذلك قيل في" مالك":"مالك ألا تقوم" ولم يقل:"ما لك أن قمت")[٤] .

وما ذهب إليه الطبري فيه نظر ، إذ إن المسلمين المخاطبين بذلك كانوا قد كفوا عن أكل ذبائح الكفار جملة وتفصيلا ، فبين الله لهم أن ما ذكر عليه اسم الله فهو حلال لكم ليس فيه شبهة ، لذلك قال : ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴾ ثم أكد لهم الحل بالتسمية قائلا : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ... ﴾ ، وأما القول بأن تقدير حرف الجر يلزم منه أن يكون الكلام في الماضي وليس في المستقبل فإن هذا مبني على أن "مالكم " بمعنى "ما منعكم" ، والذين قدروا الجار لم يقولوا بهذا المعنى ، ثم إن جعل "مالكم" بمعنى "ما منعكم"

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٦٠ ، وشرح المفصل ٨/ ٨ ، والمغني ١٣١، وأوضح المسالك ١/ ١٨٣

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٤٧ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٥ .

(٣) جامع البيان ١٢/ ٦٩

(٤) السابق ٥/ ٣٠٢ ، وهو كلام الفراء انظر : المعاني ١/ ١٦٥

ليس بمطرد ، ففي قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢] لا يصح المعنى ، مما جعل الطبري يتكلف ، ويقدر في الكلام محذوفا ، يقول : (معناه : ما منعك من السجود فأحوجك ألا تسجد) [١] .

٢-أن يكون منصوبا على أنه مفعول ثان .

وهذا القول هو الراجح عند الطبري من جهة المعنى ، إذ يقول : (وأولى القولين في ذلك بالصواب عندي، قولُ من قال: معنى قوله:(وما لكم)، في هذا الموضع: وأيُّ شيء يمنعكم أن تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه؟ وذلك أنّ الله تعالى ذكره تقدّم إلى المؤمنين بتحليل ما ذكر اسم الله عليه، وإباحة أكل ما ذبح بدينه أو دين من كان يدين ببعض شرائع كتبه المعروفة، وتحريم ما أهلّ به لغيره، من الحيوان ، وزجرهم عن الإصغاء لما يوحي الشياطين بعضهم إلى بعض من زخرف القول في الميتة والمنخنقة والمتردية، وسائر ما حرم الله من المطاعم . ثم قال: وما يمنعكم من أكل ما ذبح بديني الذي ارتضيته، وقد فصّلت لكم الحلال من الحرام فيما تطعمون، وبينته لكم بقولي: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ﴾ ، فلا لبس عليكم في حرام ذلك من حلاله، فتتمنعوا من أكل حلاله حذرًا من مواقعة حرامه) [٢]

ومجيء "مالكم " بمعنى " ما يمنعكم " ليس بمذكور عند أهل اللغة .

٣-أن يكون في محل نصب حال .

وهذا القول عند أبي حيان مردود من جهة الصناعة (لأن " أن ومعمولها " لا يقع حالاً ، وهذا منصوص عليه من سيبويه ، ولا نعلم مخالفاً له ممن يعتبر وله علة مذكورة في النحو) [٣] .

---

(١) جامع البيان ١٢/ ٣٢٥-٣٢٦

(٢) السابق١٢/ ٦٨-٦٩

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢١٤

ومسألة مجيء الحال من (أن والفعل) مسألة خلافية على قولين :

القول الأول : يرى منع ذلك ، وهو قول سيوبه [(١)]، والمبرد[(٢)]، وابن السراج[(٣)]، وابن جني في أحد قوليه [(٤)]، وابن الطراوة ، ، وأبو البقاء في أحد أقواله [(٥)]، والسيوطي [(٦)] .

واستدلوا بما يلي :

١. أن المصدر المؤول من (أن والفعل) يعد معرفة ، والحال نكرة .

٢. أن (أن) للاستقبال ، والمستقبل لا يكون حالاً .

٣. أن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس ، وإنما يقال منه ما قالته العرب.

القول الثاني : يرى جواز ذلك ، وهو قول الأخفش [(٧)]، والسيرافي [(٨)]، وابن جني في قوله الآخر [(٩)].

واستدلوا بأن (أن والفعل) يقع حالاً كما يقع صريح المصدر بقوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ ، وبقول الشاعر :

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٩٠، ٣ ، ٥٠ .

(٢) انظر : المقضب ٢/ ٣٠٠ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ١٦٢ .

(٤) انظر : سر الصناعة ٢/ ٥٤٩ .

(٥) انظر : التبيان ١/ ٥٣٥

(٦) انظر : الكتاب ١/ ٣٩٠، ٣ ، ٥٠ ، والمقضب ٢/ ٣٠٠ ، والأصول في النحو ١/ ١٦٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩ ، والهمع ٢/ ٣٠٠ .

(٧) انظر : الحجة ٦/ ١٣٧

(٨) انظر : مغني اللبيب ١٧٩

(٩) انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٤٧

وَقَــالُوا لَهَـــا لَا تُنكِحِيـــه فإنّـــه لأوّل نَـــصْل أنْ يلاقِـــيَ مَجْمعَـــا

وقول العرب : مالك قائما ؟[١] .

وما استدل به لا يصلح للاستدلا ، لأنه ليس في مناط الخلاف ، إذ الخلاف في المصدر ، وليس في المشتق .

والذي يظهر لي صحة القول الأول وفساد الثاني لما مر من حجج القول الأول .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول إلا أنه لم يذكر مخالفا له إلا ابن جني ولم يعتبر بمخالفته[٢]، فالمسألة عنده من مسائل الإجماع .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول في إعراب الآية على الآخر ، وذلك لما يلي :

١-لسلامته من الاعتراضات المتجهة عليه .

٢-لأنه لا خلاف فيه بخلاف الآخر .

٣-لأنه قول الجمهور من المعربين والمفسرين .

---

(١) انظر : الحجة ٦/ ١٣٧ ، التذييل والتكميل ٩/ ٤٧ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٥ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٧٨ ، والتذييل والتكميل ٩ / ٤٧ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٤٥، ٣/ ٣٦٣ ، ٤/ ٢١٤ ، ٥/ ٣٢٢

باب المفعول له

وفيه مسائل :

- إعراب (أن لا يجدوا) .

- إعراب (وحيا) .

- إعراب (كتاب الله) .

٢٤- إعراب (أن لا يجدوا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] .

حيث اختلف في إعراب " حزنًا" و" أن لا يجدوا" على قولين :

١-أن يكون "حزنا" ، و"أن لا يجدوا" مفعولا له ، والناصب لهما واحد وهو (تفيض).

ذكر هذا القول أبو البقاء[١] .

٢-أن يكون "حزنا" مفعولاً له ، والناصب له تفيض ، و"أن لا يجدوا" مفعولا له أيضًا، والناصب له حزنًا.

ذكر هذا القول الزمخشري [٢]، وأبو البقاء[٣] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول[٤] .

المناقشة :

لا خلاف في إعراب (أن لا يجدوا) مفعولا لأجله ، وإنما الخلاف في مسألة العامل فيه ، أيقتضي مفعولا واحدا أم يقتضي مفعولين ؟

وهذه المسألة من المسائل التي لم يقيدها المتقدمون[٥]، وإنما قيدها المتأخرون ، يقول

---

(١) انظر: التبيان ٢/ ٦٥٥

(٢) انظر: الكشاف ٢/ ٣٠١

(٣) انظر: التبيان ٢/ ٦٥٥

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/ ٨٩

(٥) انظر في ذلك : إعراب (جزاء)، و(نكالا) في قوله تعالى: (فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٧٤، وإعراب النحاس ٢/ ٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٥.

ابن عصفور: (ولا يقتضي العامل من المصادر... أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف) [١] ، ويقول أبو حيان : (العامل لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل) [٢]، ويقول أيضا: (ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل، أو العطف سواء جُرّا بحرف السبب، أو أحدهما أو نصب) [٣] ، ويقول في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[البقرة: ١٩] : (و"من" تتعلق بقوله (يجعلون) ، وهي سببية، أي من اجل الصواعق، وحذر الموت مفعول من اجله... هكذا أعربوه، وفيه نظر لأن قوله: (من الصواعق) هو في المعنى مفعول من أجله، ولو كان معطوفا لجاز كقوله تعالى: ﴿ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ، وقول الراجز:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخافةً وزَعَلَ المَحْبورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ) [٤]

ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾[البقرة: ٢٣١]: (إن كان [ضرارا] [٥]مفعولا من أجله فتعلقت اللام به، وكان علة للعلة ، تقول: ضربت ابني تأديبًا لينتفع، ولا يجوز أن يتعلق بـ (لا تمسكوهن) ، لأن الفعل لا يقتضي من المفعول من أجله اثنين

---

(١) المقرب ١٧٢

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/ ٨٩

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٨

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٢٣.

(٥) زيادو من المخطوط

إلا بالعطف أو على البدل..)[١] ، ويقول في قوله تعالى: ﴿ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾ : ([جزاء ونكالا مفعول من أجله] [٢]، وهذا ليس بجيد إلاّ إذا كان الجزاء هو النكال، فيكون ذلك عن طريق البدل، وأما إن كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلاّ بواسطة حرف العطف)[٣] ، وتبعه ناظر الجيش، والمرادي، والسيوطي[٤].

على حين ذهب ابن هشام، والسمين [٥] إلى جواز أن يقتضي العامل مفعولين من أجله من غير عطف ولا إبدال.

فالسمين يجيزه مطلقًا بلا شرط ، إذ يقول: (ولا يضر تعدد المفعول من اجله، لأن الفعل قد يعلل بعلل)[٦]، وتبعه الشهاب الخفاجي، والألوسي، والكفوي ، وأبو السعود[٧].

وأما ابن هشام فيجيزه بشرط أن يكون أحدهما مطلقا، والآخر مقيدًا.

يقول في قوله تعالى: ﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾ : (الأول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالأول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ)[٨].

والذي يظهر في هذه المسألة أنه لا خلاف بينهم في أن يعلل الفعل بعلل شتى، وإنما الخلاف

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢١٨

(٢) زيادو من المخطوط

(٣) السابق ٣/ ٤٩٥

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٨٨٩، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٥، والهمع ٢/ ١٣٦

(٥) انظر: المغني ٧٠٥، والدر المصون ١/ ١٧٣.

(٦) الدر المصون ١/ ١٧٣

(٧) انظر: حاشية الشهاب ٣/ ٢٤١ ، وروح المعاني ٦/ ١٣٤، والكليات١٦٤٤ ، وتفسير أبي السعود١/ ٥٤ .

(٨) مغني اللبيب٧٠٥

في كيفية التعليل به[1]. فهناك من يرى بأن الفعل لا يعلل بعلل شتى إلا بالعطف إن كانت العلتان متباينتين، أو بالبدل إن كانت العلتان متقاربتين، وقد بنى ذلك على السماع كقوله تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وكقوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

وهناك من يرى أن الفعل يعلل بعلل شتى دون الحاجة إلى العطف أو البدل مستدلاً بقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ فلا يصح أن يكون (من الصواعق) متعلقًا بالمصدر، لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، لذا يكون (من الصواعق) و(حذر الموت) كلاهما متعلق بالجعل على أن يكون الأول تعليلا مطلقا، والثاني تعليلا للجعل مقيدًا بالأول.

وقد يرد عليه بأن الجار والمجرور يتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما فلا يضر تقديمهما على المصدر، ولكن المعنى يفسده لأن (من الصواعق) تصبح علة العلة، فهم يجعلون أصابعهم في آذانهم حذرا من الموت، وعلة الحذر من الموت هي الخوف من الصواعق. ولو جعل (حذر الموت) علة للخوف من الصواعق، والخوف من الصواعق هي علة الفعل(يجعلون) لصح (حذر الموت) هو علة العلة.

ومع ذلك اتفقوا على مسألة تعليل العلة بشيء آخر كالحال المتداخلة، كقولهم: ضربته تأديبا له إحسانا إليه، فالتأديب هو علة الضرب، والإحسان هو علة التأديب وهو ما يسمى "علة العلة". وهذه المسألة ليست داخلة فيما نحن بصدد الحديث عنه، لأن "إحسانا" العامل فيه هو"تأديبا"، و"تأديبا" العامل فيه "ضربته"

(١) حاول صاحب كتاب النحو الوافي أن يقف على سبب الخلاف فرأى أن المانعين لتعدد المفعول له لا يرون بان العلة تعدد وإنما العلة لا تكون إلا واحدة، وقد أخطا فيما ذهب إليه. انظر: النحو الوافي ٢/ ٢٤١.

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ، وذلك لما يلي :

١ -لأنه مبني على المسموع من كلام الله وكلام العرب إلا في مسألة اختلاف المفعولين جرا ونصبا لاختلاف اللفظين ، لأن اختلاف اللفظين أسهل من اتفاقهما ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ .

٢ -لأنه ليس فيه خلاف ، والأولى الحمل على ما لا خلاف فيه ...

٢٥- إعراب (وحيا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الشورى : ٥١] .

اختلف في إعراب (وحيا) على قولين :

١ – أن يكون مصدراً في موضع الحال.

ذكر هذا القول النحاس [١]، ومكي [٢]، والكرماني [٣]، والزمخشري [٤]، وابن عطية [٥].

٢ – أن يكون مفعولاً مطلقًا.

ذكر هذا القول النحاس [٦]، والكرماني ، والزمخشري [٧].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [٨] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (وحيا) على قولين :

١ – أن يكون مصدرا في موضع الحال .

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٤/ ٩٢

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/ ٦٤٨

(٣) انظر: غرائب التفسير٢/ ١٠٥٦

(٤) انظر: الكشاف ٤/ ٢٣٣

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤٠.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٤/ ٩٢

(٧) انظر: الكشاف ٤/ ٢٣٣

(٨) انظر: البحر المحيط ٧/ ٥٠٤

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة السماع ، إذ يقول : (أما وقوع المصدر موقع الحال، فلا ينقاس ، وإنما قالته العرب . وكذلك لا يجوز : جاء زيد بكاء ، تريد باكياً ، وقاس منه المبرد ما كان منه نوعاً للفعل ، نحو : جاء زيد مشياً أو سرعة)[1] ولكن أبا حيان يقيسه مع أما ، إذ يقول: (وجعل المصدر حالاً لا يطرد إلا مع أما في نحو : أما علماً فعالم)[2].

وهذه المسألة – مسألة وقوع المصدر المنكر حالاً- مختلف فيها على قولين :

القول الأول : أن المصدر المنكر يقع حالا مؤولاً بوصف مناسب ، وهو قول جمهور البصريين[3] .

القول الثاني : أن المصدر المنكر مفعول مطلق غير أنه اختلف في عامله :

فذهب الأخفش[4]، والمبرد في قول آخر له [5]، والفارسي[6] إلى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، والجملة في محل نصب حال، فجاء زيد ركضا ، أي: جاء زيد يركض ركضا .

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٥٠٤، وانظر : التذييل والتكميل٩/ ٤٦، والبحر المحيط ١/ ٣٠٩،و٥١٨

(٢) البحر المحيط ٧/ ٣٥٠

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٨٦، والمقتضب ٣/ ٢٣٤، ٢٦٨، ٢٦٩، والتبصرة وا لتذكرة ١/ ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ٦٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٨-٣٩، والارتشاف ٣/ ١٥٧٠ ، والتذييل ٩/ ، والمساعد ٢/ ١٣-١٥، والهمع ٤/ ١٤-١٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٢٨ ، والارتشاف ٣/ ١٥٧١ ، ولم ينسب هذا القول إلى المبرد أحد من المتقدمين ، بل هم متفقون على أن قول المبرد هو ما سيأتي في القول الآخر ، إلا أن الشيخ عضيمة قد ذكر عنه القولين في حاشية المقتضب ٣/ ٢٣٤ ، وذكر ما يستدل للرأيين من قوله ، وهو : (وَكَذَلِكَ: جِئْته مشيا ؛ لِأَن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا فالتقدير: أمشى مشيا، لِأَن المجئ على حالات) وقال في ٤/ ٣١٢ : هَذَا بَاب مَا يكون من المصادر حَالا لموافقته الْحَال. وَذَلِكَ قَوْلك جَاءَ زيد مشيا إِنَّمَا مَعْنَاهُ مَاشِيا لِأَن تَقْدِيره جَاءَ زيد يمشي مشيا وَكَذَلِكَ جَاءَ زيد عدوا وركضا وقتلته صبرا) .

(٦) انظر: المسائل ا لمنثورة ١٣-١٤، والإيضاح ٢٠٠.

على حين ذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله ما تقدم من فعل أو وصف، فجاء زيد ركضا أي: ركض ركضا[(١)].

وما ذهب إليه جمهور البصريين أرجح وذلك لما يلي:

١-قلة التأويل فيه مقارنة بغيره.

٢-أنه لو انتصبت هذه المصادر على أنها مفاعيل مطلقة لجاز تعريفها فقيل: جاء زيد الركض والمشي، فلما امتنع ذلك دل من باب أولى على أنها ليست مفاعيل مطلقة.

٣-أنه لو كان الدليل على الفعل المضمر المصدر المنصوب لا طرد ذلك في كل مصدر له فعل ولم يقتصر فيه على السماع !!

٤-أن المصدر يعاقب الوصف المشتق فيقع موقعه كما يقع الوصف المشتق موقع المصدر.

٥- أن قول الكوفيين يلزم منه أن لا يكون قد سمع من هذا المصدر المنكر إلاّ ما كان نوعًا من أنواع العامل وهذا غير صحيح[(٢)].

٦- أن الحال جاءت في موضع المصدر السابق ذكره في قوله تعالى: ﴿ **ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ** ﴾[(٣)].

هذا وقد اختلف النحاة في القياس على ما سمع من المصدر المنكر حالاً على أربعة أقوال:

القول الأول : أنه لا يجوز القياس عليه وإنما هو مقصور على السماع ، لأن الحال نعت في المعنى ، والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما كان بمعناه [(٤)]، وقد حكى أبو حيان أن البصريين

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/ ١٥٧١، والمساعد٢/ ١٤، والهمع ٤/ ١٥ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، والمساعد ٢/ ١٤، وشرح المفصل ٢/ ٦٠ وشرح الكافية٢/ ٣٩

(٣) انظر: المغني٧٣٠.

(٤) انظر: ا لكتاب ١/ ٣٧٠، وشرح المفصل ٢/ ٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٨، والتذييل ٩/ ٤٦

والكوفيين أجمعوا على عدم قياسه[١].

القول الثاني : أنه يجوز القياس عليه ، وهو قول المبرد على خلاف في النقل عنه.

فبعضهم نقل عنه جواز ذلك مطلقا [٢]، وبعضهم كابن مالك نقل عنه جوازه مقيدا باطراده فيما هو من نوع الفعل ، نحو : أتيته سرعةً أي : مسرعا [٣]، وهذه هي الرواية المشهور عنه ، يقول المبرد : (وكذلك جئته مشيا، لأن المعنى : جئته ماشيًا ، فالتقدير: أمشي مشيًا، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال.

ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعيا فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيا قال الله عزوجل : ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾ البقرة: ٢٦٠ فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها)[٤].

القول الثالث : أنه يجوز أن يقاس منه ما جاء في مسألتين هما :

١- ما وقع بعد خبر مقترن بأل ، نحو قولهم : (أنت الرجل علمًا) ، وعليه يجوز أن تقول : أنت الرجل نبلا وأدبا ونحوهما.

٢- ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه ، نحو قولهم : (أنت زهير شعرًا) ، والمعنى : أنت زهير في حال الشعر، فيجوز أن تقول : أنت حاتم جودًا، والأحنف حلمًا...

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٤٦ ، والارتشاف ٣/ ١٥٧٠

(٢) انظر: السابق ، والمساعد٢/ ١٤، والهمع ٤/ ١٥ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٤٦ ، والارتشاف ٣/ ١٥٧١، والمساعد٢/ ١٤، والهمع ٤/ ١٥ .

(٤) المقتضب ٣/ ٢٣٤

وهذا قول ابن مالك [١].

وقد رد أبو حيان والرضي هاتين المسألتين لاحتمالهما أن يكونا تمييزين لا حالين ، وذلك لأن (علمًا) فاعل في المعنى ، ولأن (شعرًا) على تقدير (مثل) محذوفة ، و(مثل) يكون عنها التمييز نحو: على التمرة مثلها زبدًا ، وأيضًا فقد نصوا في قولهم : زيد القمر حسنًا، على أنه تمييز لأنه مثل القمر حسنًا[٢].

القول الرابع : أنه يجوز أن يقاس منه ما وقع بعد أما الشرطية التي يقصد فيها الرد على من وصف شخصًا بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر ، نحو قولهم : (أما علما فعالم) ، والمعنى : مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم . ونسب ابن مالك هذا القول إلى سيبويه [٣] ، يقول سيبويه : (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور : وذلك قولك أما سمنا فسمين وأما علما فعالم....فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه...)[٤].

رد ابن مالك قول سيبويه في إعرابه (علما) حالا ، ورجح إعرابه مفعولاً به (لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه)[٥].

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع ، وهو قياسية مجيء المصدر حالا بعد أما ، ورد على ابن مالك بما يلي:

١ -لو كان المنصوب (علمًا) على إضمار فعل لم يكن ذلك مختصًا بالمصدر بل يجوز في كل اسم

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨-٣٢٩

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٤٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٨ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩، والكتاب ١/ ٣٨٤

(٤) الكتاب ١/ ٣٨٤

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠

سواء أكان مصدرًا أم غيره ، وقد نص سيبويه على أن قولك : (أما الحارثُ فلا حارث لك) ونحوه لا يجوز فيه إلا الرفع، وذكر أنه لا سبيل إلى النصب.

٢-أنه لو انتصب على المفعول به ما اختلفت فيه لغات العرب بالنسبة للتعريف والتنكير.

فبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد (أما) إن كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إن كان نكرة.

والحجازيون يجيزون نصب المعرف ورفعه، ويلتزمون نصب المنكر[1] فثبت بهذا أن المنصوب بعد (أما) حال لا مفعول به .

ومع ذلك فأرى أنه لا يقاس عليها ، لأنه لا يفهم من كلام سيبويه اطرادها مطلقا وإنما هي حالة خاصة (علمًا) بعد (أما) والله أعلم.

ويؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، إذ قد خرج المصدر على الحالية في غير ما نص عليه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ﴾ ، يقول : (ونصب جهاداً وابتغاء على المصدر في موضع الحال، أي مجاهدين ومبتغين، أو على أنه مفعول من أجله)[2] .

هذا والذي يظهر لي أن القول الراجح فيما سبق من الأقوال هو قول المبرد في الرواية المشهورة عنه وذلك لما يلي:

١-أن وقوع المصدر المنكر حالاً كثير في كلام العرب، وأكثر ما سمع عن العرب إذا كان نوعاً من أنواع عامله.

٢-أن قياس الحال على ا لنعت ليس ممنوعًا من كل وجه، بل ورد عن العرب النعت بالمصدر

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٥٤-٥٥.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٥١

كثيرًا، ومجيء المصدر حالا أكثر من مجيئه نعتًا[1].

وعليه فيعرب ما كان على هذا الضابط مصدرًا في موضع الحال وأما ما خالفه فلا.

هذا ولا حجة لمن أطلق العنان في وقوعه مطلقا ، ممتطيًا في ذلك التيسير والسعة ومخلطًا بين المعاني المتشابهة وناكبًا عن مقاصد النحويين في ذلك....[2]

وعلى هذا فيجوز إعراب (وحيا) حالا ، لأن الوحي من أنواع الكلام .

٢- أن يكون وحيا مفعولا مطلقا .

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون : وحيا ، موضوعا موضع : كلاما ، لأنّ الوحى كلام خفى في سرعة ، كما تقول : لا أكلمه إلا جهرا وإلا خفاتا ، لأنّ الجهر والخفات ضربان من الكلام)[3].

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني على الأول ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه، ولأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

---

(١) انظر: التذييل ٩/ ٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٤٠، والمساعد ٢/ ١٦

(٢) انظر: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية ٦٣٠، والنحو الوافي ٢/ ٣٧٢، ٣٧٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٣

٢٦- إعراب (كتاب الله) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴾ النساء: ٢٤

حيث اختلف في إعرابه على أقوال :

١- أن يكون منصوبا على الإغراء بـ(عليكم) ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : الزموه .

وهذا قول الكسائي [١] ، وهو قول الكوفيين أيضا [٢] .

٢- أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : الزموا كتاب الله .

ذكر هذا القول الزجاج [٣] ، والنحاس [٤] ، وأبو القاء [٥] .

٣- أنَّ يكون مفعولا مطلقا مؤكّدا لعامله المحذوف الذي دلّ عليه ما تقدّم من الكلام ، وهو قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ ، والمعنى : كتب الله عليكم كتابا .

ذكر هذا القول الزجاج [٦] ، والنحاس [٧] ، وأبو القاء [٨] ،ورجحه سيبويه [٩] ، والفراء [١٠] ،

---

(١) عزاه إليه مكي. انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٨٦.

(٢) انظر: الهداية ٢/ ١٢٨١، والإنصاف١/ ٢٢٨، والتبيين ٣٧٣ ، والتبيان ١/ ٣٤٦ ، والهمع ٣/ ١٠٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦.

(٤) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٤٥.

(٥) انظر : التبيان ١/ ٣٤٦.

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦.

(٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٤٥.

(٨) انظر : التبيان ١/ ٣٤٦.

(٩) انظر : الكتاب ١/ ٣٨١ .

(١٠) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٦٠

والطبري [١]، وابن جني [٢]، ومكي[٣] ، واقتصر عليه الأخفش [٤]، وأبو علي الفارسي [٥]، والزمخشري [٦]، وابن عطية [٧]، وهذا هو قول البصريين [٨].

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث[٩] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (كتاب الله) على النحو الآتي :

١ – أن يكون منصوبا على الإغراء بـ(عليكم) ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : الزموه .

وهذا القول كما أسلفت للكوفيين والكسائي ، وهم يجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه مستدلين بالسماع والقياس ؛ أمّا السماع فقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ ، وقول الراجز :

يا أيها المائحُ دلوي دونكا

إني رأيت الناس يمدحونكا

وأمّا القياس فقاسوا اسم الفعل على الفعل في العمل ، فقالوا : أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مَقام الفعل ، ولو قلت : (زيداً الزم) فقدّمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه [١٠].

---

(١) انظر: جامع البيان ٨/ ١٧١ .

(٢) انظر : المحتسب ١/ ١٨٤.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٤ ، والهداية ٢/ ١٢٨١.

(٤) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١٦

(٥) انظر : الحجة ٣/ ١٥٠.

(٦) انظر : الكشاف ١/ ٤٩٧

(٧) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٤٢

(٨) انظر : الكتاب ١/ ٣٨١ ، والإنصاف١/ ٢٢٨، والتبيين ٣٧٣ ، وشرح الكافية ١/ ٣٢٠، والهمع ٣/ ١٠٣ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٣/ ٢٢٢

(١٠) انظر : الإنصاف١/ ٢٢٨، والتبيين ٣٧٣ ، وشرح الكافية ١/ ٣٢٠، والهمع ٣/ ١٠٣ .

وقد رد البصريون على ما استدل به الكوفيون من جهة السماع والقياس ، فأما من جهة السماع فردوه بأمرين :

١- أن ما ورد منه يعد قليلا ، وقد شهد بذلك شاهد منهم وهو الفراء ، إذ قال : (وقلّما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله) [(١)]، ووافقه الطبري [(٢)].

٢- أنه مؤول ، لاحتماله أوجها أخرى ، والمؤول لا يعد دليلا ، فـ(كتاب الله) تحتمل أن تكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة المتقدمة قبله ، وهي قوله : (حرمت عليكم)، والمعنى : كتب الله عليكم كتاباً ، يقول أبو حيان : (وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الإغراء الظروف والمجرورات مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله أي : الزموا كتاب الله . لا يتم دليله لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً)[(٣)].

وأما قول الراجز : يا أيها المائحُ دلوي دونكا .

فعلى إضمار فعل تقديره : خذ دلوي .

وأما من جهة القياس فاسم الفعل ضعيف التصرف في العمل من جهة كونه فرعاً في العمل ، والفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول ، لذا يعدونها عاملا ضعيفا[(٤)].

هذا وإن القول بالإغراء في الآية يوحي بجعلها جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، وهي على الصحيح آخذة بعناق ما قبلها من الآيات السابقة ، إذ إن فيها مراعاة للمشاكلة اللفظية في الآيات (حرمت) ، (وأحل) [(٥)]، و(كتاب الله) بمعنى كتب بخلاف القول بالإغراء .

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٦٠ .

(٢) انظر : جامع البيان ٨/ ١٧١

(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٢٣

(٤) انظر : الإنصاف١/ ٢٢٨، والتبيين ٣٧٣ ، وشرح الكافية ١/ ٣٢٠، والهمع ٣/ ١٠٣ .

(٥) انظر : الحجة ٣/ ١٥٠ .

٢ – أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : الزموا كتاب الله.

وهذا القول ليس فيه ما يخدشه من جهة الصناعة إلا القول بالتقدير ، والأصل في الكلام عدم التقدير ، ولا من جهة المعنى إلا ما يفهم منه الاستقلال عما قبله كما في القول السابق ...

٣ – أنَّ يكون مفعولا مطلقا مؤكّدا لعامله المحذوف الذي دلّ عليه ما تقدّم من الكلام ، وهو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ، والمعنى : كتب الله عليكم كتابا .

وهذا القول يدل عليه ما يلي :

١ –سياق الآية ، يقول سيبويه : (ولما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم ، وقال : كتاب الله توكيدًا كما قال صُنْعَ اللهِ وكذلك وَعْدَ اللهِ لأنَّ الكلام الذى قبله وَعْدٌ وصُنعٌ فكأنّه قال جلّ وعزّ وَعْداً وصُنعا وخَلْقا وكِتابا)[1] ، ويقول الطبري : (وإنما جاز ذلك لأن قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ .

بمعنى : كتب الله تحريم ما حرَّم من ذلك ، وتحليل ما حلل من ذلك عليكم كتابًا. وبما قلنا في ذلك قال أهل التأويل)[2] .

٢ –أسلوب القرآن ، يقول سيبويه : (وقال : كتاب الله توكيدًا كما قال صُنْعَ اللهِ وكذلك وَعْدَ اللهِ ..) [3]، ويقول الأخفش : (وكذلك كل شيء في القرآن من قوله {حَقّا} ما هو "أُحِقُّ ذلِكَ حَقّاً". وكذلك {وَعْدَ اللهِّ} و {رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ} و {صُنْعَ اللهِّ} و {كِتَابَ اللهِّ عَلَيْكُمْ} انما هو من

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨١ .

(٢) جامع البيان ٨/ ١٧١ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٨١ .

"صَنَعَ اللهُ ذلكَ صُنْعاً" فهذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا وهو كثير) [١]، وقد نقله عنه الطبري [٢].

٣-ما ورد من قراءات أخرى في هذه الآية ، يقول الزمخشري : (ويدل عليه قراءة اليماني : كتب اللهَّ عليكم ، وأحلّ لكم. وروى عن اليماني : كتب اللهَّ عليكم ، على الجمع والرفع أى هذه فرائض اللهَّ عليكم) [٣]، ويقول أبو حيان : (انتصب بإضمار فعل وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله : حرمت عليكم . وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً ... ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميقع اليماني : كتب الله عليكم [٤]، جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده ، أي : كتب الله عليكم تحريم ذلك . وروي عن ابن السميفع أيضاً أنه قرأ : كتب الله عليكم جمعاً ورفعاً [٥]أي : هذه كتب الله عليكم أي : فرائضه ولازماته) [٦]، والقرآن يفسر بعضه بعضا ، والأصل في القراءات التوافق فيما بينها .

الترجيح :

الذي يترجح عندي في هذه المسألة هو رجحان القول الثالث ، وذلك لما يلي :

١-لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه بخلاف الأقوال الأخرى .

٢-لصحته من جهة المعنى والسماع .

٣-لأن جمهور المعربين والمفسرين عليه .

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢١٦.

(٢) جامع البيان ٨/ ١٧١ .

(٣) الكشاف ١/ ٤٩٧

(٤) انظر : مختصر ابن خالويه ٣٢ ، والمحتسب ١/ ١٨٥ ، ومعجم القراءات ٢/ ٤٩

(٥) انظر : الكشاف ١/ ٤٩٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٢٢٣ ، ومعجم القراءات ٢/ ٤٩

(٦) البحر المحيط ٣/ ٢٢٢-٢٢٣

باب المفعول فيه

وفيه مسألتان :

- إعراب (أحقابا) .

- إعراب (حيث) .

٢٧- إعراب (أحقابا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا ﴾ [النبأ: ٢٣] .

حيث اختلف في إعراب (أحقابا) على قولين:

١-أن يكون منصوبا على الظرف.

ذكر هذا القول معربوا القرآن ومفسروه كالفراء[١]، الطبري[٢]، والزجاج[٣] ، والنحاس[٤] ، ومكي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن عطية[٧]، والرازي[٨] ، وأبو البقاء[٩]، والقرطبي[١٠]، والألوسي[١١]، وابن عاشور[١٢] .

٢-أن يكون منصوباً على الحال .

ذكر هذا القول الزمخشري[١٣].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٣/ ٢٢٨

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢٤/ ١٦١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٧٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٥/ ١٢٩.

(٥) انظر: مشكل اعراب القرآن ٢/ ٧٩٥.

(٦) انظر: الكشاف ٤/ ٦٨٨.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨.

(٨) انظر: مفاتيح الغيب ٣١/ ١٥- ١٦.

(٩) انظر: التبيان ٢/ ١٢٦٧.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ١٧٧.

(١١) انظر: روح المعاني ٣٠/ ١٥.

(١٢) انظر: التحرير والتنوير ٣٠/ ٣٦.

(١٣) انظر: الكشاف ٤/ ٦٨٩

المناقشة :

اختلف في إعراب (أحقابا) بناء على معناها على قولين :

القول الأول : أن تكون على معنى "دُهُورًا مُتَتَابِعَةً يَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا"، فتكون على هذا ظرفا ، وَيَدُلُّ عَلَى ذلك قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا ﴾ ، والْأَحْقَابَ، وَاحِدُهَا حُقْبٌ وَهُوَ ثَمَانُونَ سَنَةً عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالْحِقَبُ السُّنُونَ وَاحِدَتُهَا حِقْبَةٌ وَهِيَ زَمَانٌ مِنَ الدَّهْرِ لَا وَقْتَ لَهُ[١] .

وهذا هو اللغة المشهور في معنى " الحقب " ، إذ يقول في ذلك أبو حيان : (أحقابًا منصوب على الظرف حملا على المشهور من لغة العرب، لا منصوب على الحال على تلك اللغة التي ليست مشهورة)[٢].

٢- **القول الثاني** : أن تكون حالا ، وفي ذلك يقول الزمخشري : (وفيه وجه آخر: وهو أن يكون من حقب عامنا : إذا قل مطره وخيره، وحقب فلان : إذا أخطأه الرزق، فهو حقب، وجمعه أحقاب، فينتصب حالا عنهم ، يعني لابثين فيها حقبين جحدين)[٣] ، فيكون كناية عن كونهم معاقبين في أسوأ حالٍ فيها[٤].

ولكن استعمال هذا المعنى ليس مشهورا في اللغة كما قال أبو حيان ، إضافة إلى أن نظائر هذه الآية لا يدل على معنى الجحد كما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا ﴾ ، ثم إن معنى الجحد فيها يعد من المجاز كما نص عليه الزمخشري[٥] ، والأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا المجاز .

---

(١) انظر: تاج العروس ٢/ ٣١٠ مادة " حقب " ، ومفاتيح الغيب ١٣/ ١٥

(٢) البحر المحيط ٨/ ٤٠٥.

(٣) الكشاف ٤/ ٦٨٩ .

(٤) انظر: روح المعاني ٣٠/ ١٥

(٥) انظر: أساس البلاغة ١/ ٢٠٢

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١ - لسلامته من الاعتراضات الواردة عليه .

٢ -لأنه المعنى المتبادر إلى الذهن .

٣ -لإجماع المعربين والمفسرين عليه .

٤ -لأن الأصل حمل الكلام على حقيقته لا مجازه .

٥ -لأنه اللغة المشهورة فيه .

٢٨- إعراب (حيث) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]

حيث اختلف في إعراب (حيث) على ثلاثة أقوال:

١ - أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف دل عليه (أعلم)، فتكون متصرفة.

وهو قول أبي علي[(١)] ، والكرماني[(٢)] ، والباقولي[(٣)] ، والزمخشري[(٤)] ، وابن عطية[(٥)] ، وأبي البقاء[(٦)] ، وابن مالك[(٧)] ، والرضي[(٨)] ، وابن هشام[(٩)] ، والسمين[(١٠)] .

٢ -أن تكون منصوبة على نزع الخافض "مفعولا به على غير السعة".

وهو قول الزجاج[(١١)]، والواحدي[(١٢)]، والحوفي[(١٣)] .

٣- ان تكون طرفا غير متصرف .

---

(١) انظر: الحجة ١/ ٢٥-٢٦، وإيضاح الشعر ١/ ١٧٨ .

(٢) انظر: غرائب التفسير١/ ٣٨٤

(٣) انظر : كشف المشكلات ١/ ٤٢٨

(٤) انظر: الكشاف ٢/ ٦٣.

(٥) انظر: والمحرر الوجيز٢/ ٤٠٣

(٦) انظر: التبيان ١/ ٥٣٧

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، و٣/ ٦٩ .

(٨) انظر: شرح الكافية ٣/ ١٨٣

(٩) انظر: المغني ٦٨٩ .

(١٠) انظر: الدر المصون ٥/ ١٣٨ .

(١١) انظر: معاني إعراب القرآن ٢/ ٢٨٩

(١٢) انظر: الوجيز١/ ٢١٧

(١٣) انظر: البحر المحيط ٤/ ٢١٨

وهو قول أبي حيان وهو الراجح عنده[١] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب (حيث) في الآية مبني على الخلاف في معناها على قولين :

القول الأول : يرى أن معنى الآية على القول بالظرفية فاسد غير صحيح ، إذ المعنى يصير أن علم الله في بعض الأمكنة أعلم منه في غيرها ، مما يلزم عنه تفاوت علم الله سبحانه بحسب اختلاف الأمكنة مع ما فيه من احتواء الظرف لعلمه سبحانه . وهذا معنى لا يليق به تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد أن علمه سبحانه واقع على المكان ، وعليه تعرب (حيث) مفعولا به لا مفعولا فيه ، فتكون متصرفة ، إذ إن ظرفيتها غالبة لا لازمة ، والدليل على ذلك ما يلي :

١-قول الشاعر :

وحلَّأهـا عـن ذي الأراكـة عـامرٌ   أخو الخضر يرمي حيث تكوى النواحزُ

فالشاعر لم يرد أنه يرمي في ذلك المكان ، وإنما يريد أنه يرميه ، فهو مفعول به ، وإذا كان مفعولا به كان اسما ، ولم يكن ظرفا .

٢-وقول زُهَيرُ بن أبي سُلْمى :

فـشَدَّ ولم يُنْظِـرْ بُيوتـاً كثـيرة   لـدى حيثُ ألْقَتْ رحلَها أمُّ قَشْعَمِ

٣-وقول الآخر :

إنّ حيث استقل من أنت راعيـ   ـهِ حمىً فيه عـزَّةٌ وأمـانُ

٤-وقول العرب : هي أحسن الناس حيث نظر ناظرٌ[٢] .

---

(١) انظر : السابق ٤/ ٢١٩

(٢) انظر : الحجة ١/ ٢٥-٢٦ ، وايضاح الشعر ١/ ١٧٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، و٣/ ٦٩ وشرح الكافية ٣/ ١٨٣، والمغني ٢/ ٦٨٩، والدر المصون ٥/ ١٣٨

وهذا ما ذهب إليه أبو علي ، وابن مالك ، والرضي ، وابن هشام ، والسمين [(١)] .

إلا أن هذا القول مردود من جهة الصناعة والسماع عند أبي حيان ، لأنه من جهة الصناعة (تأباه قواعد النحو ، لأن النحاة نصوا على أن (حَيْثُ) من الظروف التي لا تتصرف وشذ إضافة "لدى" إليها وجرها بالباء [وبفي] [(٢)] ، ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حَيْثُ) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها) [(٣)] ، ومن جهة السماع لا حجة فيما استدلوا به ، لاحتمال أن تكون "حيث" ظرفا ، وذلك في قول الشاعر :

إن حيث استقر من انت راعيـ ـه حمى فيه عزة وأمانُ

فاسم إن هو قوله (حمى) لاحيث، و"حيث" في موضع خبر إن، لأنه ظرف نحو: إن حيث زيدٌ قائم عمرًا ، التقدير: إن حمىً فيه عزةٌ وأمان حيث استقر من أنت راعيه [(٤)] .

ولعل الشاعر أراد أن يحكم على مكان من يرعاه الممدوح بأنه حمى فيه عزة وأمان، لا أن يحكم على (حمى) نفسه بأنه كائن حيث استقر من يرعاه الممدوح.

القول الثاني : يرى أن معنى الآية على القول بظرفيتها صحيح غير فاسد ، لأن المعنى على الظرف له وجهان :

الوجه الأول : أن يكون المراد أن الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته ، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، فيكون (أعلم) متضمنا معنى (أنفذ) الذي تتعدى إلى الظرف ، والظرف هنا مجازي وهو قول أبي حيان ، إذ يقول : (والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية

---

(١) انظر: السابق

(٢) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع .

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢١٩ ، وانظر : الذييل والتكميل ٣/ ٢١٢ مخطوط ، وفيه إحالة على البحر المحيط.

(٤) التذييل والتكميل ٨/ ٥٥، والمغني ١/ ٢١٧-٢١٨

المجازية على أن يضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز)[١].

والوجه الثاني: أن يكون المراد أن الله يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء، والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك، والظرفية هنا حقيقية. وهذا قول الدماميني، وتبعه الأزهري[٢].

وعلى هذا القول تعرب "حيث" ظرفا، إذ إن ظرفيتها لازمة لا غالبة وإلى هذا ذهب سيبويه، والمبرد، وثعلب، والجرجاني، وابن عصفور، وأبو حيان، والدماميني، والأزهري[٣].

واعترض السفاقسي والسمين على قول أبي حيان في الوجه الأول، فقال السفاقسي :(ما نص عليه حذاق أهل الصناعة من أن (حيث) لا تتصرف كما ذكر، وأما اختياره ففيه نظر لأن إشكاله لا يندفع ولو قدر (أنفذ)، لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره ثم إنه لا حاجة إلى تقدير)، وقال السمين: (قلت: قد ترك ما قاله الجمهور وتتابعوا عليه وتأوّل شيئاً هو أعظمُ مما فرَّ منه الجمهورُ، وذلك أنه يلزمه على ما قَدَّر أنَّ عِلْمَ الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة فيكون في مكانٍ أبعدَ منه في مكان، ودعواه مجازَ الظرفية لا ينفعه فيما ذكرته من الإِشكال، وكيف يُقال مثلُ هذا؟ وقوله «نَصَّ النحاة على عدمِ تصرُّفها» هذا معارض أيضاً بأنهم نصُّوا على أنها قد تتصرف بغير ما ذَكَرَ هو مِنْ كونها مجرورةً ب «لدى» أو إلى أو في، فمنه: أنها جاءت اسماً لإِنَّ في قول الشاعر:

إنَّ حيث استقرَّ مَنْ أنت راجيـ ـهِ حِمَىً فيه عزةٌ وأمانُ

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢١٩ وفيه سقط، وتم إصلاحه من المخطوط ٢/ ١٣٣.

(٢) انظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب١/ ٤٨٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥١١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٥، والمقتضب ٤/ ٣٤٦، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٥٨، والمقتضب ١/ ١٣٥، والمقرب ١٦٠٧، والتذييل والتكميل ٨/ ٥٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥١١.

فحيث اسم «إنّ» و «حمى» خبرها أي: إن مكاناً استقرَّ مَنْ أنت راعيه مكانٌ يُحمى فيه العزُّ والأمان. ومِنْ مجيئها مجرورةً بإلى قوله:

فــشدَّ ولم يَنْظــر بيوتــاً كثــيرة   إلى حيــث أَلْقَــتْ رَحْلَهـا أُمُّ قَــشْعَمِ

وقد يُجاب عن الإِشكال الذي أَوْرَدْتُه عليه بأنه لم يُرِدْ بقوله «أنفذ علماً» التفضيل وإن كان هو الظاهر، بل يريد مجردَ الوصف، ويدل على ذلك قوله : أي هو نافذٌ العلمَ في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، ولكن كان ينبغي أن يصرِّح بذلك فيقول: وليس المرادُ التفضيلَ) [1] .

واعترض الشُّمُنِّي على قول الدماميني في الوجه الثاني ، فقال : (هو بعيد، لأنه يقتضي حذف المفعول ، والموصول الذي هو صفته، وبعض صلة ذلك الموصول، ولأن المعنى كما صرح المصنف وغيره أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا فيه)[2] .

هذا وكلا القولين متفق على تنزيه الله سبحانه عن نسبة التفاضل إلى علمه وتخصيصه ببعض المخصصات المكانية أو الزمانية، مما جعلهم يقعون في مخالفة الصناعة حفاظًا على صحة المعنى .

فالقول الأول أجاز تصرف (حيث) ، وتصرفها على القول بوروده يعد نادرًا لا يقاس عليه ، والقول الثاني أجاز التضمين في (أعلم) ، والتضمين لا يقاس عليه ...

وقد رجح بعض الباحثين إعراب (حيث) منصوبة بنزع الخافض [الباء]، والتقدير: الله اعلم بحيث يضع رسالته، أي: أعلم بمكان رسالته، و(أعلم) على بابها من التفضيل ، واستدل بنظائر (أعلم) في كتاب الله ، وبما نقل عن العرب في (حيث) ، فـ"أعلم" في كتاب الله جاءت مقرونة بالباء ظاهرة بعدها كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ وقد تأتي بحذفها كقوله: ﴿ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ ، والعرب قد أدخلت الباء على (حيث) وإن عده بعضهم شاذًا[3] .

---

(١) الدر المصون ٥/ ١٣٨ .

(٢) حاشية الشمني ١/ ٢٦٨

(٣) انظر: الأثر العقدي ٢/ ٦٤٢، وهو ما رجحه ابن عاشور في التحرير والتنوير ٨/ ٥٥ .

وهذا القول لم يسلم من مخالفة الصناعة بل وقع في أشد مما فرمنه وهو القول بالنصب على الخافض في غير ما قيس عليه، وإدخال الباء على (حيث) وهو شاذ مقارنة بغيرها من الأحرف كمن وفي .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن (حيث) على بابها من الظرفية، وإن (أعلم) على بابها من التفضيل، ولا يلزم منه ما قيل من فساد المعنى وذلك لما يلي:

١-أن المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى إنما هي بالنسبة إلى عادة المخلوقين في التخاطب، وعلى حسب توهمهم العادي فقولهم: (الله أعلم) أي : منكم، حيث تتوهمون أن لكم علمًا، ولله تعالى علما، أو على حد ما تقولون : هذا أعلم من هذا، وهي طريقة العرب في كلامها، وبها نزل القرآن، فخوطبوا بمقتضى كلامهم، وبما يعتادونه بينهم[١] .

٢-أن علم الله تعالى مطلق دلت عليه النصوص الصريحة كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ وهذا ما يسمى بدلالة المنطوق على حين أن (حيث) يفهم منها الحصر بحسب ما تضاف إليه، وهذا ما يسمى بدلالة المفهوم، وهو غير معتبر لمصادمته لدلالة المنطوق، فالمنطوق يقدم على المفهوم.

وبهذا يتوافق المعنى والصناعة فلا يقع في مخالفة لأحدهما كما مر في الأقوال الأخرى ، وقد تنبه إلى شيء من ذلك السفاقسي فقال : (والذي يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية ، إذ لا مانع لعمل "أعلم" في الظرف ، والإشكال إنما يراد من جهة مفهوم الظرف، وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، ولا سيما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك)[٢].

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤/ ٥٨٢

(٢) المجيد في اعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٣٠ مخطوط بتصرف يسير.

باب الاستثناء

وفيه مسألة :

- إعراب (غير) .

٢٩- إعراب (غير) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ ﴾ [المائدة : ١] .

حيث اختلف في إعرابها على خمسة أقوال :

١-أن تكون حالا من الضمير المجرور في (لكم) .

وهو قول ذكره الزجاج [١]، والنحاس [٢]، والفراء [٣]،والطبري [٤]، والزمخشري [٥]، وابن عطية [٦]، ومكي [٧]، وأبو البقاء [٨]، ونقل بعضهم الإجماع على هذا القول[٩] .

٢-أن تكون حالا من الفاعل في (أوفوا) فيكون في الكلام تقديما وتأخيرا.

وهو قول ذكره الأخفش [١٠]، والزجاج [١١]، والنحاس [١٢]،ومكي[١٣] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٤١

(٢) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٤

(٣) انظر : معاني القرآن ١/ ٢٩٨و٣٠١

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/ ٤٦٠

(٥) انظر : الكشاف ١/ ٦٠١

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ١٦٩

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٧، والهداية ٣/ ١٥٥٢

(٨) انظر : التبيان ١/ ٢٠٥

(٩) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠

(١٠) انظر : معاني القرآن ١/ ٢٥٠

(١١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٤١

(١٢) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٤

(١٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٧، والهداية ٣/ ١٥٥٢

٣-أن تكون حالا من الضمير المجرور في (عليكم) .

وهو قول ذكره مكي [١]، وأبو البقاء[٢].

٤-أن تكون حالا من الفاعل المقدر ، الذي حذف وأقيم المفعول مقامه .

وهو قول ذكره القرطبي[٣].

٥-أن تكون استثناء مكررا :

وهو إما أن تكون استثناء من الاستثناء ، وهو قول ذكره القرطبي[٤].

وإما أن تكون استثناء آخر من بهيمة الأنعام ، وهو قول ابن عطية [٥]، ونسبه بعضهم إلى البصريين[٦].

وأما أبو حيان فرجح أن تكون استثناء ثانياً على أن يكون المراد بمحلي هو الصيد كما سيأتي [٧].

المناقشة :

تعد هذه الآية من الآيات المشكلة في كتاب الله قديما وحديثا [٨]، يقول عنها ابن عطية (وقد خلط الناس في هذا الموضع في نصب غير وقدروا فيها تقديمات وتأخيرات وذلك كله غير مرضي ...) [٩].

---

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : التبيان ١/ ٢٠٥

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٥

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ١٦٩

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٥

(٧) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠

(٨) انظر : الدر المصون ٤/ ١٨٤

(٩) المحرر الوجيز ٢/ ١٦٩

وسبب الإشكال في هذه الآية يرجع إلى رسم المصحف كما يرى أبو حيان ، وذلك في رسم (محلي) بالياء ، وعليه وقع الإشكال في إعراب (غير) [١] .

فأما من أعربها حالا من الضمير المجرور في (لكم) – والحال كما هو معلوم قيد لعاملها ووصف لصاحبها [٢] – لزم من هذا أن يكون المعنى تقييد إحلال بهيمة الأنعام بحال كونهم غير محلِّي الصيد وهم حرم . وبهيمة الأنعام حلال لهم في هذه الحال وفي غيرها إلا إذا أريد ببهيمة الأنعام الظباء وحمر الوحش فيظهر للتقييد بهذه الحال فائدة .

ولكن هذا التركيب المقدر كما يرى أبو حيان والسمين فيه قلق وتعقيد ينزه القرآن عنه ، إذ لو أريد به هذا المعنى لجاءت الآية به على أحسن تركيب وأفصحه[٣] ، وقد بين ابن العربي قلق هذا التركيب وخطأه (مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ فِيهِ تَخْصِيصَ بَعْضِ الْمُحَلَّلَاتِ ، وَهُوَ تَخْصِيصٌ لِلْعُمُومِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ لَا سِيَّمَا عُمُومٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ حَمْلٌ لِلَفْظِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ عَلَى الْوَحْشِيَّةِ دُونَ الْإِنْسِيَّةِ ، وَذَلِكَ تَفْسِيرٌ لِلَّفْظِ بِالْمَعْنَى التَّابِعِ لِمَعَانِيهِ الْمُخْتَلَفِ مِنْهَا فِيهِ) [٤]، على حين لم ير السفاقسي والشهاب قلقا في هذا المعنى ، حيث اعتمد السفاقسي على أدلة أخرى غير هذه الآية تبين حل الأنعام ، يقول : (والجواب عندي عن هذا أن المفهوم هنا متروك لدليل خارجي . وكثير في القرآن وغيره من المفهومات المتروكة لعارض) [٥].

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠-٤٣١

(٢) انظر : أسرار العربية ٢١٤ وشرح الكافية ٢ / ٤٠ ،وشرح التصريح ٢ / ٦٥٧ ،وشرح المفصل ٢ / ٥٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠، والدر المصون ٤/ ١٧٩

(٤) أحكام القرآن لابن العربي٣/ ١٦-١٧

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٠ ب مخطوط

ولكن يبقى الإشكال بأن الآيات الأخرى التي أحلت بهيمة الأنعام مطلقة ، وهذه مقيدة ، فيرجع الدور ، ولأن القول بأن بهيمة الأنعام هي الظباء والحمر الوحشية مخالف لإجماع أهل اللغة [(١)].

وأما الشهاب فاعتمد على مفهوم المخالفة [(٢)]، إذ يقول : (لأنه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم يعلم منه غيره بالطريق الأولى لأنها إذا أحلت في عدم الإحلال لغيرها ، وهم محرمون لدفع الحرج عنهم فكيف في غير هذه الحال .

فيكون بيانا لأنعام الله عليهم بما رخص لهم من ذلك ، وبياناً لأنهم في غنية عن الصيد ، وانتهاك حرمة الحرم) [(٣)].

وهو قول بعيد النجعة لما سبق من قصر بهيمة الأنعام على الحمر الوحشية ...

ولو قيل إن المعنى لا يفسد في تقييد إحلال بهيمة الأنعام بحال كونهم غير محلِّي الصيد وهم حرم ...

وذلك لأن إحلال بهيمة الأنعام حلالا مطلقا يعد مشروطاً بالالتزام بأمر الله بعدم اقتراف الصيد وهم حرم ، فيكون إحلالها مكافأة لهم على التقيد بأمر الله والاستجابة له في حين لو اقترف المحرمون الصيد ولم يستجيبوا لأمر الله فإن جزاءهم التضييق عليهم في بهيمة الأنعام انتقاما منهم وعقوبة لهم لما اقترفوه من الصيد ولمخالفتهم لأمر الله لذا قال الله سبحانه : ﴿ لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴾

---

(١) انظر : تاج العروس ٣٣/ ٥١٠ مادة (نعم)

(٢) وهو إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه ؛ لانتفاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم . كقوله ﷺ (في سائمة الغنم زكاة) فقيد الرسول ﷺ (وجوب الزكاة) في الغنم (السائمة) . فاستدلَّ الجمهور بهذا الحديث على أن الغنم غير السائمة لا زكاة فيها من باب الأولى انظر : إرشاد الفحول (٢ / ٦١) ، والمهذَّب (٤ / ١٧٦٧ ، ١٧٦٨) .

(٣) حاشية الشهاب ٣/ ٢١٠ ، وانظر : روح المعاني ٦/ ٥١

[المائدة: ٩٥] ، ﴿ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ ﴾ [المائدة: ٩٥] فالجزاء من جنس العمل لكان معنى الحال على هذا القول مقبولا ، ولا يرد عليه قول من قال إن الأصل في الأشياء الإباحة لأنها مسألة مختلف فيها بين أهل العلم عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

الْأَوَّلِ : أَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا عَلَى الْحَظْرِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلُ الْإِبَاحَةِ .

والثَّانِي : أَنَّهَا كُلَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلُ الْحَظْرِ .

والثَّالِثِ : أَنْ لَا حُكْمَ لَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الدَّلِيلُ بِأَيِّ حُكْمٍ اُقْتُضِيَ فِيهَا[١] .

وأما من أعربها حالا من الفاعل في (أوفوا) فيكون المعنى : أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم محلّين الصيد وأنتم حرم .

فإنه يلزم على هذا القول فساد من جهة الصناعة والمعنى :

من جهة الصناعة يلزم منه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي ، ولا يجوز الفصل بينهما إلا بالجملة المعترضة ، وقوله (أحلت لكم بهيمة الأنعام) ليست اعتراضية ، لأن الجملة الاعتراضية تفيد التأكيد والتنبيه[٢] وهذه منشئة أحكاما ومبينة لها !!

ومن جهة المعنى يلزم منه تقييد الأمر بإيفاء العقود بهذه الحالة ، وهم مأمورون بالإيفاء بالعقود على كل حال من إحرام وغيره[٣] .

على حين رأى الشهاب صحة معناه بما علل به سابقا لولا ضعفه من جهة الصناعة يقول : (ولا وجه للتقييد به مع أنهم مأمورون بالوفاء مطلقا ، والتوجيه السابق لا يجري فيه كما لا يخفى ان قيل إنه أقرب معنى ، وإن كان أبعد لفظا ... [إلا] أنه على طرف الثمام)[٤].

---

(١) انظر : الأحكام لابن العربي ١/ ٢٤

(٢) انظر : الهمع ٢/ ٣٢٧

(٣) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠، والدر المصون ٤/ ١٧٩

(٤) حاشية الشهاب ٣/ ٢١٠

وقد رد ابن العربي على هذا القول ، قائلا : (وَلَوْ اخْتَصَّ الْوَفَاءَ بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ لَكَانَ مَا عَدَاهَا بِخِلَافٍ عَلَى رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ .

وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَوْ يَكُونُ مَسْكُوتًا عَنْهُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْأَقَلَّ مِنْ أَحْوَالِ الْوَفَاءِ وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَهَذَا تَهْجِينٌ لِلْكَلَامِ وَتَحْقِيرٌ لِلْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ .) [١]، وهو كما قال .

وأما من أعربها حالا من الضمير المجرور في (عليكم) فيكون المعنى إلا ما يتلى عليكم حال انتفاء كونكم محلين الصيد .

فإنه يلزم عنه ما تقدم من أن المتلو عليهم لا يقيّد بهذه الحال دون غيرها بل هو متلو عليهم في هذه الحال وفي غيرها [٢].

وأما من أعربها حالا من الفاعل المقدر الذي حذف وأقيم المفعول مقامه. فإن المعنى يصير : أحلّ الله لكم بهيمة الأنعام غير محلٍ لكم الصيد وأنتم حرم .

فإنه يلزم على هذا القول فساد من جهة الصناعة والمعنى والرسم :

فمن جهة الصناعة يلزم عنه أن يكون المبني للمفعول وبنية فعله ليست مستقلة ومحولة !!. والنحاة قرروا أن المبني للمفعول ينوب مناب الفاعل في أحكامه إذا حذف [٣]، فكيف يكون صاحب الحال هو الفاعل وهو منوب عنه بالمبني للمفعول ، ولا يجمع بين النائب والمنوب عنه[٤] .

ومن جهة المعنى يلزم منه تقييد إحلال الله للأنعام الثمانية في قوله : (ثمانية أزواج ...) بحال

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي٣/ ١٦

(٢) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠، والدر المصون ٤/ ١٧٩

(٣) انظر : المقتضب ٤/ ٥٣ ،الارتشاف ٣/ ١٣٢٥ ، شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٤ ،التصريح ٢/ ٣٠٩ ،الهمع ١/ ٥٨٣.

(٤) انظر : الدر المصون ٤/ ١٨٠

انتفاء إحلاله الصيد وهم حرم ، والله تعالى قد أحل لهم هذه الأنعام مطلقا[١] .

ومن جهة الرسم يلزم عنه أن يكون (محلي) من غير ياء حتى تكون (غير) حالا من الفاعل المفرد وهو لفظ الجلالة الله . [٢]

ولا يخفى ما في هذا القول من ضعف لمخالفته خط المصحف .

وأما من أعربها استثناء مكررا فلا يخلو من أمرين :

١ -إما أن يكون استثناء من استثناء كقوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ .. ﴾ .

وهذا لا يصح من جهة المعنى لما يلزم عليه من وجوب إباحة الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة .

يقول القرطبي : (وهذا وجه ساقط ؛ فإذاً معناه أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد وأنتم حرم إلا ما يتلى عليكم سوى الصيد) [٣] .

وقد نص النحويون على أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كانت كلها مستثنيات من الاسم الأول نحو قولك : قام القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً ، وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثني كل من متلوه[٤] . ولا يمكن في هذه الآية من جهة المعنى استثناء كل من متلوه .

---

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠، والدر المصون ٤/ ١٧٩

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٦

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٩٦، والتذييل والتكميل ٨/ ٢٧٥ ، والارتشاف ٣/ ١٥٢٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٧١

٢-وإما أن يكون استثناء آخر من (بهيمة الأنعام) ، فيكون (إلا ما يتلى) و (غير محلي الصيد) مستثنيان من شيء واحد ، وهو (بهيمة الأنعام) .

والمعنى : أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرمون .

يقول ابن عطية : (لأن الكلام على اطراده متمكن استثناء بعد استثناء) ، ثم استأنس ابن عطية بما حكاه النقاش عن الكندي [(١)]، يقول : (وحكى النقاش أن أصحاب الكندي قالوا للكندي أيها الحكيم اعمل لنا مثل هذا القرآن فقال نعم أعمل مثل بعضه فاحتجب أياما كثيرة ثم خرج فقال والله ما أقدر عليه ولا يطيق هذا أحد إني فتحت المصحف فخرجت سورة المائدة فنظرت فإذا هو قد أمر بالوفاء ونهى عن النكث وحلل تحليلا عاما ثم استثنى استثناء بعد استثناء ثم أخبر عن قدرته وحكمته في سطرين ولا يستطيع أن يأتي أحد بهذا إلا في أجلاد[(٢)]) !

وقد أجاز هذا القول السفاقسي ، والسمين .

يقول السفاقسي : (قلت : ويمكن فيه تخريجان :

أحدهما : أن تكون غير استثناء منقطعا ومحلي جمع على بابه ، والمراد به الناس الداخلين حل الصيد أي إن دخلتم حِلَّ الصيد فلا يجوز لكم الاصطياد .

والثاني : أن يكون متصلا من بهيمة الأنعام ، وفي الكلام حذف مضاف إلى محلي ، أي : أحلت لكم بيهمة الأنعام إلا صيد الداخلين حل الاصطياد وأنتم حرم فلا يحل) [(٣)].

ويقول السمين : (إنه استثناء ثان على ما نَقَلَهُ عن بعضهم ، وعزاه للبصريين ، لكن لا على

(١) يعقوب بن إسحاق ، فيلسوف نشأ في البصرة ، له كتب في شتى العلوم . توفي سنة ٢٦٠هـ ، انظر : الأعلام ٩/ ٢٥٥.

(٢) المحرر الوجيز ٢/ ١٦٢

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد مخطوط ٢/ ٥٠ب

هذا المَدْرَك الذي ذكره الشيخ)[١] .

وهذا القول لا ريب فيه من جهة المعنى ، ومن جهة الصناعة :

فمن جهة المعنى يكون معنى الآية : أحلت بهيمة الأنعام لكم إلا شيئين وهما : ما تلي عليهم في تحريمه ، وماكان صيدا للمحرم ، وذلك إذا كان الاستثناء في (غير) منقطعا في حين لو كان متصلا فيلزم عنه أن تكون حمر الوحش من بهيمة الأنعام ، وهذا غير صحيح .

ومن جهة الصناعة جواز استثناءين من مستثنى منه واحد كما سبق .

وقد وصف أبو حيان قول ابن عطية بالتخليط[٢] .

على حين رجح أبو حيان أن يكون غير محلي الصيد اسثناء آخر على وجه غير الوجه الذي ذكره ابن عطية .

وذلك بأن يكون المعنى غير الصيد المحل لأنها جاءت في الآية من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، وأما كتابة (محلي) بالياء فلا يعتد به لأن خط المصحف لا يقاس عليه ، وخط المصحف في هذه الآية في نظره هو سبب الإشكال في هذه الأعاريب السابقة .

يقول : (إنما عرض الإشكال في لآية من جعلهم (غير محلي الصيد) حالاً من المأمورين بإيفاء العقود ، أو من المحلل لهم ، أو من المحلل وهو الله تعالى ، أو من المتلو عليهم .

وغرّهم في ذلك كونه كتب محلى بالياء ، وقدّروه هم أنه اسم فاعل من أحل ، وأنه مضاف إلى الصيد إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول ، وأنه جمع حذف منه النون للإضافة . وأصله : غير محلين الصيد وأنتم حرم ، إلا في قول من جعله حالاً من الفاعل المحذوف ، فلا يقدر فيه حذف النون ، بل حذف التنوين .

---

(١) الدر المصون ٤/ ١٨٤ بتصرف ، ويقصد بالشيخ أبا حيان وسيأتي كلامه في الآية بعد قليل .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٣٠ – ٤٣١ .

وإنما يزول الإشكال ويتضح المعنى بأن يكون قوله : محلى الصيد ، من باب قولهم : حسان النساء .

والمعنى : النساء الحسان ، وكذلك هذا أصله غير الصيد المحل . والمحل صفة للصيد لا للناس ، ولا للفاعل المحذوف .

ووصف الصيد بأنه محل على وجهين :

أحدهما : أنْ يكون معناه دخل في الحل كما تقول : أحل الرّجل أي : دخل في الحل ، وأحرم دخل في الحرم .

والوجه الثاني : أن يكون معناه صار ذا حل ، أي حلالاً بتحليل الله . وذلك أن الصيد على قسمين : حلال ، وحرام . ولا يختص الصيد في لغة العرب بالحلال . ألا ترى إلى قول بعضهم : إنه ليصيد الأرانب حتى الثعالب لكنه يختص به شرعاً .

.... وإذا تقرر أنّ الصيد يوصف بكونه محلاً باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه بلغ الحلّ ، أو صار ذا حل ، اتضح كونه استثناء من استثناء ، إذ لا يمكن ذلك، لتناقص الحكم ؛ لأنّ المستثنى من المحلل محرم ، والمستثنى من المحرم محلل . بل إن كان المعني بقوله : بهيمة الأنعام، الأنعام أنفسها ، فيكون استثناء منقطعاً . وإن كان المراد الظباء وبقر الوحش وحمره ونحوها ، فيكون استثناء متصلاً على أحد تفسيري المحل ، استثنى الصيد الذي بلغ الحل في حل كونهم محرمين .

(فإن قلت) : ما فائدة الاستثناء بقيد بلوغ الحل والصيد الذي في الحرم لا يحل أيضاً ؟

(قلت) : الصيد الذي في الحرم لا يحل للمحرم ولا لغير المحرم ، وإنما يحل لغير المحرم الصيد الذي في الحل ، فنبه بأنه إذا كان الصيد الذي في الحل يحرم على المحرم ، وإن كان حلالاً لغيره ، فأحرى أن يحرم عليه الصيد الذي هو بالحرم .

وعلى هذا التفسير يكون قوله : إلا ما يتلى عليكم ، إن كان المراد به ما جاء بعده من قوله : حرمت عليكم الميتة الآية ، استثناء منقطعاً ، إذ لا يختص الميتة وما ذكر معها بالظباء وحمر الوحش وبقره ونحوها ، يصير لكنْ ما يتلى عليكم أي : تحريمه فهو محرم .

وإن كان المراد ببهيمة الأنعام الأنعام والوحوش ، فيكون الاستثناءان راجعين إلى المجموع على التفصيل ، فيرجع إلا ما يتلى عليكم إلى ثمانية الأزواج ، ويرجع غير محلى الصيد إلى الوحوش، إذ لا يمكن أن يكون الثاني استثناء من الاستثناء الأول .

وإذا لم يمكن ذلك ، وأمكن رجوعه إلى الأول بوجه ما جاز .

وقد نص النحويون على أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كانت كلها مستثنيات من الاسم الأول نحو قولك : قام القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً.

(فإن قلت) : ما ذكرته من هذا التخريج الغريب وهو أن يكون المحل من صفة الصيد ، لا من صفة الناس ، ولا من صفة الفاعل المحذوف ، يعكر عليه كونه كتب في رقم المصحف بالياء ، فدل ذلك على أنه من صفات الناس ، إذ لو كان من صفة الصيد لم يكتب بالياء ، وبكون الفراء وأصحابه وقفوا عليه بالياء يأبى ذلك .

(قلت) : لا يعكر على هذا التخريج لأنّهم كتبوا كثيراً رسم المصحف على ما يخالف النطق نحو [كتبهم : (لا أذبحنه) و (لا أوضعوا) بألف بعد لام ألف ، وكتبهم] [١] (بأييد) بياءين بعد الألف [٢]، وكتابتهم (أولئك) بواو بعد الألف ، وبنقصهم منه ألفاً . وكتابتهم (الصلحت) ونحوه بإسقاط الألفين ، وهذا كثير في الرسم .

---

(١) استدراك من المخطوط لسقوطه في المطبوع انظر : البحر المحيط ٢/ ٣ب

(٢) يقصد كتابتها في المصحف الإمام كما نقله أبو عمرو في المقنع ١٢٠، والمحكم ١٧٤ ، وليس كتابتها في قراءة حفص كما فهم محقق الدر المصون ! انظر : الدر المصون ٤/ ١٨٣

وأما وقفهم عليه بالياء فلا يجوز ، لأنه لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه ، وإنما قصدوا بذلك الاختبار أو ينقطع النفس ، فوقفوا على الرسم كما وقفوا على (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ) من غير واو اتباعاً للرسم . على أنه يمكن توجيه كتابته بالياء والوقف عليه بياء بأنه جاء على لغة الازد ، إذ يقفون على بزيد بزيدي بإبدال التنوين ياء ، فكتب مُحُلِّي بالياء على الوقف على هذه اللغة ، وهذا توجيه شذوذ رسمي ، ورسم المصحف مما لا يقاس عليه)[1] .

وما ذهب إليه أبو حيان مردود عليه من جهة المعنى والصناعة والإجماع والرسم .

فأما من جهة المعنى فإن معنى الآية يكون متكلفا ، وذلك بجعل (محلي) من صفات الصيد، وهو من صفات الناس كما ذهب إليه المفسرون[2] .

وأما من جهة الصناعة فيكون (محلي) صفة للصيد مضافة إليه وإضافة الصفة للموصوف لا تنقاس[3] .

وأما من جهة الإجماع فيكون قد خالف المفسرين والمعربين ، فمخالفته للمفسرين تكون في معنى الآية كما سبق ، ومخالفته للمعربين تكون في إعرابه (غير) استثناء ، وهم مجمعون على الحالية فيها ، وإن كان أبو حيان لا يعتد بإجماع المعربين كما سيذكر فيما بعد .

وأما من جهة الرسم فيكون قد ألبس بين المفرد والجمع على القول بزيادة الياء في (محلي) ، ويكون الأصل في رسم المصحف في نظره مخالفته للنطق ، وهذا ليس بصحيح بل الأصل الموافقة بين الرسم والنطق وهو ما يعبر عنه بالرسم القياسي ، وما خرج عن ذلك من الألفاظ ينبه عليه ويعلل له .

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٣٠-٤٣٣

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/ ٤٥٩ ، وتفسير ابن كثير٢/ ٩، والدر المنثور ، وفتح القدير ٢/ ٥ ، وتفسير البغوي ٢/ ٧

(٣) انظر : شرح الكافية ٢/ ٢٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٩٧ ، والتصريح ٣/ ١٣٤.

ومع ذلك ليست هذه الكلمة (محلي) مما خالف رسمه أداءه حتى لا يقاس عليه فيعلل له بأن جاء على لغة الأزد مثلا...

يقول السفاقسي : (هذا التخريج فيه تكلف وتعسف لا يخفى على منصف من جهة زيادة الياء ، وفيها التباس المفرد بالجمع وهم يفرون من زيادة أو نقصان في الرسم فكيف بزيادة ينشأ عنها لبس من جهة إضافة الصفة للموصوف وهو غير مقيس .

ولا شك أن ما ذكره الجمهور أولا من أن (غير) للحال وإن لزم عنه الترك بالمفهوم أولى من تخريج ينبو عنه المفهوم) [١]

ويقول السمين : (وهذا الذي ذكره واختاره وغَلَّط الناس فيه ليس بشيء ، وما ذكره من توجيه ثبوت الياء خطاً ووقفاً فخطأ محض؛ لأنه على تقدير تسليم ذلك في تلك اللغة فأين التنوينُ الذي في « مُحِلٍّ »؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول : إنه قد يُوَجَّه بلغة الأزد ، وما ذكره من كونه يحتمل مما يكونون قد كتبوه كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعَوَّل عليه ، لأنَّ خط المصحف سُنَّةٌ متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول : يحتمل أن يقاس هذا على تلك الأشياء؟

وأيضاً فإنهم لم يُعْربوا (غير) إلا حالاً ، حتى نقل بعضهم الإِجماع على ذلك ، وإنما اختلفوا في صاحب الحال ، فقوله : إنه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرقٌ للإِجماع ، إلا ما تقدم نَقْلَه عن بعضهم من أنه استثناء ثان ، وعزاه للبصريين ، لكن لا على هذا المَدْرَك الذي ذكره الشيخ)[٢].

فأبو حيان راعى جانب المعنى في نظره على جانب الرسم وهو من القائلين باتباع رسم

---

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٠ ب

(٢) الدر المصون ٤/ ١٨٤

المصحف وعدم مخالفته لأنه سنة متبعة .

ومع هذا لم يعتد بالرسم في هذه الآية في حين اعتد به في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[١] .

وعلل عدم اعتداده به هنا بأن رسم المصحف مما لا يقاس عليه ، وأطلق هذه الجملة دون تقييد لها أو حصر !!

ولعل السبب في مخالفة أبي حيان للرسم يرجع إلى عدم نطق الياء في الوصل ، ومع ذلك فقد نبه القراء على ألفاظ منها ﴿ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ ﴾ [المائدة: ١] ، و﴿ ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَ ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج: ٣٥]، وغيرها بأن الياء فيها سقطت منها لفظا لا خطا لالتقاء الساكنين ، وهي ثابتة في الخط على الأصل ، والوقف عليها اتباعاً للرسم[٢] .

ولو أجال أبو حيان نظره في بعض الآراء السابقة كرتين لكان في وسعه أن يراعي المعنى والرسم معا ولا يتكلف قولا متعسفا ...

الترجيح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة أن الإشكال فيها إنما هو بسبب المعنى لا بسبب رسم المصحف كما ادعى ذلك أبو حيان .

وعليه فالراجح في نظري في إعراب (غير) من الأقوال السابقة قولان هما :

١ –**القول الأول** وهو إعرابها حالاً من الضمير المجرور في (لكم) ، لأنه قول جمهور المعربين والمفسرين ، فحسبك بقول متفق عليه ، شريطة أن يسلم هذا القول من الاعتراض كما سبق بيانه .

٢ –**والقول الخامس** – على غير الوجه الذي ذكره أبو حيان – بأن يكون استثناء ثان من بهيمة الأنعام .

---

(١) انظر : ١٣٥ من هذا البحث .

(٢) انظر : جمال القراء ١/ ٧٥٦

وهذا القول – أعني الخامس – أقرب إلى نفسي من القول الأول لسلامته من الاعتراض إن كان الاستثناء منقطعا .

وإن كان القول الأول عليه الجماعة ، ولا يخفى أن يد الله مع الجماعة .... .

باب الحال

وفيه مسائل :

- إعراب (مكروها) .
- إعراب (قربانا) .
- إعراب (أشد) .
- إعراب (كافة) .
- إعراب (جميعا) .
- إعراب (حصرت) .
- إعراب (لا يسمعون) .
- إعراب (تقتلون) .
- إعراب (سواء محياهم ومماتهم) .
- إعراب (كأن لم يلبثوا) .

٣٠- إعراب (مكروها) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سيئةً عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء: ٣٨] في قراءة من قرأ (سيئةً) [(١)] .

حيث اختلف في إعراب (مكروها) على أقوال :

١ - أن يكون خبرا ثانيا لـ"كان" .

ذكر هذا القول الكرماني [(٢)].

٢ - أن يكون بدلا من (سيئه) .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي [(٣)]، وابن عطية[(٤)].

٣-أن يكون نعتا لـ(سيئة).

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي [(٥)]، والكرماني [(٦)]، وأبو البقاء [(٧)].

٤-أن يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف قبله .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي [(٨)]،والكرماني[(٩)]، وابن عطية [(١٠)].

---

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم . انظر : السبعة ٣٨٠ ، والحجة في القراءات السبع ٢١٧ ، وحجة القراءات ٤٠٣ .

(٢) انظر : غرائب التفسير ١/ ٦٢٧

(٣) انظر : الحجة ٥/ ١٠٣

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٤٧١

(٥) انظر : السابق

(٦) انظر : غرائب التفسير ١/ ٦٢٧

(٧) انظر : التبيان ٢/ ٨٢٢

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٤٧١

(٩) انظر : غرائب التفسير ١/ ٦٢٧

(١٠) المحرر الوجيز ٣ / ٤٧١

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع[١] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (مكروها) على النحو الآتي :

١ -أن يكون خبرا ثانيا لكان .

وهذا القول عند أبي حيان جائز (على مذهب من يجيز تعداد الأخبار لكان)[٢] .

ومسألة تعدد خبر كان مختلف فيها عند النحاة كما مر[٣] .

٢ - أن يكون بدلا من (سيئة) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، يقول : (والبدل بالمشتق ضعيف)[٤] .

ولا ريب أن الأغلب في البدل عند النحاة أن يكون جامداً غير مشتق بخلاف النعت ، وقد يكون مشتقاً على قلة وضعف[٥] ، فإذا أمكن إعراب المشتق شيئا يصلح له كان أولى من إعرابه بدلا[٦] .

ومع ذلك فقد خالف أبو حيان ما قاله هنا ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا . عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا . إِلَّا ... ﴾ ، إذ يقول : (وعالم خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عالم الغيب ، أو بدل من ربي ، وقرئ عالمَ بالنصب على المدح)[٧] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦/ ٣٥

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٥

(٣) انظر : ٩٩ من هذا البحث .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٣٥ ، وانظر : البحر المحيط ١/ ١٤٨،١٣٦، ٧/ ٢٤١

(٥) انظر : اللباب في علل ١ / ٤١٠ ، وأسرار العربية ٢٦٢ ، والنحو الوافي ٣ / ٦٦٤ ، ٧٠٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١١ / ١٠٤ .

(٦) انظر : النحو الوافي ٣ / ٦٦٤.

(٧) البحر المحيط ٨ / ٣٤٨ .

٣- أن يكون نعتا لـ(سيئة) .

وهذا القول مردود من جهة المطابقة في التذكير والتأنيث ، يقول أبو علي : (فإن قيل إن التأنيث غير حقيقي ، ولا يمتنع أن يذكر ، قيل : تذكير هذا لا يحسن ، وإن لم يكن حقيقيا لأن المؤنث قد تقدم ذكره ، ألا ترى أن قوله : ولا أرض أبقل إبقالها . مستقيم عندهم ، ولو قال : أبقل أرض لم يستقبح ، فليس ما تقدم ذكره مما رأيت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره ، لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه ، كما يكون وفقه في التثنية والجمع ، فإذا لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره)[1]، وتبعه أبو حيان فقال : (قيل : ويجوز أن يكون نعتاً لسيئة لما كان تأنيثها مجازياً جاز أن توصف بمذكر ، وضُعِّف هذا بأن جواز ذلك إنما هو في الإسناد إلى المؤنث المجازي إذا تقدم ، أما إذا تأخر وأسند إلى ضميرها فهو قبيح ، تقول : أبقل الأرض إبقالها فصيحاً والأرض أبقل قبيح)[2].

٤ -أن يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف قبله ، والظرف في موضع الصفة .

وهذا القول سكت عنه أبو حيان ، وهو من جهة الصناعة والمعنى مستقيم غير بعيد .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الرابع ، وذلك لصحة الصناعة والمعنى عليه ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره ، ولأنه لا خلاف عليه .

---

(١) الحجة ٥/ ١٠٢ .

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٥

٣١- إعراب (قربانا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾ [الأحقاف: ٢٨]

حيث اختلف في إعرابه على خمسة أقوال :

١-أن يكون "قربانا" حالا ، و"آلهة" مفعولا ثانيا ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول .

ذكر هذا القول الزمخشري(١) ، وابن عطية(٢)، ورجحه ابن هشام(٣) ، والسمين الحلبي(٤) .

٢-أن يكون "قربانا" مفعولا ثانيا لـ"اتخذوا"، و"آلهة" بدلا منه ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول

ذكر هذا القول النحاس(٥) ، ومكي (٦)، والكرماني (٧)، وابن عطية (٨)، والحوفي (٩)، وأبو البقاء(١٠) ، وهو قول المحققين(١١) ، ورجحه الشنقيطي (١٢) .

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٣١٠ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٥/ ٩١.

(٣)انظر : مغني اللبيب ٦٩٦

(٤) انظر : الدر المصون ٩/ ٦٧٧ .

(٥) انظر : إعراب القرآن ٤/ ١٧١ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٦٦٩ ، والهداية الى بلوغ النهاية١١/ ٦٨٦١

(٧) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٠٩٧

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٥/ ٩١.

(٩)انظر : البحر المحيط ٨/ ٦٦ ، والدر المصون ٩/ ٦٧٧ .

(١٠) انظر : التبيان ٢/ ١١٥٨ .

(١١) نسبه إليهم الرازي . انظر : مفاتيح الغيب ٢٨/ ٢٧ .

(١٢) انظر : رحلة الحج إلى بيت الله الحرام٣١٣ - ٣١٤.

٣-أن يكون "قربانا" مفعولا لأجله لـ"اتخذوا"، و"آلهة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول .

ذكر هذا القول النحاس[١] ، ومكي [٢]، والكرماني [٣]،والحوفي[٤] ، وأبوالبقاء[٥] .

٤-أن يكون "قربانا" منصوبا على المصدر لـ"اتخذوا"، و"آلهة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول .

ذكر هذا القول النحاس[٦] ، ومكي [٧]، والكرماني [٨]،وأبوالبقاء[٩] .

٥-أن يكون "قربانا" مفعولا ثانيا لـ"اتخذوا" ، و"آلهة" مفعولا أوّل .

ذكر هذا القول الكرماني [١٠]، والباقولي[١١] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول[١٢] .

---

(١)إعراب القرآن ٤/ ١٧١ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٦٦٩ ، والهداية الى بلوغ النهاية١١/ ٦٨٦١

(٣) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٠٩٧

(٤) انظر : البحر المحيط ٨/ ٦٦ ، والدر المصون ٩/ ٦٧٧ .

(٥) انظر : التبيان ٢/ ١١٥٨ .

(٦)انظر : إعراب القرآن ٤/ ١٧١ .

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٦٦٩ ، والهداية الى بلوغ النهاية١١/ ٦٨٦١

(٨) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٠٩٧

(٩) انظر : التبيان ٢/ ١١٥٨ .

(١٠) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٠٩٧

(١١) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١٢٣٩-١٢٤٠

(١٢) انظر : البحر المحيط ٨/ ٦٦ .

المناقشة :

اختلف في إعراب " قربانا" على خمسة أقوال :

القول الأول : أن تكون حالا ، و"آلهة" مفعولا ثانيا ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول .

يقول الزمخشري : (القربان : ما تقرب به إلى اللهّ تعالى ، أى : اتخذوهم شفعاء متقربا بهم إلى اللهّ ، حيث قالوا : هؤلاء شفعاؤنا عند اللهّ. وأحد مفعولي اتخذ الراجع إلى الذين المحذوف ، والثاني : "آلهة" ، وقربانا "حال")[1] ، ورجحه أبو حيان ، إذ به بدأ . يقول : ("اتَّخَذُواْ" : أي اتخذوهم ، (مِن دُونِ اللهِّ قُرْبَاناً) : أي في حال التقرب وجعلتهم شفعاء . (آلِهَةً) : وهو المفعول الثاني لا تخذوا ، والأول الضمير المحذوف العائد على الموصول)[2] .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة والمعنى ما يلي :

فأما من جهة الصناعة ففيه حذف أحد مفعولي "اتخذ" ، وقد مر أن حذف أحد مفعولي "ظن" وأخواتها قليل في كلام العرب [3].

وقد يجاب عن ذلك بأن هذا الحذف لا يستقيم المعنى إلا به

وأما من جهة المعنى ففيه ما يفسده ، يقول الدماميني : لأن ("قربانا" حال فيه تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة بحالة كونهم قربانا . والمقصد النهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله مطلقا ، ولا يتأتى مع القيد . وقد يقال : هذه الحال مبينة ، إذ من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال اليمني : يمكن أن يقال : فساد المعنى إنما لزم

(١) الكشاف ٤/ ٣١٠ .

(٢) البحر المحيط ٨/ ٦٦ .

(٣) انظر : مسألة علم بمعنى عرف ، وانظر أيضا مفاتيح الغيب٢٨/ ٢٧ .

من حيث إن "آلهة" إذا كان بدلا من "قربانا" ، وكان "قربانا" في حكم المطروح يكون تقدير الكلام : فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله) وهذا فاسد ، لأنهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك إليهم ، بل كانوا مقرين بإلهية الله تعالى ، مع قولهم بأن الأصنام آلهة . والمفهوم من قوله ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ أنهم قالوا بإلهية الأصنام ، ولم يقولوا بإلهية الله تعالى ، وهذا بخلاف ما إذا كان "قربانا" حالا ، لأن المعنى : أنهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم إلى الله ، فإنه لا يفهم من هذا نفي إلهية الله تعالى . قال : وهذا الموضع مظنة تأمل)[١] .

القول الثاني : أن يكون "قربانا" مفعولا ثانيا لـ"اتخذوا"، و"آلهة" بدلا منه ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح ، ولكنه من جهة المعنى فاسد عند الزمخشري ، إذ يقول : (ولا يصح أن يكون "قربانا" مفعولا ثانيا وآلهة بدلا منه لفساد المعنى)[٢] .

واعترضه أبو حيان قائلا : (ولم يبين الزمخشري كيف يفسد المعنى ، ويظهر أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب)[٣] ، ولكن ابن المنير ، وابن هشام ، والسمين ، والشهاب بينوا فساد المعنى على هذا الإعراب .

يقول ابن المنير : (لو كان قربانا مفعولا ثانيا ومعناه متقربا بهم : لصار المعنى إلى أنهم وبخوا على ترك اتخاذ اللهّ متقربا به ، لأن السيد إذا وبخ عبده وقال : اتخذت فلانا سيدا دوني ، فإنما معناه اللوم على نسبة السيادة إلى غيره ، وليس هذا المقصد ، فان اللهّ تعالى يتقرب إليه ولا يتقرب به لغيره ، فإنما وقع التوبيخ على نسبة الالهية إلى غير اللهّ تعالى ، فكان حق الكلام أن يكون آلهة هو

---

(١) تحفة الغريب قسم التركيب٢/ ٤٧٠ .

(٢) الكشاف ٤/ ٣١٠ .

(٣) البحر المحيط ٨/ ٦٦ .

المفعول الثاني لا غير)[1] ، وبمثل قوله قال ابن هشام ، إذ يقول ابن هشام : (ووجهه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا كما أنك إذا قلت أتتخذ فلانا معلما دوني كنت آمرا له أن يتخذك معلما له دونه والله تعالى يتقرب إليه بغيره ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه)[2] ، ويقول السمين : (ووجهُ الفسادِ - واللهُ أعلم - أنَّ القُرْبان اسمٌ لِما يُتَقَرَّبُ به إلى الإِله، فلو جَعَلْناه مفعولاً ثانياً، وآلهةً بدلاً منه لَزِمَ أَنْ يكونَ الشيءُ المتقرَّبُ به آلهةً، والفَرَضُ أنه غيرُ الآلهةِ، بل هو شيءٌ يُتَقَرَّب به إليها فهو غيرُها، فكيف تكون الآلهةُ بدلاً منه؟ هذا ما لا يجوزُ)[3] ، ويقول الشهاب : (و"قرباناً" حال وما عداه فاسد معنى ، قال المطرزيّ ، لأنه لا يصح أن يقال تقربوا بها دون الله لأنه تعالى لا يتقرّب به ومعناه ما في الانتصاف أنه يصير الذم متوجها إلى ترك اتخاذ الله متقربا به لأنك لو قلت لعبدك اتخذت فلاناً سيدا دوني فقد وبخته على نسبة السيادة لغيرك ، والله تعالى لا يتقرّب به ، ولكن يتقرّب إليه ، .... لأنه لا يصح أن يقال تقرّبوا بها من دون الله لأنّ الله لا يتقرّب به ، وأنما يتقرّب إليه وأراد أنه إذا جعل مفعولاً ثانيا يكون المعنى فلولا نصرهم الذين اتخذوهم قربانا بدل الله أو متجاوزين عن اتخاذه قربانا لآلهتهم ، وهو معنى فاسد ، والاعتراض بأن جعل "دون" بمعنى "قدام" ، وأنّ "قربانا" قد قيل إنه مفعول له أي متقرّب له فهو غير مخصوص بالمتقرّب به ، وجاز أن يطلق على المتقرّب إليه ، وحينئذ يلتئم الكلام غير قادح لأنه مع قلة استعماله لا يصلح ظرفا للاتخاذ)[4] ، وإذا جعل بدلا فإنه لا يصح أيضا لأن (البدل ، وإن كان هو المقصود لكن لا بد في غير بدل الغلط من صحة المعنى بدونه ، ولا صحة لقولهم اتخذوهم من دون الله قربانا ، أي ما يتقرّب به لأنّ الله لا يتقرّب به بل يتقرّب إليه فلا يصح أنهم اتخذوهم قربانا متجاوزين الله في ذلك)[5].

---

(١) حاشية ابن المنير على الكشاف ٤/ ٣١٠

(٢) مغني اللبيب٦٩٦

(٣)الدر المصون ٩/ ٦٧٧

(٤)حاشية الشهاب٨/ ٣٥

(٥)حاشية الشهاب٨/ ٣٦

وقد رجح الشنقيطي هذا القول أعني إعراب "قربانا" مفعولا ثانيا ، وعده من أحسن أوجه الإعراب في الآية ونظره ببيت جرير :

هـل تـتركنّ إلى القسين هِجْـرَتكم ومَسْحَكم صُـلْبَهُمْ رُحمانَ قُرْبانـا

إذ يقول: (القربان: هو ما يتقرب به إلى الله تعالى ، سواء كان معبوداً يعبد من دون الله تعالى، كما في هذا البيت ، وكما في قولهم تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾ أو كان شيئاً آخر يتقرب به إلى الله كما في قوله تعالى من قول اليهود ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ﴾ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾ الآية.وقوله : (رحمان قرباناً) يحتمل فيما يظهر وجهين من الإعراب :

أحدهما : أن (رحمان) بدل من قولهم (صلبهم) لأن الرحمن المذكور هو عين الصليب المتقرب به إلى الله عندهم ، فهو تابع له مقصود بالنسبة بلا وساطة ، كما هي عادة البدل ، و(قرباناً) بدل من (رحمان) بناء على جواز أن يكون من البدل بدل كما قاله بعض المحققين ، وأجروا عليه قوله تعالى : ﴿ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ﴾ فإنه بدل من قوله : (ثمانية أزواج) مع أن قوله (ثمانية أزواج) بدل من قوله (حمولة وفرشاً) . أو كل من (رحمان) و(قرباناً) بدل من قوله : (صلبهم) ؛ لأن المراد بالرحمن والقربان عنده هو عين الصليب لا شيء آخر .

ونظير هذا الإعراب قوله تعالى : ﴿ فلولا فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾ لأن أحسن أوجه الإعراب فيه أن قوله (قرباناً) هو المفعول الثاني لـ(اتخذوا) ومفعوله الأول الضمير المحذوف الذي هو الرابط بين الصلة والموصول ... والتقدير : فلولا نصرهم الذين اتخذوا قرباناً ، وقوله :(آلهة) بدل من قوله (قرباناً) كما قال غير واحد من المحققين . وذكرنا أنه أحسن أوجه الإعراب في الآية المذكورة ونظيره الإعراب الذي ذكرنا في البيت)[١] .

---

(١) رحلة الحج إلى بيت الله الحرام٣١٣ – ٣١٤.

فالخلاف فيما سبق يرجع إلى معنى القربان المتقرب به إلى الله هل يصلح أن يكون بمعنى الآلهة أم لا ؟!

فمن منع البدلية في (آلهة) نظر إلى أن القربان غير الآلهة ، وأصبح المعنى عنده : أن الله ذمهم على اتخاذهم قرباناً من دون الله فقط دون أن يذمهم على اتخاذهم الآلهة ، ومن أجاز البدلية في (آلهة) نظر إلى أن القربان هو (الآلهة) ، وأصبح المعنى أن الله ذمهم على اتخاذهم آلهة من دون الله .

والذي أراه أن الأصل في القربان أن يكون غير الإله، ولكن لا يلزم التمسك بهذا الأصل عند إعراب هذه الآية دون اعتبار لقرينة الحال ، إذ إن المشركين المقصودين في الآية كانوا يعاملون قرابينهم وفق الدلالة الأصلية لكلمة قربان، بل تجاوزوا هذا المفهوم إلى حد التأليه فدعوا تلك القرابين وذبحوا لها وصرفوا لها من العبادات ما لا يصرف إلا للإله الحق ، فكان موقفهم من هذه القرابين مزدوجا ، فهم من حيث القول يقولون إنها قرابين يأملون أن تقربهم إلى الله ، ومن حيث الفعل يؤلهون القرابين ويصرفون لها من العبادة ما لا يصرف إلا لله ، فعلى ذلك هي قرابين حسب قولهم ومفهومهم، وهي آلهة حسب دلالة الحال.

فالقربان إذن يطلق على الأوثان والأصنام الآلهة عند المشركين ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣] ، وقوله: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأٓلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ٥]، وذلك كإطلاق "الشفعاء" و"أولياء"على الآلهة ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨]، وقوله : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ ﴾ [العنكبوت: ٤١] .

وكل هذا الغرض منه تقربهم إلى الله تعالى كما في قوله جل شأنه : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣] فهذه مسميات لشيء واحد هو الآلهة المزعومة ، ولهذا يصح أن يكون (قربانا) في الآية مفعولا ثانيا على اعتبار أن المشركين

يزعمون أنها قربان وهي آلهتهم، ثم أبدل منها (آلهة) ، وهي المفعول الثاني المقصود من حيث المعنى ، وما ذاك إلا لأن الآلهة في عرفهم وزعمهم قرابين ، فبدأ بـ(قربانا) لتحضر تلك القرابين في الذهن فلا يُتوهم غيرها، ثم أبدل منها الكلمة التي تتفق دلالتها الحقيقية مع أفعالهم تجاه قرابينهم (آلهتهم) ليُعلم أن القربان والآلهة شيء واحد ما دام كلاهما يعبد من دون الله.

وأما القول بفساد المعنى على أنهم وبخوا على ترك اتخاذ اللهّ متقربا به ، لأن السيد إذا وبخ عبده وقال : اتخذت فلانا سيدا دوني ، فإنما معناه اللوم على نسبة السيادة إلى غيره فإنه لو سُلم به للزم منه جواز اتخاذ الأصنام أولياء وشفعاء على هذه الآية ، وهذا لا يصح لأن القربان والشفعاء متقاربان في المعنى ...

القول الثالث : أن يكون "قربانا" مفعولا لأجله لـ"اتخذوا"، و"آلهة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول

وهذا القول سكت عنه أبو حيان ، ولعل ذلك لصحة معناه ، فقد ذكر سبحانه سبب وقوع المشركين في الشرك فقال عنهم : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى) إلا أن ابن هشام رد هذا القول من جهة الصناعة ، لأن المفعول لأجله لا يكون (إلا مصدرا أو اسم مصدر. والقربان اسم لما يتقرب به ، وليس اسما للحدث)[١] .

ويجاب عنه بأن "قربانا" يأتي مصدرا كـ"الغفران"[٢] .

القول الرابع : أن يكون "قربانا" منصوبا على المصدر لـ"اتخذوا"، و"آلهة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول .

وهذا القول وصفه السمين بالبعد[٣]، وهو مردود عند ابن هشام ، إذ يقول : (والقربان اسم

---

(١) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن١٨

(٢) انظر : لسان العرب ١/ ٦٦٤، وتاج العروس ٤/ ١٣ مادة"قرب"

(٣) انظر : الدر المصون ٦/ ١٤٣

لما يتقرب به ، وليس اسما للحدث ، وعلى هذا فيكون قربانا في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ﴾ [المائدة: ٢٧] منصوبا نصب المفعول به ، لا نصب المصدر) [١] .

والقول بأنه منصوب على المصدر لا يخلو من أن يكون مصدرا أو نائبا عنه . فإن كان مصدرا فالتكلف ظاهر فيه ، إذ يكون المعنى : فلولا نصرهم الذين اتخذوهم من دون الله وقربوهم قربانا آلهة . وإن كان نائبا عن المصدر فلا يتم إلا أن يكون مرادفا للفعل ، و"اتخذوا" ليس فيه معنى " تقربوا" ، وعلى ذلك لا يصح معناه ، لأنهم لم يقربوا القربان تعبدا ، وإنما عبدوها تقربا .

القول الخامس : أن يكون "قربانا" مفعولا ثانيا لـ"اتخذوا" ، و"آلهة" مفعولا أوّلَ .

يقول الباقولي : (التقدير : الذين اتخذوا من دون الله قربانا ، فـ"قربانا" مفعول ثان قدم على المفعول الأول ، أي : آلهة ذات قربان ، أي : ذات قربة)[٢] ، وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند الرازي ، لـ (إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى خُلُوِّ الْكَلَامِ عَنِ الرَّاجِعِ إِلَى الَّذِينَ)[٣] .

ومع ذلك فهذا القول أعني إعراب "قربانا وآلهة" مفعولين مخالف لما عليه جمهور المفسرين ومخالف لما عليه سياق الآية ، إذ إن أحد مفعولي اتخذ لا بد أن يكون ضميرا عائدا على الموصول (الذين) والمقصود الأصنام التي عبدوها من دون الله ، لأن الله سبحانه وتعالى لما ذكر قصة عاد الذين دعاهم رسولهم إلى عبادة الله فقالوا أجئتنا لتأفكنا عن آلهتنا، وطلبوا منه أن يأتيهم بالعذاب

---

(١) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن١٨

(٢) كشف المشكلات ٢/ ١٢٣٩-١٢٤٠ وقد نبه الدالي على خطأ الباقولي فقال : (وهو سهو محض وخطأ لا يجوز . والصواب أن التقدير : الذين اتخذوهم من دون الله قربانا آلهة ، فحذف المفعول الأول وهو "هم" العائد على الذين، وواو الجماعة تعود إلى الذين أهلكوا المذكورين في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ الْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٧﴾ فَلَوْلَا ... ﴾ وهذا هو الوجه الذي ذكره في الجواهر ، وهو قول الجميع) انظر : حاشية الدالي على كشف المشكلات ٢/ ١٢٤٠

(٣) مفاتيح الغيب٢٨/ ٢٧

إن كان صادقا، فلما أتاهم العذاب هلكوا ولم تنصرهم تلك الآلهة، وفي شأنهم يقول الله عز وجل ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ۖ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ، والمعنى : فلولا نصرهم (أي نصر أولئك الهالكين) الذين اتخذوا (أي الأصنام الذين اتخذوهم) من دون الله قربانا آلهة، فالمفعول الأول هو الضمير المحذوف....

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان القول الأول وهو إعراب (قربانا) حالاً ، والقول الثاني وهو إعرابه مفعولاً ثانياً ، والقول الثالث وهو إعرابه مفعولاً لأجله ، وإن كان القول الثالث أولاها عندي ، لما جاء في قوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ ، والقرآن يفسر بعضه بعضا .

٣٢- إعراب (أشد) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠]

اختلف في إعراب (أشدَّ) على قولين :

القول الأول : أن يكون مجرورا بالفتحة لمنعه من الصرف ، وفيه وجهان :

الوجه الأول : أنْ يكون مجروراً عطفاً على (ذكركم) المجرور بكاف التشبيه ، تقديره : أو كذكرٍ أشدّ ذكراً فَجَعَلَ للذكر ذكراً مجازاً .

ذكر هذا القول الزجاج(١) ، والنحاس(٢) ، ومكي(٣) ، وابن عطية(٤) ، وأبو البقاء(٥) .

والوجه الثاني : أن يكون مجروراً عطفاً على الضمير المجرور بالمصدر.

ذكر هذا القول الزمخشري(٦) ، والرازي(٧) .

والقول الثاني : أن يكون منصوبا ، وفيه خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنْ يكون منصوبا معطوفاً على (آباءكم).

ذكر هذا القول الزمخشري(٨) .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٤

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٩٧

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٤

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٦٢

(٥) انظر : التبيان ١/ ١٦٤

(٦) انظر : الكشاف ١/ ٢٤٧

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ٥/ ٣٣٥

(٨) انظر : الكشاف ١/ ٢٤٧

والوجه الثاني : أنْ يكون معطوفاً على موضع الكاف في (كذكركم) ذكر هذا القول أبو علي[١] ، وابن جني[٢] .

والوجه الثالث : أنْ يكون نعتا لمصدر محذوف مؤول بالحال .

ذكر هذا القول مكي [٣].

والوجه الرابع : أنْ يكون منصوباً بإضمار فعل الكون .

ذكر هذا القول أبو البقاء[٤] .

والوجه الخامس : أن يكون حالا بتقدير فعل محذوف دل عليه ما قبله ، ويكون الكلام من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات.

ذكر هذا القول ابن الحاجب [٥].

والوجه السادس : أن يكون حالا من "ذكرا" و"ذكرا" معطوف على محل الكاف في "كذكركم".

ذكر هذا القول ابن جني[٦] .

والوجه السابع : أن يكون حالا من "ذكرا" و"ذكرا" مصدر لـ"اذكروا" .

ذكره أبو حيان [٧].

---

(١) انظر : التمام في تفسير أشعار هذيل ٢١

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٤

(٤) انظر : التبيان ١/ ١٦٤

(٥) انظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٧

(٦) انظر : التمام في تفسير أشعار هذيل٢١

(٧) انظر : البحر المحيط ٢/ ١١٢

وأما أبو حيان فرجح الوجه السادس والسابع من القول الثاني[(١)].

المناقشة :

اختلف في إعراب (أشد) اسم التفضيل تبعا لإعراب الاسم الذي بعدها ، وهو (ذكراً) ، لأن أفعل التفضيل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها نحو : زيدٌ أحسن الرجال ، وأحسن رجلٍ ، وإنْ لم يكن مِنْ جنس ما قبلها وجب نصبه نحو : زيدٌ أحسن وجهاً .

فعلى هذا كان يقتضي جرُّ (ذكراً) لا نصبه ، لأنّه نظير : اضربْ زيدا كضرب عمرو خالدا أو أشدّ ضربٍ بالجر فقط ، فقوله (ذكراً) هو من جنس ما قبلها .

فلما جاء (ذكرا) منصوب بعد (أشد) اضطر معربو القرآن إلى هذه التأويلات لاعتقادهم أنَّ (ذكراً) تمييزٌ بعد أفعل التفضيل الذي هو وصف في المعنى ،ولا يمكن إقراره تمييزاً إلاَّ بهذه التقديرات التي قدروها [(٢)] ، وهي على النحو الآتي :

١ – أنْ يكون مجروراً عطفاً على (ذكركم) المجرور بكاف التشبيه ، تقديره : أو كذكرٍ أشدّ ذكراً . فَجَعَلَ للذكر ذكراً مجازاً .

وهذا القول مردود من جهة المعنى عند أبي حيان ، إذ يقول : (فيكون إذ ذاك قد جعل للذكر ذكرا) [(٣)] ، إلا إن هذا القول فيه لمسة بلاغية ، إذ إن فيه مجازا عقليا ، حيث أسند الذكر إلى الذكر على حد قولهم : جد جده وشعر شعره . إلا أن الأولى حمل كلام الله على الحقيقة لا المجاز .

٢ – أن يكون مجروراً عطفاً على الضمير المجرور بالمصدر.

يقول الزمخشري : (في موضع جرّ عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله : (كَذِكْرِكُمْ) كما

---

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٦ ، والبحر المحيط ، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ١٦٩ ، والكليات ١٣٣ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ١١٢

تقول كذكر قريش آباءهم أو قوم أشدّ منهم ذكراً) [(١)].

واعترض على هذا القول ابن الحاجب وأبو حيان من جهة الصناعة.

فأما ابن الحاجب فاعترض بأمرين :

١ – أن فيه عطفا (على المضمر المخفوض وذلك لا يجوز عنده . وقد رد قراءة حمزة أقبح رد) إلا أن الطيبي دافع عن الزمخشري وبيّن أن الزمخشري يفرق بين العطف على الضمير المجرور بالحرف والعطف على المخفوض (بالإضافة) . فالعطف على المخفوض بالإضافة جائزعنده من غير إعادة الخافض ، يقول الطيبي : (العطف على الضمير المجرور لعلة شدة الاتصال ، وصحح نحو : مررت بزيد وعمرو لضعف الاتصال ، وهنا إضافة المصدر إلى الفاعل وهو في حكم الانفصال ، على أن من الجائز أن يكون الفاصل بين المعطوفين هو المصحح للعطف كما في العطف على المرفوع المتصل. وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل [(٢)]: أن بعض النحويين يجوزون في المجرور بالإضافة دون المجرور بحرف الجر ، لأن اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل منهما بمعناه ، ثم استشهد بالآية) [(٣)] .

٢ –وأن (فيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه ، وليس بقياس في غير المصادر) إلا أنه كثيرٌ في القرآن ، وقد ذكره ابن أبي الربيع في المواضع التي يسوغ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقوله : (حذف الموصوف وإقامة الصفة مقام الموصوف ليس بالقوي إلا في خمسة مواضع :

أحدها: أن يكون صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو: فعلته قريباً ، تريد: زماناً قريباً.

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٨

(٢) انظر : شرح المفصل ٢/ ٣٢١

(٣) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

الثاني: أن تكون الصفةُ هي المقصودة ، نحو قوله سبحانه: ﴿ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود: ١٨] وهذا كثيرٌ في القرآن.

الثالث: أن تكون الصفةُ موصوفةً ، نحو مررت بعاقلٍ من الرجالِ.

الرابع: أن تكون الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ، نحو: رأيت الأبطحَ ، وكذلك: الأبرقَ ، والأجرعَ ، وما جرى مجراهن .

الخامس: أن تكون الصفة مختصة ، نحو: مررت بعاقلٍ ، ومررت بأحمق.

فإن خلت الصفة عن هذا كلِّه قَبُحَ حذفُ الموصوفِ وإقامة الصفة مقامه ، وهو مع ذلك جائزٌ)[١].

وأما أبو حيان فاكتفى بتضعيف هذا القول ، وكان الأولى به أن لا يضعفه ، إذ هو حامل لواء جوازه في قراءة حمزة في (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بكسر الميم ، ورفع بذلك عقيرته !!

وعلى كل فهذه المسألة أعني مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار مسألة خلافية بين النحويين سنبسط الحديث فيها في موضع آخر ، والأولى عدم الحمل على ما فيه خلاف .

ومع ذلك فإن هذا القول من جهة المعنى فاسد ، إذ المعنى عند الزمخشري كذكر قريش آباءهم أو قوم أشدّ منهم ذكراً . والخطاب إنما هو لقريش وليس لقوم آخرين .

٣- أنْ يكون منصوبا معطوفاً على (آباءكم) .

يقول الزمخشري : (أو في موضع نصب عطف على آباءكم ، بمعنى أو أشدّ ذكراً من آبائكم ،

(١) الملخص ٥٦٠-٥٦١.

على أن ذكراً من فعل المذكور) [١].

واختلف في تفسير كلام الزمخشري ، فقال أبو حيان فيه : (وهو كلام قلق ، ومعناه : أنك إذا عطفت أشد على آبائكم كان التقدير : أو قوماً أشد ذكراً "من آبائكم" ، فكان القوم مذكورين ، والذكر الذي هو تمييز بعد أشدّ هو من فعلهم ، أي من فعل القوم المذكورين ، لأنه جاء بعد أفعل الذي هو صفة للقوم ، ومعنى قوله : من آبائكم أي : من ذكركم لآبائكم) [٢]، قال ابن عرفة في تفسير أبي حيان : (فجعل القوم المذكورين ذاكرين وهو بعيد) [٣].

وقال الطيبي فيه : (قوله : " على أن ذكر من فعل المذكورين " أي : يكون المصدر من ذكر المجهول لا من ذكر المعروف ...أو أشد ذكرا معناه : أو قوما أبلغ في كونهم مذكورين . وقدر القاضي : أو كذكركم أشد مذكورا من آبائكم) [٤] .

فالحاصل أن معناه عند أبي حيان : أو كذكركم قوما ذاكرين الله بذكر ذلك الذكر أشد ذكرا، أي ذلك الذكر كلّه ذكر أشدّ من الأذكار التي يذكرون بها آباءهم ، وعند الطيبي : المعنى أو كذكركم قوما ذكرتموهم، فذكر له ذكر أشد من غيره من الأذكار التي تذكرون بها آباءكم .

يقول ابن عرفة : (فقول الزمخشري : على أن «ذكرا» من فعل المذكور هو عند أبي حيان (الفعل) وعند الطيبي الفعل الاصطلاحي النّحوي.وكلام الطّيبي أصوب لأن (التشبيه) بالقوم إنّما هو من حيث كونهم مذكورين بأشد الأذكار لا من حيث كونهم ذاكرين بأشد الأذكار) [٥].

واعترض على هذا القول أعني قول الزمخشري ابن الحاجب وأبو حيان من جهة الصناعة ،

---

(١) الكشاف ١/ ٢٤٨

(٢) البحر المحيط ٢/ ١١١

(٣) تفسير ابن عرفة ٢/ ٥٨٥

(٤) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

(٥) تفسير ابن عرفة ٢/ ٥٨٥

فأما ابن الحاجب فاعترضه بما : (يلزم منه أن يكون "أفعلُ" للمفعول وهو شاذ لا يُرجع إليه إلا بثبت ، و"أفعلُ" لا يكون إلا للفاعل كقولهم : هو أضرب الناس ، على معنى : أنه فاعل الضرب، سواء أضفته أو نصبت عنه تمييزا) ، وأجاب عن ذلك الطيبي بأنه : (بني مما يصح بناؤه منه للفاعل وهو أشد ، وجعل "ذكرا" الذي يمعنى المذكور تمييزا ، كأنه قيل : أشد مذكورا ، وهو إذن مثل سائر ما يمتنع منه بناؤه نحو : أقبح عورا ، وأكثر شغلا) [١] .

وأما أبو حيان فاكتفى بتضعيف هذا القول دون أن يذكر مبررا له [٢]، ولعل قلق المعنى عنده هو السبب كما مر .

٤ -أنْ يكون منصوبا معطوفاً على موضع الكاف في (كذكركم) ، لأنها عندهم نعت لمصدر محذوف ، أي : ذكراً كذكركم آباءكم أو أشد ، وجعلوا الذكر ذكراً على جهة المجاز ، كما قالوا : شاعر شعر .

وهذا القول ضعيف عند أبي حيان ولكنه لم يبين وجه ضعفه [٣]، ولعله لما فيه من الحمل على المجاز ، والأصل الحمل على الحقيقة كما سبق في القول الأول .

٥ -أن يكون منصوبا بإضمار فعل الكون .

يقول أبو البقاء : (وَعِنْدِي أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ كُونُوا أَشَدَّ ذِكْرًا للهِ مِنْكُمْ لِآبَائِكُمْ وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ ؛ أَيْ كُونُوا ذَاكِرِيهِ وَهَذَا أَسْهَلُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَجَازِ) [٤].

---

(١) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

(٢) انظر : البحر المحيط ٢/ ١١٢

(٣) انظر : السابق

(٤) التبيان ١/ ١٦٤

وهذا القول ضعيف عند أبي حيان إلا أنه كعادته هنا لم يبين وجه الضعف ، ولعل ذلك لوضوحه ، إذ في تقدير أبي البقاء حذف لكان واسمها وإبقاء خبرها في غير المعهود من لسان العرب بعد " إن " و"لو" الشرطيتين(١) .

٦- أنْ يكون منصوبا على أنه نعت لمصدر محذوف مؤول بالحال على إضمار فعل .

يقول مكي : (ويجوز أن يكون منصوبا على إضمار فعل تقديره : واذكروا [الله] ذكرا أشد ذكرا من ذكركم لآبائكم ، فيكون نعتا لمصدر في موضع الحال أي : اذكروه مبالغين في الذكر له) (٢)

فأؤل "ذكرا" بـ" ذاكرين" بمعنى "مبالغين" ، وفيه من جهة الصناعة مجيء المصدر حالا ، وهو لا ينقاس .

٧- أن يكون منصوبا على الحال بتقدير فعل محذوف دل عليه ما قبله ، فيكون الكلام من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات .

يقول ابن الحاجب : (فيكون المعنى : فاذكروا الله ذكرا مثل ذكر آبائكم ، أو اذكروا الله في حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آبائكم) ، ويقول : (وهذا أولى لوجهين : أحدهما : أنه جرت فيه الكاف على ظاهرها ، ولا يلزم ... أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في العامل ، لأن ذلك في المفردات ، وهذه جمل ، ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضها على بعض أن تكون من باب واحد . والوجه الثاني : أن قوله تعالى : ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٥٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٦ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٠٢، والهمع ١/ ٤٤٠ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٤ .

ليس له وجه مستقيم إلا هذا ....) [١]، واعترضه الطيبي بأنه (مما يؤدي إلى تنافر النظم) [٢]. ولا أرى تنافرا في النظم بل المعنى واضح أشد الوضوح .

٨-أن يكون منصوبا على الحال من "ذكرا" ، و"ذكرا" معطوف على محل الكاف .

يقول أبو حيان : (والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكراً يماثل آبائهم أو أشدّ ، وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه ، وهو أن يكون : أشدّ ، منصوباً على الحال ، وهو نعت لقوله : ذكراً لو تأخر ، فلما تقدّم انتصب على الحال ، كقولهم: لمية موحشاً طلل [٣]، فلو تأخر لكان : لمية طلل موحش ، وكذلك لو تأخر هذا لكان : أو ذكراً أشدّ ، يعنى : من ذكركم آباءكم ، ويكون إذ ذاك : أو ذكراً أشدّ ، معطوفاً على محل الكاف من : كذكركم) [٤]، وهذا القول فيه ما يخدشه من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة ففيه أمران :

الأول : أن تقديم النعت على موصوفه قليل في الكلام ، يقول ابن جني : (فإن قلت فهلا كان تقديره عندك: (فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو ذكراً أشد) ثم قدم وصف النكرة عليها فنصب على الحال منها كقوله :

لميـــةَ موحـــشاً طلـــلٌ قـــديمٌ ... عفـــاه كـــل أســـحمَ مـــستديمُ

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٧

(٢) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ١٢٣ ، والمقتضب ٤/ ٣٩٧ ، والخصائص ٢/ ٤٩٢ ، والمفصل ٩١ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٦.

(٤) البحر المحيط ٢/ ١١٢

قيل إن هذا باب ذكره سيبويه إنه قلما يجيء غي الكلام واكثر ما يجيء في الشعر، وما كانت هذه حاله لم يحسن حمل التنزيل عليه) [١].

والثاني : أن فيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وقد تنبه لذلك أبو حيان فقال : (لا يقال... : إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو : أو ، وبين المعطوف الذي هو : ذكراً ، بالحال الذي هو : أشدّ ، وقد نصوا على أنه إذا جاز ذلك فشرطه أن يكون المفصول به قسماً أو ظرفاً أو مجروراً ، وإن يكون حرف العطف على أزيد من حرف ، وقد وجد هذا الشرط الآخر ، وهو كون الحرف على أزيد من حرف ، وفقد الشرط الأول ، لأن المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور ، بل هو حال ، لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى ، فهي شبيهة بالحرف ، فيجوز فيها ما جاز في الظرف .

وهذا أولى من جعل : ذكراً ، تمييزاً لأفعل التفضيل الذي هو وصف في المعنى ، فيكون : للذكر ذكر بأن ينصبه على محل الكاف ، أو يجره عطفاً على ذكر المجرور بالكاف ، أو الذي هو وصف في المعنى للذكر بأن ينصبه بإضمار فعل أي : كونوا أشدّ ، أو للذاكر الذكر ، وبأن ينصبه عطفاً على : أباءكم ، أو للذكر الفاعل بأن يجره عطفاً على المضاف إليه الذكر ، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من الضعف ، فينبغي أن ينزه القرآن عنها) [٢].

ومسألة الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مسألة خلافية بين النحويين على ثلاثة أقوال :

١. أنه لا يجوز الفصل بينهما مطلقا سواء أكان العاطف على حرف واحد أم أكثر إلا في الضرورة الشعرية ، وذلك قياساً على عدم جوازه في المعطوف المجرور ، لأن حرف العطف شديد

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ٢١

(٢) السابق ٢/ ١١٢

الاتصال بمعطوفه ، ولأنه نائب مناب العامل ، ولا يفصل بين العامل ومعموله ، فالنائب على هذا أولى بعدم الفصل ، وهو قول أبي علي الفارسي [(١)] ، وابن جني [(٢)] . يقول أبو علي : (ولو قلت هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمراً لكان قبيحاً نصبت عمراً أو جررته ، لفصلك بين حرف العطف وما أعطف به بالظرف . وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يومــــاً تَراهـــا كـــشِبْه أَرْدِيَـــةِ ال عَــصْبِ ويومــاً أَديمَهــا نَغِــلاً)[(٣)]

٢. أنه يجوز الفصل بينهما بالقسم أو بالظرف أو الجار والمجرور ، أو بالقسم أو بالشرط أو بالظن أو بالحال نثراً ونظماً شريطة : أن يكون العاطف على أكثر من حرف كـ (ثم ، وبل) أما إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء فلا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف إلا في الضرورة .

وهو قول ابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك في الكافية ، والرضي [(٤)] .

يقول ابن عصفور : (ولا يجوز أيضاً الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم خاصة أو بالظرف والمجرور ، بشرط : أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله : قام زيد هم والله عمرو ، أو بل والله عمرو ، وقام زيد في السوق ثم في الدار عمر ، ولا يجوز أن تقول: قام زيد فوالله عمرو ، ولا والله عمرو لكون الواو والفاء على حرف واحد فيشتد افتقارهما فكرهوا الفصل لذلك ، وقد يجوز الفصل بين الواو والفاء بالظرف والمجرور في ضرورة الشعر نحو قوله :

يومــا تراهــا كــشبه أرديــة الــــ عــصب ويومــا أديمهــا نغــلا)[(٥)]

---

(١) انظر : الإيضاح ١٣٥ ، والمسائل العسكرية ١٦٤ – ١٦٥ ، والمسائل البصريات ٢/ ٧٧٤ ، والمساعد ٢/ ٢٩٥ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٢٩٥ .

(٣) الإيضاح ١٣٥ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١/ ٢٤٧ ، والمقرب ٢٥٧ ، والبسيط ٢/ ١٠١٩ ، والكافية الشافية ٣/ ١٢٤٠ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٦

(٥) شرح الجمل ١/ ٢٤٧ ، وانظر : ضرائر الشعر ٢٠٦ .

ويقول ابن مالك : (الفاء والواو من حروف العطف قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: "قام زيد ثم والله عمرو" و"مالك دينارا بل والله درهما". فلو كان العاطف فاء أو واوًا لم يجز هذا الفصل؛ لأن الفاء والواو أشد افتقار إلى ما يتصل بهما من غيرهما) [١].

ويقول الرضي : (... ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو : أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً ، وبالظن نحو : خرج محمد أو أظن عمرو بشرط : ألا يكون العاطف الفاء أو الواو لكونهما على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفيهما ، ولا (أم) لأن أم العاطفة أي : المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب)[٢].

وأجاز أبو حيان كما سبق الفصل بالحال لأنها مفعول فيها على المعنى .

٣. أنه يجوز الفصل بينهما مطلقا في النثر والنظم سواء أكان العاطف على حرف واحد أم أكثر بشرط : أن لا يكون المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا .

وهو قول ابن مالك في تسهيله [٣].

يقول ابن مالك : (وهو جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسماً مجروراً ، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ ﴾ فلو كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل المذكور بوجه ، فلو كان اسماً مجروراً أعيد معه المجار ، نحو : مر الآن بزيد وغداً بعمرو ، وإن لم يعد

---

(١) الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٠

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٤٦

(٣) انظر : التسهيل ٣/ ٣٨٤.

وجب النصب بفعل مضمر ، كقوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ في قراءة حمزة وابن عباس وحفص)[(١)] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني ، إذ يقول : (وحرف العطف إن كان على حرف واحد " كالواو والفاء " فلا يجوز الفصل بين الواو والفاء وما عطف لا بقسم ، ولا ظرف ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر نص على ذلك أصحابنا فلا تقول : قام زيد ووالله عمر ، ولا فوالله عمرو ، ولا ضربت زيداً وفي البيت عمرو ، ولا خرج زيد والساعة عمرو ، ... وإن كان حرف العطف على أكثر من حرف جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم وبالظروف وبالجار والمجرور .

نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وقام زيد بل والله عمرو ، وما ضربت زيداً لكن في الدار عمر)[(٢)] .

وقد رد أبو حيان على أدلة أصحاب القول الأول والثالث بأن ما استدلوا به لا يصلح دليلا لهم ، لأنه يحتمل أن لا يكون من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف أو الجار والمجرور وإنما يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد أو من باب عطف الجمل .

يقول أبو حيان رادا على أبي علي الفارسي : (وقد نوزع أبو علي بهذا البيت ، وجعل من عطف الظرف على الظرف والمفعول والحال على المفعول والحال فهو مما عطف فيه اسماً ، وليس من الفصل بين حرف العطف والمعطوف كقولك : وقتا ترى زيداً راكعاً ووقتا ساجداً[(٣)] ... وهذا الذي ذكر آخذاً من القياس لا يظهر ، لأن حروف العطف إنما تقدر بمنزلة العامل الذي كررته ، ولو كررت العامل الأول لم يكن فصل لأن الظرف معمول له فلا يكون فصلا ، وهذا هو الوجه

(١) التسهيل ٣/ ٣٨٤.

(٢) الارتشاف ٤/ ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ ، وانظر : البحر المحيط ٥/ ٢٣٢، ٣٣١

(٣) انظر : الإفصاح ٦٠ ،والبسيط ٢/ ١٠١٩ ،وشرح المقتصد ٢/ ٥٢٦ وشرح أبيات الإيضاح لابن بري ١٢٦ .

عندي والقياس ، ولذلك لم يقبح سيوبه في النصب ، وإنما قبحه في الخفض نحو : أمر اليوم بزيد وغداً بعمرو ، لأن حرف العطف بمنزلة الباء وبين ما هو بمنزلة مخفوضه ، لأن الخافض لا يفصل بينه وبين محفوظة بأجنبي ولا غير أجنبي ، لو قلت : هذا ضارب اليوم زيد لم يجز إلا في ضرورة الشعر)[١] .

ويقول رادا على ابن مالك في اشتراطه أن لا يكون المعطوف فعلا : (وإطلاق أصحابنا يقتضي جواز ذلك إذا كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد نحو : قام زيد ثم في الدار قعد .، وقام زيد ثم والله قعد ، وقام زيد بل والله قعد) ، ويقول في الرد على استدلاله : (ولا حجة في الآية الأولى ولا الثانية لأن ذلك من عطف المجرور على المجرور والمفعول على المفعول ، وقالوا : عطفت (في الآخرة) على (في الدنيا) وعطفت (سداً) على (سداً) فليس من باب الفصل في شيء .

وأما الآية الثالثة فتحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون ثم ظرف محذوف لدلالة المعنى عليه التقدير : إن الله يأمركم إذا اؤتمنتم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وتكون الواو عاطفة ظرفاً على ظرف ، ومفعولاً على مفعول .

والثاني : أن بعد الواو فعلا محذوفا لدلالة السابق عليه تقديره : ويأمركم إذا حكتم أن تحكموا بالعدل فيصير ذلك من عطف الجمل .

وأما الآية الرابعة فيضمر فعل بعد الواو تقديره : وخلق من الأرض مثلهن فيصير إذ ذاك من عطف الجمل لا من عطف المفردات) ، ويقول : (فأما قراءة من قرأ : (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) بفتح الياء فالفتحة علامة نصب ، وقدره أبو علي وابن جني : وآتيناهما ومن وراء إسحاق يعقوب ، وعلى هذا يجوز أمر اليوم بزيد وغداً عمراً التقدير : وألقى

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٣ مخطوط .

غداً عمراً كما أن مررت بزيد وعمراً عند سيوبة على تقدير : ولقيت عمراً ، وحمل أبو علي من الأرض مثلهن على إرادة الفعل فحذف من اللفظ يريد : وخلق لما تقدم وخلف ، كما حذف في ونار توقد "كلا" لسبق كل ، ونظر ما قال سيوبه في وألقى غداً عمراً وهو الصحيح ، وقياس كلامهم المستمر الشائع .

وبه قال ابن طاهر وابن ملكون وابن القاسم وابن خروف ومن لقينا من الأشياخ ، ولما تقدم يرى أضمر يرى الثانية بعد الواو ، فهو من إضمار الفعل وليس إضمار الفعل كإضمار الجار لأن الفعل يضمر كثيراً إذا دل عليه الدليل وهو قياس مستمر حتى إنهم استغنوا عن إظهاره بإضماره في مواضع كثيرة انتهى . وفيه بعض تلخيص واختصار) [١] .

والخلاف في هذه المسألة يرجع إلى القياس ، فمن منع الفصل بينهما قاسه على منعه في المعطوف المجرور ، ومن أجاز الفصل بينهما قاسه على جواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما .

ومع ذلك فالأولى في الآية ألا تحمل على الفصل ، لأن الأصل عدم الفصل ، ومتى أمكن حمل على ظاهره من غير فصل كان أحسن [٢]، ولأن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على الخلاف .

وأما من جهة المعنى فيقول الألوسي : (وفيه أن الظاهر على هذا الوجه أن يقال أو أشد بدون ذكرا بأن يكون معطوفا على كذكركم صفة للذكر المقدر وأن المطلوب الذكر الموصوف بالأشدية لاطلبه حال الأشدية) [٣].

---

(١) التذييل والتكميل١٨٢ -١٨٤ مخطوط ، وانظر : البحر المحيط ١/ ٥٦٠ ، ٢/ ١١٣ ، ٣/ ٢٨٩، ٥/ ٣٣١ .

(٢) انظر: البحر المحيط ٧/ ١٠١ .

(٣) روح المعاني ٢/ ٩٠، هذا وقد صنفت الدكتورة خديجة الحديثي هذا الوجه ضمن آراء أبي حيان التي انفرد بها ، ومنها الفصل بين حرف العطف والمعطوف وعلَّقتْ على هذا الوجه بقولها : « هذا تكلّفٌ شديد من أبي حيان » انظر: أبو حيان النحوي : ٤٦٧

٩-أن يكون منصوبا على الحال من "ذكرا" و"ذكرا" مصدر لـ"اذكروا" ، ويكون المعنى : اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو أشد ، ولكنه أخر المصدر تجنبا للتكرار .

يقول أبو حيان : (ويجوز أن يكون "ذكراً" مصدراً ، لقوله : فاذكروا [الله] كذكركم ، في موضع الحال ، لأنه في التقدير : نعت نكرة تقدّم عليهما فانتصب على الحال ، ويكون : أو أشدّ ، معطوفاً على محل الكاف حالاً معطوفة على حال ، ويصير كقوله : أضرب مثل ضرب فلان ضرباً ، التقدير ضرباً مثل ضرب فلان ، فلما تقدّم انتصب على الحال ، وحسن تأخره أنه كالفاصلة في جنس المقطع . ولو تقدّم لكان : فاذكروا ذكراً كذكركم ، فكان اللفظ يتكرر ، وهم مما يجتنبون كثرة التكرار للفظ ، فلهذا المعنى ، ولحسن القطع ، تأخر) [١] .

وأبو حيان من المتشددين في مسألة التقديم والتأخير في كتاب الله ، وكان الأولى أن لا يحمل عليه هذه الآية .

هذا وقد ذهب قوم إلى أن أفعل التفضيل يجوز أن تضاف إلى ما بعدها إذا لم يكن مِنْ جنس ما قبلها مستدلين بما جاء في كتاب سيبويه من قولهم : هو أشجع الناس رجلا ، وأشجع رجل .

يقول الرضي : (واعلم أنه لو قيل : إن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شئ، فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه، نحو: هذا الثوب أحسن ثوب، وإن نصب ما بعده على التمييز، فالمنصوب سبب لمن جرى عليه أفعل، ومتعلقه نحو: زيد أحسن منك ثوبا، ففي قولك: زيد أفره عبد: زيد هو العبد، وفي قولك زيد أفره منك عبدا، زيد هو مولى العبد.

أقول: ليس هذا بمطرد ، ألا ترى أنك تقول: هو أشجع الناس رجلا، وهما خير الناس اثنين، على ما أورده سيبويه [٢]، أي: هو أشجع رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس،

---

(١) البحر المحيط ٢/ ١١٢

(٢) يقول سيبويه : (وتقول: هو أشجعُ الناس رجلاً، وهما خيرٌ الناس إثنينِ. فالمجرورُ هُنا بمنزلة التنوين، وانتَصب الرجلُ والاثنانِ، كما انتَصب الوجهُ فى قولك: هو أحسنُ منه وجهاً. ولا يكون إلاّ نكرةً. والرجلُ هو الاسم المبتدأُ والاثنان كذلك. إنَّما معناه هو خيرُ رجُلٍ فى الناس، وهما خيرُ اثنين فى الناس. وإن شئت لم تَجعله الأوّلَ. فتقول: هو أكثرُ الناس مالاً) الكتاب ١/ ٢٠٦-٢٠٧

والمنصوب على التمييز، هو من جرى عليه أفعل، لا سببه، والدليل على أنه تمييز: قولك هو أشجع الناس من رجل، وهما خير الناس من اثنين، كما تقول: حسبك بزيد رجلا ومن رجل، قال الله تعالى: ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا ﴾ ، انتصب حافظا على التمييز، أي خير من حافظ، فهو والجر سواء، نحو خير حافظ وخير حافظا، فهو حافظ في الوجهين) [(١)] ، ويقول ابن المنير : (أن يكون من باب ما ذكره سيبويه قال : ويقولون هو أشح الناس رجلا ، وهما خير الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنين ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجها ، ولا يكون إلا نكرة ، كما لا تكون الحال إلا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ فإنما أراد بذلك أن هذا ليس بمثابة : هو أشجع الناس غلاماً فان هذا يجوز أن يكون غلاماً هو الاسم المبتدأ كما في المثال الأول ، ويجوز أن يكون غيره فالآية على هذا الوجه الذي أوضحته منزلة على المثال الأول ، فيكون ذكر المنصوب واقعاً على أشد كما كان الرجل المنصوب واقعا على أشح فكأنه قال : أو أشد الأذكار ذكراً) [(٢)] ، ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ : (قد بينت جواز الجر عطفا على الذكر من غير احتياج إلى التأويل ..... ، وهو وجه حسن استنبطته من كتاب سيبويه ، فان أصبت فمن اللهً ، وإن أخطأت فمنى ، واللهً الموفق. الذي ذكر سيبويه جواز قول القائل – زيد أشجع الناس رجلا – ثم قال سيبويه فرجل واقع على المبتدأ ولك أن تجره فتقول – زيد أشجع رجل – وهو الأصل انتهي المقصود من كلام سيبويه. وإذا بنيت عليه جاز أن تقول خشي فلان أشد خشية ، فتنصب الخشية وأنت تريد المصدر ، كأنك قلت خشي فلان خشية أشد خشية ، فتوقع خشية الثانية على الأولى ، وإن نصبتها فهو كما قلت : زيد أشجع رجلا ، فأوقعت رجلا على زيد وإن كنت نصبته فهو على الأصل أن تقول أشد خشية فتجرها ، كما كان الأصل أن تقول زيد أشجع رجل فتجره ، وما منع

(١) شرح الكافية ٢/ ٧٣

(٢) حاشية ابن المنير على الكشاف١/ ٢٤٧

الزمخشري من النصب مع وقوعه على المصدر إلا أن مقتضى النصب في مثله خروج المنصوب عن الأول ، بخلاف المجرور ، ألا تراك تقول زيد أكرم أبا ، فيكون زيد من الأبناء وأنت تفضل أباه ، وتقول زيد أكرم أب ، فيكون من الآباء وأنت تفضله ، فلو ذهبت توقع أشد على الخشية الأولى وقد نصبت مميزها ، لزم خروج الثاني عن الأول وهو محال ، إذ لا تكون الخشية خشية فتحتاج إلى التأويل المذكور ، وهو جعل الخشية الأولى خاشية حتى تخرجها عن المصدر المميز لها ، وقد بينا في كلام سيبويه جواز النصب مع وقوع الثاني على الأول ، كما لو جررت ، فمثله يجوز في الآية من غير تأويل والله أعلم) [1] .

وقد سبقهما إلى هذا الفهم ابن مالك ، إذ يقول : (فإن كان أفعل مضافا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاؤهما على ما كانا عليه ، وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزا ، كقولك : زيد أشجع الناس رجلا ، وأشجع رجلٍ) [2] ، ونسب أبو حيان ابن مالك في هذه المسألة إلى سوء الفهم والتخليط الفاحش ، قال : (لأنك إذا قلت زيد أشجع رجل فليس رجل هنا في هذا التركيب هو الذي كان في : زيد أشجع الناس رجلا ، فحذفت الناس ، وأضفت أشجع إلى تمييزه ، بل لم يكن تمييزا البتة ، وإنما هو اسم مفرد قام مقام الجمع ، واكتُفي به عن الجمع ، والمعنى : زيد أشجع الرجال ، فليس التمييز لـ"لأشجع" ألا ترى أنه يجوز أن تأتي بالتمييز بعده ، فتقول : زيد أشجع رجل قلبا ، وأحسن الناس وجها ، ولو كان هو التمييز لم يجز أن يكون لأشجع ولا لأحسن تمييزان اثنان) [3] . وليست الجملة بحاجة إلى تمييز آخر لتمامها.

وعلى هذا القول أعنى من أجاز الإضافة إلى التمييز حلّ الإشكال في هذه الآية ، وقضي الأمر، وقيل الحمد لله رب العالمين .

---

(١) السابق ١/ ٥٣٥

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨١

(٣) التذييل والتكميل ٩/ ٢٢٨

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الخامس من القول الثاني ، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب بأن أعربها حالاً بتقدير فعل محذوف دل عليه ما قبله ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة عليه ، ولصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره ، ولأن فيه حملا للكلام على حقيقته .

٣٣- إعراب (كافة) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨]

حيث اختلف في إعراب (كافة) على قولين :

١ -أن تكون حالا للكاف في " أرسلناك ".

ذكر هذا القول الطبري[١] ، والزجاج [٢]، والنحاس [٣]، ومكي [٤]، والرازي [٥]، وأبو البقاء[٦] .

٢ -أن تكون حالا للناس .

ذكر هذا القول ابن برهان [٧]، وابن عطية [٨]، وابن مالك [٩]، والسيوطي [١٠]، والشنقيطي [١١].

---

(١) انظر : جامع البيان ٢٠/ ٤٠٥

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٣٤٧

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٥٨٨

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ٢٥/ ٢٠٦

(٦) انظر : التبيان٢/ ١٠٦٩

(٧) انظر : شرح اللمع ١/ ١٣٧

(٨) انظر : المحرر الوجيز٤/ ٤٨٥

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧

(١٠) انظر : الهمع ٢/ ٣٠٧ ، وتفسير الجلالين ٥٦٧

(١١) انظر : أضواء البيان ٣٧/ ٢٠

٣-أن تكون نعتا لمصدر محذوف .

ذكر هذا القول الزمخشري[١] ، والرازي [٢].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٣] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية مبني على مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور .

وتقديم الحال على صاحبها المجرور لا يخلو من حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون صاحبها مجرورا بالإضافة .

وعلى هذا لا تخلو الإضافة من أن تكون محضة أو غير محضة ، فإذا كانت محضة فلا يجوز تقديم الحال عليها بالإجماع ، لأن نسبة المضاف من المضاف إليه كنسبة الصلة من الموصول [٤] ، وإذا كانت غير محضة فيجوز تقديم الحال عليها ، لأن الإضافة في نية الانفصال [٥].

الحالة الثانية : أن يكون صاحبها مجرورا بالحرف .

وعلى هذا لا يخلو الحرف من أن يكون زائدا أو حرفا أصليا"غير زائد" .

فإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه قياسا على المفعول بالإجماع ، نحو : ما جاء عاقلا من أحد[٦] .

---

(١) انظر : الكشاف ٣/ ٥٨٣

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ٢٥/ ٢٠٦

(٣) انظر : البحر المحيط ٧/ ٢٦٧

(٤) انظر : الكافية الشافية ٢/ ٧٤٣ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٧ ،والهمع ٢/ ٣٠٧

(٦) انظر : التنذييل والتكميل ٩ / ٧٩ ، والارتشاف ٣/ ١٥٧٩ ، وأوضح المسالك ٢/ ٣١٩ ، والمساعد ٢/ ٢ ، ونسبه أبو البقاء إلى أكثر البصريين . انظر : التبيان ١/ ٤٠٥

وإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر أصلي "غير زائد" ففيه خلاف بين النحويين على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى منع ذلك .

وهو قول البصريين[١] ، ونسب إلى أكثر النحاة[٢] ، وإلى الجمهور[٣] نص على ذلك سيبويه[٤] ، والمبرد[٥]، والزجاج[٦]، وابن السراج[٧]، والنحاس[٨] ، وابن جني[٩]، والصيمري[١٠]، وابن الشجري[١١]، والزمخشري[١٢]، وابن الأنبا ري[١٣]، والعكبري[١٤]، والشلوبين[١٥]، وابن هشام[١٦]، والسيوطي[١٧] .

---

(١) انظر : البسيط ١/ ٥٢٩ ، والهمع ٢/ ٣٠٧ ، ونسبه ابن الحاجب إلى أكثرهم . انظر : الأمالي ١/ ٣٩٩.

(٢) انظر : التبيان٢/ ١٠٦٩

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٣٥

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ١٢٤

(٥) انظر : المقتضب ٤/ ١٧١.

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٥٤.

(٧) انظر : الأصول في النحو ١/ ٢٤١ ـ ٢٥١ .

(٨) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٣٤٧

(٩) انظر : اللمع ٦٣ ، ونسب ابن هشام والشيخ خالد إليه الجواز مطلقا .انظر : أوضح المسالك ٢/ ٣٢١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٣٦ .

(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧.

(١١) انظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦

(١٢) انظر : الكشاف ٣/ ٥٨٣

(١٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٠.

(١٤) انظر : التبيان٢/ ١٠٦٩ ، واللباب ١/ ٢٩١

(١٥) انظر : التوطئة ٢١٤

(١٦) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٣٢١.

(١٧) انظر : الإتقان ٢/ ٢٢٧.

واستدلوا بما يلي :

١-أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها ، فحقه إذا تعدى إلى صاحبها بواسطة أن يتعدى إليها بتلك الواسطة ، ولكن منع من ذلك خوفا من التباس الحال بالبدل ، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .

٢-أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر كتقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة ، فكما لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة كذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف .

٣-أن الحال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمّن معنى الاستقرار ، فكما لا يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا ضمن معنى الاستقرار كذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف [(١)] .

ورد ابن مالك على حججهم بما يلي :

١-أنّا لا نسلم ذلك الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضا ، بل حق الحال لشبه الظرف أن يستغني عن واسطة ، والحال أشد استغناء عن الواسطة ، لذلك يعمل فيها ما لا يتعدى بحرف جر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتمني .

٢-أن المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصح الحمل عليه ، لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا ، ثم إن المضاف بمنزلة الموصول ، والمضاف إليه بمنزلة الصلة ، والحال بمنزلة جزء الصلة ، وجزء الصلة لا يتقدم عليها ، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء الصلة .

---

(١) انظر : الأصول في النحو ١/ ٢٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٥٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح ألفية لابن الناظم ٣٢٣ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٦٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٣٥ .

٣-أن تشبيه "مررت بهند جالسة" بـ"زيد في الدار متكئا " لا يصح لما بينهما من بون شاسع ، وتفاوت شديد ، فالفعل "مررت" متصرف والفعل المتصرف عامل قوي ، لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق بخلاف الجار والمجرور المضمن معنى الاستقرار فلا يتقدم الحال عليها، لأنها عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه ...[1] .

القول الثاني : يرى جواز ذلك مطلقا .

وهو قول بعض الكوفيين[2] ، وابن كيسان[3] ، والفارسي[4] ، وابن برهان[5] وابن عطية[6] وابن ملكون[7] وابن مالك[8] ، والرضي[9] ، وابن عقيل [10]، وناظر الجيش [11]،

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ .

(٢) انظر : البسيط ١/ ٥٢٩

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٢٠ مخطوط ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، والارتشاف ٣/ ١٥٧٩ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٤

(٤) عزاه إليه ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٨٠ ، وابن برهان في شرحه على اللمع ١/ ١٣٧ ، وابن مالك في شرحه على التسهيل ٣/ ٣٣٨ ، والشاطبي في المقاصد ٣/ ٤٥٨ . هذا وذكر ابن مالك أن أبا علي أجاز في التذكرة وفي "المبسوط" التقديم في نحو : زيد خيرَ ما تكون خيرٌ منك ، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدمها . وهذا المثال مذكور في المسائل الحلبيات ١٧٦ ولا أرى فيه دلالة نصية على إجازته تقديم الحال على صاحبها المجرور ، لأن الحال يجب تقديمها على عاملها إذا كان اسم تفضيل ، ثم إن أبا علي يفهم منه في الحجة ٤/ ٣٦٥ منع تقديم الحال على صاحبها المجرور .

(٥) انظر : شرح اللمع ١/ ١٣٧

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٤٨٥.

(٧) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٣٦

(٨) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤ .

(٩) شرح الكافية ٢/ ٣٠ ـ ٣١.

(١٠) انظر : المساعد ٢/ ٢٢

(١١) انظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٧

والمرادي[١] والسيوطي[٢] ، واختاره من المحدثين إبراهيم السامرائي[٣] ، و عباس حسن[٤] ، وعبد القادر هنادي[٥] ، والبدر[٦] .

واستدلوا بالسماع ، والقياس . فأما السماع فقوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ فـ"على قميصه" حال منقدمة على صاحبها "بدم" وهو مجرور ، وقول الشاعر :

تَسَلَّيْتُ طُرَّاً عنكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ   بِذِكْراكمُ حتى كأَنَّكُمُ عندي

فـ"طرا" متقدمة على صاحبها "عنكم" وهو مجرور .

وقوله :

لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً   إليَّ حبيباً إنها لحبيبُ

فـ"هيمان صاديا" حال متقدمة على صاحبها "إلي" وهو مجرور .

وقوله :

فإنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

فقدم " فرغا" على صاحبها "بقتل" وهو مجرور .

وقوله :

مشغوفةً بك قد شُغفْتُ وإنما   حتم الفراق فما إليك سبيلُ

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٢/ ١٥٠ .

(٢) انظر: الهمع ٢/ ٣٠٧ .

(٣)انظر : في النحو العربي ١١٣ ـ ١١٤ .

(٤) انظر : النحو الوافي ٢/ ٣٧٩.

(٥) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٨١.

(٦) انظر : اختيارات أبي حيان النحوية ١/ ١٣٢ .

فـ"مشغوفةً " حال متقدمة على صاحبها "بك" وهو مجرور .

وقوله :

غــــافلاً تُعْـــــرَضُ المَنِيَّـــــةُ للمَـــــرْ ءِ فيُـــــدْعَى ولات حـــــين إبـــــاءُ

فـ"غافلا" حال متقدمة على صاحبها "للمرء" وهو مجرور(١) .

وأما القياس فإن المجرور بحرف مفعول به في المعنى ، والمفعول به لا يمتنع تقديم حاله عليه فمن باب أولى عدم منع تقديم الحال على المجرور بالحرف(٢) .

والقول الثالث : يرى جواز ذلك إن كان صاحب الحال مضمرا غير متعدد – نحو : مررت ضاحكة بك– أو متعددا أحدهما مجرور بحرف والآخر غير مجرور به – نحو : مررت مسرعين بزيدٍ وعمروٍ – أو كان مظهرا والحال فعل – نحو : مررت تضحك بهند – ، وما ورد غير ذلك فلا يجوز تقديمه .

وهو قول جمهور الكوفيين(٣) .

وأما أبو حيان فتعدد رأيه في هذه المسألة ، فقد ذهب في تذييله إلى ترجيح مذهب أصحاب القول الأول القائلين بمنع التقديم ، مما جعله يفند أدلة المجيزين أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ –أن أدلتهم التي اعتمدوا عليها تحتمل أوجها أخرى غير الحالية ، فلا تصلح الاستدلال بها .

فـ"كافة" تصلح أن تكون حالا من الكاف أو صفة لـ"إرسالة" محذوفة ، وأما "فرغا" فصفة لموصوف محذوف ، والتقدير : فلن يذهبوا ذهابا فرغا . وأما "هيمان صاديا" فمفعول للمصدر ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤ .

(٢) انظر : السابق وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٩ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٧٩ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٧٤، والمساعد ٢/ ٢١ .

والتقدير : لئن كان أنْ برد الماء هيمان صاديا حبيبا إلي ، ويعني بهيمان صاديا نفسه ، وأما " كهلا" فحال من فاعل المصدر المحذوف لدليل المعنى عليه ، والتقدير : فمطلبها المرءُ كهلا شديد عليه . وأما "طرا" فحال من "عنكم" محذوفة تدل عليها "عنكم " المثبتة ، والتقدير : تسليت عنكم طرا عنكم .

٢-أن أدلتهم الشعرية على قول ببعد تأويليها لا حجة فيها ، لأن الشعر يجيء فيه ما لا يجوز في الكلام .

٣-أن الحال لا تقاس على الظرف ، إذ الشبه بينهما معنوي لا لفظي [١] .

٤-أضاف ابن هشام إلى أنه يلزم المجيزين تقديم الحال المحصورة [٢]. وتعدي أرسل باللام ، والأول ممتنع والثاني خلاف الأكثر .

وأجيب عما سبق بما يلي :

١-أن جعل "كافة" حالا مفردا لا يعرف في غير محل النزاع ، ولا ينبغي ذلك أيضا لتأنيثه ، ولا يقال إن التاء للمبالغة ، لأنها لا تلحق غالبا إلا ما كان من صفات المبالغة كنسّابة وعلامة ومهذارة ، ولحاقها للمبالغة شاذ ، ولحاقها لـ"رواية" أشذ ، فحمل "كافة" على راوية حمل على شاذ الشاذ . وأما جعلها صفة لموصوف محذوف فيبطله نقل ابن برهان أن العرب لم تستعمل قط كافة إلا حالا ، ثم إن شرط الصفة المستغنى بها عن الموصوف أن يعتاد ذكر موصوفها معها قبل الحذف ، وألا تصلح الصفة لغيره ، و"كافة" بخلاف ذلك [٣] .

٢-أن تقديم المحصور بإلا ليس ممتنعا عند الجميع ، كيف ؟ وقد قال ابن هشام في باب

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٧١-٧٤

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٣٢١ ، وهو اعتراض الزمخشري انظر : الكشاف ٣/ ٥٨٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧ .

الفاعل ، في المفعول المحصور بإلا : وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل [١].

وأي فرق بين الحال والمفعول ؟ لأن الاقتران بـ"إلا" يدل على المقصود [٢]، وذهب أبو حيان في بحره إلى ترجيح مذهب أصحاب القول الثاني ، إذ يقول : (كافة : هو اسم فاعل استعمل بمعنى : جميعاً .... وكافة : مما لزم انتصابه على الحال نحو : قاطبة ، فإخراجها عن النصب حالاً لحن) [٣]، ويقول : (وانتصب كافة على الحال ... ، ومعناه جميعاً . ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا تدخله أل ، ولا يتصرف فيها بغير الحال) [٤] ، ويقول : (...فقال الزجاج وغيره : هو حال من الكاف في (رأسلناك) ، والمعنى : إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ، والكافة بمعنى الجامع ، والهاء فيه للمبالغة، كهي في علامة وراوية [٥]. وقال الزمخشري : إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم ، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم ، قال : ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ، لأن تقدم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني ، فلا بد من ارتكاب الخطأين . انتهى . أما كافة بمعنى عامة ، فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالاً ، ولم يتصرف فيها بغير ذلك ، فجعلها صفة لمصدر محذوف ، خروج عما نقلوا ، ولا يحفظ أيضاً استعماله صفة لموصوف محذوف . وأما قول الزجاج : إن كافة بمعنى جامعاً ، والهاء فيه للمبالغة ، فإن اللغة لا تساعد على ذلك ، لأن كف ليس

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٣٢١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٣٨ .

(٢) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٣٨ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ١١٨

(٤) السابق ٥/ ٤١

(٥) قال الزجاج : (معنى كافَة الإحاطَةُ في اللغة، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنـذار والإبـلاغ) انظـر : معـاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤

بمحفوظ أن معناه جمع . وأما قول الزمخشري : ومن جعله حالاً إلى آخره ، فذلك مختلف فيه . ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز ، وهو الصحيح .

ومن أمثلة أبي علي زيدٌ خيرٌ ما يكون خير منك ، التقدير : زيد خير منك خير ما يكون ، فجعل ما يكون حالاً من الكاف في منك ، وقدمها عليه ، قال الشاعر :

إذا المَــرْءُ أَعْيَتْــه المــروءةُ ناشِــئاً   فمطلبُهــا كهْــلاً عليــه شــديدُ

[أي مطلبها عليه كهلا شديد](١) .

وقال آخر :

تــسليت طــراً عــنكم بعــد بيــنكم   بــذكراكم حتــى كــأنكم عنــدي

أي : تسليت عنكم طراً ، أي جميعاً .

وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به ، ومن ذلك قول الشاعر :

مــشغوفة بــك قــد شــغفت وإنــما   حــتم الفــراق فــما إليــك ســبيل

وقال الآخر :

غــافلاً تعــرض المنيــة للمــر   ء فيــدعى ولات حــين إبــاء

أي : شغفت بك مشغوفة ، وتعرض المنية للمرء غافلاً .

وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز ، ....وقول الزمخشري : وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ، إلى آخر كلامه ، شنيع ؟ لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى إلى ، لأن أرسل يتعدى بإلى ويتعدى باللام ، كقوله : ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾ . ولو تأول اللام بمعنى إلى ، لم يكن ذلك خطأ ، لأن اللام قد جاءت بمعنى إلى ،

(١) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع .

وإلى قد جاءت بمعنى اللام ، وأرسل مما جاء متعدياً بهما إلى المجرور)[١] ، ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ : (قال الزمخشري : فإن قلت : على قميصه ما محله ؟ قلت : محله النصب على الظرف ، كأنه قيل : وجاؤوا فوق قميصه بدم كما تقول : جاء على جماله بأحمال . فإن قلت : هل يجوز أن يكون حالاً مقدمة ؟ قلت : لا ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه انتهى[٢]. ولا يساعد المعنى على نصب "على" على الظرف بمعنى "فوق" ، لأن العامل فيه إذ ذاك جاءوا ، وليس الفوق ظرفاً لهم ، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم ... وقال أبو البقاء : على قميصه في موضع نصب حالاً من الدم ، لأن التقدير : جاؤوا بدم كذب على قميصه انتهى[٣] . وتقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد في جوازه خلاف ، ومن أجاز استدل على ذلك بأنه موجود في لسان العرب ، وأنشد على ذلك شواهد هي مذكورة في علم النحو ، والمعنى يرشد إلى ما قاله أبو البقاء)[٤].

وما ذكره أبو حيان من أدلة ونقول في المسألة هي في الحقيقة كلام ابن مالك نفسه في شرح التسهيل [٥]، إلا أن أبا حيان أضاف على كلام ابن مالك دليلين من جهة السماع ومن جهة القياس .

فأما من جهة السماع فإن اللغة لا تساعد على ذلك ، لأن كف ليس بمحفوظ أن معناه جمع ، وتعدي "أرسل" باللام كثير ، وقد جاء في التنزيل قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ .

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز .

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٢٦٧-٢٦٩

(٢) انظر : الكشاف ٢/ ٤٥١

(٣) انظر : التبيان ٢/ ٧٢٦

(٤) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧-٣٣٩

ويجاب عما ذكره بما يلي :

١-أنه ثبت في اللغة أن "كف الشيء يكفه كفا ، أي : جمعه "[١] ، ولو أن أبا حيان قال لأن "كافة" ليست بمعنى جامعا لكان له وجه قوي ، وأما تعدي أرسل باللام فإنه خلاف الأكثر في اللغة [٢].

٢-أن الخلاف ليس في جواز تقديم الحال على صاحبها دون العامل ، وإنما الخلاف في جواز تقديمها مطلقا على صاحبها سواء أتقدمت العامل أم تأخرت عنه .

هذا ويؤخذ على أبي حيان ما يلي :

١-استعماله "كافة" متصرفة في كلامه ، إذ يقول : (على قول كافة العلماء)[٣] ، (وقد نقلت كافة العرب ذلك في الجاهلية)[٤] .

وقد نقل بعض العلماء أنه ورد عن عمر رضي الله عنه أنه : قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا ... . يقول الدماميني : (إن صح هذا فقد سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها ، إذ فيه استعمال "كافة" لغير العاقل ، وعدم نصبه على الحال ، وإخراجه عن النصب البتة) [٥] ، واعترضه الشمني بأن (ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ) [٦] ، وهو كما قال ، لأن القواعد لم توضع على الفصيح القليل ، وإنما وضعت على الكثير المطرد .

---

(١) انظر : اللسان ٩/ ٣٠١ ، مادة "كفف" ، وحاشية الشهاب ٧/ ٢٠٣

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٣٢١ ، والكشاف ٣/ ٥٨٣ ، والحجة ٣/ ٢٣٩

(٣) البحر المحيط ١/ ٦٣٢ .

(٤) السابق ٣/ ٩ .

(٥) تحفة الغريب ٢/ ٥٣٢ قسم التركيب

(٦) حاشية الشمني ٣/ ٦٣٢

٢-اضطرابه في مسألة تقديم الحال على العامل وصاحبها ، فقد أجاز فيما سبق التقديم ، ولكنه في مواطن كثيرة منع ذلك ، إذ يقول في قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ [البقرة: ٣٦] : (ولا يجوز في الأرض أن يكون خبراً ، ولكم متعلق بمستقرّ لما ذكرناه ، أو في موضع الحال من مستقر ، لأن العامل إذ ذاك فيها يكون الخبر ، وهو عامل معنوي ، والحال متقدمة على جزأي الإسناد ، فلا يجوز ذلك ، وصار نظير : قائماً زيد في الدار ، أو قائماً في الدار زيد ، وهو لا يجوز بإجماع)[١]، ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧] : (ولا يجوز أن يكون (ولله) حالاً ، لما يلزم في ذلك من تقدّمها على العامل المعنوي)[٢] .

والذي يترجح عندي في هذه المسألة أن القول بتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي لا يجوز في سعة الكلام لأنه ضرورة ، إلا إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا ، فيجوز تقديمهما ، لأنه يتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما .

ومع ذلك فإعراب (كافة) في هذه الآية هي حال من "للناس" -وإن كان الأصل في ذلك ألا يقاس على هذا الموضع لقلة نظائره في غير مواطن الضرورة - وذلك لما يلي :

١-أن استعمال القرآن لهذه الكلمة إنما هو بمعنى عامة وجميع ، يدل على ذلك نظائر هذه الآية [٣] ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ، وقوله : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦] ، وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ [التوبة: ١٢٢] .

٢-أن القرآن يفسر بعضه بعضا ، إذ الآية صريحة في عموم رسالة نبينا ﷺ إلى جميع الخلق ،

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣١٧ .

(٢) السابق ٣/ ١٢ ، وانظر أيضا : ٢/ ٢٠١ ، ٥/ ٤٦٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٦، وجامع البيان ٤/ ٢٥٧

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩] ، وقوله: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١] ، وقوله: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

٣-أن القول بأن كافة للناس أي : كافا لهم عن المعاصي والشرك وارتكاب الكبائر ، والهاء فيه للمبالغة كقولهم : راوية وعلامة ونسابة أو جامعا للناس في الإنذار[1]، فيه تكلف واضح في المعنى ، وحاجة إلى التقدير ... ، ثم إنه لو قيل في غير القرآن "وأرسلناك للناس كافة " لما تُكلف له في المعنى !!

هذا وقد تنبه إلى شيء من ذلك ابن مالك ، فقال في تسهيله دون شرحه : (وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع)[2] .

الترجيح :

الذي يظهر لي في إعراب " كافة " أنها حال من "للناس " ، وذلك لما سبق ذكره ، ولا يعترض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على الضعيف أو الضرورة أو الشاذ ، لأن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فليس فيه مندوحة عنه ، ولا يضر فصاحة القرآن وبلاغته حمله على غير القياس ، لأنه من المعلوم أن القرآن في أعلى درجات الفصاحة ، وإنما ذلك من جهة اصطلاح النحاة[3] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٦ ، والمفردات في غريب القرآن ٤٣٣

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٧-٤٥٨ ، ٤/ ١٨١- ١٨٢ .

٣٤- إعراب (جميعا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] .

حيث اختلف في إعرابها على قولين :

١-أن تكون حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا ، تقديره: (ان القوة مستقرة لله جميعًا) .

ذكر هذا القول الزجاج[١] ، والنحاس[٢] ، وأبو البقاء[٣] .

٢-أن تكون حالا من "القوة" اسم إنّ .

ذكر هذا أبو حيان [٤]، مرجحاً القول الأول[٥] .

المناقشة :

لا خلاف في إعراب (جميعا) حال ، وإنما الخلاف في عمل الحروف الناسخة في الحال ، إذ اختلف في عملها على ثلاثة أقوال :

١- انها لا تعمل في الحال إلا (ليت) و(لعل) و(كأن) وهو قول جمهور البصريين كالمبرد، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن عصفور، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الحاجب ،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٣٩ .

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٧٧

(٣) انظر: التبيان ١/ ١٣٦

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٤٦.

(٥) انظر: السابق.

وابن مالك ، وأبي البقاء، والشاطبي[١] ، وغيرهم[٢] .

وذلك لقوة شبههنَّ بالفعل من جهة اللفظ والمعنى ، فعملت في الحال، كما تعمل الأفعال، ومشابهتّهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية، وأن عدة حروفهن كعدة حروف الفعل الماضي ثلاثة، وأن كل واحدة منها رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدي، ومشابهتهن من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى (أتمنى)، و(لعل) بمعنى (أترجى)، و(كأنّ) بمعنى (أشبه). بخلاف (إنّ) و(أنّ) ، و(لكنَّ) فإنهنَّ لم يغيرن معنى الكلام بل أكّدنه[٣] .

٢ - أنها تعمل في الحال كلها.

وهو قول السمين ، وذلك قياسًا على إعمال (ليت، ولعل، وكأنّ) .

يقول: (فإنهم أجازوا في (ليت) أن تعمل في الحال، وكذا (كـأنّ) لما فيها من معنى الفعل –وهو التمني والتشبيه– فكان ينبغي أن يجوز ذلك في (إنَّ) وأخواتها في الحال)[٤]، ويقول: (فإن (لكنّ) فيها رائحة الفعل)[٥].

٣ - أنها لا تعمل في الحال إلا" كأنّ" وحدها

وهو قول السهيلي، والرضي.

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣٠١، وكتاب الشعر ١/ ٦٣، والخصائص ٢/ ٢٧٥، والتذييل والتكميل ٩/ ١٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٦/ ، والتبيان ١/ ٩٩، ١٣٦.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن الناظم ٣٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٠٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٥١٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٤٨.

(٣) انظر: كتاب الشعر ١/ ٦٣، والخصائص ٢/ ٢٧٥-٢٧٦، والأمالي ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٦

(٤) الدر المصون ٢/ ٢١٦.

(٥) السابق ٢/ ٣٠

يقول السهيلي: (ولا نعلم حرفا يعمل معناه في الحال والظرف إلا كأنّ وحدها)[١]، وذلك (أنها تدل على التشبيه، وهو معنى في نفس المتكلم واقع على الاسم الذي بعدها، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مشبه غيره، فصار معنى التشبيه مسندًا إلى الاسم بعدها، كما أن معاني الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها، فمن ثم عملت في الحال والظرف)[٢].

ويقول الرضى: (وأما حرفا التمني والترجي نحو: ليتك قائما في الدار، ولعلك جالسا عندنا، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش... لكون مضمونه هو المقيد)[٣].

وأما أبو حيان فمع القول الثالث ، إذ يقول: (والصحيح أن (ليت ولعل) وباقي الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها حرف جر إلا "كأنّ والكاف")[٤] ، ويقول : (وفي "كـأنّ" خلاف والصحيح أنها تعمل في الحال)[٥]، ويقول في موضع آخر: (أما "كأنّ" فمتفق على أنها تعمل في الحال)[٦]، واستُدل على عمل (كأن) وحدها بما يلي:

١- بالسماع ، وذلك في قول النابغة:

كأنّــه خارجًــا مــن جَنْــبِ صَــفْحَتِهِ ... سَــفّودُ شربٍ نَــسوهُ عنــد مُفْتَــأَدِ

ويقول : (وتقول : كأنّ زيدًا غضبان أسدٌ ، ويدل على ذلك أنك لو قلت: ليت زيدًا اليوم ذاهبٌ غدًا، ونحوه لم يجز ذلك بإجماع)[٧].

---

(١) نتائج الفكر ٢٢٩

(٢) السابق ٣٤٣

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٤

(٤) التذييل والتكميل ٩/ ١٠١، وانظر : البحر المحيط ١/ ٤٩٦

(٥) الإرتشاف ٣/ ١٥٨٥

(٦) منهج السالك ١٩٩

(٧) التذييل ٩/ ١٠١، وانظر : منهج السالك ١٩٩

وقد يرد عليه بأنه لا يصح أيضا أن يقال كذلك كأن زيدًا اليوم أسد غدا ونحوها!!

٢- بأنه لا ينتقض الغرض منها بخلاف أخواتها:

وذكر أبو حيان علة لأبي علي الفارسي مجتزأة يقول: (وعلل الفارسي منع ذلك في (الحلبيات) بأنها في دلالتها على المعاني قصد بها غاية الإيجاز، فالألف تغني عن أستفهم، و(ما) عن أنفي، و(إنّ) أؤكد، فلو أعملت في الظرف والحال، ومكنت تمكين الفعل ، لكان نقضا لما قصد من الإيماء)[١]، وهذه العلة لأبي علي مجتزأة وليست في مطبوعة الحلبيات كما يقول د/ الهنداوي، ولعلها في الجزء المفقود منه ، ولكنها موجودة في إيضاح الشعر بتمامها ، يقول أبو علي : (فإن قلت: لِمَ لَـمْ يعملْ في نحو: أزيدٌ أبوكَ؟ وما هندُ أمّكَ، ونحو هذا، فتعمل في الحالِ معنى الفعل، الذي هو: أستفهمُ، أو أنفى، ونحو ذلك، كما أعملتَ ما في كأنّ من معنى الفعل.

فالقولُ: أنّ هذه الحروف كأنّها وضعت اختصاراً، لتنوبَ عن هذه المعانى، وتدّل عليها، ألا ترى أن الهمزة في الاستفهام قد أغنتْ عن أستفهمُ، وكذلك ما عن أنفى، فلو أعملتْ معانى الفعل في هذه المواضع، كما أعمل المعنى في كأنّ، والظّروف، لأدّى ذلك إلى نقضِ الغرض الذي وصفنا، من إرادة الاختصار، ألا ترى أن هذه الحروف لو أعملتْ، لكانت الأفعالُ كالمرادة، كما أنّها لّما أعملتْ في الظّروف كانت مرادةً، وإذا كانت مرادةً كأنّها مذكورة، وإذا كانت مذكورةً كان ذلك نقضَ الغرضِ الذي أريد من الاختصار.فإن قلت: فهلاّ يعملُ ما في كأنّ من معنى الفعل، وفى ليتَ ولعلّ؟ فهذا كان القياس فيها، ولكنْ لّما جئنَ على لفظ الأفعال، أعملتْ إعمالها، وإن كانت لو لم تجئ على ألفاظها لم تعملْ، ألا ترى أنّ المعنى الواحد قد تجده في كلامهم لا حكم له، فإذا انضمّ إليه معنىً آخرُ، قوّى المعنى، فحدث باجتماعهما حكمُ لم يكن في الانفراد، فكذلك هذه الحروف، لّما انضمّ إلى المعنى لفظ الفعل، عملَ بعضَ عملهِ، كما صار أحمدُ كأذهبُ)[٢].

---

(١) التذييل ٩/ ١٠١، وأظن أن الصواب (الإيجاز) بدلاً من (الإيماء) .

(٢) كتاب الشعر ١/ ٦٢-٦٣

فأبو علي وإن علل بنقض الغرض إلا أنه استثنى (كأن) ، و(ليت)، و(لعل) على حين أفاد أبو حيان من علته في استثناء كأن وحدها ، يقول أبو حيان: (لأن فيها- وإن كانت حرفا دلالة على التشبيه والشبه..) [1]، وهي علة السهيلي السابقة.

٣-بأنها فارقت أخواتها في وقوعها نعتا لنكرة، وحالاً من معرفة، وخبرًا لـ(كان) ونحوها.

والذي يظهر لي أن العلة المذكورة في كأنّ وليت ولعل وهي مشابهتها للفعل لفظا ومعنى ليست بالعلة القوية ؛ لأن بقية أخواتها تشبه الفعل أيضا لفظا ومعنى ، وإنما أعملت في المبتدأ والخبر على الشبه بالفعل !

ولذلك أجاز السمين عمل جميع النواسخ في الحال بهذه العلة، وهو قول وجيه، واعتراض قوي.

وأما التعليل بأنها تضفي على الفعل معنى آخر، فهذا لا يصح إلا على (كأنّ) والكاف ، وهذه حجة من أعمل (كأن) وحدها من النواسخ .

ولا ريب أن الخلاف في هذه المسالة يرجع الى العلة المذكورة في اعمال (كأن ، وليت، ولعل) في الحال.

فمن رأى أن العلة هي مشابهتها للأفعال لفظا ومعنى يُردُّ عليه بأن بقية أخواتها تشبه الأفعال لفظا ومعنى فلماذا نعمل بعضا دون بعض والمشابهة حاصلة في كلٍ ؟!

ومن رأى أن العلة في عملها هو ما فيها من معنى آخر إضافي فإنه يعمل الكاف ، وكأنّ وحدها دون أخواتها.

ويرد عليه بأن " كأنّ" هي بمعنى التشبيه وما قيل بأنها تدل على التشبيه والشبه فهو من لوازم التشبيه وليس معنى زائدًا.

(١) التذييل ٩/ ١٠٢

والذي يظهر لي أن النواسخ لا تعمل في الحال ، وإنما العامل في الحال هو تمام الكلام قبله وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله فيما يبدو لي ، يقول: (هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدإ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ.

.... وذلك أنك إذا قلت استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلا، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين لأنه ليس من صفته ولا محمولا عليه، فأشبه عندهم ضاربٌ زيدًا.

وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلق حالا، فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب بقولك: مر زيد راكبا) [1] ، ويقول : (هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء. لأن المعنى واحد في أنه حال، وأن ما قبله قد عمل فيه ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولا على إن، وذلك قولك إن هذا عبدالله منطلقًا...)[2] .

فسيبويه يرى أن الحال تنتصب بعد تمام الكلام وهذا ما يفهم من تعليله دائمًا "بعشرين درهما" ، وقد صرح بذلك ابن السراج قائلا:(الحال.... منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جيء به بعد تمام الكلام ..)[3].

وبهذا يكون العامل في الحال بعد الحروف الناسخة هو وقوعها بعد تمام الكلام. وبناء على هذا يجوز أن تاتي الحال بعد الحروف الناسخة كلها.

الترجيح :

سبق أن ذكرت أن لا خلاف في مجيء "جميعا" حال ، وإنما الخلاف في عاملها ... والذي يترجح عندي هو قول سيبويه على غيره فيما ظهر لي ، وذلك لما يلي :

---

(١) الكتاب ٢/ ٨٦-٨٧

(٢) السابق ٢/ ١٤٧

(٣) الأصول ١/ ٢١٣.

١ -لسلامته من الاعتراضات الواردة على الأقوال الاخرى.

٢ -لأنه يضم جميع الأحرف الناسخة .

٣ -لأن علة (تمام الكلام) تجمع بين المختلفين في عمل النواسخ . والله أعلم.

٣٥- إعراب (حصرت) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٨٩ – ٩٠] .

احتلف في إعراب (حصرت) على أقوال :

١ – أن تكون في محل نصبٍ حالا من الفاعل في (جاءوكم) .

والمعنى: ضاقت صدورهم عن قتالكم و قتال قومهم .

وهذا القول قول الجمهور[١]، إلا أنهم اختلفوا في مجيء الفعل الماضي حالا من غير " قد " على قولين :

أ- أن يكون حالا بتقدير " قد " ، وقد ذكر هذا الأخفش [٢]، والفراء[٣] ، والطبري[٤]،وثعلب[٥]،والزجاج[٦]،والنحاس[٧]،ومكي[٨]،والزمخشري[٩] ، وابن عطية [١٠]،

---

(١) عزاه إليهم أبو حيان . انظر : البحر المحيط ٤/ ٣٣٠

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ٢٤٤

(٣) انظر : معاني القرآن ١/ ٢٤

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن ٨/ ٢٢

(٥) عزاه إليه الأزهري في تهذيبه . انظر: تهذيب اللغة مادة (حصر) ٤/ ٢٣١.

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩

(٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٧٩ .

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٥ ، والهداية ٢/ ١٤١٤ .

(٩) انظر : الكشاف ١/ ٥٤٧

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ١٠٧ .

والرازي[١]، والجزولي[٢]، وأبو البقاء [٣]، وابن عصفور[٤]، والأبذي [٥]،ونسب هذا القول إلى النحاة[٦]، وإلى البصريين منهم خاصة [٧].

ب- أن يكون من غير تقدير " قد " ، وهو قول الأخفش[٨]، والكوفيين[٩]، وابن مالك[١٠]، ونُسب هذا القول إلى الجمهور [١١].

٢- أن تكون صفة على وجهين :

أ- إما لموصوف محذوف هو الحال . والمعنى : جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم .

---

(١) انظر : مفاتيح الغيب ١٠/ ١٧٢ .

(٢) انظر : المقدمة الجزولية ٧٣٩ مع الشرح الكبير للشلوبين .

(٣) انظر : التبيان ١/ ٣٧٩

(٤) انظر : المقرب ١٧٠ .

(٥) انظر : شرح المقدمة الجزولية ١/ ٨٦١ .

(٦) عزاه إليهم الزجاج . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩

(٧) عزاه إليهم الدماميني . انظر : تعليق الفرائد ٦/ ٢٥٨ .

(٨) عزاه إليه المبرد ، وابن السراج ، والرضي . انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣، والأصول ١/ ٢٥٤، وشرح الكافية ١/ ٢١٣، إلا أن قول الأخفش في المعاني لا يتضح منه أنه يرى رأي الكوفيين ، إذ يقول : (حصرةً) اسم نصبته على الحال، و(حصرت) فعلت، وبها نقرأ) ، ويؤيد ذلك ما قاله أبو علي الفارسي في المسائل المشكلة ، إذ يقول : (ذكر أبو الحسن في كتابه الكبير في قول الله تعالى: ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ أو جاءوكم قوم حصرت صدورهم، فحذف قوم وأقيم الوصف مقام الموصوف) .

انظر : معاني القرآن ١/ ٢٤٤ ، والمسائل المشكلة ٢٤٥ ، ٣٩٧.

(٩) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢، والتبيين ٣٨٦، وشرح المفصل، ٢/ ٦٧، وشرح الكافية ١/ ٢١٣، والمغني ٢٩٩، والمساعد ٢/ ٤٧، واللباب للعكبري ١/ ٢٩٣، والهمع ٢/ ٣٢٦.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٣.

(١١) عزاه إليهم أبو حيان في ارتشافه . انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠ .

ذكر هذا سيبويه [١]، والأخفش [٢]، والمبرد [٣]، وأبو عليّ الفارسي[٤]، والرازي[٥]، وأبو البقاء[٦].

ب- وإمّا صفة لـ(قَوْمٍ) المذكورة في الآية ، فتكون الجملة في محل جرّ صفة ، وجملة (جاءوكم) جملة معترضة .

ذكر هذا النحاس[٧] ، ومكي[٨] ، والزمخشري[٩] ، وأبو البقاء [١٠].

٣- أن يكون بدلا من (جَآؤُوكُمْ) .

ذكر هذا الزمخشري[١١] ، والرازي [١٢]، وأبو البقاء[١٣].

٤- أن تكون جملة مستأنفة على وجهين :

---

(١) فيما عزاه إليه ابن الشجري ، وليس في الكتاب ما يدل عليه . انظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣ .

(٢) ذكره في كتابه " المسائل الكبير " كما قال أبو علي الفارسي ، ولم يذكره في المعاني . انظر : المسائل المشكلة ٢٤٥ ، و٣٩٧ ، والمسائل الشيرازية ٢/ ١٥٥ .

(٣) فيما عزاه إليه الزمخشري ، وليس في المقتضب ما يشير إليه . انظر : الكشاف ١/ ٥٤٧.

(٤) انظر : الإيضاح ٢١٧، و المسائل المشكلة ٢٤٥ ، والمسائل الشيرازية ٢/ ١٥٥ .

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ١٠/ ١٧٢ .

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٩

(٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٤٧٩ .

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٥ ، والهداية ٢/ ١٤١٤ .

(٩) انظر : الكشاف ١/ ٥٤٧

(١٠) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٩ .

(١١) انظر : الكشاف ١/ ٥٤٧

(١٢) انظر : مفاتيح الغيب ١٠/ ١٧٢ .

(١٣) عزاه إليه أبو حيان ، وليس في التبيان ما يشير إلى ذلك . انظر : البحر المحيط ٣/ ٣٣٠

أ- إما إنشائية دعائية ، وذكر هذا المبرّد[١] .

ب- وإما خبرية ، وذكر هذا الزجاج [٢] .

٥- أن تكون جواب شرط جازم .

ذكره الجرجاني[٣] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني من القول الأول[٤] .

المناقشة :

تعددت الأوجه الإعرابية في هذه الآية على النحو الآتي :

١- أن تكون " حصرت " جملة حالية وهو قول الجمهور كما أسلفت ، ويشهد له من جهة السماع قراءة من قرأ :(حصرةً صدورهم)[٥]، و(حصراتٍ صدورهم) [٦] ، و(حاصراتٍ صدورهم) [٧] .

---

(١) انظر : المقتضب: ٤/ ١٢٤

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩

(٣) ذكره في كتابه النظم . انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ٣/ ١٣٨٣ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

(٥) وهي قراءة الحسن البصري ، وقتادة ، ويعقوب . انظر : مختصر ابن خالويه ٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٢، وجامع البيان ٨/ ٢٢، وإعراب القرآن ١/ ٤٧٩، والمحرر الوجيز٢/ ١٠٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٠، ومعجم القراءات ٢/ ١٢٤

(٦) وهي قراءة الحسن والضحاك . انظر : مختصر ابن خالويه ٣٤ ، وإعراب القرآن ١/ ٤٧٩ ، والمحرر الوجيز ٢/ ١٠٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٠ ، ومعجم القراءات ٢/ ١٢٥

(٧) وهي قراءة الحسن وجناح بن حبيش . انظر : مختصر ابن خالويه ٣٤ ، والدر المصون ٤/ ٦٨ ، ومعجم القراءات ٢/ ١٢٥.

يقول الزمخشري : (والدليل عليه قراءة من قرأ : "حصرةً صدورهم". و"حصراتٍ صدورهم". و"حاصراتٍ صدورهم")[١] ، ويقول أبو حيان : (ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً)[٢].

وأما من جهة الصناعة فإنهم متفقون على مجيء الماضي حالا من غير " قد " [٣]، ولكنهم اختلفوا في مجيئه من غير " قد" على قولين :

القول الأول:

يرى أن الماضي لا يقع حالا إلا بتقدير (قد) ، وهو قول البصريين[٤]، ومن الكوفيين الفراء[٥] ، والطبري[٦]، وثعلب[٧]، وأبو بكر بن الأنباري [٨].

وذلك لسببين :

الأول : لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والثاني : لأن الفعل الذي يصلح أن يقال فيه: (الآن) أو (الساعة) هو الذي يصلح أن

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ٥٤٧

(٢) البحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢ .

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣، والأصول١/ ٢٥٤-٢٥٥، والإيضاح ٢٧٦-٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤١، والمقتضد ٢/ ٩١٤،والمفصل ٦٤، والإنصاف ١/ ٢٥٢، والتوطئة ٢١٥، والتبيين ٣٨٦-٣٩٠، وشرح الكافية ٢/ ٤٥، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، والمقرب١٧٠ ، والمقدمة الجزولية ٧٣٩ مع الشرح الكبير للشلوبين ، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٨٦١ .

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٤، ٢٨٢.

(٦) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن ٨/ ٢٢

(٧) انظر: تهذيب اللغة مادة (حصر) ٤/ ٢٣١.

(٨) انظر: شرح القصائد السبع الطوال ٣٧-٣٨ .

يوضع موضع الحال، فتقول: (مررت بزيد يضرب الآن أو الساعة) ، والفعل الماضي لا يصلح فيه هذا، لما فيه من جمع بين زمنين متضادين : الماضي والحال.

فإن اقترن الماضي بـ(قد) جاز أن يكون حالاً؛ لأنها تقربه من الحال فيقوم مقام الحاضر [١] .

والقول الثاني:

يرى أن الماضي يقع حالاً من غير قد، وهو قول الأخفش[٢]، والكوفيين[٣]،وتبعهم ابن مالك[٤].

مستدلين على ذلك بالسماع ، والقياس:

أما من جهة السماع فقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ﴾ [النساء:٩٠] .

فـ (حصرت) فعل ماض، وهو في موضع الحال ، بدليل قراءة الحسن البصري ، وقتادة ، ويعقوب : (أو جاءوكم حصرةً صدورهم) .

وقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزةٌ   كما انتفضَ العصفورُ بلَّله القطرُ

فـ (بلله) فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال.

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣-١٢٤، والإنصاف ١/ ٢٥٤ ، وجامع البيان في تأويل القرآن ٨/ ٢٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٤/ ١٢٣، والأصول ١/ ٢٥٤، وشرح الكافية ١/ ٢١٣.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢، والتبيين ٣٨٦، وشرح المفصل، ٢/ ٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٤٥، والمغني ١/ ١٧٣، ٢/ ٦٣٦، والمساعد ٢/ ٤٧، واللباب للعكبري ١/ ٢٩٣، والهمع ٢/ ٣٢٦.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٧٣.

وقول الآخر:

وَطَعْـــــنٍ كَفَـــــمِ الـــــزِّقِّ   غَـــــذَا والـــــزِّقُّ مَـــــلآنُ

فـ(غذا) فعل ماض ، وهوفي موضع الحال من طعن .

وأما من جهة القياس فمن أمرين :

١ – إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون صفة للمعرفة، والماضي يجوز أن يقع صفة للنكرة فمن باب أولى ان يقع حالا للمعرفة.

٢ – إن الماضي يجوز إقامته مقام الفعل المستقبل ، كما أن المستقبل يقع بمعنى الماضي ، فكل منهما يقع موقع الآخر فمن باب أولى أن يقع الماضي حالا كما يقع المضارع [١] .

وقد أجاب البصريون عما استدل به الكوفيون من جهة السماع ، والقياس بما يلي :

فاما من جهة السماع فإن الآية المستدل بها تحتمل أوجها أخرى غير الحالية ، وذلك بأن تكون (حصرت) ، في موضع جر على أنه صفة بعد صفة لـ(قوم) المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمٍ ﴾، أو تكون في محل نصب، لأنها صفة لقوم مقدر يقع حالاً، أو تكون في محل نصب بدل من (جاءوكم) .

وأما البيتان فحملوهما على الحالية بتقدير (قد)[٢].

واما من جهة القياس فهو مردود بما يلي :

١- إن وقوع الماضي صفة لا يلزم منه وقوعه حالاً؛ لأن الماضي يوصف به على وجه نزول الصفة في الحال، ويكون الوصف بها ماضيا بخلاف الحال.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢–٢٥٣، والتبيين : ٣٨٨، وشرح المفصل ٢/ ٦٧.

(٢) انظر: الإنصاف١/ ٢٥٧، وشرح المفصل ٢/ ٦٧.

٢- إن وقوع الماضي في معنى المستقبل، مجاز مخالف للأصل، ولا بد له من دليل يدل عليه[١].

هذا ، وقد رجح ابن مالك قول الكوفيين على البصريين ، وذلك لكثرة السماع الوارد في هذه المسألة ، وبما يلزم عن القول بتقدير " قد " من لوازم مردودة .

فأما كثرة السماع فقد جاء منه قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، وقوله :﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] ، وقوله: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] ، وقوله : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ . قَالُواْ ﴾ [يوسف: ١٦، ١٧] .

وقول امرئ القيس :

لـهُ كَفَـلٌ كالـدِّعْصِ لبّـدَهُ النّـدى ... إلى حـاركٍ مثـلِ الغبـيطِ المُـذَأّبِ

وقوله أيضاً:

دريـرٍ كخـذرُوفِ الوليـد أمـرَّه ... تقلّـبُ كفّيـهِ بخـيطٍ موصّـلِ

وقول طرفة:

وكـرِّي إذا نـادى المـضافُ مُحَنَّبـا ... كـسيدِ الغـضى نبَّهتـه المتـورِّدِ

وقول الذبياني :

سـبقْتَ الرجـال الباهِـشِين إلى العـلا ... كـسبقِ الجـوادِ اصـطادَ قبـلَ الطَّـوارِدِ

ومثله :

وإني لتعـروني لـذكراك هـزة ... كـما انـتفض العـصفور بلَّلـه القطـرُ

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٨، والتبيين ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٧.

وأما ما يلزم عن القول بإلزام تقدير (قد) فهو ما يلي:

١ – إنها دعوى لا تقوم عليها الحجة، والأصل عدم التقدير.

٢– ولأن وجود (قد) مع الفعل الماضي لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد ؛ وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

٣– ولأن دلالة (قد) على التقريب على قولهم مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله :﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف: ٦] .

٤ –ولأن الماضي يقع نعتًا وخبرًا مستغنيًا عن تقدير (قد) فمن باب أولى وقوعه حالا من غير تقدير (قد) [١].

ويجاب عما استدل به ابن مالك من الآيات (ردت) ، و(قلت) ، و(قالوا) بأنها لا تصلح للاستدلال ،لاحتمالها أوجها أخرى ، إذ يجوز فيها الاستئناف أو الحالية على تقدير " قد " ، وكذلك ما جاء في الشعر فإنه يخرج على أنه حال على تقدير (قد).

وأما رده على إلزامية تقدير (قد) فيجاب عنه بما يلي:

١ – بأنها ليست دعوى، وذلك لظهور (قد) مع الماضي في آيات وأشعار كثيرة ، وهذا لا خلاف فيه[٢]، ولاختلاف الزمانين زمن الحال وزمن الماضي كما سبق، وأما القول بأن الأصل عدم التقدير فذلك فيما لم يحتج إليه وهنا لا بد من تقدير (قد) ليصح معنى الحالية لما مر .

٢ –وبأن دلالة (قد) تزيد الماضي قربا من زمن الحال، فالمعنى يختلف بـ" قد " وبغير "قد" كما قال الجمهور.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧١-٣٧٣.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢ .

٣- وبأن الاعتداد بسياق الكلام لا يصلح دليلا له على الحالية من غير تقدير (قد) ؛ لأن السياق يحتمل أوجها أخرى، ولا بد من دليل لفظي عليه ، ودلالة اللفظ أقوى من دلالة المعنى ، ثم إن القياس على (السين) و(سوف) منازع في صحته ، لأن المضارع (يجتبيك) صالح للاستقبال والحال ، وإنما يخلص للاستقبال بالسين وسوف.

٤-وبأن الماضي إذا وقع خبرا أوصفة لا تقدر معه (قد) لا يصح دليلا على وقوعه حالا ، لأن الماضي لا يراد به الحال في حين يراد به الوصف والإخبار .

وأما أبو حيان فقد تبع الكوفيين ، وابن مالك في هذه المسألة ، إذ يقول: (والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا؛ لأن إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة)[1]، ويقول: (والصحيح جواز ذلك بغير الواو، ولا (قد) ... لكثرة ما ورد من ذلك)[2]، ويقول: (فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد)[3] ، ويقول: (كثر وقوع الماضي حالا بغير (قد) فساغ القياس عليه)[4] ، ويقول : (فقد كثر وقوع الماضي حالا بغير (قد) كثير ينفي القياس عليه)[5]، ويقول: (وإضمار (قد) قول للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش ان الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار (قد) وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيرًا)[6]، ويقول: (وقد أجاز الاخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير (قد) وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، وقد ذكرنا كثرة الشواهد

---

(١) التذييل والتكميل ٩/ ١٨٩ .

(٢) الإرتشاف ٢/ ٢٧٠.

(٣) البحر المحيط ٣/ ٣١٧.

(٤) السابق ٦/ ٣٣٠.

(٥) السابق ٧/ ٨٠.

(٦) السابق ٨/ ٤١٥

على ذلك في كتابنا المسمى (بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل)[١]، وتبعه في هذا المرادي[٢]، والسمين[٣]، وابن عقيل[٤]، وناظر الجيش[٥].

وكثرة الشواهد التي عناها هي ما ذكره ابن مالك فيما سبق إلا أن أبا حيان أضاف إليها بيتا واحدا، وهو قول امرئ القيس:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ[٦]

ويجاب عن هذا البيت بما أجيب عن سابقه، بأن (جاءت) على تقدير (قد).

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨] حيث يقول: (ونحن نقول: إنه على إضمار (قد)، كما ذهب إليه أكثر الناس، أي وقد كنتم أمواتًا فأحياكم. والجملة الحالية عندنا فعلية.

وأما أن نتكلف ونجعل تلك الجملة اسمية حتى نفر من إضمار (قد) فلا نذهب إلى ذلك)[٧]، ويقول في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٦٨]: (والجملة من قوله: (وقعدوا) حالية أي: وقد قعدوا، ووقوع الماضي حالا في مثل هذا التركيب مصحوبا بقد، أو بالواو، او بهما، أو دونهما،

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٤٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٧١-١٧٢

(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٦٦

(٤) انظر: المساعد ٢/ ٤٧

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٤٥.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٩/ ١٨٧.

(٧) البحر المحيط ١/ ٢٧٥

ثابت من لسان العرب بالسماع) [(١)]، ويقول أيضا في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ : (وقوله: (واتبعك الأرذلون) جملة حالية، أي : كيف نؤمن وقد اتبعك أراذلنا، فنتساوى معهم في اتباعك ؟ ...) [(٢)].

ولا ريب أن قول الكوفيين ، ومن تبعهم ليس بالقوي ، وذلك لما يلي:

١ -لأن السماع الذي اعتمده الكوفيون ومن تبعهم منازع في الاستدلال به لاحتماله أوجها أخرى ، وإن كان أقوى الأدلة السماعية التي اعتمدها الكوفيون وأبوحيان هي قراءة من قرأ (حصرةً) ، لأن الأصل في القراءات هو التوافق فيما بينها ، ولكن هذه القراءة لا تصلح دليلا لهم في هذه المسألة ، وإنما هي دليل على وقوع (حصرت) حالاً فقط ، فالبصري يقدر (قد) والكوفي لا يقدرها ، فالقراءة على هذا منازع في الاستدلال بها هنا.

٢- ولأن القياس والحجج التي ذكرها الكوفيون وابن مالك لم تسلم من الاعتراضات السابقة.

٣-ولأن المصير إلى القول الذي ليس فيه خلاف أولى من المصير إلى القول المختلف فيه .

وقد حاول بعض الباحثين ترجيح قول الكوفيين معتمدين على ما ذكره ابن مالك ، وما يلزم عنه من تيسير للنحو[(٣)]! .

والاعتماد على التيسير في الترجيح بين مسائل النحو يعد من الأخطاء المنهجية في البحث ، لأن ضوابط التيسير مختلفة بين من يدعيها ، مع الخلاف كما أسلفت في صحة الاستدلال بالسماع في هذه المسألة.

---

(١) السابق ٣/ ١١٦

(٢) السابق ٧/ ٣٠

(٣) انظر: اختيارات أبي حيان النحوية ١/ ١١٥، ومسائل الخلاف ١/ ٣١١، وأثر الأخفش في الكوفيين ٢٩٦ .

٢- أن تكون (حصرت) صفة على وجهين :

١ - **الوجه الأول** : أن تكون صفة لموصوف محذوف هو الحال . والمعنى : جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، إذ إن إقامة الجملة مقام الموصوف يكون بشرط كون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ، وما خالف ذلك يكون بابه الشعر ، والضرورة به أولى من النثر وحال الاختيار[(١)] ، والشرط المذكور لم يصح الشرط في الآية فبابه على هذا الشعر .

٢- **والوجه الثاني** : أن تكون صفة لـ(قَوْمٍ) المذكورة في الآية ، فتكون الجملة في محل جرّ صفة ، وما بينهما جملة معترضة بين الموصوف وصفته .

وهذا القول من جهة السماع يدل عليه قراءة من قرأ : (بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) بِحَذْفِ: أَوْ جَاءُوكُمْ[(٢)] .

وأما من جهة الصناعة فإن جملة الاعتراض تقع بين الصفة والموصوف [(٣)] .

٣- أن تكون بدلا من (جَآؤُوكُمْ) .

وقد عبر الزمخشري عن ذلك بلفظ " البيان "[(٤)] على حين عبر الرازي [(٥)]، وأبو البقاء بلفظ " البدل "[(٦)] .

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤١ ، وضرائر الشعر ١٧٠ ، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٨٦١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٩ .

(٢) وهي قراءة أبي . انظر: إعراب القرآن ١/ ٤٧٩ ، والهداية ٢/ ١٤١٥ ، والمحرر الوجيز ٢/ ١٠٧ ، ومعجم القراءات ٢/ ١٢٤ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٥١١ .

(٤) انظر : الكشاف ١/ ٥٤٧ ، وقد تجلى لي أن الزمخشري إذا جاء عبر بـ" البيان " دون أن يتبعه بالبدل فمراده منه البدل ، أما لو أتبعه بالبدل بحرف العطف " أو " فمراده منه عطف البيان .

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ١٠/ ١٧٢ .

(٦) عزاه إليه أبو حيان ، وليس في التبيان ما يشير إلى ذلك . انظر : البحر المحيط ٣/ ٣٣٠

وقد اختلف في نوع البدل على قولين :

١ -أن يكون بدل اشتمال ، يقول أبو البقاء : (لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره)[١]، ولم يعقب عليه أبو حيان على حين ردّ هذا القول ابنُ هشام (لأنّ الحَصَر من صفة الجائين، وليس من صفة المجيء)[٢] ، وقد أجيب بأن (هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية)[٣] .

فالخلاف بين ابن هشام وأبي البقاء خلاف في المراد ببدل الاشتمال ، فابن هشام يرى أنه ما دل على معنى في متبوعه على حين يراه أبو البقاء ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه .

فهو بدل على قول أبي البقاء ، وليس بدلا على قول ابن هشام .

٢-أن يكون بدل كل ، يقول الطَّيبي [٤]: (وذلك أن مجيئهم غير مقاتلين وحصرت صدورهم أن يقاتلوكم في معنى واحد)[٥]، ويقول سعد الدين التفتازاني[٦] إذ يقول : (من جهة أن المراد بالمجيء الاتصال وترك المعاندة والمقاتلة لا حقيقة المجيء ، ومن جهة أنه بيان لكيفية المجيء)[٧] ، والمعنى ليس واحدا بين جاؤوكم ، وحصرت .

---

(١) السابق

(٢) المغني: ٥٦٢

(٣) السابق

(٤)وهو الحسين بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي، كان مقبلاً على نشر العلم، آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، شرح الكشاف شرحا كبيرا، توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. انظر : الدرر الكامنة١/ ٢٠٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٢

(٥) فتوح الغيوب في الكشف عن قناع الريب١٨٦

(٦)وهو مسعود بن عمر بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني، العلامة الكبير، له شرحا التخليص، وحاشية الكشاف، توفي سنة واحدة وتسعين وسبعمائة. انظر : الدرر الكامنة ٢/ ١٣٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٥

(٧) انظر : نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ٣/ ١٨٧

٤- أن تكون جملة مستأنفة على وجهين :

أ- إما إنشائية دعائية .

يقول المبرد : (مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا الدعاء كما تقول لعنوا قطعت أيديهم ، وهو من الله إيجاب عليهم)[١] .

ورد هذا القول أبو علي الفارسي من جهة المعنى بأنه (لا يستقيم لفظ الدعاء عليهم بترك قتال قومهم ، وفي الآية (حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم) ، لأن المسلمين قد اتفقوا – فيما علمته – على الدعاء عليهم بخلاف ذلك ، وذلك قولهم في الدعاء عليهم ، اللهم خالف بين كلمتهم ، وألق بأسهم بينهم ، فلا يكون أن يتفقوا على شيء يجيء القرآن بخلافه)[٢] .

وقد أجيب بأن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم ، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم أي هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم كما تقول إذا أردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا علي ولا معي ولا معي أيضا بمعنى استغنى عنه واستقل دونه[٣] .

أو تكون سؤالاً لموتهم ، على أنّ قوله : قومهم ، قد يعبر به عن من ليسوا منهم ، بل عن معاديهم[٤] .

وعند التأمل في سياق الآيات يظهر أن القول بأن المراد من (حصرت) الدعاء قول بعيد ، إذ إن الله تعالى قال : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِى سَبِيلِ

---

(١) انظر : المقتضب: ٤/ ١٢٤

(٢) المسائل الشيرازية ١/ ١٥٤ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٢ / ١٠٧.

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٣٠

ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٨٩] فالله سبحانه ينهى عن اتخاذ المنافقين أولياء حتّى يؤمنوا أو يهاجروا في سبيل الله ، ثم أمر بقتالهم وعدم اتّخاذ أولياء منهم ولا مناصرين ، ولكنّ الأمر بالقتال لم يكن مطلقا ، لأن الله قال بعد ذلك : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾ فاستثنى الله سبحانه من قتال هؤلاء فرقتين :

إحداهما : من يصل إلى قوم بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق بترك القتال فينضم إليهم ، فيكون له حكمهم في حقن الدم والمال.

وثانيهما : قوم ﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ ﴾ أي: بقوا، لا تسمح أنفسهم بقتالكم، ولا بقتال قومهم، وأحبوا ترك قتال الفريقين، فهؤلاء أيضا أمر بترك قتالهم [(١)]، وعلى هذا لا يصح معنى الدعاء في الآية عليهم بالحصر .

ب- وإما خبرية .

يقول الزجاج : (قال بعضهم : حصرت صدورهم خبر بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءُوكم ، ثم أخبرَ فقال : (حَصِرتْ صُدُورُهُم أن يُقاتلوكم))[(٢)] ، وهذا يعني أنها جملة مستأنفة ، أَخْبر بها عن ضيقِ صدور هؤلاء عن القتال بعد الإِخبار عنهم بما تقدَّم.[(٣)]

وهذا القول ليس بظاهر ، لأن الوقف ليس على (جاؤوكم) ، ولأن (حصرت) متصلة بما قبلها ، والاستئناف يوحي بالانقطاع عما قبله .

٥- أن تكون جواب شرط جازم

(١) انظر : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١٩١ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩

(٣) انظر : الدر المصون ٤/ ٦٧ .

قال الجرجاني : (تقديره إن جاؤكم حصرت ، فحذف إنْ ، قال : والفعل الماضي يقع في الشرط موقع المستقبل)[1] .

ورد هذا القول أبو حيان قائلا : (وما ادعاه من الإضمار لا يوافق عليه) [2]، وذلك لأن المعنى ليس بحاجة إلى الإضمار ، ولأن الجمهور لا يجيزون حذف أدوات الشرط ، لا "إنْ" ولا غيرها [3].

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : الأول القائل بالحالية بتقدير "قد"، والوجه الثاني من القول الثاني القائل بالوصفية ، وذلك لسلامتهما من الاعتراضات الموجهة إليهما بخلاف بقية الأقوال كما سبق .

وإن كان القول بالحالية أحب إلي من القول بالوصفية ، لأن الجماعة عليه ، ويد الله مع الجماعة .

---

(١) ذكره في كتابه النظم . انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ٣/ ١٣٨٣ .

(٢) البحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٤ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٩، والهمع ٢/ ٥٦٣ .

٣٦- إعراب (لا يَسَّمَّعُون) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ . لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافات: ٧، ٨]

حيث أعربت جملة (لا يسمعون) على أربعة أقوال :

١- أن تكون في محل جر صفة .

ذكر هذا القول الزمخشري[١]،أبو البقاء[٢] .

٢- أن تكون جملة استئنافية استئنافا بيانيا .

ذكر هذا القول الزمخشري[٣]

٣-أن تكون جملة مستأنفة استئنافا نحويا .

ذكر هذا القول الأخفش[٤] ، وأبو البقاء[٥] ، ورجحه ابن هشام[٦] ، والسمين[٧]، وفخر الدين قباوه[٨].

٤-أن تكون في محل نصب حال .

ذكر هذا القول الزمخشري[٩]، وأبو البقاء[١٠] .

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٣٥

(٢) انظر : التبيان ٢/ ١٠٨٨

(٣) انظر : الكشاف ٤/ ٣٥

(٤) انظر : معاني القرآن ١/ ١٢٦

(٥) انظر : التبيان ٢/ ١٠٨٨

(٦) انظر : مغني اللبيب٥٠١-٥٠٢

(٧) انظر : الدر المصون٩/ ٢٩٣

(٨) انظر : إعراب الجمل ٣٩

(٩) انظر : الكشاف ٤/ ٣٥

(١٠) انظر : التبيان ٢/ ١٠٨٨

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع[١] .

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الجملة بين المعربين على أربعة أقوال :

القول الأول : أن تكون صفة ، وهذا القول من جانب الصناعة جائز ، إذ الجمل بعد النكرات صفات ، وذلك بثلاثة شروط هي :

١ - أن يكون منعوتها نكرة .

٢ - أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وهذا الضمير إما ملفوظ به أو مقدر .

٣ - أن تكون خبرية [٢].

القول الثاني : أن تكون مستأنفة استئنافا بيانيا ، وذلك بأن تكون جوابا لسؤال مقدر[٣] .

وفي هذين القولين من جهة المعنى ما يشوبهما ، إذ يقول الزمخشري : (فإن قلت : لا يسمعون كيف اتصل بما قبله؟ قلت : لا يخلو من أن يتصل بما قبله على أن يكون صفة لكل شيطان ، أو استئنافا فلا تصحّ الصفة لأنّ الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون لا معنى له ، وكذلك الاستئناف لأنّ سائلا لو سأل : لم تحفظ من الشياطين؟

فأجيب بأنهم لا يسمعون : لم يستقم)[٤] ، ويقول أبو حيان : (ولا يجوز أن يكون

---

(١) انظر : البحر المحيط ٧/ ٣٣٨

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٣- ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٠- ٣١١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٥ ، ١٩١٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٣٤٩ مخطوط ، ومغنى اللبيب ٤٠٦ ، ٥٠٦

(٣) الاستئناف البياني أوالاستئناف البلاغي : وهو ما كان جوابا لسؤال مقدر، وقد خصه ابن هشام بالبيانيين في قولـه : (ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر) انظر : المغني ٥٠٠-٥٠١ ، والإيضاح ١٥٧ .

(٤) الكشاف ٤/ ٣٥

"لا يسمعون" صفة ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل لم يحفظ من الشياطين ، لأن الوصف كونهم لا يسمعون ، أو الجواب لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما ، إذ يصير المعنى مع الوصف : وحفظاً من كل شيطان مارد غير سامع أو مسمع ، وكذلك لا يستقيم مع كونه جوابا) [١] ، ويقول ابن هشام : (لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وإنما هي للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا) [٢] ، ويقول السمين : (ولا يجوزُ فيها أَنْ تكونَ صفةً لشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كلِّ شيطانٍ ماردٍ غيرِ سامعٍ أو مستمعٍ. وهو فاسدٌ. ولا يجوزُ أيضاً أَنْ تكونَ جواباً لسؤال سائلٍ: لِمَ تُحْفَظُ من الشياطين؟ إذ يَفْسُد معنى ذلك) [٣].

وصحح ابن المنير معنى الصفة على أن تكون صفة لازمة للحفظ ، إذ يقول : (عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه ، فحال الشيطان حال كونه محفوظا منه هي حاله حال كونه لا يسمع ، وإحدى الحالين لازمة للأخرى ، فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه ، وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة لا على أن عدم السماع ثابت قبل الحفظ بل معه وقسيمه ، ونظير هذه الآية على هذا التقدير قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مسخراتٍ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [٤]، فقوله تعالى : ﴿ مسخراتٍ ﴾ حال مما تقدمه العامل فيه الفعل الذي هو سخر. ومعناه مستقيم ، لأن تسخيرها يستلزم كونها مسخرة ، فالحال التي سخرت فيها هي الحال التي كانت فيها مسخرة ، .... ومن هذا النمط " ثُمَّ أَرْسَلْنا رُسُلَنا " وهم ما كانوا رسلا إلا بالإرسال ، وهؤلاء ما كانوا لا يسمعون إلا بالحفظ) [٥]، واعترض اليمني [٦] ابن المنير بأن الصفة هنا كاشفة ، فلا بد من

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٣٣٨

(٢) مغني اللبيب٥٠١-٥٠٢

(٣) الدر المصون٩/ ٢٩٣

(٤) في قراءة غير ابن عامر وحفص انظر : السبعة٢٨٢

(٥) حاشية ابن المنير على الكشاف ٤/ ٣٥

(٦) هو يحيى بن القاسم العلوي عماد الدين الفاضل اليمني له درر الأصداف وهو حاشية على حاشية الطيبي توفي سنة ٧٥٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩

حصولها للموصوف قبل وصفه بها ، وإلا لم تكن كاشفة ، هذا هو الأصل والسابق إلى الفهم ، أما تسمية الشيء بما يؤول إليه فمجاز ، والأصل الحقيقة [١] ، واعترضه كذلك الشهاب ، فقال : (لأنك لو قلت : اضرب الرجل المضروب ، وأردت كونه مضروباً بهذا الضرب المأمور به لا يضرب آخر قبله ، رشقت بسهام الملام لخروجك عن سنن الكلام ، لكنه قيل : إنّ المعنى لا يتمكنون من السماع مع الإصغاء أو لا يتمكنون من التسمع مبالغة في نفي السماع كأنهم مع مبالغتهم في الطلب لا يمكنهم ذلك ولا بد من ذلك جعل ، وصفاً له) [٢] .

وصحح الدماميني معنى الاستئناف البياني ، فقال : (ولو جعل استئنافا بيانيا على أن يكون هذا الكلام جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم ، لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى) [٣] .

القول الثالث : أن تكون جملة مستأنفة استئنافا نحويا [٤].

يقول ابن هشام : (جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين) [٥] ، ويقول السمين : (وهذه الجملةُ منقطعةٌ عَمَّا قبلها، وهو الصحيح) [٦].

واعترض هذا القول الدماميني قائلا : (إذا جعل استئنافا نحويا كان إخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسمعون فيرد الإشكال وهو أنه لا معنى للحفظ ممن هو في

---

(١) انظر : تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١/ ٨٢ قسم التركيب

(٢) حاشية الشهاب ٧/ ٢٥٩

(٣) انظر : تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١/ ٨٢ قسم التركيب ، وانظر كذلك : حاشية الدسوقي ٢/ ٤٢ ، وحاشية الشهاب ٧/ ٢٥٩

(٤) الاستئناف النحوي : هو الجملة المفتتح بها النطق أو الجملة المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى . انظر : مغني اللبيب ٥٠٠، وتحفة الغريب ١/ ٧٨ قسم التركيب

(٥) مغني اللبيب٢٦٣ ،وانظر : ٥٠١-٥٠٢

(٦) الدر المصون٩/ ٢٩٢-٢٩٣ بتصرف

نفس الأمر لا يسمع ، كما أخبر عنه ...) ثم قال : (فإن قلت : التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا إشكال . قلت : هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما) [١] ، وأجابه الشمني (بأنه إذا جعل استئنافا نحويا يكون إخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم) [٢] .

القول الرابع : أن تكون في محل نصب حال .

وهذا القول من جهة الصناعة جائز ، إذ إن مجيء الحال من النكرة الموصوفة جائز بلا خلاف، وذلك لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة[٣] .

يقول الزمخشري : (أن يكون كلاما منقطعا مبتدأ اقتصاصا ، لما عليه حال المسترقة للسمع ، وأنهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة. أو يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك ، إلا من أمهل حتى خطف خطفة واسترق استراقة ، فعندها تعاجله الهلكة بإتباع الشهاب الثاقب) [٤] ، **ويقول أبو حيان** : (كلام منقطع مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع ، وأنهم لا يقدرون أن يستمعوا أو يسمعوا ، وهم مقذوفون بالشهب مبعدون عن ذلك ، إلا من أمهل حتى خطف الخطفة واسترق استراقة ، فعندها تعاجله الملائكة باتباع الشهاب الثاقب) [٥] . ويفهم من كلام الزمخشري وأبي حيان أنهما يقصدان بالحال الحال المقدّرة المستقبلية ، وهي التي يتحقّق معناها في المستقبل بزمن طويل أو قصير ، وذلك بعد وقوع معنى عاملها[٦] .

---

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١/ ٨٢ – ٨٣

(٢) حاشية الشمني٢/ ٣٤١ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٢١٤ ، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٤٠ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٣٢٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦ ، وشرح ابن عقيل للألفية ٢/ ٢٦٣ .

(٤) الكشاف ٤/ ٣٥-٣٦

(٥) البحر المحيط ٧/ ٣٣٨ ، يلاحظ على أبي حيان نقله لكلام الزمخشري دون عزو .

(٦) انظر : مغني اللبيب٦٠٥ ، والنحو الوافي٢/ ٣٩٠

وهذا القول عند ابن هشام مردود من جهة المعنى ، إذ يقول : (الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالمرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا حال المرور به أن يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) [١] إلا أن الدماميني اعترضه قائلا : (ما استند إليه في منع الحال المقدرة ضعيف ، أما أولا فلا نسلّم أنّ الذي يقدّر وجود معنى الحال هو صاحبها. ولِمَ لا يجوز أن يقدّرها غيره ؟ ولو قيل معنى المثال : مررتُ برجل معه صقر مقدّراً عدم الصيد به في الغد ، على أن يكون "مقدّراً" اسم مفعول لَصَحّ، سواءً كان هو المقدّر أو غيره . و أما ثانياً فعلى تسليم أنّ الذي يقدّر هو صاحبها لا يمتنع في الآية أن تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رأوه من القذف بالشّهب ، و الطّرد عن الاستراق. و أمّا ثالثاً فلأنّ قوله: "ولا يريدونه" لا مدخل له في كون الحال مقدّرة ، لأنها قد تقع حيثُ لا يكون صاحب الحال مريداً لها ، كما لو قال الأمير للمظلوم: ادخل السّجن خالداً في عذابه) [٢] ، وتبعه الشمني فقال : (ويمتنع في الآية أن تكون الشياطين يقدّرون عدم سماعهم بعد الحفظ ، لأن عدم سماعهم لازم للحفظ منهم ، والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له . فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم ، لأن عدم سماعهم عدم واحد مستمر ، ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها، والحال المقدرة لا يتصف صاحبها في وقت تقديرها بل بعده) [٣] .

وأرى أن الحال جائزة هنا ؛ لأنها تأتي جوابًا لـ(كيف) ، وهذا ظاهر في هذه الآية .

---

(١) مغني اللبيب٥٠٢

(٢) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١/ ٨٤

(٣) حاشية الشمني٢/ ٣٤٢ .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول بالاستئناف النحوي على غيره من الأقوال ، وذلك لما يلي :

١ -لأن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه

٢ -لسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره من الأقوال

٣-لأن الآية تنتهي بالوقف على "مارد" ، فـ"لا يسمعون" آية أخرى .

٣٧- إعراب (تقتلون) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٨٥] .

حيث اختلف في إعراب (تقتلون) على أقوال :

القول الأول : أن تكون حالا ، ، ويكون في المبتدأ والخبر وجهان :

١ - أن يكون " أنتم " مبتدأ ، و " هؤلاء " خبره .

ذكر هذا القول مكي [١]، وابن عطية[٢]، وأبو البقاء[٣]، وهو قول البصريين [٤].

٢ -أن يكون " أنتم " خبر ، و " هؤلاء " مبتدأ .

وهذا قول ابن الباذش [٥].

القول الثاني : أن تكون خبرا لـ" أنتم " ، ويكون في " هؤلاء " وجهان :

١ -أن يكون منادى حذف منه حرف النداء .

وهذا قول ابن قتيبة [٦]، والفراء[٧]، والطبري[٨]، وأبو بكر بن الأنباري [٩]، والنحاس[١٠]،

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٥٥.

(٣) انظر: التبيان ١/ ٨٦.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٢٣ .

(٥) عزاه إليه ابن عطية في المحرر الوجيز ١/ ١٥٥. وابن الباذش هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي ، أحد شيوخ ابن عطية ، وكان أوحد زمانه إتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية توفي سنة ٥٢٨ هـ انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٤٢ .

(٦) انظر: تفسير غريب القرآن ١٠٩

(٧) عزاه إليه أبو حيان انظر: البحر المحيط ١/ ٤٥٨ .

(٨) انظر: جامع البيان ٢/ ٣٠٣

(٩) انظر: شرح القصائد السبع الجاهليات : ٤٢ ، ٣٧٨

(١٠) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٤٣

ومكي [١]، وابن عطية [٢] ، وأبو البقاء [٣]، وهو قول الكوفيين [٤].

٢- أن يكون منصوبا على الاختصاص .

ذكر هذا القول ابن كيسان [٥]، والنحاس [٦].

القول الثالث : أن تكون صلة الموصول لـ" هؤلاء " لأنها بمعنى "الذي" ، وهي خبر ، و " أنتم " مبتدأ .

ذكر هذا القول الزجاج [٧] ، والنحاس [٨]، ومكي [٩]، والزمخشري [١٠] ، وابن عطية [١١]، وأبو البقاء [١٢]، وهو قول الكوفيين [١٣].

القول الرابع : أن تكون مستأنفة .

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢ .

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٥٥ .

(٣) انظر: التبيان ١/ ٨٦.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢ .

(٥) عزاه إليه مكي . انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٣ .

(٦) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٤٣

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٧

(٨) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٤٣

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢ .

(١٠) انظر: الكشاف ١/ ١٦٠ .

(١١) انظر: المحرر الوجيز ١/ ١٥٥ .

(١٢) انظر: التبيان ١/ ٨٦.

(١٣) انظر: الإنصاف

ذكر هذا القول الزمخشري [١]، ورجحه الرضي [٢] .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول [٣].

المناقشة :

اختلف في إعراب (تقتلون) على أقوال على النحو الآتي :

١ – أن تكون حالا ، و " أنتم " مبتدأ ، و " وهؤلاء " الخبر.

وقد رجح أبو حيان هذا القول من جهة السماع قائلا : (فالمختار أن أنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبر ، وتقتلون حال . وقد قالت العرب : " ها أنت ذا قائماً " ، و"ها أنا ذا قائماً" . وقالت أيضاً : "هذا أنا قائماً" ، و"ها هو ذا قائماً". وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ ، وكأنه قال : أنت الحاضر ، وأنا الحاضر ، وهو الحاضر . والمقصود من جهة المعنى الإخبار بالحال . ويدل على أن الجملة حال مجيئهم بالاسم المفرد منصوباً على الحال ، فيما قلناه من قولهم : "ها أنت ذا قائماً" ، ونحوه)[٤]. وهذه الحال لازمة لا يستغنى عنها لأن المعنى يتم بها ، يقول ابن عطية : (" تقتلون " حال بها تم المعنى وهي كانت المقصود فهي غير مستغنى عنها وإنما جاءت بعد أن تم الكلام في المسند والمسند إليه كما تقول هذا زيد منطلقا وأنت قد قصدت الإخبار بانطلاقه لا الإخبار بأن هذا هو زيد) [٥].

لذلك قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ ﴾ [آل عمران: ٦٦] (و"أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" الخبر، و"حاججتم" جملة حالية كقول : "ها أنت ذا قائمًا" ، وهي من الأحوال

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ١٦٠.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٢٣ .

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ٤٥٨.

(٤) البحر المحيط ١/ ٤٥٨.

(٥) المحرر الوجيز ١/ ١٥٥

التي ليست يستغنى عنها كقوله ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ ﴾ على أحسن الوجوه في إعرابه)[١].

فمجيء السماع عن العرب بالنصب يعد دليلا قويا لترجيح القول بالحالية على غيره .

وقد اعترض الرضي على هذا القول بأن معنى الحال لا يصح فيه ، إذ يقول : (ولا أرى للحال فيه معنى ، إذ ليس المراد أنت المشار إليه في حال قولك)[٢]، يقصد في قول العرب : ها أنت ذا قائلاً .

وقد رد عليه الشهاب ، ووصف قوله هذا بأنه (ابتداع منه ، منشؤه عدم الاطلاع ومتابعة العقل مع أنه لا يخفى حال الحال ، ولا يخفى أنه مجازفة منه فإنّ المتقدّمين جوزوا في هذه الجملة الخبرية كما مرّ نقله.

ووجوه التركيب لا حجر فيها ، وما ردّه الرضيّ هو الظاهر من كلام المعرب وما قاله بحث يظهر جوابه بالتأمل فلا تغترّ بالتجويز العقلي)[٣] والذي يظهر لي أن الحال في مثل هذا الأسلوب تفيد معنى التهديد والوعيد ، يقول سيبويه : (وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمَر فإنه مُحال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما تُرى أنه قد جُهل، أو تُنزل المخاطَب منزلة من يجهل فخرا أو تهدُّداً أو وعيدا، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه)[٤].

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٥١٠.

(٢) شرح الكافية ٤/ ٤٢٣.

(٣) حاشية الشهاب ٣ / ٥٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٨٠

٢- أن تكون حالا ، و " أنتم " خبر ، " هؤلاء " مبتدأ .

وهذا القول مردود ، لأن المبتدأ والخبر إذا استويا تعريفا أوتنكيرا لم يجز للخبر أن يتقدم [١] .

لذا استفهم أبو حيان عن سبب تقديم الخبر فلم يجد من يفهمه ، قائلا : (ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل أنتم المبتدأ ، وهؤلاء الخبر ، إلى عكس هذا) [٢] .

٣- أن تكون خبرا لـ" أنتم " ، و " هؤلاء" منادى محذوف منه حرف النداء .

وهذا القول جائز عند الكوفيين مستدلين بقول الشاعر :

إنَّ الأُولى وُصِـفُوا قـومي لَهُـمْ فَـبِهِمْ   هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداك مَخْـذولا [٣]

وهو غير جائز عند البصريين ، إذ يقول أبو حيان : (لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء) [٤] ، وفي ذلك يقول سيبويه : (ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أيٍّ حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيهذا) [٥] ، ويقول ابن يعيش : (فكل ما يجوز أن يكون وصفا لـ"أي" ودعوته فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه ، فيكون إجحافا ، فلذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم ، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء) [٦].

وأما استدلالهم بالبيت فليس لهم فيه حجة لقلته ، يقول أبو حيان : (وقد جاء في الشعر

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٤٧٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨٢ ، والهمع ١/ ٤٣٢

(٢) البحر المحيط ١/ ٤٥٨.

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ٤٥٨، والدر المصون ١/ ٤٧٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٢٦

(٤) البحر المحيط ١/ ٤٥٨.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٣٠.

(٦) شرح المفصل ٢/ ١٥.

حذفه ، وهو قليل)[١] .

والعلة في تخريج هذه الآية على قول الكوفيين عند أبي حيان (لأنه صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ وخبر . وقد بينا كيفية انعقاد هذه الجملة)[٢] ، يقصد ما رجحه في القول الأول .

٤ - أن تكون خبرا لـ" أنتم " ، و " هؤلاء" منصوبا على الاختصاص.

يقول ابن كيسان : ("أنتم" مبتدأ و"تقتلون" الخبر ، ودخلت "هؤلاء" ليخص بها المخاطبين إذ نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون)[٣] ، ويقول النحاس : (يجوز أن يكون التقدير والله أعلم أعني هؤلاء و تقتلون خبر أنتم)[٤] .

وهذا القول مخالف لما نص عليه النحاة في أحكام الاختصاص ، إذ يقول أبو حيان : (وقد نص النحويون على أن التخصيص لا يكون بالنكرات ، ولا بأسماء الإشارة . والمستقرأ من لسان العرب أنه يكون أياً نحو : اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابة ، أو معرّفاً بالألف واللام نحو : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ، أو بالإضافة نحو : نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث ، وقد يكون علماً ، كما أنشدوا :

بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابْ

وأكثر ما يأتي بعد ضمير متكلم ، كما مثلناه . وقد جاء بعد ضمير مخاطب ، كقولهم : بك الله نرجو الفضل)[٥]، وعلى ذلك لا يكون اسم الإشارة منصوبا على الاختصاص ، ولكن

---

(١) البحر المحيط ١/ ٥١١ ، وانظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٢٦ ، والهمع ٢/ ٤٣.

(٢) البحر المحيط ١/ ٤٥٨.

(٣) عزاه إليه مكي . انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٣.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٢٤٣

(٥) البحر المحيط ١/ ٤٥٨-٤٥٩ ، وانظر : والكتاب ٢/ ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٢/ ١٨ ، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣٤ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٠٤٧ ، والمغني ٧١٤ ، والهمع ٢/ ٣١ .

ابن كيسان فيما يبدو لي لم يقصد بقوله : (ليخص بها المخاطبين) الاختصاص المصطلح عليه عند النحويين ، وإنما قصد أن يكون منصوبا على الذم ، كأنه قيل : أذم هؤلاء .

٥- أن تكون صلة الموصول لـ" هؤلاء " لأن اسم الإشارة بمعنى " الذي " ، وهو خبر ، و" أنتم " مبتدأ .

وهذا قول الكوفيين ، لأنهم يرون أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة ، واستدلوا على بذلك بالسماع ، ومنه قوله تعالى السابق ، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ البقرة: ٨٥ ، وقوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ ﴾ [النساء: ١٠٩] ، وقول يزيد بن مفرغ :

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيـكِ إِمَـارَةٌ ... أَمِنْـتِ وهَـذا تَحْمِلِـينَ طَلِيْـقُ

أي: و الذي تحملين طليق [(١)].

و أما البصريون فلا يرون أن أسماء الإشارة تُستعمل بمعنى الأسماء الموصولة لأن في ذلك بطلانا للمعاني إلا مَع (ما) أو (من) في الاستفهام وذلك نحو: (ماذا) فتكون بمعنى : ما الذي ، وحجتهم أنّ أسماء الإشارة دالة على الحضور ، والموصولات دالة على الغيبة ، فأحدهما مخالف للآخر [(٢)] .

وأما ما استدلوا به من قول الشاعر فأجيب عنه بأن تحملين حال أو خبر وطليق خبر ثان [(٣)].

---

(١) انظر : المفصل للزمخشري١٩٠ ، والإنصاف ٢/ ٧١٧-٧٢٢ ، واللباب للعكبري ٢/ ١٢٠ ، والبحر المحيط ٦/ ٢٢٠ ، وأوضح المسالك ١/ ١٦٤، ومغني اللبيب ٦٠٢.

(٢)انظر : الكتاب ٢/ ٤١٦-٤١٧ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٤٣ ، والمفصل١٩٠ ، الإنصاف ٢/ ٥٧٩-٥٨٣ ، اللباب للعكبري ٢/ ١٢٠ ، البحر المحيط ٦/ ٢٢٠ ، أوضح المسالك ١/ ١٦٤.

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٧١٧ ، والهمع ١/ ٣٢٨

٦- أن تكون مستأنفة استئنافا بيانيا.

يقول الزمخشري : (والمعنى ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون ، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرّين تنزيلا ، لتغير الصفة منزلة تغير الذات ، كما تقول : رجعت بغير الوجه الذي خرجت به. وقوله : (تَقْتُلُونَ) بيان لقوله ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ)[1] ، واعترض على هذا القول أبو حيان قائلا : (والظاهر أن المشار إليه بقوله : (ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء) ، هم المخاطبون أوّلاً ، فليسوا قوماً آخرين . ألا ترى أن هذا التقدير الذي قدّره الزمخشري من تنزيل تغير الصفة منزلة تغير الذات لا يتأتى في نحو : ها أنا ذا قائماً ولا في ها أنتم أولاء ؟ بل المخاطب هو المشار إليه من غير تغير)[2].

فهو يرى أن المخاطب بهذه الآية هم بنو إسرائيل الذين أخذ الله عليهم الميثاق ، يقول : (ظاهره أنه خطاب لبني إسرائيل الذين أخذ الله عليهم الميثاق . وقيل : هو خطاب لمعاصري رسول الله – ﷺ – من بني إسرائيل ، أسند إليهم تولي أسلافهم ، إذ هم كلهم بتلك السبيل ، قال نحوه ابن عباس وغيره)[3] ، ولكن اعتراض أبي حيان كما يرى السمين ليس بواضح ، يقول : (ولم يتضحْ لي صحةُ الإيرادِ عليه وما أبعدَه عنه)[4] ، وهو كما قال ، لأن المخاطب على قول الزمخشري هم بنو إسرائيل المعاصرون للنبي ﷺ ، وعليه يتأتى قوله : ها أنا ذا قائما ، مع أن الزمخشري قصد بالبيان الاستئناف البياني يدل عليه قوله في قوله تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ ﴾: ("ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ" ها للتنبيه ، وأنتم مبتدأ وهؤلاء خبره. و"حاجَجْتُمْ" جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى ، يعنى أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فِيما لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ مما نطق به التوراة والإنجيل فَلِمَ تُحاجُّونَ فِيما لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ

(١) الكشاف ١ / ١٦٠

(٢) البحر المحيط ١ / ٤٥٨

(٣) السابق١ / ٤٥٥

(٤) الدر المصون ١/ ٤٧٦

ولا ذكر له في كتابيكم من دين إبراهيم)[١]، لذا يقول الرضي : (الجملة بعد اسم الأشارة لازمة، لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها، إذ هي مستأنفة)[٢].

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان الوجه الأول من القول الأول وهو القول بالحالية ، والقول الأخير وهو القول بالاستئنافية ، وذلك لسلامتهما من الاعتراضات الواردة عليهما ، وإن كان القول بالحالية عندي أرجح من الاستئناف لما يعضدها من السماع السابق عن العرب .

---

(١) الكشاف ١ / ١٧١

(٢) شرح الكافية ٤/ ٤٢٣ .

٣٨- إعراب ﴿ سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ ﴾ :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١]

حيث اختلف في إعرابها على قولين :

١ -أن تكون بدلا من الكاف الواقعة مفعولا ثانيا .

وهو قول ذكره الزمخشري[١]

٢ -أن تكون حالا .

وهو قول ذكره أبو البقاء[٢] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [٣].

المناقشة :

أجاز الزمخشري أن تكون جملة (سواء محياهم ومماتهم) بدلا من الكاف (لأنّ الجملة تقع مفعولا ثانيا ، فكانت في حكم المفرد. ألا تراك لو قلت : أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم : كان سديدا ، كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق)[٤] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة السماع ومن جهة المعنى ، فأما من جهة السماع فيقول : (وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري من إبدال الجملة من المفرد قد أجازه أبو الفتح واختاره ابن مالك ، وأورد شواهد على زعمه ، ولا يتعين فيها البدل .... ..

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٢٩٠

(٢) انظر : التبيان ٢/ ١١٥٢

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/ ٤٧.

(٤) انظر : الكشاف ٤/ ٢٩٠

وأما تجويز الزمخشري أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم فيظهر لي أنه لا يجوز لأنها بمعنى التصيير .

لا يجوز صيرت زيداً أبوه قائم ، ولا صيرت زيداً غلامه منطلق ، لأن التصيير انتقال من ذات إلى ذات أو من وصف في الذات إلى وصف فيها وتلك الجملة الواقعة بعد مفعول صيرت المقدرة مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقال مما ذكرنا فلا يجوز .

والذي يظهر لي أنَّه إذا قلنا بتشبّث الجملة بما قبلها أن تكون الجملة في موضع الحال والتقدير: أم حسب الكفار أن نصيرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم ليسوا كذلك بل هم مفترقون ، أي : افتراق في الحالتين وتكون هذه الحال مبينة ما انبهم في المثلية الدالة عليها الكاف التي هي في موضع المفعول الثاني) [١] .

والخلاف في إعراب هذه الآية مبني على الخلاف في جواز إبدال الجملة من المفرد على قولين :

القول الأول : جوازه على قلة .

وذهب إليه ابن جني [٢]، والسيرافي [٣]، وابن السراج [٤]، والزمخشري [٥]، والعكبري [٦]، وابن مالك [٧]، وابن عصفور [٨]، والرضي [٩]، وابن هشام [١٠]، وابن عقيل [١١].

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٧.

(٢) انظر : المحتسب ٢/ ١٦٥

(٣) انظر : رسالة في جمل الإعراب ٩٣، والهمع ١/ ٦٥

(٤) انظر : الأصول ١/ ٢٩٦

(٥) انظر : الكشاف٣/ ١٠٢

(٦) انظر : التبيان ١/ ٢٩٠

(٧) انظر : شرح الستهيل ٣/ ٣٣٩-٣٤٠

(٨) انظر : شرح الجمل ٢/ ٤٢٦، والمقرب ١٣٣-١٣٤

(٩) انظر : شرح الكافية ٤/ ١٩٨

(١٠) انظر : المغني ٥٩٤

(١١) انظر : المساعد ٢/ ٤٣٨

مستدلين عليه بالسماع بما يلي :

١-بقوله تعالى : ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣].

فإن وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها ، على تقدير : ما يقال لك إلا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم . وجاز إسناد (قيل) إليها في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية: ٣٢][(١)].

٢ - وبقوله تعالى : ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣] .

فـ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ وهذا الكلام كله في محل نصب بدلاً من النجوى ...)[(٢)] .

٣-وبقول الشاعر :

إلى الله أشكُو بالمدينةِ حاجةً وبالشّامِ أُخرَى كيفَ يَلتقِيانِ

يقول ابن جني : ("كيف يلتقيان" جملة في موضع نصب بدلاً من حاجة ، وحاجة فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذر التقائهما ، هذا أحسن من أن تقطع قوله : كيف يلتقيان مستأنفاً ، لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب ، لأنه إنما يشكو تعذر التقائهما ، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما)[(٣)] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، والكشاف٣/ ١٠٢

(٣) المحتسب ٢ / ١٦٥

٤ - وقوله :

لقــد أذهلتنــي أم عَمْــرو بِكَلِمَــة ... أتــصبر يَــوْم الْبَــين أم لــست تــصبرُ

فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها ، لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام [١] .

٥ - وقوله :

لمــا دنــا منــي ســمعتُ كلامَــه ... مــن أنــت لا قيــتَ أمــرَ سرورِ

٦ - وبقول العرب : عرفت زيداً أبو من هو .

أي : عرفت زيداً أبوته [٢] .

الثاني : عدم جوازه .

وذهب إليه المبرد [٣] ، والأعلم [٤] ، وابن خروف [٥] ، وابن العلج [٦] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني لأن السماع لم يثبت عنده ، وما ورد منه فهو محتمل ...

يقول : (وما استدل به لا تقوم به حجة) [٧]، ويقول في ابن مالك : (وأورد على ذلك شواهد على زعمه لا يتعين فيها البدل)[٨]، ويقول : (هذا الحكم الذي انتزعه من هذه الدلائل على زعمه منازع فيه ، ومنازع فيما استدل به ...) [٩] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠.

(٢)انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٣٩.

(٣)انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٧٢، والهمع ١/ ٦٥.

(٤)انظر : السابق

(٥)انظر : السابق

(٦)انظر : البحر المحيط ٨/ ٤٧

(٧) الارتشاف ٤/ ١٩٧٢

(٨) البحر المحيط ٨/ ٤٧

(٩) التذييل والتكميل ٤/ ١٤٧ مخطوط

لأن قوله : (بكلمة أتصبر) في موضع نصب بكلمة ، وهو محكي ، لأن كلمة في معنى بقوله . فكما أن الكلام قد يحكى إجراء له مجرى القول فكذلك الكلمة .

وأما قوله (كيف يلتقيان) ، فليس بدلاً في موضع نصب كما ذكر بل استئنافا لما ذكر تباين الحاجتين مكاناً استبعد التقائهما وتعذره .

وأما بيت ابن الزبير : (فمن أنت) محكي بقوله (كلامه) لأن معناه سمعت قوله فهو في موضع نصب على الحكاية)[1] .

وأما قولهم : (عرفت زيداً أبو من) ففي الجملة الاستفهامية ثلاثة مذاهب :

أحدها : ما ذكر أنها بدل من الاسم قبله .

والثاني : أنها في موضع الحال .

والثالث : أن عرفت ضمن معنى علمت المتعدية إلى اثنين ، وهو الصحيح عند بعض أصحابنا) [2].

وأما الآية الأولى : ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ﴾ فإنه يؤدي إلى أن الجمل يسند إليها ؛ إذ يكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، وذلك غير جائز على مذهب البصريين) [3]، ويقول : (قال بعض أصحابنا ، وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي ، ويعرف بابن العلج ، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها ، قال في كتابه البسيط في النحو : ولا يصح أن يكون جملة معمولة للأول في موضع البدل كما كان في النعت لأنها

---

(١) التذييل والتكمل ٤ / ١٤٧ مخطوط .

(٢) السابق

(٣) السابق

تقدر تقدير المشتق [ويقدر المشتق] [١] تقدير الجامد ، فيكون بدلاً فيجتمع فيه تجوزان ، ولأن البدل يعمل فيه العامل الأول .

فيصح أن يكون فاعلاً ، والجملة لا تكون في موضع الفاعل بغير سابك ، لأنها لا تضمر ، فإن كانت غير معمولة فهل تكون جملة [بدلاً من جملة ؟] [٢] لا يبعد عندي جوازها كما يتبع في العطف الجملة للجملة ، وكتأكيد الجملة التأكيد اللفظي انتهى . وتبين من كلام هذا الإمام أنه لا يجوز أن تكون الجملة بدلاً من المفرد) [٣] .

فمن خلال ما سبق ظهر أن أبا حيان لم يرتض في هذه المسألة سماعا ، وإنما ركب مطية التأويل فيها لقلة ما ورد من ذلك بإقرار المجيزين لهذه المسألة .

وقد فصل ابن العلج في هذه المسألة بناء على مسألة العامل في البدل :

فإن كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لم تصح المسألة ، فلا تكون الجملة في موضع الفاعل ولا في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله مع ما فيها من كثرة التأويلات في الجملة، وإن كان العامل في البدل هو من غير العامل في المبدل منه صحت المسألة على أن لا تكون من هذا الباب بل تكون من إبدال الجمل .

وأما من جهة المعنى فيقول أبو حيان : (لأن التصيير انتقال من ذات إلى ذات أو من وصف في الذات إلى وصف فيها وتلك الجملة الواقعة بعد مفعول صيرت المقدرة مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقال مما ذكرنا فلا يجوز) [٤] ، ولكن السمين أجاز هذا المعنى في التصيير ، إذ (فيها انتقال مِنْ وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها؛ لأنَّ النحاة نَصُّوا على جوازِ وقوع الجملةِ صفةً وحالاً نحو:

---

(١) زيادة من المخطوط

(٢) زيادة من المخطوط

(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٧ ، وانظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٤٧ مخطوط

(٤) السابق

مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، وجاء زيدٌ أبوه قائم. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّةِ والحاليةِ يجوزُ أَنْ يقعَ في حَيِّزِ التَّصْييرِ؛ إذ لا فَرْقَ بين صفةٍ وصفةٍ من هذه الحيثيَّة) [(١)].

ومع هذا يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، فهو يرى عدم جواز إبدال الجملة من المفرد إلا أنه خالف هذا فيما يلي :

١-في قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، إذ يقول : (... والذي يقتضيه النظر أن هذه الجملة في موضع البدل من العظام ، وذلك أن : انظر البصرية تتعدى بإلى ، ويجوز فيها التعليق ، فتقول : انظر كيف يصنع زيد ، قال تعالى : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ فتكون هذه الجملة في موضع نصب على المفعول بانظر ، لأن ما يتعدى بحرف الجر إذا علق صار يتعدى لمفعول ، تقول : فكرت في أمر زيد ، ثم يقول : فكرت هل يجيء زيد ؟ فيكون : هل يجيء زيد في موضع نصب على المفعول بفكرت ، فكيف ننشزها بدل من العظام على الموضع ، لأن موضعه نصب وهو على حذف مضاف أي : فانظر إلى حال العظام كيف ننشزها ، ونظير ذلك قول العرب : عرفت زيداً أبو من هو على أحد الأوجه فالجملة من قولك : أبو من هو في موضع البدل من قوله زيداً مفعول عرفت ، وهو على حذف مضاف ، التقدير : عرفت قصة زيد أبو من ...)[(٢)] .

٢-وفي قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧] ، إذ يقول : (وأيان مرساها جملة استفهامية في موضع البدل من الساعة ، والبدل على نية تكرار العامل وذلك العامل معلق عن العمل لأن الجملة فيها استفهام ولما علق الفعل وهو يتعدى بعن صارت الجملة في موضع نصب على إسقاط حرف الجر فهو بدل في الجملة على موضع عن الساعة لأن موضع المجرور

---

(١) الدر المصون ٩/ ٦٥٠

(٢) البحر المحيط ٢ / ٣٠٦ .

نصب ونظيره في البدل قولهم : عرفت زيداً أبو من هو على أحسن المذاهب في تخريج المسألة أعني في كون الجملة الاستفهامية في موضع البدل)[١] .

٣-وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [الغاشية: ١٧] ، إذ يقول : ("كيف خلقت" جملة استفهامية في موضع البدل من الإبل وينظرون تعدى إلى الإبل بواسطة إلى ، وإلى كيف خلقت على سبيل التعليق ، وقد تبدل الجملة الاستفهامية من الاسم الذي قبلها كقولهم : عرفت زيداً أبو من هو على أصح الأقوال) [٢] .

٤-وفي قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾ [الكهف: ١] إذ يقول : (ويمكن أن يكون (قيماً) بدلاً من قوله (ولم يجعل له عوجاً) أي جعله مستقيماً قيماً ، ويكون بدل مفرد من جملة كما قالوا في عرفت زيداً أبو من هو أنه بدل من مفرد وفيه خلاف) [٣] .

والذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان القول بعدم مجيء الجملة بدلاً من المفرد والعكس ، وذلك لما يلي :

١ - لأن الدليل إذا حمل على وجه سائغ في العربية فقط سقط الاستدلال به والاحتجاج .

فبيت :

لقد أذهلتي أم عمرو بكلمة ... أتصبر يوم البين أم لست تصبرُ

حملت جملة (أتصبر ...) على الحكاية لأن كلمة بمعنى مقولة أو تكون على إضمار القول فإضمار القول كثير أي بكلمة قائلة ...

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٤٣١ .

(٢) السابق ٨ / ٤٥٩ .

(٣) السابق ٦ / ٩٤.

وأما جعل كلمة بمعنى الكلام كما ذهب إليه ناظر الجيش فتأويل بعيد وقليل .

ومثله بيت ابن الزبير ... (من أنت) محكي بقوله كلامه لأن معناه سمعت قوله ... أو على إضمار قول محذوف وهو كثير .

ومثله قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ فالجملة محكية بعد قول محذوف .

وبيت : إلى الله أشكو في المدينة حاجة ...

فجملة (كيف يلتقيان) استئناف بياني خلافاً لابن جني في منعه الاستئناف ولعله قصد الاستئناف النحوي .

وأما الآية في قوله تعالى : ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

فليس قوله (إن ربك ...) بدل من (ما) كما ذهب إليه ابن مالك لأن الكلام بعد القول محكي لا يمكن أن يسند إليها لفظ فلا يؤول بكلمة مفردة .

٢ – لأن الجملة لا يسند إليها فلا تقع فاعلة ولا نائبة عن الفاعل إذا كان العامل في البدل والمبدل منه واحد على حين لو كان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه كان ذلك من إبدال الجمل من الجمل وذلك جائز كما مر في كلام ابن العلج .

٣ – لأنه يشترط في إبدال الجملة من المفرد أن يكون لها محل من الإعراب على حين لا يشترط ذلك في إبدال الجمل من الجمل ، والأصل ألا تقدر الجملة بمشتق إلا في حالات خاصة .

٤ – لأن القول بجواز ذلك يؤدي إلى تأويلات كثيرة تجعل الجملة مؤولة بمشتق ثم إلى جعلها بدلاً من موصوف محذوف كما ذكر ذلك ابن العلج .

٥ – لأن الجملة الاستفهامية في قولهم : عرفت زيداً أبو من هو ؟

لا يصح أن تكون بدلاً لأنه يؤدي ذلك إلى أن يكون الفعل عاملاً في المبدل منه ومعلقاً عن البدل في الوقت نفسه !!، وهذا لا يصح .

الترجيح :

الذي يترجح عندي هو القول الثاني القائل بالحالية على غيره ، وذلك لسلامته من الاعتراضات على غيره ، ولأنه ليس فيه خلاف .

٣٩- إعراب (كأن لم يلبثوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ [يونس: ٤٥] .

حيث ورد في إعراب هذه الجملة ثلاثة أقوال :

١ -أن تكون في محل نصب صفة لليوم .

٢ -أن تكون في محل نصب صفة لمصدر محذوف .

٣-أن تكون في محل نصب حال .

ذكر هذا أبو علي الفارسي [١]، ومكي [٢]، والكرماني[٣] ، وابن عطية [٤]، وأبو البقاء [٥] ، واقتصر على الوجه الثالث الزمخشري [٦]، والرزي[٧] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث [٨].

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الجملة بناء على ما يتعلق بها من جهة الصناعة والمعنى .

---

(١) انظر : الحجة ٤/ ٣٠٠-٣٠١

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٧ .

(٣) انظر :غرائب التفسير١/ ٤٨٤

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣ / ١٣٨

(٥) انظر : التبيان ٢/ ٦٧٦

(٦) انظر : الكشاف٢/ ٣٤٩

(٧) انظر : مفاتيح الغيب١٧/ ٢٥٩

(٨) انظر : البحر المحيط٥/ ١٦٣

فمن أعرب هذه الجملة في محل نصب صفة لليوم أو صفة لمصدر محذووف اضطر إلى تقدير مضاف ، ورابط للصفة .

يقول أبو علي الفارسي : (فإذا جعلته صفة لليوم، احتمل ضربين من التأويل:

أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها. ....

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة. ....

وإن جعلته صفة للمصدر كان على هذا التقدير الذي وصفنا، وتمثيله: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذف العائد من الصفة، كما تحذفه من الصلة في نحو: أهذا الذي بعث الله رسولا...) [١] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

أما رده من جهة الصناعة فيقول : (لأنّ يوم نحشرهم معرفة ، والجمل نكرات ، ولا تنعت المعرفة بالنكرة . لا يقال : إنّ الجمل الذي يضاف إليها أسماء الزمان نكرة على الإطلاق ، لأنها إن كانت في التقدير تنحل إلى معرفة ، فإن ما أضيف إليها يتعرف وإن كانت تنحل إلى نكرة كان ما أضيف إليها نكرة ، تقول : مررت في يوم قدم زيد الماضي ، فتصف يوم بالمعرفة ، وجئت ليلة قدم زيد المباركة علينا. .....

وقد تكلف بعضهم تقدير محذوف بربط فقدره : كأن لم يلبثوا قبله ، فحذف قبله أي قبل اليوم ، وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز) [٢] .

---

(١) الحجة ٤/ ٣٠٠-٣٠١

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٦٣

وما ذكره أبو حيان من جهة الصناعة أمران :

١ – مسألة تخالف الصفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً .

وهذه مسألة خلافية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى منع ذلك . وهذا هو قول الجمهور [(١)] .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١–أن النكرة لا توصف بالمعرفة ، لأن حق المعرفة التقديم وحق النكرة التأخير فهما متدافعان ، فلا يمكن الجمع بينهما من جهة واحدة ، ثم إن نعت المعرفة بالنكرة لإزالة التنكير العارض فيها ، والتنكير لازم للنكرة لا يبغي عنها حولاً .

٢–أن النكرة فيها إبهام والمعرفة فيها إيضاح ، فلا توصف النكرة بالمعرفة ولا العكس ، لأن ذلك يؤدي إلى التضاد بينهما .

٣–أن الجمع بينهما كالجمع بين النفي والإثبات ، وهو محال ، لأن المعرفة تقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه ، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه [(٢)].

القول الثاني : يرى جواز ذلك مطلقا ، وهو قول بعض الكوفيين فيما فيه مدح أو ذم ، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمزة: ١، ٢] ،

---

(١) انظر : الكتاب١/ ٤٢١ ، والأصول ٢/ ٢٣ ، والإيضاح ٢٨٦ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٥ ، والمفصل ١١٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠٧ ، وشرح الكافية الشافية٣/ ١١٥ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣٠٢ ، والمساعد ٢/ ٤٠٢ ، والهمع٣/ ١٤٦ .

(٢) انظر : المحتسب ٢ / ٢٨٩ ، وتذكرة النحاة : ٥٥٥ – ٥٥٦ ، والتذييل ٤ / ١١٥ مخطوط ، والارتشاف٤/ ١٩٠٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٤٦٦، والهمع٣/ ١٤٧

وبقول الشاعر :

لابـن اللعيـز الـذي يُخبـا الـدخانُ لـه   وللمغنَّــي رســولُ الــزورِ قــوادِ[(١)]

فـ"همزة" وصفت بمعرفة وهو"الذي" ، و"المغني" وصف بنكرة وهو"قواد" .

القول الثالث : يرى جوازه بقيد ، وهو قول الأخفش [(٢)] ، وابن الطراوة[(٣)] .

فالأخفش أجازه إذا وصف النكرة بالمعرفة بشرط أن تخصص النكرة قبل أن توصف بالمعرفة، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ [المائدة: ١٠٧] [(٤)]

فـ"الأوليان" معرفة ، وهي صفة "لآخران" وهو نكرة ، و"آخران" وصف بـ" يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم".

وأما ابن الطراوة فأجازه إذا وصف المعرفة بالنكرة بشرط أن يكون الوصف بها خاصا بالموصوف .

واستشهد بقول النابغة :

فبِــتُّ كــأنِّي ســاوَرَتْني ضَــئيلَةٌ   مـنَ الـرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهـا الـسّمُ نـاقِعُ[(٥)]

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧ ، والتذييل ٤ / ١١٥ مخطوط ، والارتشاف٤/ ١٩٠٨ ، والهمع٣/ ١٤٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن١/ ٢٦٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن١/ ٢٦٦ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧ ، والتذييل ٤ / ١١٦ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩٠٨ ، والهمع٣/ ١٤٧

(٤) انظر : التذييل ٤ / ١١٦ مخطوط ، والارتشاف٤/ ١٩٠٨ ، والهمع٣/ ١٤٧ ، وابن الطراوة النحوي ٢٠٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن١/ ٢٦٦ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧ ، والتذييل ٤ / ١١٦ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩٠٨ ، والهمع٣/ ١٤٧

فـ"السم" معرفة وصف بـ"ناقع" وهو نكرة ، لأنه وصف خاص بالموصوف ، فناقع بمعنى قاتل .

وأما أبو حيان فرجح رأي الجمهور ، وعده كالإجماع ، إذ يقول : (وهذا الوجه ضعيف لاستلزامه هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس) [١] ، ويقول : (وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة ، والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة . ولا دليل لمن ذهب إلى ذلك) [٢] ، ويقول أيضا : (وهذا هدم لما اعتزموا عليه من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ولا أختار هذا المذهب وتقرير فساده في النحو) [٣] ، وقد رد على المجيزين بأن أدلتهم محتملة ، والمحتمل لا يحتج به ، يقول : (ولا حجة في جميع ما استدل به لاحتمال أن يكون "الذي" بدلا من "همزة" ، و:الأوليان" بدلا من "آخران" أو من الضمير في "يقومان" ،"وقواد" بدلا من "المغني" ، و"ناقع"خبرا ثانيا) [٤].

وقد أجاز شيخنا د عياد الثبيتي رأي ابن الطراوة بحجة أن الغرض الأساسي من النعت هو التوضيح والبيان [٥]. ولكن السماع الوارد لا يكفي لإجازته مع ما فيه من التباس النعت بعطف البيان .

والذي يظهر لي رجحان قول الجمهور ، وقول الأخفش .

فأما قول الجمهور فلسلامته من الاعتراضات ...، وأما قول الأخفش فلأن النكرة إذا

---

(١) البحر المحيط٤/ ٤٩

(٢) السابق٧/ ٣٢٠

(٣) السابق١/ ١٤٩، وانظر : ٣/ ٣٤٩، ٨/ ٢٦٤ ، وانظر أيضا : التذييل ٤/ ١١٥-١١٦ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩٠٨ .

(٤) التذييل والتكميل٤/ ١١٦ مخطوط ، وانظر : البحر المحيط٤/ ٤٩

(٥) انظر : ابن الطراوة النحوي ٢٠٧

خصصت بالوصف قربت من المعرفة فكأن المعرفة نعتت بمعرفة . وقد أجازوا مجيء الحال من النكرة إذا وصفت فمن باب أولى جواز النعت من النكرة الموصوفة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ فإن النعت فيها جاء على قول بعض الكوفيين .

٢ – مسألة حذف الرابط في جملة النعت :

إن من شروط مجيء الجملة نعتاً اشتمالها على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به ، أو مقدر[(١)] .

فحذف الرابط في جملة النعت جائز إذا قدر ، لذلك لا وجه لقول أبي حيان : (وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز)[(٢)] ، ولو أنه اكتفى بأن حذف المضاف والضمير فيه تكلف كان أولى .

أما رده من جهة المعنى فيقول : (وأيضاً فكأن لم يلبثوا لا يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى ، لأنّ ذلك من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم)[(٣)] .

وهو كما قال ، لأن المراد من الآية هو الحديث عن وصف المحشورين أي : ويوم نحشر هؤلاء المشركين فنجمعهم في موقف الحساب ، كأنهم كانوا قبل ذلك لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ...

ومن أعرب هذه الجملة في محل نصب حال صح المعنى عنده وسلم من الحذف والتقدير .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٣- ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٠- ٣١١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٥ ، ١٩١٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٣٤٩ مخطوط ، ومغنى اللبيب ٤٠٦.

(٢) البحر المحيط٥/ ١٦٣

(٣) السابق٥/ ١٦٣

يقول أبو علي : (وإن جعلته حالا من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شيء في اللفظ لأنّ الذكر من الحال قد عاد إلى ذي الحال، والمعنى: نحشرهم مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلّا ساعة) [١] ، ويقول أبو حيان : (فالظاهر أنها جملة حالية من مفعول نحشرهم كما قاله ابن عطية آخراً ، وكذا أعربه الزمخشري وأبو البقاء) [٢].

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثالث وهو القول بالحالية على غيره من الأقوال ، وذلك لصحته من جهة المعنى والصناعة ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره ، ولأنه لا خلاف فيه .

---

(١) الحجة ٤/ ٣٠١

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٦٣ ، وكل المعربين عيال على الفارسي في هذه الأوجه الإعرابية .

باب التمييز

وفيه مسألة :

- إعراب (أمدا) .

٤٠- إعراب (أمدا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] .

اختلف في إعراب (أمدا) على أقوال :

١ -أن يكون تمييزا لاسم التفضيل أحصى .

ذكر هذا القول الفراء[١]، والزجاج[٢]،ورجحه الطبري[٣]، والنحاس [٤]، وابن عاشور[٥] .

٢ -أن يكون مفعولا به لفعل مضمر دل عليه أحصى .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي [٦]، وأبو البقاء [٧].

٣-أن يكون منصوبا بلبثوا .

ذكر هذا القول الفراء[٨] ، والطبري[٩]، والزجاج[١٠]، والنحاس [١١].

٤ -أن يكون مفعولا به للفعل أحصى .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٣٦

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧١

(٣) انظر : جامع البيان١٧/ ٦١٤

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٢٦٨

(٥) انظر : التحرير والتنوير١٥/ ٢٧٠

(٦) انظر : الإغفال ٢/ ٣٦١

(٧) انظر : التبيان ٢/ ٨٣٩

(٨) انظر : معاني القرآن ٢/ ١٣٦

(٩) انظر : جامع البيان١٧/ ٦١٤

(١٠) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧١

(١١) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٢٦٨

ذكر هذا القول مكي [١]، والحوفي [٢]، أبو البقاء[٣] ، ورجحه أبو علي الفارسي[٤]، والكرماني [٥]، والزمخشري [٦]، وابن عطية[٧] ، والرازي [٨]، وابن هشام[٩]، والسمين [١٠] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [١١].

المناقشة :

اختلف في إعراب (أمدا) تبعا لدلالة لاختلافهم في (أحصى) ، هل هو اسم تفضيل أم هو فعل ماض ، وعلى ذلك تعددت الأوجه الإعرابية فيه على النحو الآتي :

١ -أن يكون تمييزا .

يقول الفراء : (كما تَقُولُ: أيّ الحزبين أصوب قولًا)[١٢]، وهو الراجح عند الطبري إذ يقول: (أن يكون منصوبا على التفسير من قوله(أَحْصَى) كأنه قيل: أيّ الحزبين أصوب عددا لقدر لبثهم.

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨

(٢) انظر : البحر المحيط٦/ ١٠٠

(٣) انظر : التبيان ٢/ ٨٣٩

(٤) انظر : الإغفال ٢/ ٣٦٤

(٥) انظر : غرائب التفسير١/ ٦٥٣

(٦) انظر : الكشاف ٢/ ٧٠٥

(٧) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٥٢٢

(٨) انظر : مفاتيح الغيب ٢١/ ٤٣٠

(٩) انظر : مغني اللبيب٧٨١

(١٠) انظر : الدر المصون٧/ ٤٥٢

(١١) انظر : البحر المحيط٦/ ١٠١

(١٢) معاني القرآن ٢/ ١٣٦

وهذا هو أولى الوجهين في ذلك بالصواب، لأن تفسير أهل التفسير بذلك جاء)[١].

وهذا القول مردود من جهة الصناعة لأمرين :

١ –لأن بناء التفضيل لا يكون من غير الثلاثي .

٢ –ولأن شرط التمييز بعد أفعل التفضيل كونه فاعلا في المعنى ، ولا يصح أن يكون الأمد فاعلا في هذه الآية .

يقول أبو علي : (وأَفْعَل يُفْعِل لا يقال منه : هو أفعل من كذا ، فأما قولهم : "ما أولاه للخير" و"وما أعطاه للدراهم" فمن الشاذ النادر الذي حكمه أن يحفظ لقلته ، ....فـ"أحصى" إذن لا يجوز أن يكون أفعل من كذا لهذا الذي أعلمتك . والأمر الآخر الذي يمنع انتصاب هذا الاسم على التمييز: هو أن ما انتصب على التمييز في نحو هذا كقولك : أكثر مالا ، وأحسن وجها ، وأغرز علما ونحو هذا ، فهو في المعنى فاعل وإن كان في اللفظ منتصبا ، ألا ترى أن الوجه هو الذي حسُن ، والمال هو الذي كثر ، والعلم هو الذي غزر ، وليس ما في الآية كذا ، لأن الأمد ليس هو الذي أُحصي ، فهو خارج عن جهة ما عليه الأسماء المنتصبة على التمييز وحدها)[٢]، ويقول الزمخشري : (فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت : ليس بالوجه السديد ، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس ، ونحو «أعدى من الجرب» ، و«أفلس من ابن المذلق» شاذ. والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع ، فكيف به؟ ولأن أَمَداً لا يخلو : إما أن ينتصب بأفعل فأفعل لا يعمل ...) [٣] ، ويقول ابن هشام : (ومن الوهم قول بعضهم في (أحصى لما لبثوا أمدا) إنه من الأول فإن الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى ك زيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال)[٤].

---

(١) جامع البيان١٧/ ٦١٤

(٢)الإغفال ٢/ ٣٦١

(٣) الكشاف ٢/ ٧٠٥

(٤) مغني اللبيب٧٨١

واعترض أبو حيان على الزمخشري فقال : (أما دعواه الشذوذ فهو مذهب أبي عليّ ، وقد ذكرنا أن ظاهر مذهب سيبويه جواز بنائه من أفعل مطلقاً [١]، وأنه مذهب أبي إسحاق ، وأن التفصيل اختيار ابن عصفور . وقول غيره : والهمزة في (أَحْصَى) ليست للنقل [٢].

وأما قوله (فأَفْعَلُ لا يعمل) ليس بصحيح فإنه يعمل في التمييز ، و(أَمَدًا) تمييز ، وهكذا أعربه من زعم أن (أَحْصَى) أفعل للتفضيل ، كما تقول : زيداً أقطع الناس سيفاً ، وزيد أقطع للهام سيفاً ، ولم يعربه مفعولاً به) [٣] ، ورد السمين اعتراض شيخه قائلا : (قلت : الذي أحوجَ الزمخشريَّ إلى عَدَمِ جَعْلِه تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدمُ صحةِ معناه. وذلك أنَّ التمييزَ شرطُه في هذا الباب أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، ألا ترى إلى مثاله في قوله:" زيد أقطعُ الناس سيفاً " كيف يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليه فيقال: زيد قَطَعَ سيفُه، وسيفه قاطع ، إلى غيرِ ذلك. وهنا ليس الإِحصاءُ من صفةِ الأمَد، ولا تَصِحُّ نسبتُه إليه، وإنما هو صفات الحزبين، وهو دقيق) [٤] ، وهو كما قال ، ثم إن مجيء التمييز بعد أفعل التفضيل لا يخلو من حالتين : أن يكون فاعلا في المعنى كما سبق ، وأن لا يكون فاعلا في المعنى فتضاف "أفعل" إلى ما بعدها ، نحو: الحطيئة أكثر الشعراء هجاء [٥]، والآية لا تصح فيها الحالتان .

ورجح الشيخ ابن عاشور وجه التمييز في " أمدا" قائلا : (و(أمدًا) تمييز لاسم التفضيل تمييز نسبة ... ولا يريبك أنه لا يتضح أن يكون هذا التمييز محولا عن الفاعل لأنه لا يستقيم أن تقول: أفضلُ أمدِهِ، إذ التحويل أمر تقديري يقصد منه التقريب) [٦]، وليس كما قال ، إذ لو كان القصد

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٧٣

(٢) انظر : شرح الجمل ١/ ٥٨٠

(٣) البحر المحيط ٦/ ١٠١

(٤) الدرر المصون ٧/ ٤٤٩

(٥) انظر: الكافية الشافية٢/ ٧٧٤

(٦) التحرير والتنوير ١٥/ ٢٧٠.

منه التقريب لما اعتُرِض على هذا القول .

والذي يظهر لي أن "أحصى" اسم تفضيل ، ويدل على ذلك سياق الآية ، والمعنى : أي الحزبين أضبط لما لبثوا أمدًا ، فهم تنازعوا أمرهم بينهم فقال بعضهم : (لبثنا يوما أو بعض يوم) ، وقال آخرون: (ربكم أعلم بما لبثتم) ثم إن الناس من بعدهم اختلفوا في مدة لبثهم ، وتكون (أمدًا) على ذلك تمييز منقول من المجرور والأصل والله أعلم : أحصى لأمد ما لبثوا، وهي تمييز لـ (ما).

٢-أن يكون مفعولا به لفعل مضمر دل عليه أحصى .

يقول أبو علي : (كأنك لما ذكرت "أحصى" دل على "يحصي" ، فكأنك قلت : يحصي الأمد)[١] .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى إلا أن فيه تقديرا ، والأصل عدم التقدير ، يقول الزمخشري : (فإن زعمت أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه أحصى ، كما أضمر في قوله :

وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوانِسَا

على : نضرب القوانس ، فقد أبعدت المتناول وهو قريب ، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلا، ثم رجعت مضطرا إلى تقديره وإضماره)[٢] .

٣-أن يكون منصوبا بلبثوا .

يقول الفراء : (أوقعت عَلَيْهِ اللُّبَاث : للباثهم أمدًا) [٣]، ويقول الطبري : (أن يكون منصوبا بوقوع قوله(لَبِثُوا) عليه ، كأنه قال: أيّ الحزبين أحصى للبثهم غاية)[٤] .

---

(١)الإغفال ٢/ ٣٦١

(٢) الكشاف ٢/ ٧٠٥

(٣) معاني القرآن ١/ ١٣٦

(٤) جامع البيان١٧/ ٦١٤

وهذا القول مردود عند الزمخشري ، وابن عطية من جهة المعنى .

يقول الزمخشري : (وإما أن ينصب بلبثوا ، فلا يسدّ عليه المعنى) [١] ، ويقول ابن عطية : (وهذا غير متجه) [٢] .

ولم ير بأسا أبو حيان في قبول هذا القول قائلا : (وقد يتجه ذلك أن الأمد هو الغاية ويكون عبارة عن المدة من حيث أن للمدة غاية في أمد المدة على الحقيقة ، وما بمعنى الذي و (أَمَدًا) منتصب على إسقاط الحرف ، وتقديره لما (لَبِثُواْ) من أمد أي مدة ، ويصير من أمد تفسيراً لما أنهم في لفظ (مَا لَبِثُواْ) كقوله : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة: ١٠٦] ، ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ [فاطر: ٢] ، ولما سقط الحرف وصل إليه الفعل) [٣] .

واعترض عليه السمين فقال : (قلت : يكفيه أنَّ مِثْلَ ابنِ عطية جعله غيرَ متجهٍ، وعلى تقديرِ ذلك فلا نُسَلِّم أنَّ الطبريَّ عنى نصبَه بلبثوا مفعولاً به بل يجوز أَنْ يكونَ عنى نصبَه تمييزاً كما قاله أبو البقاء) [٤] ، ويكفي السمين أن أبا علي قد قبل هذا القول ولم يعترض عليه إلا من جهة بنائه من غير الثلاثي وقد سبق الحديث عنه ، ولا أسلم أن الطبري عنى نصبه على التمييز بل عنى نصبه على الظرف كما قاله أبو علي [٥] ، وكلام الطبري واضح في قصده معنى الظرفية على غيره من المعاني ، ولو كان يقصد التمييز لصرح به كما صرح في القول الأول .

٤-أن يكون مفعولا به للفعل أحصى .

---

(١) الكشاف٢/ ٧٠٥

(٢) المحرر الوجيز٣/ ٥٢٢

(٣) البحر المحيط ٦/ ١٠١

(٤) الدر المصون ٧/ ٤٥٢

(٥) انظر : الإغفال٢/ ٣٦٤ ، إذ يقول : (أحصى للبثهم أمدا أي : في الأمد)

وهذا القول هو الراجح عند أبي علي ، والزمخشري ، وابن هشام لسلامته من الاعتراض المتجه على جعل "أحصى" أفعل تفضيل ، ولمجيء "أحصى" في القرآن فعلا ماضيا كقوله تعالى : (أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ) [المجادلة: ٦] ، وقوله : ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨][1] .

وهذا القول مردود عندي من جهة الصناعة والمعنى ، فأما من جهة الصناعة فإن (أحصى) لو كان فعلا ماضيًا لما تعدى باللام بل تعدى بنفسه كقوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨] وأما قياس آية الكهف على آية الجن فهو قياس مع الفارق !!

وأما من جهة المعنى فإنه لوكان ماضيًا لأصبح المعنى أن أحد الفريقين أحصى ، والآخر لم يحصِ ، والآية تدل على أنهما اشتركا في الإحصاء.

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : القول الأول على أن يكون (أمدا) تمييزاً لـ(ما) ، والقول الثالث على أن تكون ظرفا (للبث) كما سبق بيانهما إلا أن القول الأول القائل بإعراب (أمداً) تمييز لـ(ما) أعلى درجة عندي من الآخر ، وذلك لقوة معناه ، ولأنه قول أهل التفسير .

(١) انظر : الإغفال٢/ ٣٦٤ ، والكشاف٢/ ٧٠٥ ، والمغني٧٨١

باب حروف الجر

وفيه مسائل :

- متعلق الجار والمجرور (إلى أجله) .

- متعلق الجار والمجرور (في السموات وفي الأرض) .

- متعلق الجار والمجرور (من الله) .

- متعلق الجار والمجرور (بنعمة ربك) .

- إعراب (ممن ترضون) .

- إعراب (كمثل) .

٤١- متعلق الجار والمجرور (إلى أجله) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

حيث اختلف في متعلق (إلى أجله) على قولين :

١ -أن يكون متعلقا بـ(تكتبوه) .

ذكر هذا القول أبو البقاء[١] .

٢ -أن يكون متعلقا بحال محذوفة من الهاء .

ذكر هذا القول أبو البقاء **في قول آخر له** [٢] ، وابن عاشور[٣] ، وأبو السعود [٤]، والصافي [٥]، ورجحه ابن هشام [٦]، والسمين[٧]، والألوسي [٨]، والدرويش [٩] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [١٠] .

---

(١) انظر : التبيان ١/ ٢٣٠

(٢) انظر : السابق ١/ ٢٣٠

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٣/ ١١٤

(٤) انظر : روح المعاني ٣/ ٦٠

(٥) انظر : الجدول في إعراب القرآن ٣/ ٨٧

(٦) انظر : المغني ٦٨٧

(٧) انظر : الدر المصون ٢/ ٦٦٩

(٨) انظر : تفسير أبي السعود ١/ ٢٧١

(٩) انظر : إعراب القرآن وبيانه ١/ ٣٧٦

(١٠) انظر : البحر المحيط ٢ / ٣٦٧ .

المناقشة :

الخلاف في متعلق (إلى أجله) هو خلاف في المعنى ، ولا ريب أن معنى الآية : لا تملّوا أن تكتبوا الدَّين صغيراً كان أو كبيراً إلى أجله المسمى .

فمن علق الجار والمجرور بـ(تكتبوه) ، يلزم عنه من جهة المعنى استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، وهذا غير صحيح ، يقول أبو حيان : (لعدم استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، إذ ينقضي في زمن يسير ، فليس نظير : سرت إلى الكوفة) [١]، وتبعه ابن هشام فقال : (فإن المتبادر تعلق إلى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين) [٢] وإنما هو حال أي مستقرا في الذمة إلى أجله) .

والذي يظهر لي أن القول بفساد تعلق الجار والمجرور بـ"تكتبوه" لا يلزم ، إذ ليس المراد التعلق على جهة الظرفية ، وإنما المراد التعلق على جهة المفعولية ، فيكون المعنى : اكتبوه مؤجلا ، وعلى ذلك يصح المعنى .

ومن علق الجار والمجرور بحال محذوفة لا يفسد عليه المعنى ، يقول أبو حيان : (ويتعلق "إلى أجله" ، بمحذوف .....والتقدير : أن تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله) [٣]، وتبعه ابن هشام فقال : (إنما هو حال أي مستقرا في الذمة إلى أجله)[٤].

وهذا القول يظهر لي تكلفه ، وذلك لعدم اكتفائه بتعليق الجار والمجرور ، بل قدر جارا ومجرورا فقال : " في الذمة " ، والأصل عدم التقدير .

ولو أن هذا القائل قال : بتعلق الجار والمجرور بالهاء أي : بالضمير النائب عن المصدر

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٣٦٧

(٢) المغني ٦٨٧

(٣) البحر المحيط ٢ / ٣٦٧

(٤) المغني ٦٨٧

"الدين" لكان أولى ، لأن الدين لا ينفك عن الأجل مطلقا ، فيكون المعنى : فاكتبوا التداين أو المداينة إلى أجله، ولا يضر كون الدين اسم مصدر ، لأن اسم المصدر يعمل على الصحيح [1].

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو تعلق الجار والمجرور بحال محذوفه من الهاء على غيره ، وذلك لصحة المعنى عليه ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة عليه كما سبق .

وإن كان القول بتعلق الجار والمجرور بالمصدر هو الأولى عندي ، لملازمة الدين للأجل ، وعدم انفكاكه عنه . والله أعلم .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٢٢ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٤ ، وشرح الكافية ٣/ ٤١٢ ، والتصريح ٣/ ٢٦٠ ، والهمع ٣/ ٦٦ .

٤٢- متعلق الجار والمجرور (في السموات وفي الأرض) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٣] .

اختلف في متعلق الجار والمجرور (في السموات وفي الأرض) على أقوال :

١ – أن يكونا متعلقين بما يدل عليه لفظ "الله".

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي[١] ، والزجاج [٢]، ومكي [٣]، وأبو عمرو الداني[٤] ، والمجاشعي [٥]، والزمخشري [٦]، والرازي[٧] ، وأبو البقاء [٨]، وابن تيمية [٩]، وابن القيم [١٠]، ورجحه البيهقي[١١] ، وابن عبد البر [١٢]، وابن عطية[١٣] ، والقرطبي [١٤]، وابن المنير[١٥]،

---

(١) انظر: الإغفال٢/ ٢١٠

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٢٨

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن١/ ٢٤٦

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا ٦٥

(٥) انظر: النكت في القرآن٢١١

(٦) انظر: الكشاف٢/ ٥

(٧) انظر: مفاتيح الغيب١٢/ ٤٨٢

(٨) انظر: التبيان١/ ٤٨٠

(٩) انظر: مجموع الفتاوى٢/ ٤٠٤

(١٠) انظر: بدائع الفوائد١/ ١٢٣

(١١) انظر: البرهان في علوم القرآن٢/ ٨٣

(١٢) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد٧/ ١٣٤

(١٣) انظر: المحرر الوجيز٢/ ٣١٤

(١٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن٦/ ٣٩٠

(١٥) انظر: حاشية ابن المنير على الكشاف٢/ ٥

والطيبي[١] ، وابن كثير[٢] ، والشنقيطي[٣].

٢- أن يكونا متعلقين بـ"يعلم" .

ذكر هذا القول ابن عطية[٤] ، ورجحه أبو علي الفارسي[٥]، والباقولي[٦] .

٣-أن يكونا متعلقين بـ"سركم وجهركم".

ذكر هذا القول أبو عمرو الداني[٧] ، ورجحه النحاس[٨].

٤-أن يكونا متعلقين بـ"يكسبون".

ذكر هذا القول أبو حيان[٩].

٥-أن يكون "في الأرض" متعلقا بـ"سركم وجهركم".

ذكـــــــــر هـــــــــــــذا القـــــــــــــول الطــــــــــــــبري[١٠] ،

---

(١) انظر: فتوح الغيب سورة الأنعام ٣١.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير٣/ ٢٤٠

(٣) انظر: أضواء البيان٧/ ٤

(٤) انظر: المحرر الوجيز٢/ ٣١٤

(٥) انظر: الإغفال٢/ ٢١٠

(٦) انظر: كشف المشكلات ١/ ٣٨٥

(٧) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء٦٥

(٨) انظر: إعراب القرآن٢/ ٥٦

(٩) انظر: البحر المحيط٤/ ٧٨

(١٠) نسبه إليه ابن الجوزي والقرطبي ، وابن كثير ، وعند الرجوع إلى تفسير الطبري ١١/ ٢٦١ تجده يقول : (هو الله الذي هو في السماوات وفي الأرض يعلم سِرَّكم وجَهْركم، فلا يخفى عليه شيء) ، وهذا هو معنى من يرى تعلق الجار بلفظ الجلالة وليس ما نسب إليه من تعلقه بسركم . ولعل الطبري قصد تعلقه بالمصدر كما فهمه ابن الجوزي وغيره ، وذلك لأن الشيخ محمود شاكر رحمه الله لم يضع فاصلة بعد في السموات ، ولو وضعها لبان التلعلق

=

والرازي [١]، ونسب إلى الكسائي [٢].

٦-أن يكونا متعلقين بمحذوف خبر ثان .

ذكر هذا القول الزجاج [٣]، والزمخشري [٤].

٧-أن يكون متعلقا بحال من المصدر "سركم وجهركم".

ذكر هذا القول الكرماني [٥].

٨-أن يكون متعلقا بصفة محذوفة للفظ الجلالة .

ذكر هذا القول ابن عطية [٦].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول[٧] .

المناقشة :

تعددت الأوجه الإعرابية في متعلق الجار والمجرور في هذه الآية لما يلزم عنها من معنى لا يليق بالخالق سبحانه وتعالى وهو حلوله في جميع الأماكن تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، يقول

=

بالمصدر ، ويدل على ذلك مجيء الأرض معطوفة بالواو من غير "في" ، و مجيء الواو مع "يعلم" فيما نقله ابن الجوزي والقرطبي عن الطبري مما يدل على سقوطها من تفسيره المطبوع انظر : زاد المسير٣/ ٤ ، والجامع لأحكام القرآن٦/ ٣٩٠،وتفسير ابن كثير٣/ ٢٤٠

(١) انظر: مفاتيح الغيب١٢/ ٤٨٢

(٢) انظر: غرائب القرآن١/ ٣٥٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣١٣، وكشف المشكلات ١/ ٣٨٥

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٢٨

(٤) انظر: الكشاف ٢/ ٥

(٥) انظر: غرائب التفسير١/ ٣٥١

(٦) انظر: المحرر الوجيز٣١٤

(٧) انظر: البحر المحيط٤/ ٧٨

ابن عطية : (قاعدة الكلام في هذه الآية أن حلول الله تعالى في الأماكن مستحيل وكذلك مماسته للأجرام أو محاداته لها أو تحيز لا في جهة لامتناع جواز التقرب عليه تبارك وتعالى فإذا تقرر هذا فبين أن قوله تعالى : " وهو الله في السماوات وفي والأرض " ليس على حد قولنا : زيد في الدار ، بل هو على وجه من التأويل آخر) [(١)]، ويقول أبو حيان : (وإنما ذهب أهل العلم إلى هذه التأويلات والخروج عن ظاهر " فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ " لما قام عليه دليل العقل من استحالة حلول الله تعالى في الأماكن ومماسة الإجرام ومحاذاته لها وتحيزه في جهة ، قال معناه وبعض لفظه ابن عطية) [(٢)]، ويقول ابن كثير : (مفسرو هذه الآية على أقوال، بعد الاتفاق على تخطئة قول الجَهْمِيَّة الأول القائلين بأنه -تعالى عن قولهم علوًا كبيرًا- في كل مكان؛ حيث حملوا الآية على ذلك) [(٣)].

فعلى ذلك تعددت الأقوال فيهما على ما يلي :

١- أن يكونا متعلقين بلفظ الجلالة " اللهَّ " ، ويكون الوقف على الأرض [(٤)]، والمعنى فيهما على وجهين :

الوجه الأول : أن يكون بمعنى : وهو المعبود أوالمألوه في السموات والأرض ، يقول الزجاج : (ويجوز أن يكون وهو الله في السَّمَاوَات وفي الأرض، أي : هو المعبود فيهما) [(٥)] ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤] [(٦)]،

(١) المحرر الوجيز٣١٤ ، وانظر : مفاتيح الغيب١٢/ ٤٨٢

(٢) انظر: البحر المحيط٤/ ٧٨

(٣) انظر: تفسير ابن كثير٣/ ٢٤٠

(٤) وهذا الوقف هو الذي رجحه أبو عمرو الداني . انظر : المكتفى في الوقف والابتدا٦٥

(٥)معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٢٨ ، وانظر : الإغفال٢/ ٢١٠

(٦) انظر : السابق .

فيكون لفظ الجلالة على هذا الوجه مشتق غير جامد ، والجار والمجرور يتعلقان بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بها يشبهه أو ما يشير إلى معناه[١] .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى : المدبر أو المعروف أو الذي يقال له الله في السموات وفي الأرض .

يقول الزجاج : (المعنى هوَ المتفرد بالتدبِير في السَّمَاوَات والأرض، ولو قلت : هو زيد في البيت والدار لم يجز إِلا أن يكون في الكلام دليلٌ على أن زَيداً يدبر أمر البيت والدار، فيكون المعنى هو المدَبِّر في الدارِ والبيتِ، ولو قلتَ : هو المعتَضِد الخليفة في الشرق والغَربِ، أو قلت : هو المعتَضِدُ في الشرق والغَربِ جَازَ على هذا)[٢] ، ويقول الزمخشري : (هو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها ، أو هو الذي يقال له – اللهّ – فيها لا يشرك به في هذا الاسم) فيكون لفظ الجلالة على هذا علما غير مشتق ، يقول أبو علي الفارسي : (ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأسماء الأعلام ، وجب ألا على قوله تعلق الظرف به إلا أن يقدر فيه ضربا من الفعل) .

وهذا القول بوجهيه هو الراجح عند ابن عطية ، إذ يقول : (وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازا لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى وإيضاحه أنه أراد أن يدل على خلقه وإيثار قدرته وإحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات فجمع هذه كلها في قوله " وهو الله " أي الذي له هذه كلها في السماوات وفي الأرض كأنه وهو الخالق الرازق المحيي المحيط في السماوات وفي الأرض كما تقول زيد السلطان في الشام والعراق فلو قصدت ذات زيد لقلت محالا ، وإذا كان مقصد قوله زيد الآمر الناهي المبرم الذي يعزل ويولي في الشام والعراق فأقمت السلطان مقام هذه كان فصيحا صحيحا فكذلك في الآية أقام لفظة " الله " مقام تلك الصفات المذكورة)[٣] .

---

(١) انظر : مغني اللبيب٥٦٦

(٢) معاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٢٨ ، وانظر : الكشاف ٢/ ٥

(٣) المحرر الوجيز٢/ ٣١٤

إلا أن أبا حيان رد هذا القول من جهة الصناعة فقال : (وما ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى ، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه لأنهما زعما أن (فِي السَّمَاوَاتِ) متعلق بلفظ (اللهِ) لما تضمنه من المعاني ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ ، لأنه لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها ، وإن كان) فِي السَّمَاوَاتِ (متعلقاً بها جميعها من حيث المعنى ، بل الأولى أن يعمل في المحرور ما تضمنه لفظ (اللهِ) من معنى الألوهية وإن كان لفظ (اللهِ) علماً لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى كما قال :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

فبعض منصوب بما تضمنه أبو المنهال كأنه قال أنا المشهور بعض الأحيان . وقال الزمخشري نحواً من هذا قال : (فِي السَّمَاوَاتِ) متعلق بمعنى اسم الله ، كأنه قيل : وهو المعبود فيهما ومنه قوله (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماء إِلَاهٌ وَفِى الأرْض(إِلَه) أي : وهو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها ، أو هو الذي يقال له : الله فيها لا يشرك في هذا الاسم ؛ انتهى ، فانظر تقاديره كلها كيف قدر العامل واحداً من المعاني لا جميعها)[1] .

واعترض السمين على شيخه فقال : (قلت : قوله : " لو صُرِّح بها لم تعمل " ممنوعٌ ، بل تعمل ويكون عملُها على سبيل التنازع ، مع أنه لو سكت عن الجواب لكان واضحاً ، ولما ذكر الشيخ ما قاله الزمخشري قال:" فانظر كيف قَدَّر العاملَ فيها واحداً لا جميعَها " يعني أنه استنصر به فيما رَدَّ به على الزجاج وابن عطية)[2] .

ومسألة التنازع التي ذكرها السمين في أكثر من عاملين على معمول واحد ليس فيها خلاف

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٧٧-٧٨

(٢) الدر المصون٤ / ٥٣١

بين النحويين في جواز إعمال أي واحد منهما [١] ، وإنما الخلاف في أي العاملين أولى ، يقول ابن هشام : (وإنما الخلاف في المختار ، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه)[٢] .

وقد استدل الكوفيون على إعمال الأول بالسماع والقياس :

فأما السماع فمنه قول امرئ القيس :

فلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَى لأَدْنَـى مَعِيْـشَةٍ كَفَـانِي وَلَمْ أطلُـبْ قليـلٌ مِـنْ المَـالِ

وقول رجل من بن الأسد :

فـردَّ عـلى الفـؤادِ هَـوىً عميـداً وسُـوئِلَ لـو يُبِـينُ لنـا الـسؤالا

وقـد نَعْنَـى بهـا ونـرى عُـصوراً بهـا يَقْتَـدْنَنَا الخُـرُدَ الخِـدَالا

وقول الآخر :

ولمـا أن تحمـل آل لـيلى سـمعت ببيـنهم نعـب الغرابـا

فأعمل الفعل الأول فيها ، ولو أعمل الثاني لنصب (قليل) ورفع (الخرد) و(الغرابا) .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل .

كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله له أولى لقوة الابتداء والعناية به . ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر وهذا لا يجوز .

وأما البصريون فاستدلوا على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني بالنقل والقياس .

فأما السماع فقد جاء كثيراً في قوله تعالى : ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦] وقوله:

---

(١) أوضح المسالك٢/ ١٧٥

(٢) انظر : الارتشاف ٤/ ٢١٤٢ ، وشرح قطر الندي١٩٨، وشرح ابن عقيل١/ ٥٤٨

﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة: ١٩] فاعمل الثاني (افرغ ، واقرأوا) ولو أعمل الأول لقال : أفرغه واقرأوه .

وقال الفرزدق :

ولَكِـنَّ نَـصْفَاً لَـوْ سَـبَبْتُ وَسَـبَّنِي بَنُو عَبْـدِ شَـمْسٍ مِـنْ مَنَـافٍ وَهَاشِـمِ

وقال طفيل الغنوي :

وكمْتــاً مُـــدَمّاةً كــأنّ مُتونَهــا جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُـذْهَبِ

وقال رجل من بأهله :

ولَقَــدْ أَرَى تَغْنَــى بِــهِ سَــيْفَانَةٌ تُــصْبِي الحَلِــيْمَ وَمِثْلُهَــا أَصْــبَاهُ

فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال (وسبوني ، وسيفانةً ، ولونُ مذهب) .

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نقض معنى فكان إعماله أولى ، وقد حملهم القرب على الحمل على الجوار فمن باب أولى جوازه هنا .

وأجيب عن أدلة الكوفيين في النقل بما يلي :

١-فبيت امرئ القيس أعمل الأول مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً وذلك من وجهين :

أحدهما : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس الأولى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذك متناقض .

والثاني : أنه قال في البيت الذي بعده :

وَلَكِـــنَّمَا أَسْـــعَى لِمَجْــدٍ مُؤَثَّـــلٍ وَقَــدْ يُــدْرِكُ المَجْــدَ المُؤَثَّــلَ أَمْثَـالِي

وأما قول الآخر :

وقــد نَعْنَــى بهــا ونــرى عُــصوراً　　　بهـــا يَقْتَــدْنَنَا الخُـــرُدَ الخِـــدَالا

فأعمل الأول مراعاة لحركة الروي ، فالقصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف في الجواز ، وإنما الخلاف في الأولى .

٢-وكذلك أيضاً قول الآخر :

ولمـــا أن تحمـــل آل لـــيلى　　　ســمعت ببيـــنهم نعـــب الغرابـــا

وأما الجواب عن قياسهم باعتنائهم بالابتداء وأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فهو مردود بما يلي :

١-أن اعتنائهم بالمقاربة والجوار أكثر .

٢-أنه جاز الإضمار بعد الذكر لأن ما بعده يفسره ، فقد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ....

وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال بالإجماع فجواز الإضمار بعد الذكر شريطة التفسير ودلالة اللفظ من باب أولى[١] .

يقول سيبويه : (ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم ضربت وضربني قومُك) ، (وقد يجوز ضربتُ وضربني زيداً ، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق)[٢] .

فعلى هذا ذهب أبو حيان أن إعمال الثاني قليل وضرورة ، فقال : (والضرورة والقليل لا يحمل كلام الله عليهما) [٣]، وقال : (فأعمل الثاني إذ هو المختار على مذهب البصريين ، وهو

---

(١) انظر : الإنصاف ١/ ٨٣ – ٩٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٧٦ ، ٧٩ .

(٣) البحر المحيط١/ ٣٩٢

الذي ورد به السماع أكثر من إعمال الأول ، فلما أعمل الثاني حذف من الأول ولم يضمر ، لأن إضماره مختص بالشعر ، أو قليل في الكلام على اختلاف النحويين في ذلك) [(١)].

وقد ذهب الشلوبين الصغير [(٢)] إلى أن الخلاف بين البصريين والكوفيين غير مجد (لأن كلا العاملين موجود في فصيح اللسان ، ولم يثبت بطريق حصر أن إعمال الثاني أكثر فيمال إليه لكثرته ، ولا أيضا أن إعمال الأول أكثر ، وليس لهم في كونه موجودا في القرآن ولم يجدوا إعمال الأول فيه ما يقوي إعمال الثاني ، لأن القرآن لم يلزم فيه أن تكون عبارته كلها جارية على الأكثر ، ولا على الأقوى في القياس ، بل فيه ما لا يوجد إلا في الشعر نحو قراءة ابن عامر : ﴿ **وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ** ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ، ألا ترى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول كيف لا يجوز إلا في نادر من الشعر ، وغير ذلك من المواضع ، لأنه في منزع الأخذ بالعموم وملاقاة الكل بما تميل إليه طباعهم ، فاختلفت فيه الأساليب ، وكثر التفنن ، وإنما يقوى الاحتجاج بلغة القرآن من جهة طريقه ، وليس بمكان النظر هنا) [(٣)].

وما ذهب إليه مرود بما يلي :

١ -أن النحاة لم يقصروا استشهادهم فيه على القرآن الكريم فقط بل اعتمدوا فيه على كلام العرب جملة ، يقول ابن مالك : (فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة ،

---

(١) السابق٥/ ١٦٥ ، وانظر أيضا : ٢/ ٤٧٣، ٣/ ١٣٣ .

(٢) وهو: محمد بن عليّ بن محمد الأنصاري، شرح أبيات سيبويه، وأكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، مات شاباً في حدود عام :٦٦٠ عن نحو أربعين سنة .

انظر : بغية الوعاة: ١/ ١٨٧ وكشف الظنون: ١٤٢٧.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٧/ ٨٧

وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل) [١] ، ويقول أبو حيان : (والذي يدل على ترجيح قول البصريين في اختيارهم إعمال الثاني نقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل)[٢]، ويقول الرضي : (ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم)[٣] .

٢-أن الاحتجاج بالقرآن ليس مقصورا على لغته فقط ، بل يحتج به في الأحكام النحوية إن وافق الكثير والمشهور من كلام العرب .

وأما قوله : (لأن القرآن لم يلزم فيه أن تكون عبارته كلها جارية على الأكثر ، ولا على الأقوى في القياس) فهو كما قال ، إلا إن هناك فرقا بين الاحتجاج به من جهة الفصاحة ومن جهة الأحكام النحوية فأما من جهة الفصاحة فلا خلاف فيه سواء أوافق المشهور من كلام العرب أم لم يوافقه ، وأما الاحتجاج به في الأحكام النحوية فلا بد فيه من مراعاة موافقته للمشهور من كلام العرب ، لذا أخطأ الرضي عندما قال: (وإلا لكان أفصح الكلام أي القرآن على غير المختار) [٤] ، وكذلك أخطأ أبو حيان ، إذ يقول : (وقد قال النحاة إنه لم يرد في القرآن لقلته) [٥] ، وليس كل ما في القرآن جار على الأكثر ولا على الأقوى في القياس ..

هذا ونقل عن الفراء أنه يجيز إعمال كلا العاملين في المعمول المتنازع فيه إن اتفقا في الإعراب [٦]، وهو مردود بأن الجمهور منعوا اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وهو كسر لما اطرد من كلام العرب من أنه لا بد لكل عامل من إحداث إعراب [٧] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٦٧ .

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٨٧ .

(٣) شرح الكافية١/ ٢٠٥

(٤) السابق : ١/ ٢١٠ .

(٥) البحر المحيط٤/ ٣٤٢

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧ ، والارتشاف ٤/ ٢١٤١

(٧) انظر : السابق ، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦ ، والهمع ٣/ ١١٨ .

فاعتراض السمين يخرج على قول الفراء وهو قول ضعيف ، ولكنني أرى أن ابن عطية أراد تفسير معنى لا تفسير إعراب ، وكان الأولى بالسمين أن يعترض بهذا .

٢-أن يكونا متعلقين بـ"يعلم" ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة " الله " ، والمعنى عليه يكون : وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض .

وهذا القول سكت عنه أبو حيان [١]، وعده السمين ظاهرا[٢] ، ولعله قصد من جهة الصناعة وهذا صحيح ، أما من جهة المعنى فهو مردود عند ابن عاشور ، إذ يقول : (ولا يجوز تعليق ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ ﴾ ؛ لأنّ سرّ النّاس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصّة دون السماوات ، فمن قدّر ذلك فقد أخطأ خطأً خفيّاً) [٣] ، وهو اعتراض وجيه أفاده من ابن عطية كما سيأتي .

٣-أن يكونا متعلقين بـ"سركم وجهركم" ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة ، ويصبح المعنى على التقديم والتأخير أي : وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض ، وروي هذا المعنى عن ابن عباس [٤] ، ويشهد لهذا القول قوله تعالى : ﴿ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الفرقان: ٦] [٥].

وهذا القول هو الراجح عند النحاس ، إذ يقول : (ومن أحسن ما قيل فيه أن المعنى وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض (ويعلم ما تكسبون))[٦].

---

(١) انظر : البحر المحيط٤/ ٧٨

(٢) انظر : الدر المصون٤/ ٥٣٢

(٣) التحرير والتنوير٧/ ١٣١

(٤) انظر : المكتفى في الوقف والابتداء٦٥

(٥) انظر : أضواء البيان٧/ ٥

(٦) إعراب القرآن ٢/ ٥٦

إلا أن هذا القول فيه ما يخدشه من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة فقد رده أبو حيان بأن (فيه تقديم مفعول المصدر الموصول عليه ، والعجب من النحاس حيث قال : هذا من أحسن ما قيل فيه)[١] ، وتقديم معمول المصدر عليه لا خلاف في منعه[٢] ، لأن المصدر مؤول بحرف مصدري مع الفعل ، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يجوز تقديم الصلة عليه ، وإن جاء ما يوهم ذلك قدر له فعل مناسب[٣]، إلا إذا كان جارا ومجرورا وظرفا فإن فيه خلافا على قولين :

الأول : يرى منعه ، وهو قول الجمهور[٤].

والثاني : يرى جوازه ، وهو قول الرضي[٥] ، والبغدادي[٦] ، وابن عاشور [٧]، والشيخ عضيمة [٨].

واحتج الرضي بأنه ليس كل مؤول بشيء يأخذ حكم ما أول به ، يقول : (وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ ، وقال: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ ، وفي نهج البلاغة: (وقلت عنكم نبوته)، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٧٨

(٢) نسب ابن عقيل إلى الأخفش جواز تقديم معمول المصدر عليه . انظر : المساعد٢/ ٢٣٣

(٣) انظر: الإيضاح ١٤٢ ، والبصريات ١/ ٣١٢ ، والمقتصد ١/ ٥٥٧ ، وشرح المفصل٦/ ٦٧ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨٢٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ١١٣ ، والمغني ٧٠٠ ، والمساعد ٢/ ٢٣٢ ، والهمع ٣/ ٥٧ .

(٤) انظر: السابق

(٥) انظر: شرح الكافية٣/ ٤٠٧

(٦) انظر: حاشيته على شرح بانت سعاد ١/ ٢٣١،و٣/ ١١،٩

(٧) انظر: التحرير والتنوير ٢٣/ ١٥٠

(٨) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٤٣٤

مؤول بشئ : حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه) [(١)]، والجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ويغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما [(٢)].

وقد يرد على هذا بأن الجار والظرف وإن كان توسع فيهما النحاة إلا في هذا الموضع فإنهم لم يتوسعوا فيه .

على حين أجاز الكفوي والألوسي تعلق شبه الجملة بالمصدر المعرف بأل [(٣)]، لزوال زال شبهه بالفعل ، وهذا هو قول الكوفيين [(٤)].

وهو قول وجيه ، وذلك لقلة عمل المصدر المعرف بأل عمل فعله عند البصريين [(٥)].

وأما أبو حيان فمع الجمهور في منع تقديم معمول المصدر إذا كان جارا ومجرورا أوظرفا لأنه بمنزلة الصلة من الموصول[(٦)]، ومع ذلك فقد أجاز تقديم معمول صلة "أل" عليه في بحره [(٧)]، بينما منعه في تذييله[(٨)] . فقد قال في قوله تعالى : ﴿ فَٱخۡرُجۡ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [القصص: ٢٠] : (و"لك" : متعلق إما بمحذوف ، أي : ناصح لك من الناصحين ، أو بمحذوف على جهة البيان ، أي لك أعني ، أو بالناصحين ، وإن كان في صلة أل ، لأنه يتسامح في الظرف والمجرور ما

---

(١) شرح الكافية٣/ ٤٠٧

(٢) انظر : شرح الكافية٣/ ٤٠٧، و روح المعاني ٢٣/ ١٢٧

(٣) انظر : الكليات ١٣١٢، وروح المعاني ٢٣/ ١٢٧

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٦، والبحر المحيط١/ ٣١٧

(٥) انظر : الارتشاف٥/ ٢٢٦١.

(٦) انظر: التذييل والتكميل٣ / ٢٤٣ مخطوط ، والبحر المحيط١/ ٦١٤، ٢/ ٣٧ ، ٥/ ٤٤، ٣٣١، ٣٣٨، ٤١٠ ، ٨/ ٤٩٣

(٧) وهذا رأي شيخه أبي الحسن بن الضائع . انظر : التذييل والتكميل٣/ ١٧٦

(٨) انظر: التذييل والتكميل٣ / ٢٤٣ مخطوط .

لا يتسامح في غيرهما)[١]، وقال أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [ص: ٤٧] : (و"عندنا" ظرف معمول لمحذوف دل عليه المصطفين ، أي وأنهم مصطفون عندنا ، أو معمول للمصطفين ، وإن كان بأل ، لأنهم يتسمحون في الظرف والمجرور ما لا يتسمحون في غيرهما ، أو على التبيين ، أي أعني عندنا)[٢].

وعلى هذا فاعتراض أبي حيان على النحاس في الآية غير متجه ، لأنه يمكن أن يكون النحاس ممن يرى جواز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان شبه جملة .

هذا وقد ذهب ابن هشام إلى جواز تعلق شبه الجملة بـ"سركم وجهركم" في الآية على ألا يكونا مصدرين عاملين ، فقال : (وليس بشيء لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته ولأنه قد جاء نحو ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨])[٣] .

وقد تعقب الدماميني ابن هشام فقال : (أقول : لا نسلم ذلك، ولم لا يجوز أن يكون مقدراً بما يسرون وما يجهرون ؟)[٤]إلا أن الشمني رد عليه فقال : (ليس السر بمصدر. قال في الصحاح: السر الذي يكتم ، والجمع الأسرار ، والسريرة مثلها والجمع سرائر[٥] .

وإذا لم يكن السر مصدراً لا يقدر بحرف مصدري وصلته ، وأما الجهر فهو مصدر لأنه هاهنا أريد به ما يقابل السر، وهو الذي لا يكتم لا معناه المصدري، فلا يكون هنا مقدراً بحرف مصدري وصلته . ثم لا يخفى أنَّ المراد هنا بصلة الحرف المصدري فعل ذلك المصدر المقدر،

---

(١) البحر المحيط ٧/ ١٠٧

(٢)السابق ٧/ ٣٨٦

(٣) مغني اللبيب ٥٩٦

(٤) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب "قسم التركيب" ١/ ٢٣١

(٥) انظر : الصحاح٢/ ٦٨١ مادة "سرر"

وحينئذ فقول الدماميني: مقدرا "بما يسرون" ليس على ما ينبغي لأن يسر فعل الإسرار لا السر)[١].

والذي يظهر أن السر ليس بمصدر كما قاله ابن هشام والشمني .

وأما من جهة المعنى فقد رده ابن عطية ، لأنه (يلزم قائلي هذه المقالة أن تكون المخاطبة في الكاف في قوله : ﴿ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ لجميع المخلوقين الإنس والملائكة ؛ لأن الإنس لا سر ولا جهر لهم في السماء . فترتيب الكلام على هذا القول : وهو الله يعلم يا جميع المخلوقين سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض) [٢]، وهو اعتراض وجيه ، إلا أن بعض المفسرين حملوا الخطاب على الملائكة والثقلين [٣]، وعليه يكون تفسير ابن عباس رضي الله عنهما. ولكن سياق الآية لا يدل على أن المخاطب بهذا هم الملائكة ولا الجن وإنما المخاطب بذلك الإنس ، لأن الله قال قبل هذه الآية : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٢] .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن المعنى في هذا القول يؤدي إلى (تقليل من دلالة الآية إذ تقتصر على الإخبار عن علمه السر في السموات والأرض) [٤]، ويلزم من قوله هذا أن تكون الآية المستدل بها على صحة قول النحاس هي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فتكون مطلقة غير مقيدة بخلاف الآية الأولى فإن "سركم وجهركم" فإنها مقيدة ، لذا لا تصلح دليلا لأختها...

---

(١) حاشية الشمني ٢/ ٤٢٤ بتصرف يسير

(٢) المحرر الوجيز ٢/ ٣١٤

(٣) انظر : تفسير العز بن عبد السلام ٢٩٢

(٤) الأثر العقدي ٢/ ٨١٠

والذي يظهر لي أن المعنى ليس فيه تقليلا لدلالة الآية ، وذلك لقوله تعالى في آية أخرى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] ، فعلمه سبحانه بسرهم وجهرهم لا ينفي مطلق العلم عنه وهو بكل شيء عليم ، والقرآن يفسر بعضه بعضا ...

٤ -أن يكونا متعلقين بـ"تكسبون" ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة ، والمعنى فيه هو : وهو الله يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون في السموات والأرض .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة فيقول أبو حيان : (فلأنه لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول)(١)، وهذه المسألة مثل المسألة السابقة ...

وأما من جهة المعنى ففيه ما في المسألة السابقة من اعتراض معنوي .

٥ -أن يكون "في الأرض " متعلقا بـ"سركم وجهركم " ، ويكون الوقف على "السموات" ، والمعنى : وهو الله في السموات يعلم سركم وجهركم في الأرض .

وهذا القول ليس فيه من جهة الصناعة ما يخدشه لأنه على القول الراجح ليس "السر" بمصدر كما سبق إيضاحه .

وليس فيه ما يمنعه من جهة المعنى ، لأن الله تعالى في السماء ، وهو مع علوه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ....

٦ -أن يكونا متعلقين بمحذوف خبر ثان ، ويكون الوقف على الأرض . يقول الزجاج : (ويجوز أن يكون خَبَراً بعد خبرٍ كأنه قيل إِنه هو اللهُّ، وهو في السَّمَاوَات وفي الأرض)(٢)،ووضحه الزمخشري فقال : (ويجوز أن يكون اللهُّ فِي السَّماواتِ خبراً بعد خبر ، على معنى : أنه اللهّ – وأنه في

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٧٨

(٢) معاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٢٨

السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء، كأن ذاته فيهما)[١] .

وهذا القول من جهة المعنى لا أرى بأس فيه فيما أرى ، وأما من جهة الصناعة فقد ضعفه أبو حيان ، (لأن المجرور بفي لا يدل على وصف خاص إنما يدل على كون مطلق)[٢] ، ولكن ابن هشام انتصر للزمخشري على أبي حيان ، وعد قول أبي حيان ليس بشيء ، لأن الكون الخاص لا منع من حذفه عند وجود الدليل ، يقول ابن هشام: (وليس بشيء لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فإن بعده (يعلم سركم وجهركم) وليس الدليل حرف الجر ، ويقال له إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه)[٣] إلا أن اعتراضه على أبي حيان لا يتجه عليه ، لأن أبا حيان لا يرى بحذف الكون المخصوص أصلا مع المجرور ، فقد قال في موضع آخر : (وهو كون مخصوص فلا يجوز حذفه)[٤] ، ومع ذلك فأرى بجواز حذف الخبر مطلقا إذا علم وإن كان مجرورا لكثرتة حذفه لدليل ، إذ يقول ابن جني : (وما يحذف خبره للدلالة عليه أكثر من أن يحصى)[٥].

٧-أن يكون متعلقا بحال من المصدر "سركم وجهركم" تقدم على صاحبها وعاملها ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة ، والمعنى : وهو الله يعلم سركم وجهركم في حال كون السر في السموات وفي الأرض .

---

(١) الكشاف ٢/ ٥

(٢) البحر المحيط ٤/ ٧٨

(٣) مغني اللبيب٥٧٠

(٤) البحر المحيط ٦/ ٤٣٣

(٥) المحتسب ٢/ ١٤١

وهذا القول سكت عنه أبو حيان [(١)]، ولكنني أرى فيه ما يصده من جهة الصناعة والمعنى .

فأما من جهة الصناعة فالحال لا تتقدم على المصدر المقدر بحرف مصدري إلا إذا قيل بالتوسع في الجار والمجرور فيجوز ذلك ، وأما من جهة المعنى ففيه أمران :

الأول : أن الحال قيد لعاملها ووصف لصاحبها ، فتقييد علمه السر في السموات والأرض يلزم عنه عدم علمه السر في غيرهما تعالى الله عن ذلك ، إلا أن هذا مردود بأدلة أخرى سبقت كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

والثاني : أن سياق الآية يدل على أن الخطاب للإنس ، وأي سر لهم في السموات ، إلا إن قيل إن ذلك من باب التعجيز فيمكن ، ولا يخفى تكلفه .

٨-أن يكون متعلقا بصفة محذوفة للفظ الجلالة ، ويكون الوقف على "الأرض " ، والمعنى : وهو الله المعبود أو المدبر في السماوات وفي الأرض .

وهذا القول سكت عنه أبو حيان [(٢)]، ولعل سكوته عنه من جهة صحة معناه ، أما من جهة الصناعة ففيه حذف الصفة ، وحذف الصفة لا يجوز إلا إذا دل عليها دليل من اللفظ أو من الحال على قلة [(٣)]، والقليل لا يحمل عليه .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو أن يكون متعلقين بما دل عليه لفظ (الله) ، والقول الخامس وهو أن يكون (في الأرض) متعلقاً بـ(سركم وجهركم) من جهة الصناعة والمعنى ، ولكن القول الأول أرجح عندي لما يلي :

١-أنه تشهد له آية آخرى ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ ، والقرآن يفسر بعضه بعضا .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤/ ٧٨

(٢) انظر : السابق ٤/ ٧٨

(٣) انظر : الخصائص : ٢/ ٣٧١ ، وشرح المفصل ٣/ ٦٣ ، والارتشاف ٤/ ١٩٣٧ ، والمقاصد الشافية : ٤/ ٦٩٤

٢-أنه يسلم من الاعتراضات المتجهة إلى غيره .

٣-أنه قول جمهور المفسرين والمعربين .

٤-أنه يراعي الوقف الأتم ، وقد نبه ابن الجزي على ذلك فقال : (لَيْسَ كُلُّ مَا يَتَعَسَّفُهُ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أَوْ يَتَكَلَّفُهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ ، أَوْ يَتَأَوَّلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِمَّا يَقْتَضِي وَقْفًا وَابْتِدَاءً يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ ، بَلْ يَنْبَغِي تَحَرِّي الْمَعْنَى الْأَتَمِّ وَالْوَقْفِ الْأَوْجَهِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ... "وَهُوَ اللَّهُ" وَالِابْتِدَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ، وَأَشَدُّ قُبْحًا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى "فِي السَّمَاوَاتِ" وَالِابْتِدَاءُ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ)[1] .

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٣١

٤٣- متعلق الجار والمجرور (من الله) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] .

حيث اختلف في متعلق الجار والمجرور "من الله" على قولين :

القول الأول : أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، فيكون في متعلق الجار والمجرور ثلاثة أوجه :

١-أن يتعلق بـ"كتم" .

ذكر هذا القول الراغب [١] ، وابن عطية [٢]، وأبو البقاء [٣] ، وابن هشام [٤].

٢-أن يتعلق بمحذوف على أنها صفة أخرى للشهادة .

ذكر هذا الكرماني [٥]، والزمخشري [٦]، والرازي [٧]، وابن هشام [٨].

٣-أن يتعلق بعامل الظرف "عنده" لوقوعه صفة .

---

(١) انظر : تفسير الراغب ١/ ٣٢٦

(٢) انظر : المحرر الوجيز١/ ٢١٧

(٣) انظر : التبيان ١/ ١٢٣

(٤) انظر : مغني اللبيب ٤٣٠

(٥) انظر : غرائب التفسير ١/ ١٨٢

(٦) انظر : الكشاف ١/ ١٩٧

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ٤/ ٧٧

(٨) انظر : مغني اللبيب ٤٣٠

ذكر هذا القول ابن عطية [١]، وابن هشام [٢].

القول الثاني : أن يكون في الآية تقديم وتأخير .

ذكر هذا قول أبو مسلم الأصفهاني [٣]، والقفال [٤]، والراغب[٥]، والرازي [٦]، وأبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي [٧] .

فيكون في متعلق الجار والمجرور وجهان :

١-أن يتعلق بأظلم .

٢-أن يتعلق بمحذوف حال .

---

(١) انظر : المحرر الوجيز١/ ٢١٧

(٢) انظر : مغني اللبيب ٤٣٠

(٣) انظر : تفسير أبي مسلم ٤٩ . وأبو مسلم هو محمد بن بَحْر الأصفهاني ، كان عالماً بالتفسير معتزلياً، مات سنة ٣٢٢هـ.

انظر : طبقات المفسرين للداوودي٢/ ١٠٦، والأعلام٦/ ٥٠، وطبقات المعتزلة ٩١ .

(٤) انظر : غرائب التفسير ١/ ١٨٢ . والقفال هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشاشي الشافعي، القفال الكبير، انتشر عنه فقه الشافعي في بلاد ما وراء النهر، مات سنة ٣٦٥هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى٣/ ٢٠٠، والسير١٦/ ٢٨٣ . والقفال هنا هو الكبير الشاشي وهو المتكرر ذكره في كتب التفسير والحديث، وهو غير أبي بكر عبدالله بن أحمد المروزي القفال الصغير المتوفى سنة ٤١٧هـ، أفاد ذلك النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٥/ ٥٥٦، وعنه أخذه الذهبي في سير أعلام النبلاء.

(٥) انظر : تفسير الراغب ١/ ٣٢٦

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٤/ ٧٧

(٧) وهو أبوعبد الله محمد بن عبدالله بن أبي الفَضْل السلمي المُرْسِي الأندلسي ، وكان عالما بالأدب والتفسير والحديث والنحو، له التفسير الكبير المسمى بري الظمآن، والتفسير الأوسط المسمى بالمنتخب ، والتفسير الصغير، وهي مفقودة . توفي سنة ٦٥٥هـ.

انظر: السير٢٣/ ٣١٢، وطبقات المفسرين للداوودي٢/ ١٦٨، ونفح الطيب٢/ ٢٤١، والأعلام ٦/ ٢٣٣.

وأما أبو حيان فرجح الوجه الثاني والثالث من القول الأول[١] .

المناقشة :

تتحدث الآية الكريمة عن موقف أهل الكتاب من اليهود والنصاري من دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن معه ، وادعائهم على الخليل ومن تبعه بأنهم كانوا هودا أو نصارى ، مع علمهم أنهم كانوا مباينين لليهودية والنصرانية ، لكنهم كتموا ذلك ، والمعنى : لا أحد أظلم ممن كتم شهادة استقرت عنده من الله ...

وعلى هذا المعنى اختلف في متعلق الجار والمجرور على أقوال :

١ -أن يتعلق بـ"كتم"

وهذا لا يكون إلا بأمرين :

الأول : بحذف مضاف ، يقول أبو حيان : (أي : كتم من عباد الله شهادة عنده ، ومعناه أنه ذمهم على منع أن يصل إلى عباد الله ، وأن يؤدوا إليهم شهادة الحق)[٢] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان لفساد معناه ، إذ يجعل كتم أي شهادة مطلقا ظلما ، والآية خصصت ظلما معينا كبيرا ، يقول : (... وعلى التعلق بـ"كتم" ، تكون الأظلمية حاصلة لمن كتم من عباد الله شهادة مطلقة وأخفاها عنهم ، ولا يصح إذ ذاك الأظلمية ، لأن فوق هذه الشهادة ما تكون الأظلمية فيه أكثر ، وهو كتم شهادة استودعه الله إياها ، فلذلك اخترنا أن لا تتعلق "من" بـ"كتم")[٣] .

والثاني : بجعل "من" بمعنى"عن" .

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٨٨

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٨٨

(٣) السابق ١/ ٥٨٨

يقول ابن هشام : (بمعنى "عن" على أنها متعلقة بـ"كتم" على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله) [(١)] .

وعلى هذا القول لا يفسد المعنى إلا أن فيه تكلفا بجعل "من" بمعنى "عن" مع ما في نيابة بعض الحروف عن بعض من خلاف[(٢)] .

٢-أن يتعلق بمحذوف على أنها صفة أخرى للشهادة ، فيكون المعنى : ومن أظلم ممن كتم شهادة كائنة عنده كائنة من الله .

٣-أن يتعلق بعامل الظرف "عنده" لوقوعه صفة ، فيكون المعنى : ومن أظلم ممن كتم شهادة كائنة عنده من الله .

وهذان الوجهان متقاربان في المعنى إلا أن الأول منهما له عامل مستقل غير العامل في الظرف بخلاف الثاني فإن العامل فيهما واحد[(٣)] .

وهذا القولان رجحهما أبو حيان ، لأن (جعل "من" معمولاً للعامل في الظرف ، أو في موضع الصفة لشهادة ، أحسن من تعلق من بـ"كتم" ، لأنه أبلغ في الأظلمية أن تكون الشهادة قد استودعها الله إياه فكتمها) [(٤)]، وتبعه السمين فقال : (الأحسنُ من هذه الوجوهِ أن تكونَ "من الله" صفةً لشهادة أو متعلقةً بعامل الظرفِ لا متعلقةً بـ"كتم"، وذلك أنَّ كتمانَ الشهادةِ مع كونِها مستودعةً مِنَ الله عندَه أبلغُ في الأظلميَّةِ مِنْ كتمانِ شهادةٍ مطلقةٍ من عبادِ الله) [(٥)] .

---

(١) مغني اللبيب ٤٣٠

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٢١٧، ٢٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٤١ ، والتذييل والتكميل٤/ ٩٧، والمساعد١/ ٢٦٥

(٣) انظر : الدر المصون٢/ ١٤٩

(٤) البحر المحيط ١/ ٥٨٨

(٥) الدر المصون٢/ ١٤٩

والذي أراه أن جعل العامل الواحد لمعمولين أولى من تعدد العوامل عليه ، لما في ذلك من قلة الحذف ، وسهولة التقدير .

وأما القول بالتقديم والتأخير فإنه جاء في ري الظمآن أن في الآية تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : ومن أظلم ممن كتم شهادة حصلت له ؟ كقولك : ومن أظلم من زيد ؟ من جملة الكاتمين للشهادة. والمعنى : لو كان إبراهيم وبنوه يهوداً ونصارى . ثم إن الله كتم هذه الشهادة ، لم يكن أحد ممن يكتم الشهادة أظلم منه ، لكن لما استحال ذلك مع عدله وتنزيهه عن الكذب ، علمنا أن الأمر ليس كذلك[1] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة والمعنى ، يقول : (وهذا الوجه متكلف جدًّا من حيث التركيب ، ومن حيث المدلول . أما من حيث التركيب ، فزعم قائله أن ذلك على التقديم والتأخير ، وهذا لا يكون عندنا إلا في الضرائر . وأيضاً ، فيبقى قوله : ممن كتم ، متعلق : إما بأظلم ، فيكون ذلك على طريقة البدلية ، ويكون إذ ذاك بدل عام من خاص ، وليس هذا النوع بثابت من لسان العرب ، على قول الجمهور ، وإن كان بعضهم قد زعم أنه وجد في لسان العرب بدل كل من بعض . وقد تأوّل الجمهور ما أدّى ظاهره إلى ثبوت ذلك ، وجعلوه من وضع العام موضع الخاص ، لندور ما ورد من ذلك ، أو يكون من متعلقه بمحذوف ، فيكون في موضع الحال ، أي كائناً من الكاتمين الشهادة . وأما من حيث المدلول ، فإن ثبوت الأظلمية لمن جرّ بمن يكون على تقدير : أي إن كتمها ، فلا أحد أظلم منه . وهذا كله معنى لا يليق بالله تعالى ، وينزه كتاب الله عن ذلك)[2] .

وما ذكره أبو حيان من جهة التركيب والصناعة ثلاثة أمور :

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٥٨٨

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٨٨ – ٥٨٩ .

١ - التقديم والتأخير من الضرائر .

وهذه المسألة ليست من مسائل التقديم والتأخير التي نص عليها النحاة أنها من الضرائر الشعرية ، إذ إن التقديم والتأخير لا يكون من الضرائر إلا إذا خالف القواعد المطردة [(١)] ، كتقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة في غير المواضع المستثناه ، وتقديم المعطوف عليه بشروطه في باب العطف ، وتقديم النعت على المنعوت ، وتقديم ما بعد (إلا) عليها ، وتقديم المجرور على حرف الجر ، وما كثر فيه التقديم والتأخير حتى لا يفهم إلا بتدبر كثير قبيح جداً لا ينبغي أن يرتكب نحو قوله :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

أي : وما مثله في الناس حي يقارب إلا مملكاً أبو أمه أبوه [(٢)] .

٢ - بدل الكل من البعض :

وفي إثباته هذا النوع خلاف ، حيث ذهب بعضهم إلى إثباته مستدلين بقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١] فجنات بدلاً من الجنة وهو بدل كل من بعض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة .

ويقول الشاعر :

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحةَ الطلحاتِ

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه .

---

(١) انظر : الأصول في النحو ٣/ ٤٣٥، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٣.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣١ .

وقول الشاعر :

كــأني غــداة البـين يــوم تحملــوا لـدى سـمرات الحـي نـاقفُ حنظـلِ

فغداة بعض اليوم .

وقولهم : لقيته غدوة يوم الجمعة ، فلا يكون (يوم) ظرفاً ثانياً ، لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريق الاتباع فهو بدل غدوة ، واللقاء لا يكون في كل اليوم بل في بعضه .

واختار هذا القول السيوطي [١] .

على حين ذهب الجمهور إلى عدم ثبوته في لسان العرب ، وما ورد من ذلك يؤول لندوره ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

فأما قوله تعالى : ﴿ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ ... جَنَّٰتِ ﴾ فبدل بعض من كل ، لأن (أل) في الجنة للجنس ، والجنس أعم مما جمع بألف والتاء[٢]، وغاية ما جمع بالألف والتاء يكون للعشرة فما دونها ، فهو من جموع القلة ، وقد يراد به الكثرة على قلة ، وحمل الكلام على الكثير الغالب أولى من حمله على القليل ، ولما ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال : أصيب حارثة يوم بدر ، فقالت أمه : يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فإن يكن في الجنة صبرت ، وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع ، فقال : (جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة ، وإنه في الفردوس الأعلى)[٣] .

وأما قوله : .... أعظماً .... طلحةَ

---

(١) انظر : الهمع ٣/ ١٧٩

(٢) انظر : أضواء البيان ٢٠ / ٢١٠ .

(٣) انظر : فتح الباري كتاب الرقائق ١١ / ١١٥ .

فعلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه : أعظم طلحة ، ويدل على حذف المضاف في البيت الأول ما ورد في الرواية المشهورة بجر طلحة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً .

وأما قوله : غداة البين .... يوم ، وقولهم : غداة يوم فيخرج على أمرين :

١ - حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والأصل : غداة البين غداة يوم ، وغداة غداة يوم .

٢ - أن اليوم يطلق ويراد به القطعة من الزمان والوقت فلا يكون فيه حذف مضاف[(١)] .

والذي يظهر لي عدم ثبوت هذا النوع من البدل لأن القواعد الكلية لا تثبت بالمحتمل ، وإن ثبت هذا النوع افتراضا فلا يقاس عليه لقلته .

٣ - تعلق (من كتم) بمحذوف حال :

وهذا لا خلاف فيه من جهة الصناعة ، لأن وقوع الجمل بعد المعارف المحضة أحوال[(٢)] .

وأما ما ذكره أبو حيان من جهة المعنى فهو كما قال ، لأن المفسرين على أن المراد بالكاتمين الشهادة هم أهل الكتاب ، ويدل على ذلك سياق الآية [(٣)] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الثاني وهو تعلق الجار والمجرور بمحذوف صفة أخرى للشهادة والوجه الثالث وهو تعلقه بعامل الظرف (عنه) لوقوعه صفة من القول الأول لسلامتهما من جهة المعنى والصناعة .

وإن كنت أرجح الوجه الثالث ، لأنه ليس بحاجة إلى تقدير عامل آخر .

---

(١) انظر : التذييل ٤ / ١٤٣ مخطوط ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٠ ، والدر المصون١ / ٦٦ ، وهمع الهوامع٣ / ١٧٩ .

(٢) انظر : المغني٥٦٠ .

(٣) انظر : جامع البيان ٣ / ١٢٤ ، وتفسير ابن كثير١ / ٤٥١

٤٤- متعلق الجار والمجرور (بنعمة ربك) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾ [القلم: ٢]

حيث اختلف في متعلق (بنعمة ربك) على أربعة أقوال :

١ -أن يكون متعلقاً (بمجنون) منفياً .

ذكر هذا القول الزمخشري[(١)] .

٢ -أن يكون متعلقا بفعل دل عليه معنى النفي .

ذكر هذا القول الزجاج [(٢)] ، والرازي[(٣)] ، والرضي [(٤)] ، وأبو السعود [(٥)] ، والنيسابوري [(٦)]، والألوسي [(٧)].

٣ -أن يكون متعلقا بحرف النفي (ما) .

وهذا قول ابن الحاجب[(٨)] .

٤ -أن يكون متعلقا بفعل القسم المحذوف .

ذكر هذا القول أبو حيان ، وهو الراجح عنده [(٩)].

---

(١) انظر : الكشاف ٤ / ٥٨٤-٥٨٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٤

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٣٠/ ٦٠٠

(٤) انظر : شرح الكافية ٣/ ٤٠٧

(٥) انظر : تفسير أبي السعود ٩/ ١١

(٦) انظر : غرائب القرآن ٤/ ١٤

(٧) انظر : روح المعاني ٢٩/ ٢٤

(٨) انظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٤١

(٩) انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٠٢

المناقشة :

اختلف في إعراب (بنعمة ربك) على ما يأتي :

القول الأول : أن يكون متعلقا (بمجنون) منفيا ، والجار والمجرور في محل نصب حال من الضمير الذي في مجنون المنفي ، والمعنى : ما أنت بمجنون منعماً عليك بذلك ، والباء للملابسة أو السببية ، يقول الزمخشري : (تعلق "بمجنون" منفيا ، كما يتعلق "بعاقل" مثبتا في قولك : "أنت بنعمة اللهّ عاقل" ، مستويا في ذلك الإثبات والنفي استواءهما في قولك : ضرب زيد عمرا ، وما ضرب زيد عمرا : تعمل الفعل مثبتا ومنفيا إعمالا واحدا ، ومحله النصب على الحال ، كأنه قال : ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك)[١] .

وهذا القول رده ابن الحاجب ، وأبو حيان من جهة فساد معناه وعدم استقامته . يقول ابن الحاجب : (لو علق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله ، وذلك غير مستقيم من وجهين :

أحدهما : أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله .

والآخر : أنه لم يرد نفي جنون مخصوص .

وإنما أريد نفيه عموماً فتحقق أن المعنى : أنه انتفى عنك الجنون مطلقاً بنعمة الله)[٢] ، ويقول أبو حيان : (وما ذهب إليه الزمخشري....

يحتاج إلى تأمل ، وذلك : أنه إذا تسلط النفي على محكوم به وذلك له معمول ، ففي ذلك طريقان :

أحدهما : أن النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط .

والآخر : أن يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك تقول : (ما زيد

---

(١) انظر : الكشاف ٤ / ٥٨٤-٥٨٥ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٤١

قائم مسرعاً) فالمتبادر إلى الذهن أنه منتف إسراعه دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع ، والوجه الآخر : أنه انتفى قيامه فانتفى إسراعه ، أي : لا قيام فلا إسراع .

وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه بل يؤدي إلى ما لا يجوز أن ينطق به في حق المعصوم ﷺ)[1] .

وقد قيد الشمني الوجه الثاني عند أبي حيان باشتراط الملازمة بينهما ، وهي منتفية هنا إذ لا ملازمة بين حالة النعمة ونفي الجنون عنه ﷺ ، يقول : (وقوله : والثاني نفي المحكوم به فينتفي معموله بانتفائه غير مسلم إلا حيث الملازمة ...

والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة ، وتمثيله بما زيد بقائم مسرعاً غير مطابق لأن القيام لازم للإسراع ، فلهذا لزم من نفيه نفي الإسراع . غاية ما يقال : لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيره .

قلنا : حالة النعمة لازمة له ﷺ أبداً فلزم نفي الجنون مطلقاً)[2]، وهو قول وجيه ذكر نحوه ابن القيم[3] .

القول الثاني : أن يكون متعلقا بفعل دل عليه معنى النفي ، والمعنى : انتفى عنك الجنون بنعمة ربك ، يقول الزجاج : (﴿بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ﴾ موصول بمعنى النفي . المعنى: انتفى عنك الجنون بِنِعْمَةِ رَبِّكَ، كما تقول: أنت بنعمة اللهَّ فَهِمٌ، وما أنت بنعمة اللهَّ جاهل.وتأويله: فارقك الجهل بِنِعْمَةِ رَبِّكَ)[4] .

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٣٠٢ .

(٢) حاشية الشمني ٢ / ٤٢٨ .

(٣) انظر : التبيان في أقسام القرآن ١٣٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٤

وهذا القول من جهة المعنى مستقيم كما مر ، ومن جهة الصناعة صحيح ، لأن الجار والمجرور يتعلقان بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه[١] .

القول الثالث : أن يكون متعلقا بحرف النفي (ما) .

يقول ابن الحاجب : (الباء في "بنعمة ربك" ، متعلقة بالنفي ....فإن صح تعلقه بالفعل وإلا علّق بالحرف) [٢] .

وهذا القول من جهة المعنى عند ابن هشام بديع ، يقول : (وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي أي : انتفى ذلك بنعمة ربك) [٣] .

وتعلق الجار والمجرور بالحرف فيه خلاف بين النحاة على أقوال :

القول الأول : المنع مطلقا ، وهذا هو القول المشهور عند النحاة[٤] .

القول الثاني : الجواز مطلقا ، وهو قول ابن الحاجب [٥] ، وابن هشام [٦] ، وعباس حسن[٧] .

القول الثالث : الجواز إن كان الحرف نائبا عن فعل محذوف ، وذلك على سبيل النيابة ، لا

---

(١) انظر : مغني اللبيب٥٦٦ ، والهمع ٣/ ١١٣

(٢) أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٤١

(٣) المغني ٥٧٣

(٤) انظر : الإنصاف١/ ٢٨٠، ٣٢٧ ، و أسرار العربية١٩١ ،واللباب في علل البناء:١/ ٣٢٩.

(٥) انظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٤١

(٦) انظر : المغني ٤٢٠

(٧) انظر : النحو الوافي ٢/ ٢٤٦

الأصالة، وإلا فلا، وهذا قول الفارسي[(١)]، وابن جني [(٢)]في نحو : (يا لـَزيد)، أن اللام متعلقة بـ (يا).

القول الرابع من الأقوال في إعراب (بنعمة ربك) : أن تكون مقسما بها ، ويكونُ الجوابُ حينئذٍ محذوفاً لدلالة هذا المذكورِ عليه، التقدير: ونعمةِ ربِّك ما أنت بكاهنٍ ولا مجنونٍ[(٣)] .

يقول أبو حيان : (قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه (ﷺ)) [(٤)]، ويقول في موضع آخر : ("بِنِعْمَةِ رَبّكَ" مقسم بها ، كأنه قيل : ونعمة ربك ما أنت كاهن ولا مجنون ، فتوسط المقسم به بين الاسم والخبر ، كما تقول : ما زيد والله بقائم) [(٥)] .

واعترض على هذا القول ابن القيم قائلا : (وهذا التقدير ضعيف جدا ، لأنه تقدم القسم الأول فكيف يقع القسم الثاني في جوابه ، ولا يحسن أن تقول والله ما أنت بالله بقائم ، وليس هذا من فصيح الكلام ولا عهد في كلامهم) [(٦)] وهو اعتراض وجيه ، لأن جمهور المفسرين لا يرون المعنى على القسم[(٧)] .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بفعل دل عليه

---

(١) انظر : الخصائص٣/ ٢٢٨ – ٢٢٩.

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : الدر المصون ١٠/ ٧٥

(٤) البحر المحيط ٨ / ٣٠٢ .

(٥) السابق ٨ / ١٤٨

(٦) التبيان في أقسام القرآن ١٣٢ .

(٧) انظر : تفسير ابن كثير ٨ / ١٨٨

معنى النفي والقول الثالث وهو أن يكون متعلقاً بحرف النفي من جهة المعنى ، أما من جهة الصناعة فيرجح الثاني ، وذلك لما يلي :

أولاً : لأنه قول الجمهور

ثانياً : لسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره

ثالثاً : لأن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه .

٤٥- إعراب (ممن ترضون) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

حيث اختلف في إعراب (ممن ترضون) على ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في موضع رفع صفة لرجل وامرأتان والتقدير : فرجل وامرأتان مرضيون من الشهداء.

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي[١]، ومكي [٢]، وابن عطية [٣]،وأبو البقاء [٤]، وابن عثيمين[٥] .

٢- أن تكون في موضع جر بدلاً من قوله (من رجالكم) بتكرير العامل .

والتقدير : واستشهدوا شهيدين ممن ترضون ...

ذكر هذا القول الأنباري[٦]، وأبو البقاء[٧].

٣-أن تكون متعلقة بقوله : واستشهدوا ، أي : واستشهدوا ممن ترضون من الشهداء ، ليكون قيداً في الجميع ، ولذلك جاء متأخراً بعد ذكر الجميع .

---

(١) انظر : الحجة ٢ / ٤٢٦

(٢) انظر : المشكل ١/ ١٤٥

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١ / ٣٧٩

(٤) انظر : التبيان ١/ ٢٢٨

(٥) انظر : تفسير سورة الفاتحة والبقرة ٣/ ٤٠٦

(٦) انظر : البيان في غريب القرآن ١/ ١٨٣

(٧) انظر : التبيان ١/ ٢٢٨

وهذا قول أبي حيان[١] .

المناقشة :

لا خلاف بين المفسرين والمعربين أن الرضا شرط لجميع الشهود بلا استثناء ، وإنما الخلاف فيما يلزم عنه الإعراب من معان ...

فمن أعرب (ممن ترضون) صفة أو بدلا يلزم عنهما أن يكون الرضى شرط للرجل والمرأتين دون بقية الشهود ، لذا رد أبو حيان هذا الإعراب قائلا : (وهما ضعيفان ، لأن الوصف يشعر باختصاصه بالموصوف ، فيكون قد انتفى هذا الوصف عن "شهيدين" ، ولأن البدل يؤذن بالاختصاص بالشهيدين الرجلين ، فعري عنه : رجل وامرأتان)[٢] ، وتبعه السمين في فساد معنى الصفة ولم يتبعه في فساد معنى البدلية ، إذ يقول : (وفيه نظرٌ، لأنَّ هذا من بدلِ البعضِ إنْ أخذنا "رجالكم" على العمومِ، أو الكلِّ من الكّل إن أخذناهم على الخصوصِ، وعلى كِلا التقديرين فلا ينفي ذلك عَمّا عداه، وأمّا في الوصفِ فمسلَّمٌ، لأنَّ لها مفهوماً على المختارِ)[٣].

ولكن الإشكال ما وال باقيا على البدلية ، إذ فيها قصر على الرجال دون الرجل والمرأتين .

هذا وقد فرق ابن عطية بين الإعراب والمعنى فيرى بأن إعرابها صفة هو من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، إذ يقول : (هذا حكم لفظي ، وأما المعنى فالرضي شرط في الشهيدين كما هو في الرجل والمرأتين)[٤]، وهذا قول غريب من ابن عطية !!

وقد حاول أبو السعود أن يعلل تخصيص الوصف بالنساء دون بقية الشهود فقال:

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢ / ٣٦٣

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٦٣

(٣) الدر المصون ٢ / ٦٥٨ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٣٧٩

(وتخصيصهم بالوصف المذكور مع تحقق اعتباره في كل شهيد لقلة اتصاف النساء به)[1] وهذا التعليل يصح إن صحت الصفة في الآية ...

وأما أبو حيان فرجح أن يكون (ممن ترضون) متعلقا بـ(واستشهدوا) ، يقول : (والذي يظهر أنه متعلق بقوله : واستشهدوا ، أي : واستشهدوا ممن ترضون من الشهداء ، ليكون قيداً في الجميع ، ولذلك جاء متأخراً بعد ذكر الجميع) [2] ، واعترضه الألوسي بأنه (يلزمه الفصل بين اشتراط المرأتين وتعليله)[3] .

وهذا الفصل لا يضر لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة .

الترجيح :

والذي يظهر لي بعد ذلك رجحان القول الثالث وهو أن تكون (ممن ترضون) متعلقة بـ(واستشهدوا) ، وذلك لصحته من جهة المعنى والصناعة ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره من الأقوال . والله أعلم .

---

(١) انظر : تفسير أبي السعود ١ / ٢٧٠ .

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٦٣

(٣) روح المعاني٣/ ٥٨

٤٦- إعراب (كمثل) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] .

اختلف في إعراب (كمثل) على قولين :

١ -أن تكون متعلقة بخبر مقدر "بكائن".

ذكر هذا القول النحاس[١]، وابن عطية[٢]، وأبو البقاء [٣].

٢ -أن تكون الكاف خبرا لـ"مثلهم".

ذكر هذا القول ابن عطية [٤]، وأبو البقاء [٥].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول[٦].

المناقشة :

لا خلاف في إعراب " مثلهم " مبتدأ ، وإنما الخلاف في تعيين الخبر ، فمن أعرب الجار والمجرور متعلقا بخبر محذوف أعربه على ما لا خلاف فيه ، ومن أعرب الكاف خبرا جعلها اسما بمعنى مثل ، يقول ابن عطية : (وقوله " مثلهم " رفع بالابتداء والخبر في الكاف وهي على هذا اسم كما هي في قول الأعشى :

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ١٩٨

(٢) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٨٧

(٣) انظر : التبيان ١/ ٣٢

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٨٧

(٥) انظر : التبيان ١/ ٣٢

(٦) انظر : البحر المحيط١/ ٢٠٩

أَتَنْتَهُـــونَ ولَـــنْ يَنْهَـــى ذَوِي شَـــطَط   كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُـلُ)[١]

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، إذ يقول : (وهذا الذي اختاره ونبأ به غير مختار ، وهو مذهب أبي الحسن ، يجوز أن تكون الكاف اسماً في فصيح الكلام ، وتقدم أنا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر)[٢].

ومسألة مجيء الكاف اسما في الشعر لا أعلم خلافا في جوازه ، فقد ورد بكثرة فيه ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَتَنْتَهُـــونَ ولَـــنْ يَنْهَـــى ذَوِي شَـــطَط   كـالطَّعْنِ يَـذْهَبُ فِيـهِ الزَّيْـتُ والفُتُـلُ

وقول الآخر :

وَإِنَّـــكَ لـــن يَفخَـــرَ عليـــك كَفَـــاخِرٍ   ضَـــعيفٍ ولم يغلبْـــكَ مِثْـــلُ مُغلَّـــبِ

فالكاف فاعل بمعنى "مثل".

وقوله :

قَلِيــلُ غِــرارِ النَّــوْمِ حَتَّــى تَقَلَّــصُوا   عَـلى كالقَطَـا الجُـونِّى أَفْزَعَهـا الزَّجْـرُ

وقعت الكاف مجرورة بالحرف .

وقوله :

فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ

فقد جاءت الكاف مجرورة بالإضافة .

وقوله :

أبـــدا كـــالفراء فـــوق ذراهـــا   حـــين يطـــوي المـــسامع الـــصرّارُ

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٨٧

(٢) البحر المحيط١/ ٢٠٩

وقعت الكاف في محل رفع مبتدأ .

وقوله :

لـــو كـــان في قلبـــي كقـــدر قلامـــةٍ　　　فـــضلا لغـــيرك مـــا أتتـــك رســـائلي

وقعت موقع اسم كان .

وقوله :

لا يَبْرَمُـــون إذا مـــا الأُفْـــقُ جلّلَـــه　　　بَـــرْدُ الـــشِّتَاءِ مـــن الأَمْحَـــالِ كـــالأُدُمِ

وقعت الكاف مفعولة[1].

وإنما الخلاف في مجيء الكاف اسما في سعة الكلام ، إذ اختلف فيه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها لا تكون اسما إلا في الشعر ، وإنما هي حرف مطلقاً .

وهو قول سيبويه [2]، والمبرد [3]، وابن السراج [4]، والفارسي [5]، وابن جني [6]، وابن عصفور [7]، وابن هشام [8]، ونسب هذا القول إلى البصريين عامة[9] ، وإلى جمهور النحاة [10] ،

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤٠٨ ، والمقتضب٤/ ١٤٠، وسر الصناعة ١/ ٢٨٧ ، والأصول١/ ٤٣٧، والبسيط ٢/ ٨٥٠ ، وشرح التسهيل٣/ ١٧٠ ، والارتشاف ٤/ ١٧١٣، والمقاصد الشافية٣/ ٦٦٨ ، والهمع ٢/ ٤٥١

(٢) انظر : الكتاب : ١/ ٤٠٨ ، ٢/ ٢٨٣

(٣) انظر : المقتضب ١/ ١٤٠-١٤١

(٤) انظر : الأصول١/ ٤٣٧

(٥) انظر : المسائل البغداديات ٣٩٦ ، والمسائل البصريات ١/ ٥٣٨ ، والمسائل العضديات ٢٧٦، والإيضاح ٢٠٦

(٦) انظر : سر الصناعة ١/ ٢٨٥

(٧) انظر : شرح الجمل ١/ ٤٧٧-٤٧٩ ، وضرائر الشعر ٣٠١

(٨) انظر : المغني : ١٨٥ ، ١٨٦

(٩) انظر : الأصول في النحو ١/ ٤٣٨

(١٠) انظر : المغني ٢٣٨

وإلى المحققين منهم [١] .

القول الثاني : أنها لا تكون إلا اسما مطلقاً .

وهو قول ابن مضاء كما نقل عنه [٢] .

القول الثالث : أنها أكثر ما تكون اسماً في الشعر ، وأقل ما تكون اسماً في الكلام ، وهذا قول الأخفش [٣] ، والفارسي [٤] ، وابن أبي الربيع [٥] ، وابن مالك [٦] ، والشاطبي [٧] .

وقد رُدّ على القائلين باسمتيها في الكلام بأمور منها :

١ -أنه لم يقم دليل على أنها اسم [٨] وأنها على حرف واحد [٩] والأسماء لا تجئ على حرف واحد إلاّ في شذوذ لايلتفت إليه [١٠] ، باستثناء بعض الضمائر ، والكاف هنا ليست من الضمائر .

٢ -أنك لو جعلتها اسماً في نحو (جاء الذي كزيد) لكان التقدير : جاء الذي هو مثل زيد ، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ، ويكون (هو) راجعاً في الصلة إلى (الذي) فإن أضمرته جاز على قبح، أما على جعل الكاف حرفاً فلا يحتاج إضمار مبتدأ (هو) [١١] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٤٢٨

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٣٣ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٧١٠

(٣) انظر : الارتشاف ٤/ ١٧١٠، وشرح الكافية ٤/ ٣٢٤

(٤) انظر : الارتشاف ٤/ ١٧١٠ ، وليس في كتبه ما يدل على هذا

(٥) انظر : البسيط : ٢/ ٨٥٠

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٠٧

(٧) انظر : المقاصد الشافية ٣/ ٦٦٨

(٨) انظر : البسيط ٢/ ٨٥٠ ، ورصف المباني ١٩٥-١٩٨

(٩) انظر: رصف المباني ١٩٥-١٩٨ والبسيط ٢/ ٨٥١

(١٠) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧

(١١) انظر : الأصول في النحو ١/ ٤٣٧ ، والمغني ٢٣٩

٣-إنها تجيء زائدة ، والأسماء لا تزاد ، ولا تقع موقع الزوائد ، إنما تزاد الحروف [(١)].

٤-إن من خصائص الحروف أنها جاءت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، نحو (مررت بزيد) وليس الاسم يوصل الفعل إلى شيء ، وإذا كان ذلك كذلك كانت الكاف في نحو (جاء الذي كزيد) بمنزلة (في) في نحو (جاء الذي في الدار)[(٢)].

٥-أنها لو كانت اسما لسمع في الكلام مثل : مررت بكالأسد [(٣)].

وأما أبو حيان فتعددت آراؤه ففي تذييله يوافق أصحاب القول الثالث ، إذ يقول : (ومن النحويين من تأول هذا السماع جميعه على حذف الموصوف وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامه وقد أجاز ذلك الفارسي ، فمن نظر إلى كثرة السماع استدل به على اسمية الكاف في الكلام ومن نظر إلى أنه لم يقع في النثر خص ذلك بالشعر وتأوله .

والذي أختاره جواز ذلك في الكلام على قلة لأن هذا تصرف كثير فيها من كونها تكون فاعلة وهكذا شأن الأسماء المتصرفة يتقلب عليها وجود الإسناد والإعراب) [(٤)].

وفي بحره المحيط يوافق أصحاب القول الأول ، إذ يقول : (والكاف حرف تشبيه تعمل الجر، واسميتها مختصة عندنا بالشعر)[(٥)] ، ويقول :(والكاف المفيدة معنى التشبيه حرف وفاقا لسيبويه وجمهور النحويين خلافاً لمن ادعى أنها تكون اسما في الكلام وهو عن الأخفش)[(٦)] ، ويقول : (وهو ضعيف لاستعمال الكاف اسما ، وذلك عندنا لايجوز إلا في ضرورة الشعر مع أنه

---

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : الإيضاح ٢٠٦ .

(٣) انظر : المغني ٢٣٩، واختيارات أبي حيان النحوية للبدر ٢/ ٥٤٧

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٣٣ مخطوط

(٥) البحر المحيط ١/ ١٩٢ .

(٦) السابق ١/ ٤٢٨ .

قد تؤول ما ورد من ذلك)[١] ، ويقول : (ولم يثبت في كلام العرب أعني نثرها : جاءني كزيد ، تريد مثل زيد ، فلم تثبت اسميتها ، فتكون فاعله)[٢] .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في الحكم على الكاف في بحره ، فقد ذهب كما في النصوص السابقة إلى حرفيتها في الكلام ، ولكنه في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ... ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ذكر أوجها إعرابية لـ(أو كالذي) ، وهي :

١ –أن تكون معطوفة على المعنى ، وهو مردود عنده لعدم قياسه .

٢ –أن تكون الكاف زائدة ، وهذا مردود عنده لأن الأصل عدم الزيادة .

٣–أن تكون منصوبة على إضمار فعل تقديره : أو رأيت كالذي ، وهو حسن عنده ، لأن الحذف ثابت بخلاف العطف على المعنى .

٤ –أن تكون الكاف في موضع جر عطفا على الذي ، فتكون اسماً بمعنى مثل ولا يكون في هذا الوجه حذف فعل ولا عطف على المعنى ولا زياده ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم أو إلى مثل الذي مر على قرية ، يقول أبو حيان : (ومجيء الكاف اسما فاعلة ومبتدأة ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب وتأويلها بعيد ، فالأولى هذا الوجه الأخير ، وإنما عرض لهم الإشكال من جهة اعتقاد حرفية الكاف حملا على مشهور مذهب البصريين ، والصحيح ما ذهب

---

(١) السابق ١/ ٥٢٣ .

(٢) السابق ٧/ ٤٤٥

إليه أبو الحسن ألا ترى [إلى معادلتها][1] في الفاعلية لمثل في قول الشاعر :

وإنــك لم يُفخـــر عليـــك كفـــاخر ضعيف ولم يغلبـك مثـل مغلـب)[2]

ولا أدري لم خالف أبو حيان ما قرره من قبل ؟ ولا سيما أن اختلاف رأيه جاء في سورة واحدة وهي البقرة ، ومعتمدا على السماع أيضا !!

ثم إن ثبوت اسمية الكاف في لسان العرب لم تطلقه العرب في لسانها كما يفهم من كلام أبي حيان بل هو مقصور على شعرها دون نثرها .

وعلى القول بمجيء الكاف في سعة الكلام يعد قليلا مقارنة بكثرة مجيئها حرفا فيه ، والقليل لا يخرج عليه إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة هنا مع صحة إضمار الفعل ، وإضمار الفعل كثير للدلالة عليه.

الترجيح :

الذي يظهر رجحان حرفية الكاف على اسميتها ، وأن تفسيرها بمعنى (مثل) لا يخرجها عن حرفيتها ، ولا دليل فيه على اسميتها ، إذ هي كسائر الحروف التي تفسر بالأسماء والأفعال ، لا يخرجها تفسيرها هذا إلى الاسمية أو الفعلية .

ثم إن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه ، وعلى الكثير لا على القليل والضرورة ، لأن مجيئ الكاف اسما مقصورا على الشعر ، وليس كل ما جاز في الشعر جاز في سعة الكلام ، ولأن القول بحرفيتها يسلم من الاعتراضات المتجهة على القول باسميتها .

---

(١) ساقطة من المطبوع وهي في المخطوط ، وانظر أيضا : الدر المصون ٢/ ٥٥٧

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٠٢

باب الإضافة

وفيه مسألتان :

- إعراب (شركائهم) .

- إعراب (لا تجزي) .

٤٧- إعراب (شركائهم) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامر [(١)].

حيث اختلف في إعراب (شركائهم) على قولين :

١ -أن يكون مضافا إليه ، والمضاف (قتل) ، وفصل بينهما بالمفعول (أولادهم) .

ذكر هذا القول الفراء[(٢)] ، والطبري[(٣)] ، وأبو علي الفارسي[(٤)] ، وابن جني [(٥)] ، وابن خالويه [(٦)] ، والنحاس [(٧)] ، ومكي [(٨)] ، والمجاشعي [(٩)] ، والكرماني [(١٠)] ، والزمخشري [(١١)] ، وابن عطية[(١٢)] ، وأبو البقاء[(١٣)] .

٢- أن يكون بدلا مجرورا من الضمير في (أولادهم) ، وأن يكون (قتل) منونا ولكن

---

(١) انظر : السبعة في القراءات ٢٧٠ ، والحجة في القراءات السبعة ١٥٠ ، وحجة القراءات ٢٧٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ٣٥٧

(٣) انظر : جامع البيان ١٢/ ١٣٧

(٤) انظر : الحجة ٣/ ٤١١

(٥) انظر : الخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والمحتسب ١/ ٢٢

(٦) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٥٠

(٧) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٩٨

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٣ ، والهداية ٣/ ٢١٩٦

(٩) انظر : النكت في القرآن ٢٢٤

(١٠) انظر : غرائب القرآن ١/ ٣٨٨

(١١) انظر : الكشاف ٢/ ٧٠

(١٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٤١١

(١٣) انظر : التبيان ١/ ٥٤١

التنوين حذف منه على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به .

وأن يكون مضافا إليه على إضمار قتل المحذوف لدلالة قتل المتقدم عليه.

ذكر هذا القول أبو حيان [١] ، ورجح القول الأول[٢] .

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الآية على قولين :

القول الأول : أن يكون (شركائهم) مضافا إليه ، والمضاف (قتل) ، وفصل بينهما بالمفعول (أولادهم) .

ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة خلافية بين العلماءعلى ثلاثة أقوال على النحو الآتي :

١ -أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر إذا كان الفاصل بينهما ظرفا أو جاراً ومجروراً .

وهو قول البصريين ، والفراء[٣] ، لأن المضاف مع المضاف عليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، فكما لا يفصل بين حروف الكلمة لا يفصل بينهما .

وإنما خص الظرف والجار والمجرور بجواز الفصل بهما لأنها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرهما،

---

(١) انظر : منهج السالك ٣٠٣

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/ ٢٣١

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١٧٦- ١٧٧ ، ومعاني القرآن ١/ ٣٥٧ ، والحجة ٣/ ٤١١ – ٤١٣ ، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٢٨٨، ٢٨٩ ، والانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩١- ٢٠٠ ، وشرح الجمل ٢/ ٦٠٤ ، والبسيط ٢/ ٨٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٠ .

وأضاف المبرد الفصل بالمصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام [١] .

٢-أنه يجوز الفصل بينهما في الشعر والنثر .

وهو قول الكوفيين[٢] .

واستدلوا على ذلك بما جاء عن العرب في أشعارها ، ومنه قول الشاعر :

فَزَجَجْتها بمَزَجَّةٍ   زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ

يريد : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه .

وقول الآخر :

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقد شَفَتْ   غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها

يريد : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ، ففصل بالفاعل .

وقول الشاعر :

فأصبحت بَعْدَ - خَطَّ - بَهْجَتِها   كأنّ - قَفْراً - رُسُومَها - قَلَما

يريد : بعد بهجتها كأنّ قفرا خط رسومِها ، ففصل بالفعل .

وقول الآخر :

وفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقِذٌ لك من   تعجيل مُهْلِكَةٍ والخلدِ في سَقَرَ

يريد : وفاق بجير ، ففصل بالنداء .

والفصل بالنعت نحو قوله :

نَجَوْت وقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ   مِنْ ابن أبي شَيْخ الأَباطِحِ طالِبِ

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ٣٧٧

(٢) انظر : الإنصاف ٢/ ٤٢٧، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٦ .

يريد : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

وبما جاء عن العرب في كلامها ، فقد حكى الكسائي عن العرب قولهم : (هذا غلام والله زيد) ، وحكى أبو عبيدة عن بعضهم أنه قال : (إنّ الشاة لتجترّ فتسمع صوت والله ربِّها) ، وبقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ في قراءة ابن عامر .

ورد عليهم البصريون بأن ما أنشدوه قليل مع جهالة قائله وما كان مثله لا يحتج به ، وأما قراءة ابن عامر فيردها الإجماع لأن الإجماع منعقد على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وشبهه في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة .

فإذا اتفق على امتناع الفصل بينهما بغير الظرف وشبهه في حال السعة سقط الاحتجاج بها في حال الإضطرار .

فإذا لم تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض[1] .

والاعتماد على جهالة القائل والعين في الرد لا تقدح في الاستشهاد إذا صحت نسبة الشاهد لزمن الاحتجاج وإنما تؤثر جهالة الحال فقط [2].

هذا وقد ذهب جمهور النحويين –وفي مقدمتهم البصريون – ومعربو القرآن إلى ضعف هذه القراءة ، ووهم صاحبها إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على ضعف القراءة[3] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/ ٤٢٦ ، والهمع ٢/ ٥٢٦

(٢) انظر : المعايير النقدية في رد الشواهد الشعرية ٤٤١

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء١/ ٣٥٧، وجامع البيان ١٢/ ١٣٧، والحجة لأبي علي الفارسي ٣/ ٤١١، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والكشاف ٢/ ٧٠ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٤١١ ، والإنصاف ٢/ ٤٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦١ .

٣-أنه يجوز الفصل بينهما في الشعر والنثر إذا كان المضاف اسما يشبه الفعل ، والفاصل بينهما معمولا للمضاف منصوبا أو اسماً لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم أو إما .

وهو قول ابن مالك ، وتبعه ابن هشام وابن عقيل وناظر الجيش والسيوطي والأزهري وما سوى ذلك خاص بالشعر(١) .

واستدلوا على جواز ذلك بالسماع والقياس .

فأما السماع فمنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ في قراءة ابن عامر المتواترة ، وقول الشاعر :

عَتَوْا إذْ أَجَبْنَاهُمْ إلى السِّلْمِ رَأْفَةً   فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَاثَ الْأَجَادِلِ

يريد : سوق الأجادل ، وقول عمرو ابن كلثوم :

وحلق الماذِيّ والقوانِسِ

فداسَهُمْ دوسَ الحصادَ الدائسِ

يريد : دوس الدائس الحصاد .

وقول الآخر :

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكنافجِ   بالقاعِ فَرْكَ القُطْنِ بِالمحَالجِ

وقوله :

يُطِفْنَ بحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم تُرَعْ   بِوادِيه مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ

وقول بعضهم : (ترك يوما نفسِك وهواها سعي لها في ردها)

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣ – ٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٢ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٤ ، والهمع ٤/ ٢٩٥ .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب وعده وخفض رسله في قراءة ابن عامر ، وقوله ﷺ : (هل أنتم تاركو لي صاحبي) .

وقول الشاعر :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرةٍ بعسيلِ

وقولهم : (هذا غلام والله زيدٍ) ، وقول تأبط شراً :

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ وإما دم والقتل بالحر أجدرُ

وأما القياس على جواز ذلك فبخمسة أمور هي :

١. كون الفاصل فضلة ، فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد به .

٢. كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .

٣. كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه – (في الأمثلة الأولى) مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية مع المفعولية أو المفعولية الظرفية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس إستعماله لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير الأجنبي مزية تقتضي القول بجوازه .

٤. أن الإضافة أصلها الرفع أو النصب ، فكان محصول هذا الفعل فصلا بين فعل ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته ، فهو في الحقيقة تقديم مفعول على فاعل أو ظرف على مفعول كقولك : ضرب عمراً زيد .

٥. أن الفصل بالمفرد أسهل من الفصل بالجملة ، وقد سمع الفصل بالجملة كقولهم : (هو غلام إن شاء الله أخيك) فجوازه بالمفرد من باب أولى[1] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٣٢ ، والارتشاف ٢/ ٥٣٥ ، ومنهج السالك ٣٠٣ ، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٨ .

فابن مالك ومن تبعه يجيزون الفصل بمعمول المضاف فقط دون غيره وما سواه ضرورة .

وأما أبو حيان فيوافق ابن مالك ، إذ يقول : (وقرأ ابن عامر : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ إلا أنه نصب (أَوْلَادَهُمْ) وجر (شركائهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخر وهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً   يهوديٍ يقارِبُ أو يُزِيلُ

فكيف بالمفعول في أفصح كلام ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش :

فزججته بمزجّةٍ   زجَّ القلوصَ أبي مزاده

وفي بيت الطرماح وهو قوله :

يَطُفْنَ بحوزيِّ المراتعِ لم تَرُعْ   بواديه مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكنائِنِ

انتهى كلام ابن عطية [١] ، ولا التفات أيضاً إلى قول الزمخشري : إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٤١١

شركائهم مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر (الأولاد) والشركاء لأن الأولادَ شُرَكَاؤُهُمْ في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب ؛ انتهى ما قاله [١].

وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر ؛ انتهى [٢].

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب "هو غلام إن شاء الله أخيك" فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار . قرأ بعض السلف : "مُخلفَ وعدَه رسلِه" [٣] بنصب وعده وخفض رسله وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعاً لما ورد عن العرب فقال :

بعثتُ إليه من لساني حديقة ... سقاها الحيا سَقْيَ الرياضَ السحائبِ

وقال أبو الفتح : إذا اتفق كل شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها . وقال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . ونحوه ما روى ابن سيرين عن

---

(١) انظر : الكشاف ٢/ ٧٠

(٢) انظر : الحجة ٣/ ٤١١

(٣) لم تنسب القراءة إلى أحد بعينه ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٨١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٦٨ ، ومعجم القراءات ٤/ ٥١٨ .

عمر بن الخطاب أنه حُفِظَ أقلُّ ذلك وذهب عنهم كثيره يعني الشعر في حكاية فيها طول . وقال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ؛ انتهى [١]، ملخصاً مقتصراً على بعض ما قاله) [٢] ، ويقول أيضا أبو حيان : (... وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم وشركائهم) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب ، والصحيح جوازه وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر) [٣] ، ويقول : (وما اختاره المصنف من جواز مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح وإن كان أكثر النحويين لا يجيزونه في الكلم وأنه يختص بالشعر ، وأما من خرج بأنها غلط فهو قدح في التواتر ، وإنما أضيفت هذه القراءة إلى ابن كثير وليست على سبيل الإنفراد بها فيكون من نقل الآحاد بل جميع القراءة بالسبع متواترة فعلى كل قراءة جمع لا يمكن أن يتواطؤا على الكذب ، ومنكر التواتر فيها يكون في إسلامه دَخَل) [٤]، ويقول : (ولا يتعين هذا التخريج إذ يحتمل أن يكون "تاركو" ليس مضافاً لقوله : "صاحبي" فيلزم الفصل بل هو مما حذف منه النون و"صاحبي" مفعول منصوب ، وأصله : "تاركون" وحذف النون أولى من الفصل ، لأن الحذف قد جاء في بعض القراءات بقراءة من قرأ ﴿ **وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ** ﴾ [البقرة: ١٠٢] [٥]، وقراءة ﴿ **إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الْأَلِيمَ** ﴾ [الصافات: ٣٨] بنصب العذاب[٦]) [٧].

لذا عد من الضرائر تبعا لابن مالك إذا كان الفاصل بينهما معمول غير المضاف ، يقول في ارتشافه في باب الضرائر : (وذلك الفصل بين المتضايفين بظرف

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٥ باب فيما يرد عن العربيّ مخالِفا لِمَا عليه الجمهور.

(٢) البحر المحيط ٤ / ٢٣١ – ٢٣٣ .

(٣) الارتشاف ٤/ ١٨٤٦

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ١٠٠-١٠١ مخطوط

(٥) وهي قراءة الأعمش . انظر : المحتسب ١/ ١٠٣ ، ومعجم القراءات ١/ ١٦٦ .

(٦) وهي قراءة أبي السمال، وأبان عن عاصم . انظر : مختصر ابن خالويه ١٢٧ ، ومعجم القراءات ٨/ ٢٣

(٧)التذييل والتكميل ٤/ ١٠٠-١٠١ مخطوط

نحو قوله :

كـما خـط الكتـاب بكـف يومـاً   يهـودي يقـارب أو يزيـلُ

ومجرور نحو قوله :

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له   ....[1]

وغيرها نحو قوله :

فزججتها بمزجة   زج القلوص أبي مزاده

وبينهما بمعطوف على الاسم المضاف نحو قوله :

يا من رأى عارضاً أرقت له   بَيْنَ ذِراعَي وجَبْهة الأَسَدِ

وجاء في الكلام : « قطع الله يد و رجل من قالها » و « وبرئت إليك من مائة وعشري النحاسين ») [2].

على حين مال أبو حيان إلى البصريين في منهج السالك ، إذ أوّل ما استدل به ابن مالك حتى قراءة ابن عامر ! ، يقول : (على أن هذه الأبيات تحتمل التأويل الحسن ولا يكون فيها شاهد على ما ادعوه من الفصل "فركاً القطن ، ودوساً الحصاد ، وسوقاً البغاث ، وقرعاً القسيّ" وحذف التنوين لا لتقاء الساكنين كما حذفوه في ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] في قراءة من نصب [3]، وفي قوله :

.... ولا ذاكر الله إلا قليلا [4]،وفي قراءة ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ بغير

---

(١) تتمة البيت : إذا خاف يومًا نَبْوَةً فدعاهما

(٢) الارتشاف ٥/ ٢٤٢٩.

(٣) وهي قراءة عمار بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر . انظر : الكامل ١/ ٢٠١

(٤) تتمت البيت : فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرِ اللهّ إلا قليلاً . انظر : الكتاب ١/ ١٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٢ ، والمقتضب ١/ ١٩ ، ٢/ ٢١٣ ،

تنوين[١]، وهذا كثير في لسانهم ويكون المخفوض بعد المفعول مجروراً بإضافة مصدر محذوف إليه أي : فرك المحالج ودوس الدائس وسوق الأجادل ، وقرع الكنائن ، وحذف هذا المضاف لدلاله ما قبله عليه .

فصار نحو قول الشاعر :

رحـــــم الله أعظـــــا دفنوهمــــــا   بسجــــستان طلحـــة الطلحــــاتِ

يريد : أعظم طلحة الطلحات وقد تقدم شيء من هذا المحذوف ينقاس ... وأما قراءة ابن عامر فالتأويل فيها بعيد على أنه يمكن أن يقال أنه حذف التنوين من قتل على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به وجر شركائهم إما على البدل من الضمير المجرور في أولادهم وإما على إضمار قتل المحذوف لدلالة قتل المتقدم عليه) [٢]

والطعن في قراءة ابن عامر غير مرضي لما فيه من عدم توفية لحق الإمامة والتقدم والعدالة ولقاء الصحابة والأخذ عنهم لذا فالواجب قبولها وإثبات ما جاءت به من الفصل بين المتضايفين غير متجاوز به هذا الموضع ، يقول الشاطبي : (هذه القراءة وحدها عذر لمن قاس في الموضع لأنها نقلت عن موثوق بعربتيه قبل التعلم ، فإنه كان من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كأمثاله الذين لم يعلم لهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن) [٣] .

إلا أن الأصل ألا يقاس على هذا الموضع لقلة نظائره في غير مواطن الضرورة ، يقول الشاطبي : (... ولا يصح أن يقال : هو – وإن كان قليلا – قد ظهر له وجه من القياس حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض لأنا نقول ذلك غير معتبر من وجهين :

---

(١) وهي قراءة نصر بن عاصم وأبو عمرو ، ورويت عن عمر رضي الله عنه . انظر : مختصر ابن خالويه ١٨٣ .

(٢) منهج السالك ٣٠٣-٣٠٤

(٣) المقاصد الشافية ٤/ ١٨١

أحدهما : أن العلة إذا وجدت ، ووجه القياس إذا ظهر لا يعتبر إلا مع شياع السماع أو كونه في قوة الشائع لعدم العارض ... وهذا ليس كذلك .

والثاني : أن هذا لو كان مراعىً عندهم لكثر في كلامهم كما كثر تقديم المنصوب على المرفوع في غير المضاف .

ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون بعدم مراعاة للفظ القرآن أو إخراجا له عن الفصاحة أو نحو ذلك كما يظن من لا تحقيق له ! بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة لكنه لم يكثر فيقاس عليه .

وعل هذا بنى سيبويه والمحققون وهو الصواب ، ولكن ابن مالك ربما أهل هذه القاعدة كما فعل هنا) [1].

وما خاف الجمهور لا يقاس عليه لقلته ، وهذا ما أدين الله به في هذه المسألة والله أعلم .

ومع هذا لم يلتزم أبو حيان في بحره المحيط بما ذهب إليه وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ .

إذ يقول : (وقرأ الجمهور : بإثبات النون في بضارين . وقرأ الأعمش : بحذفها [2]، وخرّج ذلك على وجهين :

أحدهما : أنها حذفت تخفيفاً ، وإن كان اسم الفاعل في صلة الألف واللام والثاني : أن حذفها لأجل الإضافة إلى أحد ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو به ، كما قال :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له ....

(١) السابق ٤/ ١٨١– ١٨٢ .

(٢) انظر : المحتسب ١/ ١٠٢

وكما قال :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي ....

وهذا اختيار الزمخشري ، ثم استشكل ذلك ، لأن أحداً مجرور بمن ، فكيف يمكن أن يعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة ؟ فقال : فإن قلت : كيف يضاف إلى أحد ، وهو مجرور بمن ؟ قلت : جعل الجار جزءاً من المجرور . انتهى [١]. وهذا التخريج ليس بجيد ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، والجار والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضاف إليه ، لأنه مشغول بعامل جر ، فهو المؤثر فيه لا الإضافة . وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور ، فهذا ليس بشيء ، لأنه مؤثر فيه . وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء ، والأجود التخريج الأول ، لأن له نظيراً في نظم العرب ونثرها. فمن النثر قول العرب : "قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا" ، يريدون : ثنتان ومائتان .) [٢].

واعترض السمين على شيخه أبي حيان في تضعيفه التخريج الأول ، إذ يقول السمين : (وفي قولِ الشيخ نظرٌ، أمَّا كونُ الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال، لأنه قد فُصِل بالمفعولِ به في قراءة ابن عامر فبالظرفِ وشَبْهِهِ أَوْلَى ... وأمَّا قولُه:"لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يؤثر فيه "فإنما ذلك في الجُزْءِ الحقيقي، وهذا إنما قال : نُنَزِّلُه منزلَة الجزءِ ، ويَدُلُّ على ذلك قولُ النحويين: الفعلُ كالجزءِ من الفاعلِ ولذلك أُنِّثَ لتأنيثه ، ومع ذلك فهو مؤثِّرٌ فيه) [٣].

فأبو حيان على هذا مضطرب في هذه المسألة بين الجواز سابقا والمنع هنا !! ولو أنه اكتفى بأنه ليس ثم مضاف إليه ، لأن المجرور مشغول بعامل الجر ، فهو المؤثر فيه لا الإضافة لكان سببا قويا في رد إعراب الزمخشري إلا إن قيل إنّ النون حذفت في "بضاري" للإضافة إلى محذوف مقدر على

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ١٧٣

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٠١ .

(٣) الدر المصون ٢/ ٤٢-٤٣

حد قوله : يا تيم تيم عدي في أحد الوجوه كما قاله بعضهم [١]، ولكنه حذف لا دليل عليه .

والقول الثاني : أن يكون بدلا مجرورا من الضمير في (أولادهم) ، وأن يكون (قتل) منونا ولكن التنوين حذف منه على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به ، وأن يكون مضافا إليه على إضمار قتل المحذوف لدلالة قتل المتقدم عليه.

يقول أبو حيان : (وأما قراءة ابن عامر فالتأويل فيها بعيد على أنه يمكن أن يقال أنه حذف التنوين من قتل على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به وجر شركائهم إما على البدل من الضمير المجرور في أولادهم وإما على إضمار قتل المحذوف لدلالة قتل المتقدم عليه) [٢].

وهو تأويل بعيد كما قال لأن فيه فسادا من جهة الصناعة والمعنى . فأما فساده من جهة الصناعة فإن فيه حذف المضاف وإبقاء المضاف عليه مجروراً ، لا يقاس عليه لقلته[٣]، وأما فساده من جهة المعنى فإن القول بالبدلية من الهاء في أولادهم يجعل المعنى : أنه زين لكثير من المشركين قتل أولاد شركائهم وهذا فاسد .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان ما ذهب إليه أبو حيان وهو القول بالإضافة على البدلية وتوهم الإضافة في قراءة ابن عامر ، وذلك لسلامته من الاعتراض المتجهة إلى غيره ، مع أن القول الأول لا يقاس عليه لعدم اطراده ، ولكنه أولى ما تحمل عليه هذه القراءة .

---

(١) انظر : حاشية الشهاب ٢/ ٢١٥ ، وشرح المعاني ١/ ٣٤٤ .

(٢) منهج السالك ٣٠٣-٣٠٤

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٤

٤٨- إعراب (لا تجزي) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨]

اختلف في إعراب جملة (لا تجزي) على قولين :

١-أن تكون في محل نصب صفة ، والرابط محذوف .

وهذا قول معربي القرآن ومفسريه بالإجماع [١].

٢-أن تكون في محل جر مضاف إليه .

وهو قول أبي حيان[٢].

المناقشة :

اختلف في إعراب جملة (لاتجزي) على قولين :

١-أن تكون صفة .

ومجيء الجملة نعتا يشترط فيه عند النحاة ثلاثة شروط هي :

١- أن يكون منعوتها نكرة.

٢- أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وهذا الضمير إما ملفوظ به أو مقدر.

الثالث : أن تكون خبرية [٣].

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١ ، وجامع البيان ١/ ٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٨، والحجة ٢/ ٤٤، ٣/ ٢٨٤، ٦/ ٢٦٧ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٢١ ، والمحتسب ٢/ ١٦٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٩٢، وغرائب القرآن ١/ ١٣٧ ، والكشاف ١/ ١٣٥ ، ومفاتيح الغيب ٣/ ٤٩٤ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٢١ ، والتبيان ١/ ٦٠ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٣٤٧

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٣- ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٠- ٣١١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٥ ، ١٩١٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٣٤٩ مخطوط ، ومغنى اللبيب ٤٠٦.

والآية اجتمعت فيها هذه الشروط الثلاثة ، لذا قال أبو حيان : (وهذه الجملة صفة لليوم، والرابط محذوف، فيجوز أن يكون التقدير: لا تَجْزِي فيه ، فحذف حرف الجر [والضمير دفعة واحدة، ويجوز أن يكون التقدير: لا تَجْزِيه فيكون قد حَذَف حرف الجر][1] فاتصل الضمير بالفعل، ثم حُذف الضمير، فيكون الحذف بتدريج، أو عَدَّاه إلى الضمير أولاً اتساعاً. وهذا اختيار أبي عليٍّ[2]، وإياه نختار.

.... وحَذْف الضمير من الجملة الواقعة صفة جائز، ومنه قوله:

فما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا

يريد: أصابوه[3].

وما ذهبوا إليه من تَعَيُّن الربط أنه "فيه"، أو "الضمير" هو الظاهر)[4] .

وعلى كل فإعراب (لا تجزي) صفة لم يخالف فيه أحد من النحويين والمفسرين من جهة الصناعة ، ولا من جهة المعنى .

٢-أن تكون في محل جر مضاف إليه .

وهذا القول هو أرجح من أخيه عند أبي حيان ، إذ يقول : (ويجوزعلى رأي الكوفيين[5] أن لا يكون ثَمَّ رابط ، ولا تكون الجملة صفة، بل مضاف إليها. (يوم) محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوماً يوم لا تجزي، فحُذِف (يوم) لدلالة يوماً عليه، فيصير المحذوف في الإضافة

---

(١) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع .

(٢) انظر : الحجة ٦/ ٢٦٧ .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٨٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦، ١٠، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٨٩

(٤) البحر المحيط ١/ ٣٤٧

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٩٥ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٨٤٠ .

نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات:٣٥]، ونظير ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ [الانفطار:١٩]، فلا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً[١]، وهو بدل كُلٍّ من كُلٍّ، ومنه قول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

في رواية مَن خفض، التقدير: أَعْظم طلحة[٢]. وقد قالت العرب: " يُعْجِبُنِي الإِكْرَامُ عِنْدَكَ سَعْدٍ بنيه" يعجبني الإكرامُ إكرام سَعْدٍ[٣]. وحَكى الكسائي عن العرب: "أَطْعَمُونا لَحْماً سَمِيناً شاةٍ ذبحوها" أي: لَحْمَ شاة[٤]. وحكى الفراء عن العرب: "أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنه، الدقيق عظمه"[٥]، على تقدير: لو تعلمون العلمَ [علم][٦] الكبيرة سنه، فحذف الثاني اعتماداً على الأول، ولم يُجز البصريون ما أجازه الكوفيون[٧] من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في: " يُعْجِبني القيامُ زَيْدٍ "[٨]. ولا يَبْعد ترجيح حَذْف (يوم) لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي والفراء عن العرب. ويُحسِّن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعراب، فيتنافر مع إعراب ما قبله، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى.

---

(١) قال السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٣٣٦): " يكون اليوم الثاني بدلاً من " يوماً الأول ".أهـ

(٢) انظر : رصف المباني ٣٦٥، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٤، وهمع الهوامع ٣/ ١٥٠، والمساعد ٢/ ٣٦٧. وذكر المبرد في المقتضب ٢/ ١٨٨-١٨٩ وجه الفتح، وانظر : شروح سقط الزند ٣/ ٩٥٨.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٩٥ مخطوط .

(٤) انظر : المساعد٢/ ٣٦٧، وروح المعاني ١/ ٢٥٢.

(٥) انظر : ضرائر الشعر١٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٩٥ مخطوط ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٠، وقد عزاه محقق الارتشاف إلى معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢، ولم أجده فيه.

(٦) زيادة من المخطوط ، ساقطة من المطبوع .

(٧) انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٠.

(٨) تقديره: يعجبني القيامُ قيامُ زيدٍ.

ولم أَرَ أحداً من الـمُعْرِبين والمفسرين خَرَّجوا هذه الجملة هذا التخريج، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة لـ "يوم"، ويلزم من ذلك حَذْف الرابط أيضاً من الجمل المعطوفة على ﴿لَّا تَجۡزِي﴾، أي: ولا يقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه، وعلى ذلك التخريج لا يحتاج إلى إضمار هذه الروابط) [1] ، وتبعه السمين فقال : (وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير عائد؛ لأن الظرف متى أضيف إلى الجملة بعده لم يؤت له فيها بضمير إلا في ضرورة)[2] .

ومسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

حيث ذهب البصريون إلى جوازها على قلة بشرط وهو أن يكون المضاف المحذوف بعد عاطف منفصل بلا ، أو غير منفصل ، كقولهم : " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة " ، و"ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك " ، وكقوله :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقّد بالليل نارا

وما ورد غير ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، على حين ذهب الكوفيون إلى قياسه بما سبق ذكره [3].

وتبع الكوفيين أبو حيان في بحره إلا أنه أفرط في ذلك فأجاز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه إذا كان جملة ! وهذا لم يقل به أحد ، وهو بهذا مخالف للإجماع النحوي في هذه المسألة وخارق له ، والسبب في ذلك كي لا يضطر إلى تقدير محذوف في الآية ، ولعل هذا بسبب نزعته الظاهرية .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٤٧

(٢) الدر المصون ١/ ٣٦٦

(٣) انظر :الكتاب ١/ ٦٥-٦٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٣٩ ، والتنديل والتكميل ٤/ ٩٥ مخطوط ، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٧ والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٢٠٩ .

يقول ابن هشام : (ولا يعلم أن مضافا إلى جملة حذف ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ أو أنها أنيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع)(١) .

ومع ذلك فإن أبا حيان لم يلتزم بإعرابه هذا في نظائر هذه الآية بل أعربها صفة وذلك في قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، إذ يقول : (والجملة من قوله (يجعل) صفة ليوم ، فإن كان الضمير يجعل عائدا على اليوم فواضح وهو الظاهر ، وإن عاد على الله كما قال بعضهم ، فلا بد من حذف ضمير يعود إلى اليوم أي يجعل منه كقوله : ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾)(٢) ، وفي قوله تعالى : ﴿وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣] ، إذ يقول : (والجملة من لا يجزي صفة ليوم ، والضمير محذوف أي منه ...)(٣) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب (لا تجزي) صفة، وذلك لما يلي :

١ -لصحته من جهة الصناعة والمعنى .

٢ -لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه .

٣ -لأنه قول النحاة والمفسرين بإجماع .

٤ -لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٤

(٢) البحر المحيط ٨/ ٣٥٦

(٣) السابق ٧/ ١٨٩

باب إعمال اسم الفاعل

وفيه مسألة :

- إعراب (قلبه) .

٤٩- إعراب (قلبه) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] .

حيث اختلف في إعراب (قلبه) على أقوال :

١ -أن يكون فاعلا لاسم الفاعل "آثم" ، و"آثم" خبر إنّ .

ذكر هذا القول النحاس[١]، ومكي[٢]، والزمخشري[٣]،وابن عطية[٤]، وأبو البقاء[٥].

٢ -أن يكون مبتدأ مؤخرا ، و"آثم" خبرا مقدما .

ذكر هذا القول النحاس[٦]،والزمخشري[٧].

٣-أن يكون فاعلا سد مسد الخبر ، و"آثم" مبتدأ ، والجملة خبر إنّ .

ذكر هذا القول النحاس[٨]، ومكي[٩]، والزمخشري[١٠]،وابن عطية[١١].

٤ -أن يكون بدلا من الضمير المستكن في "آثم" .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٤٩

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٦

(٣) انظر : الكشاف ١/ ٣٢٩

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٣٨٧

(٥) انظر : التبيان١/ ٢٣٣

(٦) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٤٩

(٧) انظر : الكشاف ١/ ٣٢٩

(٨) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٤٩

(٩) انظر : مشكل إعراب ١/ ١٤٦

(١٠) انظر : الكشاف ١/ ٣٢٩

(١١) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٣٨٧

ذكر هذا القول النحاس [١]، ومكي [٢]،وابن عطية[٣]، وأبو البقاء [٤].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [٥].

المناقشة :

اختلف في إعراب (قلبه) على أربعة أقوال :

١ -أن يكون فاعلا لاسم الفاعل "آثم" ، و"آثم" خبر إنّ .

وهذا القول من جهة الصناعة لا خلاف فيه ، وذلك أن إعمال اسم الفاعل عمل فعله لا يخلو من أن يكون فيه (أل) أو (لا) فإن لم يكن فيه (أل) فيعمل بشروط عند البصريين والفراء وهي :

١)أن يكون مكبرا ، وأجاز الكسائي والكوفيون وأبو جعفر النحاس وابن عصفور إعماله مصغرا إلا أن ابن عصفور اشترط أن يكون اللفظ لم يستعمل إلا مصغرا ، ولم يلفظ به مكبرا .

٢)أن لا يوصف قبل العمل ، وأجاز الكسائي والكوفيون إعماله إذا وصف قبل العمل .

فاشتراطهم عدم التصغير والوصف لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله لشبهه به فإذا صغر أو وصف خرج عن شبه الفعل ، لأن الفعل لا يصغر ولا يوصف .

٣)أن يكون معتمداً على ما قبله وهو على نوعين :

أ- نوع خاص بعمله في غير باب الابتداء، وذلك كونه خبرا أو صفة أو حالاً ، تقول : هذا

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٤٩

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٦

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٣٨٧

(٤) انظر : التبيان١/ ٢٣٣

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/ ٢٧٢

ضاربٌ زيداً ، ومررت برجل ضارب زيدا ، وجاء زيد راكباً فرساً . وهذا جائز بلا خلاف كما يقول ابن السراج [(١)] .

ب- نوع خاص بعمله في باب الابتداء حيث يرفع فاعل يسد مسد الخبر ، واعتماده على الاستفهام أو النفي ، وأجاز الأخفش والكوفيون إعماله هنا من غير اعتماد .

٤)أن يكون دالاً على الحال والاستقبال وأجاز الكسائي عمله في المضي .

وإن كان فيه (أل) فمذهب الجمهور أنه يعمل عمل فعله مطلقاً ، ولم يخالف في ذلك إلا الرماني والأخفش[(٢)] .

فالرماني يقصر عمله على المضي ، والأخفش يمنع عمله مطلقا .

ومن خلال ما سبق يتجلى أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان مجرداً من "أل" معتمدا على غير الاستفهام والنفي وإنما الخلاف في تخلف الشروط الباقية .

يقول أبو بكر بن السراج : (أنا ضارب زيداً ، لا خلاف أن زيداً (زيداً) منصوب بضارب ، لأن تعديه جائز) انتهى[(٣)] .

وأما أبو حيان فمع البصريين ، إذ قد ذكر شروطهم وأدلتهم[(٤)] .

وعلى كل فإعراب (قلبه) فاعلا لاسم الفاعل لا خلاف فيه كما سبق ، والأولى الحمل على

---

(١) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٦٧ ، ولم أجد في الأصول ١/ ١٢٥ نصه على عدم الخلاف !

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٤٨٠ ، ١/ ١٧١ ، والتعلقية ١/ ٢٨٢ ، ووالإيضاح ١٣٤، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، وشرح الجمل ١/ ٥٥٤ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٦٧ ، والمغني ٧٦٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٦٧ ، ولم أجد في الأصول ١/ ١٢٥ نصه على عدم الخلاف !

(٤) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٦٧، والتنديل ٤/ ٢١٧ مخطوط .

ما لا خلاف فيه ، لذا رجح أبو حيان إعراب (حصونهم) و(فاقع) فاعلين لمانعتهم ، ولفاقع في قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢] [١]، وفي قوله تعالى ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [البقرة: ٦٩] [٢] ، وتبعه السمين فقال : (فمحل الوفاق أولى)[٣].

٢-أن يكون مبتدأ مؤخرا ، و"آثم" خبرا مقدما .

وهذا القول من جهة الصناعة فيه خلاف ، يقول أبو حيان : (وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون) [٤] ، لما يترتب عليه عندهم من عود الضمير على متأخر وهذا ممتنع [٥]، وهو جائز عند البصريين لكثرة السماع الوارد ومنه قولهم : في بيته يؤتى الحكم ، وقولهم : في أكفانه لف الميت، ومشنوء من يشنوك ، وحكى سيبويه : تميمى أنا .

فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر لأن التقدير فيها الحكم يؤتى في بيته والميت لف في أكفانه ومن يشنؤك مشنوء وأنا تميمى وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

ويروى الأكارم وتقديره : بنو أبنائنا بنونا .

وقال الآخر :

فَتَىً ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنا ... وحُبَّ الزادُ في شَهْرَيْ قُماحِ

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٤٢ .

(٢) انظر : السابق ١/ ٤١٧.

(٣) الدر المصون ١٠/ ٢٧٨

(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٧٣

(٥) انظر : الإنصاف ١/ ٦٥ ، وأسرار العربية ٦٩، ٧٠ .

والخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ولهذا جاز بالإجماع ضرب غلامه زيد إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير قال الله تعالى ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرا لفظا لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير [1] .

٣-أن يكون فاعلا سد مسد الخبر ، و"آثم" مبتدأ ، والجملة خبر إنّ .

وهذا القول من جهة الصناعة فيه خلاف ، يقول أبو حيان : (وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين [2]، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام ، نحو : أقائم الزيدان ؟ وأقائم الزيدون ؟ وما قائم الزيدان ؟ لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن ، إذ يجيز : قائم الزيدان؟ فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام) [3].

٤-أن يكون بدلا من الضمير المستكن في "آثم" بدل بعضٍ من كل.

وهذا القول لم يذكره أبو حيان ، وهو صحيح من جهة الصناعة إلا أنه يشكل على من يرى أن البدل على نية تكرار العامل[4] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول على غيره ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه ، ولأنه لا خلاف فيه ، ولأن الأولى حمل الكلام على ظاهره من غير تقديم ولا تأخير ، ولأنه قول جمهور المعربين .

---

(١) انظر : الإنصاف ١/ ٦٥ ، وأسرار العربية ٦٩، ٧٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١٢٧ ، والإنصاف ١/ ٦٥ ، وأسرار العربية ٦٩/ ٧٠ والبسيط ١/ ٥٨٣ ، والدر المصون ٢/ ٦٨٤

(٣) البحر المحيط٢/ ٣٧٣

(٤) انظر : التبيان ١/ ٢٣٣

باب نعم وبئس

وفيه مسألة :

- إعراب المخصوص المتأخر .

٥٠- إعراب المخصوص المتأخر :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [البقرة: ٢٠٦] .

وفي قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [آل عمران: ١٢] .

حيث اختلف في إعراب الاسم المرفوع (المخصوص) بعد نعم وبئس إذا تأخر على أربعة أقوال :

١-أن يكون مبتدأ ، وما قبله خبر عنه.

وهو قول سيبويه [(١)]، وابن خروف [(٢)]، وابن مالك [(٣)]، والرضي [(٤)]، والشاطبي [(٥)].

٢-أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف .

وهو قول ابن عصفور [(٦)].

٣-أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف .

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٦ .

(٢) عزاه إليه الرضي . انظر : شرح الكافية ٤/ ٢٥٤

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٤٦

(٥) انظر: شر المقاصد الشافية ٤/ ٥٣٦

(٦) انظر: المقرب ٧٣، وشرح الجمل ١/ ٦٠٣.

وهو قول الجمهور كالجرمي[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥] .

٤ –أن يكون بدلا من فاعلي نعم وبئس .

وهو قول ابن كيسان[٦] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [٧] .

المناقشة :

اختلف في إعراب الاسم المخصوص بالمدح أو الذم على النحو الآتي:

القول الأول : أن يكون مبتدأ ، وما قبله خبر عنه .

يقول ابن خروف : (ثبت باتفاق كونه مبتدأ بدليل جواز دخول ناسخ الابتداء عليه ، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضمار ، فينبغي أن لا يقال به) [٨]، وتبعه ابن مالك فقال : (هو عندي متعين ، لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل) [٩]، وقال أيضا : (وأما على القول بكون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر فليزم منه موافقة الرافع ، وهو امتناع دخول إن إلا مع تقدم المخصوص كقولك في نعم الفتى : إنّ زيدًا نعم الفتى) [١٠] .

---

(١) عزاه إليه أبو حيان . انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٤ .

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ١٤٢ .

(٣) انظر: الأصول في النحو١/ ١١٢ .

(٤) انظر: الإيضاح ١٢٦ .

(٥) انظر: اللمع ١٤٠، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٤

(٦) انظر: التذييل والتكميل مخطوط ٣/ ١٧٦، والتصريح ٣/ ٤١٩ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٢/ ٤١٠ .

(٨) انظر : التذييل والتكميل ٣/ ١٧٤

(٩) شرح التسهيل ٣/ ١٦ .

(١٠) السابق ٣/ ١٧ .

ويقول أبو حيان: (والمخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير: وبئس المهاد جهنم. وكثيرًا ما يحذف لفهم المعنى، وهذا مما يستدل به لمذهب سيبويه : أنه مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر، إذ لو كان خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر للزم من ذلك حذف الجملة برأسها من غير أن يبقى ما يدل عليها ، وذلك لا يجوز ، لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة) [١]، ويقول : (وبهذا الحذف يبطل مذهب من زعم أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر كان خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، لأنه يلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء لأنها تبقى جملة مفلتة من الجملة السابقة قبلها، إذ ليس لها موضع من الإعراب، ولا هي اعتراضية ولا تفسيرية ، لأنهما مستغن عنهما وهذه لا يستغنى عنها، فصارت مرتبطة غير مرتبطة ، وذلك لا يجوز. وإذا جعلنا المحذوف من قبيل المفرد كان فيما قبله ما يدل على حذفه، وتكون جملة واحدة كحاله إذا تقدم). [٢] فأبو حيان اعتمد على حذف المخصوص في الآيات السابقة ، وحذف المفرد أولى من حذف الجملة.

لذلك قال في إعراب (هي) في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] : (و" هي " مبتدأ على أحسن الوجوه ، وجملة المدح خبر عنه)[٣].

القول الثاني : أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف .

وهذا القول مردود عليه بأن هذا الحذف ملتزم، ولا يوجد خبرا يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده، كخبر المبتدأ بعد لولا، وهذا بخلاف ذلك[٤].

القول الثالث : أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف .

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤١٠ .

(٢) البحر المحيط ٢/ ١٢٧، وانظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٧٥ مخطوط، ومنهج السالك ٣٩٧.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٣٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧

وهذا القول مردود عليه من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنه لو كان غير مبتدأ لوجب أن ينتصب إذا دخلت عليه " كان " لأن خبر المبتدأ هذا حكمه معها ، فتقول : نعم الرجل كان زيدا ، والعرب لم تعدل عن الرفع في مثل هذا فدل على أنه مبتدأ .

الوجه الثاني : أن الكلام عند جعل " زيد " خبرا لمبتدأ محذوف جملتان ، ليست إحداهما في موضع إعراب ، وهو خلاف الظاهر ، وادعاء خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع ، فكان تقدير مبتدأ غير جائز ، لعدم الاحتياج إلى ذلك . وذلك أن " نعم وبئس " لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح أو الذم مع الجنس الذي هو منه ، فلا يقدر على هذا إلا مبتدأ ، كما لا يقدر " زيد " في قولك : " ذهب أخوه زيد " إلا مبتدأ .

الوجه الثالث : أن المخصوص يجوز حذفه اتفاقا إذا تقدم ذكره وكان معلوما ،كقوله تعالى : ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٣٠] ، فلو كان المبتدأ لازم الحذف ، ثم حذف الخبر ، لأدى إلى حذف الجملة بأكملها ، وذلك غير جائز ، وإنما يحذف من الجملة أحد جزءيها ، ويبقى الثاني دالا عليه ، ولا يحذفان معا إلا أن يعوّض من ذلك، كقولك : أزيد في الدار أم لا ؟ فكان القول بها يؤدي إلى ذلك ممتنعا .

الوجه الرابع : أن دعوى الحذف في موضع لم يظهر فيه ذلك المحذوف دعوى من غير حجة ، وتكلف لا يحتاج إليه .

الوجه الخامس : أن " نعم الرجل " ليس كلاما مفيدا بوجه فلابد له من جزء آخر ، لأن " نعم الرجل " بمعنى جامع المحامد الرجل أو جمع محامد الرجل ، فهو جزء كلام مفتقر إلى جزء آخر وهو المخصوص ، فتقدير المبتدأ محذوفا نقض للغرض ، وجعل ما هو تام غير تام (١) .

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦-١٧ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٣٦-٥٣٨ .

هذا وقد نسب ابن مالك إلى سيبويه أنه أجاز كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار [(١)]، واعترضه أبو حيان في صحة نسبة هذا القول إلى سيبويه ، فقال : (وقال سيبويه رحمه الله : (وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله . وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه[(٢)]) فسوى سيبويه التركيبين تأخير المخصوص وتقديمه ، ثم قال سيبويه : (كأنه قال نِعمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل)[(٣)] لأن عبد الله حالة التقديم يستحيل أن يكون جملة ، وإنما أراد أن تعلق المبتدأ بالخبر ، والخبر بالمبتدأ تعلق لازم . فإذا بدأت بالمبتدأ احتجت إلى خبر ، وإذا بدأت بالخبر احتجت إلى مبتدأ إلا أن ذاك جملتين ، فإذا قلت : ذهب ، فكأنه قيل لك : من الذاهب ، وإذا قلت : زيد ، فكأنه قيل لك : ما شأنه .

وبان بهذا النص من سيبويه فساد نسبة ذاك لسيبويه كما فعل المصنف في قوله : " إن سيبويه أجاز أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار " ، وأنه لم يتصفح كلامه) [(٤)]، وبهذا يتضح أن سيبويه لم يقل بإعراب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف كما قال ابن مالك ، وهذا الخطأ منه يعد هفوة ، ولا يلزم منه أنه لم يتصفح كلام سيبويه ، فكتبه ملأى بكلام سيبويه مما يدل على اطلاعه على كتاب سيبويه ، وأما كلام أبي حيان فيه فلا يقبل عفا الله عنه .

القول الرابع : أن يكون بدلا من فاعلي نعم وبئس .

وهذا القول مردود لوجهين :

أحدهما : أن من شأن البدل صحة الاستغناء عنه ، وهذا لا يصح الاستغناء عنه إذا لم يتقدم ذكره ، أو لم يعلم .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٣) السابق ٢/ ١٧٧

(٤) التذييل والتكميل مخطوط ٣/ ١٧٥.

فلا يقال : نعم زيد ، وإن قيل إنه بدل لازم التبعية فيرد بأنه ليس في الإبدال ما هو كذلك[(١)] .

والثاني : أن البدل من شرطه صحة وقوعه موقع المبدل منه ، وهذا ليس كذلك .

ويجاب عن هذا بأن صحة الاستغناء والقوع موقع المبدل منه مسألة خلافية قد مرت في غير هذا الموضع .

ولكن أقوى الردود على ضعف هذا القول هو مجيء المخصوص محذوفا في الآيات السابقة وغيرها ، فإن البدل لا يحذف فينوى ! .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب المخصوص مبتدأ وما قبله خبر عنه ، وهو ما رجحه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١- لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه .

٢- لقلة الحذف فيه بخلاف غيره .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣/ ١٧٥ مخطوط ، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٣٩

باب النعت

وفيه مسائل :

- إعراب (الحي) .
- إعراب (غير) .
- إعراب (ملك الناس) .
- إعراب (رب) (الرحمن) .

٥١- إعراب (الحي) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

حيث اختلف في إعرابه على خمسة أوجه:

١- أن يكون صفة لـ (الله).

٢- أن يكون خبرا ثانيًا للجلالة.

٣- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هو الحي.

٤- أن يكون بدلاً من (هو) أو من (الله) تعالى.

٥- أن يكون مبتدأ ، والخبر (لا تأخذه).

ذكر هذه الأوجه النحاس[١]،ومكي[٢] وأبو البقاء[٣] على حين لم يذكر ابن عطيه إلا القول الأول[٤].

وقد رجح أبو حيان القول الأول [٥].

المناقشة :

اختلف في إعراب (الحي) على أقوال على النحو الآتي :

١ – أن يكون مرفوعاً على أنه نعت (لله) عز وجل ، وهذا القول رجحه أبو حيان من جهة

---

(١) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٣٠

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٩-١٥٠

(٣) انظر: التبيان ١/ ٢٠٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٣٣٣

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/ ٢٨٧

السماع ، قائلا : (وأجودها الوصف ، ويدل عليه قراءة من قرأ : الحيَّ القيومَ بالنصب [١]، فقطع على إضمار : أمدح ، فلو لم يكن وصفاً ما جاز فيه القطع ، ولا يقال : في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، لأن ذلك جائز حسن [٢]، تقول : زيد قائم العاقل) [٣]، وتبعه السمين[٤] .

ولا ريب أن ما ذهب إليه أبو حيان من جهة السماع هو الأولى ، إذ الأصل في القراءات هو التوافق فيما بينها ، والقرآن يفسر بعضه بعضا.

٢- أن يكون مرفوعاً على أنه خبر ثان للفظ الجلالة (الله) .

وهذا القول من جهة الصناعة بحاجة إلى تفصيل ، لأن تعدد الخبر ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

أولها : تعدد في اللفظ والمعنى لا لتعدد المخبر عنه ، كقولك : زيد قائم ضاحك ، ويجوز فيه العطف وتركه ، فتقول : زيد قائم وضاحك .

وثانيها : تعدد في اللفظ دون المعني ، وضابطه : ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض ، أي : مز ، وهذا أعسر أيسر ، أي : أضبط ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف نظرا للمعنى ، لأن الخبرين في المعنى شيء واحد ، والعطف يقتضي خلاف ذلك ، وأجاز أبو علي، العطف نظراً إلى تغاير اللفظ احتجاجاً بقول الشاعر :

لُقَيمُ بنُ لُقمانَ من أُختِهِ ... فكانَ ابنَ أُختٍ لهُ وابنَما

وثالثها : تعدد في اللفظ والمعنى التعدد المخبر عنه حقيقة أو حكما ، فيجب فيه العطف ، فتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ، ونحوي ، وكاتب .

---

(١) وهي قراءة الحسن البصري . انظر : مختصر ابن خالويه ٢٢، ومعجم القراءات ١/ ٣٦٠

(٢) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٣٥ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٨٧

(٤) انظر : الدر المصون : ٢/ ٥٣٩ .

ومنه قول الشاعر :

يَــــدَاكَ يَـــــدٌ خَيْرُهَـــــا يُرْتَجَـــى وَأُخْــــرَى لِأَعْـــــدَائِهَا غَائِظَــــهْ

وتعدد المخبر عنه حكما ، لكونه ذا أجزاء متعددة كقوله تعالى : ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٌ وَلَهۡوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٌ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ ﴾ [الحديد: ٢٠] ، وكقول الشاعر :

والمــرءُ ســاعٍ لأَمــرٍ لــيس يُدْرِكــهُ والعَــيْشُ شُــحٌّ وإِشْــفَاقٌ وتأْمِيــلُ

ومنع ابن مالك تعدد الخبر في النوع الثاني والثالث لأن قولهم : الرمان حلو حامض بمعنى خبر واحد أي : مز ، لأن قول الشاعر يداك يد خيرها يرتجى ، في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدة . إلا من باب المجاز فيجوز ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع كما أنه لا يستعمل بدون عطف .

وهذان النوعان ليسا محل خلاف بين النحويين ، وإنما الخلاف في النوع الأول ، وهو تعدد الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى(١)، وفيه ثلاثة أقوال هي :

١ -جواز تعدده مطلقا وهو قول الجمهور سواء اقترن بعاطف أم لا ، وكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجمل ، أم مركبًا منهما ،ومعنى الخبرين واحدًا أم لا .

نحو : زيد كاتب وشاعر وفقيه ، وزيد كاتب شاعر فقيه ، وزيد أبوه قائم أخوه خارج ، وهند منطلقة أبوها خارج ، وزيد أمه منطلقة خارج .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦] ، وبقول الشاعر :

مـــن يـــك ذابـــتّ فهـــذا بتّـــي مـــــصّيفٌ مقـــــيّظٌ مُـــــشَتي

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢٦ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٩ مطبوع .

وبقول الأخر :

ينـــامُ بإحـــدى مُقْلَتَيْـــهِ ويتَّقـــي   بأخرى المَنايـا فهـو يَقْظـانُ هـاجِعُ[(١)]

٢-عدم جواز تعدده مطلقا ، وهو قول الكوفيين وابن الطراوة وابن عصفور إلا إذا كان الخبران في معنى واحد ، كالرمان حلو حامض أي : مز ، فلا يستقل بالإخبار عن صاحبه ، فإن لم يكونا كذلك فالعطف متعين ، فإن جاء ما ظاهره بدون عطف قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ ، وجعل الثاني صفة [(٢)] .

يقول ابن عصفور : (ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد ، نحو قولهم : هذا حلو حامض أي مز)[(٣)] ، ويقول أبو حيان : (وهذا اختيار من عاصرناه من مشايخنا)[(٤)] .

٣-عدم جواز تعدده إذا كان أحدهما إنشاءاً وهو قول أبي علي الفارسي وابن حني [(٥)] ، فلا يجوز نحو : زيد قائم ضحك .

فعلى هذا هم متفقون من خلال ما سبق على جواز تعدد الخبر إذا كان الخبران في معنى واحد كهذا حلو حامض ، وإنما الخلاف في نحو : زيد كاتب شاعر في عدم صلاحيتهما للاستقلال .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٨٣ ، والمقتضب ٤/ ٣٠٧ – ٣٠٨ ، والأصول ١/ ٢٧ ، والتخمير ١/ ٢٧٦ ، وشرح المفصل ١/ ٩٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٦ ، وشرح ألفية ابن الناظم ١٢٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٠ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٤ والمغنى٢/ ٥٩٩ ، وأضح المسالك ١/ ٢٢٨ ، والمساعد١/ ٢٤٢ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٣٠ .

(٢) انظر : الأصول ١/ ١٥٤ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٣٠ –١٣١ ، والمقرب ٩٢، وشرح الجمل ١/ ٣٥٩ .

(٣) المقرب ٩٢ ، وانظر : شرح الجمل ١/ ٣٥٩ .

(٤) التنذييل والتكميل٤/ ٨٩ مطبوع ، وانظر : الارتشاف ٣/ ١١٣٧ .

(٥) انظر : الحجة ٦/ ٢٨ ، والمقاصد الشافية ٢/ ١٣٥ . وقد وهم ابن هشام فنسب إلى أبي علي أنه يمنع التعدد فيها إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة انظر : المغني٥٦٢.

فابن الطراوة وابن عصفور يمنعان تعدد الخبر فيهما لذلك ، على حين يجيزه الجمهور كما مر .

وأما أبو حيان فمع الجمهور ، إذ يقول : (وإذا لم يجمع الخبرين لفظ واحد ، وقصدت الجمع كان الأكثر فيهما بمنزلة : هذا حلو حامض ، ومنه قراءة عبد الله ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ [هود: ٧٢] [١] ، ومنه ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج: ١٦] ، وقوله : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج: ١٦] ، وقول الشاعر :

مــن يــك ذابــتّ فهــذا بتّــي مــصّيفٌ مقــيّظٌ مُــشَتي

ويصلح هنا العطف . بحسب قصدك الجمع بينهما ، والخبران هنا ليسا متنافيين ، ويصلح أن يستقل كل واحد منهما بالخبرية بخلاف : هذا حلو حامض) [٢]، إلا أنه خالفهم في مسألة اختلاف الخبرين إفراداً وجمعاً ، فقال : (وقلت بتعدد الأخبار التي ليست في معنى خبر واحد ، وهذا أولى بالبعد لتباين أحد الخبرين ، لأن الأول مفرد والثاني جملة)[٣] .

والذي يظهر لي بعد ذلك جواز تعدد الأخبار مطلقاً قياساً على النعت (الوصف) ، لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التعدد كما استحق النعت ذلك ، إلا إذا اختلف أحد الخبرين خبراً وإنشاء فلا يصح لاختلاف المعنى فيهما .

إلا أنه يؤخذ على أبي حيان أمران :

الأول : نقضه قوله بحجة الإجماع ، إذ يقول في موضع آخر : (وتعداد الأحوال والأخبار فيه خلاف وتفصيل ذكر في النحو ، فليس ذلك مما أجمع عليه النحاة) [٤] .

---

(١) برفع شيخ ، انظر : مختصر ابن خالويه ٦٥

(٢) التذييل ٤/ ٩١- ٩٢ ، وانظر : البحر المحيط٣/ ٣٨٤ ، ٤/ ٣٥٦، ٦/ ١٧٨ ، ٢٧٥ ، ٨/ ٤٤٥

(٣) البحر المحيط ١/ ١٥٩ .

(٤) البحر المحيط ٨/ ٢٠٤

الثاني : إجازته تعدد الخبر مع اختلافهما إفراداً وجملة ، وهو لا يرى بجوازها كما سبق .

ومع ذلك فقد أعرب ما جاء منها على الخبرية وذلك في قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٥٤]، إذ يقول : (و"يؤتيه" استئناف أو خبر أو حال) [١] .

٣- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي : هو الحي .

وهذا القول محوج إلى التقدير ، والأصل في الكلام عدم التقدير .

٤- أن يكون مرفوعاً على البدل إما من الضمير (هو) ، وإما من لفظ الجلالة " الله " .

فإن كان من الضمير " هو " ، فهذا جائز [٢] ، ويكون من بابِ إقامةِ الظاهرُ مُقامَ المضمرِ، لأنَّ جملةَ النفي خبرٌ عن الجلالةِ ، وإذا جعلتَه بدلاً حَلَّ محَلَّ الأولِ فيصيرُ التقدير: الله لا إله إلا الله [٣] .

وإن كان من لفظ الجلالة (الله) فهو جائز ، ولا يضرّ الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر [٤] .

الترجيح :

والذي يظهر لي من خلال ما سبق رجحان القول الأول وهو إعراب (الحي) صفة على غيره وهو ما رجحه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١-لأنه لا خلاف فيه .

---

(١) السابق ٣/ ٥٢٥

(٢) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٦٥

(٣) انظر : الدر المصون : ٢/ ٥٣٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ١٤٧ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٧٣ .

٢-لاعتماده على قراءة الحسن البصري ، إذ الأصل في القراءات هو التوافق فيما بينها ، ويؤيد ذلك أن صفات الله تعالى مبنية على المدح مطلقا ، يقول ابن فارس : (وَعَلَى هَذَا الوجه تجري أسماء الله جلَّ وعزَّ، لأنه المحمود المشكور المثنَّى عَلَيْهِ بكلّ لسان، ولا سَمِيَّ لَهُ جلّ اسمُهُ فيخلُصُ اسمه من غيره)[١] .

(١) الصاحبي ٥٢

٥٢- إعراب (غير) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [فاطر:٣] .

حيث اختلف في إعرابه على أربعة أقوال :

١ -أن يكون خبرا للمبتدأ (خالق) .

وهذا القول ذكره الفراء[١]، والزجاج [٢]، والنحاس[٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، وابن عطية[٥].

٢ -أن يكون فاعلا لاسم الفاعل لاعتماده على أداة الاستفهام .

وهذا القول ذكره مكي[٦]، وأبو البقاء[٧] .

٣ – أن يكون بدلاً من قوله (من خالق) و(من خالق) مبتدأ ، خبره محذوف . ذكر هذا القول أبو علي الفارسي[٨] .

٤ -أن يكون صفة لخالق على الموضع.

وهذا القول ذكره النحاس[٩]، وأبو علي الفارسي[١٠] ، ومكي [١١]، وابن عطية[١٢]، وأبو البقاء[١٣] ، واقتصر عليه الزمخشري[١٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٦٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٦٠.

(٤) انظر : الحجة ٦ / ٢٦ .

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٤٩٤.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٩٣

(٧) انظر: التبيان ٢/ ١٠٧٣

(٨) انظر : الحجة ٤ / ٤٠ ، ٦ / ٢٧ .

(٩) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٦٠ .

(١٠) انظر : الحجة ٦ / ٢٧ .

(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٩٣.

(١٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٤٩٤.

(١٣) انظر: التبيان ٢/ ١٠٧٣.

(١٤) انظر: الكشاف ٣/ ٥٩٧

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث [(١)] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (غير) على أقوال :

القول الأول : أن يكون خبرا لـ(خالق) و(خالق) مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا ، ويكون المعنى : هل خالق غير الله ؟

وهذا القول جائز .

القول الثاني : أن يكون فاعلا لاسم الفاعل لاعتماده على أداة الاستفهام .

وقد رد هذا القول أبو حيان قائلا : (وفي هذا نظر ، وهو أن اسم الفاعل ، أو ما جرى مجراه ، إذا اعتمد على أداة الاستفهام وأجرى مجرى الفعل ، فرفع ما بعده ، هل يجوز أن تدخل عليه "من" التي للاستغراق ، فتقول : هل من قائم الزيدون ؟ ، كما تقول : هل قائم الزيدون ؟ . والظاهر أنه لا يجوز . ألا ترى أنه إذا جرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم ، خلافه إذا أدخلت عليه "من" ولا أحفظ مثله في لسان العرب ، وينبغي أن لا يقدم على إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب)[(٢)].

واعترضه السمين قائلا : (ولا يَظهرُ التوقُّف؛ فإنَّ شروط الزيادةِ والعملِ موجودةٌ) [(٣)] ، وتبعه الشهاب ، والألوسي .

يقول الشهاب : (ولا وجه لتوقف أبي حيان بأنه لم يسمع إعماله مع زيادة من فإنّ شرط الزيادة والإعمال موجود من غير مانع فالتوقف من غير داع لا وجه له غير التعنت)[(٤)] ، ويقول

---

(١) انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨٧

(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٨٧

(٣) الدر المصون ٩/ ٢١٢

(٤) حاشية الشهاب ٧/ ٢١٤

الألوسي : (وفيه أن شرط الزيادة والأعمال موجود ولم يبد مانعا يعول عليه فالتوقف تعنت من غير توقف)[١].

فالاعتراض على أبي حيان هو من جهة الصناعة ، وهو مقبول فيما يظهر ، إذ إن شروط زيادة " من " موجودة في الآية ، وهي ثلاثة شروط :

١ – أن يتقدمها نفي أو استفهام أو نهي .

٢ –أن يكون مجرورها نكرة .

٣ – أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ [٢].

إلا أن أبا حيان لفت إلى مسألة هي من الدقة بمكان في اسم الفاعل المسبوق بـ" من" الزائدة ، وهي عدم احتياجه إلى تعيين الفاعل ، إذ في ذلك مناقضة لدلالة عموم النفي في " من " ، فمثلا " هل من قائم " يحتاج إلى تعيين الفاعل ، كأنه قيل : لا أحد قائم ، بخلاف لو قيل : " هل من قائم الزيدون " فإن ذكر الفاعل ينقض نفيه على وجه العموم ! ، وهذا لا يجوز عندي كما قال أبو حيان ، ثم إن المسألة هذه ليس فيها سماع فيعضدها ويفصل في الأمر .

القول الثالث : أن يكون بدلاً من قوله (من خالق) ، و(من خالق) مبتدأ ، وخبره محذوف. وذلك لأن (غير) تحمل على (إلا) في الاستثناء ، وما بعد (إلا) إذا وقع بعد نفي أو شبهه ترجح إعرابه بدلاً ، فكذلك (غير) تأخذ حكم (إلا) في الاستثناء[٣] .

وهذا القول جائز إلا أن فيه حذف الخبر ، والأولى عدم الحذف .

القول الرابع : أن يكون صفة لخالق على الموضع.

---

(١) روح المعاني ٢٢/ ١٦٦

(٢) انظر: الارتشاف ٤/ ١٧٢٣ ، ومغني اللبيب٤٥٢ .

(٣) ينظر : الحجة ٤ / ٤٠ بتصرف كثير .

وهذا القول يوافق في المعنى قراءة حمزة والكسائي في قراءتهما (غيرِ) بالخفض نعتا للخالق على اللفظ [(١)]. وهو ما رجحه أبو حيان قائلا : (وهذا أظهر لتوافق القراءتين) [(٢)]، وتبعه ابن عاشور [(٣)].

وهو كما قالا ، لأن الأصل في القراءات التوافق لا الاختلاف .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول : وهو إعراب (غير) خبراً للمبتدأ (من خالقٍ) والقول الثالث : وهو إعرابها صفة لـ(خالقٍ) على الموضع إلا أن أرجحها عندي هو القول الثالث وهو ما رجحه أبو حيان لأمرين :

١ – لأن الأصل في (غير) أن تكون صفة .

٢ – ولموافقة قراءة أخرى ، إذ الأصل في القراءات التوافق بينها .

---

(١) انظر : الحجة في القراءات السبع ٢٩٦.

(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٨٧ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٢٢/ ٢٥٤

٥٣- إعراب (ملك الناس) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١-٣].

حيث اختلف في إعراب "ملك الناس ، وإله الناس" على ثلاثة أقوال :

١-أن يكونا صفتين .

ذكر هذا القول النحاس[١] ، ومكي[٢] ، ورجحه ابن هشام[٣].

٢-أن يكونا بدلين

ذكر هذا القول الأخفش[٤] ، والنحاس[٥] ، ومكي[٦].

٣-أن يكونا عطف بيان .

ذكر هذا القول الزمخشري[٧] ، والرازي[٨] ، وابن عاشور[٩].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول[١٠].

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٣١٥

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٥٦

(٣) انظر : المغني ٧٤٢

(٤) انظر : معاني القرآن ٢/ ٤٥٠

(٥) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٣١٥

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٥٦

(٧) انظر : الكشاف ٤/ ٨٢٣

(٨) انظر : مفاتيح الغيب٣٢/ ٣٧٦

(٩) انظر : التحرير والتنوير ٣٠/ ٦٣٣

(١٠) انظر : البحر المحيط ٨/ ٥٣٥ .

المناقشة :

اختلف في إعراب (ملك الناس وإله الناس) على ما يلي :

١ -أن يكونا صفتين .

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح ، لأن الأصل في الصفة أن تكون مشتقة [١]، لذا رجح أبو حيان هذا القول قائلا : (والظاهر أن "ملك الناس إله الناس" صفتان) [٢].

٢ -أن يكونا بدلين .

وهذا القول من جهة الصناعة فيه أمران :

١ -أن الأصل في البدل أن يكون جامدا لا مشتقا إلا إن قيل أنهما جريا مجرى الأعلام فيجوز ذلك .

٢ -أن تعدد البدل والمبدل منه واحد مسألة خلافية كما سبق[٣]، والنحاس ومكي[٤] يجيزانها، والأصل حمل الكلام على ما لا خلاف فيه .

أما أن كان "ملك الناس " بدلا من "رب الناس" ، و"إله الناس" بدلا من " ملك الناس" على قول الأخفش [٥]فهذا جائز لأن البدل من البدل لا خلاف فيه.

٣-أن يكونا عطف بيان .

يقول الزمخشري : (فإن قلت : مَلِكِ النَّاسِ إِلِهِ النَّاسِ ما هما من رب الناس؟ قلت : هما

---

(١) انظر : شرح الجمل ١/ ١٩٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٠٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٤

(٢) البحر المحيط ٨/ ٥٣٥ .

(٣) انظر : المسألة

(٤) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٣١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٥٦

(٥) انظر : معاني القرآن ٢/ ٤٥٠

عطف بيان ، كقولك : سيرة أبى حفص عمر الفاروق. بين بملك الناس ، ثم زيد بيانا بإله الناس، لأنه قد يقال لغيره : رب الناس ، كقوله (اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللهِّ) وقد يقال : ملك الناس. وأمّا إِلهِ النَّاسِ فخاص لا شركة فيه ، فجعل غاية للبيان) [١] .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيان بأن (عطف البيان المشهور أنه يكون بالجوامد ، وظاهر قوله أنهما عطفا بيان لواحد ، ولا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان ، هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لا يجوز ؟) [٢] .

فأما قوله المشهور في عطف البيان أن يكون جامدا فإنه مردود بما أجاب عنه السمين وابن هشام بأنهما جريا مجرى الجوامد ، يقول السمين : (ويُجابُ عنه: بأنَّ هذا جارٍ مجرى الجوامِدِ) [٣] ، ويقول ابن هشام : (وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا إله واحد وملك عظيم)[٤] .

وأما قوله أنه لا ينقل عن النحاة شيئا في تكرار عطف البيان ..

فيفهم منه أن المسألة التي لا يعلم فيها قولا لأحد من المتقدمين ، وليس له فيها سلف فإنه يردها .

وهذا في نظري من آثار النزعة الظاهرية عنده رحمه الله ، إذ المسائل النحوية لا تخلو من سماع وقياس فإذا عدم السماع في المسألة فإن القياس يفصل فيها ، وعطف البيان يشبه الصفة في توضيحها لمتبوعها ومطابقتها له ، فمن باب أولى أن يتعددعطف البيان قياسا على النعت .

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٢٣

(٢) البحر المحيط٨/ ٥٣٥

(٣) الدر المصون ١١/ ١٦١

(٤) المغني ٧٤٢

ثم إن الاحتجاج بالنفي لا يلزم المعارض القول به فلعل له دليلا اعتمده لم يبلغ أبا حيان ، وكما قيل :

وقــل لمــن يــدعي في العلــم فلــسفةً حفظـت شـيئا وغابـت عنـك أشـياءُ

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو القول بالصفة على غيره وهو ما رجحه أبو حيان ، لصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولسلامته من الاعتراضات ، ولأنه لا خلاف فيه .

٥٤- إعراب (رب) ، (الرحمن) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ۝٣٦ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ [النبأ: ٣٦، ٣٧] .

اختلف في إعراب (رب ، الرحمن) على قولين :

١-أن يكونا بدلين من (ربك) .

ذكر هذا القول النحاس[١] ، ومكي [٢]، والزمخشري [٣]، وأبو البقاء[٤] .

٢-أن يكونا صفتين لـ(ربك) .

ذكر هذا القول الزجاج [٥]،والنحاس[٦] ،ومكي [٧]،والزمخشري [٨]،وأبو البقاء [٩].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [١٠] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (رب ، والرحمن) على قولين :

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٥/ ١٣٦

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩٧

(٣) انظر : الكشاف ٤/ ٦٩١.

(٤) انظر : التبيان٢/ ١٢٦٨

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٧٥

(٦) انظر : إعراب القرآن ٥/ ١٣٦

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩٧

(٨) انظر : الكشاف ٤/ ٦٩١.

(٩) انظر : التبيان٢/ ١٢٦٨

(١٠) انظر : البحر المحيط ٨ / ٤٠٧ .

١ -أن يكونا بدلين من (ربك) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، إذ يقول : (فيه نظر ، لأن البدل الظاهر أنه لا يتكرر فيكون كالصفات) [١].

ومسألة تكرار البدل والمبدل منه واحد ليس للنحاة المتقدمين كلام فيها ، وإنما أجازها النحاس[٢]، ومكي [٣]، والزمخشري [٤]، والرازي [٥]، وأبو البقاء [٦]، والخفاجي [٧].

على حين منعها أبو حيان [٨]، وابن هشام[٩]، والسمين[١٠]، وذلك لسببين :

أحدهما : أن النحاة لم ينصوا على تكرار البدل إلا في بدل البداء .

وثانيهما : أن المبدل منه على نية الطرح ، فلو طرح المبدل منه لم يستقم الكلام بالبدلين .

يقول أبو حيان : (أما بدل البدل عند من أثبته فقد تكررت فيه الأبدال ، وأما بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتمال ، فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها ، أو منعه ، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البدل لا يكرر ، وذلك في قول الشاعر :

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٤٠٧ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٥/ ١٣٦

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩٧

(٤) انظر : الكشاف ٢/ ٢٠٢ .

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ٢٥/ ٤٨٧

(٦) انظر : التبيان ٢/ ٢٨٠

(٧) انظر : حاشية الشهاب ٤/ ٢٥٦

(٨) انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٣١ ، ٤/ ٤٠٨ ، ٨/ ١٢٦

(٩) انظر : مغني اللبيب ١١٧

(١٠) انظر : الدر المصون ١/ ٧٤

فــإلى ابــنِ أُمِّ أُنــاسٍ أَرْحَــلُ نــاقتي عمْــروٍ فتُبْلِــغُ حــاجتي أو تُزْحِــفُ
مَلِــكٍ إذا نَــزَلَ الوفــودُ ببابِــه عَرَفُــوا مــوارِدَ مُزْبِــدٍ لا يُنْــزَفُ

قال : فملك بدل من عمرو ، بدل نكرة من معرفة ، قال : فإن قلت : لم لا يكون بدلاً من ابن أم أناس ؟ قلت : لأنه قد أبدل منه عمرو ، فلا يجوز أن يبدل منه مرة أخرى ، لأنه قد طرح . انتهى .

فدل هذا على أن البدل لا يتكرر ، ويتحد المبدل منه ؛ ودل على أن البدل من البدل جائز)[1]، ويقول أيضا : (وفيه تكرار الإبدال ، وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء ...)[2] ، ويقول ابن هشام : (لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب) [3]، ويقول السمين : (وفي جوازه نظر ، وليس في المسألة نقل إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة) [4] .

الذي يظهر لي جواز تكرار البدل والمبدل منه واحد في غير بدل البداء ، وذلك لما يلي :

١ - أن البدل هو أحد التوابع فحكمه حكم سائر التوابع كالنعت فكما يجوز تعدد النعت والمنعوت واحد وكذلك التوكيد جاز ذلك في البدل[5] .

٢ – أنه كما جاز البدل من البدل فما المانع من تكرره لمبدل منه واحد .

هذا ومجي "الرحمن" بدلا في هذه الآية فيه مخالفة للأصل في البدل ، إذ الأصل في البدل أن يكون جامدا لا مشتقا إلا على قول الأعلم الشنتمري الذي ذهب إلى أن "الرحمن " بدل لكونه

---

(١) البحر المحيط ٧ / ٤٣١ .

(٢) البحر المحيط ١ / ١٥١ .

(٣) مغني اللبيب ١١٧

(٤) الدر المصون١ / ٧٤

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٢٢٣ .

علما بالغلبة ، واستدَلَّ على ذلك بأنه قد جاء غيرَ تابعٍ لموصوفٍ، كقوله تعالى: ﴿ الرحمن عَلَّمَ القرآن ﴾ [الرحمن: ١-٢] ﴿ الرحمن عَلَى العرش استوى ﴾ [طه: ٥] . وقد رَدَّ عليه السُّهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبيَّناً لِما قبله، وما قبله - وهو الجلالة في البسملة - لا يفتقرُ إلى تبيين لأنها أعرفُ الأعلامِ، ألا تراهم قالوا: ﴿ وَمَا الرحمن ﴾ [الفرقان: ٦٠] ولم يقولوا: وما اللهُ ، ولكنه - وإن كان يجري مجرى الأعلام - فإنه مشتق من الرحمة ، فهو وصف يراد به الثناء ، ثم إن مجيء "الرحمن " غير تابع لا يمنعُ كونَه صفةً، لأنه إذا عُلم الموصوفُ جاز حَذْفُه وبقاءُ صفتِه، كقولِه تعالى: ﴿ وَمِنَ الناس والدوآب والأنعام مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [فاطر: ٢٨] أي نوع مختلف، وكقول الشاعر:

كناطحٍ صخرةً يوماً لِيُوْهِنَها ... فلم يَضِرْها وأَوْهَى قرنَه الوَعِلُ

أي: كوعلٍ ناطح، وهو كثير[1] .

٢-أن يكونا (رب والرحمن) صفتين لـ(ربك) .

وهذا القول لا خلاف فيه لا من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو إعرابهما صفتان ، كما رجحه أبو حيان ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه ، ولأن الصناعة والمعنى يقبلانه ، ولأنه لا خلاف فيه ، والحمل على ما لا خلاف فيه أولى من غيره .

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٤٢ ، والدر المصون١/ ٣٠

باب عطف النسق

وفيه مسائل :

-إعراب (والملائكة) .

-إعراب (وبشر) .

-إعراب (والمسجد) .

-إعراب (ومن) .

-إعراب (وتدلوا) .

-إعراب (ومن الذين) .

٥٥- إعراب (والملائكة) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾ [البقرة: ١٦١] برفع الملائكة والناس وأجمعين في قراءة الحسن الصري[١] .

اختلف في إعراب (والملائكةُ) على أقوال :

١-أن تكون معطوفة على موضع لفظ الجلالة (الله).

وهذا قول جميع معربي القرآن[٢] .

٢-أن تكون مرفوعةً بفعلٍ محذوفٍ ، تقديره " وتلعنهم " أي : وتَلْعَنُهم الملائكة .

وهذا قول ابن جني[٣] .

٣-أن تكون معطوفة على (لعنة) بتقديرِ حَذْفِ مضافٍ، تقديره : ولَعْنَةُ الملائكةِ ، فلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامه[٤] .

٤-أن تكونَ مبتدأً لخبر محذوف تقديره: والملائكةُ والناسُ أجمعون تَلْعَنُهم[٥] .

وأما أبو حيان فرد القول الأول ، وصوّب بقية الأقوال[٦] .

---

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١١ ، ومعاني االقرآن وإعرابه ١/ ٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٧٥ ، والمحتسب ١/ ١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١١٥ ، والكشاف ١/ ٢٠٩ ، والمحرر الوجيز ١/ ٢١٨، والتبيان ١/ ١٣٢ .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٩٦ ، وجامع البيان ٣/ ٢٦٣ ، ومعاني االقرآن وإعرابه ١/ ٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٧٥ ، والمحتسب ١/ ١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١١٥ ، والهداية ١/ ٥٣١ ، والكشاف ١/ ٢٠٩ ، والمحرر الوجيز ١/ ٢١٨، والتبيان ١/ ١٣٢ .

(٣) انظر: المحتسب ١/ ١١٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٣٦ .

(٥) انظر: السابق

(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٣٥-٣٣٦ .

المناقشة :

اختلف في إعراب (والملائكة) بالرفع على قراءة الحسن على أقوال :

١ -القول الأول : أن تكون معطوفة على موضع لفظ الجلالة (الله).

وهذا القول عليه جميع معربي القرآن ومفسريه[(١)] إلا أن أبا حيان رد هذا قائلا : (وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع ، من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا يتغير ، هذا إذا سلمنا أن لعنة هنا من المصادر التي تعمل ، وأنه ينحل بأن والفعل . والذي يظهر أن هذا المصدر لا ينحل لأن والفعل ، لأنه لا يراد به العلاج . وكان المعنى : أن عليهم اللعنة المستقرة من الله على الكفار ، أضيفت إلى الله على سبيل التخصيص ، لا على سبيل الحدوث . ونظير ذلك : ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [هود: ١٨] ، ليس المعنى ألا أن يلعن الله على الظالمين ، وقولهم له ذكاء الحكماء . ليس المعنى هنا على الحدوث ، وتقدير المصدرين منحلين لأن والفعل ، بل صار ذلك على معنى قولهم : لهُ وجهٌ وجهُ القمر ، ولهُ شجاعةٌ شجاعةُ الأسد ، فأضفت الشجاعة للتخصيص والتعريف ، لا على معنى أن يشجع الأسد . ولئن سلمنا أنه يتقدر هذا المصدر ، أعني لعنة الله بأن والفعل ، فهو كما ذكرناه لا محرز للموضع ، لأنه لا طالب له . ألا ترى أنك لو رفعت الفاعل بعد ذكر المصدر لم يجز حتى تنون المصدر ؟ فقد تغير المصدر بتنوينه ، ولذلك حمل سيبويه قولهم : هذا ضارب زيد غداً وعمراً ، على إضمار فعل : أي ويضرب عمراً [(٢)]، ولم يجز حمله على موضع زيد لأنه لا محرز للموضع . ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت : هذا ضارب زيداً وتنون وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون ، فهي مسألة خلاف . البصريون يجيزون ذلك فيقولون : عجبت من ضرب زيد عمراً . والفراء يقول : لا يجوز ذلك ، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع . والصحيح مذهب

---

(١) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٣٥ .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٦٩

الفراء ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل . فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر ، لأنا نقول : لا نسلم أنه مصدر ينحل ، لأن والفعل ، فيكون عاملاً . سلمنا ، لكن لا نسلم أن للمجرور بعده موضعاً . سلمنا ، لكن لا نسلم أنه يجوز العطف عليه)[(١)]. فشروط العطف على الموضع كما يرى أبو حيان لم تتحقق ، وهي ثلاثة شروط :

١ - أن يمكن ظهور ذلك الإعراب المراعى في فصيح الكلام .

٢ - أن يكون الإعراب الموضعي مستحقًا بالإصالة .

٣- أن يكون الطالب للإعراب الموضعي موجودًا [(٢)].

فإذا طبقت هذه الشروط على المعطوف عليه في الآية ، لم تكن متحققة ؛ ذلك لأن (لعنة) لا تنحل لـ(أن) والفعل ، فلا يصح أن يقال : عليهم أن يلعنهم اللهّ . وإذا امتنعت الشروط المطلوبة لمراعاة الموضع ، فلا يمكن أن يقال : عليهم لعنة اللهُ برفع لفظ الجلالة . فهذا الإعراب لم يظهر في الفصيح ، وليس الرفع مطلوبًا لكلمة (لعنة) ؛ لأنها لا تعمل فتخلف الشرط الثاني ، وإذا كانت (لعنة) لا تعمل لكونها لا تنحل لـ(أن) والفعل ، فقد تخلف طالب الموضع ، وبذلك تكون الشروط كلها غير متحققة ، فلا يصح العطف بالرفع مراعاة للفظ الجلالة ؛ لأنه ليس له موضع .

ولكن القائلين بالعطف على الموضع في هذه الآية لا يرون بهذه الشروط فيلزمون بها كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين [(٣)].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٣٥ .

(٢) انظر: شرح الجمل ١/ ٢٧٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٥ ، والارتشاف ٣/ ١٢٨٩، والمغني ٦١٦

(٣) انظر: الكافية الشافية٢/ ١٠٤٧-١٠٥٠ ، وارتشاف الضرب٥/ ٢٢٧٧، ومغني اللبيب ص٤٥١، والمساعد٢/ ٢٠٧

ثم يقول أبو حيان : (وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون ، فهي مسألة خلاف . البصريون يجيزون ذلك فيقولون : عجبت من ضرب زيد عمراً . والفراء يقول : لا يجوز ذلك ، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع . والصحيح مذهب الفراء [١]، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل)، وقال في غير هذا الموضع : (ورفع الفاعل بالمصدر المنون ، زعم الفراء أنه ليس بمسموع ، وأجاز البصريون ذلك على قلة) [٢] ، ولكن البصريين قد استدلوا على وروده بالسماع ، إذ يقول الشاعر :

حـــربٌ تـــردد بيـــنهم بتـــشاجرٍ   قـــد كفّـــرت آباؤهـــا أبناؤهـــا

فالتقدير : بتشاجر أبناؤها كفرت آباؤها أي: لبست الدروع [٣].

ورد أبو حيان الاحتجاج بهذا البيت ، قائلا : (وهذا البيت لا حجة فيه بل الظاهر أن قوله : "آباؤها أبناؤها" مبتدأ وخبر. وآباؤها في ضعف الأحلام مثل أبنائها، ألا ترى أن قبله ما يدل على هذا المعنى وهو قوله:

هيهـــات قـــد ســـفهت أميـــةُ رأيَهـــا   فاســـتجهلتْ حلماؤُهـــا ســـفاؤُها

إذ التقدير: حلماؤها مثل سفهائها فكذلك يكون تقدير آباؤها أبناؤها، ويلزم أيضا في تخريج البيت على قول البصريين أن يفصل بين المصدر ومعموله بقوله : قد كفرت آباؤها) [٤] ، ثم يقول

---

(١) انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٥، والمقرب ١٤٣ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ مخطوط وعزاه إلى الكوفيين ابن أبي الربيع في الكافي في الإفصاح ٣/ ١٠٧٢

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣، مخطوط ، وانظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٦٠، ومنهج السالك ٣١٢، والكتاب ١/ ١٨٩، والمقتضب ١/ ١٤ ، والإيضاح ١٨١، والمحتسب ١/ ١١٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٩، والمقتضب ١/ ٥٥٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٥، والمقرب ١٤٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ مخطوط، ومنهج السالك ٣١٢ ، والكافي في الإفصاح ٣/ ١٠٧٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ مخطوط، وانظر : منهج السالك ٣١٢.

بعد ذلك : (والذي يظهر لي مذهب الفراء، لأن كل ما أورده سيبويه وغيره من المصدر المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل، ولم يذكره سيبويه إلا في نفس عبارته ، قال: " وذلك عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا"[(١)] ، وليس في لفظه ما يدل على انه محكي عن العرب، فيحتمل أن يكون ذلك رأيًا منه ، بل هو ظاهر كلامه، وقياس منه، لأنك كما تقول عجبت من أن ضرب زيدٌ عمرًا، ينبغي أن تقول: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا ، وكأن سيبويه لم ير مانعا يمنع من ذلك إذا أنزل منزلة (أن يفعل) والفاعل يظهر مع (أن يفعل) فينبغي أن يظهر مع ما نُزِّل منزلته، وكونه يُذكر مضافًا إليه المصدر يقضي بذكره معه غير مضاف، إذ لا فرق، والذي ينبغي أن يعول عليه هو مذهب الفراء، لأنه سامع لغة من العرب ، وقد نفى ذلك عن لسانهم، مع أن الكوفيين أوسع سماعًا وأتبع لشواذ كلام العرب من البصريين. وللفراء أن يقول المصدر وإن نزل منزلة (أن يفعل) فليس ينبغي أن يجري عليه أحكام لفظه من ذكر الفاعل معه وغير ذلك، إنما يتّبع في ذلك موجب الأدلة السمعية فليس موضع قياس ، ومع أن المصدر اسم صراح لم يبن للفاعل ولا موضع له فذكر الفاعل بعده بمثابة ضم اسم إلى اسم من غير جامع بينهما فإذا أضيف إليه أمكن اتصاله به وصارت بينهما علاقة من جهة اللفظ مع العلاقة التي من جهة المعنى فأمكن ذلك، ولذلك سمع مضافا إلى الفاعل، ولم يسمع غير مضاف والفاعل مذكور بعده)[(٢)].

وما ذهب إليه أبو حيان من أنه لم يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون مردود من عدة وجوه :

١ - في تحقيق نسبة القول بالمنع إلى الفراء[(٣)]، حيث ذكر الفراء في معانيه ما يفهم منه جواز

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٨٩ ، إذ يقول فيه : (بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارِع فى عمله ومعناه. وذلك قولك: عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدا، " فمعناه أنّه يَضرب زيدا. وتقول: عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيداً " بكرٌ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمراً، ويَضرب عمراً زيدٌ.)

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ مخطوط، وانظر : منهج السالك ٣١٢.

(٣) أول من نسب ذلك إليه هو ابن عصفور انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٥.

مجئ الفاعل بعد المصدر المنون وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات: ٦] .

إذ يقول : (ولو رفعت الكواكب) تريد: زيناها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء)[١] .

٢- في اتخاذ عدم السماع في المسألة دليلاً على منعها وهذا أمر مردود ، لأن الأدلة تثبت بغير السماع كالقياس مثلا ، وهو ما استدل به البصريون هنا، وهذا على القول بعدم السماع مطلقًا في المسألة وإلا فقد ورد السماع عن العرب ، ومنه قوله:

حرب تردد بينهم بتشاجرٍ قد كفَّرت آباؤها أبناؤها

وهذا البيت وإن كان لا يخلو من ضرورة ومن احتمال أن يكون (آباؤها أبناؤها) جملة مستقلة من مبتدا وخبر[٢]، إلا أنه قد ورد ما يشفع له وهو قوله تعالى: ﴿ مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢]، وقوله : ﴿ بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات: ٦] ، فيمن رفع [٣]، وقولهم : "أعجبني قراءةٌ في الحمام القرآن "، فـ (القرآن) قائم مقام الفاعل، وهما في الحكم سواء، وإذا كان كذلك ثبت صحة رفعه[٤]، ثم إن السماع وإن كان قليلاً فقد عضده القياس، ولم يعارضه معارض فوجب أن يكون أصلا يعول عليه كما تقرر في الأصول[٥] .

على أنني أرى أن القول بالقلة فيها نظر ، لأن سيبويه أطلق القول فيها كما سبق ، وإطلاقه

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٨-٦٠٩.

(٣) القراءة الأولى قراءة أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود وزيد بن علي ، والثانية لم تعز لأحد . انظر : معجم القراءات ٦/ ١١، ٨/ ٦ .

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٢١٩

(٥) انظر: الكافي في الإفصاح ٣/ ١٠٧٢ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٩.

يدل على استواء التصريح بالفاعل بعد المصدر المنون وعدمه.

٣- في التفرقة بين المصدر المنون والمضاف في مجيء الفاعل بعدهما.

لا فرق بينهما في هذه المسألة لأن كل واحد منهما يطلب فاعلا ومفعولا من جهة المعنى، فليكن كلُّ واحد منهما عاملا فيما طلبه، وقد عمل المضاف في الفاعل فليعمل المنون فيه كذلك[١].

٤- في تفسير كلام سيبويه في هذه المسألة.

فهو يرى أن سيبويه لم يحك عن العرب سماعا في هذه المسألة وإنما قاسه قياسًا ، ولكنني أرى أن سيبويه قد سمعه عن العرب ، وذلك أنه إذا مثل على شيء فإنما هو مثال قائم على سماع عن العرب ، ويدل على ذلك تقييده عبارته في مواطن كثيرة بأنه "لا يتكلم به" كقوله : (وهذا تمثيل ولا يتكلم به)[٢] (فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به)[٣] (فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام)[٤].

٥-في نقضه ما قرره في قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ الحج: ٣٢ ، إذ يقول: (وقرئ القلوب بالرفع على الفاعلية بالمصدر الذي هو تقوى)[٥].

٢- القول الثاني : أن تكون مرفوعةً بفعلٍ محذوفٍ ، تقديره " وتلعنهم " أي : وتَلْعَنُهم الملائكة .

يقول أبو حيان : (كما خرج سيبويه في : هذا ضارب زيد وعمراً : أنه على إضمار فعل :

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٢١٨-٢١٩.

(٢) الكتاب ١/ ٨٣

(٣) السابق ١/ ٣٧٦.

(٤) السابق ٢/ ١٩.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٣٤١

ويضرب عمراً[(١)])[(٢)] ، وقد وصف السمين هذا القول بالتكلف [(٣)]، ولعله لما فيه من احتياج للتقدير ، والأصل عدم ذلك .

٣-القول الثالث : أن تكون معطوفة على (لعنة) بتقديرِ حَذْفِ مضافٍ، تقديره : ولَعْنَةُ الملائكةِ ، فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامه.

يقول أبو حيان : (فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه نحو : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢])[(٤)].

وقد وصف السمين هذا القول بالتكلف أيضا [(٥)]، وهو كما قال ، لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه ليس لها نظائر في مثل هذا التركيب .

٤-أن تكونَ مبتدأً ، خبره محذوف لفهم المعنى تقديره: والملائكةُ والناسُ أجمعون تَلْعَنُهم[(٦)] .

وقد وصف السمين أيضا هذا القول بالتكلف [(٧)]، ولعله لما فيه من احتياج للتقدير ، والأصل عدم ذلك .

ولكنني لا أراه متكلفا بل هو عندي أرجح الأقوال الثلاثة الأخيرة ، وذلك لأن حذف الخبر وإبقاء المبتدأ أكثر من حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، أما تقدير المضاف فقد تقدم سبب تكلفه .

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٦٩

(٢) السابق

(٣) الدر المصون ٢/ ١٩٦

(٤)البحر المحيط ١/ ٦٣٦

(٥)الدر المصون ٢/ ١٩٦

(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٣٦

(٧)الدر المصون ٢/ ١٩٦

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الرابع وهو إعراب (والملائكة) مبتدأ لخبر محذوف على غيره ، خلافاً لأبي حيان ، وذلك لسلامته القول الرابع من الاعتراضات الموجهة إلى غيره ، ولأنه لا خلاف فيه، ولأن الصناعة والمعنى يقبلانه .

٥٦- إعراب (وبشِّر) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة:٢٤-٢٥] .

حيث اختلف في إعراب (وبشر) على قولين :

١-أن تكون معطوفة على فعل الأمر (فاتقوا) .

ذكر هذا القول الزمخشري[١] ، وأبو البقاء [٢].

٢-أن تكون معطوفة على جملة عقاب الكافرين .

ذكر هذا القول الزمخشري[٣] ، وأبو البقاء [٤].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٥].

المناقشة :

اختلف في إعراب (وبشر) على قولين :

القول الأول : يرى أن عطف (وبشر) على (فاتقوا) من باب عطف المفردات ، عطف فعل أمر على فعل أمر ، يقول الزمخشري : (ولك أن تقول : هو معطوف على قوله : (فَاتَّقُوا) كما تقول : يا بنى تميم احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشر يا فلان بنى أسد بإحسانى إليهم)[٦].

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ١٠٤

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٢٥٢ ، ولم أجده في التبيان

(٣) انظر : الكشاف ١/ ١٠٤

(٤) انظر : البحر المحيط ١/ ٢٥٢ ، ولم أجده في التبيان

(٥) انظر : السابق ١/ ٢٥٢

(٦) الكشاف ١/ ١٠٤

وهذا القول من جهة المعنى فاسد عند أبي حيان ، (لأن قوله : " فاتقوا " جواب للشرط وموضعه جزم ، والمعطوف على الجواب جواب ، ولا يمكن أن يكون جواباً لأنه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير : إن لم تفعلوا بل أمر أن يبشر الذين آمنوا أمراً ليس مترتباً على شيء قبله ، وليس قوله : " وبشر " على إعرابه مثل ما مثل به من قوله : يا بني تميم إلخ ، لأن قوله : احذروا لا موضع له من الإعراب ، بخلاف قوله : " فاتقوا " . فلذلك أمكن فيما مثل به العطف ولم يمكن في قوله : " وبشر ")[1] . والمعطوف كما هو مقرر في الصناعة يأخذ حكم المعطوف عليه ولكنه لا يصح في الآية ،لأن تبشير المؤمنين لا يترتب على قوله (فإن لم تفعلوا) ، وتبع أبا حيان السمينُ[2] .

هذا وقد أجاز الشهاب صحة المعنى في الآية ، فقال : (الأنسب في توجيه العطف على "فاتقوا" أن يقال : إنّ جزاء الشرط المذكور في الحقيقة "فآمنوا" على المختار فأقيم "اتقوا" مقامه لنكتة فالمعنى إن لم تأتوا بسورة فآمنوا وبشر يا محمد الذين آمنوا منهم بالجنة أي فليوجد منهم الإيمان ومنك البشرى) [3] ، وتبعه ابن عاشور[4] .

ولا يخفى ما في قول الشهاب من تكلف وحمل للآية على غير ما يتبادر إليه الذهن .

القول الثاني : يرى أن تكون معطوفة على جملة عقاب الكافرين

يقول الزمخشري : (فإن قلت : علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه؟

قلت : ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهى يعطف

---

(١) البحر المحيط ١ / ١٥٣ .

(٢) انظر : الدر المصون ١/ ٢٠٩

(٣) حاشية االشهاب٢/ ٥٨

(٤) التحرير والتنوير١/ ٣٥١

عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق) [١].

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان من غير اشتراط التناسب بين الجمل ، يقول : (والجملة من قوله "وبشر" معطوفة على ما قبلها ، وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب مشاكل من أمر أو نهي بعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق ، قال هذا الزمخشري وتبعه أبو البقاء فقال : الواو في وبشر عطف بها جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين ، انتهى كلامه .

وتلخص من هذا أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية ، وهذه المسألة فيها اختلاف . ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني ، والصحيح أن ذلك ليس بشرط ، وهو مذهب سيبويه . فعلى مذهب سيبويه يتمشى إعراب الزمخشري وأبي البقاء) [٢]، ويقول : (فالأصح أن تكون جملة معطوفة على ما قبلها ، وإن لم تتفق معاني الجمل ، كما ذهب إليه سيبويه وهو الصحيح، وقد استدل لذلك بقول الشاعر :

تُناغي غَزالاً عند بابِ ابنِ عامرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحسانَ بإِثْمِدِ

وبقول امرئ القيس :

وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ إن سفحتها وهل عند رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وأجاز سيبويه : جاءني زيد ومن أخوك العاقلان ، على أن يكون العاقلان خبر ابتداء مضمر) [٣].

---

(١) الكشاف ١/ ١٠٤

(٢) البحر المحيط ١ / ١٥٢-١٥٣ .

(٣) السابق ١ / ١٥٣ ، وانظر : التذييل والتكميل ٨ / ١٠٤ ، وفيه (هذا زيدٌ ومن عمروٌ) .

وهذه مسألة اشتراط المناسبة بين الجمل مختلف فيها بين النحويين والبيانيين :

حيث ذهب علماء البيان[(١)] إلى منع عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس لاشتراطهم التناسب بينهما ، ووافقهم على ذلك من النحويين ابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام[(٢)] .

على حين ذهب الصفار ، وأبو حيان ، والسمين ، إلى جواز ذلك[(٣)] .

مستدلين بهذه الآية التي في البقرة : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ [البقرة:٢٥] ، وبالآية التي في سورة الصف ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٣] .

وبقول امرئ القيس :

وإنَّ شــــفائي عَـــبْرَةٌ مُهْرَاقَـــةٌ   وهـل عنـد رَسْـمٍ دارسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ

وبقول حسان :

تُنـاغي غَـزالاً عنـد بـابِ ابـنِ عـامرٍ   وَكَحِّـلْ أماقِيـكَ الحـسانَ بإِثْمِـدِ

وبقول الشاعر :

وقائلــةٍ: خَــوْلانُ فــانكِحْ فتــاتَهُمْ   ....

وبقول سيبويه : (واعلم أنه لا يجوز: مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنك لا تُثني إلا على من أثبته وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علَمٌ فيمن قد علمتَه) [(٤)] .

وقد رد ابن هشام على المجيزين بما يلي :

---

(١) انظر : الإيضاح ٨٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٥٠ ، ومغني اللبيب ٦٢٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ١٢١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٤٠ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٦٢٨ ، والبحر المحيط ١ / ١٥٣ ، والدر المصون ١ / ٢٠٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٦٠ .

١- بقول الزمخشري الذي يفهم منه اشتراطه المناسبة بين الجمل ، يقول الزمخشري في آية البقرة : (... المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق) [(١)] .

وبقوله أيضا في آية الصف : (فإن قلت : علام عطف قوله (وبشر المؤمنين ؟) قلت : على تؤمنون لأنه في معنى الأمر ، كأنه قيل : آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم ، بشر يا رسول الله المؤمنين بذلك) [(٢)] .

٢- بالمعنى يقول ابن هشام : (ويزاد عليه فيقال : والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل : والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك) [(٣)] .

٣- بتأويل الأبيات على وجه سائغ في العربية .

يقول ابن هشام : (وأما هذه خولان ، فمعناه : تنبه لخولان ، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط ، إذ قد استدلا بذلك ، فهلا استدلا بقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ﴾ [الكوثر: ١ – ٢] ونحوه في التنزيل كثير .

وأما : وكحل أماقيك .... فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات ، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي : فافعل كذار وكحل ، كما قيل في ﴿ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦]) [(٤)] (التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَ ﴾ على التهديد)[(٥)].

---

(١) الكشاف ١/ ١٠٤

(٢) السابق ٤/ ٥٢٧

(٣) مغني اللبيب٦٢٨

(٤) السابق٦٣٠

(٥) السابق٦٢٩

٤- بالغلط في تفسير كلام سيبويه ، فالصفار قال في نص سيبويه السابق : (لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها)، يقول ابن هشام : (فتصرف أبو حيان في كلام الصفار وتوهم فيه) [١] .

وسبب الوهم في كلام الصفار أن أبا حيان حمله على النعت الصناعي واعتقد أن زواله يصحح المسألة على حين كان مراد الصفار هو الوصف المقطوع [٢] .

ونص سيبويه يدل على منعه للوصف الصناعي والمقطوع كليهما ، إذ يقول : (رفعت أو نصبت) ، لذلك يقول ابن هشام : (ولا حجة فيها ذكر الصفار ، إذ قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ذكر أحدهما ؛ لأنه الذي اقتضاه المقام والله أعلم) [٣] .

والذي يظهر لي بعد ذلك رجحان اشتراط التناسب بين الجمل كما رجحه ابن هشام ، وذلك لما يلي :

١- لأن أدلة المانعين محتمله ، والمحتمل لا يعد دليلا .

٢- لأن العطف على الجمل يقاس بالعطف على المفردات ، والعطف على المفردات يشترط فيه المناسبة في المعنى[٤] .

٣-لأن المتأمل في كلام سيبويه يرى أن حديثه عن منع وصف المجهول ، وليس فيه إشارة إلى عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس لا من قريب ولا من بعيد . يقول السيرافي شارحاً كلام سيبويه : (فإذا ثنيت الصفتين بلفظ واحد فأنت لا تعرفه من جهة كان نعتاً لعبد الله ،

---

(١)السابق٦٣٠

(٢) انظر : حاشية الشمني ٣ / ٥٠٧ بتصرف

(٣) مغني اللبيب٦٣٠

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ١٨٦ .

وتعرفه من جهة كان نعتاً لزيد فيصير لفظ واحد معروفاً ومجهولاً ، والله أعلم)[١] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو إعراب (وبشر) جملة معطوفة على جملة عقاب الكافرين كما ذهب إليه أبو حيان شريطة التناسب في العطف بين الجمل كما سبق ، وذلك لما يلي :

١ -لصحة معناه

٢ -لسلامته من الاعتراض المتجه على القول الأول.

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٨٧ مخطوط .

٥٧- إعراب (والمسجد) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

حيث اختلف في إعراب (والمسجد الحرام) على خمسة أقوال :

١-أن يكون معطوفا على (سبيل الله) .

ذكر هذا القول الأخفش(١) ، والمبرد(٢) ، والطبري (٣)، والنحاس (٤)، وأبو علي الفارسي (٥)، ومكي (٦)، والواحدي (٧)، والزمخشري (٨)، وابن عطية (٩)، والقرطبي (١٠)، والشاطبي (١١) .

٢-أن يكون معطوفا على القتال .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ١٧١

(٢) عزاه إليه المجاشعي وأبو حيان . انظر : النكت في القرآن ١/ ١٦٤ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٥ .

(٣) انظر : جامع البيان ٤/ ٣٠٠ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٠٨

(٥) انظر : الحجة ٣/ ١٢٩

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٨

(٧) انظر : الوسيط ١/ ٣٢١ ، والوجيز ١٦٣

(٨) انظر : الكشاف ١/ ٢٥٩

(٩) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٩٠

(١٠) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٤٥

(١١) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ١٥٨ .

ذكر هذا الفراء[١] ، وأبو مسلم الأصفهاني [٢]، والراغب[٣] ، والكرماني[٤] ، وهو قول الحسن البصري[٥] .

٣-أن يكون متعلقاً بفعل محذوف دل عليه "الصد" .

ذكر هذا القول أبو البقاء[٦] .

٤-أن يكون معطوفا على الضمير المجرور (به) .

ذكر هذا القول الفراء[٧] .

٥-أن يكون مجرورا بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه ، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) .

ذكر هذا القول ابن هشام[٨] .

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع[٩] .

المناقشة :

لا خلاف بين المفسرين أن الآية نزلت على رسول الله ﷺ في سبب قتل ابن الحضرمي

---

(١) انظر : معاني القرآن١/ ١٤١

(٢) انظر : تفسير أبي مسلم ٦٥ .

(٣) انظر : تفسير الراغب ١/ ٤٤٧

(٤) انظر : غرائب التفسير ١/ ٢١٢

(٥) انظر : النكت في القرآن ١/ ١٦٤

(٦) انظر : التبيان١/ ١٧٥

(٧) عزاه إليه الباقولي ، وليس في معاني القرآن. انظر : كشف المشكلات ١/ ١٥٨

(٨) انظر : مغني اللبيب ٧٠٠

(٩) انظر : البحر المحيط٢/ ١٥٧

وقاتله، وذلك أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن جحش الأسدي رضي الله عنه على سرية في شهر جمادى الآخرة من السنة الثانية للهجرة؛ ليترصد قافلة لقريش، فيها عمرو بن عبد الله الحضرمي وآخرون معه ، فانطلقت السرية لشأنها، وقتلت الحضرمي، وأسرت اثنين ممن كانوا معه، وصادف ذلك أول يوم من شهر رجب، وهو أحد الأشهر الحرم. فقالت قريش: قد استحل محمد الشهر الحرام - ولم يكن من عادة العرب القتال في الأشهر الحُرم - فعظُم ذلك على المسلمين، خاصة الذين كانوا في هذه السرية، فنزلت الآية[1] ، وعلى هذا اختلف المعربون في إعراب (والمسجد الحرام) على أقوال :

١ - أن يكون معطوفا على (سبيل الله) ، ويكون المعنى : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام .

وهذا القول من جهة المعنى صحيح ، إذ جاء آيات أخرى تدل على هذا المعنى ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله تعالى : ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ ﴾ [الفتح: ٢٥]، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الأنفال: ٣٤]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [المائدة: ٢].

إلا أن هذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيان ، يقول: (ورُدَّ هذا القول بأنه إذا كان معطوفاً على : سبيل الله ، كان متعلقاً بقوله : وصدّ إذ التقدير : وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، فهو من تمام عمل المصدر ، وقد فصل بينهما بقوله : وكفر به ، ولا يجوز أن يفصل

(١) انظر : جامع البيان ٤/ ٣٠٠

بين الصلة والموصول)[١] ، وهو كما قال ، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل فيها . وسبقه إلى هذا الرد ابن مالك والشلوبين[٢] .

وأجيب عن هذا بما يلي :

أ- أن الكفر بالله ، والصد عن سبيله متحدان معنىً ، فكأنه لا فصل بالأجنبي بين (سبيل الله) وما عطف عليه ، ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه ، فهو بمنزلة أن يقال : وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام .

ب-أن موضع (وكفر به) عقيب (والمسجد الحرام) إلا أنَّه قدم لفرط العناية ، ومثله لا يعد فصلا[٣]، ورد هذا الألوسي قائلا : (لأن التقديم لا يزيل محذور الفصل ، ويزيد محذورا)[٤] .

ج-يقول السمين : (فإن قيل: يُتَوَسَّعُ في الظرفِ وحرفِ الجر ما لم يُتَّسَعْ في غيرِهما . قيل: إنما قيل بذلك في التقديمِ لا في الفصلِ)[٥] .

والمسألة ليست من باب التوسع في الجار والمجرور حتى يقال به ، وذلك لأن الفصل جاء بالمصدر "كفر" مع الجار "به" . والقول بقصر التوسع في الظرف والجار بالتقديم فقط لم ينص عليها النحاة بل هو مطلق عندهم في التقديم والفصل .

٢- أن يكون معطوفا على القتال .

وهذا القول مردود لفساد معناه ، يقول أبو حيان : (وضُعِّفَ هذا بأن القوم لم يسألوا عن

---

(١) البحر المحيط ٢/ ١٥٥ ، وانظر : الإيضاح ١٤٢ ، والبصريات ١/ ٣١٢ ، والمقتصد ١/٥٥٧ ، وشرح المفصل ٦/ ٦٧ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، والمساعد ٢/ ٢٣٣

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ .

(٣) انظر : تحفة الغريب قسم التركيب٢/ ٤٧٨

(٤) روح المعاني ١/ ٥٠٤

(٥) الدر المصون٢/ ٣٩٣

الشهر الحرام ، إذ لم يشكوا في تعظيمه ، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام ، لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله ، فخافوا من الإثم . وكان المشركون عيروهم بذلك ، انتهى ما ضعف به هذا القول[1]، وعلى هذا التخريج يكون السؤال عن شيئين :

أحدهما : عن قتال في الشهر الحرام .

والآخر : عن تفسير المسجد الحرام والمعطوف على الشهر الحرام ، والشهر الحرام لم يسأل عنه لذاته ، إنما سئل عن القتال فيه ، فكذلك المعطوف عليه يكون السؤال عن القتال فيه ، فيصير المعنى : يسألونك عن قتال في الشهر الحرام . وفي المسجد الحرام ، فأجيبوا : بأن القتال في الشهر الحرام كبير ، وصد عن سبيل الله ، وكفر به ، ويكون : وصد عن سبيل الله ، على هذا ، معطوفاً على قوله : كبير ، أي : القتال في الشهر الحرام أخبر عنه بأنه إثم كبير ، وبأنه صد عن سبيل الله وكفر به.

ويحتمل أن يكون : وصد ، مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر : قتال ، عليه ، التقدير : وصد عن سبيل الله وكفر به كبير ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، أي : وعمرو قائم ، وأجيبوا بأن : القتال في المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال فيه ، وكونه معطوفاً على الشهر الحرام متكلف جداً ، ويبعد عنه نظم القرآن ، والتركيب الفصيح) [2] .

وهو أيضا مخالف لما ذكره العلماء من إجماعهم على نزولها في سبب قتل ابن الحضرمي كما سبق .

٣- أن يكون متعلقا بفعل محذوف دل عليه "الصد" ، ويكون المعنى : وَيَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ

(١) هذا نص أبي البقاء . انظر : التبيان ١/ ١٧٥ . وانظر في ذلك : جامع البيان ٤/ ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ١/ ٣٠٨ ، والحجة ٣/ ١٢٩

(٢) البحر المحيط ٢/ ١٥٥-١٥٦

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [(١)] .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، لأن حذف الجار لا يقاس إلا مع "أنْ" و"أنّ" ، وما ورد غير ذلك فهو ضرورة[(٢)] ، يقول أبو حيان : (وما ذهب إليه غير جيد ، لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر ، وهو لا يجوز في مثل هذا إلاَّ في الضرورة ، نحو قوله :

.... أَشَارتْ كليبٍ بالأَكفِّ الأصابعُ

أي : إلى كليب) [(٣)].

٤ -أن يكون معطوفا على الضمير المجرور (به) .

وهذا القول من جهة الصناعة لا خلاف في مجيئه في الشعر ، وإنما الخلاف في مجيئه في سعة الكلام على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى جواز ذلك ، وإن كان الأكثر بإعادة الجار .

وهو قول الكوفيين [(٤)]، ويونس [(٥)]، وقطرب [(٦)]، والأخفش [(٧)]، وأبي علي الشلوبين [(٨)] ،

---

(١) انظر : التبيان١/ ١٧٥

(٢) انظر : ضرائر الشعر ١٤٥-١٤٦

(٣) البحر المحيط ٢/ ١٥٦

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٨٦ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩٠ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٢٢ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والبدر المصون ٢ / ٣٩٣ ، والمساعد ٢ / ٤٧٠ ، والتصريح للأزهري ٣ / ٦١٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢١.

وقد ذكر ثعلب أن الكسائي يمنع ذلك فـ(لا ينسق على المضمر ، ولا يؤكده ، ولكنه يجعل منه قطعاً) المجالس ١ / ٣٢٤ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٥ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٧٤ مخطوط .

(٦) انظر : شرح عمدة الحافظ ٦٦٥ ، وشواهد التوضيح ٥٣ .

(٧) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢١٢

(٨) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٥ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦ .

وابن مالك [(١)]، والسمين[(٢)] ، وابن هشام [(٣)] ، وابن عقيل [(٤)]، وخالد الأزهري[(٥)] ، والسيوطي[(٦)] ، ومن المحدثين الدكتور هنادي والبدر[(٧)].

واستدلوا عليه بالسماع ، وبالقياس .

فأما من جهة السماع فاستدلوا عليه منه بقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [النساء: ١] على قراءة حمزة بجر الأرحام عطفاً على الضمير المجرور (به) [(٨)] ، وبقوله تعالى : ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء: ١٢٧] بعطف (ما) على الضمير المجرور (فيهن) ، وبقوله : ﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [الحجر: ٢٠] بعطف (من) على الضمير المجرور (لكم) ، وبقوله : ﴿ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦۖ وَلَن نُّشۡرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدٗا ۝٢ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ [الجن: ٢، ٣] بعطف (أنه) على الضمير المجرور في (به) ، وبقوله ﷺ : (إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً ...) بعطف اليهود على الضمير المجرور (مثلكم) ، وبقول العرب في لغةٍ حكاها قطرب ، وهي قولهم : (ما فيها غيره وفرسه) بجر الفرس عطفاً على الضمير (غيره) ، وبقول الشاعر :

---

(١) انظر : شرح التسهيل٣/ ٣٧٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٨

(٢) انظر : الدر المصون ٢/ ٣٩٣

(٣) انظر : أوضح المسالك٣/ ٣٩٢ ، ولكنه في مغني اللبيب منع ذلك ٧٠٠

(٤) انظر : المساعد٢/ ٤٧٠

(٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح٣/ ٦١٤ .

(٦) انظر : الهمع ٢/ ٢٢١ ، ومعترك الأقران ٣/ ٦٢١

(٧) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القران الكريم ٣١ ـ ٣٣ ، واختيارات أبي حيان النحوية ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٨

(٨) انظر : السبعة في القراءات ٢٢٦ ، وقد قرأ ابن مسعود رضي الله عنه والأعمش بإعادة حرف الجر على الأصل . انظر : مختصر ابن خالويه٣١ .

تُعَلَّـــقُ في مثـــلِ الــسَّوارِي ســـيوفُنا   ومــا بينهــا والأرضِ غَــوْطٌ نَفــانِفُ

فـ"الأرض" مجرورة بالعطف على الضمير المجرور "بينهما" من غير إعادة الجار .

وبقوله :

هَــلاَّ سَــأَلْتَ بِــذِي الجَمَاجِــمِ عَــنْهُمُ   وأَبِي نُعَـــيْمٍ ذِي اللِّـــوَاءِ المُحْـــرِقِ

و"أبي نعيم" مجرورة بالعطف على الضمير المجرور " عنهم" .

وبقوله :

بنـــا أبـــداً لا غيرِنـــا تُـــدْرَكُ المُنَـــى   وتُكْـشَفُ غَـمَّاءُ الخطـوبِ الفَـوادِحِ

فـ"غيرنا" مجرور بالعطف على الضمير المجرور " بنا" .

وبقوله :

إذا أوقَـــدوا نَـــاراً لحـــربِ عَـــدُوِّهِمْ   فَقَدْ خَـابَ مَـنْ يَـصْلى بها وسَـعِيْرِها

فـ"سعيرِها" مجرور بالعطف على الضمير المجرور " بها " .

وقوله :

إذا بِنَـــا بـــل أنيـــسَانَ اتَّقَـــتْ فئـــةٌ   ظَلَّـــتْ مُؤَمنَّـــةَ مِمَّـــن يُعاديهـــا

فـ"أنيسان" مجرور بالعطف على الضمير المجرور " بنا " .

وقول العباس بن مرداس :

أَكُـــرُّ عَـــلَى الكَتِيبَـــةِ لا أُبَـــالِي   أَفِيْهَـــا كَـــانَ حَتْفِـــي أَمْ سِـــوَاهَا

فـ" سواها " في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور "فيها" .

وبقوله :

فَـــاليَوْمَ قَرَّبْـــتَ تَهْجُونَـــا وَتَـــشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَـمَا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

فـ"الأيام" مجرورة بالعطف على الضمير المجرور " بك " .

وبقوله :

آبَـــكَ أَيِّـــــهْ بي أو مُـــــصَدَّرِ ... مـــن حُمُـــرِ الجِلَّـــةِ جَـأْبٍ حَـــشْوَرِ

فـ"مصدر" معطوفة على الضمير المجرور "بي" بحرف العطف (أو) بدون إعادة الجار[1] .

واستدلوا بالقياس عليه بأن الضمير المجرور فضلة كما أن الضمير المنصوب فضلة ، فجاز العطف عليه من غير إعادة العامل كما يعطف على الضمير المنصوب[2] .

وقد تبع أبو حيان الكوفيين في ذلك فقال : (والذي نختاره أن يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ، لأن السماع يعضده ، والقياس يقويه) وذكر أدلة السماع السابقة ، ثم قال : (فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرّف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بالواو ، وتارة بأو ، وتارة ببل ، وتارة بأم ، وتارة بلا ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت: ١١] ، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ [الأنعام: ٦٤] ، وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله : ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [الحجر: ٢٠] عطفاً على قوله : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ﴾ أي: ولمن، وقوله : ﴿ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ١٢٧] عطفاً على الضمير في قوله: فيهنّ ، أي : وفيما يتلى عليكم . وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار ، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين ، فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلاَّ مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، وإذا تقرّر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها ، كان

---

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٦٥ ، ومجالس العلماء للزجاجي٢٤٧، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ ، والبحر المحيط ٢ / ١٥٦ – ١٥٧ ، والتذييل ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والارتشاف ٤ / ٢٠١٣ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ٧٩٧ .

تخريج عطف : والمسجد الحرام ، على الضمير في : به ، أرجح ، بل هو متعين ، لأن وصف الكلام، وفصاحة التركيب تقتضي ذلك) [١] .

فأبو حيان أضاف دليلا آخر من القياس في هذه المسألة ، وهو القياس على جواز مجيء البدل والتوكيد من الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فمن باب أولى جواز العطف عليه من غير إعادة الجار ، إذ كلها من التوابع .

وقد رد البصريون على أدلة الكوفيين ومن تبعهم من جهة السماع ومن جهة القياس :

فأما من جهة السماع فبتأويلها ، أو بحملها على الشذوذ والضرورة التي لا يقاس عليها ، وذلك فيما يلي :

١ -في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ بجر الأرحام على قراءة حمزة .

أوّلوا (والأرحامِ) بأمرين :

إما بالجر على القسم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١][٢] .

وهذا التأويل مردود من جهة المعنى والصناعة . فأما من جهة المعنى فلأن المراد من الآية حضهم على صلة أرحامهم لقوله ﷺ : (يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحامَ...) ، ولأن القسم بغير الله منهي عنه لقوله ﷺ : (من كان حالفاً فليحلف بالله) فكما لا يجوز أن يحلف إلا بالله فكذلك لا يجوز أن يستحلف إلا بالله فلا يقال إن المعنى أسألك بالله وبالرحم ، ولا سيما أنه قرئ (والأرحامَ) بالنصب ، والأصل توافق القراءات . وأما من جهة الصناعة فإن الواو لو كانت للقسم لكان قسم السؤال ، لأن قبله (واتقوا الله الذين تساءلون به) وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء نحو : بالله لتفعلن ، إضافة إلى أن الحذف في القسم لا يكون إلا عند الاضطرار إليه ،

---

(١) البحر المحيط٢/ ١٥٦-١٥٧ ، وانظر : البحر ٣/ ١٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٤-١٧٥ مخطوط

(٢) انظر : التبيان ١ / ١٦٥ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٦ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧ .

ولا اضطرار في الآية [١].

وإما أنها مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها والتقدير : وبالأرحام[٢] .

ولا يجوز أن تكون (والأرحام) مجرورة بباء مقدرة ؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا نحو : اللهِ لأفعلن[٣] .

فالمعنى الصحيح للآية لا يكون إلا بالعطف على الضمير المجرور ، والتقدير : الذي تساءلون به وبالرحم كما روي عن مجاهد والحسن[٤] .

وقيل : إن حمزة قد أخطأ في هذه القراءة فلا يجوز الاعتداد بها[٥] ، حتى نقل عن المبرد قوله : لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي)[٦] . والطعن في حمزة رحمه الله وقراءته لا يجوز ، لأنه إمام الناس في القراءة بالكوفة ، ولم يقرأ حرفاً في كتاب الله إلا بأثر ، وقراءته إحدى القراءات السبعية المتواترة ، لذا انعقد الإجماع على تلقيها بالقبول والإنكار على من تكلم فيها[٧] .

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٦ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٦ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧ .

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٤٦٢ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٧ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٦ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٦ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧ .

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٧ / ٥١٩ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٦ .

(٦) عزاه إليه الحريري والقرطبي ، والنص ليس في كتب المبرد المطبوعة .
انظر : درة الغواص ٨٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣ .

(٧) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧ ، والنشر في القراءات العشر ١ / ١٦٦ ، وميزان الاعتدال ١ / ٦٠٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٩١ .

٢- وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ ، إذ أولوا (ما) على ما يلي :

إما أنها في موضع جر بالعطف على النساء[١] ، وهذا من جهة المعنى بعيد ، لأنه يصير أنهم استفتوا عما تلي في الكتاب ، وقد أفتاهم القرآن من قبل فيه ، فيكون هذا مما لا يحتاج إلى استفتاء !

وإما أنها في موضع جر على القسم[٢] ، وهذا مردود من جهة الصناعة بما سبق ، ومن جهة المعنى بالسياق ، لأن سياق الآيات لا يدل على القسم ، فهي إخبار من الرسول ﷺ عن الله المفتي ، وعلى هذا فليس فيه موجب للقسم ، فالمخاطبون السائلون مؤمنون بالله ورسوله[٣] .

وإما أنها في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة[٤] ، وهذا أصح معنى كما سيأتي من عطفها على الضمير المجرور (فيهن) ، وذلك لفساد المعنى بالعطف على الضمير المجرور ، إذ يصبح المعنى في الآية أن الله سبحانه وتعالى يفتي فيما لم ينزل به القرآن وفيما نزل به ، والمعلوم والمعروف أن الله عز وجل يفتي فيما لم ينزل به قرآن يتلى ، أما ما نزل فيه القرآن فلا يفتي به لوضوحه وظهوره[٥] .

هذا ، وقد تكلف بعضهم لصحة المعنى في العطف على الضمير المجرور بتقدير مضاف على أن يكون المعنى : قل الله يفتيكم في متلوهن وفيما يتلى في الكتاب ، معتمداً على أن الإضافة تكون

---

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٨ .

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٥٧٠ .

(٣) انظر : حاشية الشهاب ٣ / ١٨٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، والمحرر الوجيز ٢ / ١٣٨ ، والتبيان ١ / ١٩٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ١١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٠٢ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢ / ٢٠٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٩٢ ، والكشاف ١ / ٥٧٠

(٥) انظر : أضواء البيان ١ / ٣١٤ ، وروح المعاني ٥ / ١٦٠ .

لأدنى ملابسة[١] .

ولا يخفى ما فيه من التكلف في التقدير ، وقد علم أن عدم التقدير أولى من التقدير – كما قرر أبو حيان ذلك –[٢] .

فلم يبق من الأوجه المحتملة إلا عطف (ما) على لفظ الجلالة ، والتقدير: قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم في تيامى النساء ، وهذا هو القول السليم من الاعتراض ، لأن مفهوم الآية يرشد إلى هذا ، فهم استفتوا في أمور كثيرة فأفتاهم الله في بعضها ، وأحالهم في بعضها على القرآن مما سبق نزوله[٣] .

٣- وفي قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ، إذ أولوا (من) على أن تكون في موضع نصب بالعطف على (معايش) والتقدير : وجعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء[٤] .

وقد يقال بأن المعنى على العطف على الضمير المجرور (لكم) ، لا غبار عليه ، لأن تقديره يكون : وجعلنا لكم ولمن لستم له برازقين معايش . فعلى هذا يكون المعنى على الوجهين متقارب[٥] .

٤- وفي قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿٢﴾ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا .. ﴾ .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٧٧ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١ / ١٥٩ .

(٣) يتظر : أضواء البيان ٥ / ١٨٢ .

(٤) انظر : الكشاف ٢ / ٥٧٤ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٣٥٣ ، والتبيان ٢ / ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، والهداية ٦ / ٣٨٧٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٧٧ .

(٥) انظر : روح المعاني ١٤ / ٢٩ ، وتفسير البحر المحيط ٥ / ٤٣٨ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٥٣ ، والتبيان ٢ / ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، والهداية ٦ / ٣٨٧٥ .

أولوا (أنه) على أن تكون عطفا على آمنا به ، والتقدير : فآمنا به وآمنا أنه تعالى جد ربنا[١] .

وقد يقال بأن المعنى صحيح أيضاً على العطف على الضمير المجرور (به) ، إذ يصبح المعنى فيه : فآمنا به وبأنه تعالى أمر ربنا[٢] . ولكن هذا القول لا يسلم بأن يكون على العطف على الضمير المجرور على هذا المعنى ، وإنما هو من المنصوب على نزع الخافض قياسا مع أنَّ[٣] .

٥-وفي قول الشاعر : فاذهب فما بك والأيام من عجبِ

أولوه على أن تكون (الأيام) مجرورة على القسم .

٦-وفي قول الآخر : أفيها كان حتفي أم سواها .

أولوه على أن تكون (سواها) في موضع نصب على الظرفية .

٧-وفي قول الآخر : وما بينها والكعب غوط نفانف .

أولوه على أن يكون (الكعب) مجرورا على تقدير حذف الجار لدلالة الأول عليه والتقدير : وما بينها وبين الكعب وكذا قول الآخر : وأبي نعيم ذي اللواء المحرق .

أو حملها على الشاذ والضرورة التي لا يقاس عليها[٤] .

وردوا على أدلتهم من جهة القياس بأمرين :

١ - أن الضمير المتصل المنصوب وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ١٩١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٣٤ ، وإعراب القرآن ٥ / ٤٦ ، والكشاف ٤ / ٦٢٣ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٣٥٠ ، والتبيان ٢ / ٢٧٠ ، والهداية ١٢ / ٧٧٥٥ .

(٢) انظر : تفسير البحر المحيط ٨ / ٣٤٠ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٣٥٠ ، والتبيان ٢ / ٢٧٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٤٠ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٤٠ ، والدر المصون ١٠ / ٤٨٣

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٢ - ٤٧٤ .

الانفصال بخلاف الضمير المجرور فهو مع خافضه كشيء واحد وكموقع التنوين من الكلمة فصار كبعض اسم[(١)] ...

٢ – أن عطف النسق يكون معطوفه في الغالب غير المعطوف عليه ، ومنفصلا بحرف على حين يكون البدل في الغالب كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه ، والتوكيد عين المؤكد . وليس بين البدل والتوكيد ومتبوعهما فصل بحرف كما في عطف النسق[(٢)] .

و"قد بين الصبح لذي عينين" أن القياس عند الكوفيين ومن تبعهم قياس مع الفارق!!

القول الثاني : يرى منع ذلك ، وهو قول جمهور البصريين [(٣)] .

واستدلوا عليه بالسماع ، وبالقياس .

فأما من جهة السماع فاستدلوا عليه بأنه لم يأت في سعة الكلام إلا بإعادة الجار كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ [فصلت: ١١] ، وقوله : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ، وقوله : ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] .

وأما من جهة القياس فاستدلوا عليه بما يلي :

١ –أن الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد ، وعطف الاسم على الضمير المجرور من غير

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ٧٩٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٨ ، ٢ / ٣٨١ – ٣٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٤ ، والمقتضب ٤ / ١٥٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، والأصول في النحو ٢ / ٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩٠ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٤١ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٥ ، والتبيان ١ / ١٦٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٤٣ – ٢٤٥ ، والبسيط ١ / ٣٤٤ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتذييل ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٦١٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢١ .

إعادة الجار يؤدي إلى العطف على بعض حروف الكلمة ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

٢ - أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، والضمير المجرور غير صالح لحلول محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

٣-أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين[(١)] .

واعترض على أدلة جمهور البصريين من جهة السماع ومن جهة القياس :

فأما من جهة السماع فإن إعادة الجار مع الضمير المعطوف مختارة لا واجبة ، وورود العطف من غير إعادة الجار كثير في أشعار العرب - كما سبق - مما يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة[(٢)] ، وقد قيل : من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومن سمع حجة على من لم يسمع .

وأما من جهة القياس فهو مرود عند ابن مالك لما يلزم عنه من أمور :

أولها : تشبيه الضمير بالتنوين ، وهذا يلزم منه أمران :

أ-ألا يعطف عليه وإن أعيد الجار ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه

ب- أنه يمنع توكيده والبدل منه ، إذ ليس في التنوين ذلك ، والبدل والتوكيد من ضمير الجر جائز اتفاقاً فللعطف أسوة بهما .

ولا وجه لاعتراض ابن مالك ، لأن المراد أن الضمير المجرور لا يتكلم به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقع التنوين فصار عندهم بمنزلة التنوين .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٨١ ، والحجة للفارسي ٣/ ١٢٢ - ١٢٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٤٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ ، وشرح الكافية ١ / ٥٢٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٢ / ١٥٦ ، والتذييل ٤ / ١٧٤ - ١٧٥ مخطوط .

فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه لأنه صار كبعض اسم ، إذ لو عطف عليه مع الجار لكان من عطف اسم على اسم وحرف أي من عطف اسم على جار ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بد من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه حتى يكون كعطف الجار والمجرور على مثله(١) .

فابن مالك بنى اعتراضه على منع أن يكون التنوين اسما ولم يقل البصريون ذلك وإنما مرادهم أن التنوين لا يلفظ به وحده ، وهذا نزاع منه في غير محل النزاع ، وخلاف في غير مناط الخلاف .

وثانيها : إحلال المعطوف محل المعطوف عليه ، وهذا يلزم منه صحة الإحلال ، ولو كانت من شرط المعطوف عليه صحة حلول أحدهما مكان الآخر لامتنع (رب رجلٍ وأخيه) (وكل شاة وسخلتها) وأمثال ذلك ، فلما لم يتمنع في هذه الأشياء لم يمتنع في مسألتنا(٢) ، وقد سبقه إلى هذا الموضع ابن عصفور(٣) .

ولا وجه أيضا لاعتراض ابن مالك وابن عصفور ، لاعتمادهما على نادر وعلى حالة خاصة على حين إن القواعد تقعد على الكثير والغالب. والأكثر في المعطوفات صحة حلول أحدهما مكان الآخر ، لذا يقول الشاطبي في ابن مالك : (وإذا تقرر هذا فما أتى به المؤلف من الرد عليهما ينبغي أن يتأمل)(٤).

القول الثالث : يرى جواز ذلك بشرط أن يؤكد هذا الضمير بضمير منفصل مرفوع ، نحو مررت بك أنت وزيد .

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ١٦١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٧٥ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٤٣ .

(٤) انظر : المقاصد ٤ / ١٦٢ .

وهذا قول الجرمي [١]، والزيادي [٢]، والفراء [٣] .

واستدلوا على ذلك بالقياس على الضمير المرفوع المتصل .

ورد عليهم بمخالفة القياس ، وبعدم السماع .

يقول الرضي : (لم يسمع ذلك ، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف)[٤] .

هذا ويؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة وذلك فيما يلي :

١ – في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦] ، إذ يقول : (وأما عطف (مثلها) على الضمير المجرور في (منها) فيضعف لعدم إعادة الجار)[٥] .

٢ – وفي قوله تعالى : ﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ، إذ يقول في إعراب الزمخشري "أشد" معطوفاً على الضمير المجرور بالمصدر في (كذكركم) وأعاريب أخرى ، : (وفي قول الزمخشري : العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فهي ... وجوه من الإعراب كلها ضعيفة)[٦] .

وقد علل أبو حيان مخالفته للبصريين في هذه المسألة قائلا : (ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢/ ٣٣٦ ، والارتشاف ٤ / ٢٠١٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٤ مخطوط ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦

(٢) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠١٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٤ مخطوط .

(٣) انظر : السابق

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٣٦

(٥) البحر المحيط ١ / ٥١٤ .

(٦) السابق ٢ / ١١٢ .

البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيش المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ)[1] ، ويقول أيضا : (وقد خبط المعربون في عطف (والمسجد الحرام) . والذي نختاره أنه عطف على الضمير المجرور ولم يعد جاره . وقد ثبت ذلك في لسان العرب نثرا ونظما باختلاف حروف العطف وإن كان ليس مذهب جمهور البصريين ، بل أجاز ذلك الكوفيون ويونس والأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبين ، ولسنا متعبدين باتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل) [2].

والذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان قول جمهور البصريين وذلك لما يأتي :

١ -لقلة ما ورد في النثر من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، لم يصح منها دليلا متعينا إلا قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ على قراءة حمزة ، وقول العرب (ما فيها غيره وفرسه) على حين أن الآيات الأخرى احتملت أوجها أخرى مما جعلها لا تصلح دليلا في المسألة ، وأما الحديث فإن الاستشهاد به فيه خلاف ، ومع ذلك فقد روي بروايات أخرى تسقط الاحتجاج به ، إذ روي (واليهودَ) بالنصب ، وأجاز فيه ابن مالك الرفع على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه ، قال ابن حجر ويرجح توجيه ابن مالك - يقصد الرفع - ما روي بلفظ (وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى)[3] . والقواعد لا تبنى على القليل والنادر ولا على المحتمل .

٢ - لعدم صحة القياس على ذلك كما مر من قبل .

---

(١) السابق ٣ / ١٦٧.

(٢) النهر الماد١/ ٣٠٦

(٣) فتح الباري ٤ / ٤٤٧ .

٣ – لأن المعنى المراد يصح في الآيات المستشهد بها – كما تبين – بغير العطف على الضمير من غير إعادة الجار .

٤ – لأن الأولى والأصل عدم حمل الكلام على القليل والنادر ، وإذا تقرر هذا فمن باب أولى عدم حمل مسألة العطف على الضمير من غير إعادة الجار في كتاب الله إلا في آية النساء ، فتكون من القليل النادر الذي لا يقاس عليه ، إذ القرآن فيه الفصيح والأفصح ، يقول أبو حيان : (والقراءة سنة متبعة ، ويوجد فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر)[1].

٥ – إن الكثرة في الشعر إذا جاءت مخالفة للمطرد لا تخرج عن كونها ضرورة إلا إذا ورد من سعة الكلام ما يشهد لذلك بكثرة ، ولا تحتمل محملاً آخر .

هذا وإعراب (والمسجد الحرام) معطوفا على الضمير المجرور (به) فيه خلاف من جهة الصناعة ، وفيه أيضا فساد في المعنى ، لأنهم لم يكفروا بالمسجد الحرام ، بل كانوا معظمين له ، ولا سيما أن المسجد ثبت في آيات أخرى أنه مجرور بـ"عن" كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ والمشركون صدّوا المسلمين عنه[2]، إلا إذا قصد بالكفر المنع من الصلاة ، يقول الرازي : (وَمَعْنَى الْكُفْرِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُوَ مَنْعُ النَّاسِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَالطَّوَافِ بِهِ، فَقَدْ كَفَرُوا بِمَا هُوَ السَّبَبُ فِي فَضِيلَتِهِ الَّتِي بِهَا يَتَمَيَّزُ عَنْ سَائِرِ الْبِقَاعِ)[3]، وهذا تكلف واضح وإحداث معنى في اللغة غير معروف ، وما أحسن قول ابن عاشور في ذلك ، إذ يقول : (وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ (بِهِ) لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِكُفْرِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَإِنَّ الْكُفْرَ يَتَعَدَّى إِلَى مَا يُعْبَدُ وَمَا هُوَ دِينٌ وَمَا يَتَضَمَّنُ دِينًا، عَلَى أَنَّهُمْ

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٢٥١

(٢) انظر : الحجة ٣/ ١٢٩

(٣) مفاتيح الغيب٦/ ٣٩٠

يُعَظِّمُونَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَلَا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُتَكَلَّفَ بِإِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ) (١) .

٥-أن يكون مجرورا بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه .

يقول ابن هشام : (والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض) (٢).

وهذا القول أراد أن يتحاشى القول الكوفي السابق إلا أنه وقع في شذوذ آخر - فر من الموت وفي الموت وقع - ، وذلك لأن فيه من جهة الصناعة حذف حرف الجر في غير مواطن القياس فيه، ولأن فيه أيضا من جهة المعنى ما في القول الكوفي ... .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب (والمسجد الحرام) معطوفاً على (سبيل الله) على غيره من الأقوال السابقة ، وذلك لما يلي :

١-لاستقامة معناه ، إذ تدل عليه نظائر الآيات الأخرى في القرآن ، مع دلالة سبب النزول عليه .

٢-لإجماع المفسرين عليه .

٣-لسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره

٤-لأنه قول جمهور المعربين .

---

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٣٣٠

(٢) مغني اللبيب٧٠٠

٥٨- إعراب (ومن) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤] .

حيث اختلف في إعراب (ومن) على أقوال :

القول الأول : أن تكون في محل رفع ، وذلك على النحو الآتي :

١ – أن تكون معطوفة على لفظ الجلالة ، والمعنى : يكفيك الله والمؤمنون .

وهذا القول ذكره الكسائي [١]، والطبري [٢]، والزجاج [٣]، والزمخشري [٤]، ومكي [٥] ، ورجحه الفراء[٦] ، والأخفش الصغير [٧] .

٢ –أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والمعنى : حسبك الله وحسبك من اتبعك..

ذكر هذا القول أبو البقاء[٨] ، ورجحه النحاس [٩] .

٣ – أن تكون مبتدأ لخبر محذوف ، والمعنى: ومن اتبعك كذلك ، أي : الله حسبهم .

ذكر هذا القول النحاس [١٠]، ومكي [١١]، وأبو البقاء [١٢]، والقرطبي [١٣].

---

(١) عزاه إليه الفراء ، انظر : معاني القرآن ١/ ٤١٨

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٤/ ٥٠

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٢٣

(٤) انظر : الكشاف ٢ / ٢٣٤

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١ ، والهداية ٤/ ٢٨٧٣

(٦) انظر : معاني القرآن ١/ ٤١٧

(٧) عزاه إليه النحاس ، انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٥

(٨) انظر : التبيان ٢/ ٦٣١

(٩) انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٥

(١٠) انظر : السابق

(١١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١ ، والهداية ٤/ ٢٨٧٣

(١٢) انظر : التبيان ٢/ ٦٣١

(١٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٤٣

القول الثاني : أن تكون في محل نصب ، وذلك على النحو الآتي :

١ -أن تكون مفعولا معه ، فالواو بمعنى مع ، والمعنى : حسبك الله مع من اتبعك .

ذكرهذا القول مكي [(١)]، والزجاج [(٢)]، والزمخشري [(٣)]، ورجحه ابن القيم [(٤)]، والزركشي [(٥)].

٢ -أن تكون معطوفة على موضع الكاف ، والمعنى : يكفيك الله ويكفي من اتبعك .

ذكر هذا القول الكسائي [(٦)]، والنحاس [(٧)] ، والفراء [(٨)]، والطبري [(٩)]، ومكي [(١٠)]، وابن عطية [(١١)]، والقرطبي [(١٢)]، وابن تيمية [(١٣)] .

٣ -أن تكون مفعولا به لفعل محذوف دل عليه الكلام .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١ ، والهداية ٤/ ٢٨٧٣

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٢٣

(٣) انظر : الكشاف ٢ / ٢٣٤

(٤) انظر : زاد المعاد ١/ ٣٦

(٥) انظر : البرهان في علوم القرآن ٤/ ١١٦

(٦) عزاه إليه النحاس ، ومكي . انظر : القطع والائتناف ٢٣٢ ، والهداية ٤/ ٢٨٧٣

(٧) انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٥

(٨) انظر : معاني القرآن ١/ ٤١٧

(٩) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٤/ ٥٠

(١٠) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١ ، والهداية ٤/ ٢٨٧٣

(١١) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٦٢٨

(١٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٤٣

(١٣) انظر : منهاج السنة ٧/ ٢٠٢ ، والدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الاستنباط ٣٦٩.

ذكر هذا القول أبو البقاء [١].

القول الثالث : أن تكون في محل جر ، وذلك على النحو الآتي :

١ -أن تكون معطوفة على الكاف في (حسبك) .

وهو قول ذكره أبو البقاء [٢]، وابن عطية[٣] ، ورجحه الشنقيطي [٤] ، والعثيمين [٥] .

٢ -أن تكون مجرورة بإضمار مضاف معطوف على ما قبله ، تقديره : وحسب أتباعك .

وهو قول ذكره ابن عطية [٦].

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول [٧].

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الآية على عدة أقوال كما سبق ، والسبب في هذا يرجع إلى الخلاف في معناها ، إذ اختلف في معناها على قولين :

القول الأول : يرى أن معنى الآية هو : حسبك الله والمؤمنون أي : يكفيك الله والمؤمنون ، واستدل على ذلك بما يلي :

أولا : بسياق الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٥] ، فجعل الله المؤمنين سببا لنصرة نبيه ﷺ .

---

(١) انظر : التبيان ٢/ ٦٣١

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٦٢٨

(٤) انظر : أضواء البيان ٩/ ٩٩

(٥) انظر : القول المفيد ٢/ ٥٩

(٦) انظر : السابق .

(٧) انظر : البحر المحيط ٤/ ٥١٠ .

ثانيا : بقوله ﷺ : (يكفينه الله وأبناء قيلة)[١] .

ثالثا : بما أثر عن الحسن البصري ومجاهد أنهما قالا في تفسير الآية : حسبك الله والمؤمنون[٢] .

لذلك أجيز في (ومن) وجهان من الإعراب :

١ -أن تكون في محل رفع عطفا على لفظ الجلالة .

وهو الراجح عند الفراء ، والأخفش الصغير ، وأبو حيان .

يقول الفراء : (وإن شئت جعلت (من) فى موضع رفع ، وهو أحبّ الوجهين إلىّ لأن التلاوة تدلّ على معنى الرفع ألا ترى أنه قال : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ، فكان النبىّ ﷺ يغري أصحابه على أنّ العشرة للمائة ، والواحد للعشرة ، فكانوا كذلك ...)[٣] ، ويقول علي بن سليمان الأخفش الصغير : (يكون عطفا على اسم الله جل وعز أي حسبك الله ومن اتبعك قال : ومثله قول النبي ﷺ يكفينه الله وأبناء قيلة)[٤] ، ويقول أبو حيان : (والظاهر رفع "ومن" عطفاً على ما قبله ، وعلى هذا فسّره الحسن وجماعة أي حسبك الله والمؤمنون)[٥] ، وبقوله قال السمين : (" مَنْ " مرفوعَ المحلِّ عطفاً على الجلالة ، أي: يكفيك الله والمؤمنون ، وبهذا فسَّر الحسن البصري وجماعة ، وهو الظاهر[٦]) .

واعترض على هذا القول بأن الكفاية لله وحده ، ولا تصرف إلى غيره من المخلوقات ، ويدل على ذلك ما يلي :

---

(١) انظر : المعجم الكبير للطبراني ٦/ ١٢٥

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/ ٥١٠ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٣/ ٣٧٧ ، والدر المنثور ٤/ ١٠١

(٣) انظر : معاني القرآن ١/ ٤١٧ .

(٤) عزاه إليه النحاس ، انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٥

(٥) انظر : البحر المحيط ٤/ ٥١٠

(٦) انظر : الدر المصون ٥/ ٦٣١-٦٣٢

أولا : اللغة ، فقد جاء المعطوف على " الحسب " منصوبا في اللغة.

يقول ابن تيمية : (وَهَذَا فِي اللُّغَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَحَسْبُك وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ ....

وَتَقُولُ الْعَرَبُ : حَسْبُك وَزَيْدًا دِرْهَمٌ أَيْ يَكْفِيك وَزَيْدًا جَمِيعًا دِرْهَمٌ) [١] . ويجاب عن هذا الاعتراض بأن ما ورد عن العرب منصوبا يعد قليلا في كلامهم مقارنة بالرفع والجر[٢] ، والأولى حمل كلام الله على المشهور من كلام العرب ، ومع ذلك فإن ما ورد عنهم منازع في الاستدلال به ، وذلك لما يلي :

١ -لأن البيت روي بثلاث روايات (والضحاك) بالرفع والنصب والجر [٣] ، والشائع فيه الرفع ، والبيت إذا حمل على وجه شائع في العربية فقد سقط به الاستدلال .

٢ -لأن في حمل الآية على كلام العرب فيه ما يخدشه ، وذلك لأن النصب جاء بالعطف على " حسبك " قبل تمام الكلام ، إذ قالوا : حسبك وزيدا درهم ، وحسبك والضحاك سيف ...

في حين جاء الكلام تاما في الآية بالمبتدأ والخبر فقال تعالى : (حسبك الله) .

ثانيا : جمهور المفسرين ، إذ إن الجمهور من المفسرين من السلف والخلف على أن المعنى هو حسبك الله وحسب من اتبعك ، بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك!

يقول ابن تيمية : (هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ)[٤] ، ويقول : (وهذا الذي اتفق عليه السلف)[٥] .

---

(١) انظر : الفتاوى ٣/ ١٠٨ ، وهو قول ذكره الزمخشري وغيره كما سيأتي

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ٤١٧

(٣) انظر : الأصول في النحو٢/ ٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٤، ومغني اللبيب ٧٣١

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١/ ٢٩٣ ، وقد سبقه إلى ذلك البغوي انظر : معالم التنزيل ٣/ ٣٧٤

(٥) انظر : جامع المسائل ٤/ ٢٩٨

ويجاب عنه بأنه ليس في هذا القول اتفاق بين السلف ، لأنه روي عن بعض السلف كالحسن البصري ، ومجاهد ما يدل على عدم اتفاقهم على هذا القول .

ثالثا : ضعف السند في الحديث ، فإن إسناده ليس بذاك [١]، فقد ضعفه الهيثمي لأن فيه عبد المهيمن بن عباس [٢]، وهو ضعيف الحديث ، ومتروكه كما ذكر ابن حجر [٣] .

رابعا : المعنى ، إذ يلزم عن القول الأول الوقوع في الشرك ، والكفر ، معاذ الله.

فأما الوقوع في الشرك فيكون في التسوية اللفظية بين الخالق والمخلوق ، وقد ورد عن النبي ﷺ النهي عن قول القائل : (ما شاء الله وشئت[٤])[٥] .

يقول النحاس : (لأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقال ما شاء الله وشئت) لذا رجح كما سبق أن يكون العطف (على إضمار بمعنى وحسبك من اتبعك من المؤمنين وهكذا الحديث على إضمار ومن كفى) ، ويقول مكي : (لقبح عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهة في قول المرء ما شاء الله وشئت ، ولو كان بالفاء أو ثم لحسن العطف على اسم الله جل ذكره)[٦] .

ويجاب عنه بأن هناك فرقا بين وقوعه من الله سبحانه الخالق كما في الآية ، فالله سبحانه يقول ما شاء ويقسم بما شاء لا معقب لحكمه ...، وبين وقوعه من المخلوقين كما في الحديث [٧]، ثم إن ما ذهب إليه النحاس من التقدير لا يخرجه من الشرك لوجود الواو ، بخلاف قول مكي ، وهذا

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٦

(٢) انظر : مجمع الزوائد ٦/ ١٨٢

(٣) انظر : تقريب التهذيب ٣٦٦ ، وتهذيب التهذيب ٥/ ٣٨٣

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٩ .

(٥) انظر : مسند الإمام أحمد ٣/ ٣٣٩

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٩

(٧) انظر : روح المعاني ١٠/ ٣٠

تنزل معهما في قولهما ، وإلا فليس في المسألة شرك .

وأما الوقوع في الكفر فيكون في صرف شيء مما يختص به الله عز وجل إلى غيره ، وهذا لا يجوز .

يقول ابن تيمية : (وقد ظنّ بعض العارفين أنّ معنى الآية : إنّ الله والمؤمنين حسبك ، ويكون (من اتّبعك) رفعاً ، عطفاً على الله .

وهذا خطأ قبيح **مستلزم للكفر**، فإنّ الله وحده حسب جميع الخلق ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ **ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ** ﴾ أَيِ : اللهُّ وَحْدَهُ كَافِينَا كُلَّنَا.

وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ: قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ حِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُّ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

فَكُلٌّ مِنَ النَّبِيِّينَ قَالَ: حَسْبِي اللهُّ ، فَلَمْ يُشْرِكْ بِاللهَّ غَيْرَهُ فِي كَوْنِهِ حَسْبَهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اللهَّ وَحْدَهُ حَسْبُهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

كَذَلِكَ التَّحَسُّبُ الَّذِي هُوَ التَّوَكُّلُ عَلَى اللهَّ وَحْدَهُ. فَلِهَذَا أُمِرُوا أَنْ يَقُولُوا: حَسْبُنَا اللهُّ ، وَلَا يَقُولُوا وَرَسُولُهُ . فَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللهُّ وَرَسُولُهُ حَسْبَ الْمُؤْمِنِ ، كَيْفَ يَكُونُ الْمُؤْمِنُونَ مَعَ اللهَّ حَسْبًا لِرَسُولِهِ ؟ !

وَأَيْضًا فَالْمُؤْمِنُونَ مُحْتَاجُونَ إِلَى اللهَّ، كَحَاجَةِ الرَّسُولِ إِلَى اللهَّ ، فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ حَسْبِهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعُونَتُهُمْ وَقُوَّتُهُمْ مِنَ الرَّسُولِ وَقُوَّةُ الرَّسُولِ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ الدَّوْرَ، بَلْ قُوَّتُهُمْ مِنَ اللهَّ ، وَقُوَّةُ الرَّسُولِ مِنَ اللهَّ ، فالله وَحْدَهُ يَخْلُقُ قُوَّتَهُمْ ، وَاللهُّ وَحْدَهُ يَخْلُقُ قُوَّةَ الرَّسُولِ.

فَهَذَا كَقَوْلِهِ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ ﴾ [الأنفال: ٦٢] ، فَإِنَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْمُؤَيِّدُ لِلرَّسُولِ بِشَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : نَصْرُهُ الَّذِي يَنْصُرُ بِهِ ، وَالثَّانِي : بِالْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَتَى بِهِمْ .

وَهُنَاكَ قَالَ : حَسْبُكَ اللَّهُ ، وَلَمْ يَقُلْ : نَصْرُ اللَّهِ . فَنَصْرُ اللَّهِ مِنْهُ ، كَمَا أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ أَيْضًا ، فَعَطَفَ مَا مِنْهُ عَلَى مَا مِنه ، إِذْ كِلَاهُمَا مِنْهُ. وَأَمَّا هُوَ سُبْحَانَهُ فَلَا يَكُونُ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، بَلْ هُوَ وَحْدَهُ الْخَالِقُ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ)[1] ، وتبعه ابن القيم [2]، والشنقيطي [3]، والعثيمين [4].

ويجاب عن هذا بأن القول الآخر كما سبق محكي عن بعض أئمة السلف كالحسن ، ومجاهد ، ومحال أن يفسرا كتاب الله بما يستلزم منه الكفر !! ، ثم إن ابن تيمية قد أقر بعلم مجاهد ، والحسن البصري ، فقال : (...السَّلَفِ .... أَعْلَمُ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ . لَا سِيَّمَا مُجَاهِدٌ . فَإِنَّهُ قَالَ : " عرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إلَى خَاتِمَتِهِ أَقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا " ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ . وَالْأَئِمَّةُ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد وَالْبُخَارِيِّ وَنَحْوِهِمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى تَفْسِيرِهِ . وَالْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ أَكْثَرُ مَا يَنْقُلُهُ مِنْ التَّفْسِيرِ يَنْقُلُهُ عَنْهُ . وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَعْلَمُ التَّابِعَيْنِ بِالْبَصْرَةِ...)[5] .

فإذا كان الأمر كذلك فلا يتوهم عنهما ما لا يليق بكتاب الله ، لذلك لم ير السمين محذورا في المعنى في الآية على قولهما ، يقول : (ولا مَحْذورَ في ذلك من جهة المعنى ، وإن كان بعضُ الناسِ

---

(١) انظر : منهاج السنة ٧/ ٢٠٢ – ٢٠٥

(٢) انظر : زاد المعاد ١/ ٣٦

(٣) انظر : أضواء البيان ٩/ ٩٩

(٤) انظر : القول المفيد ٢/ ٥٩

(٥) مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٠١ ، ومجموع الفتاوى ١٤/ ٣٩٦ ، وانظر : الرد على البكري ١/ ٧٤ .

استَصْعَبَ كونَ المؤمنين يكونون كافِين النبي ﷺ)[١] ، ولكنه لم يبن عن وجه الصحة فيها ، على حين فتح الله على ابن عاشور في هذه المسألة فكشف اللثام عن وجه صحة المعنى بأن جعل " الحسب " في الآية من الألفاظ المشتركة ، يقول : (لمّا أخبره الله تعالى بأنّه حَسبه وكافيه ، وبيّن ذلك بأنّه أيّده بنصره فيما مضى وبالمؤمنين ، فقد صار للمؤمنين حظّ في كفاية الله تعالى رسوله ﷺ فلا جرم أنتج ذلك أنّ حسبه الله والمؤمنون ، فكانت جملة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كالفذلكة للجملة التي قبلها . وتخصيص النبي بهذه الكفاية لتشريف مقامه بأنّ الله يكفي الأمّة لأجله. والقول في وقوع (حسب) مسنداً إليه هنا كالقول في قوله آنفاً (فإنّ حسبك الله) .

وفي عطف المؤمنين على اسم الجلالة هنا : تنويه بشأن كفاية الله النبي ﷺ بهم ، إلاّ أنّ الكفاية مختلفة ، وهذا من عموم المشترك لا من إطلاَق المشترك على معنيين [٢]، فهو كقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ ، وهذا التفسير أولى وأرشق)[٣].

وهو كما قال لأن الأصل في العطف المغايرة ، فكفاية الله ليست ككفاية المؤمنين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فالله له الكفاية المطلقة سبحانه ، وللمؤمنين الكفاية المقيدة بالنصر والتأييد ، لأن الله جعلهم سببا لنصرة نبيه ، قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

إذن ليس في المعنى فساد ولا شرك ولا كفر ، والحمد لله رب العالمين

٢- أن تكون في محل رفع خبرا لمبتدأ محذوف .

---

(١) الدر المصون ٥/ ٦٣١-٦٣٢

(٢) المراد بعموم المشترك أن يطلق ويراد منه جميع معانيه ، انظر : المشترك اللفظي ودلالته على الأحكام ٢٩

(٣) التحرير والتنوير ١٠/ ٦٥ ، بتصرف يسير .

وهو الراجح عند النحاس ، يقول : (أحسنها أن يكون على إضمار بمعنى : وحسبك من اتبعك من المؤمنين ، وهكذا الحديث [١] على إضمار ومن كفى) [٢] .

ولم يخص الوجه الثاني بشيء من الاعتراض ، إلا أنه يدخل مع الوجه الأول من جهة المعنى [٣]، ولكنه يبعد عنه من جهة الصناعة لأن فيه تقديرا ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

القول الثاني : يرى أن معنى الآية هو حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين ، واستدل على ذلك بما يلي :

أولا: بسياق الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٦٥] ، إذ دل السياق على أنّ الحسب لله وحده ، فلو كان للمؤمنين منه شيء لما احتاجوا إلى التحريض ، كيف يكون ذلك وقد قال الله في الآية التي بعدها : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: ٦٦] ، فمن كان فيه ضعف ، كيف يكون كافياً لغيره ؟! ، لا سيّما إذا كان غيره أعلى منه وأقوى [٤].

ثانيا : بنظائر هذه الآية في كتاب الله ، وبما ورد في السنة المطهرة [٥]، إذ تدل نظائر الآية على أن الحسب والكفاية لله وحده ، يقول تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ [التوبة: ٥٩] ، ويقول : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦] ، ويقول : ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق:

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٢/ ١٩٥

(٢) قوله ﷺ : (يكفينه الله وأبناء قيلة)

(٣) انظر : الأثر العقدي ٣/ ١٠٧٢

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٠١ ، والرد على البكري ١/ ٧٤ ، ومجموع الفتاوى ١٤/ ٣٩٦

(٥) انظر : السابق

٣] ، ويقول : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ، وقد جاء في الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أنه قال : ﴿ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴾ قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ حِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ [١].

ثالثا : بما أثر عن ابن عباس [٢]، والشعبي [٣]، وابن زيد [٤]، والضحاك [٥]، والكلبي [٦]، ومقاتل [٧]، وعطاء الخراساني[٨] أنهم قالوا في تفسير الآية حسبك الله وحسب من اتبعك. وهو قول جمهور المفسرين[٩].

لذلك أجيز في (ومن) أربعة أوجه مع تفاوتها من جهة الصناعة ، وهي على النحو الآتي :

١ -أن تكون في محل رفع مبتدأ لخبر محذوف .

ويعترض على هذا القول بأن فيه تقديرا ، والأصل عدم التقدير .

٢- أن تكون (ومن) في محل نصب مفعولا معه ، على أن يكون (حسبك) اسم فعل أو مصدرا .

---

(١) انظر : فتح الباري ٨/ ٢٢٩

(٢) انظر : زاد المسير ٣/ ٣٧٧

(٣) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٤/ ٤٩، وتفسير أبي حاتم ٥/ ١٧٢٧، والمحرر الوجيز ٢/ ٦٢٨ ، والبحر المحيط ٤/ ٥١٠ ، والدر المنثور ٤/ ١٠١ .

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : بحر العلوم ٢/ ٣٠

(٦) انظر : النكت والعيون ٢/ ٣٣١

(٧) انظر : السابق

(٨) انظر : تفسير أبي حاتم ٥/ ١٧٢٧

(٩) انظر : معالم التنزيل ٣/ ٣٧٤

يقول الزجاج : (حسب اسم فعل والكاف نصب والواو بمعنى مع) [١].

ويقول الزمخشري : (ومَنِ اتَّبَعَكَ الواو بمعنى مع وما بعده منصوب ، تقول : حسبك وزيداً درهم ، ولا تجرّ ، لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع قال :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدُ

والمعنى : كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين اللهّ ناصراً) [٢] ، ويقول في مفصله عن المفعول معه : (وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع . وإنما ينصب إذا تضمن الكلام **فعلاً** كقولك ما صنعت وأباك ...

أو **ما هو بمعناه** نحو قولك : ما لك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، لأن المعنى ما تصنع وما تلابس ، وكذلك حسبك وزيداً درهم، وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك.

قال:

فما لكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ

وقال:

إذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاك سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وليس لك أن تجره حملاً على المكني) .

ويعترض عليهما جملة بما يلي :

١-بالعامل في المفعول معه ، لأن العامل فيه إنما هو الفعل أوما جرى مجراه ، و(حسبك) ليس مما جرى مجرى الفعل [٣].

---

(١) عزاه إليه أبو حيان ، وليس في معانيه ما يشير إليه . انظر : البحر المحيط ٤/ ٥١١

(٢) انظر : الكشاف ٢/ ٢٣٤

(٣) انظر : التذييل والتكمييل ٨/ ١٣٩

يقول ابن هشام : (وقد أجيز في حسبك وزيدا درهم كون "زيد " مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح ، لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به)(١) يقول الشمني شارحا قول ابن هشام : (يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل ، أوما جرى مجراه ، وحسب ليس كذلك)(٢).

وقد يقال بأن (حسب) كذلك لأنها مما جرى مجرى الفعل ، فهي مصدر بمعنى (كفاك) ، والمصدر يعمل عمل فعله ...

٢-بقلة نصب المعطوف على (حسبك) في كلام العرب ، كما سبق بيانه . يقول الفراء : (وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا : حسبك وأخاك ، حتى يقولوا : حسبك وحسب أخيك)(٣) .

ويعترض عليهما على وجه الخصوص بما يلي :

١-بدخول العوامل على أسماء الأفعال ، وهذ فيما ذهب إليه الزجاج ، وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل .

يقول أبو حيان : (فعلى هذا يكون الله فاعلاً لحسبك ، وعلى هذا التقدير يجوز في "ومن " أن يكون معطوفاً على الكاف لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرور ، لأن اسم الفعل لا يضاف . إلا أنّ مذهب الزُّجاج خطأ لدخول العوامل على حسبك ، تقول : بحسبك درهم ، وقال تعالى : فإنّ حسبك الله ، ولم يثبت كونه اسم فعل في مكان فيعتقد فيه أنه يكون اسم فعل واسماً غير اسم فعل كرويد)(٤).

---

(١) مغني اللبيب ٧٣١

(٢) حاشية الشمني ٣/ ٦٢٧

(٣) معاني القرآن ١/ ٤١٧

(٤) البحر المحيط ، وانظر : التذييل والتكميل ٨/ ١٤٠

٢-بمخالفة إمام النحاة سيبويه ، وهذا فيما ذهب إليه الزمخشري ، يقول أبو حيان : (وهذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام سيبويه ، قال سيبويه : (قالوا : " حسبك وزيداً درهم " لما كان فيه معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل كأنه قال حسبك ويحسب أخاك درهم ، وكذلك كفيك) انتهى[١]، كفيك هو من كفاه يكفيه وكذلك قطّك تقول كفيك وزيداً درهم وقطّك وزيداً درهم ، وليس هذا من باب المفعول معه وإنما جاء سيبويه به حجة للحمل على الفعل للدلالة ، فحسبك يدلّ على كفاك ويحسبني مضارع أحسبني فلان إذا أعطاني حتى أقول حسبي فالناصب في هذا فعل يدلّ عليه المعنى وهو في كفيك وزيداً درهم أوضح لأنه مصدر للفعل المضمر أي ويكفي زيداً ...)[٢] .

وأبو حيان إن قصد أن الزمخشري أخطأ في تفسير كلام سيبويه لما نقل أمثلته ، وهذا هو الظاهر من قول أبي حيان فاعتراضه على الزمخشري مقبول ، وذلك لأن المفعول معه عند سيبويه لا يخلو من ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون العامل فيه فعل مذكور مع واو المعية التي هي بمثابة باء التعدية، نحو: ما صنعت وأباك، وجاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة[٣].

الحالة الثانية : أن يكون العامل فيه فعل كون مطلق مع واو المعية، نحو: ما أنا والسير في متلف ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ أي: ما كنت والسير، وكيف تكون وقصعة من ثريد؟[٤].

الحالة الثالثة : أن يكون العامل فعلا مضمرا ، نحو: ما لك وزيدا ، وما شأنك وزيدا ، وفي

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣١٠

(٢) البحر المحيط ، وانظر : التذييل والتكميل ٨/ ١٣٩ ، وما ذهب إليه أبو حيان هو قول ابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢٩٧-٢٩٨

(٤) انظر : السابق ١/ ٣٠١

هذه الحالة لم يبين سيبويه الفعل المضمر فيها هل هو (كان) أم هو المصدر الذي صرح به في نحو: ما شأنك وزيدا ، حيث قدر نصب زيد بمصدر محذوف تقديره تناولك ، أو ملابستك ؟

يقول سيبويه : (هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله . وذلك قولك مالك وزيدا ، وما شأْنُك وعمراً . فإِنَّما حدُّ الكلام ههنا : ما شأْنُك وشأنُ عمرٍو . فإنْ حملتَ الكلام على الكاف المضمَرِ فهو قبيح ، وإن حملتَه على الشأنِ لم يجزْ لأنّ الشأنَ ليس يَلتبس بعبدِ الله ، إنّما يَلتبس به الرجُل المضمَرُ فى الشأْنِ . فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأْنُك وزيدا ، أى ما شأْنُك وتناوُلُك زيدا ...)[1] ، ويقول : (فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسة زيدا، أو: وملابستك زيدا ، فكان أن يكون زيد على فعل وتكون الملابسة على الشأن، لأن الشأن معه ملابسة له أحسن من أن يجروا المظهر على المضمر . فإن أظهرتَ الاسمَ فى الجرّ عَمِلَ عَمَلَ كَيْفَ فى الرفع . ومَنْ قال : ما أنت وزيداً ، قال : ما شأنُ عبدِ الله وزيدا . كأَنه قال : ما كان شأنُ عبدِ الله وزيد ، وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا . والرفعُ أجودُ وأكثر فى : ما أنت وزيدٌ ، والجر فى قولك : ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ ، أحسنُ وأجودُ ، كأَنه قال: ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ . ومَن نصب فى : ما أنت وزيداً أيضاً قال : ما لزيدٍ وأخاه ، كأَنه قال : ما كان لزيدٍ وأخاه [2]، كأَنّه قال : ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه ، لأنه يَقع فى هذا المعنى ههنا ، فكأَنّه قد كان تكلَّم به .

ومن ثَمَّ قالوا حسبُك وزيداً لَمّا كان فيه معنى كَفاك وقبح أن يَحملوه على المضمَر ، نووا الفعل ، كأنه قال : حسبك ويُحسِب أخاك درهم)[3] .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٧

(٢) (ما كان لزيد وأخاه) في إحدى نسخ الكتاب ، ولم يعتمدها المحقق ، وإنما أشار إليها في الحاشية ، ولا بد من ذكرها في النص ، انظر : الكتاب ١/ ٣١٠ الحاشية الأولى .

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٩-٣١٠

فكلامه في (ما لك وزيدا) ، و (ما شأنك وزيدا) على ما قال يحتمل وجهين :

الوجه الأول : أنه يميز بين (ما لك وزيدا) وبين (ما شأنك وزيدا) فقوله : (فكان أن يكون زيد على فعل) خاص بـ(ما لك وزيدا) فـ(زيدا) على هذا منصوب بفعل كون مطلق بعد ما ، أي : ما كان لك وزيدا، بدليل أنه قال فيمن قال : ما لزيد وخالدا، أن التقدير: ما كان لزيد وخالدا.

وقوله : (وتكون الملابسة على الشأن) ، خاص بـ(ما شأنك وزيدا) أي: ما شأنك وملابستك زيدا ، فـ(زيدا) في هذه الحالة منصوب بمصدر محذوف دل عليه كلمة الشأن لأن الشأن نوع من الملابسة ، وفي هذه الحالة يكون المفعول معه هو هذا المصدر المحذوف الذي يجوز فيه الرفع بالعطف على الشأن ، ويجوز فيه النصب على أنه مفعول معه بفعل كون محذوف بوساطة واو المعية ، فزيد في هذه الحالة مفعول به لا مفعول معه.

والوجه الثاني : أن يكون سيبويه قد سوى بين (ما لك وزيدا) وبين (ما شأنك وزيدا) على أن معنى (ما لك وزيدا) هو : (ما شأن لك وزيدا) ، فـ(زيدا) على هذا يكون منصوبا بفعل هو الملابسة ، فيكون أراد بالفعل هنا المصدر لأن سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا[1]، فيكون التقدير في : ما لك وزيدا هو: ما لك وملابستك زيدا ، فتكون الملابسة هنا مفعولا معه منصوبا بفعل كون مقدر، أي: ما كان لك وملابستك زيدا ؟ ويكون التقدير في (ما شأنك وزيدا) هو : ما شأنك وملابستك زيدا ؟ فتكون الملابسة معطوفة على الشأن أو مفعولا معها بفعل كون مقدر، أي في هذه الحالة يجوز في الملابسة الرفع والنصب.

فالخلاصة أن (زيدا) يكون على الوجه الأول مفعولا معه في (ما لك وزيدا) ، ويكون مفعولا به لمصدر محذوف في (ما شأنك وزيدا) .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٤-٣٦ ، و٢٣٢، وشرح الكافية ٣/ ٤٠٠ ، وشرح المفصل ١/ ١١٠ وشرح التسهيل ٢/ ١٧٨، والمصطلح النحوي ١٣٩.

ويكون على الوجه الثاني مفعولا به لمصدر محذوف في المثالين .

ثم ربط سيبويه بين (ما لك وزيدا ، وما شأنك وزيدا) بـ(حسبك وزيدا) لما فيها من الإضمار ، ومن معنى المعية العام فيها ، ولكنه لم يعرب (زيدا) مفعولا معه في (حسبك وزيدا) ، وإن كان معنى المعية لا ينفك عنها إلا أنه أعربها مفعولا به ، يدل على ذلك تقديره قائلا : (نووا الفعل ، كأنه قال : حسبك ويحسب أخاك درهم)

فالزمخشري أعرب الآية مفعولا معه بناء على ما يُفهم من المعية في قولهم : حسبك وزيدا ، ولعله ظن أن تفسير سيبويه للجملة إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب على حين قصد سيبويه تفسير الإعراب بدليل قوله : (نووا الفعل) .

وإن قصد أبو حيان أن الزمخشري أخطا لمجرد مخالفته لسيبويه فليس له ذلك ، لأن كلام سيبويه وغيره لا يحتج به في أي مسألة كانت ، إذ كلامه لا يقوم مقام الدليل ، وإنما يحتج بسماعه ونقله عن كلام العرب ، فيكون كلامه وحده من باب الاستئناس فقط ، وإن كان الصواب في الجملة متزمل في ثيابه ولا ينفك عنه ، ويسير حيث يسير ، فلا يبعد قوله عن قول حذام ....

ومع ذلك فإعراب الزمخشري في هذه الآية (ومن) مفعولا معه يعد مرجوحا ، لصحة العطف على " حسب "[(١)]، ولقلة ما سمع عن العرب من نصب الاسم بعد (حسبك) في حال عدم تمام الكلام به وأما في الآية فقد جاء النصب بعد تمام الكلام (حسبك الله) !

وقد قرر هو أن القراءة المستفيضة (لا يجوز أن تحمل على وجه ضعيف ليس بحدّ الكلام ولا وجهه)[(٢)]، فكيف يجيز في هذه الآية وجها قليلا ليس على حد الكلام !! إلا إن كان لا يرى قلته في الكلام فلا اعتراض عليه.

(١) منهج السالك ١٥٧ .

(٢) انظر : الكشاف ٤/ ٢٢٨ بتصرف يسير .

هذا وقد انتقد الألوسي منهجية أبي حيان في الاعتماد على كلام سيبويه للرد على الزمخشري ، فقال : (سيبويه – كما قال ابن تيمية لأبي حيان لما احتج عليه بكلامه حين أنشد له قصيدة فغلطه فيها – ليس نبي النحو فيجب إتباعه) ، لذا عد محمد رشيد رضا هذا الأمر تعصبا من أبي حيان لسيبويه لا تعصبا للحق ، يقول : (وَلَوْلَا تَعَصُّبُ هَؤُلَاءِ لِأَئِمَّةٍ فَنِّهِمْ لَمَا جَعَلُوا فَهْمَ سِيبَوَيْهِ حُجَّةً فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أُصُولُ التَّوْحِيدِ مِنْ مَعْنَى عِبَارَةِ الْقُرْآنِ .

وَلَوْلَا إِرَادَةُ التَّذْكِيرِ بِهَذِهِ الْجِنَايَةِ الَّتِي يَرْتَكِبُهَا الْعُلَمَاءُ بِعَصَبِيَّتِهِمُ الْمَذْهَبِيَّةِ لِزُعَمَائِهِمْ لَمَا أَطَلْتُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)[1] .

٣–أن تكون (ومن) في محل نصب مفعولا به بفعل محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ويكفي من اتبعك .

وهو مذهب سيبويه كما مر ، إلا أن في هذا القول تقديرا ، والأصل عدم التقدير ، مع قلة مجيء النصب بعد (حسب) كما قال الفراء .

٤–أن تكون (ومن) معطوفة على موضع الكاف ، والمعنى : يكفيك الله ويكفي من اتبعك .

يقول الطبري : (عطفا على معنى " الكاف " في قوله : (حسبك الله) لا على لفظه ، لأنها في محل خفض في الظاهر، وفي محل نصب في المعنى ، لأن معنى الكلام : يكفيك الله ، ويكفي من اتبعك من المؤمنين)[2] ، ويقول ابن عطية : (لأن موضعها نصب على المعنى ليكفيك التي سدت " حسبك " مسدها)[3].

واعترض على هذا القول بأنه يلزم منه أن يكون عطفا على الموضع أو عطفا على المعنى ، وكلاهما لا يصح في الآية .

(١) تفسير المنار١٠/ ٦٥

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٤/ ٥٠

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ٦٢٨

يقول أبو حيان : (لأنّ " حسبك " ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب ، بل هذه إضافة صحيحة ليست من نصب ، وحسبك مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدراً ولا اسم فاعل إلا أنّ قيل إنه عطف على التوهم كأنه توهم أنه قيل : يكفيك الله أو كفاك الله ، ولكنّ العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه) [١]، ويقول : (لأن " حسبك " إضافته محضة ، إذ ليس باسم فاعل ولا مصدر ، وإنما جاء س به حجة على الفعل للدلالة ، فحسبك يدل على كفاك) [٢].

وانتقد السمين شيخه في جعل إضافة " حسبك " إضافة محضة ، قائلا : (لأن النحويين على أنَّ إضافةَ " حسب " ، وأخواتِها إضافةٌ غيرُ محضة [٣]، وعَلَّلوا ذلك بأنها في قوةِ اسمِ فاعلٍ ناصبٍ لمفعولٍ به، فإن" حَسْبك " بمعنى كافيك ، وغيرك بمعنى مُغايرك ، وقيد الأوابد بمعنى مقيِّدها قالوا : ويدل على ذلك أنها تُوصف بها النكرات فقال : مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ)[٤].

ومن النحويين القائلين بذلك أبو حيان نفسه إذ يقول في قوله تعالى : (فحسبه جهنم) : (ومن قولهم : أحسبه الشيء كفاه . وحسب بمعنى المحسب ، أي الكافي ، أطلق ويراد به معنى اسم الفاعل . ألا ترى أنه يوصف به فتقول : مررت برجل حسبك من رجل ، أي : كافيك . فتصف به النكرة ، إذ إضافته غير محضة ، لكونه في معنى اسم الفاعل غير الماضي المجرد من أل . وقال : وحسبك من غنى شبع وريّ أي كافيك)[٥].

فأبو حيان لم ينف استعمال (حسب) بمعنى اسم الفاعل مطلقا ، وإنما نفاه في هذه الآية ،

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٥١٠

(٢) التذييل والتكمييل ٨/ ١٣٩

(٣) نقل الإجماع ابن عصفور على ذلك ، انظر : شرح الجمل ٢/ ٧١

(٤) الدر المصون ٥ / ٦٣٤

(٥) البحر المحيط ٣ / ١٢١

إذ إن (حسب) لها استعمالان في العربية :

أحدهما : أن تكون بمعنى " كاف " اسم فاعل كفى .

فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة ، فتكون نعتًا لنكرة ، كـ: مررت برجل حسبك من رجل ، وحالًا لمعرفة كـ: هذا عبد الله حسبك من رجل" . و تستعمل استعمال الأسماء الجامدة، فترتفع على الابتداء نحو: ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [المجادلة: ٨] ، ونحو : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٢] .

وثانيهما : أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى [١] .

فابن عطية والسمين نظرا إلى أن (حسب) مصدر عمل عمل فعله ، لأنه بمعنى اسم الفاعل " كاف " فجاز لهما في الآية أن يعطفا (ومن) على محل الكاف ، لأن محلها النصب .

وأبو حيان نظر إلى أنها اسم جامد ، فهي مصدر لم يعمل عمل فعله ، فلم يجز في (ومن) العطف على محل الكاف ، لأن المصدر على قول الجمهور إضافته محضة إذا لم يعمل عمل فعله [٢]، لذلك لا يجوز النصب في هذه المسألة إلا على التوهم [٣]، والعطف على التوهم لا ينقاس [٤] .

فأبو حيان قد جانب الصواب في جعله الإضافة في " حسبك " محضة ، لأن (حسبك) يصح فيها أن تكون بمعنى " كاف " في الآية وقد أقر هو بمجيء هذا المعنى فيها ، فتكون إضافتها غير محضة هنا ، وليس له التثريب على من خالفه ..

---

(١) انظر : أو ضح المسالك٣/ ١٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٢٠١

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٧٣ مخطوط ، وارتشاف الضرب ٥/ ١٨٠٥ ، ومنهج السالك ٣٢٤ ، والتصريح بمضون التوضيح ٣/ ١٠٨، والهمع ٢/ ٥٠٥ ، وابن الطراوة النحوي ١٩٨ .

(٣)العطف على التوهم هو الذي يكون العامل فيه مفقودا وأثره موجودا ، انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٧١ ، والدر المصون ١٠/ ٣٤٥

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ٥١٠

ولعل أبا حيان نظر إليها - أعني حسبك – إلى أنها لا تكون بهذا المعنى إلا في سياق معين تعرب فيه حالا أو نعتا كما في الأمثلة السابقة ، ولم تأت في الآية حالا أو نعتا لذلك منعها ، ولكن الحكم على ذلك في نظري هو المعنى فإذا صح فيها معنى اسم الفاعل كانت إضافتها غير محضة ، وإذا لم يصح كانت إضافتها محضة ، ومع ذلك ، فإن أبا حيان قد جانب الصواب أيضا في قوله في " حسبك " أنه : (وليس مصدراً ولا اسم فاعل)[(١)]. فكونها لا تكون اسم فاعل يعد اجتهادا منه ، وأما كونها لا تكون مصدرا فهذا لا يقبل من مثله ، لأن الاسم لا يكون إلا جامدا أو مشتقا ، والجامد إما أن يكون اسم ذات أو معنى ... ، و(حسبك) لا ينفك عن المصدرية لأنه اسم معنى [(٢)] .

٥-أن تكون (ومن) معطوفة على الكاف في (حسبك) ، فيكون من مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

وهو قول مختلف فيه بين الكوفيين والبصريين ، إذ أجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، وأبو حيان موافق للكوفيين في هذه المسألة كما تقدم في مسألة سابقة ، ولكنه لم يذكر جواز هذا الوجه في هذه الآية ، ومع ذلك فهو قليل مقارنة بذكر الجار معه .

٦-أن تكون مجرورة بإضمار مضاف معطوف على ما قبله ، تقديره : وحسب أتباعك .

يقول ابن عطية : (ويصح أن تكون " من " في موضع خفض بتقدير محذوف كأنه قال وحسب وهذا كقول الشاعر :

أكـــلَّ امـــرئ تحـــسبين امـــرأً ونـــارٍ توقَّـــدُ بالليـــل نـــاراً

(١) البحر المحيط٤/ ٥١٠

(٢) انظر : الأثر العقدي ٣/ ١٠٨١

التقدير : وكل نار ، وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه بابه ضرورة الشعر)[١] ، على حين يرى أبو حيان أن هذا الوجه : (ليس بمكروه ولا ضرورة ، وقد أجازه سيبويه في الكلام وخرج عليه البيت ، وغيره من الكلام الفصيح[٢])[٣] .

فسيبويه أجاز حذف المضاف (الجار) ، وإبقاء المضاف إليه مجرورا على قلة في سياق معين مضطرا إليه تخلصا من مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين[٤].

لذلك أطلق أكثر النحويين الحكم على هذا البيت بالشذوذ والقلة والضعف في القياس ، وأنه مسلكٌ مكروه بابه ضرورةُ الشعر[٥].

فالمسألة إذن ليست من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين فتأول الآية على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا !! .

وقد كان المبرد كما يقول ابن السراج عنه : (لا يجيزُ : ما مثلُ عبد الله يقولُ ذاكَ ولا أخيهِ يكرهُ ذاكَ ، والذي بدأ به سيبويه الرفعُ في قولكَ : ما كُلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ ، والنصب في (وناراً) هو الوجه ، وهذه الحروف شواذ)[٦]، وهو كما قال .

---

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٦٢٨

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٦٤-٦٦ .

(٣) البحر المحيط ٤/ ٥١١

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٦٤-٦٦ ، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٣٤٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٥ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٥٨ .

(٥) انظر : الأصول ٢/ ٧٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٦ ، والمقرب٢٧٩ ، والكافية الشافية ٢/ ٩٧٤ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٦٢٨

(٦) الأصول ٢/ ٧٤ .

الترجيح :

الذي يظهر لي أن المعنيين الواردين في الآية صحيحان ، ولا يشوبهما شرك ولا كفر ، لأنهما واردان عن السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين ، ولكن يترجح منهما الوجه الأول من القول الأول ، وهو أن تكون (من) معطوفة على لفظ الجلالة (الله) والوجه الثاني من القول الثاني وهو أن تكون (من) معطوفة على موضع الكاف ، وذلك لسلامتهما من الاعتراضات المتجهة عليهما من جهة الصناعة والمعنى كما سبق ، إلا أن الوجه الثاني من القول الثاني أرجح عندي من الوجه الأول من القول الأول ، لأن جمهور السلف الصالح عليه ، ومن القواعد المقررة في التفسير أن قول جمهور السلف يقدم على من سواهم [1] . والله أعلم .

(١) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ١/ ٢٥٨

٥٩- إعراب (وتدلوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨] .

حيث أجيز في إعراب (وتدلوا) قولان :

١-أن يكون (وتدلوا) مجزوما عطفا على (ولا تأكلوا) .

٢-أن يكون منصوبا في جواب النهي .

وهذان القولان أجازهما الأخفش [(١)]، والفراء [(٢)]، والزجاج [(٣)]، والنحاس [(٤)] ، والزمخشري [(٥)] ، ومكي [(٦)]، وأبو البقاء[(٧)] ، والألوسي [(٨)] ورجح الطبري وابن عطية القول الأول منهما[(٩)] .

وأما أبو حيان فقد رجح القول الأول[(١٠)] .

المناقشة :

لا خلاف بين المفسرين والمعربين أن معنى الآية هو نهي الله تعالى عباده أن يأكلوا الأموال بينهم بالباطل ، ويخاصموا بها إلى الحكام ليأكلوا أموال الناس بالإثم ...

---

(١) انظر: معاني القرآن١/ ١٦٠

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ١١٥

(٣) انظر: معاني القرآن وإعربه ١/ ٢٥٨

(٤) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٩٠

(٥) انظر: الكشاف ١/ ٢٣٣

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٣

(٧) انظر: التبيان ١/ ١٥٦

(٨) انظر : روح المعاني ٢ / ٧٠

(٩) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/ ٥٥٢ ، والمحرر الوجيز١/ ٢٤٧

(١٠) انظر: البحر المحيط ٢/ ٦٣

وقد أجاز طائفة منهم أن يكون (وتدلوا) منصوبا في جواب النهي .

وفي ذلك يقول الأخفش : (ونصب اذا جعله جوابا بالواو)[١] .

ويقول الفراء : (نصبا على الصرف كما تقول : لا تسرق وتصدّق. معناه : لا تجمع بين هذين كذا وكذا وقال الشاعر :

لاَ تَنْـــهَ عـــن خُلُـــقٍ وتـــأتِيَ مِثْلَـــه عـــارٌ عليـــكَ إذا فَعَلْـــتَ عظـــيمُ

والجزم في هذا البيت جائز أي : لا تفعلن واحدا من هذين)[٢]، ويقول الزجاج : (ويجوز أن تكون نصباً على ما تنصب الواو ، وهو الذي يسميه بعض النحويين الصرف ، ونصبه بإِضمار أن ، المعنى : لا تجمعوا بين الأكل بالباطل والإِدلاءِ إِلى الحكام)[٣].

وهذا القول مردود عند الطبري وابن عطية اعتمادا منهما على قراءة أبي حيث قرأ بالجزم بلا الناهية (ولا تدلوا بها) ، يقول الطبري : (أنْ يكون في موضع جزم – على ما ذُكر في قراءة أبيّ – أحسن منه أن يكون نَصبا)[٤] ، ويقول ابن عطية : (وفي مصحف أبي (ولا تدلوا) بتكرار حرف النهي وهذه القراءة تؤيد جزم (تدلوا) في قراءة الجماعة)[٥] .

وأما أبو حيان فرد وجه النصب لفساده معناه ، إذ يقول : (أما إعراب الأخفش هنا أن هذا منصوب على جواب النهي ، وتجويز الزمخشري ذلك هنا ، فتلك مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالنصب .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ١٦٠

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ١٥١

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٥٨

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/ ٥٥٢

(٥) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٤٧

قال النحويون : إذا نصبت كان الكلام نهياً عن الجمع بينهما [(١)]، وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين :

أحدهما : أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده ، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما ، لأن في الجمع بينهما حصول كل واحد منهما عنه ضرورة ، ألا ترى أن أكل المال بالباطل حرام سواء أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات ؟ .

والثاني : وهو أقوى ، إن قوله لتأكلوا علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له ، لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن يترتب على وجودهما ، بل إنما يترتب على وجود أحدهما ، وهو : الإدلاء بالأموال إلى الحكام)[(٢)] .

هذا والطبري وإن رجح الجزم على النصب في هذه الآية اعتمادا على قراءة أخرى إلا أنه أجاز النصب في آية أخرى وجعله مساويا للجزم ، وذلك في إعراب (وتكتموا) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] ، إذ يقول : (وفي قوله : ﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ ، وجهان من التأويل:

أحدُهما: أن يكون الله جل ثناؤه نهاهم عن أن يكتموا الحق، كما نهاهم أن يلبسوا الحق بالباطل. فيكون تأويل ذلك حينئذ: و لا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق. ويكون قوله:"وتكتموا" عند ذلك مجزومًا بما جُزِم به"تلبسوا"، عطفًا عليه.

والوجه الآخر منهما: أن يكون النهي من الله جل ثناؤه لهم عن أن يلبسوا الحق بالباطل،

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٤١ ، والمقتضب ٢/ ٢٥ ، والأصول ٢/ ١٥٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٧١ - ١٠٧٦، والإنصاف ٢/ ٥٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٣٥ - ٢٣٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢ / ١٦٠ ، وشرح الكافية ٤/ ١٨ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٢ ، وتمهيد القواعد ٨ / ٤٢٢١ - ٤٢٢٨ ، والهمع ١/ ٦٣

(٢) انظر : البحر المحيط ٢/ ٦٣

ويكون قوله:"وتكتموا الحق" خبرًا منه عنهم بكتمانهم الحق الذي يعلمونه، فيكون قوله:"وتكتموا" حينئذ منصوبًا لانصرافه عن معنى قوله:"ولا تلبسوا الحق بالباطل"، إذ كان قوله:"ولا تلبسوا" نهيًا، وقوله"وتكتموا الحق" خبرًا معطوفًا عليه، غيرَ جائز أن يعاد عليه ما عمل في قوله:"تلبسوا" من الحرف الجازم)[١].

ولعل سبب إجازة الوجهين عنده في هذه الآية أنه لم يبلغه قراءة أخرى في هذه الآية فتكون مرجحة لأحد التأويلين ! .

وقد أجاز وجه النصب الزجاج [٢]، والزمخشري[٣] ، وأبو البقاء [٤] ، ومكي [٥] ، وابن عطية [٦] ، وابن يعيش [٧]، ورجحه ابن القيم [٨].

يقول ابن يعيش : (يجوز أن يكون منصوبا ، ويكون النهي عن الجمع بينهما ، ويكون كل واحد منهما منهيا عنه بدليل آخر)[٩] وتبعه في ذلك السمين [١٠]، وابن عادل[١١] .

والدليل الآخر هو قراءة ابن مسعود (وتكتمون الحق) فتكون حالا من ضمير (ولا تلبسوا) ، والحال

---

(١) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١ / ٥٦٩

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٤

(٣) انظر : الكشاف ١/ ١٣٢

(٤) انظر : التبيان ١/ ٥٨

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٩٢

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١١٨

(٧) انظر : شرح المفصل ٧/ ٣٤

(٨) انظر : الصواعق المرسلة ٤/ ١٢١٤

(٩) شرح المفصل ٧/ ٣٤

(١٠) انظر : الدر المصون ١/ ٣٢٢

(١١) انظر : اللباب لابن عادل ٢/ ٢٣

من شأنها أن تكون مقارنة لعاملها ، وهذا هو معنى الجمع بينهما [١] .

يقول ابن القيم : (فمن جعلها واو عطف قال النهي تعلق بكل واحد من الأمرين على انفراده ، ولو كانت واو صرف لكان المنهي عنه جمعهما لا أفرادهما . ومن جعلها واو صرف قال لبس الحق بالباطل مستلزم لكتمانه كما يكتم الحق من لبسه بما يستره ويغشيه فهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر فالنهي عن أحدهما نهي عن الآخر بطريق اللزوم ففي كون الواو واو جمع إفادة هذا المعنى وإن كتمان الحق ملازم للبسه بالباطل لا ينفك عنه ولا يمكن إيقاع أحدهما إلا بالآخر وهذا شأن كل متلازمين وهذا القول أميز من الأول وأعرب)[٢] .

ويرى الطاهر بن عاشور أن وجه النصب بعيد : (لِأَنَّ كِلَيْهِمَا مَنْهِيٌّ عَنْهُ وَالتَّفْرِيقُ فِي الْمَنْهِيِّ يُفِيدُ النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ بِالْأَوْلَى بِخِلَافِ الْعَكْسِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا نُهُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ تَعْرِيضًا بِهِمْ بِأَنَّهُم لَا يرجا مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا التَّرْكِ لِلَّبْسِ وَهُوَ تَرْكُ اللَّبْسِ الْمُقَارَنِ لِكَتْمِ الْحَقِّ فَإِنَّ كَوْنَهُ جَرِيمَةً فِي الدِّينِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ.

أَمَّا تَرْكُ اللَّبْسِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى التَّحْرِيفِ فِي التَّأْوِيل فَلَا يرجا مِنْهُمْ تَرْكُهُ إِذْ لَا طَمَاعِيَةَ فِي صَلَاحهمْ العاجل)[٣].

على حين رجح أبو حيان وشيخ الإسلام ابن تيمية وجه الجزم على وجه النصب ، وذلك لما يلي :

١ – لما يلزم عن وجه النصب من فساد في المعنى ، يقول أبو حيان : (لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع بين الفعلين ، كما إذا قلت : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، معناه : النهي عن الجمع بينهما ، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما ، وذلك منهي عنه ، فلذلك

---

(١) انظر : حاشية زاده على البيضاوي ١/ ٢٨٩ ، والكشاف ١/ ١٣٣ ، وتفسير ابن كثير ١/ ٢٤٥ .

(٢) الصواعق المرسلة ٤/ ١٢١٤ ، وقد سبقه إلى ذلك الزمخشري ، انظر : الكشاف ١/ ١٣٢ .

(٣) التحرير والتنوير١/ ٤٧٠

رجح الجزم)[١] ، ويقول شيخ الإسلام : (ولا يقال : النهي عن جمعهما فقط لأنه لو كان هذا صحيحا لم يكن مجرد كتمان الحق موجبا للذم ، ولا مجرد لبس الحق بالباطل موجبا للذم وليس الأمر كذلك ، فإن كتمان أهل الكتاب ما أنزل الله من البينات والهدي من بعد ما بينه للناس يستحقون به العقاب باتفاق المسلمين وكذلك لبسهم الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي ابتدعوه ...)[٢].

٢- لأن نظائر الآية لا تدل على النصب ، يقول تعالى : ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١] ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (ولو ذمهم الله على الاجتماع لقال (وتكتموا الحق) بلا نون ، وهذه الآية نظير هذه)[٣].

٣- لأن وجه الجزم هو الموافق لتفسير ابن عباس رضي الله عنهما ، إذ يقول : ("وتكتموا الحق"، أي ولا تكتموا الحق)[٤].

٤- لأن النصب لا يكون إلا إذا ظهر الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ﴿٣٤﴾ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٥] ، ولهذا لا يصح القول به هنا للتلازم بين المعطوف والمعطوف عليه[٥].

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ٣٥٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٠ ، وانظر : مجموع الفتاوى ٧/ ١٧٦ .

(٣) السابق

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١ / ٥٧٠

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ٧/ ١٧٦

هذا وقد أبان الزمخشري عن الفرق بينهما قائلا : (فإن قلت : لبسهم وكتمانهم ليسا بفعلين متميزين حتى ينهوا عن الجمع بينهما ، لأنهم إذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق ؟ قلت : بل هما متميزان ، لأن لبس الحق بالباطل ما ذكرنا)(١) وهو قوله : (الباء التي في بِالْباطِلِ إن كانت صلة مثلها في قولك : لبست الشيء بالشيء خلطته به ، كأن المعنى : ولا تكتبوا في التوراة ما ليس منها فيختلط الحق المنزل بالباطل الذي كتبتم ، حتى لا يميز بين حقها وباطلكم ، وإن كانت باء الاستعانة كالتي في قولك : كتبت بالقلم ، كان المعنى : ولا تجعلوا الحق ملتبسا مشتبها بباطلكم الذي تكتبونه)(٢).

واعترض عليه ابن المنير بأن : (السؤال غير موجه ، لأنه ادعى فيه عدم التميز بين الفعلين. وغاية ما قدره تلازمهما. والمتلازمان متغايران متميزان ، إلا أن يعنى بعدم التميز عدم الانفكاك ، فلا نسلم له تعذر جمعهما في النهى إذاً بل النهى عن أحدهما على هذا التقدير مستلزم للنهى عن الآخر ، وإن لم يصرح به)(٣) ، بل السؤال من الزمخشري متجه ، لأنه أراد أن يبين أن الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ليصح وجه النصب ، وقد أبان عنه ، ولم يرد تلازمهما وعدم انفكاكهما .

٥- لأن الأصل في المعطوف أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه (٤).

٦- لأن الاستدلال بقراءة ابن مسعود (وتكتمون) على وجه النصب وإعرابها حالا منازع فيه ، يقول أبو حيان : (لأن الجملة المثبتة المصدّرة بمضارع ، إذا وقعت حالاً لا تدخل عليها الواو (٥)، والتقدير الإعرابي هو أن تضمر قبل المضارع هنا مبتدأ تقديره : وأنتم تكتمون الحق ،

---

(١) الكشاف ١/ ١٣٢

(٢) الكشاف ١/ ١٣٢

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف ، انظر : الكشاف١/ ١٣٢

(٤) انظر : درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٠

(٥) انظر : المقتضب ٢/ ٦٥-٦٦ ، المفصل ٦٤ ، والتسهيل ١١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٦٢ ، ومنهج السالك ٢١٣ ، وشرح الكافية ٢/ ١٣٩، ومغني اللبيب ٣٠٣ ، والهمع ٢/ ٣٢٢

ولا يظهر تخريج هذه القراءة على الحال ، لأن الحال قيد في الجملة السابقة ، وهم قد نهوا عن لبس الحق بالباطل ، على كل حال فلا يناسب ذلك التقييد بالحال إلا أن تكون الحال لازمة ، وذلك أن يقال : لا يقع لبس الحق بالباطل إلا ويكون الحق مكتوماً ، ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر ، وهو أن يكون الله قد نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق ، فتكون الجملة الخبرية عطفت على جملة النهي ، عند من يرى جواز ذلك ، وهو سيبويه وجماعة ، ولا يشترط التناسب في عطف الجمل ، وكلا التخريجين تخريج شذوذ)[١] .

فالقول بالحالية لا يصح هنا لا من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى ، فأما من جهة الصناعة فلأن من شرط الجملة الحالية ألا تصدر بمضارع مثبت ، مجرد من (قد) مقترن بالواو ، فإذا سمع من ذلك شيء ، كما في هذه القراءة ، وقول عنترة :

علِّقتها عرضاً وأقتلُ قومها ... زعماً لعمرُ أبيك ليسَ بمزعمِ

وقول بعض العرب : قمت وأصك عينه .

وقول عبد اللهّ بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيْتُ أظافيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وأَرْهُنُهُمْ مالِكَا

حمل على الضرورة أو الشذوذ ، أو سلك فيه مسلك التأويل [٢] ...

وأما من جهة المعنى فإنه يؤدي إلى أنهم منهيون عن لبس الحق بالباطل في حال كتمانه له دون إعلانه.

والقول بأن (وتكتمون) حال لازمة هو المعنى الموافق لوجه الجزم السابق ، لأن لبس الحق بالباطل يلزم عنه كتمانه .

---

(١) البحر المحيط١/ ٣٣٥

(٢) انظر : المقتضب ٢/ ٦٥-٦٦ ، المفصل ٦٤ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٦١ ، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٦٢ ، ومنهج السالك ٢١٣ ، وشرح الكافية ٢/ ١٣٩، ومغني اللبيب ٣٠٣ ، والهمع ٢/ ٣٢٢

أما جعلها من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية فكان الأولى بأبي حيان أن يجعل هذا الإعراب هو الراجح لأنه يرى بجوازه كما مر بخلاف الوجه السابق ، ومع ذلك فإنه عده هو والقول السابق من التخاريج الشاذة !!

وكلا الوجهين عندي قبيح ، وإن كان أقلها قبحا القول بالحالية في نظري لورود السماع وإن قل فيها بخلاف القول الثاني ...

وعلى كل فإن القراءة منازع في الاستدلال بها ، لذلك لم تنهض دليلا على المسألة .

الترجيح :

والذي يترجح لي في هذه المسألة هو القول بالجزم ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١ -لأنه القول المجمع عليه من المفسرين والمعربين .

٢ -لأن السماع يؤيده كما في قراءة أبي .

٣-لأن المعنى عليه وظاهر الآية .

٤ -لأنه يسلم من الاعتراض المتجه على القول الآخر .

٦٠- إعراب (ومن الذين) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ ﴾ [البقرة: ٩٦] .

اختلف في إعراب (ومن الذين أشركوا) على ثلاثة أقوال :

١ -أن يكون معطوفا حملا على المعنى .

ذكر هذا القول الفراء[١]، الطبري[٢]، والزجاج[٣]، والنحاس[٤] ، ومكي[٥] ، والزمخشري[٦]، والرازي[٧]، وابن عطيه[٨]، وأبو البقاء[٩].

٢ - أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : وأحرص من الذين أشركوا .

ذكر هذا القول الفراء[١٠]، الطبري[١١]، والزجاج[١٢]، والنحاس[١٣]، ومكي[١٤] ،

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ٦٢

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢/ ٣٧٠

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٨

(٤) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٤٩

(٥) انظر : الهداية ١/ ٣٥٦

(٦) انظر : الكشاف ١/ ١٦٨

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ٣/ ٦٠٩

(٨) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١٦٤

(٩) انظر : التبيان ١/ ٥٣

(١٠) انظر : معاني القرآن ١/ ٦٢

(١١) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢/ ٣٧٠

(١٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٨

(١٣) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٤٩

(١٤) انظر : الهداية ١/ ٣٥٦

والزمخشري [١]، والرازي [٢]، وابن عطيه [٣]، وأبو البقاء[٤].

٣-أن يكون معطوفا على محذوف على التقديم والتأخير .

ذكره أبو مسلم الأصفهاني [٥]، والرازي [٦].

وأما أبو حيان فرجح القول والثاني [٧].

المناقشة:

اختلف في إعراب (ومن الذين أشركوا) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن يكون معطوفا حملا على المعنى ، فكأنه قيل : أحرص من الناس ومن الذين أشركوا .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة الحمل على المعنى ، والحمل على المعنى لا ينقاس .

والقول الثاني : أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (أحرص) للدلالة أحرص الأول عليه فكأنه قيل : وأحرص من الذين أشركوا.

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة ، كما حمل سيبويه قولهم : هذا ضارب زيد غداً وعمراً، على إضمار فعل : أي ويضرب عمراً [٨].

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ١٦٨

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ٣/ ٦٠٩

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١٦٤

(٤) انظر : التبيان ١/ ٥٣

(٥) انظر : تفسير أبي مسلم الأصفهاني ٤٥ ، ومفاتيح الغيب ٣/ ٦٠٩ .

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٣/ ٦٠٩

(٧) انظر : البحر المحيط ١/ ٤٨١

(٨) انظر: الكتاب ١/ ١٦٩

والقول الثالث : أن يكون معطوفا على محذوف على التقديم والتأخير .

وهذا القول مردود من جهة التقديم والتأخير عند أبي حيان ، إذ يقول : (وأما من زعم أن قوله : (ومن الذين أشركوا) معطوفها على الضمير في قوله (ولتجدنهم) أي : ولتعذبنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس على حياة ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير . فهو معنى يصح لكن اللفظ والتركيب ينوب عنه ويخرجه عن الفصاحة ولا ضرورة تدعوا إلى أن يكون ذلك من باب التقديم والتأخير ، لا سيما على قول من يخص التقديم والتأخير بالضرورة) [١]، وتبعه السمين [٢]، وابن عادل[٣] .

ولا أدري أي تركيب ينبو عنه اللفظ في هذا القول وأي محذور صناعي وقع ! ، إذ إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه جائز في هذا الموضع عند النحاة لأنه من المواضع التي يسوغ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[٤].

والمسألة ليست من باب التقديم والتأخير المختص بالضرورة الشعرية لأن اللفظ والمعنى لا يمنعان ورود هذا الوجه ، ولو أنه قال والأصل في الكلام عدم التقديم والتأخير لكان أولى من وسمه بالضرورة .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو كونه خبراً للمبتدأ لسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره من الأقوال .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٨١

(٢) انظر : الدر المصون٢/ ١٢

(٣) انظر : اللباب ٢/ ٣٠٢

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ٣٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢١ وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، والمساعد ٢/ ٤٢٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٤ .

باب البدل

وفيه مسائل :

- إعراب (سبع سموات) .
- إعراب (لكل) .
- إعراب (بعوضة) .
- إعراب (من) .
- إعراب (قتال) .

٦١- إعراب (سبع سموات) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩]

حيث اختلف في إعراب (سبعَ سموات) على أقوال :

١-أن يكون بدلا من الضمير في (فسواهن) العائد على السماء ، والمعنى : فسوى سبع سموات .

ذكره مكي [١]، وأبو البقاء [٢]، وابن عطية [٣]، وهو قول محمد بن الوليد[٤] .

٢- أن يكون تمييزا من الضمير المبهم .

وهو قول الزمخشري[٥] .

٣- أن يكون حالا .

ذكره ابن عطية [٦]، وهو قول الأخفش [٧].

٤- أن يكون مفعولا به ، والمعنى : فسوى منهن على حذف الجار من الضمير كقوله تعالى :

---

(١)انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٤

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١٠١

(٤) عزاه إليه النحاس في إعراب القرآن ١/ ٢٠٦ ، ومحمد بن الوليد هو أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي البصري ، ويعرف أبوه بولاد رحل للنحو إلى بغداد ، وقرأ على المبرد ، ثم عاد إلى مصر ، وأفاد بها ، وله في النحو كتاب سماه المنمق . توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين. انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٨٤ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩ والأعلام ٧/ ١٣٣ ، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٩٥

(٥) انظر : الكشاف ١/ ١٢٣ .

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١٠١

(٧) عزاه إليه القرطبي ، والسمين انظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٠ ، والدر المصون ١/ ٢٤٥ .

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ، والتقدير : فسوى منهن سبع سموات .

ذكره ابن عطية[١]، وأبو البقاء[٢]، ومكي[٣]، وهو قول النحاس[٤].

٥- أن يكون مفعولا ثانيا ، على أن تكون " سوى " بمعنى "صير" وهو قول ذكره أبو البقاء [٥].

ورجح أبو حيان القول الأول[٦] .

المناقشة :

ناقش أبو حيان رحمه الله أوجه الأعاريب السابقة في قوله تعالى ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ ، إذ رد جميع الأقوال السابقة ما عدا القول الأول ، وذلك على النحو الآتي :

١ – فأما من أعربه مفعولاً به لسوّى ، على حذف الجار من الضمير كقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ والتقدير : فسوى منهن سبع سموات .

فإن هذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ومن جهة المعنى ، إذ يقول : (وهذا ليس بجيد من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فإن سوّى ليس من باب " اختار"، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام . وأما من جهة المعنى فلأنه يدل على أن السموات

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ١/ ١٠١

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٤

(٤) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٠٦

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥

(٦) انظر : البحر المحيط١/ ٢٨٢

كثيرة ، فسوى منهن سبعاً ، والأمر ليس كذلك إذ المعلوم أن السموات سبع)[١] وتبعه السمين [٢]، وابن عادل [٣].

فالفعل " سوى " كما قال أبو حيان ليس من باب " اختار " ، لأن " اختار " وأخواتها تعد من الأفعال المتعدية إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر ، وهي مقصورة على السماع عند الجمهور ، وهذه الأفعال هي : " اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكنّى ، ودعا ، وزوج ، وصدق ، وعير" [٤].

ولم يقس عليها ، إلا علي بن سليمان الملقب بالأخفش الصغير ، وابن الطراوة بشرط تعين الحرف المحذوف وتعين مكانه كما مر في إعراب (من) في قوله تعالى : ﴿ إنّ ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ﴾ .

فعلى هذا لا يجوز أن يكون (فسواهن) من هذا الباب إلا على قول الأخفش وابن الطراوة ، إلا أن المعنى يفسد كما وضحه أبو حيان ، إذ إن هذا القول منظر بقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ .

ومن المعلوم أن موسى عليه السلام اختار بعض قومه دون بعض ، وعلى هذا يلزم من هذا القول أن السموات كثيرة فسوى الله بعضها دون بعض ، وهذا قول فاسد ، ويدل على فساده ما جاء في قوله تعالى في سورة فصلت : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ... ﴾ فالسماء الدخانية جعلها الله سبحانه وتعالى سبع سموات طباقا ... [٥].

---

(١) البحر المحيط١/ ٢٨١

(٢) انظر : الدر المصون١/ ٢٤٣

(٣) انظر : اللباب١/ ٤٨٩

(٤) انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٦٧ .

(٥) انظر : من آيات الإعجاز العلمي السماء في القرآن الكريم ١١١ .

ولعل فساد هذا القول نشأ من المعنى اللغوي للسماء الذي يفيد معنى العلو[١] دون النظر إلى نظائر الآيات في خلق السموات والأرض.

ولم أجد – فيما أعلم – أحدا قال إن السموات أكثر من سبع إلا ما يفهم من كلام الرازي ، إذ يقول : (فإن قال قائل هل يدل التنصيص على سبع سموات على نفي العدد الزائد ؟

قلنا الحق أن تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد) [٢].

والذي ذكره من تخصيص العدد بالذكر مختلف فيه ، لأن من الأصولين من لا يراه دالاً على نفي الزيادة ، وهو على كل حال يدخل تحت مسمى المفهوم .

والمنطوق جاء بالنص على أنها سبع سموات ، وقد تقرر عند الأصوليين أن المنطوق مقدم على المفهوم ، ثم إن القول بأن السموات أكثر من سبع كلام في المغيبات بلا دليل[٣] .

٢- وأما من أعربه مفعولا ثانيا لسوى بمعنى " صَيَّر " فإن أبا حيان رده من جهة السماع ، إذ يقول : (وهذا ليس بجيد ، لأن تعدي سوى لواحد هو المعلوم في اللغة ، ﴿ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴾ [الانفطار: ٧] ، ﴿ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ٤] ، وأما جعلها بمعنى صير ، فغير معروف في اللغة) [٤]، وهو كما قال ، لأن الأفعال التي تأتي بمعنى التصيير ، تعرف بأفعال التحويل ، وهي محصورة فيما يلي : (صيَّر ، جَعَلَ، وَهَبَ، تَخِذَ، اتَّخَذَ، تَرَكَ) [٥] وليس منها " سوّى " .

٣- وأما من أعربه تمييزا من الضمير المبهم فهو الزمخشري ، إذ يقول : (والضمير في

---

(١) انظر : تاج العروس ٣٨/ ٣٠١

(٢) مفاتيح الغيب ٣ / ٣٧٩ .

(٣) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٤ / ٧٠ ، ونهاية السول شرح منهاج الوصول ١ / ٣١٤ .

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٨٢

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٨٢ .

(فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم ، و (سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) تفسيره ، كقولهم : ربه رجلا ، وقيل : الضمير راجع إلى السماء. والسماء في معنى الجنس ، وقيل جمع سماءة ، والوجه العربي هو الأوّل) [(١)].

وقد رده أبو حيان من جهة الصناعة ، ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة فإنه ليس من المواضع المحصورة عند النحاة التي يفسر فيها الضمير بما بعده .

يقول أبو حيان : (ومفهومه أنّ هذا الضمير يعود على ما بعده ، وهو مفسر به ، فهو عائد على غير متقدّم الذكر .

وهذا الذي يفسره ما بعده : منه ما يفسر بجملة ، وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشرطها عند البصريين أن يصرح بجزأيها ، ومنه ما يفسر بمفرد ، أي غير جملة ، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما . والضمير المجرور بربّ ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين ، والضمير المجعول خبره مفسراً له ، والضمير الذي أبدل منه مفسره وفي إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو : ضربتهم قومك [(٢)]. وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً من هذه الضمائر التي سردناها ، إلا أن تخيل فيه أن يكون سبع سموات بدلاً منه ومفسراً له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلاً ، وأنه ضمير مبهم ليس عائداً على شيء قبله) [(٣)] ، وأما من جهة المعنى فلأن (هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً ، إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى على السماء ، وأنه سوى سبع سموات عقيب استوائه

---

(١) الكشاف ١/ ١٢٣ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٥٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠٣ ، وشرح الجزولية للأبذي السفر الأول ٥٤١ ، وشرح التسهيل ١/ ١٦٢ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٧ .

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٨١

على السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين : أحدهما استواؤه إلى السماء والآخر : تسويته سبع سموات . وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المسوّى سبع سموات) [١] .

وهو كما قال ، لأن ما ذكره الزمخشري ليس أحد المواضع التي يفسر فيها الضمير بما بعده ، إذ شبه ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ بـ" ربه رجلا " ، والتشبيه يقتضي المساواة بين المشبه والمشبه به ، ومما يدل على أن ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ تمييز عنده ، كما أن " رجلا " تمييز ، وقد أفصح الصبح لذي عينين أن الضمير لا يفسر بالتمييز إلا في بابين ، وهما : باب " رب " ، وباب " نعم وبئس وما جرى مجراهما " إلا إن قيل – كما يرى أبو حيان – إن المشابهة بين ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ ، و " ربه رجلا " حاصلة في أن كلا من الموضعين مبهم يفسره ما بعده دون النظر إلى كون المفسر تمييزا أو غيره فيمكن أن يدخل ضمن المواضع السابقة وهو البدل ، ولا سيما أن الزمخشري لم يصرح بإعراب هنا ، ولكن هذا التشبيه لا يدل على البدلية صراحة ، وإنما يحتمله احتمالا ، لذا قال ابن هشام : (وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب . ... وتؤول على أن مراده أن ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ بدل ، وظاهر تشبيهه بـ" ربه رجلا " يأباه) [٢] .

ومما يقطع قول كل خطيب في هذه المسألة قول الزمخشري نفسه في نظائر هذه الآية في سورة فصلت في قوله تعالى : ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾ : (فَقَضاهُنَّ يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال طائِعِينَ ونحوه أَعْجازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ ويجوز أن يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سماوات ، والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال ، والثاني على التمييز) [٣] .

فالزمخشري إذن يفسر الضمير المبهم بالتمييز في غير بابي نعم ورب ، فهو بهذا شاذ عن

---

(١) السابق

(٢) مغني اللبيب ٦٣٨

(٣) الكشاف ٤/ ١٩٠ ، وانظر : تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ٣٠ .

النحاة، ولم يكتف بهذا القدر من الشذوذ ، بل جعل الحال أيضا مما يفسر الضمير المبهم ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا ﴾ [الأحقاف: ٢٤] ، يقول : (في الضمير وجهان : أن يرجع إلى ما تعدنا ، وأن يكون مبهما قد وضح أمره بقوله عارِضاً إما تمييزا وإما حالا. وهذا الوجه أعرب وأفصح) [١]، وقد رد عليه أبو حيان قائلا : (وهذا الذي ذكر أنه أعرب وأفصح ليس جارياً على ما ذكره النحاة ، لأن المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون إلا في باب رب ، نحو : رب رجلاً لقيته ، وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين ، نحو : نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً عمرو . وأما أن الحال يوضح المبهم ويفسره ، فلا نعلم أحداً ذهب إليه ، وقد حَصَر النحاة المضمر الذي يفسره ما بعده ، فلم يذكروا فيه مفعول رأى إذا كان ضميراً ، ولا أن الحال يفسر الضمير ويوضحه) [٢] .

وأما ما ذكره أبو حيان من جهة المعنى فلا يسلم له ، وذلك لأن الزمخشري يطلب البلاغة حيثما كانت في تفسيره ، ومن البلاغة إبهام الضمير عنده في هذه الآية ، لأن المبهم إذا تبين كان أفخم وأعظم من أن يبين أولاً لأنه إذا أبهم تشوفت النفوس إلى الاطلاع عليه ، وفي البيان بعد ذلك شفاء لها بعد التشوف [٣].

وهذا الأمر لا يشفع للزمخشري ، إذ فيه مخالفة لإجماع النحاة ، وإن كان من أهل الاجتهاد في هذه المسألة ، إلا أن القول الذي عليه الجماعة أولى من القول المنفرد عنهم والشاذ .

هذا ويؤخذ على أبي حيان اضطرابه في بعض المواضع التي يفسر فيها الضمير بما بعده ، وذلك فيما يلي :

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٠٧

(٢) البحر المحيط٨/ ٦٤

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٣/ ٣٧٩ ، وروح المعاني ١/ ٢١٧ .

١ – الضمير المجعول خبره مفسراً له .

حيث ذهب أبو حيان في هذه الآية إلى عده من المواضع السابقة ، وفي قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الحج: ٤٦][1]، على حين لم يعده أحد المواضع في شرحه على التسهيل ، يقول : (ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ، ولا ينوى بالضمير التأخير ، أن يكون مفسره الخبر ، وإنما يفسره سياق الكلام [2]. وأما ما ذهب إليه المصنف من أن " هي " مفسرها هو " حياتنا الدنيا " الذي هو الخبر فهو فاسد ، لأنه إذا فسره الخبر ، والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء ، كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته ، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، ولا يجوز ذلك ... لأنه يؤدي إلى أنه لا يستفاد من الخبر إلا ما يستفاد من المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : رب الدار مالكها ، وسيد الدار مالكها .

وليس في كلام الزمخشري [3]ما يدل على ما ذهب إليه المصنف [4]، لأنه قال : " وضع هي موضع الحياة " ، فلم يقل : " موضع حياتنا الدنيا " الذي هو الخبر . وقوله : " لأن الخبر يدل عليها ويبينها " يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة)[5] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦/ ٣٤٩ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٥٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠٣ ، وشرح الجزولية للأبذي السفر الأول ٥٤١ .

(٣) نص كلام الزمخشري هو : (هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه. وأصله إن الحياة إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا ثم وضع هِيَ موضع الحياة ، لأنّ الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه : هي النفس تتحمل ما حملت ، وهي العرب تقول ما شاءت. والمعنى : لا حياة إلا هذه الحياة لأن «إن» النافية دخلت على «هي» التي في معنى الحياة الدالة على الجنس فنفتها) ، انظر : الكشاف ٣/ ١٨٧

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/ ١٦٣ .

(٥) التذييل والتكميل ٢/ ٢٦٩-٢٧٠

ولا يظهر في كلام الزمخشري كما قال أبو حيان ما يدل على أن الخبر يفسر الضمير ، بل السياق هو الذي يفسره ، مع ما في هذا القول من فساد في المعنى ، ولو استدل ابن مالك بقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الصافات: ١٩] كان أولى من استدلاله بالاية السابقة ، إذ يقول الزمخشري فيها : (وهي لا ترجع إلى شيء ، إنما هي مبهمة موضحها خبرها)[١]، إلا أنه يعتذر لابن مالك أن الزمخشري يذكر هذا بكثرة لذا حمل كلامه على ما هو مشهور عنه ، يقول أبو حيان : (وكثيراً ما يقول هو [٢]، وابن مالك أن الضمير يفسره الخبر [٣]، وجعل من ذلك ابن مالك ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ [الأنعام: ٢٩] ، وتكلمنا معه في ذلك في شرح التسهيل [٤])[٥].

والأولى بأبي حيان أن يحمل قوله السابق على هذا إلا أن وجه الاستدلال كما بينه أبو حيان لا يسلم من جهة المعنى .

وعلى كل حال فإن النحاة المتأخرين قد أقروا هذا الموضع [٦]، ولا أرى إقراره لشذوذه عن النحاة المتقدمين .

٢- الضمير الذي أبدل منه مفسره .

إذ يرى أبو حيان أن في إثباته خلافا ، لذا لم يخرج عليه هذه الآية ، ولا قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة: ٩٦] ،

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٣٤ .

(٢) انظر : الكشاف ٤/ ٣٨ ، ٦١٠ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ١٦٣

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٢/ ٢٦٩-٢٧٠ .

(٥) البحر المحيط ٧/ ٣٤١

(٦) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١١٤ ، وتمهيد القواعد ١/ ٥٥٦ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/ ٢٠٣ ، ومغني اللبيب ٦٣٦ ، والهمع ١/ ٢٧٢

يقول : (وأجازوا أن يكون هو ضميراً عائداً على المصدر المفهوم من قوله : (لَوْ يُعَمَّرُ) ، وأن يعمر بدل منه ، وارتفاع هو على وجهيه من كونه اسم ما أو مبتدأ . وقيل : هو كناية عن التعمير ، وأن يعمر بدل منه ، ولا يعود هو على شيء قبله .

والفرق بين هذا القول والذي قبله ، أن مفسر الضمير هنا هو البدل ، ومفسره في القول الأول هو المصدر الدال عليه الفعل في لو يعمر . وكون البدل يفسر الضمير فيه خلاف ، ولا خلاف في تفسير الضمير بالمصدر المفهوم من الفعل السابق . فهذا يفسره ما قبله ، وذاك يفسره ما بعده) [1]، ثم رجح عود الضمير على المصدر ، قائلا : (أظهرها الأول [2]) وهو في هذا منطلق من أن (الأجود الحمل على ما لا خلاف فيه[3]) ولا سيما في كتاب الله ، يقول : (والأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه) [4] ، على حين يخرّج عليها في مواطن أخرى ، ويخالف معربي القرآن قاطبة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الأنعام: ٧٠] ، يقول : (والضمير في (بِهِ) عائد على القرآن أو على (الذينِ) أو على (حِسَابِهِمْ) ثلاثة أقوال : أولاها الأوّل كقوله : ﴿ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق: ٤٥] ... واتفقوا على أن (تُبْسَلَ) في موضع المفعول من أجله وقدروا كراهة أَن تُبْسَلَ ، ومخافة أَن تُبْسَلَ ، ولئلا تُبْسَلَ[5]. ويجوز عندي أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير ، والضمير مفسر بالبدل وأضمر الإبسال لما في الإضمار من التفخيم كما أضمر الأمر والشأن وفسر بالبدل وهو الإبسال ، فالتقدير : وذكر بارتهان النفوس وحبسها بما كسبت كما قالوا : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم . وقد أجاز ذلك

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٨٣

(٢) السابق

(٣) البحر المحيط ٣/ ٤١٣

(٤) البحر المحيط ٣/ ٣٨٠

(٥) انظر : إعراب القرآن ١/ ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٦ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٦٠ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٦٠ ، والدر المصون ٤/ ٦٧٩ .

سيبويه قال : " فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث أو تحمله على البدل من المضمر " [(١)]، وقال أيضاً : " فإن قلت ضربني وضربتهم قومك [لأنَّك شغلتَ الآخِر فأضمرتَ فيه كأنّك قلت ضربَنْى قومُك وضربتهم [(٢)]]على التقديم والتأخير إلا أن تجعل هاهنا البدل كما جعلته في الرفع انتهى [(٣)].

وقد روي قوله :

تُنُخِّلَ فاسْتَاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

بجر عود على أنه بدل من الضمير)[(٤)].

فالمسألة في عود الضمير على البدل خلافية كما قال أبو حيان ، فقد أجازها الأخفش ، وابن عصفور ، والشلوبين ، والأبَّذي ، وابن مالك ، وأبو حيان مستدلين عليها بالسماع السابق وغيره، ومن منعها كالجزولي ، وابن أبي الربيع إذ لم يعدا هذا الموضع منهما ، تأولا ذلك على أن الضمير يفسره ما يفهم من سياق الكلام [(٥)].

والذي يظهر لي أن السماع يؤيد ورودها إلا أنها تعد قليلة في الكلام العربي ، والقليل لا يحمل عليه ، وقد صرح بقلتها ابن هشام فقال : (عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل)[(٦)] .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٧٨

(٢) زيادة من الكتاب يستقيم بها النص .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٧٨

(٤) البحر المحيط ٤/ ١٦٠

(٥)انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٥٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠٣ ، وشرح الجزولية للأبذي السفر الأول ٥٤١ ، وشرح التسهيل ١/ ١٦٢ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٧ .

(٦) مغني اللبيب ١٥٨

٣- في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [يوسف: ٣٥] ، إذ يقول : (والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : ليسجنن ، أو من قوله : السجن)(١) .

فهو يجوّز وجهين يعود إليهما الضمير الفاعل في " بدا " :

أحدهما : أن يكون عائدا إلى السجن من قوله تعالى : (قال رب السجن أحب إلي) ، وهذا لا اعتراض عليه ، لأن الضير عائد على متقدم .

وثانيهما : أن يكون عائدا على السجن المفهوم من " ليسجننه " ، وهذا معترض عليه ، لأنه ليس من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد نبه ابن هشام على ذلك(٢) .

٤-وأما من أعربه حالا فهو من جهة المعنى لا غبار عليه ، ولكنه من جهة الصناعة يضعف ، لأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة لا جامدة (٣) .

٥-وأما من أعربه بدلا ، والضمير عائد على ما قبله فهو الراجح من من جهة الصناعة ، ومن جهة المعنى . فأما من جهة الصناعة فلأن الأصل في الضمير عوده على ما قبله وهنا عاد على السماء ، ولأن البدل الأصل فيه الجمود(٤)، وأما من جهة المعنى فلأن التقدير يصير : فسوى سبع سموات .

(١) البحر المحيط ٥/ ٣٠٦

(٢) انظر : مغني اللبيب ٦٤١ .

(٣) انظر : المقرب ١٥١ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٢ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٩ ، ومغني اللبيب ٦٠٣، والهمع ٢/ ٢٩٣ .

(٤) انظر : اللباب في علل والإعراب ١ / ٤١٠ ، وأسرار العربية ٢٦٢ ، والنحو الوافي ٣ / ٦٦٤ ، ٧٠٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١١ / ١٠٤ .

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان ، إذ يقول : (وهو إعراب صحيح ، نحو : أخوك مررت به زيد) [١]، ويقول : (والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ، ويترجح البدل بعدم الاشتقاق) [٢].

الترجيح :

الذي يظهر لي فيما مر من الأقوال السابقة رجحان ما ذهب إليه أبو حيان من كونه بدلاً ، وذلك لما يلي :

١-لصحته من جهة المعنى ، والصناعة .

٢-لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه .

(١) البحر المحيط ١/ ٢٨١

(٢) السابق ١/ ٢٨٢

٦٢- إعراب (لكل) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ ﴾ [النساء: ١١] .

حيث اختلف في إعراب (لكل واحد منهما) على أقوال :

١-أن يكون (لكل) بدلا من (لأبويه) بدل كل من كل ، (ولأبويه) خبرا مقدما ، و (السدس) مبتدأ مؤخرا ، والمعنى : والسدس لأبويه لكل واحد منهما.

وهو قول الزمخشري [١] .

٢-أن يكون (ولكل) بدلا من الأبوين ، و(منهما) نعت لواحد ، وجملة (لكل واحد منهما) خبرا مقدما ، و(السدس) مبتدأ مؤخرا .

وهو قول أبي البقاء [٢] .

٣- أن يكون (ولكل) بدلا من (لأبويه) بدل تفصيل و (لأبويه) خبرا مقدما ، ومبتدؤه محذوف تقديره " الثلث " وجملة (ولكل واحد منهما) خبر مقدم ، و(السدس) مبتدأ مؤخر ، والمعنى : ولأبويه الثلث لكل واحد منهما السدس .

وهو قول ابن المنيِّر [٣] .

وأما أبو حيان فقد رجح القول الثاني على أن يكون بدل بعض من كل [٤] .

---

(١) انظر : الكشاف ١/ ٤٨٢ .

(٢) لم أجده في التبيان ، وقد عزاه إليه أبو حيان . انظر : البحر المحيط ٣ / ١٩١ .

(٣) انظر : حاشية ابن المنير على الكشاف ١/ ٤٨٢ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ١٩٢ - ١٩٣ .

المناقشة :

الخلاف في هذه المسألة مبني على مسألة الإحلال في المبدل منه ، وهي مسألة خلافية سبق ذكرها .

حيث ذهب الزمخشري رحمه الله إلى إعراب (لكل واحد) بدلا من (ولأبويه) ، فقال : (" وِلِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا " بدل من "لِأَبَوَيْهِ" بتكرير العامل. وفائدة هذا البدل أنه لو قيل : ولأبويه السدس ، لكان ظاهره اشتراكهما فيه. ولو قيل : ولأبويه السدسان ، لأوهم قسمة السدسين عليها على التسوية وعلى خلافها. فإن قلت : فهلا قيل : ولكل واحد من أبويه السدس : وأى فائدة في ذكر الأبوين أوّلا ، ثم في الإبدال منهما ؟ قلت : لأنّ في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيدا وتشديدا ، كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير.والسدس : مبتدأ ، وخبره : لأبويه. والبدل متوسط بينهما للبيان)[(١)].

ورد هذا القول ابن المنيِّر معتمدا على أن المبدل منه في نية الطرح ، قائلا : (وفي إعرابه بدلا نظر ، وذلك أنه يكون على هذا التقدير من بدل الشيء من الشيء ، وهما كعين واحدة ، ويكون أصل الكلام : والسدس لأبويه لكل واحد منهما ، ويقتضى الاقتصار على المبدل منه التشريك بينهما في السدس ، كما قال : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ فاقتضى اشتراكهن فيه ، فيقتضى البدل – لو قدر إهدار الأول – إفراد كل واحد منهما بالسدس وعدم التشريك ، وهذا يناقض حقيقة هذا النوع من البدل ، لأنه يلزم في هذا النوع أن يكون مؤدى المبدل والبدل واحدا. وإنما فائدته التأكيد بمجموع الاسمين لا غير بلا زيادة معنى ، فإذا تحقق ما بينهما من التباين تعذرت البدلية المذكورة ، وليس من بدل التقسيم أيضا على هذا الإعراب ، وإلا لزم زيادة معنى في البدل. فالوجه – والله أعلم – أن يقدر مبتدأ محذوف كأنه قيل : ولأبويه الثلث ثم لما ذكر

(١) الكشاف ١/ ٤٨٢ .

نصيبهما مجملا ، فصله بقوله : ﴿ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ وساغ حذف المبتدإ لدلالة التفصيل عليه ضرورة ، إذ يلزم من استحقاق كل واحد منهما للسدس استحقاقهما ، والله أعلم.

ولا يستقيم على هذا الوجه أيضا جعله من بدل التقسيم. ألا تراك لو قلت : الدار كلها لثلاثة: لزيد ، ولعمرو ، ولخالد ، كان هذا بدلا وتقسيما صحيحا ، لأنك لو حذفت المبدل منه فقلت : الدار لزيد ولعمرو ولخالد ، ولم تزد في البدل زيادة ، استقام. فلو قلت : الدار لثلاثة : لزيد ثلثها ، ولعمرو ثلثها ، ولخالد ثلثها ، لم يستقم بدل تقسيم إذ لو حذفت المبدل منه لصار الكلام : الدار لزيد ثلثها ، ولعمرو ثلثها ، ولخالد ثلثها. فهذا كلام مستأنف ، لأنك زدت فيه معنى تمييز ما لكل واحد منهم ، وذلك لا يعطيه المبدل ولا سبيل في بدل الشيء من الشيء إلى زيادة معنى) [1].

فابن المنيِّر يرى أن ما ذهب إليه الزمخشري لا يصح ، لأن المبدل منه في نية الطرح ، وعليه لا يكون لذكر البدل فائدة كما سبق في حين لو أُعرب (ولأبويه) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره " الثلث " كان (ولكل واحد) بدلا على التفصيل ، وهذا كما يقول الدرويش (من الدقة بمكان) [2] ، والزمخشري لعله لا يرى بأن البدل في نية الطرح حتى يحاج بهذا ، وإن كنت أحسبه لم يتطرق لهذا الأمر ، إذ قصد بالبدل المعنى العام له وهو البيان كما عبر عنه ، فلم يتطرق لمسألة الإحلال من ورد ولا صدر .

وتبع أبو حيان ابن المنيِّر في رده قول الزمخشري إلا أنه خالفه في رده بأن حاج الزمخشري بالمشهور من كلام العرب ، فالمشهور من كلام العرب أن البدل هو الذي يكون له الخبر دون المبدل منه ، إذ يقول : (البدل هو الذي يكون له الخبر دون المبدل منه ، كما ... في قولك : " أبواك كل واحد منهما يصنع كذا " ، إذا أعربنا " كلاً " بدلاً ، وكما تقول : " إن زيداً عينه حسنة " ،

---

(١) حاشية ابن المنير على الكشاف ١/ ٤٨٢

(٢) إعراب القرآن وبيانه ٢/ ١٧٣

فلذلك ينبغي إذا وقع البدل خبراً فلا يكون المبدل منه هو الخبر ، واستغنى عن جعل المبدل منه خبراً بالبدل كما استغني عن الإخبار عن اسم إن وهو المبدل منه بالإخبار عن البدل)[1] ، وقال في موضع آخر : (القياس أن يحدث عن البدل لا عن المبدل منه ، فحدث هنا عن المبدل منه ، فإذا قلت :" إن هنداً حسنها فاتن " ، كان الخبر عن حسنها ، هذا هو المشهور في كلام العرب)[2].

واعترض السمين على أبي حيان بأنَّ (في هذه المناقشةِ نظرٌ ، لأنه إذا قيل لك : ما مَحَلُّ (لأبويه) من الإِعرابِ ؟ نضطر إلى أَنْ نقولَ : في محلِّ رفعٍ خبراً مقدماً، ولكنه نَقَل نسبةَ الخبرية إلى (لكلِّ واحدٍ منهما) دونَ (لأبويه)) [3].

وما ذكره السمين ليس بمتضح عندي ، إذ كيف نقل نسبة الخبر إلى غيره ؟ !

وأما ما ذكره أبو حيان في مسألة الاعتماد على البدل دون المبدل منه فإنه من المشهور عند العرب ، إلا أنه ورد عنهم الاعتماد على المبدل منه دون البدل على قلة ، ومن ذلك قول الشاعر :

فكأنه لَهِقُ السراةِ كأنه ... ما حاجِبَيْه مُعَيَّنٌ بِسوَادِ

فجعل " حاجبيه " - وهو بدل من اسم " كأن " في حكم ما لم يذكر فأفرد الخبر أي : معين ، ولو جعل الاعتماد على البدل لثنّى الخبر ، كما تقول : " إن زيدا يديه منبسطتان بالخير" ، ولو جعل الاعتماد على المبدل لقلت : " إن زيدا يديه منبسط بالخير" .

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) السابق ٣/ ٩٣-٩٤ ، وانظر : الارتشاف ٤/ ١٩٦٩

(٣) الدر المصون ٣/ ٦٠٠

وقول الآخر :

إن السيوف غدوَّها ورواحَها   تركت هوازنَ مِثلَ قَرْنِ الأعضبِ

فجعل الخبر " تركت " للسيوف دون أن يجعله لـ" غدوها " ، " ورواحها " ، ولو جعله لهما لقال : " تركا "[1] .

وهذا هو قول بعض النحاة كالمبرد[2] والفارسي[3] وابن مالك[4] والرضي[5] ، وابن عقيل[6] ، والسلسيلي[7] ، وابن يعيش[8] ، والأشموني[9] .

إلا أن أبا حيان رد الاستشهاد بهذين البيتين ، ورأى أنه لا حجة فيهما ، إذ يقول : (ولا حجة فيما استدل به لاحتمال أن يكون انتصاب " غدوها ورواحها " على الظرف لا على البدل[10] ، ولاحتمال أن يكون " معين " خبراً عن حاجبيه ، لأنه يجوز أن يخبر عن الاثنين اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر[11] ، كاليدين والرجلين والحاجبين إخبار الواحد كما قال :

---

(١) انظر : الكامل ٣/ ١٩ ، وكتاب الشعر ٢ / ٥١٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٩٣ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٩ .

(٢) انظر : الكامل ٣ / ١٩ .

(٣) انظر : كتاب الشعر ٢ / ٥١٧ .

(٤)انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٣٨ .

(٥) انظر :شرح الكافية ٢ / ٣٩٣-٣٩٤ .

(٦)انظر : المساعد ٢ / ٤٣٧ .

(٧) انظر : شفاء العليل ٢ / ٧٧٢ – ٧٧٣ .

(٨) انظر : شرح المفصل ٣ / ٦٦ – ٦٧ .

(٩) انظر : شرح الأشموني ٣ / ١٣٢ .

(١٠) ذكر ذلك يونس ، انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٧٨ .

(١١) ذكر ذلك أبو البقاء . انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤١١ .

لَمِـــــــنْ زُحْلُوقَـــــــةٌ زُلَّ　　　بهــــا العَيْنـــــان تَنْهَـــــلُّ

وقال :

وكـــأنَّ في العينـــين حَـــبَّ قَرَنْفُـــلٍ　　　أو سُـــنْبُلاً كُحِلَـــتْ بـــه فانهَلَّـــتِ

فقال : تنهل ، وكحلت به ، ولم يقل تنهلان ولا كحلتا به ، وهذا كما أجازوا أن يخبر عن الواحد من هذين إخبار المثنى قال :

إذا ذَكَرَتْ عينـي الزمـانَ الـذي مـضى　　　بـــصحراء فَلْـــجٍ ظَلَّتـــا تَكِفَـــانِ

فقال : ظلتا ولم يقل : ظلت تكف) [١].

ولا ريب أن الاستدلال بالمحتمل ضعيف ، وأن البيت إذا جاز أن يحمل البيت على وجهه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به [٢] .

ولكن الأخذ بهذا المبدأ مبدأ الاحتمال في الاستدلال مطلقاً يؤدي إلى رد الاستشهاد بكثير من شواهد العربية ، والأصل حمل الشاهد على ظاهره وعدم صرفه إلا بدليل[٣]، وما ذهب إليه أبو حيان من تأويل للبيتين وصرفهما عن ظاهرهما متكلف لا يخفى على ذي بصيرة ، إذ إن الشاعر في البيت الأول يهجو هوازن ، ويبين أن السيوف بصفة عامة تركتها مثل قرن الأعضب ، وهذا المعنى أقوى في الهجاء وأقذع من القول بأن السيوف في وقت غدوها ورواحها ...، إذ لو لم يكن للسيوف غدو ولا رواح لما كانت هوازن مثل قرن الأعضب ! ، وهذا معنى بعيد ، ومثله في التكلف القول بأن الشاعر في البيت الثاني أخبر عن الاثنين اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر بخبر الواحد ، وهذا بعيد ، لأن الأصل أن يخبر عن الاثنين باثنين .

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٩٤ ، وانظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٤٦ مخطوط ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٩

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٦٠ ،، وشرح الكافية ٣ / ٤٢٠ .

(٣) انظر : المعايير النقدية في رد الشواهد الشعرية ٦٣٥.

ثم إن هناك جمعاً من النحاة القدامى والمتأخرين [(١)] قد حملوا هذه الشواهد على ظاهرها دون تأويل ، لذا كان الأولى بأبي حيان أن يتبعهم في ذلك .

وقد ذهب أبو البقاء إلى إعراب (ولكل) بدل ، إذ يقول : ("السدس" رفع بالابتداء ، و"لكل واحد منهما" الخبر ، "ولكل" بدل من الأبوين ، و"منهما" نعت لواحد) [(٢)].

يقول أبو حيان : (وهذا البدل هو بدل بعض من كل ، ولذلك أتى بالضمير ، ولا يتوهم أنه بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، لجواز أبواك يصنعان كذا ، وامتناع أبواك كل واحد منهما يصنعان كذا . بل تقول : يصنع كذا) [(٣)].

فأبو حيان يرى أن البدل في الآية هو بدل بعض من كل ، ورد إعرابها بدل شيء من شيء بأن الاعتماد إنما يكون على البدل لا المبدل منه .

وما ذهب إليه في إعرابه بدل بعض يؤيده وجود الضمير [(٤)].

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو كونه بدل بعض من كل ، والقول الثالث وهو كونه بدل تفصيل ، وذلك لما يلي :

١ -لسلامتهما من الاعتراضات المتجهة على القول الأول .

٢ -لأن الأولى الحمل على ما لا خلاف فيه

ولكنه يترجح لدي ما ذهب إليه أبو حيان وهو القول الثاني ، لأنه قول ليس فيه تقدير بخلاف القول الثالث ، وعدم التقدير أولى من غيره .

---

(١) انظر : النحو الوافي ٣/ ٦٧٣

(٢) لم أجده في التبيان ، وقد عزاه إليه أبو حيان . انظر : البحر المحيط ٣ / ١٩١ .

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٩١ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٦ .

٦٣- إعراب (بعوضة) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوۡقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦]

اختلف في إعرابها على أقوال :

القول الأول : أن تكون "ما" زائدة ، ويكون في إعراب "بعوضة" أربعة أوجه :

١ -أن تكون مفعولا به ، و"مثلا" حال .

ذكر هذا القول الفراء (١)، والزمخشري (٢)، ورجحه ثعلب (٣)، والزجاج (٤) .

واقتصر عليه أبو عبيدة (٥)، والأخفش (٦) .

٢ -أن تكون مفعولا ثانيا لـ"يضرب" .

ذكر هذا القول الكرماني (٧)، والزمخشري (٨)، ورجحه المجاشعي (٩)، وابن عطية (١٠) .

٣ -أن تكون بدلا من " مثلا" ، و"مثلا" مفعولا لـ"يضرب" .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١

(٢) انظر : الكشاف ١/ ١١٥

(٣) انظر : مجالس ثعلب ١/ ١٩١

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٣

(٥) انظر : مجاز القرآن ١/ ٣٥

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٣

(٧) انظر : غرائب التفسير ١/ ١٢٨

(٨) انظر : الكشاف ١/ ١١٥

(٩) انظر : النكت في القرآن ١٢١

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٩٧

ذكر هذا القول النحاس [١]، ومكي [٢]، وأبو البقاء [٣].

٤ – أن تكون عطف بيان من " مثلا" ، و"مثلا" مفعولا لـ"يضرب" .

ذكر هذا القول الفارسي [٤]، والزمخشري [٥].

القول الثاني : أن تكون " ما " نكرة موصوفة ، ويكون في إعراب "بعوضة" ثلاثة أوجه :

١ –أن تكون صفة لـ" ما " ، و" ما" بدلا من " مثلا " .

ذكر هذا القول الفراء [٦]، والطبري [٧]، وثعلب [٨]، والزجاج [٩]، والنحاس [١٠]، ومكي [١١]، والزمخشري [١٢]، وابن عطية [١٣]، ورجحه أبو علي الفارسي [١٤] .

٢ –أن تكون بدلا من " ما " ، والصفة محذوفة .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٠٣ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٣

(٣) انظر : التبيان ١/ ٤٣

(٤) انظر : المسائل المشكلة ٣٧٩

(٥) انظر : الكشاف ١/ ١١٥

(٦) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١

(٧) انظر : جامع البيان ١/ ٤٠٤

(٨) عزاه إليه أبو حيان . انظر : البحر المحيط ١/ ٢٦٦

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤

(١٠) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٠٣ .

(١١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٣

(١٢) انظر : الكشاف ١/ ١١٥

(١٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٩٧

(١٤) انظر : المسائل المشكلة ٢٦٠ .

ذكر هذا القول أبو البقاء .

٣-أن تكون منصوبة على نزع الخافض .

وهو قول الكوفيين [١]، ورجحه الفراء[٢]، والطبري [٣].

القول الثالث : أن تكون "ما" صفة للإبهام والتنكير ، "وبعوضة" بدلا من "ما" .

ذكر هذا القول المجاشعي[٤] ، والكرماني [٥].

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث[٦]، وتبعه السمين [٧].

المناقشة :

اختلف في إعراب (بعوضةً) على النحو الآتي :

١- أن تكون " ما " زائدة ، و"بعوضة" مفعولا به لـ"يضرب" ، و"مثلا" حالا .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : زيادة "ما" غير المطردة ، يقول أبو حيان : (لأن زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس)[٨].

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٩٧ ، ونسبه النحاس إلى الكسائي والفراء . انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٠٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١

(٣) انظر : جامع البيان ١/ ٤٠٥-٤٠٦

(٤) انظر : النكت في القرآن الكريم ١٢٠

(٥) انظر : غرائب التفسير ١/ ١٢٨

(٦) انظر : البحر المحيط ١/ ٢٦٧

(٧) انظر : الدر المصون١/ ٢٢٥

(٨) البحر المحيط ١/ ٢٦٧

والثاني : مجيء الحال جامدة ، والأصل في الحال أن تكون مشتقة .

٢-أن تكون "ما" زائدة ، و"بعوضة" مفعولا ثانيا لـ"يضرب" .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : زيادة "ما" غير المطردة كما سبق .

والثاني : أن " ضرب" لا يتعدى إلى اثنين فيكون بمعنى "صير" ، يقول : (والأصح أن ضرب لا يكون من باب ظن وأخواتها ، فيتعدى إلى اثنين)[١]، ويقول أيضا : (والذي نختاره من هذه الاعاريب : أن ضرب [يتعدى لواحد ، لأن كونها لا][٢]تتعدى إلى اثنين هو الصحيح ، وذلك الواحد هو مثلا ، لقوله تعالى: (ضُرِبَ مَثَلٌ) [الحج: ٧٣] ، ولأنه المقدم في التركيب، وصالح لأن ينتصب بـ"يضرب")[٣].

ومسألة إلحاق "ضرب" بباب "ظن" فتكون بمعنى "صير" مسألة خلافية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها ملحقة بباب "ظن" إذا كانت مع " المثل" ، فتكون بمعنى "صير" .

وهذا مذهب قوم كمكي [٤]، والمجاشعي [٥]، والزمخشري [٦]،وابن عطية [٧]، وأبي البقاء [٨]، والدماميني [٩] ، والسيوطي [١٠].

---

(١) السابق ١/ ٢٦٦ .

(٢) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٦٧ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠٠

(٥) انظر : النكت في القرآن ١٢٠

(٦) انظر : الكشاف ١/ ١١٥

(٧) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٩٧

(٨) انظر : التبيان ٢/ ٨٥٠

(٩) انظر : تعليق الفرائد ٢/ ١٥٨

(١٠) انظر : الهمع ١/ ٥٤٦

واستدلوا على ذلك بالسماع ، وبالإجماع .

فأما السماع فمنه قوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: ٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا ﴾ [يس: ١٣]

وأما الإجماع فيقول مكي : (تعدي "اضرب" الذي هو لتمثيل الأمثال الى مفعولين بلا اختلاف)[١] ، وليس في المسألة إجماع كما سيأتي .

القول الثاني : أنها ملحقة بباب "ظن" مع "المثل" وغيره .

وهذا مذهب قوم منهم ابن أبي الربيع ، وذلك نحو : ضربت الفضة خاتما ، وضربت الطين خزفا ، وضربت الذهب سوارا[٢] .

وقد علق أبو حيان على هذه الأمثلة قائلا : (ينبغي أن يستثبت في هذا الباب ، أهو من كلام العرب أم من كلام المولدين)[٣]

القول الثالث : أنها ليست ملحقة بباب " ظن" ، وإنما هي بمعنى " بين" .

وهذا مذهب قوم منهم ابن مالك ، حيث رد على أصحاب القول الأول الذين جعلوا "ضرب" مع المثل من باب "ظن" قائلا : (والصواب أن لا تلحق بها ، لقوله تعالى : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾ [الحج: ٧٣] فبنى "ضرب" المذكورة لما لم يسم فاعله ، واكتفت بمرفوعها ،

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠٠

(٢) انظر : البسيط ١/ ٤٣٤ ، والملخص ١/ ٢١٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٦/ ٥٢ .

ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب)[١] .

إلا أن أبا حيان قد رد على ابن مالك فيما ذهب إليه ، قائلا : (وهذا استدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حذف لدلالة الكلام عليه ، أي : ضُرب مثلٌ ما يذكر ، ويدل عليه ﴿ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ ﴾ الآية)[٢] ، وتبعه الدماميني ، فقال في قول ابن مالك : (وفيه نظر ، لأن غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الأول ، فقد يكون محذوفا لدليل ، والأصل "ضربنا ما سيذكر مثلا" ، ثم حذف المفعول الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول)[٣] .

فأبو حيان على هذا يوافق أصحاب القول الأول في تذييله [٤]، ولكنه في بحره يوافق أصحاب القول الثالث ، وهذا من تعدد الآراء عنده إلا أنه اضطرب في ذلك ، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: ٤٥] : (وأقول : إن "كماء" في موضع المفعول الثاني لقوله "واضرب" ، أي : وصير لهم مثل الحياة الدنيا)[٥] ، وهذا يخالف قوله في السابق !.

والذي يظهر أن القول بعدم إلحاق "ضرب" بباب "ظن" هو الراجح ، وذلك لما يلي :

١ -لأنها لو كانت من باب "ظن" لعدها جمهور العلماء منه .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٥

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٥٢ .

(٣) تعليق الفرائد ٢/ ١٥٨

(٤) ذهب السيوطي إلى أن أبا حيان يوافق أصحاب القول الثاني ، إذ يقول : (وذهب ابن أبي الربيع إلى أن ضرب بمعنى صير متعد لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا ومال إليه أبو حيان) . انظر : الهمع ١/ ٥٤٦ ، وهذا خطأ من السيوطي ، لأن أبا حيان في تذييله يوافق أصحاب القول الأول بدليل اعتراضه على ابن أبي الربيع وابن مالك كما سبق .

(٥) البحر المحيط٦/ ١٢٦

٢- ولأن القول بتعديتها إلى اثنين لا يكون إلا من باب التضمين، والتضمين لا ينقاس .

٣- ولأن القول بمجيء مفعولي ظن وأخواتها نكرتين يعد قليلا [١]، لأنها من دواخل المبتدأ والخبر، والأصل حمل الكلام على الكثير الغالب .

٤- ولأن تعدي "ضرب" إلى مفعولين مختلف فيه، وتعديها إلى مفعول واحد متفق عليه، والحمل على المتفق أولى من الحمل على المختلف .

٣- أن تكون " ما" زائدة ، وتكون "بعوضة"بدلا من " مثلا" ، و"مثلا" مفعولا لـ"يضرب" .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيان كما أسلفت من جهة زيادة "ما" غير المطردة إلا أن ما ذهب إليه أبو حيان مردود لما يلي :

١-لاطراد زيادتها بين التابع ومتبوعه [٢].

٢-ولإجماع البصريين والكوفيين على زيادتها[٣] .

٣-ولقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بإسقاط "ما" [٤].

٤- أن تكون " ما" زائدة ، و"بعوضة" عطف بيان من " مثلا" ، و"مثلا" مفعولا لـ"يضرب" .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : زيادة "ما" غير المطردة ، وهذا مردود بما سبق .

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣.

(٢) انظر : مغني اللبيب ٤١٣

(٣) انظر : معاني القرآن ١/ ٢١، ومجالس ثعلب ١/ ١٩١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤

(٤) انظر : مختصر ابن خالويه مغني اللبيب ٤١٣

والثاني : مجيء عطف البيان نكرة مخالف لقول الجمهور ، يقول أبو حيان : (عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات)[١] .

وكون "بعوضة" عطف بيان نكرة من "مثلا" مسألة خلافية بين العلماء على قولين :

القول الأول : جواز ذلك .

وهو قول الكوفيين [٢]، وأبي علي الفارسي [٣]، وابن جني [٤]، والزمخشري [٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك [٧]، وابنه [٨]، وابن هشام في أحد قوليه [٩]، والسيوطي[١٠].

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة: ٩٥] ، وبقوله تعالى : ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٦] ، وبقوله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥] ، فعطف البيان عندهم بمنزلة النعت [١١].

القول الثاني : منع ذلك ، وما ورد منه فهو بدل كل من كل .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦٧

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣ ، والهمع ٣/ ١٦٠

(٣) انظر : الحجة ٣/ ٢٥٨ ، و٦/ ١٥ ، والتذكرة فيما نقله عنه ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١١٩٥ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٤٣

(٥) انظر : الكشاف ٢/ ٥٤٦

(٦) انظر : شرح الجمل ١/ ٢٩٧ ، والمقرب ٢٧٢

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦

(٨) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٢.

(٩) انظر : شرح قطر الندى ٢٩٨.

(١٠) انظر : الهمع ٣/ ١٦٠

(١١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، ومغني اللبيب ٧٤٣

وهذا قول البصريين [١]، ومنسوب إلى جمهور النحويين [٢] .

ويخصونه بالمعارف ، وأكثر ما يرد منها في الأعلام اسما كانت أو كنية أو لقبا [٣].

واحتجوا على مجيئه معرفة لا نكرة بأن البيان بيان كاسمه ،والنكرة لا يصح أن تبين غيرها ، لأنها مجهولة ، ولا يبين مجهول بمجهول [٤].

وقد رُد على البصريين بأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، وتبيينها يكون بتخصيصها ، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح [٥].

وأما أبو حيان فتعدد رأيه في هذه المسألة ، إذ ذهب في النكت الحسان إلى جواز تنكير عطف البيان [٦]إلا أنه عدل عن رأيه هذا إلى موافقة جمهور البصريين في بحره المحيط ، إذ إنه رد إعراب " بعوضة" عطف بيان قائلا : (لأن عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات)[٧]، وقال : (لأن عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام)[٨]،وقال في قول أبي علي : (قال أبو علي (طَعَامٌ) عطف بيان لأن الطعام هو الكفارة . انتهى ؛ وهذا [لا يجوز][٩]على مذهب البصريين لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات فالأولى أن يعرب بدلاً)[١٠] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣ ، والهمع ٣/ ١٦٠

(٢) انظر : البحر المحيط ١/ ٢٦٧ ، وشرح قطر الندى ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٠.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٧ ، والمقرب ٢٧٣ ، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٠ مخطوط ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٨١ .

(٤) انظر : السابق .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، والنحو الوافي حاشية ٣/ ٥٤٣ -٥٤٥.

(٦) انظر : النكت الحسان ١٢٦

(٧) البحر المحيط ١/ ٢٦٧

(٨) البحر المحيط ٢/ ١٨٨

(٩) زيادة من المخطوط يستقيم بها الكلام ، وليست في المطبوع

(١٠) البحر المحيط ٤ / ٢٤

هذا وأبو حيان وإن اعتمد في هذه المسألة على قول الجمهور إلا أنه قد يصرح بمخالفته كما في مسألة العامل في "إذا" الشرطية .

والذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان القول الكوفي على البصري ، وذلك لما يلي :

١ -لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات يكون في المعارف والنكرات ؛ لأن النكرات تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥] ، فقد تخصص مدلول العموم في (شجرة) بذكر (زيتونة)) كما يتخصص أو يتوضح مدلول العموم بالمعرفة في مثل قولهم : هذا أبو عبد الله زيد ، وهذا أمير المؤمنين عمر ، وذلك لأن المراد من ذكر (زيتونة) في الآية إنما هو البيان والتخصيص ، ولولا ذلك لم يؤت بها أصلاً ولقيل في الآية ﴿ **توقد من شجرة مباركة لا شرقية ولا غربية** ﴾ .

٢ -لأن كل بدل يصح جعله عطف بيان إلا إذا قرن بأل بعد المنادى ، أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل فلا يكون إلا عطف بيان[١] ، فعلى هذا فكل ما جاز أن يعرب بدلا جاز أن يعرب عطف بيان إلا فيما استثني .

٥- أن تكون "بعوضة" صفة لـ"ما" ، و"ما" نكرة موصوفة بدلا من "مثلا" .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة مجيء الصفة اسم جنس ، يقول أبو حيان : (لأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس)[٢] ، وهو كما قال ، إذ إن النعت لا يكون إلا مشتقا أو ما في حكمه ، أما اسم الجنس الجامد غير المؤول بالمشتق فلا ينعت به [٣] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢٧

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٦٧

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٧ ، والمقرب ٢٤١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٢ ، والارتشاف ٤/ ١٩٣٤ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٩ ، والهمع ٣/ ١٥٠ .

٦-أن تكون " بعوضة" بدلا من " ما " ، و"ما" نكرة موصوفة .

وهذا فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : أنه بحاجة إلى تقدير صفة ، يقول السمين : (إذ يَحْتَاجُ أن يُقَدَّر صفةً محذوفةً ولا ضرورةَ إلى ذلك)[١]

والثاني : أن مجيء "ما" نكرة موصوفة مختلف فيه على قولين :

القول الأول : أنكر هذا المعنى لها ، لأنها لا تستقل بنفسها .

وهذا مردود بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو : "الجماء الغفير" ، "ويا أيها الرجل" ، و" ما" من هذا القبيل .

على حين أنكر أبو حيان هذا المعنى لعدم السماع الثابت المطرد في كلام العرب ، ولإمكان الزيادة فيما ورد عنهم ، يقول أبو حيان : (وإثبات كون "ما" نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل ، ولا دليل قاطع في قولهم : "مررت بما معجب لك" لإمكان الزيادة ، فإن اطرد ذلك في الرفع والنصب من كلام العرب ، كأن سرني ما معجبٌ لك وأحببت ما معجباً لك ، كان في ذلك تقوية لما دعى النحويون من ذلك ، ولو سمع لأمكنت الزيادة أيضاً ؛ لأنهم زادوا ما بين الفعل ومرفوعه والفعل ومنصوبه . والزيادة أمر ثابت لما ، فإذا أمكن ذلك فيها فينبغي أن يحمل على ذلك ولا يثبت لها معنى إلا بدليل قاطع)[٢] ، ولكن أبا حيان عدل عن ذلك إلى جعل هذا المعنى قليلا في كلام العرب ، يقول : (لقلة استعمال ما نكرة موصوفة)[٣] ، والقليل غير مختار عنده ،

---

(١) الدر المصون ١/ ٢٢٣

(٢) البحر المحيط ١/ ١٨٠

(٣) السابق ١/ ٢١٢ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٦ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠ ، ومغني اللبيب ٤٣٢ .

لذلك يقول : (وقد تقدم : أنا لا نختار ، كونها نكرة موصوفة)[١].

القول الثاني : أثبت لها هذا المعنى دون تقييده بقلة ، وهم جمهور النحاة. وقد استدلوا على ذلك بقول أمية :

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمـــــر   لَـــهُ فَرْجـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ

وبقول الشاعر :

ســالكات ســبيل قفــرة بــدّى   ربـــما ظـــاعنٌ بهـــا ومقـــيمُ

وبقول الآخر :

رُبَّـــما الجَامِـــلُ المُؤَبَّـــلُ فـــيهِمْ   وعَنـــاجيجُ بَيْـــنَهُنَّ المِهـــارُ[٢]

وقد جعل منه سيبويه قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ٢٣] ، يقول : (وأما "هذا ما لديّ عتيد" فرفعُه على وجهين: على شيء لدى عنيد ، وعلى هذا بعلى شيخٌ)[٣].

ولم أجد من نص من النحاة على القول بقلة مجيء "ما" نكرة موصوفة غير أبي حيان ، ومع ذلك فقد اضطرب أبو حيان فيما اختاره ، إذ ذهب في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ٢٣] إلى جعل ("ما" نكرة موصوفة بالظرف وبعتيد أوموصولة والظرف صلتها)[٤] !

٦-أن تكون منصوبة على نزع الخافض .

يقول الفراء : (تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٩٢

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٥٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٢١٥ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠ ، وشرح الكافية ٤/ ٢٩٦ ، ومغني اللبيب ٣٩٢ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٣٣ ، والهمع ١/ ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٠٦

(٤) البحر المحيط ٨/ ١٢٥

فوقها. والعربُ إذا أَلْقَتْ «بَيْنَ» من كلام تصلُح «إِلَى» في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما ب «بين» والآخر ب «إلى» . فيقولون: مُطِرْنا ما زُبالَةَ فالثّعْلبية ، وله عشرون ما ناقةً فجملا، وهي أحسن الناس ما قَرْنًا فقدَمًا. يراد به ما بين قرنها إلى قدمها) [(١)].

وما ذهب إليه الفراء من جعل "بعوضة" منصوبة على حذف الظرف المضاف "بين" أنكره المبرد ، وابن أبي الربيع .

يقول ابن الربيع : (وأما ما ذهب إليه الفراء، وهو أنَّ المعنى : ما بين بَعُوضَةً فما فوقها خارِجٌ عن طريق كلام العرب؛ لأنَّ الظّرفَ لا يُحذَفُ وُيقامُ مَقامهُ مخفوضُهُ، لا تقول: جلستُ زَيداً تريد جَلَسْتُ عند زيدٍ، هذا ليس من كلامِ العرب، واستدلا له بقول العرب : "له عشرون ما ناقةً فجملاً " استدلال ضعيفٌ، فإنّ "ما" هنا زائدة، والأصل له عشرون ناقةً فجملاً، والفاءُ جاءتْ لِترْتيب الأخبار، وإلاَّ فكيْفَ تأتي الفاء مع بينَ؟

لا تقل جَلَسْتُ بَيْنَ زيد فعمروٌ، ولا يقولُ أحدٌ جَلَسْتُ القومَ زيدٍ جَلستُ بين القوم، فإذا بَطَلَ هذا كلّهُ بطَلَ قوله. ولا يَصِحُّ الاستدلال على القواعد إلاَّ بغير مُحتَمَل، ومتى احتملَ بطل الاستِدْلال) [(٢)]، ويقول أبو حيان : (وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون)[(٣)] .

ورده أعني أبا حيان مدفوع ، لأنه لا يستدل بالمذاهب على بعضها إلا بدليل .

٧-أن تكون "بعوضة" بدلا من "ما"، و"ما" صفة للإبهام والتنكير .

وفي مجيء "ما" صفة خلاف بين العلماء على قولين :

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٢

(٢) تفسير الكتاب العزيز لابن أبي الربيع، دراسة وتحقيق، نشرة الدراسة والتحقيق سورة الفاتحة في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٨٥-١٠٠).

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٦٧

القول الأول : أثبت لها هذا المعنى ، كابن الحاجب ، والمغاربة[١] .

يقول ابن الحاجب : (وما ، الاسمية : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتامة بمعنى شيء ، وصفة)[٢] ، ويقول ابن عصفور : (والصفة مثل قوله :

عزمت على إقامة ذي صباح ... لأمرٍ ما يُسوَّد من يسودُ

وقولهم : لأمرٍ ما جدع قصير أنفه)[٣]، وقد قسم محمد بن السيد "ما" التي تجري مجرى الصفة إلى ثلاثة أقسام :

١-أن يراد به التعظيم للشيء والتهويل به ، كقول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباحٍ ... لأمرٍ ما يسود من يسودُ

أي : السيد إنما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك .

٢- أن يراد به التحقير ، نحو : وهل أعطيت إلا عطيةً ما ، يقال لمن افتخر بما أعطاه .

٣-أن يراد به التنويع ، نحو : ضربت ضربةً ما ، أي: نوعا من الضرب ، ومنه قول العرب : افعله آثرا ما ، أي : نوعا من الإيثار[٤].

وقد تبع أبو حيان أصحاب هذا القول فقال : ("ما" تكون موصولة ، واستفهامية ، وشرطية، وموصوفة ، وصفة ، وتامة . مثل ذلك : ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ ﴾ [النحل: ٩٦] ، ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ [الفرقان: ٧] ، ﴿ مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٍ ﴾ [فاطر: ٢] ، مررت بما معجب

---

(١) نسب هذا القول إلى المغاربة ناظر الجيش . انظر : ٢/ ٧٣٥ ، ويقول أبو حيان : (ولم يذكر أصحابنا خلافا في أن "ما" تكون صفة . انظر : التذييل والتكميل ٣/ ١٢٢ .

(٢) انظر :شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/ ٧٣٢-٧٣٤.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٤٥٦ .

(٤) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٥٠.

لك ، لأمر ما جدع قصير أنفه ، ما أحسن زيداً)[١]، وقال في قوله تعالى : ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ ﴾ [ص: ١١] : (قيل : و"ما" زائدة ، ويجوز أن تكون صفة أريد به التعظيم على سبيل الهزء بهم ، أو التحقير ، لأن "ما" الصفة تستعمل على هذين المعنيين)[٢]، لذلك رجح أن تكون "ما" صفة في قولة تعالى : (ما بعوضة) قائلا : (و"ما" : صفة تزيد النكرة شياعاً ، لأن زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس)[٣].

القول الثاني : أنكر لها هذا المعنى ، كابن مالك والرضي .

وحجتهم في ذلك أمران :

١ – أن المشهور في "ما" أن تكون حرفا زائدا في قولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه .

يقول ابن مالك : (واختلف في "ما" من نحو قولهم : لأمر ما جدع قصير أنفه ، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل ، وقال قوم : هي اسم موصوف به . والأول أولى ، لأن زيادة "ما" عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم ، من ذلك قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت ، فزادوا "ما" عوضا من كان ، ومن ذلك قولهم : حيثما تكن أكن ، فزادوا "ما" عوضا من الإضافة)[٤] .

وقد أجاب الأبّذي عن ذلك بقوله : (ولا يمكن أن تكون "ما" زائدة لأمرين :

أحدهما : أن زيادة "ما" قبل الجملة أو آخرا تقل ، لا يحفظ من ذلك إلا قولهم : افعله آثرا ما. أي : آثرا له على غيره ، فزادها آخرا ، وقوله :

---

(١) البحر المحيط ١ / ١٦٣

(٢) السابق ٧ / ٣٧٠

(٣) السابق ١ / ٢٦٧

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢١٥-٢١٦ .

وقد ما هاجني فازددت شوقا   بكاء حمامتين تجاوبان .

في إحدى الروايتين ، فزادها قبل الجملة . ومثل : "لأمر ما جدع قصير أنفه" كثير في كلامهم .

والآخر : أنها تعطي التعظيم ، ولا تستعمل نعتا إلا إذا قصدته ، ولو كانت "ما" زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي التعظيم) [١].

ولكن هذا مردود ، لأن الزيادة في "ما" أمر ثابت لها بخلاف الوصفية ، يقول الرضي : (ثبتت زياتها نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، ووصفيتها لم تثبت ، فالحمل على ما ثبت ، في موضع الالتباس أولى) [٢].

٢- أنه ليس لها نظير في كلام العرب.

يقول ابن مالك : (وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود "ما" إى وهي مردفة بمكمّل كقولهم : مررت برجلٍ أيِّ رجل ، وأطعمنا شاةً كل شاة ، وهذا رجلٌ من رجل ، فالحكم على "ما" المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بها لانظير له ، فوجب اجتنابه) [٣].

ويجاب عن هذا بأن الآية الكريمة جاءت بعدها "بعوضة " مكملة لها ، كقولهم : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ .

الترجيح :

الذي يترجح عندي هو الوجه الثالث من القول الأول وهو كون (بعوضة) بدلاً من

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٤٩٤-٤٩٥ ، وقد نسب هذا القول أبو حيان وناظر الجيش إلى ابن عصفور ، وليس في شرح الجمل ما يدل عليه . انظر : التذييل والتكميل ٣/ ١٢٣ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٣٦ .

(٢) شرح الكافية ٣/ ٥٢

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢١٥-٢١٦ .

(مثلاً) ، وذلك لما يلي :

١ -لاطراد زيادة "ما" بين التابع والمتبوع .

٢ -لإجماع البصريين والكوفيين على زيادة "ما"

٣-لقراءة ابن مسعود بإسقاط "ما"

٤ -لسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره من الأقوال .

٦٤- إعراب (من) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]

حيث اختلف في إعراب (من) على ثلاثة أقوال :

١ -أن تكون اسما موصولا في موضع جر بدل بعض من "الناس" ، والضمير محذوف تقديره "منهم" ، والمعنى : ولله على الناس حج البيت المستطيع منهم .

ذكر هذا القول سيبويه [١]، والأخفش [٢]، والفراء [٣]، والمبرد [٤]، والطبري[٥] ، وابن السراج [٦]، والزجاج [٧]، ومكي [٨]، والزمخشري [٩]، وابن عطية [١٠]، والسهيلي [١١]، وأبو البقاء [١٢]، وابن أبي الربيع [١٣]، وابن عصفور[١٤] ، وابن مالك [١٥]، والرضي [١٦]، ونسب هذا القول إلى أكثر النحويين [١٧].

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٥٢

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ١٤٧

(٣) انظر : معاني القرآن ١/ ١٧٩

(٤) انظر : المقتضب ١/ ٢٧

(٥) انظر : جامع البيان ٦/ ٤٦

(٦) انظر : الأصول ٢/ ٤٧

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٤٧

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩

(٩) انظر : الكشاف ١/ ٣٩٠

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٩٨

(١١) انظر : نتائج الفكر ٢٤١

(١٢) انظر : التبيان ١/ ٢٨١

(١٣) انظر : البسيط ١/ ٤٠٣

(١٤) انظر : شرح الجمل ١/ ٢٨٥

(١٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥

(١٦) انظر : شرح الكافية ٢/ ٧٨

(١٧) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٩٦ ، والارتشاف ٤/ ١٩٦٦ ، والمغني ٦٩٥

٢-أن تكون اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ، و"استطاع" فعل الشرط ، وجوابه محذوف تقديره : "فعليه الحج" ، والمعنى : ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج .

ذكر هذا القول الكسائي [١] ، والفراء [٢] ، ومكي [٣] ، وابن عطية [٤] ، وأبو البقاء [٥] .

٣- أن تكون اسما موصولا في محل رفع فاعل للمصدر "حج".

وهو قول بعض البصريين [٦] ، وقيل بعض الكوفيين [٧] ، ونسبه بعضهم إلى ابن السيد [٨] .

ورجح أبو حيان القول الأول [٩] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (من) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن تكون بدل بعض من كل .

وهذا القول صحيح من جهة المعنى والصناعة.

فأما من جهة المعنى فإن الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم، فيكون كأنه قال: ولله على جميع الناس المستطيعين منهم حج البيت [١٠] ، وأما من جهة الصناعة فإن بدل البعض يشترط فيه

---

(١) انظر : السابق ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ١٧٩

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٩٨

(٥) انظر : التبيان ١/ ٢٨١

(٦) المحرر الوجيز ١/ ٤٩٨ ، والبحر المحيط ٣/ ١٣ .

(٧) الكافي في الإفصاح ٣/ ١٠٨٤ .

(٨) مغني اللبيب ٦٩٥ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٣/ ١٢

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٣٧

وجود ضمير يعود على المبدل منه ، لذلك قدروا ضميرا بعده " من استطاع منهم "[١] .

والقول الثاني : أن تكون اسم شرط في محل رفع مبتدأ ، والمعنى : ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج .

وهذا القول من جهة المعنى صحيح ، لمجيء الشرط بعده وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، يقول أبو حيان : (ويناسب الشرط مجيءُ الشرط بعده في قوله : ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾)[٢]، وكذلك هو من جهة الصناعة فإن حذف الجواب للدلالة عليه جائز .

وعلى هذا القول يكون حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، يقول ابن عصفور : (وهذا الذي ذهب إليه حسن جدا)[٣] .

ولكنني أرى أن هذا المعنى متكلف ، لأن فيه انقطاع الكلام بعضه عن بعض ، إذ يصير : ولله على النا حج البيت ثم يقف ويبدأ جملة أخرى "من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج " والأصل في الكلام الاتصال لا الانقطاع .

وقد رجح أبو حيان القول الأول على الثاني قائلا : (والوجه الأوّل أولى لقلة الحذف فيه وكثرته في هذا)[٤] ، وتبعه ابن هشام فقال : (ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام)[٥] ، وقد سبقهم إلى ذلك سيبويه فقال : (فكلما كثر الإضمار كان أضعف)[٦] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢/ ٧٨

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٢

(٣) شرح الجمل ١/ ٢٨٥

(٤) البحر المحيط ٣/ ١٢

(٥) قطر الندى ٣٠٩

(٦) الكتاب ١/ ٢٥٩

والقول الثالث : أن تكون فاعلا للمصدر "الحج" .

وهذ القول مردود من جهة الصناعة والمعنى ، يقول أبو حيان : (وهذا القول ضعيف من جهة اللفظ والمعنى . أما من جهة اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم [١]أنه لا يجوز إلا في الشعر . وأما من جهة المعنى فإنه لا يصح لأنه يكون المعنى : إن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع)[٢] ، وتبعه السمين[٣] .

أما ما ذكره من جهة الصناعة ففيه تفصيل :

فقد ذهب سيبويه [٤]، والمبرد [٥]، والصيمري [٦] ، والرضي [٧]إلى جواز إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به دون تقييد.

على حين ذهب أبو علي الفارسي [٨]،والسهيلي [٩]، والشلوبين [١٠]، وابن مالك[١١] ،

(١) كأبي علي الفارسي ، وابن أبي الربيع . انظر : المقاصد الشافية ٤/ ٢٤٩ ، والكافي ٣/ ١٠٨٣

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٣ ، وانظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٤٢ مخطوط

(٣) انظر : الدر المصون ٣ / ٣٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١٩٠

(٥) انظر : المقتضب ١/ ٢١

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٤٠ .

(٧) انظر : شرح الكافية ٣/ ٤٠٨

(٨) انظر : المقاصد الشافية ٤/ ٢٤٩

(٩) انظر : نتائج الفكر ٢٤١

(١٠) انظر : الكافي ٣/ ١٠٨٤

(١١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١١٨ .

وابن أبي الربيع [١]، وابن عصفور [٢]، وابن هشام [٣]، والشاطبي [٤] إلى تقييده بالقلة في الكلام، وكثرته في الشعر، وذلك لأن الإضافة إلى الفاعل أولى من المفعول، لأن مرتبته التقدم [٥].

وقد جاء منه في الشعر قوله :

ألا إنَّ ظُلْمَ نفسه المرءُ بَيِّنٌ ... إذا لم يصُنْها عن هَوًى يغلبُ العقْلا

وقوله :

أَمِن رسم دارٍ مربعٌ ومصيف ... لعينيك من مَاء الشؤون وَكَيفُ

وقوله :

أَفْنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

وقوله :

رد إضناؤك الغرام الذي كا ... ن عذولا فمهد لك عذرا

وجاء منه في الكلام فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ [مريم: ٢] بضم الدال والهمزة [٦]، وقوله عليه الصلاة والسلام : (... وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً) [٧].

---

(١) انظر : الكافي ٣/ ١٠٨٤، والبسيط ١/ ٤٠٤

(٢) انظر : المقرب ١٤٣

(٣) انظر : المغني ٦٩٥

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٤/ ٢٤٩

(٥) انظر : الكافي ٣/ ١٠٨٤، والبسيط ١/ ٤٠٤

(٦) وهي قراءة ابن عامر في رواية يحيى بن الحارث . انظر : شرح التسهيل ٣/ ١١٨ ، ومعجم القراءات ٥/ ٣٣٣. وفي هذا رد على ابن أبي الربيع الذي قال : « لم يجئ في فصيح الكلام » ، « ولا أذكر في القرآن الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل » انظر : الكافي ٣ / ١٠٨٣ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١١٨

وأما ما ذكره من جهة المعنى فهو كما قال ، يقول الشلوبين : (المعنى : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم عن هذا أن يكون الناس مطلوبين بأن يحجوا المستطيع منهم ، ولم يتقرر هذا في الشريعة ، لأن كل إنسان مطلوب بنفسه ، ولا يطلب أحد بأن يحُج غيره) [(١)] ، وقد أجاب ابن عاشور عن هذا قائلا : (وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الرَّدَّ لَا يَتَّجِهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَتَفَنَّنُ فِي الْكَلَامِ لِعِلْمِ السَّامِعِ بِأَنَّ فَرْضَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ فَرْضٌ مُجْمَلٌ يُبَيِّنُهُ فَاعِلُ حَجَّ، وَلَيْسَ هُوَ كَقَوْلِكَ : اسْتَطَاعَ الصَّوْمَ، أَوِ اسْتَطَاعَ حَمْلَ الثِّقْلِ) [(٢)]، وهذا معنى متكلف إلا إذا فهم السامع كما قال بأن فرض ذلك مجمل يبينه الفاعل .

وقد أضاف السهيلي معنى فاسداً آخر لهذا الإعراب ، إذ يقول : (المعنى فرض على التعين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية ، فإذا حج المستطيع برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف) [(٣)] .

فهذا القول مردود من جهة الصناعة والمعنى كما ذهب إليه أبو حيان إلا أنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، إذ يقول في قوله تعالى : ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الروم: ٢٨] في قراءة ابن أبي عبيدة برفع أنفسكم : (قرأ الجمهور أنفسكم بالنصب ، أضيف المصدر إلى الفاعل ، وابن أبي عبلة بالرفع أضيف المصدر للمفعول [(٤)]، وهما وجهان حسنان ، ولا قبح في إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل)[(٥)] .

---

(١) انظر : الكافي ٣/ ١٠٨٣

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ٢٢

(٣) نتائج الفكر ٢٤١

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٣٨٩ ، ومعجم القراءات ٧/ ١٥٥

(٥) البحر المحيط ٧ / ١٦٦ .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجهان القول الأول وهو إعراب (من) بدل بعض ، كما ذهب إليه أبو حيان على غيره من الأقوال ، وذلك لما يلي :

١ -لصحة الصناعة ، واستقامة المعنى عليه .

٢ -لأن جمهور النحويين والمفسرين عليه .

٣-لقلة الحذف فيه .

٤ -لسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره .

٥ -لأن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه .

٦٥- إعراب (قتال) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

حيث اختلف في إعراب (قتالٍ) على قولين :

١ – أن يكون مجرورا على أنه بدل اشتمال من الشهر.

وهذا قول سيبويه [(١)]، والأخفش [(٢)]، والكسائي [(٣)]، والفراء[(٤)]،والمبرد [(٥)]، وابن ولاد [(٦)]، والطبري[(٧)]، والزجاج[(٨)]، والنحاس[(٩)]، والزجاجي[(١٠)]، وابن جني[(١١)]، ومكي[(١٢)]، والمجاشعي[(١٣)]،

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٥١

(٢) انظر : معاني القرآن ١/ ١٤٧

(٣) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٠٧

(٤) انظر : معاني القرآن١/ ١٤١ ، ٢/ ١٤٠، ٣٦٠ . هذا وقد نسب بعضهم كالنحاس وابن عطية وأبي البقاء إلى الفراء أنه يرى أن"قتالٍ" اسم مجرور بعن المحذوفة ، وهذا مردود بمواضع من المعاني يفهم منها أنه يقصد البدل فهو على نية تكرار العامل .

انظر : السابق، والنكت في القرآن ١٦٤ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٤، والدر المصون ٢/ ٣٨٩.

(٥) انظر : المقتضب١/ ٢٧، ٤/ ٢٩٧

(٦) انظر : الانتصار٨٠

(٧) انظر : جامع البيان ٤/ ٢٩٩–٣٠٠

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه١/ ٢٨٩، ٤/ ٢٥٢

(٩) انظر : إعراب القرآن ١/ ٣٠٧

(١٠) انظر : الجمل في النحو ٢٥

(١١) انظر : اللمع ٨٩

(١٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٧.

(١٣) انظر : النكت في القرآن ١٦٤ ، وشرح عيون الإعراب ٢٣٠.

والواحدي [١]، والكرماني [٢]، والزمخشري [٣]، وابن عطية [٤]، والسهيلي [٥]، والرازي [٦]، وأبو البقاء [٧]، وابن مالك[٨] .

٢-أن يكون مجرورا على الجوار

وهذا قول أبي عبيدة [٩]

وأما أبو حيان فرجح القول الأول . [١٠]

المناقشة :

اختلف في إعراب (قتال) على النحو الآتي :

١-أن يكون بدل اشتمال من الشهر .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة ، والمعنى ، والسماع .

فأما من جهة الصناعة فإن الأكثر في بدل الاشتمال عند النحاة أن يكون مصدراً عن الاسم كما في هذه الآية [١١]، يقول أبو حيان : (وقرأ الجمهور : قتال فيه ، بالكسر وهو بدل من الشهر ،

---

(١) انظر : الوجيز ١/ ٦٠

(٢) انظر : غرائب التفسير١/ ٢١١

(٣) انظر : الكشاف١/ ٢٥٨

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٢٥٧

(٥) انظر : نتائج الفكر ٢٤٣

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٦/ ٣٨٧

(٧) انظر : التبيان١/ ١٧٤

(٨) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥

(٩) انظر : مجاز القرآن١/ ٧٢

(١٠) انظر : البحر المحيط ٢/ ١٥٤

(١١) انظر : نتائج الفكر ٢٩٣ ، والبسيط ١ / ٤٠٥ ، والارتشاف ٤ / ١٩٦٦ ، والبديع ١ / ٣٥٠ .

بدل اشتمال)[١]، ويقول : (بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر كقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ...)[٢]، وأما من جهة المعنى فإن سبب نزول هذه الاية كما ذكر الواحدي أن رسول الله ﷺ بعث سرية من المسلمين، وأمر عليهم عبد الله بن جحش الأسدي، فانطلقوا حتى هبطوا نخلة ووجدوا بها عمرو بن الحضرمي في عير تجارة لقريش في يوم بقى في الشهر الحرام فاختصم المسلمون، فقال قائل منهم: لا نعلم هذا اليوم إلا من الشهر الحرام، ولا نرى أن تستحلوا لطمع أشفيتم عليه فغلب على الأمر الذين يريدون عرض الدنيا فشدوا على ابن الحضرمي فقتلوه وغنموا عيره، فبلغ ذلك كفار قريش، وكان ابن الحضرمي أول قتيل قتل بين المسلمين وبين المشركين، فركب وفد من كفار قريش حتى قدموا على النبي ﷺ فقالوا: أتحل القتال في الشهر الحرام ؟ فأنزل الله تعالى - يسئلونك عن الشهر الحرام قتال إلى – الغاية[٣] ، والقتال واقعٌ في الشهر فهو مشتملٌ عليه ، وأما من جهة السماع فقد قرأ ابن مسعود ﴿ **يسألونك عن الشهر الحرام عن قتال فيه** ﴾[٤] ، والبدل على نية تكرار العامل .

٢-أن يكون مجرورا على الجوار

يقول أبو عبيدة : («يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ» مجرور بالجوار لما كان بعده «فِيهِ» كناية للشهر الحرام، وقال الأعشى :

لقــد كــانَ في حَــوْلٍ ثَــواءٍ ثَوَيْتُــه تَقَــضِّي لُبانــاتٍ وَيَــسْأَمُ ســائِمُ)[٥]

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٥٤

(٢) السابق٢/ ٤٥ ، وانظر : الارتشاف ٤ / ١٩٦٦ .

(٣) أسباب النزول ٤١

(٤) وهي قرءة أيضا الربيع والأعمش انظر :معاني القرآن للفراء ١/ ١٤١ ، جامع البيان ٤/ ٣٠٠، وإعراب القرآن ١/ ٣٠٧، والمحرر الوجيز١/ ٢٧٦.

(٥) مجاز القرآن١/ ٧٢

وهذا القول مردود عند النحاس وابن عطية ، يقول النحاس : (قال أبو جعفر لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم هذا جحر ضب خرب والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية هذان جحرا ضب خربان و إنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها) [(١)]، ويقول أيضا : (وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الإقواء) [(٢)]، وقد سبقه الزجاج إلى ذلك فقال: (فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات اللهّ) [(٣)]، ويقول ابن عطية : (وقال أبو عبيدة هو خفض على الجوار وقوله هذا خطأ) [(٤)]، ولم يفصح ابن عطية عن وجه الخطأ في مقالة أبي عبيدة ، لذا قال أبو حيان : (فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة ، فهو كما قال ابن عطية ، ووجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى ، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعاً من حيث المعنى ، وهنا لم يتقدّم لا مرفوع ، ولا منصوب ، فيكون : قتال ، تابعاً له ، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار ، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض ، فخفضه بكونه جاور مخفوضاً أي : صار تابعاً له ، ولا يعني به المصطلح عليه ، جاز ذلك ولم يكن خطأ ، وكان موافقاً لقول الجمهور ، إلاَّ أنه أغمض في العبارة ، وألبس في المصطلح) [(٥)] ، وأبو عبيدة كما يفهم من نصه يقصد الجر على المجاورة المصطلح عليه من غير أن يشترط ما شرطه الجمهور فيه ، كما في استدلاله بقول الأعشى ، وبقوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ

(١) إعراب القرآن١/ ٣٠٧

(٢) السابق٢/ ٩

(٣) معاني القرآن وإعرابه٢/ ١٥٣

(٤) المحرر الوجيز١/ ٢٧٦

(٥) البحر المحيط٢/ ١٥٤

﴿ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بكسر اللام [1].

والجر على الجوار مسموع عن العرب ، ومن ذلك قولهم: (**جحرُ ضبٍ خربٍ**) بخفض خربٍ لمجاورته للضب المخفوض ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة للمرفوع وهو الجحر.

وقول الحطيئة:

وَإِيـــاكم وَحيَّــــة بَطـــــنِ وادٍ　　　هَمُــوزِ النَّــابِ لَــيْسَ لَكُــمْ بِــسَيِّ

بخفض (هموز) لمجاورته (بطن واد) وكان حقه النصب ، لأنع نعت للحية .

وقول العجاج :

كـــأنَّ نـــسجَ العنكبــوتِ المزمَّـــلِ　　　......................................

بخفض (المرمل) لمجاورته (العنكبوت) ، وكان حقه النصب ، لأنه نعت للنسج .

وقول الآخر :

تُريــكَ سُـــنَّة وَجْـــهٍ غــيرَ مُقْرِفَـــةٍ　　　مَلْـسَاءَ لَـيْسَ بِهَـا خَــال وَلَا نَــدَبُ

بخفض (غير) لمجاورته (وجه) ، وكان حقه النصب ، لأنه نعت للسنة.

وقوله :

جَـــزَى اللهُ فِيهَـــا الْأَعْـــوَرَيْنِ مَلَامَـــةً　　　وَعَبْـــدَةَ ثَفْـــرَ الثَّـــوْرَةِ المُتَـــضَاجِمِ

بخفض (المتضاجم) لمجاورته (الثورة) ، وكان حقه النصب ، لأنه نعت للثغر .

وقول زهير :

لعـــبَ الريـــاحُ ، بهـــا ، وغيرَهـــا　　　بَعْـــدي سَـــوَافي المُـــورِ والقَطْـــرِ

بخض (القطر) لمجاورته (المور) ، وكان حقه الرفع ، لأنه معطوف على (سوافي) .

---

(١) انظر : مجاز القرآن ١/ ١٥٥ ، وهي قراءة ابن كثير ، وحمزة ، وأبو عمرو .انظر : السبعة في القراءات ٢٤٢.

وقول الآخر :

ياصاحِ بلغ ذوي الزوجات كلِّهمُ ... أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عرا الذنبِ

بخفض (كلهم) لمجاورته (الزوجات) وكان حقه النصب لأنه توكيد لـ(ذوي) .

وقول الشاعر :

كأنما ضربت قدام أعينها ... قُطنا بمستحصد الأوتارِ محلوجِ

بخفض (محلوج) لمجاورته (الأوتار) وكان حقه النصب لأنه نعت لـ(قطنا)[1] .

وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] .

فخفض (وأرجلكم) [2] لمجاورته (برؤوسكم) وكان حقه النصب ، لأنه معطوف على (وجوهكم) ، وقوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ [طه: ٨٠] بخفض (الأيمن) [3] لمجاورته (الطور) وكان حقه أن يكون نعتا لـ(جانب)[4] .

والجر بالجوار مسألة خلافية بين النحاة على أربعة أقوال :

القول الأول : يرى جوازه مطلقا في الكلام .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤ ، والخصائص ٣/ ٢٢٠ ، ومقاييس اللغة ٣/ ١١٢ ، والإنصاف ٢/ ٦١٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٩، والهمع ٢/ ٥٣٥ .

(٢) في قراءة ابن كثير ، وحمزة ، وأبو عمرو .انظر : السبعة في القراءات ٢٤٢.

(٣) وهي قراءة الأعمش ، ويحيى بن وثاب انظر : مختصر ابن خالويه ١٤٦، والمحتسب٢/ ٢٨٩ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٠٩ ، والهمع ٢/ ٥٣٥ .

وهو قول سيبويه[١] ، والفراء[٢] وأبي عبيدة[٣] ، والأخفش[٤] ، والأنباري[٥] ، وأبو البقاء [٦] ، وابن مالك[٧]، وأطال أبو البقاء العكبري الكلام في هذه المسألة ، واستشهد على ذلك بشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب وقال: (وهذا يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويون له باباً ، ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصلوه بقولهم: (جحر ضبٍ خربٍ) حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع ، فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط)[٨]، ومِن هؤلاء الحذاق الذين يعنيهم العكبري سيبويه[٩].

القول الثاني : يرى جوازه في النعت فقط ، ومنعه في العطف والبدل ، وهو قول الطبري[١٠]، وابن جني [١١]، والزمخشري [١٢] .

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/ ٧٤ ، ونقل عنه أبو حيان أنه قال: (لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العربُ كذلك) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٣ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٨ مخطوط . والذي في معاني القرآن له قوله: (وذلك من كلام العرب أنْ يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه) انظر: معاني القرآن ٢/ ٧٤.

(٣) انظر : مجاز القرآن ١/ ٧٢ ، ١٥٥ .

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٧٥ ، ٢٥٥.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٠٩.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٠٩ .

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧.

(١٠) انظر : جامع البيان١٦/ ٥٥٥

(١١) انظر : المحتسب ٢/ ٢٨٩

(١٢) انظر : الكشاف٣/ ٧٩

وعلل أبو حيان ذلك بأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله مباشرة ، فهو أشد مجاورة له ، وأما العطف فقد فصل فيه العاطف بين المتجاورين ، فلا يجوز فيه الجر على الجوار ، وكذلك البدل، لأنه على نية تكرار العامل ، فالعامل المقدر مانع من الجر على الجوار ، لذلك لم يخرج عليه البدل أحد فيما نعلم شيئا ، ولم يحفظ في كلام العرب الجر بالجوار في البدل والعطف [(١)] .

واعترضه ناظر الجيش بأن مسألة العامل في البدل مسألة خلافية ، فقد ذهب بعضهم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وأما حرف العطف فلا يعد فاصلا لأن التبعية للأول إنما تحصل به وما لا يتصور التبعية في محل إلا به كيف يعد فاصلا مع وجوب ذكره ، وإنما يعد فاصلا ما يستغنى عنه أو يكون قد ذكر في غير محله ، والنعت والعطف لا فرق بينهما بالنسبة إلى التبعية [(٢)] .

واعتراضه وجيه .

القول الثالث : يرى أنه لا يجوز في الكلام ، وما ورد منه عن العرب إنما هو مقصور على السماع ، ولا يخفض منه إلا ما استعملته العرب .

وهذا قول الزجاج [(٣)] ، والنحاس [(٤)] ، وابن خالويه [(٥)] ، وأبو البركات الأنباري [(٦)] .

وعلى ذلك لا يخرج ما في القرآن على الجر بالجوار [(٧)] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ١١٨ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩١٣ ،

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٢١

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٩ .

(٥) انظر : إعراب القراءات السبع ١/ ١٤٣ .

(٦) انظر : أسرار العربية ١/ ٢٩٦ .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣ ، وإعراب القرآن ٢/ ٩ .

القول الرابع : أنكر وجوده في الكلام، وتأول ما ورد عن العرب منه على غير الجوار .

وهذا قول السيرافي[١] ، وابن جني[٢] .

وقد تأولا قول العرب (خربٍ) بالجر على أنه صفةٌ لـ(ضبٍ) ، واختلفا في التقدير:

فقال السيرافي : الأصل (خربٌ الجحرُ منه) ، بتنوين (خربٌ) ورفع (الجحر) ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر ، كما تقول: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) بالإضافة ، والأصل (حسن الوجهِ منه) ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر[٣] .

وقال ابن جني : أصله (هذا جحرُ ضبٍ خربَ جحرُه) ، فيجرى (خرب) وصفاً على (ضب) ، وإن كان في الحقيقة للجحر ؛ فلما كان أصله كذلك ؛ حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب ، فجرى وصفاً على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف[٤] .

ورد أبو حيان ما تأوله السيرافي وابن جني من ثلاثة أوجه :

١-أنه يلزم مما ذكرا أن يكون الجحر مخصصا بالضب ، والضب مخصصا بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب ، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه ، وهو فاسد للدور ، ولا يوجد ذلك في كلام العرب .

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٢/ ١٥٠ مخطوط.

(٢) الخصائص ١/ ١٩١ ، ١٩٢.

(٣) نظر: شرح الكتاب ٢/ ١٥٠ مخطوط .

(٤) ينظر: الخصائص ١/ ١٩٢ .

٢-أن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها .

٣-أن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة [١].

وأضاف ابن هشام أنه يلزم في تقديريهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين [٢]، إضافة إلى مخالفتهما قول جمهور البصريين والكوفيين [٣] .

وقد تبع السيرافي وابن جني الشيخ سعيد الأفغاني فقال : إنه لا يحتج بقول العرب : "هذا جحر ضب خرب" ، لما يأتي :

١-أن قائله إن وجد مجهول

٢-أن العرب لا تقف على متحرك ، وإنما تقف على الكلمة الأخيرة بالسكون .

٣-أن الجر على الجوار ضعيف لم يرد إلا في ضرورة الشعر بقلة ، والضرورة لا يحتج بها [٤].

وقوله مردود لما يأتي :

١-أن جهالة القائل لا تمنع من الاحتجاج بما سمع عن العرب إذا كان الرواي ثقة .

٢-أن الثقات كسيبويه وغيره رووه محركا بالكسر ، وقد نصوا على مخالفته للكثير من كلام العرب ، وكفى بسيبويه ثقة ثبتا !

٣-أن الجر على الجوار ورد في كلام العرب شعرا ونثرا ، وليس مخصوصاً بالضرورة ، يدل على ذلك قولهم : جحر ضب خرب ..

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ١١٨-١١٩ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩١٣ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٨٩٦.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ١١٨ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩١٤

(٤) انظر : حجة القراءات ٢٢٣ الحاشية رقم (١)

وعدم القياس على هذه اللغة لا يفهم منه عدم قبولها ...

وأما أبو حيان فمع القول الثاني ، إذ يقول : (الخفض على الجوار في غاية الشذوذ ... إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده)[١] ، وتبعه في ذلك السمين [٢]، وابن هشام [٣] .

وقال أبو حيان في قول الزمخشري : (وقرئ "الْأَيْمَنِ" بالجر على الجوار ، نحو: جحر ضب خرب) : (وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرّج القراءة عليه ، والصحيح أنه نعت للطور لما فيه من اليمن وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل) [٤]، واعترضه الألوسي فقال : (والحق أن القلة لم تصل إلى حد منع تخريج القراءة – لا سيما إذا كانت شاذة – على ذلك ، وتوافق القراءتين يقتضيه . وقوله : وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل ، غير صحيح على تقدير أن يكون الطور هو الجبل ، ولو قال : وإما لكونه على يمين من انطلق من مصر إلى الشام ، لكان صحيحًا)[٥] .

فالذي يوصف بأنه على يمين الواقف المستقبل الجبل ، هو جانب الجبل ، لا الجبل كله ، وقد أشار أبو حيان إلى هذا عند قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ ﴾ [مريم: ٥٢] إذ يقول : (والظاهر أن (الأيمن) صفة للجانب لقوله في آية أخرى (جَانِبِ الطُّورِ الأيْمَنِ) بنصب الأيمن نعتاً لجانب الطور ، والجبل نفسه لا يمنة له ولا يسرة ولكن كان على يمين موسى بحسب وقوفه فيه ، وإن كان من اليمن احتمل أن يكون صفة للجانب وهو الراجح ليوافق ذلك في الآيتين ، واحتمل أن يكون صفة للطور إذ معناه

---

(١) البحر المحيط ، وانظر : التذييل والتكميل ١١٨ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٩١٣ .

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٢١١، ٢١٢

(٣) انظر: المغني ٨٩٥.

(٤) البحر المحيط٦/ ٢٤٦

(٥) روح المعاني ١٦/ ٢٣٩

الأسعد المبارك) [١]، والحمل على الجوار أولى من قول أبي حيان الذي يؤدي إلى اختلاف المعنى بين القراءتين ، والأصل في القراءات اتفاقها في المعنى . وقال أيضا في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾ بجر "وأرجلكم" على قراءة ابن كثير وغيره ، يقول : (ومن أوجب الغسل تأول أنّ الجر هو خفض على الجوار ، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في النعت ، حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية ، أو تأول على أنّ الأرجل مجرورة بفعل محذوف يتعدى بالباء أي : وافعلوا بأرجلكم الغسل ، وحذف الفعل وحرف الجرّ ، وهذا تأويل في غاية الضعف . أو تأول على أنّ الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة مظنة الإسراف المذموم المنهى عنه ، فعطف على الرابع الممسوح لا ليمسح ، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) [٢]، ولا يخفى ضعف الأوجه السابقة ، ولكن الحمل على الجوار أخفها ، لما فيه من موافقة قراءة النصب في وجوب غسل الأرجل ، يقول ناظر الجيش : (كيلا تتصادم القراءتان ، ولا يعكس هذا فيقال : قراءة الجر ثابتة بالتواتر أيضا . ولا شك أن "الأرجل" معطوفة على "الرؤوس" وحكمها المسح فوجب أن يكون الحكم في قراءة من نصب كالحكم في قراءة من جر للعلة التي ذكرتموها ، لأن أحدا لم يقل بمسح الأرجل إلا من لا يعبأ به ولا يلتفت إليه)[٣] .

والجر على الجوار لغة ثابتة عن بعض العرب ، ولكنها تعد قليلة مقارنة بالكثير من كلامها ، يقول سيبويه : (وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ

---

(١) البحر المحيط ٦/ ١٨٨

(٢) البحر المحيط ٣/ ٤٥٢

(٣) تمهيد القواعد٧/ ٣٣٢٦

بعض العرب يجُرُّه)[1] ، وليس جره غلطا في الكلام أو خطأ كما قال النحاس ، لأن ما كان لغة لا يقال فيه أنه غلط .

والذي يظهر لي من هذه الأقوال السابقة في الجر على الجوار رجحان القول الأول القائل بجوازه دون شرط ، شريطة أن لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة إذا دعت إليه صحة المعنى بعد أمن اللبس ، لوجود السماع عن العرب فيه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

الترجيح :

يظهر لي رجحان القول بالبدلية في الآية على الجر بالجوار ، وذلك لما يلي :

١ -لأن الصناعة والمعنى والسماع تؤيده .

٢ -لأن جمهور المعربين والمفسرين عليه

٣ -لأنه القول السالم من الاعتراض بخلاف غيره .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٦

باب النداء

وفيه مسألة :

- إعراب (إبراهيم) .

٦٦- إعراب (إبراهيم):

وذلك في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠].

حيث اختلف في إعراب (إبراهيم) على ثلاثة أقوال:

١-أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف.

٢- أن يكون منادى محذوف الأداة.

ذكر هذا القول الزجاج [١]، والنحاس[٢]، ومكي[٣]، والكرماني [٤]، والزمخشري [٥]، وابن عطية [٦]، وأبو البقاء[٧].

٣-ان يكون مفعولاً لما لم يسم فاعله، والمراد به الاسم لا المسمى، على ان يجعل (إبراهيم) غير دال على الشخص بل النطق به هو الدال على بناء هذه اللفظة، فيكون انزلته منزلة قول وكلام.

ذكره النحاس [٨]، ومكي [٩]، والكرماني [١٠]، وأبو البقاء[١١]، ورجحه الزمخشري[١٢]،

(١) انظر: معاني القرآن ٣/ ٣٩٦

(٢) انظر: اعراب القرآن ٣/ ٧٤

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٠

(٤) انظر: غرائب القرآن٢/ ٧١٤

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ١٢٤

(٦) انظر: االمحرر الوجيز ٤/ ١٠٥

(٧) انظر: التبيان ٢/ ٩٢١

(٨) انظر: اعراب القرآن ٣/ ٧٤

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٠

(١٠) انظر: غرائب القرآن٢/ ٧١٤

(١١) انظر: التبيان ٢/ ٩٢١

(١٢) انظر: الكشاف ٣/ ١٢٤

وابن عطية[١].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول، والثاني [٢].

المناقشة :

الخلاف في إعراب "إبراهيم" مبني على مسألة إعمال القول في المفرد، وهذه المسألة مختلف فيها على قولين :

القول الأول : يرى جواز إعمال القول في المفرد، وهو قول الزجاجي[٣]، والنحاس في أحد قوليه[٤]، وابن عطية[٥]، وابن خروف[٦]، وأبي البقاء في أحد قوليه[٧]، وابن مالك [٨]، وابن الضائع[٩]، والرضي[١٠]، وناظر الجيش[١١]، والسيوطي في أحد قوليه[١٢] .

وحجتهم في ذلك ورود المفرد [لفظ المقول] بعد القول كما وردت الجملة بعده فصار معمولاً له[١٣].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ١٠٥

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٠٢.

(٣) انظر: الجمل ٢٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٢٩١

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ١٠٥

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١٠٤ .

(٧) انظر: التبيان ٢/ ٧٠٥

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٤.

(٩) انظر: البرهان ٣/ ٣٤٣.

(١٠) انظر: وشرح الكافية ٤/ ٢٧٦.

(١١) انظر: التمهيد ٣/ ١٥٤٥.

(١٢) انظر: الهمع ٣/ ٣٦٩.

(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٢

القول الثاني: لا يرى جواز ذلك ، وهو قول سيبويه[١]، والأخفش [٢]، والمبرد[٣]،والزجاج [٤]، والنحاس في قوله الآخر [٥]، وابن جني[٦]،ومكي [٧]،وأبي البقاء في قول له آخر[٨]،وابن عصفور[٩]،وابن هشام[١٠]، والزركشي[١١]، والسيوطي في قوله الآخر[١٢].

وحجتهم في ذلك هو اطراد حكاية الجمل بعد القول، وأن القول إنما وقع في كلام العرب لحكاية الجمل، ولم يحفظ من لسانهم "قال فلان: زيدًا[١٣]"، ولا "قلت : زيدٌ منطلقًا"، فلا يجوز أن يتكلم بهذه اللفظة في كتاب الله ، لشذوذها وخروجها عن القياس[١٤].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني قائلا: (والذي يقتضيه النظر أنه لا يقع بعد القول اللفظ المفرد الذي لا يؤدي معنى الجملة، ولا يكون مصدرا، ولا يكون مقتطعا من جملة، ولا يوجد في كلامهم: قال زيد عمرا، ولا: قال فلانٌ ضرب، من غير إسناد، ولا: قال فلانٌ ليت، وإنما يقع

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٧٩

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٩٦.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٧٤.

(٦) انظر: المحتسب ١/ ٢٦٣.

(٧) انظر: المشكل ١/ ٣٦٨، ٢/ ٥٢٤.

(٨) انظر: التبيان ٢/ ٩٢١.

(٩) انظر: شرح الجمل ٢/ ٤٦٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٠، والمغني ٧٨٧.

(١١) انظر: البرهان ٣/ ١١٣.

(١٢) انظر: الهمع ١/ ٥٦٥.

(١٣) انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٠٢.

(١٤) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٧٤-٧٥.

القول في كلامهم لحكاية الجمل) [١] ، ويقول: (وارتفع (إبراهيم) على أنه مقدر بجملة تحكى بقال، إما على النداء أي: يقال له حين يدعي يا إبراهيم ، وإما على خبر مبتدأ محذوف أي هو ابراهيم ، أو على أنه مفرد مفعول لما لم يسم فاعله ، ويكون من الإسناد للفظ لا لمدلوله ، أي يطلق عليه هذا اللفظ، وهذا الآخر هو اختيار الزمخشري وابن عطية، وهو مختلف في إجازته فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعا من جملة نحو قوله:

إذا ذقــت فاهــا قلــت طَعْــمَ مدامــةٍ .... [٢]

ولا مفردًا معناه معنى الجملة نحو قلت: خطبة ولا مصدرًا نحو قلت قولا، ولا صفة له نحو: قلت حقا بل لمجرد اللفظ نحو قلت زيدًا.

ومن النحويين من منع ذلك وهو الصحيح إذ لا يحفظ من لسانهم قال: فلان زيدًا ، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل) [٣]، ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّـةٌ ﴾ [البقرة: ٥٨] في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بنصب حطة[٤] : (قال الزمخشري : فإن قلت : هل يجوز أن ينصب حطة في قراءة من نصبها بقولوا على معنى قولوا هذه الكلمة ؟

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ١٣٤، وانظر : البحر المحيط ٦/ ٣٠٢.

هذا، وقد نسب البدر إلى أبي حيان جواز إعمال القول في المفرد المراد به اللفظ معتمدا على قوله: (ولا يبعد أن الذي اختاره المصنف هو الحق والاية الشريفة حجة له. ولا يخفى ضعف القول بان (إبراهيم) خبر مبتدأ محذوف أو منادى؛ إذ لا معنى لذلك)، انظر: اختيارات أبي حيان النحوية ١/ ٤٦٨ .

وهذا النص ليس لأبي حيان، وإنما هو لناظر الجيش كما جاء في التمهيد ٣/ ١٥٤٥، وهو إقحام من بعض النسّاخ في المخطوط ، ولا سيما أن هذا النص ليس في مطبوع التذييل الآن.

(٢) تمامه : مُعَتَّقَةٍ ممَّا يجيءُ به التُّجُرْ

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٠٢.

(٤) انظر : مختصر ابن خالويه ٣ ، ومعجم القراءات ١/ ١٠٥

قلت : لا يبعد ، انتهى [(١)]. وما جوزه ليس بجائز لأن القول لا يعمل في المفردات ، إنما يدخل على الجمل للحكاية ، فيكون في موضع المفعول به ، إلا إن كان المفرد مصدراً نحو : قلت قولاً ، أو صفة لمصدر نحو : قلت حقاً ، أو معبراً به عن جملة نحو : قلت شعراً وقلت خطبة ، على أن هذا القسم يحتمل أن يعود إلى المصدر ، لأن الشعر والخطبة نوعان من القول ، فصار كالقهقري من الرجوع ، وحطة ليس واحداً من هذه . ولأنك إذا جعلت حطة منصوبة بلفظ قولوا ، كان ذلك من الإسناد اللفظي وعري من الإسناد المعنوي ، والأصل هو الإسناد المعنوي . وإذا كان من الإسناد اللفظي لم يترتب على النطق به فائدة أصلاً إلا مجرد الامتثال للأمر بالنطق بلفظ ، فلا فرق بينه وبين الألفاظ الغفل التي لم توضع لدلالة على معنى . ويبعد أن يرتب الغفران للخطايا على النطق بمجرد لفظ مفرد لم يدل به على معنى كلام)[(٢)]، ويقول في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] : (وانتصب سلاما على إضمار الفعل أي: سلمنا عليك سلاماً، فسلامًا قطعه معمولا للفعل المضمر المحكي بقالوا)[(٣)] .

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني ، وذلك لما يلي:

١- لأن ورود اللفظ المفرد بعد القول يعد نادرًا إن صح وروده، وإلا فهو منازع في الاستدلال به لاحتماله وجها آخر كما مر، ثم إن القليل والنادر لا يحمل عليهما القرآن.

٢-لأن المطرد وقوع الجمل المحكية بعد القول، يقول سيبويه: (واعلم أن قلت في كلام العرب على أن يحكي بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولا نحو قلتُ زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول زيدٌ منطلق ولا تدخل قلت: وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول قال زيدٌ

---

(١) انظر: الكشاف١/ ١٤٣ .

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) السابق ٥/ ٢٤١.

إن عمرًا خيرُ الناس...)[١]، ويقول: (المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفرد حكاية)[٢].

٣-لأن إعمال القول في قوله تعالى: (يقال له إبراهيم) محمول على تضمين القول معنى يطلق ويسمى[٣]، والتضمين لا ينقاس ومع ذلك لا يصح فيمن قرأ (وقولوا حطة) بالنصب.

٤-ولأن القرآن يفسر بعضه بعضا، فمن أعمل [قولوا] في (حطة) لا يصح له ذلك في قراءة الرفع (وقولوا حطةٌ)[٤] !!

الترجيح :

الذي يترجح عندي هو القول الأول والثاني لصحتهما من جهة الصناعة والمعنى ، ولسلامتهما من الاعتراضات المتجهة على القول الثالث .

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢

(٢) السابق ٣/ ٣٣٠

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٤٣، والتحرير والتنوير ١٧/ ٩٩.

(٤) وهي قراءة الجماعة . انظر : معجم القراءات١/ ١٠٥

باب الاختصاص

وفيه مسألة :

- إعراب (عَلَّامَ) .

٦٧- إعراب (علام) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩] بنصب علام في قراءة يعقوب[١] .

اختلف في إعراب (عَلَّام) على ثلاثة أوجه :

١-أن يكون منصوبا على الاختصاص .

٢-أن يكون منصوبا على النداء .

٣-أن يكون منصوبا على أنه صفة للضمير .

ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري[٢] .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول والثاني[٣] .

المناقشة :

تعددت الأوجه الإعرابية في (علام) على ثلاثة أوجه على ما يلي :

١-أن يكون منصوبا على الاختصاص .

وهذا القول من جهة الصناعة أراه قليلا ، لأن أبا حيان قد نص في موضع آخر على أن الكثير في المنصوب على الاختصاص أن يلي ضمير المتكلم ، فقال : (وهو قليل في المخاطب ، ومنه : بك الله نرجو الفضل ، وأكثر ما يكون في المتكلم ، وقوله :

نحـــن بنـــاتِ طـــارِقْ　　　نَمْـــشِي عـــلى الـــنمارِقْ)[٤]

---

(١) انظر : مختصر ابن خالويه ٤٢

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٦٩٠

(٣) انظر : البحر المحيط ٤/ ٥٤

(٤) البحر المحيط ٧/ ٢٢٤ ، وانظر : شرح الكافية ١/ ٤٣١ ، ومغني اللبيب ٧١٤، والهمع ٢/ ٢٨

وكان الأولى بأبي حيان أن يرد هذا القول في هذه الآية كما رده في الموضع السابق لقلته ، لا أن يسكت عنه .

هذا ويرى السمين أن الزمخشري لم يقصد بالاختصاص المصطلح عليه ، وإنما قصد به النصب على المدح ، يقول : (ويعني بالاختصاص النصبَ على المدحِ لا الاختصاصَ الذي هو شبيه بالنداء، فإنَّ شرطه أن يكون حشواً) (١)، وما ذهب إليه صحيح ، فإن مفهوم الاختصاص عند الزمخشري واسع (٢)، إلا أن في قوله : "حشوا" فيه نظر ، لأن الاختصاص يكون حشوا وآخرا (٣).

٢-أن يكون منصوبا على النداء .

وهذا القول ليس فيه ما يرده من جهة الصناعة ، لأن حذف أداة النداء جائز للعلم به إلا في مواضع ليس هذا منها (٤).

٣- أن يكون منصوبا على أنه صفة للضمير .

هذا القول من جهة الصناعة مردود بالإجماع ، يقول أبو حيان : (وهذا الوجه الأخير لا يجوز لأنهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصف ، وأما ضمير الغائب ففيه خلاف شاذّ للكسائي [مع إمكان تأويله بالبدل] (٥)) (٦) .

ومسألة نعت الضمير أو النعت به لا تجوز عند النحويين بالإجماع إن كان الضمير للحاضر

---

(١) الدر المصون ٤/ ٤٨٩

(٢) انظر : المفصل ٧١

(٣) انظر : الارتشاف ٥/ ٢٢٤٩

(٤) انظر : الأصول ١/ ٣٢٩

(٥) زيادة من السمين ، لم أجدها في البحر المطبوع ولا المخطوط . انظر : الدر المصون٤/ ٤٩٠

(٦) البحر المحيط ٤/ ٥٤

أو للمتكلم ، وكذا ضمير الغائب عند غير الكسائي وابن مالك [١] .

والعلة في منع نعت الضمير عندهم ما يلي :

١-كون المتكلم لا يضمر الشيء إلا عندما يكون المخاطب قد عرف ذلك المضمر معرفة لا لبس فيها ، وعندئذ فلا فائدة من وصفه [٢] .

٢-أن المضمر إشارة إلى المذكور ، والإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه ، فإذا أضمرت بعد ذكر ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه[٣] .

٣-أن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف الضمائر ، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل . وأما ضمير الغائب فلم يوصف لأحد أمرين إما لأن مفسره في الأغلب لفظي فصار بذلك واضحاً غير محتاج إلى التوضيح بالوصف ، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما[٤] .

٤-أن ضمير الغائب ناب مناب تكرير الاسم ، فكما أن الاسم إذا كرر فلا ينعت فكذلك المضمر النائب منابه[٥] .

٥-أن الضمير يمتنع أن يوصف لإفادة المدح أو الذم أوالترحم ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف وهو التوضيح ، فالنعت المفيد للمدح أو الذم أو الترحم مشبه بالنعت المراد به التوضيح ، فلما أمتنع وجود المشبه به امتنع وجود المشبه[٦] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٢١

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١١ ، المتقضب ٤/ ٢٨١ .

(٣) انظر : نتائج الفكر ٢١٣، والهمع ٥/ ١٧٦

(٤) شرح الكافية ١/ ٣١١ .

(٥) شرح الجمل ١/ ٢١٦ .

(٦) شرح الجمل ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، وشرح الكافية ١/ ٣١١ .

٦- أن الضمير يمتنع أن ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ، ولأنه أعرف المعارف ، والمنعوت في المعارف ينفي أن يكون أخص من النعت أو مساويا له ، وليس شيء أخص من الضمير ولا مساويا له حتى يقع صفة له ، ولأن الضمير ليس بتحلية ولا نسب فينعت به[١] .

وأما الكسائي فيرى أن ضمير الغائب ينعت بنعت مدح أو ذم أو ترحم ورجحه ابن مالك ، إذ يقول: (ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم ، ونحو : صلى الله عليه الرءوف الرحيم، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم ، وغلامك ألطفْ به البائس المسكين ، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً ، وفيه تكلف)[٢] .

والجمهور على أن ذلك بدل من المضمر لا وصف له ، يقول سيبويه : (وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبدله كبدل : مرت به أخيك)[٣] .

أما أبو حيان فمع إجماع النحاة إذ يقول : (المضمر لا ينعت به ولا ينعت ، وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً ... وقال النحاس : أجاز الكسائي : نعت المظهر إذا تقدم المضمر ، وقال الفراء هذا خطأ ، ومن منع ذلك جعله بدلاً)[٤] .

ومع ذلك لم يلتزم أبو حيان بما أجمع عليه من أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به في قوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨] ، إذ يقول : (وارتفع : العزيز ، على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العزيز ، على الاستئناف قيل : وليس بوصف ، لأن الضمير لا يوصف ، وليس هذا بالمجمع عليه ، بل ذهب الكسائي إلى أن ضمير الغائب كهذا يوصف)[٥] .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ٢٨٤ ، وشرح الجمل ١/ ٢١٧ ، وشرح الكافية ١/ ٣١١

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١

(٣) الكتاب ٢/ ٧٥

(٤) انظر الارتشاف ٤/ ١٩٣١، وانظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٣٠ مخطوط .

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٢٤

هذا ، وقد اجتهد السمين في أن يلتمس للزمخشري العذر في ذلك ، فقال : (على أنه يمكن أن يقال أراد بالصفة البدل ، وهي عبارة سيوبة يلصق الصفة ويريد البدل فله أسوة بإمامه واللازم مشترك فما كان جواباً عن سيوبة كان جواباً له ، ولكن يبقى فيه أن البدل بالمشتق وهو أسهل من الأول) [(١)].

وما ذكره السمين بعيد جدا ، لأن المصطلحات النحوية قد استقرت في عصر الزمخشري !! ثم إن مجيء البدل من ضمير المخاطب بدل كل من كل من غير إفادة الإحاطة مسألة خلافية على قولين :

القول الأول : يرى جواز ذلك ، وهوقول الأخفش والكوفيين[(٢)] .

واستدلوا على ذلك بالسماع ، كقوله :

فلأحْشَأنَّك مِشْقَصاً أوْساً أوَيْسَ مِنِ الهَبَالَه

فأبدل (أوسًا) من الضمير في (لأحشانك) ، ومثله قول الآخر :

بكم قريشٍ كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا[(٣)]

فلفظ (قريش) بدل من الضمير في (بكم) .

وقولهم فيما حكاه الكسائي : إلي أبي عبد الله[(٤)].

القول الثاني : يرى منعه ، وهو قول البصريين .

وحجتهم في ذلك أن الغرض من البدل البيان ، وضمير الحاضر في غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى بيان[(٥)].

---

(١) الدر المصون ٤/ ٤٩٠

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٤٠ مخطوط

وقد ردوا استدلال الكوفيين بأن البيت يحتمل أن يكون (أوسًا) مصدرًا للفعل (آس) بمعنى : عَوْضًا.

وتبعهم ابن عصفور ، وأيدهم بالقياس قائلا : (إنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف ... فكما جاز ذلك ثمّ يجوز هنا)[١] ، ولكنه قياس مع الفارق ؛ لأن ضمير الغائب مبهم ، وضمير المتكلم والمخاطب ظاهران ، فلا يصح القياس هنا .

ويقول أبو حيان : (فمذهب جمهور البصريين المنع ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز ، وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب ، وقد استدللنا على صحة ذلك في شرح كتاب التسهيل[٢])[٣].

والذي أراه جواز البدل من ضمير المخاطب والمتكلم بدل كل من كل من غير اشتراط الإحاطة على قلة ، للسماع السابق ، ولكن القليل لا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : القول الأول على أن يكون معنى الاختصاص هو النصب على المدح ، والقول الثاني النصب على النداء ، وذلك لسلامتهما من الاعتراضات المتجهة إليهما ، ولأنه لا خلاف فيهما .

ولكن النصب على المدح عندي أولى من جهة المعنى ، لأنه هو أليق بصفات الله تعالى ، إذ هي مبنية على المدح مطلقا ، يقول ابن فارس : (وَعَلَى هَذَا الوجه تجري أسماء الله جلَّ وعزَّ، لأنه المحمود المشكور المثنَّى عَلَيْهِ بكلّ لسان، ولا سَمِيَّ لَهُ جلّ اسمُهُ فيخلُصُ اسمه من غيره)[٤] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ١٤٠ مخطوط ، وقد ذكر فيه السماع السابق وكلام ابن عصفور دون ترجيح بين المذهبين!

(٣) البحر المحيط ٦/ ٧

(٤) الصاحبي ٥٢

باب إعراب الفعل

وفيه مسألتان :

- إعراب (لتستووا) .

- إعراب (فلاتنسى) .

٦٨- إعراب (لتستووا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾ [الزخرف: ١٣- ١٤]

حيث اختلف في إعرابها على قولين :

١ -أن يكون فعلا مضارعا مجزوما ، واللام لام الأمر والجزم .

ذكر هذا ابن عطية [١].

٢ -أن يكون فعلا مضارعا منصوبا ، واللام لام العلة .

ذكر هذا الطبري [٢]، وابن عطية[٣] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٤].

المناقشة :

الخلاف في إعراب (لتستووا) مبني على مسألة جزم لام الأمر للفعل المخاطب ، إذ إن المشهور أن لام الأمر تجزم الفعل الغائب ، أما جزمها للمخاطب فلم يرد منه سماعا إلا قراءة شاذة منسوبة إلى النبي ﷺ وهي قوله تعالى : ﴿ **فبذلك فلتفرحوا** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **ولتعفوا ولتصفحوا** ﴾ ، وقوله ﷺ : (لتأخذوا مصافكم) ، وقول الشاعر :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... فَلْتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤٢

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢١/ ٥٧٤

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤٢

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٩

وقوله :

فلتكن أبعد العُدَاةِ من الصلح من النجم جَارُهُ العَيُّوقُ

وقوله :

لتبعد إذ نأى جدواك عني فلا أشقي عليك ولا أبالي[(١)]

لذا يكاد يجمع النحاة على قلة سماعه ، وإن كان هو الأصل عند بعضهم إلا أنه أصل مرفوض لا يقاس عليه [(٢)].

يقول الأخفش : (هي لغة للعرب ردية لان هذه اللام انما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "أَفْعَل"؛ يقولون: "لِيَقُلْ زَيْدٌ" لأنك لا تقدر على "أَفْعَل". ولا تدخل اللام اذا كلمت الرجل فقلت "قُلْ" ولم تحتج الى اللام) [(٣)] ، وكان الكسائىّ يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلا فجعله عيبا [(٤)] ، ويقول ابن جني : (أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب ، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب : ليقم زيد، ولتضرب هند؛ لكن لما كثر أمر الحاضر نحو : قم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، ودع؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا، بقى ما بعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقى ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا؛ فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل : اضرب، اذهب، ونحو ذلك.

فإن قيل : ولِمَ كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرته ؟

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٢٢٥-٢٢٦

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش٢/ ٥٧٠ ، والمقتضب ٢/ ٤٤-٤٥ ، ومعاني القرآن ١/ ٤٦٩-٤٧٠ ، وإعراب القرآن ٢/ ٢٥٩وشرح الكافية ٤/ ٨٤ ، ومغني اللبيب ٢٩٦-٢٩٧ ، والهمع ٢/ ٥٣٩

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٧٠

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٩-٤٧٠

قيل : لأن الغائب بعيد عنك، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدي إليه أنك تأمره، فقلت : يا زيد، قل لعمرو : قم، ويا محمد، قل لجعفر : اذهب، فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك؛ لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له. ويدلك على تمكن أمر الحاضر أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر، نحو : صَه ، ومَه ، وإيه ، وإيهًا، وحيَّهل ، ودونك، وعندك، ونحو ذلك)[(١)] ، ويقول : (ومن ذلك ما يروى عن النبي ﷺ : "وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا" بالتاء وروي عنه بالياء.

قال أبو الفتح : هذه القراءة بالتاء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام : "فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا"[(٢)]، وقد ذكرنا ذلك وأنه هو الأصل، إلا أنه أصل مرفوض استغناءً عنه بقولهم : اعفوا واصفحوا وافرحوا)[(٣)] ، وأما أبو حيان فمع النحاة في ذلك ، إذ يقول : (فإذا كان مسندا للفاعل المخاطب فلغتان :

إحداهما قالوا : رديئة قليلة وهي إقرار تاء الخطاب واللام نحو : لتقم ، وزعم الزجاجي : أنها لغة جيدة ، وهذا مخالف لما زعم النحويون ويدل على ضعفها أنه لا يكاد يحفظ منها إلا ما ذكرناه .

والثانية : وهي اللغة الجيدة الفصيحة أن يكون عاريا من حرف المضارعة واللام)[(٤)] ، لذا رد قول ابن عطية في الآية قائلا : (وفيه بعد من جهة استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب ، وهو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه . فالفصيح المستعمل : اضرب ، وقيل : لتضرب ، بل

---

(١) المحتسب ١/ ٣١٢

(٢) وهي قراءة مروية عن النبي ﷺ وجماعة من السلف . انظر : مختصر ابن خالويه ٦٢ ، والبحر المحيط ٥/ ١٧٠ ، ومعجم القراءات ٣/ ٥٧٣ .

(٣) المحتسب ٢/ ١٠٥

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٦ ، والتذييل والتكمييل ٥/ ١٣٩ مخطوط

القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه . فالفصيح المستعمل : اضرب ، وقيل : لتضرب ، بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة ، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة ؛ (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء للخطاب ، وما أثر المحدثون من قوله عليه الصلاة والسلام : (لتأخذوا مصافاكم) ، مع احتمال أن الراوي روى بالمعنى ، وقول الشاعر :

لـتقم أنـت يـا ابـن خـير قـريش كـي تقـضي حـوائج المـسلمينا

وزعم الزجاج أنها لغة جيدة ، وذلك خلاف ما زعم النحويون)[1] ، وتبعه ابن هشام[2] ، والسمين[3] ، والألوسي[4]

وقد تعجب بعض الباحثين من موقف النحاة من هذه اللغة فقال : (مما يدعو إلى العجب أن تروى القراءة رواية صحيحة وتنسب إلى النبي ﷺ ثم يقال بعد هذا إنها رديئة ، أو أنها جاءت على أصل مرفوض ، أو نجد من النحويين من يعيبها لقلة ما جاء منها !!

ألم تكن القراءات حجة على القواعد دون العكس ؟ ألم يكن سيد البشر أفصح من نطق بالضاد ؟ !

إن النحويين في هذا ليسوا على حق وإنّ هذه القراءة ليست رديئة لأنها لغة العرب كما قرروا ، ولأن الحس اللغوي يرفض الحكم عليها بالرداءة ، وقد تكلمت العرب بهذا الأسلوب قبل وجود القواعد النحوية نعم ، ونطق بها سيد العرب والعجم الذي قال : أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ، وقريش أفصح العرب . وهذا مما يؤكد عدم أخذ القراءات في الاعتبار مع بداية نشأة النحو ...)[5] .

(١) البحر المحيط ٨/ ٩

(٢) انظر: مغني اللبيب ٧١٦

(٣) انظر: الدر المصون ٩/ ٥٧٦

(٤) انظر: روح المعاني ٢٥/ ٦٨

(٥) الندرة في الدراسات النحوية ١٢٧ .

وهذا كلام عاطفي يدغدغ المشاعر ويتزيا بزي الوعاظ ، وهو أبعد ما يكون عند التأمل والتحقيق عن البحث العلمي والمنطق السليم ، وذلك لمخالفته مقصد النحاة في استقراء كلام العرب ، فالنحاة كما يقول الشاطبي : (لما استقرأوا كلام العرب ليقيموا قوانين يحذى حذوها وجدوه على قسمين :

قسم سهل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال ، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق علما بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه .

وقسم لم يظهر لهم وجه القياس فيه أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه فهنا قالوا : إنه شاذ ، أو موقوف على السماع ، أو نحو ذلك ، بمعنى أنا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك ، ولا نقيس غيره عليه ، لا لأنه غير فصيح ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه ، أو يغلب على الظن ذلك ، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال ، هذا الذي يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاش لله ، وهم الذين قاموا بفرض الذب عن ألفاظ الكتاب ، وعبارات الشريعة ، وكلام نبينا محمد ﷺ ؟ فهم أشد توقيرا لكلام العرب وأشد احتياطا عليه ممن يغمز عليهم بما هم من براء. اللهم إلا أن يكون في العرب من بعد عن جمهرتهم ، وباين بحبوحة أوطانهم ، وقارب مساكن العجم ، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب في بعض كلامها وأنحاء عباراتها ، فيقولون : هذه لغة ضعيفة ، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات . فذا واجب أن يعرّف به ، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم ، وعليه مدارهم فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياس ، وما ليس بقياس ، ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح فيها ...)[1] فرحم الله الشاطبي فقد شفى واشتفى ...

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٤٥٧-٤٥٨

هذا وقد ظهر لي وجه آخر للرد على قول ابن عطية وهو فساده من جهة المعنى ، إذ إن الآية سيقت في تعداد نعم الله على عباده وتذكيرهم بها ، ومما أنعم الله على بني آدم ، الأنعام المسخرة لهم كي يستووا على ظهورها ، فمعنى الأمر بعيد ، لأنه معنى الآية يصير على الوجوب ، فيجب على كل شخص أن يركب الأنعام المسخرة له !! وهذا معنى فاسد لا يدل سياق الآية عليه .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني على غيره ، وذلك لما يأتي :

١ -لسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى القول الأول .

٢ -لإجماع النحاة عليه .

٣ -لاستقامة المعنى عليه بخلاف القول الثاني .

٦٩- إعراب (فلا تنسى) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]

حيث اختلف في إعراب (فلا تنسى) على قولين :

١-أن يكون فعلا مضارعا مرفوعا ، و"لا" نافية .

ذكر هذا القول النحاس [(١)]، ومكي [(٢)]، والكرماني [(٣)]، والزمخشري[(٤)] ، والرازي [(٥)]، وابن عطية [(٦)]، والسخاوي[(٧)] ، وأبو البقاء[(٨)] ، والقرطبي [(٩)]، وهو القول المشهور والأكثر [(١٠)].

٢-أن يكون فعلا مضارعا مجزوما بـ"لا" الناهية

ذكر هذا القول أيضا النحاس [(١١)]، ومكي [(١٢)]، والكرماني [(١٣)]، والزمخشري[(١٤)] ،

(١) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٢٠٥

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٨١٣ ، والهداية ١٢/ ٨٢١٠

(٣) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٣٣٠

(٤) انظر : الكشاف٤/ ٧٣٩

(٥) انظر : مفاتيح الغيب٣١/ ١٣٠

(٦) انظر : المحرر الوجيز٥/ ٤٤١

(٧) انظر : جمال القراء١/ ٤٩٢

(٨) انظر : التبيان٢/ ١٢٨٣

(٩) انظر : الجامع لأحكام القرآن٢٠/ ١٩

(١٠) انظر : مفاتيح الغيب٣١/ ١٣٠ ، وفتح الباري ٩/ ٤٥

(١١) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٢٠٥

(١٢) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٨١٣ ، والهداية ١٢/ ٨٢١٠

(١٣) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٣٣٠

(١٤) انظر : الكشاف٤/ ٧٣٩

والرازي [١]، وابن عطية [٢]، والسخاوي [٣]، وأبو البقاء [٤]، والقرطبي [٥]

وأما أبو حيان فرجح القول الأول [٦].

المناقشة :

الخلاف في إعراب الفعل المضارع (فلا تنسى) متعلق بالمعنى ، وذلك أن من أعربه فعلا مضارعا مرفوعا ، و"لا" نافية اعتمد على المعنى ، إذ المعنى عنده لا يدل على اجتناب النسيان ، لأن هذا ليس في مقدور الإنسان ، ويدل على هذا بقاء الألف في اللفظ .

ومن أعربه فعلا مضارعا مجزوما اعتمد على المعنى أيضا ، إذ المعنى عنده النهيُ عن تعاطي أسبابِ النسيانِ [٧]، كالغفلة، فيكون المعنى: لا تغفل عن قراءته وتكراره فتنساه إلا ما شاء الله [٨] ، ويكون بقاء الألف موافقة لرُؤوسِ الْآيِ أو لأنها نَاشِئَةٌ عَنْ إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ [٩].

وقد رُد على القول بالجزم من جهة اللفظ والمعنى ، يقول السخاوي : (أما اللفظ فغير مجزوم، وأمَّا المعنى فليس النسيان مما يقدر الإنسان على اجتنابه، فينهى عنه.

وهذا خبر أخبر الله – عز وجل – به نبيه – ﷺ – أن يقرئه، فلا ينسى) [١٠]، وقد قال قبله

(١) انظر : مفاتيح الغيب٣١/ ١٣٠

(٢) انظر : المحرر الوجيز٥/ ٤٤١

(٣) انظر : جمال القراء١/ ٤٩٢

(٤) انظر : التبيان٢/ ١٢٨٣

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن٢٠/ ١٩

(٦) انظر : البحر المحيط ٨/ ٤٥٤

(٧) انظر : الدر المصون ١٠/ ٧٦١

(٨) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ١٩

(٩) انظر : التبيان٢/ ١٢٨٣

(١٠) جمال القراء١/ ٤٩٢

النحاس : (وهو خبر وليس بنهي ولا يجوز عند أكبر أهل اللغة أن ينهى إنسان عن أن ينسى لأن النسيان ليس إليه) [١] ، وأما أبو حيان فيقول : (القول بأن لا في (فَلاَ تَنسَى) للنهي ، والألف ثابتة لأجل الفاصلة ، وهذا قول ضعيف . ومفهوم الآية في غاية الظهور ، وقد تعسفوا في فهمها . والمعنى أنه تعالى أخبر أنه سيقرئه ، وأنه لا ينسى إلا ما شاء الله) [٢].

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول على الثاني ، وذلك لما يلي :

١ – لأن الأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا على المجاز ، والقول بأن المراد النهي عن تعاطي أسباب النسيان لا يصح إلا بارتكاب المجاز على تكلف فيه .

٢ – لأن المعنى على البشارة[٣]، وجعله للنهي يسلبه معنى البشارة ، ويلبسه لباس التحذير والوعيد ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ [القيامة: ١٦] .

٣–لأنه يدل عليه رسم المصحف .

٤–لأنه عليه جمهور المفسرين والمعربين.

٥–لسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره .

٦–لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

---

(١) إعراب القرآن ٥/ ٢٠٥

(٢) البحر المحيط ٨/ ٤٥٤

(٣) انظر : مفاتيح الغيب٣١/ ١٣٠

عوامل الجزم

وفيه مسائل:

- إعراب (يتقي) .
- جواب لولا .
- إعراب (وودوا) .
- إعراب (قيل لهم) .

٧٠- إعراب (يتقي) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠]، بإبقاء الياء في يتقي في قراءة ابن كثير فيما رواه قنبل(١).

اختلف في إعراب (يتقي) على ثلاثة أقوال :

١-أن يكون مضارعا مجزوما بحذف الياء التي هي لام الكلمة ، وهذه الياء إشباع .

ذكر هذا القول أبو البقاء(٢) .

٢-أن يكون مجزوما بحذف الحركة على لغة من يقول : لم يرمي زيد ، وقد حكوا ذلك لغة .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي(٣)، ومكي(٤) ، والكرماني (٥)، وابن عطية(٦) ، وأبو البقاء (٧)، واقتصر عليه ابن خالويه (٨).

٣-أن يكون مضارعا مرفوعا ، ومن موصول بمعنى الذي ، وعطف عليه مجزوم وهو : ويصبر ، وذلك على التوهم أو عطف عليه مرفوع

وسكنت الراء لا للجزم ، بل إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، أوإجراء للوصل مجرى الوقف .

---

(١) انظر : السبعة في القراءات٣٥١ ، والحجة في القراءات السبع ١٩٨، وحجة القراءات ٣٦٤.

(٢) انظر : التبيان ٢/ ٧٤٤

(٣) انظر : الحجة ٤/ ٤٤٨

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١

(٥) انظر : غرائب التفسير ١/ ٥٥٠

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٢٨٤

(٧) انظر : التبيان ٢/ ٧٤٤

(٨) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٩٨

ذكر هـذا القـول أبـو عـلي الفـارسي[١]، ومكـي [٢]، والكرمـاني [٣]، وابـن عطيـة[٤]،وأبـو البقاء [٥] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٦] .

المناقشة :

تعد هذه الآية من الآيات المشكلة في كتاب الله ، وذلك لأن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة على المشهور المطرد من كلام العرب ، ولكن حرف العلة لم يحذف في هذه القراءة ، لذا اختلف النحاة في إعرابها على أقوال على النحو الآتي :

القول الأول : أن يكون (يتقي) مضارعا مجزوما بحذف الياء التي هي لام الكلمة ، وهذه الياء إشباع .

ومجيء الإشباع في سعة الكلام مسألة مختلف فيها عند النحاة على قولين :

١. أنه مختص بالضرورة الشعرية ، وهو قول الجمهور ومما استدلوا به على ذلك ما يلي :

يقول الشاعر :

وإنني حيثما يثنى الهوى بصري * من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ**

(١) انظر : الحجة ٤/ ٤٤٨

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١

(٣) انظر : غرائب التفسير ١/ ٥٥٠

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٢٨٤

(٥) انظر : التبيان ٢/ ٧٤٤

(٦) انظر : البحر المحيط ٥/ ٣٣٨

يريد : فأنظر ، وقول الآخر :

أعوذ بالله من العقرابِ

الشائلات عقد الأذنابِ

يريد : العقرب ، وقوله :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدنيا تنقاد الصياريفِ

يريد : الصارف[1] .

ولم يرد في الكلام إلا شذوذاً على قلة وومن ذلك ما حكى أبو علي عن أحمد بن يحيى أنه سمع: "جيء به من حيث وليسا " ، و"خذه من حيث وليسا" بإشباع حركة ليس [2]، وما حكى الفراء : أكلت لحما شاة . يريد : لحم شاة [3].

٢. أنه يجوز في سعة الكلام ، وهو قول الفراء [4]، وقد استدل بما سبق ، ووافقه من المحدثين الدكتور هاني عبد المقصود[5] .

فالإشباع على كلا القولين يكثر في الشعر ، وذلك لإقامة وزنه وتسوية قوافيه ، وما كان على هذا الشأن ينزه عنه كتاب الله ، يقول ابن جني : (وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا تخيُّر القرآن) [6].

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٨ ، ٣/ ٣١٦ ، ومعاني القرآن ١/ ١٦٢ ، والأصول ٣/ ٤٤٣ ، والمنصف ٢/ ١١٤ ، والمحتسب ١/ ٢٥٧ ، والخصائص ٣/ ١٢٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٥ ، والإنصاف ١/ ٣١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٠ ، وشرح الجمل له١/ ١٢٠ ، ١٢١ ، والمقاصد الشافية ١/ ٢٣٩ ، والمزهر ١/ ١٨٩ ، والهمع ٣/ ٢٦٤.

(٢) انظر : المحتسب ١/ ٢٥٨

(٣) حكاه عنه ابن جني . انظر : السابق ١/ ١٦٥

(٤) انظر : معاني القرآن ١/ ١٦٢

(٥) انظر : ظاهرة الإشباع في العربية ٨٢.

(٦) المحتسب ٢/ ١٦٣ .

وقد تبعه أبو حيان فقال : (الإشباع بابه ضرورة الشعر)[١]، ويقول : (والإشباع لا يكون إلا في ضرورة الشعر)[٢]، ويقول أيضا : (وهذا الإشباع لا يكون إلا في الشعر)[٣].

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان تخريجه (لا أقسم) على الإشباع في قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥] يقول : (قيل : لا زائدة مؤكدة مثلها في قوله : (لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد: ٢٩] ، والمعنى : فأقسم . وقيل : المنفي محذوف ، أي فلا صحة لما يقول الكفار . ثم ابتدأ أقسم ، قاله سعيد بن جبير وبعض النحاة ؛ ولا يجوز ، لأن في ذلك حذف اسم لا وخبرها ، وليس جواباً لسائل سأل ، فيحتمل ذلك ، نحو قوله (لا) لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ وقيل : توكيد مبالغة ما ، وهي كاستفتاح كلام شبهه في القسم ، إلا في شائع الكلام القسم وغيره ، ومنه :

فـــلا وأبي أعـــدائها لا أخونُهـــا ....

والأولى عندي أنها لام أشبعت فتحتها ، فتولدت منها ألف ، كقوله :

أعوذ بالله من العقرابِ

وهذا وإن كان قليلاً ، فقد جاء نظيره في قوله : ﴿ فَٱجْعَلْ أَفْئِيدة مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بياء بعد الهمزة ، وذلك في قراءة هشام[٤]، فالمعنى : فلأقسم ، كقراءة الحسن وعيسى)[٥][٦].

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٨٨،و٤٧٨،و٦/ ٣٨٣

(٢) السابق ٥/ ٤٢١

(٣) السابق ٣/ ٨٠

(٤) قراءة هشام عن ابن عامر انظر : مختصر ابن خالويه ٧٣ ، ومعجم القراءات ٤/ ٤٩٧

(٥) انظر : مختصر ابن خالويه ١٥٢ ، ومجم القراءات ٩/ ٣١٦

(٦) البحر المحيط ٨/ ٢١٢.

واعترض عليه تلميذه السمين قائلا : (...واستشهدَ بقراءةِ هشام «أَفْئِيْدَة» . قلت : وهذا ضعيفٌ جداً ، واستند أيضاً لقراءةِ الحسن وعيسى «فَلأُقْسِمُ» بلامٍ واحدةٍ. قلت: وفي هذه القراءةِ تخريجان أحدُهما: أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ ، وبعدَها مبتدأٌ محذوفٌ ، والفعلُ خبرُه، فلَمَّا حُذِفَ المبتدأُ اتصلَتْ اللامُ بخبرِه وتقديرُه: فلأَنَا أُقْسِمُ نحو: لَزيدٌ منطلقٌ، قاله الزمخشري وابن جني. والثاني : أنها لامُ القسمِ دخَلَتْ على الفعل الحالي. ويجوز أَنْ يكونَ القسم جواباً للقسمِ كقوله: ﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ ﴾ [التوبة: ١٠٧] فنفسُ «ليَحْلِفُنَّ» قسمٌ جوابُه «إنْ أَرَدْنَا» وهو جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، كذلك هذا، وهو قولُ الكوفيين: يُجيزون أَنْ يُقْسَم على فعلِ الحالِ. والبصريُّون يَأْبَوْنه ويُخَرِّجون ما يُوهم ذلك على إضمار مبتدأ فيعود القسم على جملةٍ اسمية)[1].

والأولى أن لا تخرّج الآية على القليل من كلام العرب . والقول بزيادة (لا) أولى من غيره ، ولا يعترض بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام ، لأنه من القول المتفق عليه ، ولكن القرآن لما كان بمنزلة سورة واحدة جاز الحكم بزيادة (لا) في الآية .

يقول النحاس : (إن لا لا تزاد في أول الكلام لا اختلاف فيه .... ولكنه قد عورض فيما قال كما سمعت علي بن سليمان يقول إن هذا القول صحيح يعني قول من قال إن لا زائدة قال وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يرد هذا القول لأن القرآن كله بمنزلة سورة واحدة وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه وقد صح عن ابن عباس أن الله جل وعز أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في شهر رمضان ثم نزل متفرقا من السماء وإنما يرد هذا الحديث أهل البدع)[2].

والقول الثاني : أن يكون (يتقي) مضارعا مجزوما بحذف الحركة وإبقاء حرف العلة على لغة .

---

(١) الدر المصون ١٠/ ٢٢١-٢٢٢

(٢) إعراب القرآن ٥/ ٧٨

وإبقاء حرف العلة في الجزم مسألة خلافية بين النحوين على قولين :

١. أنه مختص بضرورة الشعر .

وهو قول الجمهور [١] ، واستدلوا بقول الشاعر :

أَلَمْ يأتيك والأنباءُ تَنْمى ... بما لاقتْ لبُونُ بني زِيادِ

وبقول الآخر :

هَجَوْت زبّانَ ثم جِئتَ مُعْتذراً ... من هّجْو زبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وبقوله :

إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ [٢]

٢. إنه يجوز في سعة الكلام على قلة ، لأنه لغة لبعض العرب.

وهو قول الأخفش[٣]، والفراء[٤] ، والنحاس[٥]، والزجاجي[٦] ، وابن مالك[٧]، والرضي [٨].

والظاهر أنها لغة ؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، يقول أبو حيان : (والأحسن من

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٣١٦ ، والأصول ٣/ ٤٤٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٦١ ، والحجة لأبي علي الفارسي / ، والمنصف ٢/ ١١٤ ، والمحتسب ١/ ٦٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥١ ، والإفصاح ١٧٠ ، والأمالي الشجرية ١/ ٨٥ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وشرح الجمل ٢/ ٥٦٣ ، والهمع ١/ ٢٠٥ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/ ١٦

(٤) انظر : معاني القرآن ١/ ١٦١ .

(٥) انظر : شرح أبيات سيبويه ٣٥

(٦) انظر : الجمل ٤٠٦ ، والإيضاح في علل النحو ١٠٤ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١/ ٤٠.

(٨) انظر : شرح الكافية ٤/ ٢٦

هذه الأقوال أن يكون يتقي مجزوماً على لغة ، وإن كانت قليلة ، ولا يرجع إلى قول أبي علي قال : وهذا مما لا يحمل عليه ، لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام [(١)]، لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة) [(٢)] .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان عدم ترجيحه الأخذ بهذه اللغة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف: ٣٦] بإثبات الواو في "يعش" في قراءة زيد بن علي [(٣)] .

إذ يقول : (تتخرج هذه القراءة على وجهين : أحدهما : أن تكون من شرطية ، ويعشو مجزوم بحذف الحركة تقديراً . وقد ذكر الأخفش أن ذلك لغة بعض العرب ، ويحذفون حروف العلة للجازم . والمشهور عند النحاة أن ذلك يكون في الشعر ، لا في الكلام . والوجه الثاني : أن تكون من موصولة والجزم بسببها للموصول باسم الشرط ، وإذا كان ذلك مسموعاً في الذي ، وهو لم يكن اسم شرط قط ، فالأولى أن يكون فيما استعمل موصولاً وشرطاً . قال الشاعر :

ولا تَحْفِرَنْ بِئْراً تُريد أخاً بها … فإنّك فيها أنت مِنْ دونِه تقَعْ

كذاكَ الذي يَبْغي على الناسِ ظالماً … تُصِبْه على رَغْمٍ عواقبُ ما صَنَعْ

أنشدهما ابن الأعرابي ، وهو مذهب الكوفيين ، وله وجه من القياس ، وهو : أنه كما شبه الموصول باسم الشرط فدخلت الفاء في خبره ، فكذلك يشبه به فينجزم الخبر ، إلا أن دخول الفاء منقاس إذا كان الخبر مسبباً عن الصلة بشروطه) [(٤)]، لذلك قال في تذييله في قوله تعالى : ﴿ **إنه**

---

(١) انظر : الحجة ٤/ ٤٤٨

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٣٨

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/ ١٦

(٤) البحر المحيط ٨/ ١٦ ، وقد قال بهذا ابن مرزوق في مجلس ابن عرفة ، يقول ابن مرزوق : (حضرت مجلس شيخنا العلامة نخبة الزمان ابن عرفة رحمه الله تعالى أول مجلس حضرته فقرأ ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ الزخرف ٣٦

=

من يتقي ....) : (لا يتعين "يتقي" هنا أن يكون مجزوما لعطف "ويصبر" المجزوم عليه ، لأنه يحتمل أن تكون "من" موصولة ، و"يتقي" مرفوع ، وهو صلتها ، ويكون "ويصبر" معطوفا على التوهم لا على مجزوم في اللفظ ، فكأنه تُوهّم أنه تقدم اسم شرط ، وجزم به ، وعطف على مجزوم . ومما جاء من جزم خبر الموصول على توهم أنه اسم شرط قول الشاعر :

كذاك الـذي يبغـي عـلى النـاسِ ظالمـاً   تـصبْه عـلى رغـمٍ عواقـب مـا صـنعْ

جزم "تصبه" وهو خبر "الذي" ، توهم أنه تقدمه اسم شرط ، والآية أقرب أن تحمل عليه من هذا البيت لاشتراك الموصول واسم الشرط في لفظ "من" ، وتباين لفظ"الذي" من اسم شرط) [(١)] .

واعترضه ناظر الجيش قائلا : (ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف ، ولا بد في عطف التوهم من صلاحية المعطوف عليه لقبول ما توهم فيه لفظا ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ [المنافقون: ١٠] ، أو محلا كقوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [الأعراف:

=

فجرى بيننا مذاكرات رائقة وأبحاث حسنة فائقة منها أنه قال قرئ يعشو بالرفع ونقيض بالجزم ووجهها أبو حيان بكلام ما فهمته وذكر أن في النسخة خللا وذكر بعض ذلك الكلام فاهتديت إلى تمامه فقلت يا سيدي معنى ما ذكره أن جزم نقيض بمن الموصولة لشبهها بالشرطية لما تضمنت من معنى الشرط وإذا كانوا يعاملون الموصول الذي لايشبه لفظه لفظ الشرط بذلك فما يشبه لفظ الشرط أولى بتلك المعاملة فوافق رحمه الله تعالى وفرح كما أن الإنصاف كان طبعه وعند ذلك أنكر علي جماعة من أهل المجلس وطالبوني بإثبات معاملة الموصول معاملة الشرط فقلت نصهم على دخول الفاء في خبر الموصول في نحو الذي يأتيني فله درهم من ذلك فنازعوني في ذلك وكنت حديث عهد بحفظ التسهيل فقلت قال ابن مالك فيما يشبه المسألة وقد يجزم متسبب عن صلة الذي تشبيها بجواب الشرط وأنشدت من شواهد المسألة قول الشاعر :

كذاك الذي يبغي على الناس ظالما   تصبه على رغم عواقب ما صنع

فجاء الشاهد موافقا للحال انتهى بنقل تلميذه المازوني) انظر : نفح الطيب ٥/ ٤٣١-٤٣٢

(١) التذييل والتكميل ١/ ٢١٨ .

١٨٦]. و"يتقي" ليس صالحا لذلك إذا قيل بموصولية "من" ، فالتوهم الذي اعتبره الشيخ ليس هو التوهم المعتبر عند النحاة) [١].

والقول الثالث : أن يكون (يتقي) مضارعا مرفوعا ، و(من) اسم موصول بمعنى الذي ، وعطف عليه و(يَصْبِرْ) ، وفيه وجهان :

أحَدُهُما : أَنَّ يكون مرفوعا وحَذَفَت الضَّمَّةَ منه إجراء للمنفصل من الكلمتين مجرى المتصل من الكلمة لِئَلَّا تَتَوَالَى الْحَرَكَاتُ وإما لأنه أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ.

ومسألة إجراء المتصل مجرى المنفصل والوصل مجرى الوقف مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

١ . أنها مختصة بضرورة الشعر .

وهو قول الجمهور [٢] .

واستدلوا بقول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مُستحقِبٍ ... إثماً من الله ولا واغِلِ

يريد: أشرب، وبقول الآخر:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيري فما تعْرفْكم العربُ

يريد: فما تعرفكم،وبقول الشاعر :

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيها ... وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ [٣]

وما ورد منه في الكلام لا يقاس عليه ، يقول سيبويه :(وزَعَم من يوثَق به : أنَّه سمع من

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٣٠٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٤١٤ ، والحجة ٢/ ٣٦٠ ، والمحتسب ١/ ١٠٢ ، والأصول ٢/ ٣٦٤ ، و٣/ ٤٣٥ ، وضرائر الشعر ٩٣-٩٦

(٣) انظر : ضرائر الشعر ٩٣-٩٦

العرب من يقول : ثَلاثَهَ ارْبَعَهْ ، طَرَح همزة أرْبَعَهْ على الهاء ففتحها، ولم يحوِّلها تاءً ، لأنَّه جعلها ساكنة، والساكنُ لا يتَغيّر في الإدراج ، تقول : اضْرِبْ ، ثم تقول : اضْرِبْ زيداً) [١] ، ويقول أيضاً: (وسمعنا العربَ الفصحاءَ يقولون : ذِهْ أَمَةُ الله فيسكنون الهاء في الوصل، كما يقولون : بهم في الوصل)[٢]، ويقول : (وناسٌ من العرب يقولون : بُشْرَيَّ وُهَدىَّ ؛ لأن الألف خفيةٌ، والياء خفَّية ، فكأنَّهم تكلموا بواحدةٍ فأرادوا التبيان ،كما أنَّ بعض العرب يقول : أفْعَيْ لخفاء الألف في الوقف؛ فإذا وصل لم يفعل . ومنهم من يقول : أفْعَيْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياءً ثابتة) [٣].

فكلام سيبويه السابق يدل على انحصار المسألة في لغة قليلة عند بعض العرب [٤].

٢ . أنها لا تجوز في الشعر ولا في الكلام .

وهو قول المبرد[٥]، والزجاج [٦]، وما ورد عن العرب في أشعارها لا يصلح دليلا لإجراء الوصل مجرى الوقف ، لأنه روي "أُسقى" بدلا عن "أشرب" ، و"وقد بدا ذاك " بدلا من "وقد بدا هنك" ، و"فلم تعرفكم" بدلا عن "فما تعرفكم" [٧].

٢ . أنها تجوز في الشعر بكثرة ، وفي سعة الكلام على قلة .

وهو قول ابن مالك ، إذ يقول في الألفية :

وُربَّما أُعْطِي لَفْظُ الوَصْل مَا ... للَوْقفِ نثراً، وفَشَا مُنْتَظِما

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٦٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٥

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٤

(٤) وهي لغة تميم كما حكاها أبو عمرو . انظر : المحتسب ١/ ١٠٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٥٨

(٥) انظر : المسائل المشكلة ٤٣١ ، وضرائر الشعر ٩٥ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٣٦

(٧) انظر : السابق

أي : قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في النثر قليل، كما أشار إليه بقوله (وربما) وهو في النظم كثير شائع؛ لأنه محل الخروج عن القياس[١] .

واستدل بقراءة جعفر الصادق : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم)[٢]، وبقراءة الحسن : (أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح) بسكون الواو[٣]، وبقراءة مسلمة بن المحارب[٤]: (وبعولتهن أحق بردهن) بسكون التاء ، وحكى أبو زيد[٥] : (ورسلنا لديهم يكتبون) بسكون اللام .

وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من "يعلمهم" ونحوه . وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبي عمرو (فتوبوا إلى بارئكم)[٦]، وقراءة حمزة[٧]: (ومكر السيء) بإسكان الهمز[٨] .

وأما أبو حيان فيقول : (وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبين[٩])[١٠]، ويقول أيضا : (وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن ... فإذا حملنا ذلك على

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٤٧٦ ، وانظر المسألة في : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/ ٧٢ ، ١٠١، ١٠٦ ، وشرح المفصل لأبن يعيش ٩/ ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٣ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٥/ ٢٣٨٢، ٢٤١٠ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣٥٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٢٧٣ .

(٢) انظر : المحتسب ٢/ ٢١٧

(٣) انظر : السابق ١/ ١٢٥

(٤) انظر : السابق١/ ١٢٢

(٥) انظر : السابق ١/ ١٠٩

(٦) انظر : السبعة في القراءات ١٥٥، والحجة في القراءات السبع ٢٩٧

(٧) انظر : حجة القراءات ٥٩٤

(٨) انظر : شرح التسهيل ١/ ٥٧-٥٨

(٩) أي : القول الأول والثاني .

(١٠) التذييل والتكميل ١/ ٢١٧

لغة تميم كان فصيحاً) [١]، فالحمل على لغة تميم فصيح عنده ، ولكنه لم يلبث على ذلك فقد قال في قراءة ابن كثير السابقة : (فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل ، وإسكان حرف الإعراب ، وكلاهما ضعيف وإجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً نادر قليل) [٢]، وقال في قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثرْ) بالجزم على قراءة الحسن[٣] : (وأجاز الزمخشري فيه وجهين : أحدهما : أن تشبه ثرو بعضد فتسكن تخفيفاً[٤] ؛ والثاني : أن يعتبر حال الوقف ، يعني فيجري الوصل مجرى الوقف ، وهذان لا يجوز أن يحمل القرآن عليهما مع وجود ما هو راجح عليهما ، وهو البدل) [٥].

وقد أجمع النحاة على أن القرآن لا يخرج على إجراء الوصل مجرى الوقف يقول أبو علي الفارسي :(وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف ، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل ؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية وذانك لا يكونان في التنزيل) [٦]، ويقول ابن جني : (إجراء الوصل مجرى الوقف... من باب ضرورة الشعر) [٧]، ويقول الزجاج : (ولا يجوز مثله في القرآن) [٨]، ويقول الأزهري : (ومثل هذا يسوغ للشاعر الذى يضطر إلى تسكين مُتحرك ليستقيم له وزن الشعر، فأماكتاب الله فقد أمر الله جلَّ وعزَّ بترتيله وتبيينه،وقارئ القرآن غير مضطر إلى تسكين متحرك، أو تحريك

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٠٠

(٢) السابق٧ / ٦٧

(٣) انظر : الكشاف ٤/ ٦٤٦ .

(٤) فتأخذ الثاء والراء من (تستكثر) وحرف العطف من قوله : (ولربك فاصبر) .

(٥) البحر المحيط ٨ / ٣٦٤ ، والزمخشري أجاز فيها ثلاثة أوجه ، ولم يجز فيها وجهين فقط ، يقول : (وفيه ثلاثة أوجه: الإبدال من تمنن. كأنه قيل : ولا تمنن لا تستكثر ، على أنه من المنّ في قوله عز وجل ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ ما أَنْفَقُوا مَنًّا وَلا أَذىً لأنّ من شأن المنان بما يعطى أن يستكثره ، أى : يراه كثيرا ويعتدّ به ، وأن يشبه ثرو بعضد ، فيسكن تخفيفا ، وأن يعتبر حال الوقف) . انظر : الكشاف ٤/ ٦٤٦ .

(٦) الحجة ٢/ ٣٦٠

(٧) المحتسب ١/ ١٠٢

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٧٥

ساكن) [١] ، ويقول مكي :(والإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي) [٢].

على حين رجح الدماميني إجراء المنفصل مجرى المتصل في هذه الآية فقال : (هذا القول أحسن الأقوال ، ولا حرج في تخريج التنزيل عليه ، وما عداه من الأقوال ليس بطائل ، فلا سبيل إلى الإقدام على تخريج القرآن عليه) [٣] .

وثانيهما : أن يكون مجْزُوما عَلَى التوهم ؛ لِأَنَّ «مَنْ» هُنَا وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الَّذِي، وَلَكِنَّهَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ وَمِنْ هُنَا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَبَرِهَا، وَنَظِيرُهُ ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [المنافقون: ١٠] - فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ [٤].

وهذا الوجه رده ناظر الجيش كما مر سابقا .

الترجيح :

الذي يظهر لي أن القول الثاني وهو إعراب (يتقي) مضارعاً مجزوماً بحذف الحركة وإبقاء حرف العلة ، وهو اختيار أبي حيان أولى ما تحمل عليه هذه القراءة ، وذلك لما يلي :

١ -لتصريح العلماء بأن هذا القول لغة واردة عن العرب .

٢ -ولسلامته من الاعتراض المتجه على غيره ، إذ لم يطعن أحد في صحة هذه اللغة .

٣ -ولأنه يوافق القراءة المشهورة من كون "من" شرطية ، والأصل توافق القراءات .

ولا يعترض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على القليل ، فهذه اللغة قليلة مقارنة بالكثير المطرد من كلام العرب ، ولكن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فلا مندوحة عنه .

---

(١) معاني القراءات ٢/ ٣٠١

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ١٥٦

(٣) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم التركيب)١/ ٣٣٨.

(٤) وهي قراءة ابْن كثير وَنَافِع وَابْن عَامر وَعَاصِم وَحَمْزَة والكسائي . انظر : السبعة في القراءات ٦٣٧

٧١- جواب لولا :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٤]

حيث اختلف في جواب " لولا" على قولين :

القول الأول : أن يكون الجواب محذوفا ، وهو قول جمهور المعربين والمفسرين ، ولكنهم اختلفوا في تقديره على وجوه :

١ -أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لفعل دون الفاحشة مما لا يقطع الولاية".

ذكر هذا الأخفش [1].

٢ -أن يكون تقديره : " لولا أن رأى برهان ربه لأمضى ما هم بها .

ذكر هذا الزجاج [2]، والنحاس [3] ، والكرماني [4] .

٣-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه في ذلك الوقت لكان منه كذا وكذا " .

ذكر هذا مكي [5].

٤ -أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لخالطها" .

ذكر هذا الزمخشري [6].

٥ -أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لارتكب المعصية".

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٦٥

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠١

(٣) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٣٢٣ ، ومعاني القرآن ٣/ ٤١٥

(٤) انظر : غرائب التفسير ١/ ٥٣٣

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٤

(٦) انظر : الكشاف ٢/ ٤٥٦

ذكر هذا القول الطبري [١] ، وابن عطية[٢] ، وأبو البقاء[٣] .

٦-أن يكون تقديره : " لولا أن رأى برهان ربه لكان ما كان".

ذكر هذا القرطبي[٤] .

٧-أن يكون التقدير : "لولا أن رأى برهان ربه لضربها ".

ذكر هذا القول ابن الجوزي[٥]، وابن حزم[٦].

٨-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لهم بها ".

ذكر هذا الزجاج [٧]، والنحاس[٨]،وأبو البقاء [٩]، والسيوطي [١٠]، واقتصر عليه الباقولي [١١]، والأنباري [١٢] ، ورجحه ابن عاشور [١٣]، والشنقيطي [١٤] .

القول الثاني : أن يكون الجواب متقدما عليها ، فيكون الكلام على التقديم والتأخير ؛ كأنه

---

(١) انظر : جامع البيان١٦/ ٤٩

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٣/ ٢٤٦

(٣) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٣٢٣

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن٨/ ١٦٩

(٥) انظر : زاد المسير٤/ ٢٠٧

(٦) انظر : الفصل والنحل ٤/ ١٠

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠١

(٨) انظر : إعراب القرآن ٢/ ٣٢٣

(٩) انظر : التبيان ٢/ ٧٢٩

(١٠) انظر : الإتقان ١/ ٥١١

(١١) انظر : كشف المشكلات ١/ ٦٠١

(١٢) انظر : البيان في غريب القرآن٢/ ٣٨

(١٣) انظر : التحرير والتنوير ١٢/ ٢٥٢-٢٥٣

(١٤) انظر : أضواء البيان ٢ / ٢٠٨ ، ٢١٠ .

أراد : لولا أن رأى برهان ربه لهم بها.

ذكر هذا القول أبو عبيدة[١]، ورجحه الصاحب بن عباد[٢]، وابن حزم[٣]، والرازي[٤].

وأما أبو حيان فرجح الوجه الثامن من القول الأول[٥].

المناقشة :

الخلاف في تعيين جواب "لولا" وتقديره مبني على خلاف متعلق بالمعنى وبالصناعة.

فأما الخلاف المتعلق بالمعنى فهو خلاف مرتبط بدلالة "الهم" في الآية الكريمة ، فمن أثبت الهم ليوسف عليه السلام اعتمد على تفسير السلف الصالح ، إذ فهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم[٦]، وهؤلاء -أعني المثبتين "للهم"- انقسموا إلى قسمين في تفسير " همه " عليه السلام :

الأول : أن يكون همّه من جنس هم امرأة العزيز ، وأنه كاد أن يواقعها لولا أن الله عصمه ، وصرفه عن السوء والفحشاء .

واعتمدوا في ذلك على ما ورد عن ابن عباس وغيره في تفسير "الهم" ، ومفادها أن يوسف عليه السلام قد همّ بمواقعتها ، وجلس منها مجلس الرجل من امرأته ، بعد أن حلت ثيابها ، وحلّ ثيابه[٧] ....

---

(١) نسبه إليه العلماء وليس في مجازه انظر : معاني القرآن للنحاس ٣/ ٤١٣ ، والمكتفى في الوقف والابتدا ١٠٣ ، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥/ ٣٥٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٦٦

(٢) انظر : أخلاق الوزيرين ٢٥٢

(٣) انظر : الفصل والنحل ٤/ ١٠

(٤) انظر : مفاتيح الغيب١٨/ ٤٤١

(٥) انظر : البحر المحيط ٥/ ٢٩٥

(٦) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين١/ ٢٤٣

(٧) انظر : جامع البيان١٦/ ٣٥-٤٩

يقول النحاس : (الذي عليه أهل الحديث والمتقدمون أنه هم بها حتى مثل له يعقوب ﷺ ...) [(١)] ، ويقول الطبري : (وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله جل ثناؤه أخبر عن همِّ يوسف وامرأة العزيز كل واحد منهما بصاحبه ، لولا أن رأى يوسف برهان ربه ، وذلك آيةٌ من الله ، زجرته عن ركوب ما همَّ به يوسف من الفاحشة ، وجائز أن تكون تلك الآية صورة يعقوب ، وجائز أن تكون صورة الملك ، وجائز أن يكون الوعيد في الآيات التي ذكرها الله في القرآن على الزنا ، ولا حجة للعذر قاطعة بأيِّ ذلك كان من أيٍّ . والصواب أن يقال في ذلك ما قاله الله تبارك وتعالى ، والإيمان به ، وترك ما عدا ذلك إلى عالمه) [(٢)] .

وهذا المعنى مردود عند أبي حيان ، إذ يقول : (وأما أقوال السلف فنعتقد أنه لا يصح عن أحد منهم شيء من ذلك ، لأنها أقوال متكاذبة يناقض بعضها بعضاً ، مع كونها قادحة في بعض فساق المسلمين ، فضلاً عن المقطوع لهم بالعصمة ....ومساق الآيات التي في هذه السورة مما يدل على العصمة ، وبراءة يوسف عليه السلام من كل ما يشين) [(٣)] ، ويقول الشنقيطي : (هذه الأقوال ... منقسمة إلى قسمين : قسم لم يثبت نقله عمن نقله عنه بسند صحيح، وهذا لا إشكال في سقوطه ، وقسم ثبت عن بعض من ذكر، ومن ثبت عنه منهم شيء من ذلك، فالظاهر الغالب على الظن، المزاحم لليقين: أنه إنما تلقاه عن الإسرائيليات؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، ولم يرفع منه قليل ولا كثير إليه ﷺ) [(٤)].

والثاني : أن يكون همه ليس من جنس هم امرأة العزيز ، وذلك على ما يأتي :

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٤١١

(٢) جامع البيان١٦/ ٤٩

(٣) البحر المحيط٥/ ٢٩٥ ، وانظر : أيضا البحر٢/ ٣٠٨، إذ يقول في الأنبياء : (والذي اخترناه أنهم معصومون من الكبائر والصغائر على الإطلاق)

(٤) أضواء البيان١٣/ ٢٦-٢٧

١-أن يكون"هم" يوسف عليه السلام "همّ" خطرات، وحديث نفس. وهذا الهمّ لا يُكلف به العبد؛ لأنه خارج عن قدرته، وأما "هم" امرأة العزيز فـ"هم" عزيمة وحرص [(١)].

٢-أنّ يكون "همه" بها "هم" بضربها.

وهذا يخالف اللغة، وتفسير السلف.

وأما من لم يثبت الهم ليوسف عليه السلام اعتمد على تعظيم مقام النبوة، إذ إن كل قول يطعن في عصمة الأنبياء ومقام الرسالة فهو مردود[(٢)].

وهذا يقف على (همت به)، ويبتدئ بـ(وهم بها ...)، ويكون جواب "لولا" على هذا إما متقدما عليها وهو منوي التأخير، وإما محذوف دل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، يقول أبو حاتم الرازي: (كنت أقرأ غريب القرآن على أبي عبيدة فلما أتيت على قوله: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا) الآية، قال أبو عبيدة: هذا على التقديم والتأخير؛ كأنه أراد ولقد همت به ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها) [(٣)]، وهذا المعنى مردود عند أبي عبيد والنحاس، يقول النحاس: (قال أبو عبيد القاسم بن سلام وقد زعم بعض من يتكلم في القرآن برأيه أن يوسف ﷺ لم يهم بها يذهب إلى أن الكلام انقطع عند قوله ولقد همت به قال ثم استأنف فقال وهم بها لولا ان رأى برهان ربه بمعنى لولا ان رأى برهان ربه لهم بها، واحتج بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [يوسف: ٥٢]، وبقوله: ﴿ وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ ﴾ [يوسف: ٢٥]. وابن عباس ومن دونه لا يختلفون في أنه هم بها وهم أعلم بالله وبتأويل كتابه وأشد تعظيما للأنبياء من أن يتكلموا فيهم بغير علم. قال أبو جعفر: وكلام ابي عبيد هذا كلام

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٤٦، ومجموع الفتاوى ١٠/ ٢٩٦

(٢) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين١/ ٢٩٧

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٦٦

حسن بين لمن لم يمل إلى الهوى والذي ذكر من احتجاجهم بقول ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب لا يلزم لأنه لم يواقع المعصية وأيضا فإنه قد صح في الحديث أن جبريل ﷺ قال له حين قال ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين ولا حين هممت ، فقال وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء وكذلك احتجاجهم بقوله واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر لا يلزم لأنه يجوز ان يكون هذا بعد الهموم وقال الحسن : إن الله جل وعز لم يذكر معاصي الأنبياء ليعيرهم بها ولكنه ذكرها لئلا تيأسوا من التوبة وقيل معنى وهم أنه شئ يخطر على القلب كما قال النبي ﷺ : " من هم بسيئة ثم لم يعملها لم تكتب عليه فهذا مما يخطر بالقلب ولو هم بها على أنه يواقعها لكان ذلك عظيما " ، وفي الحديث : " إني لأستغفر الله جل وعز في اليوم والليلة مائة مرة") [(١)] ، وأما أبو حيان فرجح قول أبي عبيدة ، إذ يقول : (والذي أختاره أن يوسف عليه السلام لم يقع منه همّ بها البتة ، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان كما تقول : لقد قارفت لولا أن عصمك الله) [(٢)] ، ووافقه ابنُ عاشور ، فقال : (وجملة ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ معطوفة على جملة ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ كلها ، وليست معطوفة على جملة ﴿ هَمَّتْ ﴾ التي هي جواب القسم المدلول عليه باللام ؛ لأنه لما أردفت جملة ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ بجملة شرط ﴿ لَوْلَآ ﴾ المتمحض لكونه من أحوال يوسف – عليه السّلام – وحْده ، لا من أحوال امرأة العزيز ؛ تعين أنه لا علاقة بين الجملتين ، فتعين أن الثانية مستقلة لاختصاص شرطها بحال المسند إليه فيها. فالتقدير : ولولا أن رأى برهان ربه لَهَمّ بها ، فقدم الجواب على شرطه للاهتمام به ... فيحسن الوقف على قوله : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ ليظهر معنى الابتداء بجملة ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ واضحاً. وبذلك يظهر أن يوسف – عليه السّلام – لم يخالطه همّ بامرأة العزيز لأن الله عصمه من الهمّ

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٤١٣-٤١٥

(٢) البحر المحيط٥/ ٢٩٥

بالمعصية بما أراه من البرهان) [١] .

والذي يظهر كما مر أن سبب الخلاف في إثبات "الهم" ونفيه هو تعارضه مع قاعدتين مهمتين عند المفسرين :

الأولى : أن تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم والثانية : أن القول الذي يعظم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق أولى بتفسير الآية .

والقول بأنه "هم بها" هم خطرات أولى لأنه يجمع بين القاعدتين .

فأما الخلاف المتعلق بالصناعة فهو خلاف مرتبط بمسألتين :

المسألة الأولى : أنّ تقدير جواب الشرط المحذوف للدليل أيكون من جنس ما قبله أو لا يكون من جنسه :

أما أبو حيان فيرى أنه يكون من جنس ما قبله ، يقول : (والذي روي عن السلف لا يساعد عليه كلام العرب ، لأنهم قدروا جواب لولا محذوفاً ، ولا يدل عليه دليل ، لأنهم لم يقدروا "لهم بها" . ولا يدل كلام العرب إلا على أن يكون المحذوف من معنى ما قبل الشرط ، لأنّ ما قبل الشرط دليل عليه ، ولا يحذف الشيء لغير دليل عليه) [٢] .

فلو لم يكن المحذوف من جنس ما قبله لم يكن في الكلام دليل عليه . ولكن النحاة لم يشترطوا هذا الشرط ، بل أجازوا الحذف سواء أكان من جنس ما قبله أم لا ، شريطة وجود قرينة تدل عليه، ثم إن أبا حيان يجوز ذلك ، إذ يقول : (ويجوز حذف جواب "لولا" للدلالة عليه إما من المعنى ، وإما من لفظ يتقدم على "لولا" يدل على الجواب) [٣]، فعلى هذا لا يلزم أن يكون

---

(١) التحرير والتنوير ٢١/ ٢٥٢-٢٥٣

(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٩٥

(٣) الارتشاف ٤/ ١٩٠٦

المحذوف من جنس ما قبله ، ولا سيما أن الذين أثبتوا "الهم" كانت تقاديرهم مستقاة من كلام السلف كما سبق . ولو قال أبو حيان إن التقدير من جنس المذكور أقيس وأولى[١]، لكان أحسن من عبارته السابقة .

المسألة الثانية : أن تقديم جواب "لولا" عليها ، وتجرده من اللام مسألة خلافية .

يقول الطبري : (العرب لا تقدم جواب"لولا" قبلها ، لا تقول:"لقد قمت لولا زيد" ، وهي تريد": لولا زيد لقد قمت" ...) [٢]، ويقول الزجاج : (وليس في الكلام بكثير أن تقول: ضربتك لولا زيد، ولا هممت بك لولا زيد، إنما الكلام لولا زيد لهَمَمْتُ بك. و (لولا) تجابُ باللامِ ، فلو كان: ولقد هَمَّتْ بِهِ وَلَهَمَّ بها لولا أن رأى أي برهان رَبِّه لكان يجوز على بعد) [٣]، وتبعه النحاس وابن عطية ، يقول النحاس : (وهذا القول عندي محال ولا يجوز في اللغة ولا في كلام من كلام العرب لا يقال قام فلان إن شاء الله ولا قام فلان لولا فلان) [٤]، ويقول ابن عطية: (وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف) [٥] .

وأما أبو حيان فيقول: (ولا نقول : إنّ جواب لولا متقدم عليها ، وإنْ كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك ، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري ، وأبو العباس المبرد . بل نقول : إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب : أنت ظالم إن

(١) انظر : مغني اللبيب١٠٣

(٢) جامع البيان١٦/ ٣٩

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠١-١٠٢ . هذا وأضاف ابن عطية للزجاج (فكيف مع سقوط اللام) وتبعه أبو حيان ، ولم أجد النص في المعاني . انظر : المحرر الوجيز٣/ ٢٤٦ ، والبحر المحيط٥/ ٢٩٥

(٤) إعراب القرآن ٢/ ٣٢٣

(٥) المحرر الوجيز٣/ ٢٤٦

فعلت ، فيقدرونه إن فعلت فأنت ظالم ، ولا يدل قوله : أنت ظالم على ثبوت الظلم ، بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل . وكذلك هنا التقدير لولا أن رأى برهان ربه لهم بها ، فكان موجدًا لهم على تقدير انتفاء رؤية البرهان ، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهم .

ولا التفات إلى قول الزجاج . ولو كان الكلام ولهم بها كان بعيداً فكيف مع سقوط اللام ؟ لأنه يوهم أن قوله : وهمّ بها هو جواب لولا ، ونحن لم نقل بذلك ، وإنما هو دليل الجواب . وعلى تقدير أن يكون نفس الجواب فاللام ليست بلازمة لجواز أن ما يأتي جواب لولا إذا كان بصيغة الماضي باللام ، وبغير لام تقول : لولا زيد لأكرمتك ، ولولا زيد أكرمتك . فمن ذهب إلى أن قوله: وهم بها هو نفس الجواب لم يبعد ، ولا التفات لقول ابن عطية إنّ قول من قال : إن الكلام قد تم في قوله : ولقد همت به ، وإن جواب لولا في قوله وهم بها ، وإن المعنى لولا أن رأى البرهان لهمّ بها فلم يهم يوسف عليه السلام قال ، وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف انتهى . أما قوله : يرده لسان العرب فليس كما ذكر ، وقد استدل من ذهب إلى جواز ذلك بوجوده في لسان العرب قال الله تعالى : ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ١٠] ، فقوله : إنْ كادت لتبدي به ، إما أن يتخرج على أنه الجواب على ما ذهب إليه ذلك القائل ، وإما أن يتخرج على ما ذهبنا إليه من أنه دليل الجواب ، والتقدير : لولا أن ربطنا على قلبها لكادت تبدى به) [(١)].

مسألة تقديم جواب الشرط على أداة الشرط مختلف فيه على قولين : القول الأول : يمنع تقديمه عليها ، وإنما يكون المقدم دليلا على الجواب المحذوف. وهو قول جمهور البصريين [(٢)].

---

(١) البحر المحيط٥/ ٢٩٥

(٢) انظر : الأصول٢/ ١٨٧ ، والخصائص٢/ ٣٨٧ ، والإنصاف ٢/ ٦٣٢ ، وشرح المفصل ٩/ ٧ ، والتوطئة١٥٢ ، والمقرّب ٣٠٣ ، وشرح التسهيل ٤/ ٨٦، والارتشاف٤/ ١٨٧٩، وشرح الكافية ٤/ ١٠٠، ، والمغني ٧٠٦ ، والمساعد ٣/ ١٦٤ ، والهمع ٢/ ٥٦٠

والقول الثاني : يجيز تقديمه عليها . وهو قول الكوفيين[١]، وأبي زيد الأنصاري [٢]، والأخفش [٣]، والمبرد [٤].

وقد رجح أبو حيان قول الجمهور فقال : (والصحيح أنه لا يجوز تقديم الجواب ، لأنه مسبب عن الأول ، والعرب إذا اجتمع لها سبب ومسبب قدمت السبب)[٥]، وهو كما قال ، لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ...[٦].

هذا ، ويفهم من كلام أبي حيان في الآية أن له رأيا في جواز تقديم جواب "لولا" عليها ، إذ يقول : (ولا تقول : إنّ جواب لولا متقدم عليها ، وإنْ كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك ، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها) [٧] ، وقد أوضح ذلك في بعض كتبه فقال : (وقد منع قوم تقدم جواب "لولا" ، والذي أختاره جوازه ، وهو ظاهر الآيتين[٨]فيجوز : هلكت لولا أن تداركتك ، وهلكت لولا أن تخلصني ، وإن لم يكن وقع هلاك ولا قتل . قال ابن خروف والبهاري : حذف جواب "لو" يكثر ، بخلاف جواب "لولا" ، لأنه

---

(١) نسبه ابن السراج إلى الفراء ، ونسبه ابن الأنباري ، وابن مالك ، وأبو حيان ، والرضي إلى الكوفيين انظر : الأصول ٢/ ١٨٧ ، والإنصاف ٢/ ٦٢٣ ، وشرح التسهيل٤/ ٨٦ ، والارتشاف ٤/ ١٨٧٩ ، وشرح الكافية ٤/ ١٠٠ .

(٢) انظر : النوادر ٢٨٣ ، والخصائص ٢/ ٣٨٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ٨٦ ، والارتشاف ٤/ ١٨٧٩ .

(٣) نسبه إليه أبو حيان . انظر : التذييل والتكميل ٥/ ١٥٦ مخطوط ، والارتشاف ٤/ ١٨٧٩

(٤) انظر : المقتضب٢/ ٦٨ ، وشرح التسهيل ٤/ ٨٦ ، والارتشاف٤/ ١٨٧٩ .

(٥) التذييل والتكميل ٥/ ١٥٦ مخطوط ، وهو قول الأنباري في إنصافه ٢/ ٦٢٧

(٦) انظر : شرح التسهيل ٤/ ٨٦

(٧) البحر المحيط٥/ ٢٩٥

(٨) يقصد قوله تعالى : ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ .

صار عوضا من الخبر ، فكره حذفه) [١] ، فقلة حذف جواب "لولا" مقارنة بحذف جواب "لو" جعلته يقول بالتقديم ، وهذا من تعدد الآراء عنده ، وهو قول مرغوب عنه ، لمخالفته لقول الجمهور ، ولأن أدوات الشرط لها الصدارة ، ولأن القليل لا حكم له ، ثم إن ابن الأنباري أثبت كثرة حذف جواب "لولا" فقال : (وقد حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا) [٢].

وأما مسألة اقتران جواب " لولا" باللام ، فقد ذهب الزجاج والنحاس وابن عطية وابن عصفور إلى وجوب اقتراب الجوب بها ، يقول ابن عصفور : (ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر) [٣] ، وذهب أبو علي الفارسي إلى جواز اقتران الجواب بها [٤]، وقيده ابن عصفور في قول آخر له بالقلة في سعة الكلام [٥].

وأما أبو حيان فيقف مع الفارسي وابن عصفور في قوله الآخر ، لأن اقتران اللام في جواب "لولا" الماضي المثبت يعد كثيرا في كتاب الله ، إذ يقول : (وهو في القرآن كثير جدا ، ولا أحفظه جاء في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد ، وذلك بخلاف "لو" فإنه جاءت منه مواضع منها قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة: ٧٠] ، ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٠٠]) [٦] ، لذلك يرى أن اقتران اللام بالجواب ليس بلازم ، يقول : (فاللام ليست بلازمة)[٧] .

---

(١) الارتشاف٤/ ١٩٠٦

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٦٠

(٣) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢

(٤) انظر : سر الصناعة١/ ٣٩٥

(٥) انظر : الارتشاف٤/ ١٩٠٥، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٤مخطوط . ولم أجد هذا القول في كتب ابن عصفور المطبوعة .

(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٩٤ مخطوط ، وانظر : الهمع ٢/ ٥٧٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٢/ ٦٨٦ .

(٧) البحر المحيط٥/ ٢٩٥

والذي أراه أن عدم اقتران اللام بالجواب يعد قليلا ، والأولى عدم حمل الكلام على القليل من كلام العرب .

الترجيح :

الذي يظهر لي من جهة الصناعة أن جواب "لولا" إذا لم يذكر بعدها فإن الكثير والغالب فيه حذفه . وأما ما ظهر لي من جهة المعنى فإن "الهم" قد وقع من يوسف عليه السلام ، وهو هم ليس من جنس هم امرأة العزيز ، وإنما هو "هم" خطرات ، وحديث نفس ، وهو ليس بذنب فيستغفر العبد منه ، وهذا هو اللائق بمقام النبوة مقارنة بغيره من الأقاويل غير اللائقة

فلو لم يهمّ يوسف عليه السلام بامرأة العزيز لما كان لذكر همّه في الآية فائدة ، ولما أجمع عليه السلف ، وعلى ذلك فتقدير أبي حيان في الآية فيه نظر .

٧٢- إعراب (وودوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ۝٢ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٢، ٣].

اختلف في إعراب جملة (ودوا) على قولين :

١ -أن تكون معطوفة على جواب الشرط قوله : (يكونوا) و(يبسطوا) .

ذكر هذا القول الزمخشري [١].

٢ -أن تكون معطوفة على جملة الشرط والجواب .

ذكر هذا القول الكرماني [٢].

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [٣] .

المناقشة :

اختلف في إعراب (وودوا) تبعا لما يتعلق بها من جهة المعنى .

فمن رأى أنها معطوفة على جواب الشرط كان المعنى : أن ودادتهم وكفرهم مترتبة على الظفر بهم .

يقول الزمخشري : (فإن قلت : كيف أورد جواب الشرط مضارعا مثله ثم قال وَوَدُّوا بلفظ الماضي؟ قلت : الماضي وإن كان يجرى في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب ، فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وودّوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ، يعنى : أنهم يريدون أن يلحقوا بكم

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٥١٣

(٢) انظر : غرائب التفسير ٢/ ١٢٠٤

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٥١

مضار الدنيا والدين جميعا : من قتل الأنفس ، وتمزيق الأعراض ، وردّكم كفارا ، وردكم كفارا أسبق المضارّ عندهم وأوّلها ، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذّالون لها دونه، والعدوّ أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه) [١] .

وهذا القول رده أبو حيان والخطيب لفساد معناه ، يقول أبو حيان : (وكأن الزمخشري فهم من قوله : ﴿ وَوَدُّواْ ﴾ أنه معطوف على جواب الشرط ، فجعل ذلك سؤالاً وجواباً . والذي يظهر أن قوله : ﴿ وَوَدُّواْ ﴾ ليس [معطوفاً][٢] على جواب الشرط ، لأن ودادتهم كفرهم ليست مترتبة على الظفر بهم والتسلط عليهم) [٣]، ويقول الخطيب : و(في جعل: ﴿ وَوَدُّواْ لَوَ تَكۡفُرُونَ ﴾ عطفًا على جواب الشرط نظر؛ لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارًا حاصلة وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة)[٤] .

ومن رأى أنها معطوفة على جملة الشرط والجواب كان المعنى : أن ودادتهم وكفرهم حاصلة لهم سواء أظفروا بهم أم لم يظفروا .

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان والخطيب ، يقول أبو حيان : (... بل هم وادون كفرهم على كل حال ، سواء أظفروا بهم أم لم يظفروا ، وإنما هو معطوف على جملة الشرط والجزاء، أخبر تعالى بخبرين : أحدهما : اتضاح عداوتهم والبسط إليهم ما ذكر على تقدير الظفر بهم ، والآخر : ودادتهم كفرهم ، لا على تقدير الظفر بهم) [٥] ، ويقول الخطيب : (فالأولى أن

---

(١) الكشاف ٤/ ٥١٣

(٢) زيادة من المخطوط

(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٥١-٢٥٢

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ١٢٤

(٥) البحر المحيط ٨/ ٢٥١-٢٥٢

يجعل قوله: ﴿ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ ﴾ عطفًا على الجملة الشرطية كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾) (١) .

هذا، وقد ذهب السمين والشهاب إلى أن المعنى لا يفسد على العطف على الجواب .

يقول السمين : لأن (ودادتهم له عند الظفرِ والتسليطِ أقربُ وأطمعُ لهم فيه) (٢) ، ويقول الشهاب : (وتحقيقه أنّ أصل الودادة حاصلة لهم قبل كل شيء فهو غير مترتب على الشرط والمترتب عليه إنما هو الودادة المتفرّعة على الجد والاجتهاد في طلب ارتدادهم فهي سابقة بالنوع متأخرة بالنظر إلى بعض الأفراد فعبر بالماضي نظراً للأوّل وجعلت جوابا متأخراً نظراً للثاني ...

واعلم أنّ المعطوف على الجزاء والعلة في كلام العرب على أنحاء :

الأوّل : أن يكون كل منهما جزاء وعلة ، نحو : إن تأتني أو نسك وأعطك .

الثاني : أن يكون الجزاء أحدهما ، وإنما ذكر الآخر لشدة ارتباطه به لكونه سبباً له مثلا ، نحو : إذا جاء الأمير استأذنت وخرجت لاستقباله ، ونحوه : حبست غريمي لأستوفي حقي وأخليه.

الثالث : أن يكون المقصود جمع أمرين وحيئذ لا ينافي تقدّم أحدهما ، كخرجت مع الحجاج لأرافقهم في الذهاب ولا أرافقهم في الإياب ، والنظم هنا محتمل للأوّل لاستقبال الودادة لإرادة الغزو المحتاج للبيان أو إظهارها ، وعبر بالماضي لتقدمه رتبة) (٣).

الترجيح :

والذي يظهر لي بعد ذلك أن كلا المعنيين صحيح ، ولكن القول الأول أرجح معنى من غيره، وإن كانت الودادة حاصلة لهم على كل حال إلا أنها بعد الظفر أشد منها من قبله ، كحرصهم على كفرهم بالإكراه والقوة والتعذيب لذا كان للتقييد بها فائدة .

---

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ١٢٤ ، وانظر : التحرير والتنوير٢٨/ ١٤٠

(٢) الدر المصون ١٠ / ٣٠٢ .

(٣) حاشية الشهاب ٨ / ١٨٥ .

٧٣- إعراب (قيل لهم) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١] .

حيث اختلف في إعراب (قيل لهم) على قولين :

١- أن تكون الجملة في محل جر بالإضافة .

٢- ذكر هذا القول مكي[١]، وابن عطية[٢]، وأبو البقاء[٣]، وهو قول الجمهور[٤] .

٢-أن تكون جملة شرطية لا محل لها من الإعراب .

ذكر هذا القول مكي[٥] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني[٦]

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الجملة مبني على مسألة العامل في (إذا) الشرطية ، وهي مسألة خلافية بسبب الخلاف في علة بنائها ، على قولين :

الأول : أن علة بنائها هو افتقارها إلى ما بعدها ، فتكون قد وضعت للوقت المعين، وهو لا يتعين إلا بنسبته إلى ما يتعين به من شرطه، فيصير مضافاً إلى الشرط، فإذا صار مضافا تعذر عامل

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن١/ ٧٨

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٨١.

(٣) انظر: التبيان ١/ ٢٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ١٩٦، والارتشاف ٣/ ١٤١١

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن١/ ٧٨

(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ١٩٦

المضاف إليه في المضاف؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملا ومعمولا من وجه واحد، وهذا لا يجوز، لذا وجب أن يكون العامل في (إذا) هو الجواب ، فتكون الجملة بعد"إذا" في محل جر مضاف إليه.

وهذاهو قول الجمهور[١].

والثاني : أن علة بنائها هو تضمنها معنى الشرط كـ(متى) وعليه فلا تكون (إذا) مضافة إلى ما بعدها، ويكون العامل فيها هو الشرط لا الجواب، وتكون الجملة بعدها معمولة للفعل الذي بعدها لا محل لها من الإعراب وهو قول الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، وابن الحاجب[٤] ، وابن هشام[٥]، والسيوطي[٦]

واستدلوا على صحة قولهم بفساد ما يلزم من القول الأول، وهو ما يلي :

١-أن تكون جملتا الشرط والجواب جملة واحدة ، إذ يصح الظرف داخلاً في الجواب لتعيين العمل له، والشرط داخل في الظرف لأنه معمول له.

٢-أن يترك الظرف بلا عامل لتعذر إعمال الجواب فيه كاقترانه بالفاء، و(إذا) الفجائية، حيث لا يعمل ما بعدها في قبلها.

٣-أن يكون الظرفان المتضادان واقعا فيهما الفعل الواحد في بعض الصور، كقولهم: إذا

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩١، والمقتضب ٣/ ١٧٧، والأصول ٢/ ١٤٤، والمسائل العسكرية ٨٥، والمفصل ١٣١، وشرح المفصل ٤/ ٦٦، والبسيط ٢/ ٨٧٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٠٨ .

(٣) انظر: إعراب القرآن ٤/ ٣٢١.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩١

(٥) انظر: المغني١٣١

(٦) انظر: الهمع٢/ ١٨٢

أكرمتني اليوم أكرمتك غدًا، فيكون أكرمتك عاملا في الغد واليوم جميعا، وهو باطل من جهة المعقول، ومن جهة ما فهم من مقصود المتكلم، إذ لم يرد أن الإكرام الجزائي واقع في اليوم.

٤-أنه ممتنع في قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

فالجواب محذوف تقديره : إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئا وقت مجيئه لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه[1].

ويرد على ما ذكروه بما يلي:

١-أن أداة الشرط مع جزئيها في حكم جملة واحدة ، فلا يتم المعنى إلاّ بهما.

٢-أن لأسلوب الشرط خصوصية عن غيره فلا يقال فيه إن مجيء (الفاء) في الجواب يمنع عمل الجواب في إذا... وذلك لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر[2].

٣-أن الظرفين المتضادين في اللفظ لا في المعنى، لأن الكلام كله عن المستقبل في قولهم: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غدًا ، فالإكرام لم يقع في زمن المتكلم ولكنه سيقع قبل أن ينقضي هذا اليوم.

٤-أن المراد من قول زهير: .....ولا سابقًا شيئا إذا كان جائياً ، هو : لا أسبق شيئا قبل مجيئه، وليس وقت مجيئه، لأن إذا تفيد الاستقبال.

وأما أبو حيان فمع القول الثاني ، إذ يقول : (والذي نختاره أن الجملة بعدها تليها هي الناصبة لإذا الشرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٨٦-١٨٧، والتذييل والتكميل ٧/ ٣١٥، والمغني ١٣١.

(٢) انظر: شرح الكافية٣/ ١٨٩

التي يجازي بها، وإن قصرت عن عملها الجزم. على أن من النحويين من أجاز الجزم بها حملا على متى [فكما أنك إذا قلت متى أقم أقم كان متى][(١)] منصوبا بفعل الشرط، فكذلك إذا منصوبة بفعل الشرط بعدها . والذي يفسده مذهب الجمهور جواز إذا قمت فعمرو قائم ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل بما قبلها، وجواز وقوع إذا الفجائية جوابا لإذا الشرطية. قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ﴾ ، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها)[(٢)] ، ويقول : (العامل في إذا الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصور في علم العربية، وقد استدللنا على ذلك في شرح التسهيل وغيره، وإن كان المشهور غيره)[(٣)] ،ويقول: (العامل في إذا الفعل الذي يليها كسائر أدوات الشرط، وإن كان ليس قول الجمهور)[(٤)] ، ويقول: (العامل فيها الفعل الذي يليها، وليست مضافة للجملة خلافًا لأكثر النحاة)[(٥)].

وفصل آخرون في العامل في (إذا) ، فذكروا أنها إذا عملت الجزم كان الفعل بعدها هو العامل فيها، وليست (إذا) حينئذ مضافة إلى الجملة الفعلية التي تليها ، وإذا لم تعمل فهي مضافة ، والعامل فيها حينئذ جوابها[(٦)].

الترجيح :

الذي يظهر لي أن القول الأول وهو إعراب الجملة في محل جر يا بالإضافة هو الراجح لما يلي:

١-لأن دلالة (إذا) على معين من الزمان جعلها إلى الظرفية أقرب منها إلى أدوات

---

(١) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع.

(٢) البحر المحيط١/ ١٩٦ ، وانظر : التذييل والتكميل ٧/ ٣١٥، والارتشاف ٣/ ١٤١١.

(٣) البحر المحيط٨/ ٥٢٤.

(٤) السابق٥/ ٥١٠.

(٥) السابق٦/ ٢٩٠

(٦) انظر: المشكل في إعراب القرآن ٢/ ٢١٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١١٩، وشرح الكافية ٣/ ١٨٩.

الشرط كـ (متى)، التي تدل على عموم الوقت لذا كان ما بعد (إذا) مضافا إليه كما هو الحال في سائر الظروف .

٢-لأن هذا القول هو قول الجمهور .

ومع ذلك فإنه لو قيل أن الجملة بعد "إذا" الشرطية لا محل لها من الإعراب ، لأن المفرد لا يصح وقوعه محل الجملة ، وتكون الإضافة في إذا على اللزوم ، إذ هي ملازمة للجمل الفعلية لا أن الجملة محلها الجر لكان قولا حسنا .

ما لا يدخل في الألفية

وفيه مسائل :

- إعراب (أروني) .
- إعراب (لا يألونكم خبالا) .
- إعراب (هم العدو) .
- إعراب (وإن يأتهم عرض) .
- إعراب (يضل) .
- إعراب (يخادعون) .
- إعراب (لا برهان له) .
- إعراب (تلقون) .

٧٤- إعراب (أروني) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾ [فاطر: ٤٠] .

حيث اختلف في إعراب (أروني) على قولين :

١-أن تكون بدلا من (أرأيتم) .

وهو قول ذكره الزمخشري[١] .

٢-أن تكون جملة معترضة.

وهو قول رجحه أبو حيان[٢].

المناقشة :

أجاز الزمخشري في إعراب (أروني) أن تكون بدلا من (أرأيتم) ، يقول : ("أَرُونِي" بدل من "أرأيتم" : لأنّ المعنى : أرأيتم أخبرونى ، كأنه قال : أخبرونى عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا به الإلهية والشركة أرونى أى جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون اللهّ أم لهم مع اللهّ شركة في خلق السماوات ، أم معهم كتاب من عند اللهّ ينطق بأنهم شركاؤه فهم على حجة وبرهان من ذلك الكتاب)[٣] .

على حين لم يرتض أبو حيان قوله لا من جهة الصناعة ولا من جهة السماع ، إذ يقول : (أما قوله "أَرُونِىَ" بدل من "أَرَءيْتُمْ " فلا يصح ، لأنه إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل ، وأيضاً فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم ، ثم البدل على نية تكرار العامل ، ولا يتأتى

---

(١) انظر : الكشاف ٣/ ٦١٧

(٢) انظر : البحر المحيط ٧/ ٣٠٢

(٣) الكشاف ٣/ ٦١٧

ذلك هنا ، لأنه لا عامل في أرأيتم فيتخيل دخوله على أروني)[١] .

فاعتراض أبي حيان على الزمخشري من جهة الصناعة في مسألتين :

المسألة الأولى : الإبدال من اسم الاستفهام .

إذا أبدل مِن اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام حتى يوافق البدلُ المبدلَ منه في المعنى [٢]، نحو : كم مالُك ؟ أعشرون أم ثلاثون؟ ، ومَنْ لقيتَ ؟ أزيداً أم عمرًا .

والزمخشري لم يلتزم بهذا في نظر أبي حيان ، ولم يعد الهمزة مع البدل ، ولكن الاستفهام غير مراد عنده ، لذلك لم يعد الهمزة مع البدل ، يقول السمين : (إنَّ الاستفهامَ فيه غيرُ مرادٍ قطعاً فلم تَعُدْ أداتُه لعدمِ إرادتِه) [٣]، وهو كما قال ، ولذلك فسر " أرأيتم " بــ" أخبروني " .

وقد سبق الرازي السمين إلى ذلك ، فقال : (وَقَوْلُهُ : " أَرَأَيْتُمْ"الْمُرَادُ مِنْهُ أَخْبِرُونِي، لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ يَسْتَدْعِي جَوَابًا، يَقُولُ الْقَائِلُ أَرَأَيْتَ مَاذَا فَعَلَ زَيْدٌ؟ فَيَقُولُ السَّامِعُ بَاعَ أَوِ اشْتَرَى، وَلَوْلَا تَضَمُّنُهُ مَعْنَى أَخْبِرْنِي وَإِلَّا لَمَا كَانَ الْجَوَابُ إِلَّا قَوْلَهُ لَا أَوْ نَعَمْ) [٤].

فعلى هذا لا وجه لاعتراض أبي حيان على الزمخشري .

المسألة الثانية : مسألة العامل في البدل :

وهي مسألة خلافية على قولين :

١ –أن يكون العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، فيكون البدل على نية تكرار العامل .

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٣٠٢

(٢) نظر : شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٩١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٩ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٦[ب] مخطوط ، وشرح الكافية ٢/ ٣٩٢ ،ومغني اللبيب ٢٤٤ ،والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٦٥٧ ،والهمع ٣/ ١٨٢ .

(٣) الدر المصون ٩/ ٢٣٨

(٤) مفاتيح الغيب ٢٦/ ٢٤٤ ، وانظر : روح المعاني ٢٢/ ٢٠٣ ، والتحرير والتنوير٢٢/ ٤٢٤ .

٢-أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه من غير نية تكرار العامل ، فيكون البدل من جملة مستقلة غير جملة المبدل منه.

وأبو حيان ممن يرى أن البدل على نية تكرار العامل كما صرح به ، وعلى ذلك لا يُعترض على الزمخشري بهذا ، لأنه قد يكون ممن لا يرى بهذا القول .

وأما اعتراضه على الزمخشري من جهة السماع ففي مسألة إبدال الجمل من الجمل ، إذ هي مسألة مختلف فيها بين النحاة على قولين :

١ - القول بالمنع وهو قول الجمهور(١) .

٢ - القول بالجواز ، وهو قول الأخفش (٢)، والنحاس (٣)، ومكي (٤)، والزمخشري (٥)، وأبو البقاء (٦)،والسهيلي (٧)،وابن الأثير(٨)، والشلوبين (٩)، وبدر الدين بن مالك (١٠)، وابن هشام(١١)،والسمين (١٢)، وأهل البيان(١٣) ، والسيوطي(١٤).

---

(١) ذكره ابن هشام في المغني ٥٢٦ ، وقد رأى الشمني أن نسبة القول إلى الجمهور بحاجة إلى تحرير . انظر : حاشية الشمني ٢/ ٣٠

(٢) انظر : معاني القرآن ٢/ ٥٤٠

(٣) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٤٦

(٤) انظر : والمشكل ٢/ ٩٧٨،١٢٠

(٥) انظر : الكشاف٣/ ٦١٧

(٦) انظر : التبيان ١/ ٢٠١

(٧) انظر : نتائج الفكر ٣٤١

(٨) انظر : البديع ١/ ٣٥٢

(٩) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٤٦-٤٧

(١٠) انظر : شرح ابن الناظم ٣٩٩-٤٠٠

(١١) انظر : أوضح المسالك ١/ ٢٠٦

(١٢) انظر : الدر المصون ٣/ ٣٠٥

(١٣) عزاه إليهم الدسوقي في حاشيته على المغني من غير تعيين أسمائهم ، انظر : حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٥٩

(١٤) انظر : الهمع ٣/ ١٨٣

شريطة اتفاقهما في المعنى ، ذلك بأن تكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى[(١)] .

واستدلوا على الجواز بقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا وإلا فَكُنْ في السِّرِ والجَهْرِ مُسْلِماً

وبقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣] ، وبقوله: ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ [يس: ٢٠، ٢١] ، وقوله : ﴿ بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا ﴾ [المؤمنون: ٨١، ٨٢] .

وقد رجح أبو حيان قول الجمهور القائل بالمنع ، وذلك لأن (ما استدلوا به لا تقوم به حجة)[(٢)] .

إذ إن قوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ ليست بدلا على قول الجمهور ، يقول أبو حيان : (والأكثرون لا يجعلون مثل هذا بدلاً وإنما عندهم من تكرار الجمل ، وإن كان المعنى واحداً ، ويسمى التتبيع[(٣)]، وإنما يجوز أن يعاد عندهم العامل إذا كان حرف جر دون ما يتعلق به نحو : مررت بزيد أخيك) [(٤)] ، ويقول : (والجمهور لا يعربون ما صرح فيه بالعامل الرافع والناصب بدلاً بل يجعلون ذلك مخصوصاً بحرف الجر ، وإذا كان بالرافع والناصب سموا ذلك بالتتبيع لا بالبدل)[(٥)] .

وما ذهب إليه أبو حيان مردود ، وذلك للسماع السابق الذي لا يحتمل التأويل ، ولأن الجمل

---

(١) انظر : شرح ابن الناظم ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٢

(٣) لعله يقصد بالتتبيع التوكيد اللفظي كما ذكر ذلك ابن هشام والسمين.انظر : اللمحة البدرية ٢/ ٢٣٩ ، والدر المصون ٩/ ٢٥٤ ، ولكنه بعيد لأن توكيد الجملة لابد أن يكون ما بعده مطابقاً للجملة الأولى.

(٤) البحر المحيط ٧/ ٣٢ .

(٥) السابق ٧ / ٣١٥ .

في عرف النحاة تقوم مقام النكرات فكما يقع المفرد النكرة بدلاً عن المفرد النكرة فمن باب أولى وقوع الجملة كذلك[١] ، ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان في هذه المسألة اضطرابه فيها ، إذ يقول في موضع آخر : (وإبدال الجمل غير المشتركة في عامل لا نعرفه)[٢] ، ويقول : (البدل لا يكون في الجمل إلا إن كانت الجملة فعلية تبدل من جملة فعلية فقد ذكروا جواز ذلك أما أن تبدل جملة فعلية من جملة اسمية فلا أعلم أحداً أجاز ذلك)[٣] .

فهو يرى جواز مجيء البدل جملة ، ويشترط التناسب بينها ، وهذا هو قول المجيزين نفسه ! .

وأما القول الآخر في إعراب (أروني) فهو إعرابها جملة معترضة ، وهو ما رجحه أبو حيان ، إذ يقول : (والذي أذهب إليه أن " أرأيتم " بمعنى أخبرني ، وهي تطلب مفعولين :

أحدهما منصوب ، والآخر مشتمل على استفهام ، تقول العرب : أرأيت زيداً ما صنع ؟ فالأول هنا هو " شُرَكَاءكُمُ " ، والثاني " مَاذَا خَلَقُواْ " ، و " أروني " جملة اعتراضية فيها تأكيد للكلام وتسديد)[٤] .

الترجيح :

والذي يظهر لي في هذه الآية رجحان ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١- لأنه لا خلاف فيما ذهب إليه على حين أن القول بالبدلية فيه خلاف كما سبق .

٢- لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه .

---

(١) انظر : المحتسب٢ / ٩٩ ،والإيضاح في شرح المقتصد٢/ ٩١١ ،وشرح ابن يعيش ٣ / ١٤١ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٤٠٤ .

(٣) السابق ١ / ٢١٣ .

(٤) البحر المحيط ٧/ ٣٠٢ ، وانظر : التذييل والتكميل ٦/ ٩٣ .

٧٥- إعراب (لا يألونكم خبالا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٨] .

حيث اختلف في إعراب (لا يألونكم خبالاً) على ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في محل صفة ثانية لبطانة .

ذكر هذا القول مكي [١]،والزمخشري [٢]،وأبو البقاء [٣]،والقرطبي [٤] ، وابن عاشور [٥]، والدرويش [٦].

٢- أن تكون في محل نصب حال من المستكن في الظرف وهو (من دونكم) .

ذكر هذا القول أبو البقاء [٧].

٣-أن تكون جملة استئنافية .

ذكر هذا القول الزمخشري [٨]، وابن هشام [٩]، والسمين [١٠]، واقتصر عليه الألوسي [١١].

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٧ ، والهداية ٢/ ١١٠٦

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٦١٦

(٣) انظر : التبيان ١ / ٢٨٧

(٤)انظر : الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٨٠

(٥)انظر : التحرير والتنوير٤/ ٦٤

(٦)انظر : إعراب القرآن وبيانه ١/ ٥١٦

(٧) انظر : التبيان ١ / ٢٨٧

(٨) انظر : الكشاف ١ / ٦١٦

(٩) انظر : المغني ٥٠٤

(١٠) انظر : الدر المصون ٣/ ٣٦٤

(١١) انظر : روح المعاني ٢/ ٢٥٤

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث[١] .

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الجملة على أقوال :

القول الأول : أن تكون صفة ، وهذا القول من جانب الصناعة جائز ، إذ الجمل بعد النكرات صفات ، وذلك بثلاثة شروط هي :

١ – أن يكون منعوتها نكرة .

٢ – أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وهذا الضمير إما ملفوظ به أو مقدر.

٣ – أن تكون خبرية [٢].

القول الثاني: أن تكون في محل نصب حال .

وهذا القول من جهة الصناعة جائز ، إذ إن مجيء الحال من النكرة الموصوفة جائز بلا خلاف، وذلك لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة[٣] . إلا أن في هذين القولين ما يفسدهما من جهة المعنى ، يقول أبو حيان : (ومن ذهب إلى أنها صفة للبطانة أو حال مما تعلقت به من ، فبعيد عن فهم الكلام الفصيح . لأنهم نهوا عن اتخاذ بطانة كافرة ، ثم نبه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين ، وودادة مشقتهم ، وظهور بغضهم . والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما) [٤] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٣- ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٠- ٣١١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٥ ، ١٩١٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٣٤٩ مخطوط ، ومغني اللبيب ٤٠٦، ٥٠٦

(٣) انظر : الأصول ١/ ٢١٤ ، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٤٠ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٣٢٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦ ، وشرح ابن عقيل للألفية ٢/ ٢٦٣ .

(٤) البحر المحيط ٣/ ٤١-٤٢ .

فالنعت عند النحاة يقيد المنعوت ويخصصه ، والحال تقيد صاحبها وتبين هيئته[١]، وعلى ذلك يكون النهي عن اتخاذ البطانة إنما يكون عند وجودهما على تلك الصفة أو الحال ، فإن انتفت عنهم تلك الحالة أو الصفة جاز اتخاذهم بطانة ، وليس المراد قطعا هذين المعنيين ، لأن المراد والله أعلم نهي المسلمين عن اتخاذ بطانة من غير المسلمين كما قال أبو حيان.

هذا وقد أجاز ابن عاشور وجه الصفة لأن (هذا الوصف ليس من الأوصاف الظاهرة التي تفيد تخصيص النكرة عمّا شاركها ، لكنّه يظهر بظهور آثاره للمتوسّمين . فنهى الله المسلمين عن اتّخاذ بطانة هذا شأنها وسمَتها)[٢]، ويلزم على قول ابن عاشور لو لم تكن البطانة هذا شأنها وسمتها لجاز اتخاذها كذلك ، وهذا ما نبه عليه أبو حيان من قبل إلا إن قيل إن الصفة أو الحال لازمتان لغير المسلمين فيصح المعنى عندئذ .

القول الثالث : أن تكون الجملة مستأنفة .

وهذا القول رجحه الزمخشري ووسمه بالحسن والبلاغة ، إذ يقول : (وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة ها للتنبيه) [٣]، وهو ما رجحه أبو حيان أيضا ، إذ يقول: (والجملة من قوله : (لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً) لا موضع لها من الإعراب ، إذ جاءت بياناً لحال البطانة الكافرة ، هي والجمل التي بعدها لتنفير المؤمنين عن اتخاذهم بطانة) [٤].

ولعلهما تأثرا بالطبري ، إذ يقول : (فنهى الله المؤمنين به أن يتخذوا من الكفار به أخلاء وأصفياء، ثم عرّفهم ما هم عليه لهم منطوون من الغش والخيانة، وبغيهم إياهم الغوائل،

---

(١) انظر : أسرار العربية ٢١٤ ، وشرح المفصل ٢/ ٥٥، وشرح الرضي ٢/ ١٠ ، والتصريح ٢/ ٦٥٧ .

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ٦٣

(٣) الكشاف ١/ ٤٠٦

(٤) البحر المحيط ٣/ ٤١ .

فحذرهم بذلك منهم ومن مخالَّتهم...) [١] .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول بالاستئناف على غيره وذلك لما يلي:

١ -لأنه لا خلاف فيه .

٢ - لصحة معناه ، فسياق الآيات يدل عليه .

٣-لسلامته من الاعتراضات الواردة على القولين الأولين .

---

(١) جامع البيان ٧ / ١٣٨-١٣٩

٧٦- إعراب (هم العدو) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [المنافقون: ٤] .

حيث اختلف في إعراب (هم العدو) على قولين :

١- أن تكون في محل نصب مفعولا ثانيا لحسب ، و(عليهم) متعلق بصيحة ، ويكون الوقف على (عدو) .

ذكر هذا القول الزمخشري [١] ، والقرطبي [٢] .

٢- أن تكون جملة مستأنفة ، ويكون الوقف على (عليهم) .

ذكر هذا القول أبو عمرو الداني [٣] ، والكرماني [٤] ، والزمخشري [٥] ، والقرطبي [٦] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني [٧] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية خلاف يتعلق بما ورد فيها من التفسير بالمأثور ، إذ ورد في تفسير هذه الآية قولان :

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٥٤١

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٢٦

(٣) انظر : المكتفى في الوقف والابتدا ٢١٧

(٤) انظر : غرائب التفسير ٢/ ١٢١٦

(٥) انظر : الكشاف ٤/ ٥٤١

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٢٧

(٧) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٦٩

القول الأول قاله مقاتل والسدي ، : وهو أنه إذا نادى منادٍ في العسكر أن انفلتت دابة أو أنشدت ضالة ظنوا أنهم المرادون ؛ لما في قلوبهم من الرعب كما قال الشاعر وهو الأخطل :

مَـا زِلْـتَ تَحْـسَبُ كُـلَّ شي بَعْـدَهُمْ خَـيْلًا تَكُــرُّ عَلَـيْهِمُ وَرِجَـالَا

وعلى هذا القول يكون معنى الآية : يحسبون كل أهل صيحة عليهم هم العدو، فيكون وصفهم بالجبن والخور[١].

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون هُمُ الْعَدُوُّ المفعول الثاني ، كما لو طرحت الضمير. فإن قلت : فحقه أن يقال :

هي العدوّ. قلت : منظور فيه إلى الخبر ، كما ذكر في هذا رَبِّي وأن يقدر مضاف محذوف على : يحسبون كل أهل صيحة)[٢].

وهذ القول مردود عند أبي حيان ، إذ يقول فيه : (تخريج متكلف بعيد عن الفصاحة[٣]) ، ووصفه السمين بالبعد[٤]، وذلك لأن التحذير منهم يقتضي وصفهم بالعداوة لا بالجبن[٥] .

القول الثاني قاله الضحاك : وهو أنهم يحسبون كل صيحة عليهم قد فطن بهم وعلم بنفاقهم ؛ لأن للريبة خوفا ، ثم استأنف الله خطاب نبيه ﷺ فقال : (هم العدو)[٦] .

وعلى هذا القول فسر الطبري الآية : (يحسب هؤلاء المنافقون من خُبثهمْ وسوء ظنهم، وقلة يقينهم كلّ صيحة عليهم، لأنهم على وجل أن يُنزل الله فيهم أمرا يهتك به أستارهم ويفضحهم،

---

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٢٧

(٢) الكشاف ٤/ ٥٤١

(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٦٩

(٤) انظر : الدر المصون١٠/ ٣٣٩

(٥) انظر : حاشية الشهاب٨/ ١٩٨ ، وروح المعاني٢٨/ ١١٢

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٢٧

ويبيح للمؤمنين قتلهم وسبي ذراريهم، وأخذ أموالهم، فهم من خوفهم من ذلك كلما نزل بهم من الله وحي على رسوله، ظنوا أنه نزل بهلاكهم وعَطَبهم. يقول الله جلّ ثناؤه لنبيه ﷺ: هم العدوّ يا محمد فاحذرهم، فإن ألسنتهم إذا لَقُوكم معكم وقلوبهم عليكم مع أعدائكم، فهم عين لأعدائكم عليكم) [(١)].

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان (لأن المتبادر إلى الذهن السليم أن يكون (هم العدو) إخباراً منه تعالى بأنهم ، وإن أظهروا الإسلام وأتباعهم ، هم المبالغون في عداوتك ، ولذلك جاء بعده أمره تعالى إياه يحذرهم فقال (فاحذرهم) والحذر متسبب عن إخباره بأنهم هم العدو)[(٢)]، وتبعه السمين[(٣)].

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو ما ذهب إليه أبو حيان وذلك لما يلي :

أولاً : لأن سياق الآيات التي بعده تدل عليه ، فالتحذير من المنافقين يقتضي وصفهم بالعدواة لا بالجبن .

ثانياً : لأن القول الآخر يستلزم منه حذف مضاف حتى يستقيم المعنى ، والأصل عدم الحذف والتقدير .

ثالثاً : لسلامته من الاعتراض الوارد على القول الآخر .

---

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢٣/ ٣٩٦

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٦٩ .

(٣) انظر : الدر المصون١٠/ ٣٣٩

٧٧- إعراب (وإن يأتهم عرض) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]

حيث اختلف في إعراب (وإن يأتهم عرض) على قولين :

١ -أن تكون حالا .

ذكر هذا الزمخشري[١] .

٢ -أن تكون استئنافية.

ذكر هذا أبو حيان ، وهو الراجح عنده[٢] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب (وإن يأتهم عرض ...) خلاف يتعلق بالمعنى .

فالزمخشري أعربها حالا بناء على معنى عقدي يتعلق بمسألة غفران الذنوب للمصر عليها ، إذ إنه يرى بناء على مذهب المعتزلة أن المصر على الذنب لا يغفر له ، يقول الزمخشري : (وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ الواو للحال ، أي يرجون المغفرة وهم مصرون عائدون إلى مثل فعلهم ، غير تائبين. وغفران الذنوب لا يصح إلا بالتوبة ، والمصر لا غفران له أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثاقُ الْكِتابِ يعنى قوله في التوراة : من ارتكب ذنبا عظيما فإنه لا يغفر له إلا بالتوبة وَدَرَسُوا ما فِيهِ في الكتاب من اشتراط التوبة في غفران الذنوب)[٣] .

---

(١) انظر : الكشاف ٢/ ١٧٤

(٢) انظر : البحر المحيط٤/ ٤١٤

(٣) الكشاف ٢/ ١٧٤

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، لأنه يمثل مذهب المعتزلة ، إذ يقول : (وحمله على جعل الواو للحال لا للعطف مذهب الاعتزال ، والظاهر ما قدّمناه ولا يردّ عليه بأن جملة الشرط لا تقع حالاً لأنّ ذلك جائز) [١] وقد وضح السمين مذهب الاعتزال في إعراب الزمخشري ، إذ يقول : (وإنما جَعَل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطُه التوبة، وهو رأي المعتزلة، وأمَّا أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأنَّ الفاعلَ مختار)[٢]، لذلك رجح أبو حيان الاستئناف ، فقال : (الظاهر أن هذا استئناف إخبار عنهم بأنهماكهم في المعاصي وإن أمكنهم الرّشا والمكاسب الخبيثة لم يتوقفوا عن أخذها ثانية ، ودائماً فهم مصرُّون على المعاصي غير مكترثين بالوعيد كما جاء والفاجر من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله) [٣] .

فالمعتزلة على هذا يرون أن الذنوب لا تغفر إلا بعد التوبة ، وأما أهل السنة والجماعة فيرون أن الذنوب في الآخرة تحت مشيئة الله إن شاء غفرها وإن شاء عذب أهلها، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ .

والآية الكريمة (وإن يأتهم عرض ...) لم تتحدث عن شرط الغفران من ورد ولا صدر ، ولكن الزمخشري أساء توظيفها لمعتقده [٤].

فمعنى الحالية على ما ذكره يعد فاسداً غير مقبول إلا إن حذف ما ذكره من شرط مغفرة الذنوب وما إلى ذلك فيعد المعنى صحيحاً عندي .

هذا وأضاف السيف موانع تمنع من وقوع الجملة حالا ، وهي :

---

(١) البحر المحيط٤/ ٤١٥

(٢) الدر المصون ٥ / ٥٠٥ .

(٣) البحر المحيط٤/ ٤١٤

(٤) انظر : الأثر العقدي ٣/ ١٢٥٣.

١-أن الجملة الشرطية لا تكون حالا إلا بعد خروجها عن مقتضى الشرط فتكون جملة اسمية خبرا عن ضمير مقدر، وتصبح الجملة الواقعة حالا هي الجملة الاسمية لا الشرطية كما ذهب إليه المطرزي .

٢-أن وجه الحالية محوج إلى التقدير .

٣-أنه مخرج للكلام إلى غير حقيقته[١] .

ومسألة مجيء جملة الشرط حالا مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى جواز ذلك مطلقا .

وهو قول النحاس [٢]، والزمخشري [٣]، وأبو البقاء[٤] .

القول الثاني : يرى جوازه بشرط أن يجعل معنى الشرط ملغى ، وتكون "إن" وصلية زائدة[٥] .

وهذا قول أبو حيان[٦]، وابن هشام[٧] ، وناظر الجيش [٨]، والسمين [٩]، والدماميني [١٠] .

---

(١) انظر : السابق ٣/ ١٢٥٤.

(٢) انظر : إعراب القرآن٢/ ١٦٣

(٣) انظر : الكشاف٢/ ١٧٨

(٤) انظر : التبيان١/ ٦٠٤

(٥) انظر : البحر المحيط ٤/ ٤٢٣ ، ومغني اللبيب٥٢٠ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٢٩، وتحفة الغريب قسم التركيب١/ ١٢٠.

(٦) انظر : البحر المحيط ٤/ ٤٢٣، والارتشاف ٣/ ١٦٠٢

(٧) انظر : مغني اللبيب٥٢٠

(٨) انظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٢٩

(٩) انظر : الدر المصون ٥/ ٥١٦

(١٠) انظر : تحفة الغريب قسم التركيب١/ ١٢٠

القول الثالث : يرى منع ذلك مطلقا ، وما جاء منها فإنما هي خبر عن ضمير ما أريد الحال عنه ، فيكون الواقع حالا هو الجملة الاسمية لا الشرطية .

وهذا قول المطرزي(١) ، وهو قول متكلف ويحوج إلى تقدير .

وأصل الخلاف في المسألة أن النحاة اشترطوا في الجملة الحالية : أن تكون غير مفتتحة بدليل الاستقبال(٢) .

فمن منع وقوع الجملة الشرطية حالا أو قال بخروجها عن معنى الشرطية بنى ذلك على أن الشرط يفيد الاستقبال ، والاستقبال ينافي الحال ، والحال تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الفعل ، والهيئة لا تتبين بفعل مستقبلي لم يقع .

ومن أجاز وقوع الجملة الشرطية حالا لم يشترط عدم دلالتها على الاستقبال .

والذي يظهر لي أن الجملة الشرطية قد يراد بها الاستقبال ، وقد يراد بها الزمن المطلق ، وقد يراد بها الماضي .

فمما يراد به الاستقبال نحو : إن تسافر غدا أسافر معك، فمثل هذا لا يقع حالا ، ومما يراد به الزمن المطلق قول الخصفي عامر المحاربي :

أُولئِكَ قَوْمِي إنْ يَلُذْ بِبُيُوتِهِمْ ... أَخُو حدَثٍ يوماً فلنْ يُتَهَضَّما(٣)

---

(١) انظر : البحر المحيط ٤/ ٤٢٣، والارتشاف ٣/ ١٦٠٢

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٥٩ ، هذا وقد ذهب الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله إلى أن السبب في منع وقوع الجملة الشرطية حالا هو كونها ليست بخبرية ، كما يفهم من قوله : (فلا يصح أن تقول جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية) انظر: منحة الجليل على شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٨ والجملة الشرطية جملة خبرية وليست إنشائية لأنها تحتمل الصدق والكذب .

(٣) انظر : المفضليات ٣٢٠

فليس المراد به الاستقبال ولكن الشاعر أراد أن قومه يمنعون جارهم دائما فهم كانوا كذلك في الماضي وهم كذلك في الحاضر كذلك وهم كذلك في المستقبل ، فمثل هذا يقع حالا ، ومما يراد به المضي نحو : رأيت الأمير ومن سأله أعطاه ،فهي تفيد حالة معينة وحديث عن شيء قد مضى، وحكاية عن حال ماضية ، فمثل هذا يقع حالا .

فعلى ذلك صحت الحالية في الآية ، على أن يكون المعنى : أنهم يرجون المغفرة في حال إصرارهم على الذنب في أي وقت .

وأما منع السيف من الحالية بما ذكر فقد استند إلى رأي المطرزي فبنى عليه ، وعد وجه الحالية متكلفة ، وليته قيد ذلك بقوله : بناء على رأي المطرزي لكان أسلم له ، ثم إن قوله " أنه مخرج للكلام إلى غير حقيقته" غير صحيح ، لأن القول بالحالية لا يخرج الكلام إلى المجاز .

الترجيح :

الذي يظهر لي جواز الوجهين ، وإن كان القول بالاستئناف أرجح من جهة الصناعة لأنه لا خلاف فيه إلا أن القول بالحالية عندي أقوى من جهة الذوق ، وذلك لأن السياق ليس بسياق إخبار حتى يقال بالاستئناف ، والقراء مع هذا لم يقفوا على "سيغفر لنا" .

٧٨- إعراب (يضل به) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦]

حيث اختلف في إعراب (يُضِلُّ بِهِ) على ثلاثة أقوال :

١-أن تكون في محل نصب صفة لمثل .

ذكر هذا القول مكي[١]، وأبو البقاء [٢] ، واقتصر عليه الصافي [٣].

٢-أن تكون في محل نصب حال .

ذكر هذا القول أبو البقاء[٤] ، والدرويش [٥].

٣-أن تكون جملة استئنافية .

ذكر هذا القول الزمخشري[٦] ، وأبو البقاء[٧] ، وابن عاشور[٨] ، والدرويش [٩]، ورجحه

---

(١) عزاه إليه ابن هشام في المغني ، ولم أجده في المشكل ولا في الهداية ، ولا في الكشف .

انظر : المغني ٧٧٣ .

(٢) انظر : التبيان ١/ ٤٤

(٣) انظر : الجدول في إعراب القرآن ١/ ٨٦

(٤) انظر : التبيان ١/ ٤٤

(٥) انظر : إعراب القرآن وبيانه١/ ٦٩

(٦) انظر : الكشاف١/ ١١٨

(٧) انظر : التبيان ١/ ٤٤

(٨) انظر : التحرير والتنوير١/ ٣٦٥

(٩) انظر : إعراب القرآن وبيانه١/ ٦٩

ابن هشام [١]، والسمين [٢].

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث[٣]

المناقشة :

الخلاف في إعراب (يضل به) خلاف متعلق بالمعنى .

فمن رأى الوصفية والحالية فيها جعل هذه الجملة من كلام الكفار ، وكان المعنى عنده : ماذا أراد الله بهذا مثلاً يفرق به الناس إلى ضلال وإلى هداية .

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، إذ يقول : (وهذا الوجه ليس بظاهر ، لأن الذي ذكر أنّ الله لا يستحي منه هو ضرب مثل مّا ، أي مثل : كان بعوضة ، أو ما فوقها ، والذين كفروا إنما سألوا سؤال استهزاء وليسوا معترفين بأن هذا المثل « يُضِلُّ اللهُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا » ، إلا إن ضمن معنى الكلام أن ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم أيها المؤمنون فيمكن ذلك ، ولكن كونه إخباراً من الله تعالى هو الظاهر)[٤] .

ومن رأى الاستئناف فيها جعل هذه الجملة من كلام الله ، يقول الطبري : ("يضلّ به كثيرًا"، يضلّ الله به كثيرًا من خلقه. والهاء في"به" من ذكر المثل. وهذا خبر من الله جل ثناؤه مبتدَأٌ، ومعنى الكلام: أن الله يُضلّ بالمثل الذي يضربه كثيرًا من أهل النفاق والكفر)[٥]، ويقول الزمخشري : (وقوله : ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ جار مجرى التفسير والبيان

(١) انظر : المغني ٧٧٤

(٢) انظر : الدر المصون١/ ٢٣٢

(٣) انظر : البحر المحيط١/ ٢٦٩

(٤) البحر المحيط١/ ٢٧٠

(٥) جامع البيان١/ ٤٠٨ ، وانظر : مجاز القرآن١/ ٨

للجملتين المصدّرتين بأما) [١]، ويقول أبو حيان : (﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ : جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان والتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين بإما) [٢].

واستدل مكي على صحة هذا القول بالإجماع ، وبالسياق ، وبنظائر هذه الآية في كتاب الله ، يقول : (وهذا لا يكون من قول المنافقين لأنهم لا يقرون أن هذا المثل يهدى به أحد، فهو من قول الله بلا اختلاف. وكذلك قوله: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ هو من قول الله؛ إذ لا يجوز أن يكون من قول المنافقين، لأنهم قد ضلوا به، ولا يقرون على أنفسهم بالفسق. فكذلك يجب أن يكون الذي قبله. ويدل على أنه كله من قول الله عز وجل قوله في موضع آخر: ﴿ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ يعني المنافقين ﴿ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ ﴾ [المدثر: ٣١] ، فقوله: (كَذَٰلِكَ) يعني به مثل ما قالوا في سورة البقرة، كذلك قالوا في هذا) [٣] ، وتبعه ابن هشام فقال : (والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر (ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء)) [٤].

واعترض على هذا القول الدماميني قائلا : (وليس تعيينه هنا بمقتض لتعيينه في محل آخر وجد فيه ما يجوّز غيره) [٥] .

وما ذهب الدماميني مردود ، إذ لا ريب أن القرآن يفسر بعضه بعضا ، وهو في حكم سورة واحدة ...

---

(١) الكشاف ١/ ١١٨

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٦٩ ، وهو كلام الزمخشري نفسه .

(٣) الهداية ١/ ٢٠٢-٢٠٣

(٤) المغني ٧٧٤

(٥) تحفة الغريب قسم التركيب ٢/ ٦٢٤

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول بالاستئناف على غيره لما يلي :

أولاً : لأن سياق الآيات ونظائرها يدل عليه.

ثانياً : لأنه قول جمهور المفسرين .

ثالثاً : لسلامته من الاعتراض عليه.

رابعا : لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

٧٩- إعراب (يخادعون) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ٨، ٩].

حيث اختلف في إعراب (يخادعون) على قولين :

القول الأول : أن يكون لها محل من الإعراب ، وذلك على ثلاثة أوجه :

١ -أن تكون في محل نصب حال من الضمير في " من يقول " .

ذكر هذا مكي[١] ، وأبو البقاء[٢] .

٢ -أن تكون في محل نصب حال من الضمير في " بمؤمنين" .

ذكر هذا أبو بكر الأنباري[٣]، وأبو البقاء[٤] .

٣ -أن تكون في محل جر على الصفة.

ذكر هذا القول السجاوندي[٥].

والقول الثاني : أن لا يكون لها محل من الإعراب ، وذلك على وجهين :

١ -أن تكون جملة استئنافية .

---

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٨

(٢) انظر : التبيان ١/ ٢٥

(٣) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٩

(٤) انظر : السابق ١/ ٢٥

(٥) انظر : علل الوقوف ١/ ١٠٨

ذكر هذا مكي[١] ، والزمخشري[٢] ، وأبو البقاء[٣]

٢-أن تكون بدلا من "يقول" بدل اشتمال .

ذكر هذا القول النحاس [٤]، والزمخشري[٥] .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الثاني[٦] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الجملة خلاف يتعلق في المعنى .

فمن أعربها صفة لزم عن ذلك نفي الخداع عنهم ، والآية تثبت الخداع لهم ، وهذا معنى لا يصح ، لذا جعل السجاوندي الوقف على "وما هم بمؤمنين" لازما ، يقول : (إذ لو وصل بقوله "يخادعون الله" صارت الجملة صفة لقوله "وما هم بمؤمنين" فانتفى الخداع عنهم ، وتقرر الإيمان خالصا عن الخداع ، كما تقول : ما هو بمؤمن مخادع ، ومراد الله تعالى نفي الإيمان وإثبات الخداع) [٧]، وتبعه أبو البقاء فقال : (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى الصِّفَةِ لِمُؤْمِنِينَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ نَفْيَ خِدَاعِهِمْ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِ الْخِدَاعِ) [٨] .

ومن أعربها حالا فإما أن تكون حالا من الضمير في "بمؤمنين" ، يقول أبو البقاء : (هِيَ

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٨

(٢) انظر : الكشاف١/ ٥٨

(٣) انظر : التبيان ١/ ٢٥

(٤) انظر : إعراب القرآن ١/ ١٨٧

(٥) انظر : الكشاف١/ ٥٨

(٦) انظر : البحر المحيط١/ ١٨٤ ، والنهر الماد١/ ٥١

(٧) علل الوقوف ١/ ١٠٨

(٨) التبيان ١/ ٢٥

حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ بِمُؤْمِنِينَ، وَالْعَامِلُ فِيهَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ فِي حَالِ خِدَاعِهِمْ)[١]، وعلى هذا لا يكون الوقف على "بمؤمنين"[٢] .

وهذا القول مردود عند أبي حيان لفساد معناه ، إذ يقول : (وهذا إعراب خطأ ، وذلك أن ما دخلت على الجملة فنفت نسبة الإيمان إليهم ، فإذا قيدت تلك النسبة بحال تسلط النفي على تلك الحال ، وهو القيد ، فنفته ، ولذلك طريقان في لسان العرب : أحدهما : وهو الأكثر أن ينتفي ذلك القيد فقط ، ويكون إذ ذاك قد ثبت العامل في ذلك القيد ، فإذا قلت : ما زيد أقبل ضاحكاً فمفهومه نفي الضحك ويكون قد أقبل غير ضاحك ، وليس معنى الآية على هذا ، إذ لا ينفي عنهم الخداع فقط ، ويثبت لهم الإيمان بغير خداع ، بل المعنى : نفي الإيمان عنهم مطلقاً . والطريق الثاني : وهو الأقل ، أن ينتفي القيد وينتفي العامل فيه ، فكأنه قال في المثال السابق : لم يقبل زيد ولم يضحك : أي لم يكن منه إقبال ولا ضحك . وليس معنى الآية على هذا ، إذ ليس المراد نفي الإيمان عنهم ونفي الخداع . والعجب من أبي البقاء كيف تنبه لشيء من هذا فمنع أن يكون يخادعون في موضع الصفة فقال : ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين ، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم ، والمعنى على إثبات الخداع ، انتهى كلامه . فأجاز ذلك في الحال ولم يجز ذلك في الصفة ، وهما سواء ، ولا فرق بين الحال والصفة في ذلك ، بل كل منهما قيد يتسلط النفي عليه) [٣].

هذا وقيد الشمني الوجه الثاني في موضع آخر بالملازمة بينهما [٤]، وهي منتفية هنا إذ لا ملازمة بين حالة الخداع ، ونفي الإيمان عنهم .

---

(١) السابق ١/ ٢٥

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٩

(٣) البحر المحيط١/ ١٨٤

(٤) وذلك في قوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) .

وتمثيله بـ(لم يقبل زيد ولم يضحك) غير صحيح ، لأن الإقبال ليس ملازماً للضحك على حين لو مثل بـ(ما زيد مسرعاً) كما مر كان القيام ملازماً للإسراع لذا لزم من نفيه نفي الإسراع ، ومع هذا المثال أراه غير مطابق للآية ، لأنه لا يلزم من نفي الإيمان عنهم في حالة الخداع نفيها في غيرها بل المفهوم ينتفي بثبوته في غيره . فحالة الخداع لازمة لهم أبداً فلزم نفي الإيمان عنهم مطلقاً [١].

وبهذا يتجلى فساد معنى الحالية ، ولا عبرة بجعل النفي متوجهاً إلى مقارنة العامل للحال ، فيكون المعنى : نفي الإيمان عنهم في حال خداعهم لا لنفي الحال [٢] .

ولا عبرة بذلك لما يوهم من نفي الإيمان عنهم في هذه الحالة ، وثبوته في غيرها ، وهذا غير مراد .

فحالة الخداع - كما سبق - لازمة لهم أبداً فلزم نفي الإيمان عنهم مطلقاً .

وإما أن تكون "يخادعون" حالا من الضمير في "يقول" فيكون المعنى : ومن الناس من يقول حا كونهم مخادعين الله آمنا وما هم بمؤمنين ...

ولا يكون الوقف على "بمؤمنين " ، والمعنى على هذا صحيح .

ومن أعربها بدلا من "يقول " كان ذلك على بدلِ الاشتمال، لأنَّ قولَهم كذا مشتملٌ على الخِداع فهو نظيرُ قوله:

إنَّ علـيَّ اللهَ أن تُبايعـا ... تُؤْخَـذَ كَرْهـاً أو تَجِـيءَ طائِعـا

وقول الآخر:

متـى تَأْتِنـا تُلْمِـمْ بنـا في ديارنـا ... تَجِـدْ حَطَبـاً جَـزْلاً ونـاراً تَأَجَّجـا

---

(١) حاشية الشمني ٢ / ٤٢٨ بتصرف

(٢) انظر : حاشية الشهاب ١/ ٣١٣ ، وروح المعاني ١/ ١٤٩ .

فـ"تُؤْخَذَ" بدلُ اشتمالٍ من "تُبايع" وكذا "تُلْمم" بدلٌ من "تأتِنا"[١] ، ولا يكون الوقف على " بمؤمنين " ، والمعنى على هذا صحيح .

ومن أعربها استئنافية كان الوقف على "بمؤمنين " ويكون المعنى على الإخبار عنهم بالخداع .

وقد رجح أبو حيان في بحره الاستئناف ، والبدل ، والحال من الضمير "يقول" ، يقول أبو حيان : (ويحتمل قوله : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ أن يكون مستأنفاً ، كأن قائلاً يقول : لم يتظاهرون بالإيمان وليسوا بمؤمنين في الحقيقة ؟ فقيل : يخادعون ، ويحتمل أن يكون بدلاً من قوله : يقول آمنا ، ويكون ذلك بياناً ، لأن قولهم : آمنا وليسوا بمؤمنين في الحقيقة مخادعة ، فيكون بدل فعل من فعل لأنه في معناه ، وعلى كلا الوجهين لا موضع للجملة من الإعراب . ويحتمل أن تكون الجملة في موضع الحال ، وذو الحال الضمير المستكن في يقول ، أي : ومن الناس من يقول آمنا ، مخادعين الله والذين آمنوا) [٢] على حين رجح الاستئناف فقط ، وذكر البقية بصيغة التمريض ، فقال : (وجاز في ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾ أن يكون مستأنفاً ، كأن قائلاً يقول : لم يتظاهرون بالإيمان وليسوا بمؤمنين ؟ فقيل : يخادعون ، قيل : وأن يكون بدلاً من " يقول" أو حالا من ضمير "يقول") [٣] .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني بوجهيه ، والوجه الأول من القول الثاني لصحة معناها ، ولسلامتها من الاعتراضات ...

ولكنني أرجح وجه الاستئناف من القول الثاني ، وذلك لأن جملة "يخادعون الله" بداية آية أخرى .

---

(١) انظر : الدر المصون ١/ ١٢٤، والكتاب ٣/ ٨٦ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك٣/ ١٣١ .

(٢) البحر المحيط١/ ١٨٤

(٣) النهر الماد١/ ٥١

٨٠- إعراب (لا برهان له) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا ﴾ [المؤمنون: ١١٧] .

اختلف في إعراب جملة (لا برهان له) على ثلاثة أقوال :

١-أن تكون في محل نصب صفة .

ذكر هذا القول الكرماني [١]، والزمخشري [٢]، وابن عطية [٣]، وأبو البقاء[٤] .

٢-أن تكون جملة معترضة .

ذكر هذا القول الزمخشري[٥] .

٣-أن تكون جواب شرط .

ذكر هذا القول ابن عطية[٦].

وأما أبو حيان فرجح القول الأول والثاني[٧] .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الجملة خلاف متعلق بالمعنى ، وذلك على النحو الآتي :

---

(١) انظر : غرائب التفسير٢/ ٧٨٦

(٢) انظر : الكشاف ٣/ ٢٠٦

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ١٩٢

(٤) انظر : التبيان ٢/ ٩٦٢

(٥) انظر : الكشاف ٣/ ٢٠٦

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ١٩٢

(٧) انظر : البحر المحيط ٦/ ٣٩١

١ -أن تكون صفة .

وهذا القول يلزم منه أن يكون هناك إلـٰها آخر يمكن أن يكون له برهان ، لذا قال الزمخشري : (وهي صفة لازمة ، نحو قوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام: ٣٨] جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان) [١]، والمقصود منها التهكم بمن يدعي إلاها مع الله[٢] .

٢ -أن تكون جملة معترضة بين الشرط وجوابه .

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون اعتراضا بين الشرط والجزاء ، كقولك : من أحسن إلى زيد لا أحق بالإحسان منه ، فالله مثيبه) [٣] .

وهذا القول لا اعتراض عليه ، إذ إن الجملة المعترضة تقع بين الشرط وجوابه[٤] .

وتبع أبو حيان الزمخشري فقال : (و(مِنْ) شرطية والجواب (فَإِنَّمَا) [٥]، و (لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) صفة لازمة لا للاحتراز من أن يكون ثم آخر يقوم عليه برهان فهي مؤكدة كقوله (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) ، ويجوز أن تكون جملة اعتراض إذ فيها تشديد وتأكيد فتكون لا موضع لها من الإعراب كقولك : من أساء إليك لا أحق بالإساءة منه ، فأسيء إليه) [٦] .

٣ -أن تكون جملة شرط .

يقول ابن عطية : (وذهب قوم إلى أن الجواب في قوله " لا برهان " وهذا هروب من دليل الخطاب من أن يكون ثم داع له البرهان .

---

(١) الكشاف ٣/ ٢٠٦

(٢) انظر : الكشاف ٣/ ٢٠٦

(٣) انظر : حاشية ابن المنير على الكشاف ٣/ ٢٠٦

(٤) انظر : شرح الكافية ٤/ ٩٥ ، ومغني اللبيب ٥٠٩

(٥) هذا نص كلام ابن عطية .

(٦) البحر المحيط ٦/ ٣٩١ ، وهو نص كلام الزمخشري وليس فيه إشارة إليه .

قال الفقيه الإمام القاضي وهذا تحفظ مما لا يلزم ويلحقه حذف الفاء من جواب الشرط وهو غير فصيح قاله سيبويه[١]) [٢] .

ففَرَّ مِنْ مفهومِ الصفةِ لِما يلزمُ مِنْ فسادِهِ فَوَقَعَ في شيءٍ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ، وهو حَذْفُ فاءِ الجزاءِ من الجملةِ الاسميةِ [٣] ، ويقول أبو حيان : (ومن ذهب إلى أن جواب الشرط هو (لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) هروباً من دليل الخطاب من أن يكون ثم داع له برهان[٤]، فلا يصح لأنه يلزم منه حذف الفاء في جواب الشرط ، ولا يجوز إلاّ في الشعر وقد خرجناه على الصفة اللازمة أو على الاعتراض وكلاهما تخريج صحيح) [٥].

ومسألة حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط مختلف فيها على أقوال :

١ -أن حذفها لا يجوز إلا في ضرورة الشعر .

وهذا قول سيوبة [٦]، والمبرد [٧]، وابن جني [٨]، وابن السراج[٩]، وابن الأنباري [١٠]، وابن عصفور [١١]،

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٦٤

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ١٩٢

(٣) انظر : الدر المصون ٨/ ٣٧٦

(٤) هذا نص كلام ابن عطية .

(٥) البحر المحيط ٦/ ٣٩١ ، وهو نص كلام الزمخشري وليس فيه إشارة إليه .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٦٤

(٧) انظر : المقتضب ٢/ ٧٢ ، والأصول ٣/ ٤٦٢

(٨) انظر : المحتسب ١/ ١٩٣

(٩) انظر : الأصول ٣/ ٤٦٢

(١٠) انظر : البيان في غريب القرآن ١/ ١٤١

(١١) انظر : شرح الجمل٢/ ١٩٩،٥٩٢ ، وضرائر الشعر ١٦٠

وابـــن أبي الربيــع [١]، وابـــن مالـــك [٢]،والـــرضي [٣] ، والمـــرادي [٤]، وابـــن هـــشام [٥]، والسيوطي [٦] .

٢-أن حذفها جائز في النثر والشعر ، وليس مختصا بضرورة الشعر .

وهذا قول الأخفش [٧]، والفراء [٨]، والنحاس [٩]، ومكي [١٠].

٣-أن حذفها جائز في النثر على قلة ، وفي الشعر على كثرة .

وهو قول آخر لابن مالك [١١]، وتبعه ابنه [١٢]، والشيخ خالد الأزهري [١٣] .

واستدل المجيزون على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١] ، وبقوله تعالى أيضا : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ [الشورى: ٣٠] بحذف

---

(١) انظر : البسيط٢/ ٨١٦

(٢) انظر : شرح التسهيل٤/ ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٦

(٣) انظر : شرح الكافية ٢/ ٢٦٣

(٤) انظر : الجنى الداني١٢٥

(٥) انظر : مغني اللبيب١٧١

(٦) انظر : الهمع ٢/ ٥٥٥

(٧) انظر : معاني القرآن١/ ١٥٨

(٨) انظر : معاني القرآن١/ ٢٣٢

(٩) انظر : إعراب القرآن ١/ ٢٨٢

(١٠) انظر : مشكل إعراب القرآن١/ ٨٣ ، ١٥٥

(١١) انظر : شواهد التوضيح ١٣٣ ، ١٣٦

(١٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٩

(١٣) انظر : السبعة في القراءات ٥٨١

الفاء في قراءة نافع وابن عامر[١]، وبقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨] برفع الكافين على قراءة طلحة بن سليمان[٢]، وبقوله – صلى الله عليه وآله وسلم – لأبى بن كعب: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)[٣]، والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجئ فاستمتع بها[٤]، وبقول الشاعر:

مَــن يَفعــلِ الحَـسَناتِ اللهُ يَـشْكُرُها   والـــشرُّ بالـــشرّ عنـــد الله مـــثلانِ

وبقول الآخر:

بَنِــي ثُعَــلٍ لا تَنْكَعُــوا العَنْــزَ شِربَهَــا   بنــي ثُعَــلٍ مَــن يَنكَــعِ العَنْــزَ ظَــالمُ[٥]

وأما أبو حيان فرجح القول الأول، إذ يقول: (وظاهر كلام بعض أصحابنا أن حذف الفاء في الضرورة إنما يكون إذا كان في الشرط جملة اسمية وليس الأمر كذلك بدليل قول الشاعر:

وَمَــنْ لاَ يَــزَلْ يَنْقَــادُ لِلْغَــيِّ وَالــصِّباَ   سَيُلْفَى عَلَى طُولِ الـسَّلاَمَةِ نَادِمـاً)[٦]

ويقول: (لا يجوز حذف الفاء من الجملة الأسمية عند سيوبة إلا في الشعر)[٧]، ورد ما استدل به المجيزون، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[الأنعام: ١٢١]: (الجواب محذوف، و(إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف)[٨].

---

(١) انظر: السبعة ٥٨١، وخرجت تخريجا آخر على أن تكون صلة لـ"ما" انظر: الحجة٦/ ١٢٩

(٢) انظر: المحتسب ١/ ١٩٢، وشرح الكافية ٤/ ١١١

(٣) انظر: صحيح البخارى ٣/ ٩٦ـ كتاب فى اللقطة ـ باب ـ هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق. وجاء فى أول ـ كتاب فى اللقطة.

وهذا الحديث لا يصلح للاحتجاج لوروده بلفظ آخر: وهو: (فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها) ٣/ ٩٢.

(٤) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح١٣٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/ ٢٣٣

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤

(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٥٠ مخطوط

(٧) الارتشاف ٤/ ١٨٧٢، وانظر: البحر المحيط ٧/ ٥٠١، ٨/ ١٢٠

(٨) البحر المحيط ٤/ ٢١٥.

والذي يظهر أن حذف الفاء ضرورة شعرية لقلة ما ورد منه في الكلام ، مع احتماله لأوجه أخرى ، والمحتمل لا يحتج به .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : القول الأول وهو إعراب الجملة صفة ، والقول الثاني وهو أن تكون جملة معترضة ، لصحتهما من جهة المعنى والصناعة وإن كان القول الأول عليه جمهور المعربين إلا أن القول الثاني أسلم من الأول ، لأنه لا يتبادر فيه إلى الذهن معنى غير لائق .

٨١- إعراب (تلقون) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة: ١] .

حيث اختلف في إعراب (تلقون) على أربعة أقوال :

١ -أن تكون صفة للأولياء

ذكر هذا القول الفراء[١] ، والنحاس [٢]، ومكي [٣]،والكرماني [٤]،والزمخشري[٥]، وابن عطية [٦]، وأبو البقاء [٧].

٢ -أن تكون حالا من فاعل "اتخذوا".

ذكر هذا القول النحاس[٨]، والحوفي[٩]، والكرماني[١٠]، والباقولي[١١]، والسخاوي[١٢] .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٣/ ١٤٩

(٢) انظر : إعراب القرآن٤/ ٤١٠

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن٢/ ٧٢٨ ، و الهداية الى بلوغ النهاية ١١/ ٧٤١٧

(٤) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٢٠٣

(٥) انظر : الكشاف٤/ ٥١٢

(٦) انظر : المحرر الوجيز٥/ ٢٦٧

(٧) انظر : التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٢١٧

(٨) انظر : إعراب القرآن ٤/ ٤١٠

(٩) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٥٠

(١٠) انظر : غرائب التفسير٢/ ١٢٠٣

(١١) انظر : كشف المشكلات٣/ ١٣٣٨

(١٢) انظر : جمال القراء١/ ٦٩٣

٣-أن تكون مستأنفة .

ذكر هذا القول الزمخشري[١]، ومكي [٢]،وأبو البقاء[٣] .

٤-أن تكون تفسيرية .

ذكر هذا القول أبو حيان [٤]، والسيوطي [٥] .

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث والرابع [٦] .

المناقشة :

اختلف في محل (تلقون) من الإعراب على قولين :

القول الأول : أن يكون لها محل من الإعراب ، فيجوز فيها وجهان :

الوجه الأول : أن تكون صفة .

والوجه الثاني : أن تكون حالا .

وعلى هذا القول يكون الوقف على "بالمودة"[٧] .

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح إلا أنه فاسد من جهة المعنى عند أبي حيان ، إذ يقول : (والحال والصفة قيد وهم قد نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً ، والتقييد يدل على أنه يجوز أن

---

(١) انظر : الكشاف٤/ ٥١٢

(٢) انظر : الهداية الى بلوغ النهاية ١١/ ٧٤١٧

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٢١٧

(٤) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٥٠

(٥) انظر : الإتقان٢/ ١٩٤

(٦) انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٥٠-٢٥١

(٧) انظر : المكتفى في الوقف٢١٤ ، والهداية الى بلوغ النهاية ١١/ ٧٤١٧ ، وجمال القراء١/ ٦٩٣

يتخذوا أولياء إذا لم يكونوا في حال إلقاء المودة ، أو إذا لم يكن الأولياء متصفين بهذا الوصف ، وقد قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ [المائدة: ٥١]، فدل على أنه لا يقتصر على تلك الحال ولا ذلك الوصف)[١] إلا أن السمين وابن حجر قد صححا المعنى فيهما ، يقول السمين : (ولا يَلْزَمُ ما قال لأنه معلومٌ من القواعدِ الشرعيةِ فلا مفهومَ لهما البتةَ) [٢]، ويقول ابن حجر : (والتقييد بالصفة أو الحال يوهم الجواز عند انتفائهما لكن علم بالقواعد المنع مطلقا فلا مفهوم لهما ويحتمل أن تكون الولاية تستلزم المودة فلا تتم الولاية بدون المودة فهي حال لازمة) [٣].

والقول الثاني : ألا يكون لا محل لها من الإعراب ، فيجوز فيها وجهان:

الوجه الأول : أن تكون استئنافية ، فتكون من باب الإخبار عنهم . وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "أولياء"[٤].

والوجه الثاني : أن تكون جملة تفسيرية لبيان موالاتهم وكيف تكون .

وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "بالمودة".

وهذا القول بوجهيه هو الراجح عند أبي حيان ، إذ يقول : ("تُلْقُونَ" بيان لموالاتهم ، فلا موضع له من الإعراب ، أو استئناف إخبار) [٥].

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٢٥١

(٢) الدر المصون١٠/ ٢٩٨

(٣)فتح الباري ٨/ ٦٣٤ ، وانظر : روح المعاني ٢٨/ ٦٧

(٤) انظر : المكتفى في الوقف٢١٤ ، و الهداية الى بلوغ النهاية ١١/ ٧٤١٧ ، و جمال القراء١/ ٦٩٣

(٥) البحر المحيط ٨/ ٢٥٠-٢٥١

الترجيح :

والذي يظهر لي بعد ذلك رجحان القول الثاني وهو ألا يكون لها محل من الإعراب بوجهيه ، وذلك لما يلي :

١ - لسلامته من الاعتراضات الوارد .

٢ - لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

الفصل الثاني

أسس الترجيح وتقويمها

من خلال ما سبق من مسائل الترجيح يتضح أن أبا حيان اعتمد على منهج معين يقوم على أسس تراعي خصوصية إعراب القرآن الكريم ، وتميزه عن أي نص عربي آخر ، وذلك لأنه كلام الخالق سبحانه عز وجل ، الذي هو أفصح كلام على الإطلاق ، قال تعالى : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ ...

يقول أبو حيان في ذلك : (....عادتنا في إعراب القرآن ، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه ، وأبعدها من التكلف ، وأسوغها في لسان العرب . ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرىء القيس ، وشعر الأعشى ، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات .

فكما أن كلام الله من أفصح كلام ، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه ، هذا على أنا إنما نذكر كثيراً مما ذكروه لينظر فيه ، فربما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه)[١]، ويقول : (فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح)[٢]، (والأولى حمل القرآن على الأولى والأفصح)[٣]، (لا ينبغي أن يحمل إلا على أحسن الوجوه في التركيب وفي المعنى ، إذ هو أفصح الكلام)[٤].

ولا ريب في فصاحة وبلاغة كلام الله عز وجل عن غيره من الكلام ، إذ هو قول مجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه .

يقول ابن خالويه : (أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٥٩

(٢) السابق ٤/ ٩٥

(٣) السابق ١/ ٣١٧

(٤) السابق ١/ ٣٩١

القرآن ، لا خلاف في ذلك)[١] ، ويقول ابن جني : (ولغته أفصح اللغات) [٢]، ويقول الفراء : (والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)[٣] ، ويقول الزجاج : (القرآن محكم لا لحن فيه ، ولا فيه شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب)[٤] ، لذلك عد كلامه عز وجل هو المعيار الدقيق للبلاغة والفصاحة ، يقول المبرد : (يقال بنو فلان أفصح من بني فلان ، أي أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش) [٥] ، وكذلك إعرابه ، فقد تواترت نصوص العلماء على خصوصية تميزه عن غيره من الكلام .

يقول المبرد : (والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب)[٦] ، ويقول ابن جني (والقرآن يتخير له ولا يتخير عليه)[٧]، ويقول السيرافي : (ليس في القرآن ضرورة)[٨]، ويقول الأنباري : (والقرآن ليس فيه ضرورة) [٩]، ويقول الطبري : (وتوجيه تأويل القرآن إلى الأشهر من اللغات، أولى من توجيهه إلى الأنكر، ما وُجد إلى ذلك سبيل)[١٠] ، ويقول أيضا : (والذي هو أولى بكتاب الله عز وجل أن يوجَّه إليه من اللغات ، الأفصح الأعرفُ من كلام العرب ، دون الأنكر الأجهل من منطقها) [١١]، ويقول أيضا : (وذلك أن كتاب الله جل ثناؤه نزل بأفصح لغات

---

(١) المزهر ١/ ١١٣

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٣٠

(٣) معاني القرآن ١/ ١٤

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣١

(٥) الفاضل ١١٣

(٦) الكامل في اللغة ٣/ ٣٠

(٧) المحتسب ١/ ٥٢

(٨) شرح السيرافي ١/ ٢١٠

(٩) الإنصاف ٢/ ٤٣٥

(١٠) جامع البيان في تأويل آي القرآن ٥/ ٣٣٧

(١١) السابق ٣/ ٢١٠

العرب، وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذّ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهومٌ ووجه معروف)[١]، ويقول النحاس : (ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ)[٢]، ويقول ابن أبي الربيع (ولا يحمل الكتاب العزيز على القليل ، ونحن قادرون على الكثير من كلام العرب)[٣]، ويقول الرضي : (والقران لا يجوز على غير المختار)[٤]، ويقول ابن هشام في الجهات التي يعترض فيها على المعرب : (أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن إلا في **ألفاظ التنزيل** فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجنبها وأمثالها)[٥]، ويقول ابن القيم : (لا يَجوزُ أَنْ يُحملَ كلامُ الله عزَّ وجلَّ ويُفسَّر بِمُجردِ الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يَحتملُه تركيبُ الكلام ، ويكون الكلامُ به له معنىً ما ، فإنَّ هذا المقام غَلِطَ فيه أكثرُ الْمُعربِيْن للقرآن ، فإِنَّهم يفسرون الآية ويعربونها بِما يحتمله تركيب تلك الجملة ، ويُفهَمُ من ذلك التركيب أَيُّ معنىً اتفقَ ، وهذا غلطٌ عظيمٌ يقطعُ السامعُ بأَنَّ مُرادَ القرآن غيره ، وإن احتمل ذلك التركيبُ هذا المعنى في سِياقٍ آخرَ وكلام آخر ، فإِنَّه لا يَلزمُ أن يحتمله القرآن)[٦] ، ويقول أيضا :(للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانية فإن نسبة معانية إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم فكما

---

(١) السابق١٢/ ٣٢٢

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٣٦٩

(٣) البسيط ٢/ ١٠٤٥

(٤) شرح الكافية ١/ ٤٧٣

(٥) المغني ٧١٠

(٦) بدائع الفوائد ٣/ ٥٣٧

أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين فكذلك معانية أجل المعاني وأعظمها وأفخمها فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه)[١] .

وقد ذهب شيخنا أ.د محسن العميري إلى أن القول بالخصوصية يؤدي إلى رد بعض القراءات المتواترة ، إذ يقول : (والاحتجاج بأن القرآن لا يحمل على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ ، ومن ذلك قراءة حمزة "تساءلون به والأرحام") [٢] .

والقول بأن حمل القرآن على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ إلخ بحاجة إلى تحرير ، لأن الرفض إن كان يقصد به من جهة الصناعة النحوية فهذا لا غبار عليه ، لأن اعتماد النحاة في وضع القواعد إنما يكون على المطرد من كلام العرب ، وإن كان يقصد بالرفض إنكار بعض القراءات المتواترة فهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة عن النبي ﷺ .

هذا وقد اعتمد أبو حيان في مسائل الترجيح لكتاب الله على أسس معينة انطلق منها ، وهي على النحو الآتي :

أولا : الترجيح بالإجماع :

والمراد به : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ومن تبعهم على مسألة من مسائل النحو .

وهو حجة في إثبات الحكم النحوي ، لأن مستنده قائم على السماع والقياس ، يقول ابن جني: (إن

---

(١) بدائع الفوائد ٣/ ٥٣٨

(٢) القلب في القصة ٤٨ .

إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا اعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فأمَّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه)[١] .

فيجب الالتزام به وعدم مخالفته ، لأنه عند النحويين يعد دليلا ، وحجة لإثبات الحكم النحوي ، فكما اعتد به معربو القرآن وغيرهم[٢] كذلك اعتد به أبو حيان ، إذ يقول : (والأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه) [٣]،(والأجود الحمل على ما لا خلاف فيه)[٤].

فمن ذلك مثلا اعتماده عليه في مسألة نعت الضمير[٥] ، وفي إعمال اسم الفاعل عمل فعله[٦] ، والمطابقة بين عطف البيان ومتبوعه[٧] ، و"أن ومعمولها لا يقع حالا "[٨] ، والبدل والحال لا يفسران الضمير المبهم[٩] ، وإقامة المفعول الأول نائبا عن الفاعل في باب أعطى وكسى[١٠] .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان ما يلي :

أولا : اضطرابه في القول به بعد تنصيصه عليه .

كمسألة نعت الضمير[١١] .

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٩

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٠٠ ،و٢/ ٢٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، ومغني اللبيب ١٠٩

(٣) البحر المحيط ٣/ ٣٨٠

(٤) السابق ٣/ ٤١٣

(٥) انظر : المسألة (٦٧) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٤٩) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٤) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٢٣) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٦١) من الفصل الأول .

(١٠) انظر : المسألة (١٦) من الفصل الأول .

(١١) انظر : المسألة (٦٧) من الفصل الأول .

ثانيا : اعتماده عليه من باب العصبية وحب المخالفة أحيانا .

وذلك في الرد على بعض معربي القرآن ، فنجد أبا حيان يختار قولا معينا في المسألة فإن رأى غيره قد اختاره فإنه ردّه محتجا عليه بأنه ليس في المسألة إجماع !!

ومن **ذلك** مثلا : مسألة تعدد الخبر[١] .

ثالثا : رده أقوالا بحجة أنه لا يعلم أحدا قال بها .

ومن **ذلك** مثلا : تكرار البدل والمبدل منه واحد[٢] ، وتكرار عطف البيان[٣] .

وهذا لا يقبل من أبي حيان ، لأن الاحتجاج بالنفي لا يلزم غيره القول به ، فلعل في المسألة دليلا قيل به لم يبلغ أبا حيان ، وكما قيل :

وقل لمن يدعي في العلم فلسفة   حفظت شيئا وغابت عنك أشياءُ .

مع إهمال أبي حيان لدليل القياس في المسألة هنا ، ولعل هذا من آثار نزعته الظاهرية .

رابعا : عدم اعتداده بإجماع المعربين .

ومن **ذلك** مثلا : إعراب (لا تجزي) مضافا إليه في قوله تعالى : (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) [٤] ، وفي إعرب (غير) استثناءا لا حالا في قوله تعالى : (غير محلي الصيد) [٥] .

ولا أرى هذا مما يؤخذ على أبي حيان ، لأن معربي القرآن كالزمخشري ، وابن عطية ، ومكي ، وأبي البقاء وغيرهم لا يعدون في نظر أبي حيان بمجتهدين ، بل عد بعضهم كالزمخشري غير نحوي[٦] !! لذا كان يتعقبهم ويرد عليهم .

---

(١) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٥٤) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٥٣) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٤٨) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٢٩) من الفصل الأول .

(٦) ذكر ذلك عنه تلميذه ابن مكتوم . انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٨٢

خامسا : جعل قول الجمهور كالإجماع كما في مسألة نعت النكرة بالمعرفة والعكس ، ومع ذلك فقد خالف الجمهور في مسألة العامل في "إذا الشرطية ".

ثانيا : الترجيح بالسماع :

والمراد بالسماع : (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذ في كلامهم) كما عرفه ابن الأنباري[1]، أو (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت) كما عرفه السيوطي[2].

وقد اعتنى به أبو حيان عناية خاصة به شأنه في ذلك شأن النحويين عامة . فقد اعتمد عليه في إثبات القواعد والأحكام النحوية ، إذ يقول : (ومذهبنا في إثبات الأحكام النحوية أنا نرجع فيها إلى السماع ، فلا نثبت شيئا من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه ، ولا نثبت شيئا منه بالقياس ، لأن كل تركيب له شيء يخصه ، فلو قسنا شيئا على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة ، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها .

والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع ، فلا نثبت الأحكام بالقياس ، إنما نثبتها بالسماع .

ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع)[3]، ويقول أيضا : (العجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من غير أن يسمع من التركيب نظائر !!

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥

(٢) الاقتراح ٩٠

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ١٥٣ مخطوط

وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية ، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد في اللغة العربية ، كذلك لا يجوز في التركيب ، لأن جميع ذلك أمور وضعية ، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان) [١].

ويشترط في السماع أن يكون مطردا لا يتطرق إليه الاحتمال[٢] ، سواء أكان مصدره بصريا أم كان مصدره كوفيا ، إذ يقول: (ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل) [٣]، ويقول: (ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون...) [٤]، ويقول : (ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)[٥] ، (ومن سمع حجة على من لم يسمع)[٦] ....

وعلى ذلك احتج بالقرآن الكريم وقراءاته متواترها وشاذها ، وكلام العرب ، ولم يحتج بكلام النبي ﷺ لأمرين :

أ- لجواز روايته بالمعنى .

ب-لوقوع اللحن فيما روي من الأحاديث ، لأن أكثر الرواة كانوا من غير العرب ، إذ يقول: (وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم

---

(١) التذييل والتكميل ٣ / ١٥٣ مخطوط .

(٢) وهذا من آثار المنهج البصري عليه .

(٣)البحر المحيط ١/ ٥٠٤

(٤) السابق٣/ ١٦٧

(٥) السابق٥/ ٣٨٣

(٦) السابق ٥/ ٣٩٨

وأضرابها ؟ فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث)[١]، وقد سبقه إلى هذا ابن الضائع[٢] .

فكما اعتمد على السماع في إثبات الأحكام النحوية كذلك اعتمد عليه في الترجيح في إعراب القرآن الكريم ، وذلك على النحو الآتي :

١ -الترجيح بالقراءات القرآنية .

وهو منهج متبع عند معربي القرآن الكريم ومفسريه[٣]، وذلك لسببين :

أحدهما : لأن القرآن يفسر بعضه بعضا[٤]، والقراءات تساعد على تفسير المعنى المراد .

ثانيهما : لأن الأصل في القراءات اتفاقها في المعنى ، يقول ابن الحاجب : (وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حمله على القراءة الموافقة للأخرى أولى ، لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني ، والأصل اتفاقهما) [٥]، ويقول السمين : (والأصل توافق القراءات) [٦]، ويقول أيضا : (توافق القراءتين في معنى واحد أولى ، هذا ما لا نزاع فيه) [٧]، ويقول السيوطي : (اذا جاءت قراءة أخرى في ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين فينبغي أن يترجح) [٨].

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ١٦٩-١٧٠ مخطوط ، وانظر : التذييل ٢/ ٢٤٤.

(٢) انظر : الاقتراح ٨٧، والهمع ١/ ٣٩٣ ، وخزانة الأدب ١/ ١٠ ، وأبو حيان النحوي ٤٣٠، والشاهد وأصول النحو٦٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١١٥ ، وإعراب القرآن ١/ ٢٩٠ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/ ٥٥٢ ، والمحرر الوجيز١/ ٢٤٧

(٤) انظر : الكشاف ٢/ ٤٣٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٣٥٣

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٩

(٦) الدر المصون ٣/ ٥٥

(٧) السابق ١٠/ ٢٥٣

(٨) الإتقان ١/ ٥٣٣ ، وقد طبق ذلك ابن هشام في المغني ١٦٥، ٧٨٠

وقد اعتمد أبو حيان عليه في الترجيح كغيره من المعربين ، فمن ذلك مثلا : ترجيحه الوصفية في (الحي) على غيره من الأوجه الأخرى[١] ، وترجيحه أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة على النافية في قوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبادًا أَمْثَالُكُمْ ﴾[٢] ، إلا أن أبا حيان لم يلتزم بهذا الأساس مرجحا في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ ، إذ رد على أبي علي الفارسي حين أعرب (هو) ضمير فصل لا مبتدأ اعتمادًا على قراءة نافع وابن عامر بإسقاط (هو).

إذ يقول أبو حيان : (وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء ، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين وتركيب إحداهما على الأخرى ، وليس كذلك . ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد ، ولكل منهما توجيه يخالف الآخر ، كقراءة من قرأ : (وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) بضم التاء ، والقراءة الأخرى : (بِمَا وَضَعَتْ) بتاء التأنيث فضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم ، وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى ، وهذا كثير في القراءات المتواترة . فكذلك هذا يجوز أن يكون هو مبتدأ في قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى ، ولكل من التركيبين في الإعراب حكم يخصه)[٣]، وتبعه ابن عاشور فقال : (والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر ، تكثيرا للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي (ﷺ) ، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادا لله تعالى ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني ، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر ، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب ، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني ، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن ، ولذلك

---

(١) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (١١) من الفصل الأول .

(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٢٥ ، وقد مر هذا في المسألة (١٠) من الفصل الأول .

كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى ؛ ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مرجحا ..)[١] .

ولعل السبب في رد أبي حيان قول أبي علي الفارسي ما يلزم عنه من الترجيح بين القراءات المتواترة ، وأبو حيان لا يرى بذلك ، إذ يقول : (وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة) [٢]، ولا شك أن بين المسألتين بونا شاسعا ، فالترجيح بين القراءات يكون في تفضيل قراءة على أخرى ، وهذا لا ينبغي لأنها جميعها منزلة من عند الله عزوجل على النبي ﷺ[٣]، أما الترجيح بالقراءة على صحة وجه إعرابي ليس فيه تفضيل بين قراءة على أختها ، بل هذا من باب استواء القراءات في المعنى .

وما ذهب إليه أبو حيان مخالف لما استقر عند معربي القرآن ومفسريه ، إذ القرآن يفسر بعضه بعضا ، والقراءات الأصل فيها توافقها في المعنى ، لذا أرى مراعاة هذا الأصل في إعراب القرآن خاصة ، والله أعلم

٢-الترجيح بكلام العرب .

فكلام العرب يحتج به إن ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم [٤] .

ومن ذلك مثلا : ترجيحه الحالية في (تقتلون) على الأوجه الأخرى[٥] ، وكثرة وقوع الماضي

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٥٥

(٢) البحر المحيط٢/ ٢٧٥

(٣) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٦٢

(٤) انظر : الاقتراح ٩٠

(٥) انظر : المسألة (٣٧) من الفصل الأول .

من غير "قد" حالا[١] ، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٢]، وأن المشهور في"كلام العرب أن "الأحقاب " ظرف[٣] ، وإن لم يكن في المسألة سماع عن العرب أو كان السماع قليلا فإنه لا يأخذ به ، كما في مسألة إبدال الجملة[٤] من الجملة ، ومجيء "سوّى" بمعنى "صير"[٥] ، ومجيء الفاعل بعد المصدر المنون[٦] ، وإضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل به[٧] ، واستعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب[٨] ، ومجيء "ما" نكرة موصوفة[٩] .

هذا ومما يلاحظ على أبي حيان في مسألة الترجيح بالسماع أمران :

الأول : أنه لا يراعي نظائر الآية في الموضع المختلف في إعرابه ، ولعل ذلك لأنه يراعي سياق الآية في الموضع نفسه ، إذ كل آية لها حكمها الخاص من جهة السياق ، فلا تصلح للتنظير بها في كل موضع .

وليس هذا بصواب في نظري ، لأمرين :

١-لأن كتاب الله يفسر بعضه بعضا .

٢-لأن القرآن الكريم يعد في حكم سورة واحدة ، إذ نزل جملة واحدة إلى السماء الدنيا كما

---

(١) انظر : المسألة (٣٥) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٥٧) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٢٧) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٧٤) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٦١) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٥٥) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٦٤) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٦٨) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول .

صح الخبر عن ابن عباس رضي الله عنه[١] . فربطه بسياقه العام أولى من قصره على الجملة الواحدة أو الجمل السابقة للتركيب واللاحقة له [٢].

وعلى هذا معربو القرآن ومفسروه [٣]، وأستثني الزمخشري فإنه خالفهم في ذلك [٤].

وقد اعترض ابن هشام على من لم يراعه في كتاب الله ، فقال في الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها : (أن يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه) [٥]، وتبعه السيوطي ، فقال : (أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله فربما خرج كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه)[٦].

الثاني : اتخاذه عدم السماع في المسألة دليلا على منعها كما في مجيء الفاعل بعد المصدر المنون[٧]، مع إهماله للقياس في هذه المسألة ، والقياس هو أحد الأدلة المعتبرة ، ولعل هذا من آثار نزعته الظاهرية .

ثالثا : الترجيح بالمعنى :

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٧٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٥١ ، والهداية ١٢/ ٨٣٦٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ١٦ .

(٢) انظر : أثر السياق في النظام النحوي ١٧٧ ، ومنزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٣١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٥/ ٧٨ ، والناسخ والمنسوخ ٦٣٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢١٨ ، والكشاف ٤/ ٦٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٦ ، والهداية ١٢/ ٧٨٥٥ ، والدر المصون ١٠/ ٥٦١ ، والنشر في القراءات العشر ١/ ٢٦٤ .

(٤) الكشاف ٤/ ٦٥٨ ، .

(٥) مغني اللبيب ٧٧٣

(٦) الإتقان ١/ ٥٣٢

(٧) انظر : المسألة (٥٥) من الفصل الأول .

والمراد به المقصد ، والدلالة ، والمضمون ، والمفهوم [١].

وقد اهتم النحاة بالمعنى اهتماما كبيرا ، وجعلوه الأساس الذي يبنى عليه الإعراب [٢]، يقول المبرد : (كل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود) [٣] ، فالمعيار للحكم النحوي هو المعنى ، لذلك عد ابن هشام من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها معرفة معنى ما يعربه ، يقول : (وأول واجب على المعرب ، أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً) [٤] ، وقد سبقه عبد القاهر فقال : (لا يُتَصوَّر أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه)[٥] ، لذا اشتهرت عنهم مقولة جامعة ، ألا وهي : (الإعراب فرع عن المعنى)[٦] ، وأصبحت كالمسلمة بها عندهم ...

واعتمده أبو حيان مرجحا في أعاريبه ، وذكر ذلك بعبارات مختلفة كـ(الراجح من حيث المعنى) [٧]، و (والمعنى صحيح) [٨]، (وهذا معنى متكلف) [٩]، (والمعنى عليه متمكن) [١٠]، (والمعنى على نظمه في غاية الوضوح) [١١]، (ولا يستقيم هذا المعنى) [١٢]، (ولو أريد بالآية

---

(١) انظر : لسان العرب ، وتاج العروس مادة : (عنا)

(٢) انظر : المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ١/ ٣٠٧.

(٣) المقتضب ٤/ ٣١١.

(٤) مغني اللبيب٦٨٤

(٥) دلائل الإعجاز : ٥٣-٥٤

(٦) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٠٢ ، والإتقان ١/ ٥٢٨ .

(٧) البحر المحيط ١/ ١٨٢

(٨) السابق ٣/ ٤٠٧

(٩) السابق ٦/ ٤٦

(١٠) السابق ٤/ ٢٠١

(١١) البحر المحيط ٧/ ٣٦٩

(١٢) السابق ٢/ ٩٩

هذا المعنى لجاء على أفصح تركيب وأحسنه) [١] ....

والترجيح بالمعنى ينقسم عنده إلى ثلاثة أقسام :

١-الترجيح بمعنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) . ومن ذلك مثلا : إعراب (مقام إبراهيم) [٢] .

٢-الترجيح بمعنى الكلام والجملة (المعنى الدلالي للتركيب) .

ومن ذلك مثلا : إعراب (وتدلوا بها إلى الحكام) [٣] .

ولا بد في الترجيح فيهما من مراعاة سياق الآية ، وما ورد من التفسير بالمأثور [٤].

لذا بين أبو حيان في مقدمة كتابه أن (علم التفسير ليس متوقفاً على علم النحو فقط كما يظنه بعض الناس) [٥] بل لا بد للمفسر من علوم أخرى يحتاج إليها ومنها (تعيين مبهم ، وتبيين مجمل ، وسبب نزول ونسخ ، ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ) [٦] .

٣-الترجيح بالمعنى النحوي :

وهو المعنى الذي يبنى على أساسه الحكم النحوي .

---

(١) السابق ٣/ ٤٣٠

(٢) انظر : المسألة (٤) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٥٩) من الفصل الأول .

(٤) والمراد بالتفسير بالمأثور : هو تفسير القران بما أثر عن الرسول – صلى الله عليهوسلم – ، والصحابة –رضي الله عنهم، والتابعين –رحمهم الله – ، فيدخل فيه أسباب النزول .

انظر : مناهل العرفان ٢/ ١٠ ، التفسير والمفسرون ١/ ١٥٤ .

(٥) البحر المحيط ١/ ١١١

(٦) البحر المحيط ١/ ١٠٧

ومن ذلك مثلا : إعراب (سبع سموات) [١] .

هذا ولم يعتد أبو حيان بالترجيح بالوقف أعني وقف القراء على الآيات ، ولعل ذلك لأنه يرى أن الوقف مسألة اجتهادية ، وليس فيه اتفاق من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، ولأن الوقف يأتي في المرحلة التالية للمعنى ، إذ المعنى هو المقدم ، والوقف إنما يبنى عليه ، لذلك يقول : (وقد ذكر المفسرون في علم التفسير الوقف وقد اختلف في أقسامه فقيل تام وكاف وقبيح وغير ذلك . وقد صنف الناس في ذلك كتبا مرتبة على السور ككتاب أبي عمرو الداني وكتاب الكرماني وغيرهما ومن كان عنده حظ في علم العربية استغنى عن ذلك) [٢]، لذلك لم يأخذ به في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] [٣]، وفي قوله ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يوسف : ٣٤] [٤].

وهذا اجتهاد منه ، ولكنني أرى أن الوقف الذي عليه إجماع القراء أو أكثرهم يجب الأخذ به في أعاريب القرآن .

رابعا : الترجيح بأصول الصناعة النحوية .

ويقصد بها : قواعد الأبواب النحوية وأحكامها المستمرة [٥]، فهي النتاج لأدلة النحو .

فالبصريون أقاموا الصناعة على المطرد والكثير والغالب دون القليل والنادر والضعيف والشاذ والضرورة على حين أقامها الكوفيون على القليل والشاذ [٦] ..

---

(١) انظر : المسألة (٦١) من الفصل الأول .

(٢) البحر المحيط ١/ ١٣٣

(٣) انظر : المسألة (١) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٧١) من الفصل الأول .

(٥) انظر : قياس العكس ١/ ١٣٤

(٦) انظر : الأصول في النحو ١/ ٢٥٧ .

ولا ريب أن الأخذ بمنهج الكوفيين مطلقا يؤدي إلى اضطراب الأصول والتباس الصناعة ...

لذا اعتمد أبو حيان على منهج البصريين في الجملة في مسائل الترجيح في إعراب القرآن ، فقال : (فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله ، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح)[١]، (ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ) [٢]، (ولا ينبغي أن يحمل القرآن إلا على ما اقتضاه ظاهر التركيب) [٣]، و(الضرورة والقليل لا يحمل كلام الله عليها) [٤]،(وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حد ما يجري في شعر الشنفرى والشماخ ، من تجويز الأشياء البعيدة والتقادير المستغنى عنها ، ونحن ننزه القرآن عن ذلك)[٥]...

وهذا من جهة الأعم الأغلب عنده ، وإلا فقد يضطر فيخرج الآية على وجه إعرابي مرجوح لقلته ، لأنه أولى الأوجه المذكورة في الآية ، كما في قراءة ﴿ **إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم** ﴾[٦] ، وقراءة (إنّ هذان لساحران) [٧] ، لذلك يقول : (والحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد)[٨]، وقد تبعه ابن هشام فقال : (وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه) [٩]، وكلاهما متأثر بابن جني القائل : (باب الحمل

(١) البحر المحيط : ٢/ ٩٧

(٢) السابق ٢/ ٣٧٠

(٣) السابق ٨/ ٥١٨

(٤) السابق ١/ ٣٩٢

(٥) السابق ١/ ٥٥٦

(٦) السابق ٤ / ٤٤٠

(٧) السابق ٦ / ٢٣٨

(٨) السابق ١/ ٥١٦

(٩) مغني اللبيب ٧٢١

على أحسن الأقبحين) [١] ، وهذا لا غبار عليه .

ومن أصول الصناعة التي رجح بها :

- **الإعمال :**

- ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها[٢] .

- ما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها[٣] .

-(أن) لا تعمل في الأحوال[٤] .

-لا يعمل القول في المفردات[٥] .

- العامل في المفعول له لا يقتضي اثنين إلا بالعطف أو البدل[٦] .

- لا يعمل أفعل التفضيل في المفعول به[٧] .

-العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[٨] .

- العامل في إذا الشرطية شرطها[٩] .

---

(١) الخصائص ١/ ٢١٢

(٢) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٣٤) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٦٦) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٢٤) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٢٢) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٧٤) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

- الإسناد :

إذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل به إلى الإسناد اللفظي[١] .

- لا يكون الفاعل جملة[٢] .

- الإخبار :

- تعدد الخبر[٣] .

- لا يصح تعدد الأخبار إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة[٤] .

- لا يفصل بين الخبر والمبتدأ بأجنبي[٥] .

- النواسخ :

- تعدد خبر كان[٦] .

- يجيء خبر كان ماضيا من غير تقدير "قد"[٧] .

-"ضرب" لا يكون من باب ظن[٨] .

- حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصارا قليل[٩] .

---

(١) انظر : المسألة (١٥) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (١٥) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٢) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٨) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٧) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (١٣) من الفصل الأول .

- **التنازع :**

- إعمال الفعل الأول قليل وضرورة[١] .

- **الحال :**

- الأصل في الحال أن تكون مشتقة[٢] .

- لا يجوز الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له[٣] .

- جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر[٤] .

- جواز مجي الماضي حالا من غير تقدير " قد "[٥] .

-جعل المصدر حالاً لا يطرد إلا مع أما[٦] .

- **التمييز :**

-التمييز لا يكون إلا نكرة[٧] .

- **حروف الجر :**

- إضمار حرف الجر مع "أن " و"أنّ" مطرد[٨] .

---

(١) انظر : المسألة (٤٢) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٣٠) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (١٩) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٣٣) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٣٥) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٢٥) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (١٨) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٢٢) من الفصل الأول .

- الخفض على الجوار في غاية الشذوذ والقلة[١] .

- **الإضافة :**

- يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف[٢] .

- الكاف لا تكون اسما إلا في الشعر[٣] .

- **التوابع :**

-الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس[٤] .

- لا يجوز حذف المؤكد وإبقاء التوكيد[٥] .

- عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام[٦] .

- المشهور في عطف البيان أنه يكون بالجوامد[٧] .

- يجوز الفصل بالظرف أو المجرور والقسم والحال بين العاطف ومعطوفه إذا كان العاطف أكثر من حرف[٨] .

- يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٩] .

---

(١) انظر : المسألة (٦٥) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٤٧) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٤٦) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (١٨) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٥٣) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٣٢) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٥٧) من الفصل الأول .

- العطف على الموضع لا بد له من محرز[١] .

- البدل على نية تكرار العامل[٢] .

- البدل بالمشتقات ضعيف وقليل[٣] .

- إذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل[٤] .

- البدل من البدل جائز [٥].

- لا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي[٦] .

- بدل الاشتمال الغالب فيه أن يكون بالمصادر[٧] .

- **الاختصاص :**

- التخصيص لا يكون بالنكرات ، ولا بأسماء الإشارة[٨] .

-**الشرط :**

- لا يجوز حذف الفاء في جواب الشرط إلا في الضرورة[٩] .

---

(١) انظر : المسألة (٥٥) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٧٤) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٣٠) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٣) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٥٤) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٣) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٦٥) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٣٧) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٨٠) من الفصل الأول .

- جملة الشرط لا محل لها من الإعراب[١] .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان في أصول الصناعة ما يلي :

١- اضطرابه في بعض ما رجحه من أوجه إعرابية ، فقد يرجح قولا ثم ينقضه في موضع آخر ، وهذا مذكور في ثنايا البحث كثيرا[٢] .

٢- عدم حمله القراءة المتواترة في بعض المواضع على القليل أو الشاذ إذا خالفت القاعدة ، بل يبني عليها قاعدة !! ، معللا ذلك بقوله : (إذا كنا نبني القواعد بقول عربي نقل بالآحاد فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله أولى)[٣]، لأن الحكم بقلتها أو ردها في نظره طعن في صحتها ، إذ يقول : (والذي نذهب إليه إن صحت الرواية من إثبات القراء وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين وروايتهم)[٤]، ويقول : (والذي نختاره ونقوله : إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه) [٥]، وذلك ما ورد في قراءة حمزة : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بجر الأرحام[٦] ، وقراءة ابن عامر : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالفصل بين المضاف والمضاف إليه[٧].

٣- احتجاجه بأسلوب القرآن الكريم على حكم نحوي ، إذ يقول في إعمال الفعل الأول في التنازع : (وقد قال النحاة إنه لم يرد في القرآن لقلته) [٨] ، وقال الرضي : (وإلا لكان أفصح

---

(١) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة ( ) من الفصل الأول .

(٣) النكت الحسان ١٧٩

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣١

(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٣٨

(٦) انظر : المسألة (٥، ٩، ٢٠، ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٤) .

(٧) انظر : المسألة (٥٧) .

(٨) البحر المحيط ٤/ ٣٤٢ ، وانظر : المسألة (٤٢) .

الكلام أي القرآن على غير المختار) [١] .

وهذا مردود عند الشلوبين الصغير ، (لأن القرآن لم يلزم فيه أن تكون عبارته كلها جارية على الأكثر ، ولا على الأقوى في القياس) [٢] ، وهو كما قال ، لذلك تنبه أبو حيان إلى ذلك في تذييله فقال رادا على الشلوبين الصغير : (والذي يدل على ترجيح قول البصريين في اختيارهم إعمال الثاني نقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل)[٣] .

وهناك فرق بين الاحتجاج بالقرآن على حكم نحوي ، والاحتجاج به على ترجيح وجه إعرابي فيه . فأما الآول فلا يقتصر فيه على القرآن وحده بل يحتج به وبكلام العرب شعرها ونثرها، مع ما يلزم من ذلك من تعدد الأنحاء في العربية ، أما الثاني فهو من خصائص أسلوب القرآن على غيره ، فالقرآن يفسر بعضه بعضا ، لذلك أرى من الخطأ الاحتجاج بمقولة (لم يرد في القرآن) إلا إن كان الغرض من ذلك الإخبار لا الاحتجاج بها والاحتكام إليها ....

وقد احتج بهذه المقوله ابن هشام فقال : (في قِرَاءَة الحرميين ﴿ أَمَن هُوَ قَانِت آنَاء اللَّيْل ﴾ [الزمر: ٩] ، وَكَون الْهمزَة فِيهِ للنداء هُوَ قَول الْفراء ويبعده أَنه لَيْسَ فِي التَّنْزِيل نِدَاء بِغَيْر يَا ....) [٤] ، ولا يلزم ما قال ، لاحتمال أن تكون الهمزة للنداء هنا .

٤-قياسه على الظاهرة النحوية إذا كثرت في الشعر العربي دون مراعاة كثرتها في النثر ، مما يؤدي إلى إخراجها من زي الضرورة والقياس عليها ، إذ يقول : (وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة)[٥]...

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢١٠ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٧/ ٨٧ .

(٣) التذييل والتكميل ٧/ ٨٧ .

(٤) مغني اللبيب ١٨

(٥) البحر المحيط ٢/ ١٥٦ ، وانظر : المسألة (٥٧) .

وهذا من أبي حيان مخالفة لمقاصد النحاة ومنهجهم في الاستقراء والقياس ، وقد كفانا مئونة الرد عليه الإمام المجتهد الشاطبي رحمه الله ، إذ يقول : (هاهنا قاعدة هي من المتقدمين على بال ، ويغفلها أكثر المتأخرين إلا من فهم مقاصد المتقدمين ، وحذا حذوهم ، وذلك أن إثبات السماع من جهة أنه سُمع ، أو نفيُ السماع من جهة لم يبلغ النافي ذلك سهل يسير ، لأنه نقل وإخبار عن أمر محسوس لا ينكره عاقل .

وأما إثباته أو نفيه ، من جهة ما يقاس عليه أو لا يقاس ، فليس بالسهل ولا باليسير ، فلذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يُعد من صلب كلام العرب وما لا يعد لم يثبتوا شيئا إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة العرب ، ومداخلة كلامها ، وفهم مقاصدها ، إلى ما ينضم ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال ، التي لا يقوم غيرها مقامها ، فبعد هذا كله ساغ لهم أن يقولوا : هذا يقاس ، وهذا لا يقاس ، هذا يقوله من لا يقول كذا . وهذا مما استغني عنه بغيره إلى غير ذلك من الأحكام التي لا يفضي بها إلا من اطلع على مآخذ العرب ، وعرف مآل مقاصدها .

وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن ، ومن فهم كلام الأئمة في تواليفهم لم يخف عليه ما ذكر .

.... فليتحفظ الوارد على أمثال هذه المسائل ، فالمتقدم أعرف بمآخذ هذا الكلام من المتأخرين ، ولذلك نرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين ، ويتحامون الاعتراض عليهم ، بل يقلدون نقلهم وقياسهم ، وويحتجون لهم ما استطاعوا ، مراعاة لهذه القاعدة ، فيظن الشادي في النحو أن ذلك من باب التعصب للمذهب ، وليس كذلك فاعلم)[1] ، ثم يخص أبا حيان بقوله : (حدثنا شيخنا الأستاذ عبد الله بن الفخار -رحمة الله عليه – قال : أخبرني من أثق به من

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٤٩٣-٤٩٥ ، وانظر : ٤/ ١٨٠-١٨٢ ، ٣/ ٤٥٧-٤٥٨ ، وضوابط الفكر النحوي ١/ ٤٧٢

أصحابنا – يعني تلميذه الشيخ أبا جعفر الشَّقوي شيخنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة ، فسأله عن مذهب مدرسي العربية بغرناطة في هذه المسألة[١] .

قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، ثم قام ، فأخرج لي مبيَّضة على تسهيل ابن مالك ، وقرأ عليه وجه القياس . وأنشد له من السماع أبياتا كثيرة [٢] .

قال الأستاذ : يرحم الله أبا حيان لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المقرئين ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا – يعني متصرفا - لو كان جائزا عند العرب لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها التأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها التأويل .

قال : فلما كان الأمر على خلاف ذلك ، دل دلالة واضحة على امتناع العرب على تقديمه على عامله وإن كان فعلا ، لأن اختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره .

وزادني شيخنا أبو عبد الله البلنسي – أجله الله – في هذه الحكاية أن أبا حيان لما قرأ عليه تلك الأبيات على كثرتها قال له : ما تقولون في هذه الشواهد ؟ فقال له أبو جعفر : نجمعها جميعا ، ونقول : هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . قال : فانزعج الشيخ أبو حيان لهذا الكلام ، وإنما نبه الفقيه أبو جعفر بما قال على الأصل الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – وهو أصل متفق عليه عند الأكابر : الخليل وسيبويه ، فمن دونهما إلى الآن) [٣] .

٥ –أن الحمل على القليل دون الحمل على الكثير في كتاب الله يعد منافيا لفصاحة القرآن كما يفهم من كلام أبي حيان ، إذ يقول : (فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام

---

(١) مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢ -٢٦٦ ، ومنهج السالك ٢٢٨-٢٣١

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٨-٥٥٩

وأجله ، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح) [١].

والفصاحة لا تنفك عن القرآن الكريم سواء أكان الاستعمال الوارد في القرآن موافقا للقليل من كلام العرب أم كان موافقا للكثير من كلامها .

فالقلة في كتاب الله لا تنافي الفصاحة ولا تغضُّ منها ؛ إذ (المعروفُ أنّ اللغة العربية أوسعُ من النحو ؛ لأنّ النحو ينظِّم المطّرد ، ويقصُر عن غير المطّرد ، وكلاهما من اللغة . ومن قواعد النحاة أنفسهم قاعدةٌ أصولية تقول : الشذوذ لا ينافي الفصاحة ، ومن هنا تكون اللغة الفصيحة أرحبَ من القواعد وحدودها) [٢]، لذا قال ابن خالوية : (أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك) [٣]هذا من جهة الفصاحة والبلاغة ، أما من جهة الصناعة النحوية فإن القرآن الكريم وغيره من الكلام لا يحمل إلا على الكثير والغالب والمطرد من كلام العرب ، يقول الشاطبي : (ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدم مراعاة للفظ القرآن أو إخراجا له عن الفصاحة أو نحو ذلك ، كما يظن من لا تحقيق له! بل هو في أعلى الدرجات الفصحى ، لكنه لم يكثر مثله فيقاس عليه . وعلى هذا سيبويه والمحققون ، وهو الصواب)[٤].

فأبو حيان يخلط بين الفصاحة والبلاغة وبين النحو والصناعة ، وكان الأولى به أن لا يعلل بالفصاحة، وإنما يعلل بالكثير المطرد ، لأن الفصاحة صفة لازمة للقرآن لا تحيد عنه طرفة عين ...

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٩٧

(٢) خواطر من تأمّل لغة القرآن١٣٩

(٣) المزهر ١/ ١١٣

(٤) المقاصد الشافية ٤/ ١٨٠-١٨٢

خامسا : الترجيح بأصول التأويل :

والمراد به : نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ[١]، أو هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تدبر وتقدير[٢]، أو هو رد الشارد إلى الحظيرة[٣].

فالتأويل إذن جنوح لإخضاع ظواهر اللغة التي تخرج عن القواعد للاطراد والاستواء[٤].

وقد وقف منه البصريون والكوفيون موقفا مختلفا ، فالبصريون لا يلجأون إليه إلا فيما جاء من كلام العرب مخالفا للقياس على حين لا يلجأ إليه الكوفيون أصلا ، لأنهم يقيسون ويقعدون على كل مسموع[٥].

وأما موقف أبي حيان من التأويل فإنه متبع للمنهج البصري فيه جملة ، ولذلك يقول : (التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول)[٦] ، ويقول : (ولا ينبغي أن يحمل القرآن إلا على ما اقتضاه ظاهر التركيب)[٧]، (ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى)[٨]، و(لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره)[٩].

---

(١) انظر : لسان العرب ١١/ ٣٢ مادة (أول)

(٢) انظر : أصول النحو العربي ١٨٣ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن ١٥ ، وضوابط الفكر النحوي ٢/ ٣٣٧

(٣) قاله شيخنا أ.د عياد الثبيتي في إحدى مناقشاته العلمية . وهو تعريف موجز وبليغ !

(٤) المفصل في تاريخ النحو ١/ ١٤٨

(٥) انظر : ظاهرة التأويل في اللغة ٥٦-٦١ ، وضوابط الفكر النحوي ٢/ ٣٣٧ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ٥٧

(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣

(٧) البحر المحيط ٧/ ٥١٨

(٨) السابق ١/ ٤٢٣

(٩) السابق ١/ ٤٧٦

ولكنه لا يؤول ما خالف القياس من كلام العرب إذا كان كثيرا في بابه ، ولا ما كان لغة قوم بعينهم ، إذ يقول : (أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تنطق إلا بها فلا تأويل)[١] ، (وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا ، لأنا نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة)[٢] .

ومن أصول التأويل التي رجح به :

الحذف :

- الأصل عدم الحذف[٣] .

-لابد أن يكون على المحذوف دليل[٤] .

- كلما كان الحذف أقل كان أولى[٥] .

- حذف المفرد أسهل من حذف الجملة[٦] .

- حذف حرف الجر لا ينقاس إلا مع (أنْ) و(أنَّ)[٧] .

التقدير :

-متى أمكن حمل الكلام على غير لإضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار[٨] .

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣

(٢) منهج السالك ٢١٤

(٣) انظر : المسألة (١) .

(٤) انظر : المسألة (٥٠) .

(٥) انظر : المسألة (٦٤) .

(٦) انظر : المسألة (٥٠) .

(٧) انظر : المسألة (٢٢) .

(٨) انظر : المسألة (١) .

التقديم والتأخير :

-الأولى حمل اللفظ على ظاهره من غير تقديم ولا تأخير[١] .

-القرآن ينزه عن التقديم والتأخير[٢] .

-القرآن لا يحمل على القلب[٣] .

الزيادة :

الأصل عدم الزيادة[٤] .

الدلالة :

-التضمين لا ينقاس ، ولا يصار إليه إلا عند الضرورة[٥] .

-العطف على التوهم لا ينقاس ، ولا يحمل عليه القرآن ما وجدت عنه مندوحة[٦] .

أخرى :

- إجراء المنفصل مجرى المتصل ضعيف[٧] .

- إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف[٨] .

---

(١) انظر : المسألة (٢) .

(٢) انظر : المسألة (٤٣) .

(٣) انظر : المسألة (١٤) .

(٤) انظر : المسألة (٤٦) .

(٥) انظر : المسألة (١٨) .

(٦) انظر : المسألة (٥٨) .

(٧) انظر : المسألة (٧٠) .

(٨) انظر : السابق .

- موافقة خط المصحف أولى من مخالفته[١] .

والمراد بخط المصحف : الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه[٢] .

فقد كتب عثمان رضي الله عنه سبعة مصاحف منها المصحف الإمام الذي احتفظ به لنفسه بالمدينة ، وأرسل بقية المصاحف إلى الأمصار الأخرى الشام ، والكوفة ، والبصرة ، ومكة ، واليمن ، والبحرين[٣] .

والأصل في المكتوب أن يكون موافقا للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ، وهذا ما يسمى بالرسم القياسي ، وهو الذي يتكلم عليه النحاة[٤] .

وجاء أكثر رسم المصحف موافقا لقواعد الرسم القياسي، وخرج عن ذلك أشياء جاء رسمها مخالفا لأداء النطق اعتنى العلماء بحصرها ، والتنبيه عليها[٥] .

ومن فوائد رسم المصحف تمييز ما وافق القراءات فيقبل ، وما خالفه فيرد ، حتى لو نقل وجه من القراءات متواتر ، ظاهر الوجه في العربية ، إلا أنه مخالف لرسم المصاحف العثمانية ، فإن كانت المخالفة من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة وإلا ردت ، وموافقة القراءة لخط المصحف ولو تقديرا هي أحد الأركان الثلاثة التي عليها مدار قبول القراءات[٦] .

---

(١) انظر : المسألة (٩) .

(٢) انظر : مناهل العرفان ١/ ٣٦٩ ، ورسم المصحف ١٠١

(٣) هذا قول أكثر العلماء في حين ذهب بعضهم إلى أن المصاحف العثمانية أربعة .

انظر : المقنع ١٩ ، ومناهل العرفان ١/ ٤٠٣

(٤) انظر : مناهل العرفان ١/ ٣٨٤ ، ودليل الحيران ٦٣

(٥) انظر : السابق

(٦) انظر : دليل الحيران ٦٣، ورسم المصحف ٦٤٥-٦٤٩

ولأهمية هذا الرسم فقد أجمع العلماء على لزوم متابعته في الوقف إبدالا ، وإثباتا ، وحذفا ، ووصلا ، وقطعا ، وكذا أجمعوا على أن من بدل في القرآن بزيادة أو نقصان متعمِّدًافهو كافر .

يقول القاضي عياض : (وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض ، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعته الدفتان من أول : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ إلى آخر : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ أنه كلام الله ، ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأن جميع ما فيه حق ، وأن من نقص حرفا قاصدا لذلك ، أو بدله بحرف آخر مكانه ، أو زاد حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع ، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامدا لكل هذا أنه كافر) [1] ، ويقول الطبري: (وليس لأحد خلاف رسوم مصاحف المسلمين) [2] ، ويقول البيهقي : (مَنْ كَتَبَ مُصْحَفًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْهِجَاءِ الَّتِي كَتَبُوا بِهَا تِلْكَ الْمَصَاحِفَ وَلَا يُخَالِفَهُمْ فِيهَا وَلَا يُغَيِّرَ مِمَّا كَتَبُوهُ شَيْئًا فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ عِلْمًا، وَأَصْدَقَ قَلْبًا وَلِسَانًا، وَأَعْظَمَ أَمَانَةً مِنَّا فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَظُنَّ بِأَنْفُسِنَا اسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِمْ وَلَا تَسَقُّطًا لَهُمْ)(من كتب مصحفا فينبغي أن يحافظ على حروف التي كتبوا بها تلك المصاحف ولا يخالفهم فيها ولا يغير مما كتبوه شيئا فإنهم كانوا أكثر علما وأصدق قلبا ولسانا وأعظم أمانة منا فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا إستدراكا عليهم ولا سقطا لهم) [3].

فإذا كان متابعة الرسم في القراءة أحد أركان قبولها كما تقدم فمن باب أولى أن يكون القول الذي يوافق رسم المصحف في التفسير والإعراب أولى من القول الذي يخالفه ، لذا عتمده المفسرون والمعربون في كتاب الله [4].

---

(١) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ٢/ ٣٠٥

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن ١/ ٣٣٠

(٣) شعب الإيمان ٤/ ٢١٩

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٧ ، و٥/ ٢٩٨ ، وإعراب القرآن ٣/ ٤١٤ ، و٥/ ٢٤٨ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨/ ٣٣١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٣ ، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٣٤ ...

يقول ابن هشام معترضا على من لم يراعه في أعاريبه : (أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه) [١]، وتبعه السيوطي فقال منبها عليه : (أن يراعي الرسم)[٢].

وأستثني الزمخشري فإنه لا يرى الترجيح به ، إذ يقول : (...والتعلق في إبطاله بخط المصحف ، وأنّ الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه : ركيك ، لأنّ خط المصحف لم يراع في كثير منه حدّ المصطلح عليه في علم الخط) [٣].

وقول الزمخشري مردود عليه بأن الأصل في خط المصحف أن يوافق النطق ، وما ورد مخالفا له نبه عليه العلماء ، وليس هذا مما نبه عليه [٤] .

وقد اضطرب أبو حيان في الترجيح به ، إذ رجح به في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٥]، على حين لم يأخذ به في قوله تعالى ﴿ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾[٦] ، وهذا منه مجانبة للصواب كما مر .

هذا ويؤخذ على أبي حيان في ترجيحه بأصول التأويل ما يلي :

١ -اضطرابه في الترجيح به.

٢ -تشدده في مسألة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، لأنه من ضرائر الشعر عنده ، لذلك يقول : (والتقديم والتأخير من ضرورات الشعر ، فينزه القرآن عن ذلك)[٧]، و(التقديم

---

(١) مغني اللبيب ٧٧٨

(٢) الإتقان ١/ ٥٣٤

(٣) الكشاف ٤/ ٧٢٠

(٤) انظر : مناهل العرفان ١/ ٣٨٤ ، ودليل الحيران ٦٣ ، ورسم المصحف ٦٤٥-٦٤٩ .

(٥) انظر : المسألة (٩) .

(٦) انظر : المسألة (٢٩) .

(٧) البحر المحيط ٢/ ٣٢٥

والتأخير مما يختص بالضرورة فلا يحمل كلام الله عليها)[١]، و(التقديم والتأخير المختص بضرورة الآشعار ، وبنظم ذوي الانحصار ، منزه عنها كلام الواحد القهار)[٢]، (والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنه من الضرائر)[٣]، و(التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات ، ونزه كتاب الله تعالى عنه)[٤] ، وأحيانا يستخدم ما يعبر عنهما كقوله : (جار على نظم الكلام)[٥]، وقوله : (يخالف ترتيب التركيب)[٦] .

والتقديم والتأخير عند النحاة ليس مقصورا على الضرورة الشعرية فحسب ، بل يكون في سعة الكلام وغيرها ...

وقد وضع النحاة له ضوابط مفرقة على الأبواب النحوية[٧]، ويمكن إجمالها في الآتي :

١. **ما يوجبه النظام النحوي** :

وهو ما يعبر عنه الآن بالرتبة المحفوظة والملزمة .

فالرتبة المحفوظة هي التي يختل التركيب باختلالها ، كتقديم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، والتوكيد على المؤكد والبدل على المبدل وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام ونحوها ...

---

(١) السابق ١/ ٥٥٦

(٢) البحر المحيط : ٢/ ١٣٨

(٣) السابق ١/ ٤٢٤

(٤) السابق ٢/ ١٢٩

(٥) السابق ١/ ٤١٧

(٦) السابق ٥/ ٤١٥

(٧) انظر في ذلك : الكتاب ١/ ٥٦ ، والمقتضب ٣/ ٩٥ ، ١١٨ ، واللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧ ، والأصول في النحو ٢/ ٢٢٢ ، والخصائص ٢/ ٢٦ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٦٢

والرتبة الملزمة : هي الرتبة غير المحفوظة إذا طرأ عليها ما يلزم حفظها كأمن اللبس أو ما يلزم تقديمها كمواضيع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً ...

٢. ما يجيزه النظام النحوي :

وهو ما يعبر عنه الآن بالرتبة **غير المحفوظة أو الحرة** وهي التي لا يختل التركيب باختلالها ، كرتبة المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول به ورتبة المفعول به والفعل ونحوها . وهذا يعنى به البلاغيون أكثر من النحاة[١] .

٣. ما يمنعه النظام النحوي :

والمراد به ما خالف القواعد المطردة ، وهو الذي يعبر عنه النحويون بالضرورة الشعرية[٢] .

ومن مواطن الضرورة الشعرية في التقديم والتأخير ما ذكره أبو حيان في بعض كتبه النحوية، كـ(تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة في غير المواضع المستثناه ... وتقديم المعطوف عليه بشروطه في باب العطف ... وتقديم النعت على المنعوت ... وتقديم ما بعد (إلا) عليها .. وتقديم المجرور على حرف الجر ... وما كثر فيه التقديم والتأخير حتى لا يفهم إلا بتدبر كثير قبيح جداً لا ينبغي أن يرتكب نحو قوله :

ومـــا مثلـــه في النـــاس إلا مملكـــاً أبـــو أمـــه حـــيٌّ أبـــوه يقاربُـــه

أي : وما مثله في الناس حي يقارب إلا مملكاً أبو أمه أبوه ...) [٣].

إلا أن أبا حيان وقف من التقديم والتأخير الجائز في كتاب الله موقفا متشددا شذ فيه عن

---

(١) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٦٩

(٢) انظر : الأصول في النحو ٣/ ٤٣٥، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٨ ، وضرائر الشعر للقزاز ٢٩، وضرورة الشاعر للسيرافي ٣٣.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣١ .

النحاة والمفسرين كلهم [(١)]، واتسم رأيه فيه بالغلو والتطرف ، إذ نفى أن يخرج عليه كتاب الله مطلقا ، وذلك لاختصاصه بالضرورة الشعرية ، والقرآن ينزه عن الشعر .

ولم يقصر ذلك على المسائل النحوية فحسب بل سرى غلوه فيه على تفسير القرآن الكريم ، إذ خالف إجماع المفسرين وجمهورهم ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يقول : (﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾ معطوف على قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ ﴾ ويجوز أن يكون ترتيب وجودهما ونزولهما على حسب تلاوتها، فيكون الله قد أمرهم بذبح البقرة، فذبحوها وهم لا يعلمون بما له تعالى فيها من السِّر، ثم وقع بعد ذلك أمر القتيل ، فأظهر لهم ما كان أخفاه عنهم من الحكمة بقوله: ﴿ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾، ولا شيء يضطرنا إلى اعتقاد تقدم قتل القتيل. ثم سألوا عن تعيين قاتله، إذ كانوا قد اختلفوا في ذلك، فأمرهم الله بذبح بقرة، فيكون الأمر بالذبح مُتَقَدِّماً في النزول والتلاوة ، متأخراً في الوجود، ويكون قتل القتيل متأخراً في النزول والتلاوة، مُتَقَدِّماً في الوجود، ولا إلى اعتقاد كون الأمر بالذبح وما بعده مؤخراً في النزول، مُتَقَدِّماً في التلاوة، والإخبار عن قتلهم مُقَدَّماً في النزول، متأخراً في التلاوة، دون تَعرُّض لزمان وجود القصتين. وإنما حَمل مَن حمل على خلاف الظاهر اعتبارُ ما رووا من القصص الذي لا تصح، إذ لم يرد به كتاب ولا سُنَّة، ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى

---

(١) انظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٣١٥ ، وقواعد الترجيح عند المفسرين ١٠٠ .

غير الظاهر، إنما يكون لمرجح، ولا مرجح ، بل تظهر الحكمة البالغة في تكليفهم أولاً ذبح بقرة. هل يمتثلون ذلك أم لا ؟ وامتثال التكاليف التي لا يَظْهَر فيها ببادىء الرأي حكمةٌ أعظم من امتثال ما تظهر فيه حكمة؛ لأنها طواعية صرف، وعبودية محضة، واستسلام خالص، بخلاف ما تَظْهَر له حكمةٌ، فإنَّ في العقل داعية إلى امتثاله، وحضَّاً على العمل به) [(١)] فهذه المسألة التي ذكرها أبو حيان وهي تقدم الأمر بذبح البقرة ثم وقوع القتل ، وأن ترتيب وجودها هو بحسب ترتيب تلاوتها، لم أقف على من قال به من السلف الصالح وأئمة التفسير فيها أعلم ، بل نقل الكرماني في لباب التفسير الإجماع على ذلك فقال: " أجمع المفسرون على أن أول القصة مؤخر في التلاوة وهو قوله: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ [(٢)]" ، وحمله الكرماني في غرائب التفسير على أنه قول الجمهور [(٣)] .

ولا يخفى رجحان ما ذهب إليه الجمهور من أن القتل مقدَّم في الوجود وبعده حصل الأمر بذبح البقرة على قول أبي حيان ، وذلك لأن قوم موسى لما قال لهم موسى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ فلو كانت عبودية محضة لم يستنكروا بقولهم: ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾ وأي استهزاء في الأمر بالتقرب إلى الله بذبح بقرة ؟؟! ولأن ذبح البقرة كذبح الشاة أو البعير وكصرف أي عبادة لله، فهي عبودية لله قد يظهر مقصدها وقد يغيب فما هو الدافع لاستنكار بني إسرائيل لو كان الحال كذلك؟

بل إن عبارتهم هذه تشير إلى عدم قناعتهم بمطابقة جوابه لسؤالهم عن أمر القاتل، وصورة الواقعة كالتالي : يأتي بنو إسرائيل مهمومين فيسألون نبيهم عمن قتل هذا القتيل فيقول لهم نبيهم: (اذبحوا بقرة) ، فيستنكرون ويقولون: جئناك نسألك عن من قتل القتيل وأنت تأمرنا

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٢٣

(٢) لباب التفسير ١/ ٢٨٣

(٣) انظر : غرائب التفسير ١/ ١٤٩

بذبح بقرة! فما دخل البقرة فيما جئنا لأجله. وبهذا يتضح جليا صحة قول من قال بأن الذبح متأخر عن القتل.

هذا ولغلو أبي حيان في التقديم والتأخير جعله يفرغ كنانته على من حمله على كتاب الله ، فرد بذلك ما روي عن السلف الصالح فيه ...

حيث قال عن قتادة لما فسر قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ۖ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٥٦]

على التقديم والتأخير ، تقديره : أوتوا العلم في كتاب الله والإيمان . . .

قال : (ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة ، فإن فيه تفكيكاً للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح ، فكيف يسوغ في كلام الله ؟ وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية ، فلا يصدر عنه مثل هذا القول) [١] ، وقال عن ابن عباس فيما حكي عنه في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦] أن في الآية تقديماً وتأخيراً تقديره : ما نبدل من حكم آية نأت بخير منها ، أي أنفع منها لكم ، أو مثلها . ثم قال : أو نَنْسَأْها ، أي نؤخرها ، فلا ننسخها ولا نبدلها . قال : (وهذه الحكاية لا تصح عن ذلك الحبر ابن عباس ، إذ هي محيلة لنظم القرآن) [٢]، وقال عن ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وابن قتيبة لما فسروا قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٥٥] على التقديم والتأخير ، والمعنى : فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة . قال : (ومع أن التقديم والتأخير لخصه أصحابنا

---

(١) البحر المحيط ٧/ ١٥٧

(٢) السابق ١/ ٥١٤

بالضرورة) [(١)] ، وقال عن مكي الذي ذهب إلى أن التقديم والتأخير كثير في القرآن : (وكلام مكي مدخول من غير وجه ، ولولا جلالة قائله نزهت كتابي هذا عن ذكره . والترتيب القرآني جاء في غاية الفصاحة ...) [(٢)] ، وقال عن الجرجاني الذي قال في قوله تعالى : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] أي : فنادوا حين لا مناص... : (دعوى أعجمية مخالفة لنظم القرآن ، والمعنى على نظمه في غاية الوضوح) [(٣)]، وقال عن الشيخ جمال الدين بن النقيب جامع كتاب التحرير والتجبير : (وكثيراً ما يذكر هذا الرجل في القرآن تقديماً وتأخيراً ، وأغرب من ذلك أنه يجعله من أنواع علم البيان ، وأصحابنا وحذاق النحويين يجعلون من باب ضرائر الأشعار ، وشتان ما بين القولين) [(٤)] ، وقال عنه أيضا : (وقال بعض الناس : والتقديم والتأخير حسن ، لأن ذلك موجود في القرآن ، وفي الجمل ، وفي الكلمات وفي كلام العرب .

وأورد من ذلك جملا من ذلك : قصة نوح عليه السلام في إهلاك قومه ، وقوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا ﴾ وفي حكم من مات عنها زوجها بالتربص بالأربعة الأشهر وعشر ، وبمتاع إلى الحلول إذا الناسخ مقدم ، والمنسوخ متأخر . وذكر من تقديم الكلمات في القرآن والشعر على زعمه كثيرا، والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنه من الضرائر فينبغي أن ينزه القرآن عنه) [(٥)] .

---

(١)السابق ٥/ ٥٥ ، وقد رد عليه السمين قائلا : (قلت: كيف يُقال مع نَصِّ مَنْ قَدَّمْتُ ذكرَهم: «أصحابنا يخصُّون ذلك بالضرورة» على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيءٍ إنما هو اعتراض، والاعتراض لا يقال فيه تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُخَصُّ بالضرورة، وتسميتهم أعني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم إنما يريدون فيه الاعتراضَ المشارَ إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة) انظر : الدر المصون ٦/ ٦٧-٦٨

(٢) البحر المحيط ١/ ١٣٣

(٣) السابق ٧/ ٣٦٩

(٤) السابق٣/ ٣٩١

(٥) البحر المحيط١/ ٤٢٤

قال أيضاً : (وكثيرا ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن ، والعجب منه أن يجعله من علم البيان والبديع ، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر وهو من أقبح الضرائر ، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه . قال : والسبب في هذا أن الصحابة لما جمعوا القرآن لم يرتبوه على حكم نزوله ، وإنما رتبوه على تقارب المعاني والتناسق الألفاظ ، وهذا الذي قاله ليس بصحيح بل الذي نعتقد أن رسول الله ﷺ هو الذي رتبه لا الصحابة ، وكذلك نقول في سوره وإن خالف في ذلك بعضهم) [(١)]، وقال أيضا فيه : (قال بعض الناس في هذه الآيات نوع من البديع وهو التقديم والتأخير ، وهو من ضروب البيان في النثر والنظم ودليل على قوة الكلمة في ضروب الكلام وذلك قوله : (واذكروا الله في أيام معدودات) متقدم على قوله (فمن الناس من يقول) لأن قوله (واذكروا الله في أيام معدودات) معطوف عليه قوله (فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله) وقوله (فمن الناس من يقول) معطوف على قوله (ومنهم من يقول) وقوله (ومن منهم من يقول) معطوف على قوله : (ومن الناس من يعجبك) وعلى قوله (ومن الناس من يشري) فيصير الكلام معطوفا على الذكر لأنه مناسب لما قبله من المعنى ، ويصير التقسيم معطوف اللفظ، ثم قال : ومثل هذا قد ذكر قصة البقرة ، وقتل النفس ، وقصة المتوفي عنها زوجها في الآيتين ، قال : ومثل هذا في القرآن كثير يعني : التقديم والتأخير ولا يذهب على ما ذكره ، ولا تقديم ولا تأخير في القرآن لأن التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات ونحن ننزه كتاب الله عنه) [(٢)]....

والسبب في تشدد أبي حيان في مسائل التقديم والتأخير الجائز في كتاب الله وقصره على الضرورة الشعرية ومخالفته للنحاة ولما استقر لديه من جواز التقديم والتأخير في النحو ، **يرجع ذلك في نظري إلى أمرين** :

---

(١) السابق ٣/ ٤٣٦

(٢)السابق ٢/ ١٢٩

الأمر الأول : ما يلزم عن هذا القول من الطعن في بلاغة القرآن الكريم وإعجازه ، وجواز تغيير ما رتبه الله بالتقديم والتأخير ، وهذا لا يجوز القول به ، لذا يقول : (فانظر إلى بلاغة هذا الكلام وحسن نظمه وترتيبه ..) [١]، ويقول : (فأنت ترى هذه المعاني متناسقة مرتبة التريب المعجز باللفظ البليغ الموجز ..) [٢] ، ويقول في ابن النقيب : (وكثيرا ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن ، والعجب منه أن يجعله من علم البيان والبديع ، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر وهو من أقبح الضرائر ، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه .

قال : والسبب في هذا أن الصحابة لما جمعوا القرآن لم يرتبوه على حكم نزوله ، وإنما رتبوه على تقارب المعاني والتناسق الألفاظ ، وهذا الذي قاله ليس بصحيح بل الذي نعتقد أن رسول الله ﷺ هو الذي رتبه لا الصحابة ، وكذلك نقول في سوره وإن خالف في ذلك بعضهم) [٣].

وأبو حيان بهذا موافق للآمدي الذي منع التقديم والتأخير خشية فوات إعجازه ، يقول الأمدي : (أما القرآن فلأن المقصود من ألفاظه الإعجاز فتغييره مما يخرجه عن الإعجاز فلا يجوز ... ولهذا فإنه لا يجوز التقديم والتأخير في القرآن) [٤].

الأمر الثاني : النزعة الظاهرية عنده ، فهو أحد أرباب المذهب الظاهري في الأندلس ، وإن تركه في مصر وأصبح شافعيا [٥]، إلا أنه لم يزل متأثراً بمذهبه الأول الذي نشأ عليه والذي يهتم بظواهر النصوص ، فكان يقول عن نفسه : (محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه) [٦].

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٩٥

(٢) السابق ٢/ ١٣٨

(٣) السابق ٣/ ٤٣٦

(٤) الأحكام ٢/ ١١٨

(٥) انظر : الوافي بالوفيات٥/ ٢٦٨.

(٦) انظر : بغية الوعاة ١/ ٢٨١.

هذا وما أجمل كلام النحاس عندما قال : (والتقديم والتأخير لا ينكر كما قال الله جلّ وعزّ : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ أي : ولولا كلمة سبقت من ربّك وأجل مسمّى، وقال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المالِ)[١]

(وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصحّ المعنى على غيره)[٢].

سادسا : الترجيح بالصناعة والمعنى :

والمراد بذلك موافقة المعنى للصناعة النحوية .

يقول ابن جني : (إنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب)[٣]، ويقول الرماني : (ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتُغْفِل المعنى الذي يقع عليه الإعراب ؛ لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمنع منه صواب الكلام من خطئه ، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح)[٤].

وقد عد ابن هشام عدم مراعاتها - الصناعة والمعنى - من أولى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، فقال : (أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعي المعنى)[٥] ، ولدقته قال فيه : و (كثيراً ما تزل الأقدام بسببه)[٦].

---

(١) إعراب القرآن ١/ ٢١٦

(٢) السابق ٥/ ١٢٧

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٥

(٤) الرماني النحوي٢٥٢

(٥) مغني اللبيب : ٦/ ٧

(٦) السابق

فإن وقع تعارض بين الإعراب – الصناعة – والمعنى في الظاهر قُدِّم المعنى ، وقُدِّر الإعراب، يقول ابن جني : (فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك ...)[١] .

وفرقوا على ذلك بين تفسير الإعراب وتفسير المعنى ، يقول السيوطي : (والفرق بينهما : أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية ، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك)[٢] .

وقد راعى ذلك أبو حيان في أعاريبه ، فتنوعت عباراته فيها ، فقال : (ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى) [٣]، و(ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية) [٤]، و(الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح) [٥] ، (متكلف جدا من حيث التركيب ، ومن حيث المدلول) [٦]، وقد مر أمثلتها في ثنايا البحث[٧] .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان إذا تعارض المعنى والصناعة فإنه يقدم أحيانا الصناعة على المعنى مما يوقعه في التكلف كما في عدم تصرف (حيث) [٨] ، أو يوقعه في المعنى الفاسد كما في مجيء

---

(١) الخصائص ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١ / ٥٣٦ .

(٣) البحر المحيط١/ ٢٨١

(٤) السابق ٣/ ٣١١

(٥) السابق ١/ ١٨٢

(٦) السابق١/ ٥٨٨

(٧) انظر : المسألة (٤ ، ٦ ، ٤٣) .

(٨) انظر : المسألة (٢٨) .

الحال من المضاف إليه[١] ، وفي العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٢].

هذا ومن خلال ما سبق من أسس الترجيح عند أبي حيان اتضح أن الأسس التي اعتمدها أبو حيان في إعراب القرآن ليست كلها مخصوصة بالقرآن الكريم بل يشركها فيها غيره من كلام العرب ، إضافة إلى أن هذه الأسس لم تختلف عن أسس غيره من معربي القرآن ، وإنما تتجلى خصوصية إعراب القرآن لديّ فيما يلي :

أولا : في خط المصحف ، فلا بد من مراعاته عند الإعراب ، إذ هو من خصائص القرآن الكريم .

ثانيا : في مراعاة نظائر الآية في الموضع المختلف في إعرابه ، إذ القرآن في حكم سورة واحدة .

ثالثا : في مراعاة القراءات الواردة في ذلك الموضع ، إذ الأصل في القراءات توافقها في المعنى، ولأن القرآن يفسر بعضه بعضا .

رابعا : في مراعاة التفسير بالمأثور[٣] .

خامسا : في مراعاة وقف جمهور القراء ...

---

(١) انظر : المسألة (١٩) .

(٢) انظر : المسألة (٥٧) .

(٣) والمراد بالتفسير بالمأثور : هو تفسير القران بما أثر عن الرسول ﷺ ، والصحابة -رضي الله عنهم، والتابعين ، فيدخل فيه أسباب النزول .

انظر : مناهل العرفان ٢/ ١٠ ، التفسير والمفسرون ١/ ١٥٤.

الخاتمـــــة

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد :

فبعد هذه الرحلة الماتعة في البحر المحيط والوقوف على مسائل الترجيح فيه عند أبي حيان ، أقدِّم ما شاء الله أن أقطفه من ثمرات هذه الدراسة ، ولنبدأ أوّلاً بنتائج عامّة ، تقفوها نتائجُ خاصّة .

أولا : النتائجُ العامّة :

- للقرآن الكريم خصوصية في إعرابه عند أبي حيان وغيره من المعربين والنحويين والمفسرين .

- خصوصية إعراب القرآن عند أبي حيان يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - الإجماع ، فالإعراب المجمع عليه ، والذي ليس فيه خلاف يقدم على غيره .

٢ -السماع ٣- المعنى ٤ -أصول الصناعة ٥ -أصول التأويل ٦ -الصناعة والمعنى .

- ليس في إعراب القرآن خصوصية عن غيره عند التأمل إلا في الأخذ بنظائر الآيات ، والقراءات ، والتفسير بالمأثور ، ومراعاة وقف جمهور القرآء .

- القلة لا تنافي الفصاحة ، وليس بضائر حمل القرآن عليه إذا اضطر إلى ذلك .

-لا يعتد بأسلوب القرآن في الحكم النحوي مرجحا دون النظر إلى بقية أنواع الاحتجاج الأخرى في العربية لما يترتب عليه من تعدد الأنحاء ...

- ليس أسلوب القرآن كله موافقا للمشهور من كلام العرب .

ثانيا : النتائج الخاصة :

- لأبي حيان شخصيّة علمية مستقلّة، تجلت في سعة علمه، و أصالته في البحث، و استقلال فكره، وطول نفسه في المناقشة و علاج المسائل في كل موضوع يخوض فيه، كما ظهر ذلك في عدم

تعصّبه لمذهب بصري أو كوفي .

- شغفه باستقصاء آراء العلماء السابقين ، و مناقشتها مبيناً صحتها، وباسطاً الأدلة ، مع دعمها في حال صحّتها ، ودحضها في حال بطلانها، ثم الحكم لها أو عليها في غالب الأحيان.

-اهتمامه بلغات العرب ، و الإفادة منها في تخريج بعض الآيات عليها ، إذ الحمل على اللغة أولى من الحمل على الشذوذ .

- عنايته بالمعنى عند الترجيح بين الأوجه الإعرابيّة المختلفة، مع اهتمامه بجانب الصّناعة النّحوية، فهما يسيران جنباً إلى جنب، وكلّ منهما مكمّل للآخر، وإن كان أحيانا يقدم جانب الصناعة على المعنى كما في عدم تصرف حيث ، ومجيء الحال من المضاف إليه ، والعطف على الضمير المجرور ...

-ناقض نفسه في مواضع ، منها :

١ -مسألة العامل في البدل .

٢ -إبدال الجمل من الجمل .

٣ -إبدال الجملة من المفرد .

٤ -إعمال لا عمل ليس .

٥ -مجي الكاف اسما .

٦ -تقديم الحال على عاملها وصاحبها المجرور .

٧ -مجيء الحال مصدرا .

٨ -مجيء الحال فعلاً ماضياً من غير تقدير قد .

٩ -الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

١٠ -العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

١١-إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل .

١٢-مجيء (إن) بمعنى (نعم) .

١٣-نعت الضمير .

١٤-تعدد الخبر .

١٥- مجيء (ما) نكرة) موصوفة .

١٦-خط المصحف .

١٧-الترجيح بالقراءات .

ولعل هذا يرجع لطول مكث تأليف الكتاب (البحر المحيط) ، إذ مكث فيه قرابة ستة عشر عاما ، أو لاعتماده على النقل في بعض الأحايين دون التمحيص .

-تعددت آراؤه في كتبه الأخرى والبحر المحيط ، ومن ذلك:

١-تعدي "ضرب" إلى مفعولين .

٢-تنكير عطف البيان

٣-العامل في المبتدأ .

٤-تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد .

٥-من المواضع التي يفسّر فيها الضمير بما بعده : الضمير المجعول خبره مفسرا له .

-ظهر أثر نزعة أبي حيان الظاهرية فيما يلي :

١-في عده القول بالتقديم والتأخير في كتاب الله ، لأنه ضرورة ، ولا ضرورة في القرآن .

٢-في عدم الأخذ بالقياس في المسائل التي ليس له فيها سلف ولم يبلغه فيها سماع كتكرار البدل والمبدل منه واحد ، وتكرار عطف البيان ، ومجيء الفاعل بعد المصدر المنون .

هذه من مُهِمِّ ما قدّمه البحث من نتائج ، ما كان من صواب منها فمن الله تعالى ، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان ، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يعصمنا من زيغ اللسان والقلم ، وأن يتجاوز عنّا .

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النمل: ١٩]

وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، وأن لا يحرمني أجر المخطئ فيه إن فاتني أجر المصيب إنه جواد كريم ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهـــارس

وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس أنصاف الأبيات الشعرية .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾	٥٨	٧٢٢
﴿ يَخۡشَوۡنَ ٱلنَّاسَ كَخَشۡيَةِ ٱللَّهِ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةٗ ﴾	٧٧	٣٣٦
﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	٧٨	٧٣٩
﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا ﴾	٧٩	٣٤٩
﴿ وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٗۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ أَوۡلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا (٨٩) إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ﴾	٨٩-٩٠	٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٨
﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ ﴾	١٠٩	٣٩٠
﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾	١٢٧	٥٤٢، ٥٤٧
﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾	١٢٨	١٨٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾	١٣٥	٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	١٦٢	١٩٣
سورة المائدة		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾	١	٢٩١، ١٣٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾	٦	٦٤٨، ٦٤١
﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾	٢٧	٣١٨،٣١٥
﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾	٣٨	٢٦٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ﴾	٥١	٧٤٣
﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ ﴾	٥٤	٥٠٥
﴿ لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ ﴾	٩٥	٢٩٤
﴿ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾	٩٥	٢٩٤
﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾	٩٥	٦٢٠
﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾	١٠٣	١٦١
﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾	١٠٧	٤٠٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾	١٠٩	٦٥٨
﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾	١١٧	٢٣١
سورة الأنعام		
﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٖ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ﴾	٢	٤٣٧
﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴾	٣	٤٢٢
﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾	١٩	٣٥٢
﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا ﴾	٢٩	٦٠١
﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ﴾	٦٤	٢٩٦
﴿ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ ﴾	٧٠	٥٤٤
﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾	١٠٠	٦٠٢
﴿ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ﴾	١١٦	٢٣١
﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾	١١٧	٩٥
﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴾	١١٩	٢٤٠، ٢٤٥، ٢٨٨
﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾	١٢١	٢٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ ﴾	٩٢	٣٦٧ ، ٢٦٣
﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا ﴾	١٠٧	٦٧٩
﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ﴾	١٢٢	٣٥١
﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾	١٢٨	٤٣٦
سورة يونس		
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ﴾	١٨	٣١٦
﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾	٢١	٧٠٦
﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾	٤٥	٤٠٣
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾	٥٨	٦٦٥
﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾	٨٤	٩٥
سورة هود		
﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾	١٨	٥٢١ ، ٣٢٤
﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾	٤١	٧٨٠
﴿قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾	٤٣	١٥٣
﴿قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ ﴾	٦٩	٦٥٥
﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	٣٣٢ ، ٢٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾		
﴿ إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ (٢) لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡ ﴾	٢–٣	٧٠١
سورة الصف		
﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	١٣	٥٣٢
سورة المنافقون		
﴿ يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾	٤	٧١٨
﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾	١٠	٦٨٢، ٦٨٧
سورة الطلاق		
﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ ﴾	٣	٥٦٦
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ ﴾	١٢	٣٣١
سورة التحريم		
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	٤	٥٦٥
﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ ﴾	٦	٢٥٠
﴿وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾	٦	٢٥١
سورة القلم		
﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾	٢	٤٥٠

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس أنصاف الأبيات الشعرية

فهرس المصادر والمراجع

***قائمة المخطوطات والرسائل العلمية والمجلات :**

- ابن كيسان النحوي ، لمحمد حمود الدعجاني ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز .
- أبو حيان وبحره المحيط ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السابع ، ١٣٩٧هـ .
- أثر السياق في النظام النحوي مع تطبيقات على كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، لنوح بن يحيى بن صالح الشهري ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .
- اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي ، لعبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباسي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، وفيه ثلاث نسخ خطية : الأولى : نسخة مكتبة عاطف أفندي بتركيا، وتقع في ثلاث مجلدات تحت الرقم (١٠٠، ١٠١، ١٠٢). والثانية : نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة – وهي موجودة في مكتبة الملك عبدالعزيز – ورقمها (٩١ تفسير). والثالثة : نسخة المكتبة الحميدية بتركيا، وتقع في ٣ مجلدات، وأرقامها (٤٤، ٤٥، ٤٦)
- البدل في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية ، لسعد محمد أحمد محمد الزبيدي ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم : ٧٣٢٢ – ٧٣٢٧ .
- تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، لمحمد حماد ساعد القرشي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .

- تفسير الكتاب العزيز لابن أبي الربيع، دراسة وتحقيق، سورة الفاتحة ، مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٨٥-١٠٠).
- التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، للدكتور : عبد الفتاح أحمد الحموز ، مجلة كلية الشريعة ، الأحساء ، ١٤٠١هـ .
- روايات مكذوبة تنسب إلى القرآن الكريم بعض الأخطاء اللغوية ، بحث منشور في موقع الإسلام سؤال وجواب .
- شرح الجزولية، للأبذي ، تحقيق: د. سعد حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية .
- ظاهرة التلازم بين الأسماء في العربية ، لإبراهيم بن مسعود بن قاسم الفيفي ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى .
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، للإمام الطيبي ، الجامعة الإسلامية ، دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين : صالح عبد الرحمن الفايز ، من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة ، رسالة دكتوراه ، وعلي بن حميد السناني الجهني من الآية ١١٧ من إلى آخر سورة البقرة ، رسالة ماجستير ، وحسن بن أحمد بلغيث العمري ، لسورة آل عمران ، رسالة ماجستير ، وصالح بن ناصر الناصر ، لسورتي النساء والمائدة ، رسالة دكتوراه ، وأمجد علي شاه ، لسورة الأنعام ، رسالة ماجستير ، ومحمد الأمين بن الحسين الشنقيطي ، من سورة الحجر إلى نهاية سورة طه ، رسالة دكتوراه ، عبد القدوس راجي محمد موسى ، لسورة الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء ، رسالة ماجستير .
- قراءة " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَان " وتخريجات العلماء لها ، للدكتور : أحمد مطر العطية ، بحث منشور في عدة مواقع إلكترونية .

- قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري، لمحمد بن علي العمـري، رسـالة دكتوراة ، جامعة أم القرى.
- لباب التفسير، لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق : ناصر بـن سـليمان العمـر، رسـالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، للسفاقسي ، نسخة مصورة في جامعة أم القـرى عـن مكتبـة الحرم النبوي الشريف .
- المخالفات العقدية لمنهج أهل السنة عند أبي حيان الأندلسي من خلال تفسيره البحر المحيط، عرض ونقد، لعبدالله بن محمد بن علي العـامر، رسـالة دكتـوراة ، الجامعـة الإسـلامية ،كليـة الدعوة وأصول الدين ، قسم العقيدة .
- المعايير النقدية في رد الشواهد الشعرية ، لبريكان بن سعد الشلوي ، رسالة دكتـوراه، جامعـة أم القرى .
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، للطيفة إبراهيم محمد النجار ، رسالة دكتـوراه ، الجامعـة الأردنية .
- الندرة في الدراسات النحوية ، لأحمد بويا ولد الشيخ محمد تقـي الله ، رسـالة مـا ماجـستير ، جامعة أم القرى .
- نزع الخافض في الدرس النحوي ، لحسين بن علـوي بـن سـالم الحبـشي، رسـالة ماجـستير ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، كلية التربية ، المكلا .
- نواهــد الأبكــار وشــوارد الأفكــار = حاشــية الــسيوطي عــلى تفــسير البيــضاوي ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ،رسالة دكتوراه ، مـن أول الكتـاب إلى التوبـة (٤٨) ، لمجموعة من الباحثين ، د. أحمد حاج محمد عثمان ، ود. محمد كمال علي ، ود. أحمد بن عبد الله بن علي الدروبي ، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين .

***قائمة المطبوعات :**

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للشرجيّ ، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- ابن الطراوة النحوي، للدكتورعياد الثبيتي، نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣.
- ابن كيسان النحوي (حياته، آثاره، آراؤه) للدكتور : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النّحو، للدكتور محمد إبراهيم البنا، دار بو سلامة ، تونس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- أبو الخطاب الأخفش الكبير حياته -آراؤه ، لحياة مصطفى محمد عقاب ، مطابع البركاتي ، مكة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ
- أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، للدكتور أحمد خالد شكري، دار عمار - عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- أبو حيان النحوي، للدكتور خديجة الحديثي، ، مكتبة النهضة ، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.
- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط، لشعاع إبراهيم المنصور، دار التراث ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الإتقان في علوم القرآن ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، للدكتور : محمد بن عمار بن مسعود درين ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى١٤٢٩هـ - ٢٠٨م .

- أثـر الإسـلام في التوحيـد اللغـوي ، لخالـد بـن أحمـد الأكـوع ، مكتبـة الرشـد ، الطبعـة الأولى١٤٢٨هـ
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة ، للدكتور : محمـد بن عبد الله بن حمد السيف ، دار التدمرية ، الرياض، السعودية ، الطبعـة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨
- الإحاطة فى أخبار غرناطة ، للسان الدين بن الخطيـب،تحقيق: محمـد عبـدالله عنـان ، مكتبـة الخانجى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الأحرف السبعة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيـق : عبـد المهـيمن طحـان ، مكتبـة المنـارة ، مكـة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
- أحكام القرآن ، للقاضي أبي بكر بن العربي ، علَّق عليه: محمد عبد القـادر عطـا ، دار الكتـب العلمية، بيروت ، لبنان الطبعة الثالثة١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- أخلاق الوزيرين ، المسمى (مثالب الوزيرين) ، لأبي حيان التوحيدي، حققـه وعلـق عليـه: محمد بن تاويت الطنجي ، دار صادر ، بـيروت ، المجمـع العلمـي العـربي بدمـشق ، الطبعـة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيـان ، تحقيـق: رجـب عـثمان محمـد ، الخـانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- إرشـاد الفحـول إلى تحقيـق الحـق مـن علـم الأصـول ، للـشوكاني ، حققـه وعلـق عليـه : د. شعبان محمد إسماعيل ، دار الكتبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى١٤١٣هـ .

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للإمام شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ، تحقيق ودراسة د. عبد الله الحسيني ود. محسن العميري ، معهد البحوث العلميَّة، جامعة أمِّ القرى، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٨٩م
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣هـ.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ، لابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق: محمد نغش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
- أساس البلاغة ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م
- أسباب نزول القرآن ، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ، تحقيق : كمال بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق: د. فخر صالح قدار ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي، راجعه وقدّم له د. فايز ترحيني ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق: حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق: د عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

- إعراب الجمل وأشباه الجمل – للدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ.
- إعراب القرآن وبيانه ، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص ، سورية، دار اليمامة – دمشق – بيروت ، ودار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الرابعة١٤١٥ هـ
- الإعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر٢٠٠٢م
- إعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، لعمر رضا كحَّالة، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق الدكتور علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر ، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق الدكتور: عياد الثبيتي، مطبعة المدني، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٤–١٩٩٤.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، تحقيق : د.محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح قدارة ، عمان : دار عمار ، بيروت: دار الجيل ، ١٤٠٩ هـ .
- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي ، تحقيق: د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية ، مصر ، ٢٠٠٢ م.
- إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقِفْطِيّ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الانتصار للقرآن ، للباقلاني ، تحقيق : د. محمد عصام القضاة ، دار الفتح ، عمان ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير ، مطبوع في حاشية الكشاف ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الأنساب ، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ، بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الشيخ : عبد الرحيم الطرهوني ،دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق : د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ، بغداد،١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل، بيروت ، الطبعة الثالثة .
- البحر المحيط في أصول الفقه ، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، دار الكتبي ، الطبعة الأولى١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الدكتور حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر المعاصر ، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- البديع في علم العربية ، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير، تحقيق : د.صالح حسين العايد ود.فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م.

- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق: د طه عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفي السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية.
- تاريخ ابن الوردي، لزين الدين بن عمر بن الوردي، المطبعة الحيدرية ، النجف، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، لإسماعيل بن علي بن محمود، تحقيق: محمود ديوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- التاريخ الكبير ، للبخاري ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ، صححه محمد عبد المعيد خان .
- تاريخ المدينة ، لعمر بن شبة ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، جدة ، ١٣٩٩هـ
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، للدكتور : عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- تأويل مشكل القرآن ،لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق : د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م

- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري تحقيق: علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيان في أقسام القرآن ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: محمد حامد الفقي ، دار المعرفة، بيروت، لبنان .
- التَّبْيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ هـ.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق ودراسة : د. محمد بن مختار اللوحي ، ود. محمد عبد الله غنضور ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق: حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢١هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، طبعة الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير ابن أبي حاتم ، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، تحقيق: أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
- تفسير ابن كثير ، المسمى: تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير أبي السعود ، المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لمحمد بن محمد العمادي أبي السعود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- تفسير أبي مسلم ، لمحمد بن بحر الأصفهاني ، جمعه وأعده وحققه : د. خضر محمد نبها .
- تفسير الإمام ابن عرفة ، لمحمد بن محمد بن عرفة ، تحقيق : د. حسن المناعي ، مركز البحوث بالكلية الزيتونة ، تونس ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .
- تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض، شارك في التحقيق د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ -٢٠٠١م
- تفسير البغوي ، المسمى: معالم التنزيل في تفسير القرآن ، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير الجلالين ، لمحمد بن أحمد المحلي وعبد الرحمن بن أبي بكرٍ السيوطي ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- تفسير الراغب الأصفهاني ، المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩، ومن

أول سورة آل عمران حتى الآية ١١٣ من سورة النساء تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي ، دار الوطن ، الرياض الطبعة الأولى١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ومن الآية ١١٤ من سورة النساء حتى آخر سورة المائدة، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، لنصر بن محمد السمرقندي،تحقيق : عادل عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية ، بيروت،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تفسير السمعاني ، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم ، غنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- تفسير العز بن عبد السلام ، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي ، دار ابن حزم ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م
- تفسير الفاتحة والبقرة ، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ
- تفسير المنار ، المسمى (تفسير القرآن الحكيم) ، لمحمد رشيد بن علي رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م .
- التفسير من سنن سعيد بن منصور ، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ، دار الصميعي ، الطبعة الأولى١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- التفسير والمفسرون ، لمحمد حسين الذهبي ، مكتبة وهبة ، مصر ، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦ – ١٩٨٦

- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ .
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لأبي الفتح بن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، للشيخ خالد الأزهري، المكتبة الشعبية، بيروت، الطبعة الأولى .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش،تحقيق: دعلى محمد فاخر وآخرين، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧ هـ
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : أ. د . حسن محمود هنداوي، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- تهذيب الأسماء واللغات، لمحي الدين بن شرف النووي، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تهذيب التهذيب ،لابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ – ١٩٨٠
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- التهذيب الوسيط في النحو، لابن يعيش الصنعاني، تحقيق : د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ، شرح وتحقيق أ. د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م .
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، المتوفى سنة ٦٥٤هـ، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي ، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م
- الثقات ، لابن حبان ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م .
- جامع البيان في تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ - ١٩٨٦
- الجامع الصغير فى النحو ، لابن هشام ـ تحقيق : د. أحمد محمد الهرميل ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- جامع المسائل ،لابن تيمية ، تحقيق: محمد عزير شمس ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم ، لمحمود بن عبد الرحيم صافي ، دار الرشيد، دمشق ، مؤسسة الإيمان، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ .

- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ،حيدر آباد الدكن ، الهند ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ١٩٥٢م .
- جمال القراء وكمال الإقراء ، للسخاوي ، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ه – ١٩٩٧م .
- الجُمَل في النحو، لعبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق : الدكتورعلي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد ، دار العاصمة، السعودية ، الطبعة الثانية١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن محمد ابن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، مركز هجر ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب، البابلي الحلبي و شركاه، مصر، ١٣٧٢هـ
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، لمحمد الخضري ، دار الفكر.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م .
- حاشية الشمني (المسماة المصنف من الكلام على مغني اللبيب) ، مكتبة الأعيان ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- حاشية الشهاب الخفاجي (المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت .

- حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م
- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، عبد القاهر البغدادي،تحقيق: نظيف محرم خواجة، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- حاشية محيي الدين شيخ زاده، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، تحقيق : محمد محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- حاشية ياسين على التصريح ، لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي ، على هامش التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهري ، فيصل البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر.
- حاشية ياسين على ألفية ابن مالك ، لياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي ، فاس ، المطبعة المولوية ١٣٣٧هـ .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ.
- الحجة في القراءات السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ، مراجعة وتدقيق: عبدالعزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- حروف المعاني والصفات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ-١٩٨١ م .

- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت.
- خواطر من تأمل لغة القرآن، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.
- الدر المنثور ، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية ، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .
- الدراسات اللغوية و النحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في إستنباط الأحكام الشرعية ، للدكتور:هادي أحمد فرحان الشجيري ، دار البشائر الاسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٥-٢٠٠٤.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، حققه : محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ،حيدر آباد ، الهند الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، قراءة وتعليق : محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ -١٩٩٢ م .
- دليل الحيران على مورد الظمآن ، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي ، دار الحديث، القاهرة
- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام ، لمحمد الأمين الشنقيطي ، إشراف : بكر بن عبد الله أبو زيد ، مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ .

- الرد على البكري ، المسمى (تلخيص كتاب الاستعانة) ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد علي عجال ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- رسالة في جمل الإعراب ، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ، دراسة وتحقيق : الدكتور سهير محمد خليفة ، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ، للدكتور : غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق: د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثاني ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك. دار الفكر المعاصر- بيروت. ط٣؛ ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لمحمود الألوسي أبي الفضل ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير ، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ -١٩٩٤م
- السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ودراسة : د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ،الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- سنن سعيد بن منصور ، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م

- سير أعلام النبلاء لأحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة: خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن أحمد العكري الشهير بابن العماد، ت. عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.
- شرح الألفية، لابن الناظم بدر الدين بن محمد بن مالك ، تحقيق : د.عبد الحميد السيّد، دار الجيل، بيروت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، دار هجر ، مصر ، ١٤١٠هـ.
- شرح التسهيل، للمرادي. (القسم النحوي) ، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، دراسة وتحقيق : د. صالح بن حسين العايد ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦.
- شرح ألفية ابن معط، للموصلي، تحقيق ودراسة : د. علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق : د. فائز فارس ، الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- شرح المفصّل، لموفّق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق الدكتور تركي ابن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي لألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد صدقي ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٥م .
- شرح الهداية ، لأبي العباس المهدوي،تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، دار عمار ، عمان، الطبعة الأولى١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الاشبيلي ، إعداد ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية.
- شرح شذور الذهب لأبن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ،١٩٩٢م .

- شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، لعبدالله بن بري ، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- شرح عيون الإعراب ، لابن فضَّال المجاشعي ، حققه وعلق عليه : د. عبد الفتاح سليم ، القاهرة ، مكتبة الآداب ،الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ.
- شرح قطر الندى وبلِّ الصدى ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل الصفار ، تحقيق : د.معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر ، المدينة المنورة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبدالتواب وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- شروح سقط الزَّنْد، لأبي العلاء أحمد بن عبدالله المعري، تحقيق: مصطفى السقا وعبدالسلام هارون وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- شعب الإيمان ، للبيهقي ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله السليلي ، تحقيق: د.الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ،مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ، تحقيق : علي بن محمد البجاوي ، دار الكتاب العربي .

- الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.
- الصحاح ، المسمى: تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق : علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الجيل ، بيروت.
- ضوابط الفكر النحوي، للدكتور : محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر ، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لعبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، دار هجر ، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق : توما آرلند، دار الوراق للنشر .
- طبقات المفسرين العشرين ، للسيوطي ، تحقيق: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ
- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة ، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الثانية .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة.

- ظاهرة الإشباع فى العربية ، للدكتور هانى عبدالمقصود الفرنـوانى ، الـدار المـصرية للطباعـة والنشر والبحوث، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، للدكتور: محمد عبد القادر هنادي ، مكتبة الطالـب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور: الـسيد أحمـد عبـد الغفـار، دار الرشـيد، الريـاض، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- علل الوقوف : لمحمد السجاوندي ، تحقيق : د. محمد بن عبـد الله العيـدي ، مكتبـة الرشـد ، الرياض ،الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ.
- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ، للدكتور يوسف خلف العيساوي ، دار الـصميعي للنـشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن الجـزري، تحقيـق: برجـسترار، دار الكتـب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لمحمود بن حمزة الكرمـاني ، تحقيـق : د شـمران سركـال يونس العجلي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية، بـيروت ، لبنـان ، الطبعـة الأولى ، ١٤١٦هـــ-١٩٩٦م.
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سـلام ، تحقيـق : د. محمـد عبـد المعيـد خـان ، دائـرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- الفاضل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، مطبعـة دار الكتـب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب ، دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، للشيخ: محمد علي طه الدرة، راجعه: الأستاذ: محيي الدين درويش، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني ، تحقيق : محمد نظام الدين الفتيّح ، مكتبة دار الزمان ، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم الأندلسي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- فضائل القرآن ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -١٩٩١م.
- القطع والائتناف أو الوقف والابتداء لأبي جعفر النحاس، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م٠
- القلب في القصة ، للدكتور محسن بن سالم العميري ، مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
- قواعد الترجيح عند المفسرين ، لحسين بن علي الحربي ، دار القاسم ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

- القول المفيد على كتاب التوحيد ، للعثيمين ، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ
- الكافي في الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم الزمخشري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بالحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٢.
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د.هادي عطية مطر ، الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م -كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، للباقولي ، تحقيق: محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- لباب الإعراب، لتاج الدّين الإسفراييني، تحقيق : بهاء الدّين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤م .
- اللغات في القرآن ، لعبد الله بن الحسين بن حسنون، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، الرسالة، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م
- اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور: تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق : د.عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق: محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، مصر.
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق : عبدالسلام هارون، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية.
- مجموع الفتاوى ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، جمعها ورتبها : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، وزارة الأوقاف المصرية ، مصر ، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعةالأولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م
- المحكم في نقط المصاحف ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د. عزة حسن ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ،لابن خالويه ، أشرف على نشره: آثرجفري ، مكتبة المتنبِّي ، القاهرة .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ، تحقيق : يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
- مذكرة في أصول الفقه ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الخامسة ، ٢٠٠١م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١٢ هـ.
- المسائل البصريات، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ودار المنارة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المسائل الشيرازية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار كنوز إشبيليا ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروتالطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : صلاح الدين عبد الله السنكّاوي ، مطبعة العاني، بغداد
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق : مصطفى الحدري، دمشق ، مجمع اللغة العربية .
- مسائل خلافية في النّحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، الطبعة ١٤١٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين ابن عقيل ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، مكة المكرمة ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ،الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م
- المشترك اللفظى ودلالته على الأحكام ، لمحمد عبدالرحيم محمد ، دار الحديث ، ١٩٩٦م.
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد ، تحقيق: د حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.
- المصاحف ، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني ، تحقيق : محمد بن عبده ، الفاروق الحديثة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتَّى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض،١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المطول شر تلخيص مفتاح العلوم ، للتفتازاني ، تحقيق الدكتور : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني ، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، مركز البحوث في كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- معاني القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل الطبعة الثالثة١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق: أحمد نجاتي ، ومحمد النجار ، وعبد الفتاح الشلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٩٨٠م.

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق: عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحمودي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- معجم القراءات ، للدكتور عبداللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
- المعجم الكبير ، ، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.
- معجم المؤلفين ، لعمر بن رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : د. طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية ، استانبول، مديرية النشر والطباعة والتجارة ، أنقرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، للدكتور عبدالعزيز أبو عبدالله ، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق: د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب ، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠هـ
- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهانى ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي، دار القلم – الدار الشامية ، دمشق – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ
- المفصل في تاريخ النحو العربي ، للدكتور : محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق: د علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة الطبعة السادسة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، د.عياد بن عيد الثبيتي ، د. محمد إبراهيم البنّا ، د. عبد المجيد قطامش ، د. سليمان بن إبراهيم العايد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق : أحمد الجواري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو الداني، المحقق: محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .
- المكتفى في الوقف والابتدا ، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار عمار ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

- الملخّص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: أ.د عليّ بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- من آيات الإعجاز العلمي السماء في القرآن الكريم ، للدكتور زغلول النجار ، دار المعرفة ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٧م .
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ،لابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشمونيّ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤م.
- المهذب في علم أصول الفقه المقارن ، للأستاذ عبد الكريم النملة ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- الناسخ والمنسوخ ، لأبي جعفر النَّحَّاس ، تحقيق : د. محمد عبد السلام ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
- نتائج الفكر في النّحو، للسّهيلي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- النحو العربي في مواجهة العصر ، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة.
- النحو وكتب التفسير ، للدكتور إبراهيم عبدالله رفيده ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ليبيا ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠م.-
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق: د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ،الطبعة الأولى١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي،تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين الصّفديّ ، مطبعة أسعد الحسينيّ، ١٩٨٤م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) ، لأبي الحسن علي بن فَضَّال بن علي بن غالب الُمجَاشِعِي ، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق: زُهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- النكت والعيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- نهاية السول شرح منهاج الوصول ، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- النهر الماد من البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عمر الأسعد ، دار الجيل ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -١٩٩٥م .
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنـون علومـه ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعيـة بكليـة الدراسـات العليـا والبحث العلمي ، جامعـة الـشارقة ، بـإشراف أ.د: الـشاهد البوشـيخي ، مجموعـة بحـوث الكتاب والسنة ،كلية الشريعة والدراسـات الإسـلامية ، جامعـة الـشارقة ، الطبعـة الأولى ، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الـسيوطي، تحقيـق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيـق: أحمـد الأرنـؤوط وتركـي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحـدي،تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معـوض، والـدكتور أحمـد محمـد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس ، دار الكتب العلميـة، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م .

فهرس الموضوعات